

ضِيَاءُ السَّالِكِ إِلَى أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ

وهو

صفوة الكلام على توضيح ابن هشام

تأليف

محمد خير العزيز النجد

المفتش العام السابق للغة العربية والشئون الدينية
بمجاهد المعلمين والمعلمات - بجمهورية مصر العربية

لِلْجُرْعَةِ الثَّالِثَةِ

توزيع

مكتبة العلم بحجة
حي الثغرها قف ١١٠٨٧٧٠٦

الناشر

مكتبة ابن تيمية
القاهرة
هاتف: ٨٦٤٤٠٠

جميع حقوق الطبع محفوظة
لمكتبة ابن تيمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(باب إعمال المصدر واسمه)

الاسم الدالُّ على مُجَرَّدِ الحدث ؛ إن كان علماً ، كَفَجَارٍ وَحَمَادٍ
لِلْفَجْرَةِ ، وَالْمَحْمَدَةِ . أو مبدوءاً بيمين زائدة لغير المفاعلة ، كَمَضْرَبٍ - وَمَقْتَلٍ .
أو متجاوزاً فِعْلُهُ الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَثٍ الثلاثي - كَمُسَلٍّ
وَوُضُوءٍ في قولك : اغْتَسَلَ مُسَلًّا - وَتَوَضَّأَ وَضُوءًا ؛ فإنهما بزنة القُرْبِ ،
والدُّخُولِ في : قُرْبَ قُرْبًا ، وَدَخَلَ دُخُولًا - فهو اسم مصدرٍ ،
وإلا فصدرٌ ^(١) .

باب إعمال المصدر واسمه

(١) المصدر من حيث معناه : هو الاسم الذي يدل - غالباً - على الحدث المجرد
من غير ارتباط بزمان أو مكان ، أو بذات ، أو بعلية . ومدلوله الحقيقي : أمر معنوي
محض ، يدل عليه اللفظ المعروف ، وتسميته مصدراً - مجاز . ولا بد من ناحيته اللفظية :
أن يشتمل على جميع الحروف الأصلية والزائدة في فعله لفظاً أو تقديرًا ، وقد يزيد
عنها ، كأكرمه إكراماً ، ولا يمكن أن ينقص بدون تعويض . أما أسم المصدر فهو كالمصدر
في معناه ؛ من حيث دلالة على الحدث المجرد ، ويكون علم جنس كما ذكر الوضع .
و يخالفه في لفظه ؛ بنقص حروفه عن حروف فعله بدون تعويض . وما ذكره المصنف من
اعتباره المبدوء بيمين زائدة لغير المفاعلة - اسم مصدر - بجانب لما عليه جمهور النحاة ؛
من أن هذا يسمى مصدراً ميمياً - كما سيأتي - لا اسم مصدر .

هذا : ويرى بعض المحققين : أن اسم المصدر ؛ يدل مباشرة على لفظ المصدر - لا على
الحدث . أما دلالة على الحدث فتبعية ؛ جاءت بواسطة دلالة على المصدر .

ومن أسماء المصادر : كل اسم يدل على معنى مجرد ولبس له فعل ، كالمهقرى .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ^(١) ؛ إِنْ كَانَ يَحْمِلُ مَحَلَّهُ فِعْلًا : إِمَّا مَعَ « أَنْ »^(٢) كَعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسٍ ، وَيُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا أَيْ : أَنْ ضَرْبَتَهُ - وَأَنْ تَضْرِبَهُ . وَإِمَّا مَعَ « مَا »^(٣) كَيُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا الْآنَ ؛ أَيْ : مَا تَضْرِبُهُ . وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ : ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا - كَوْنُ « زَيْدًا » مَنْصُوبًا بِالْمَصْدَرِ ؛ لِاتِّفَاعِ هَذَا الشَّرْطِ^(٤) .

(١) سواء كان متمدياً أو لازماً . ويخالف المصدر فعله في أمور ؛ أهمها : أن المصدر لا يعمل إلا بشروط ستأتي . وأن فاعله يكثر حذفه جوازاً . وعند حذفه لا يتحمل المصدر ضميره ، إلا إذا كان مصدرأ نائباً عن فعله . وفي رفعه نائب الفاعل - خلاف واختار جوازه عند أمن اللبس ، نحو : سررت من رش بالطائرة المبيدات الحشرية . بخلاف الفعل ؛ فإنه يعمل وجوباً بلا شرط ، ويتحمل ضمير مرفوعه المحذوف - فاعلاً كان أو نائب فاعل . (٢) أَيْ : المصدرية ، وذلك إذا كان الزمان ماضياً أو مستقبلاً . (٣) أَيْ المصدرية أيضاً ، وذلك حين يكون الزمان حالا ولا ، تصلح له « أَنْ » . وتدل كذلك على الماضي والمستقبل . وخصت بإرادة الحال ؛ لتعذر مع « أَنْ » ، ولأن دلالة « أَنْ » مع الماضي على النفي ومع المضارع على المستقبل - أشد من دلالة « مَا » عليهما . وهذا الشرط - وهو صلاحية المصدر لأن يحمل محله الفعل مع « أَنْ » أو مع « مَا » - هو شرط في عمله في غير الظرف والجار والمجرور . أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ؛ وما : ويحذف الفعل فينبو عنه مصدره ؛ في عمله - وفي تأدية معناه ؛ نحو : تعظيماً والديك ، وإشفاقاً على الضعيف - كما تقدم في موضعه .

(٤) لأنه لا يصلح أن يحمل محله فعل مع « أَنْ » أو « مَا » ، وإنما نصب زيد بضربت ؛ لأن المصدر المؤكد لعامله المذكور - لا يعمل كما سلف . وما ذكره المصنف لعمل المصدر - شرط إيجابى لا بد من وجوده . وهنا لك شروط سابية منها :

(أ) ألا يكون مصغراً ؛ فلا يجوز : أَمِيرُكَ مطاع - تريد : أَمْرُكَ .

(ب) ولا ضميراً ؛ فلا يصح : حبى والدى عظيم وهو أُمى أعظم - خلافاً للكوفيين ،

ورأيهم ضعيف ؛ لأن الضمير مصدر .

(ح) ولا عتوماً بالثناء الدالة على الوحدة - أى المرة ؛ فلا يجوز : سررت بضربتك

وعمل المصدر مضافاً أكثر^(١) نحو: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ)^(٢)،
وَمُنُونًا أَقْيَسُ^(٣) نحو: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا)^(٤) .
وبأل قليل ضعيف^(٥) كقوله: * ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ *^(٦)

الفائزة : أما التاء التي من بنية الكلمة ؛ كرحمة ورهبة - فلا تمنع ، تقول : رحمتك
الفقراء دليل على مروءتك وحسن خلقك :

(د) وأن يكون مفرداً - لا مثني ولا مجموعاً . وشذ إعمال غير المفرد في قول الشاعر :
قد جَرَّبُوكَ فَمَا زَادَتْ تِجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ - إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَمَا
وأجاز بعض العلماء عمل الجميع ، وهو رأى مقبول لا مانع من الأخذ به .
(هـ) وألا يكون مفصلاً من معموله بأجنبي ولا بتابع ، فلا يسوغ : إني أسرع إلى
إجابة صارخاً المستجير . (و) ولا موصوفاً قبل العمل ؛ فلا يصح : ساءني عتابك الأليم محمداً .
(ز) ولا مؤخراً عن معموله ؛ فلا يجوز : أعجبنى زيداً ضربك .
(١) أى في الاستعمال ، وكذلك أبلغ في القول من النون .

(٢) الآية : ٢٥١ من سورة البقرة ، والآية ٤٠ من سورة الحج

(٣) أى : أوفق بالقياس على الفعل من المضاف ؛ لأنه يشبه الفعل بالتذكير ، وهو يلي
المضاف في الكثرة والفصاحة (٤) «إطعام» مصدر فاعله محذوف « يتيمًا » مفعوله -
أى : إطعامه يتيمًا ، « ذى مسغبة » - أى مجاعة - صفة ليوم ومضاف إليه . سورة البلد الآية : ١٤
(٥) أى قليل في السماع ، ضعيف في القياس ؛ لبعده من مشابهة الفعل بدخول «أل» عليه .
(٦) صدر بيت من المتقارب ، ذكره سيبويه ولم ينسبه . وعجزه :

* يَخَالُ الْفِرَارَ بِرَاخِي الْأَجَلِ *

اللغة والاعراب : النكاية : الإضرار والأذى - من نكيت العدو - أثرت فيه
ونلت منه . يخال : يظن . يراخى : يباعد ويؤخر . «ضعيف» خبر لمبتدأ محذوف «النكاية»
مضاف إليه ، وهو مصدر محذوف فاعله « أعداءه » مفعوله ومضاف إليه « الفرار »
مفعول أول يخال « يراخى الأجل » الجملة في محل نصب مفعول ثان . وسكن الأجل للدوقف .
والعنى : إن هذا الرجل ضعيف لا يستطيع أن يؤثر في أعدائه أو يقهرهم أو
ينالهم القتال ؛ يظن أن الهرب والفرار من الحرب - يبعد عنه الموت ، ويفسح له في العمر

واسمُ المصدرِ ؛ إن كانَ علماً - لم يعمل اتفاقاً^(١) ، وإن كان ميمياً -
فكالصَدَرِ اتفاقاً^(٢) كقوله : * أَظْلُومُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا *^(٣)

والشاهد: إعمال المصدر المقترب بال - وهو «النكابة» ونصبه المفعول - وهو «أعداء»
(١) لأن الأعلام لا تعمل ؛ إذ لا دلالة لها على الحدث الذي يقتضى معمولاً ، وذلك
نحو : «يسار» - علم للبسر ، و «فجار» - علم جنس للفجور ، وفعله : أفجر - لافجر ،
و «برة» - علم جنس على البر ، وفعله : أبر - لا بر . واسم المصدر العلم لا يضاف ،
ولا يقبل «أل» ، ولا يقع موقع الفعل ، ولا يوصف ، كما ذكر ذلك صاحب الهمع .
وإن كان غير علم ، عمل بالشرط الذي يعمل به المصدر غير النائب عن فعله .
وإعمال اسم المصدر مع قياسيته - قليل . ومنه قول الشاعر :

* بِمِشْرِ تَكِ الْكَرَامِ تَعُدُّ مِنْهُمْ *

ولم يحفظ له شاهد إلا في حالة الإضافة ؛ لأن النصب من خواص الأسماء ؛ فهو يبعد
شبه المصدر من الفعل . ويقدر الفعل الماضي عند إرادة الزمن الماضي ، والمضارع عند إرادة
الزمن المستقبل . (٢) أو ضحنا قريباً : أن الحق أنه مصدر ميمي - لا اسم مصدر
(٣) صدر بيت من الكامل ، للحارث بن خالد الخزومي . وعجزه :

* أَهْدَى السَّلَامِ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ *
وبعده :

أَفْصَيْتِهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُمْ فَلَيْتَهُ إِذَا جَاءَكَ السَّلَامُ

اللغة والاعراب . ظلوم : وصف من الظلم ، لقب به الشاعر حببته . مصابكم :
مصدر ميمي بمعنى الإصابة : «أظلوم» الهزة للدعاء ، وظلوم منادى «مصابكم» اسم
إن وهو مصدر بمعنى الإصابة مضاف إلى فاعله «رجلاً» مفعوله «أهدى السلام»
الجملة صفة لرجل «تحية» مفعول مطلق لأهدى - على حد قعدت جلوساً ، أو حال
مؤكد من السلام ، أو مفعول لأجله «ظلم» خبر إن :

والعنى : يقول لمحبوته - وقد لقبها بظلوم لمعاملتها له : إن إصابكم رجلاً يتقدم بالتحية
تقرباً إليكم - ظلم منكم له ؛ لأنه يبنى الوصل والقرب ، وتجيؤونه بالصد والإعراض
والشاهد : عمل المصدر الميمي وهو «مصاب» - عمل الفعل ؛ فقد أضيف إلى
فاعله - وهو كاف المخاطب ، ونصب المفعول - وهو «رجلاً»

وإن كان غيرهما^(١) لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين . وعليه قوله : * وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا *^(٢)

(١) أى غير العلم ، وذى الميم الزيدة لغير المفاعلة

(٢) عجز بيت من الوافر ، لعمير بن شبيب - المعروف بالقطامي ، وصدره :

* أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عُنَى *

وهو من قصيدته التى مطلعها :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَّاهَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وفىها يخاطب ويمدح زفر بن الحارث الكلابي ، وكان قد خلصه من الأسر وأطلق
سراحه ، ورد عليه ماله ، وأعطاه مائة بعير من غنائم الذين أسروه .

اللفظة والاعراب : أكفرا ، الكفر هنا : جحد النعمة . الرتاعا : جمع راتعة - وهى
الإبل التى ترتع وترعى كيف شاءت لا يمتنعها أحد . « أكفرا » الهمزة للاستفهام
الإنكارى ، و « كفرا » مفعول مطلق لفعل محذوف - أى : أأكفر كفراً ؟ « بعد »
ظرف متعلق بكفرا « رد الموت » مضاف إليه « وبعد » معطوف على « بعد » السابق
« عطائك » مضاف إليه وهو اسم مصدر مضاف إلى فاعله ، ومفعوله الأول محذوف -
أى عطائك إياى « المائة » مفعوله الثانى « الرتاعا » صفة لمائة .

والعنى : كيف أججد نعمتك ، وأنكر فضلك على وإحسانك إلى ، بعد أن أطلقت
سراحى من أسرى ، وخلصتنى من يد أعدائى - فلت بينى وبين الموت المحقق . ولم تنسكتف
بذلك - بل أعطيتنى مائة من الإبل الراتعة السمينة ؛ فضلاً منك وكرماً ؟ .

والشاهد : إعمال اسم المصدر - وهو « عطاء » - عمل الفعل ، فأضيف لفاعله ونصب
المفعول - وهذا قليل - وفيما تقدم يقول الناظم :

(يَفْعَلُهُ الْمَصْدَرُ أَلْحَقَ فِي الْعَمَلِ ؛ مُضَافًا ، أَوْ مُجَرَّدًا ، أَوْ مَعَ أَنْ
إِنْ كَانَ فَعْلٌ مَعَ « أَنْ » أَوْ « مَا » - يَحُلُّ مَحَلَّهُ ، وَلَا سَمَ مَصْدَرٍ عَمَلٍ)^(٣)

(*) « بفعله » بفعل متعلق بالحق والماء مضاف إليه « المصدر » . فمفعول مقدم لألحق « مضافاً »
حال من المصدر ، وكذلك ماء طاف عليه . (*) « فعل » اسم كان « دم » ظرف متعلق محذوف
نعت له « أن » مضاف إليه مقصود لفظه « أو ما » معطوف على أن « محل » فعل مضارع
وقاعله يعود إلى فعل ، والجملة خبر كان « محل » محل ظرف مكان منصوب والماء مضاف إليه « ولا سم »
جار ومجرور خبر مقدم « مصدر » مضاف إليه « عمل » مبتدأ مؤخر ، وسكن للشعر .

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَفْعُولُهُ ^(١) نَحْوُ :
(وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ) ، وَيَقِلُّ عَكْسُهُ كَقَوْلِهِ :

* قَرَعَ الْقَوَاقِرَ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ * ^(٢)

وقيل : يختص بالشعر . ورُدَّ بالحديث : (وَحِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ^(٣) ؛ أى : وأن يحجَّ البيتَ المستطيعُ .

أى : ألحق المصدر بفعله فى العمل ، فاجعله مثله فى التعمدى واللزوم وغيرهما ، سواء كان مضافاً ، أو مبدوءاً بأل ، أو مجرداً من أل والإضافة - وهو النون . وإنما يعمل بشرط أن يصح إحلال فعل مسبوق « بأن » أو « ما » المصدرتين - محله ، وإلا فلا يعمل . واسم المصدر قد يعمل أحياناً عمل الفعل - كما بين المصنف .

(١) أى إن وجد له مفعول ، ويكون الفاعل مجروراً فى اللفظ - مرفوعاً فى المحل .

(٢) عَجْرِيَّتٌ مِنَ الْبَسِيطِ ، لِلغَيْثَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ - المعروف بِالْأَقِشِرِ الْأَسَدِيِّ .

وصدره : * أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

اللغة والاعراب . التلاد : المال القديم - كالتالذ والتليذ ، وضده : الطريف . النشب : المال الثابت الذى لا يستطيع نقله ؛ كالدور - والضياع . القواقيز : جمع قاقوزة . وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر . والقرع : ضرب شئ صلب بمثله . « تلادى » تلاد مفعول به لأفنى والياء مضاف إليه « وما » الواو عاطفة و « ما » اسم موصول معطوف على تلادى « جمعت » الجملة صلة ما « قرع » فاعل أفنى ، وهو مصدر مضاف إلى القواقيز - مفعوله « أفواه الأباريق » أفواه فاعل بالمصدر ، والأباريق مضاف إليه .

والعنى : أن معارفتى للخمر ومعاشرته إخوان السوء - ذهب بجميع أموالى التى ورثتها عن آبائى ، وما جمعته بجهدى وعملى ؛ سواء فى ذلك المنقول منها والثابت .

والشاهد : إضافة المصدر - وهو قرع - إلى مفعوله - وهو « القواقيز » . ثم الإتيان بالفاعل - وهو « أفواه » ، وذلك قليل . وروى : قرع القوارير - جمع قارورة وهى الزجاجية (٣) « حج » مصدر مضاف إلى مفعوله - وهو « البيت » « من » اسم موصول فاعله . وقد عدل المصنف عن الاستدلال بالآية : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ؛ لا حتمال كون « من » بدلاً من الناس - بدل بعض من كل ، وقد حذف

وأما إضافته إلى الفاعل، ثم لا يُذكرُ المفعول وبالعكس - فكثيرٌ،
نحو: (رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ) ^(١)، ونحو: (لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ) ^(٢)
ولو ذُكِرَ لَقليل: دُعَائِي إِيَّاكَ - ومن دعائه الخير .
وتابعُ المجرور؛ يُجرُّ على اللفظ - أو يُحمَلُ على المحلِّ فيُرفع ^(٣) كقوله:
* طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ * ^(٤)

الرابط للعلم به - أى من استطاع منهم ؛ كما يحتمل أن تكون مبتدأ خبره محذوف -
أى فعلية أن يحج . وجعلها فاعلاً للمصدر يفسد معه المعنى ؛ لأن المعنى يكون حينئذ :
ولله على الناس - مستطيعهم وغير مستطيعهم - أن يحج البيت المستطع ، فيلزم تأنيث
جميع الناس بتغلف المستطع . فتدبر .

(١) « دعاء » مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء التكلم ، ومفعوله محذوف - أى
دعائى إياك . الآية : ٤٠ من سورة إبراهيم .

(٢) « دعاء الخير » مصدر مضاف لمفعوله : وفاعله محذوف - أى من دعائه الخير .
وقد يضاف المصدر إلى الظرف فيجره ، ويرفع الفاعل وينصب المفعول - كالنون ،
نحو : إهمال اليوم التليذ الاستذكار - ضار بمستقبله .

(٣) أى : إذا كان المجرور فاعلاً أو نائب فاعل، وهذا مذهب الكوفيين . وذهب
سيدييه ، وجهور البصريين : إلى عدم جواز الاتباع على المحل ، وما ورد مما ظاهره
الاتباع على المحل - يؤول بتقدير رافع للرفع وناصب للنصب . ورأى الكوفيين
أوضح وأولى بالسير عليه .

(٤) عجز بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري - يصف صماراً وحشياً وأنانا .
ومصدره :
* حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا *

اللغة والاعراب . تهجر : سار في الهجرة ، وهى نصف النهار وقت اشتداد الحر .
الرواح : الوقت من زوال الشمس إلى الليل . هاجها : أزعجها وأثارها . المعقب :
الغريم الذى يطالب حقه بالحاج . « حتى » حرف غاية لكلام متقدم « تهجر » فعل ماض
وفاعله يعود على الحمار الوحشى « وهاجها » الواو عاطفة وهاجها فعل ومفعول وفاعله
يعود أيضاً على الحمار ، و « ها » عائدة على أتان كانت مرافقة له « طلب المعقب »

أو يُنْصَبُ^(١) كقوله : * مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا *^(٢)

طلب مفعول مطلق لحاج ، والمعقب مضاف إليه - من إضافة المصدر إلى فاعله « حقه » مفعوله ومضاف إليه « المظلوم » - بالرفع - نمت للمعقب باعتبار محله .

والمعنى : حتى سار ذلك الحمار الوحشى عند شدة الحر بعد الرول ، وأزعج أتاناه ، وطلبها طلباً متواصلاً ، كما يطلب الغريم المظلوم حقه ودّينه - من غريمه بشدة وإلحاح .

والشاهد : رفع « المظلوم » وهو نمت للمعقب المجرور لفظاً - بإضافة المصدر

وهو « طلب » ، ولكنه مرفوع محلاً ؛ لأنه فاعل للمصدر .

(١) أى إن كان المجرور مفعولاً (٢) عجز بيت من الرجز ، لزيادة العنبرى .

ونسب في كتاب سيدييه لرؤبة بن المعجاج ، وصدره :

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانًا *

اللغة والاعراب : دايئت بها : أخذتها بدلا من دين لى عليه ، والماء عائدة على

جارية معروفة . الليان : الماطلة . « قد » حرف تحقيق ، « كنت » كان واسمها ،

« دايئت » الجملة خبر كان « حسانا » مفعول دايئت « مخافة » مفعول لأجله « الإفلاس »

مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله ، والفاعل محذوف - أى مخافتى الإفلاس « والليانا »

معطوف بالنصب على محل الإفلاس .

والمعنى : كنت قد أخذت هذه الجارية من حسان - بدلا من دين لى عليه ؛ لخوفى

من إفلاسه ومماطلته فى دفع ما عليه من الدين .

والشاهد : عطف « الليانا » بالنصب على الإفلاس ؛ لأنه وإن كان مجروراً لفظاً

بإضافة المصدر - وهو « مخافة » - لكنه منصوب محلاً ؛ لأنه مفعول للمصدر . ويجوز جعل

« الليانا » مفعولاً معه . ويكون معطوفاً على « مخافة » على حذف مضاف .

وإلى إضافته المصدر لما بعده ، وإتباعه على اللفظ أو المحل - يشير الناظم بقوله :

(وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ كَمَلُ يَنْصَبُ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ)

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْحُلَّ فَحَسَنَ^(٣)

(*) « بعد » ظرف متعلق بكمل « جرّه » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الذى »

مفعول المصدر « أُضِيفَ لَهُ » ماض للمجهول والجملة صلة الموصول « عمله » مفعول كمل ومضاف إليه .

(*) « جر » فعل أمر « ما » اسم موصول مفعوله « يتبع » الجملة صلة « ما » الثانية مفعول يتبع « جر »

الجملة صلة « ومن » اسم شرط جازم مبتدأ « راعى » فعل الشرط « فحسن » الفاء للشرط ، « وحسن » خبر

لمبتدأ محذوف - أى فرأيه حسن ، والجملة جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر « من » .

أى بعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له وجره المضاف إليه - كمل عمله بالنصب أو بالرفع ؛ وذلك بنصب ما بعده مفعولاً به - إن كان المصدر مضافاً للفاعل ، ورفعه - إن كان المصدر مضافاً للمفعول . وإن جاء تابع للمضاف إليه المجرور ؛ فخر هذا التابع مراعيًا لفظ المجرور ، أو راع محل المضاف إليه من رفع أو نصب ، فارفع التابع أو انصبه ، وهذا حسن . والإتيان على المحل جائز في جميع التوابع - عند الكوفيين وطائفة من البصريين . وأجازوه سيويوه ومن وافقه في العطف والبدل . ومنعه في النعت والتوكيد . والحق الجواز في الجميع ؛ لورود السماع به .

تنبيهان

- ١ - إعمال اسم المصدر قليل وإن كان قياسياً . وقال الصيمرى : إعماله شاذ .
- ٢ - قال الأشمونى : المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل - مع معموله ، كالموصول مع صلته ؛ فلا يتقدم ما يتعلق به عليه - كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول . ولا يفصل بينهما بأجنبي - كما لا يفصل بين الموصول وصلته . وإذا ورد ما يؤهم شيئاً من ذلك - أول .
- أما المصدر الآن بدلا من اللفظ بفعله - فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ؛ لأن الأصح أنه مساو لاسم الفاعل فيتحمل الضمير .
- ولا يرى الرضى مانعا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه . قال تعالى : (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله - فلما بلغ معه السعى) .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف كلا من المصدر واسمه ، وبين الفرق بينهما في اللفظ والمعنى — مع التمثيل .
- ٢ — اذكر أقسام المصدر ، وأيهما أكثر استعمالاً ؟ وهات مثالين لكل قسم .
- ٣ — هات ثلاثة أمثلة لمصدر مضاف إلى فاعله ، ومثلها لمصدر مضاف إلى مفعوله .
- ٤ — ما الذى يشترط في المصدر ليعمل عمل فعله ؟ وضح بالنال .

٥ — اشرح قول ابن مالك :

(وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ ، وَمَنْ رَأَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ)

٦ — بين موضع الاستشهاد بما يأتى في هذا الباب :

قال تعالى: (أَوْ إطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَاةٍ يَقِيًّا . إِنْ هُوَ عَلَى رَجْعِهِ لِقَادِرٌ *
يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ . فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ) .

في الحديث الشريف : « مِنْ قَبِيلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » .

يَا مَنْ يَمُرُّ عَلَيْنَا أَنْ نَفَارِقَهُمْ وَجَدَانَا كُلُّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمٌ

يَضْرِبُ بِالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ أَرْلَأَ هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءِ لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبَسَّرًا

وَأَقْسَلُ دَاءِ رُؤْيَا الْعَيْنِ ظَالِمًا يُسِيءُ وَيَتَلَّى فِي الْحَافِلِ حَمْدُهُ

بِعِشْرَتِكَ الْكَرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيْنَ لِفَيْرِهِمْ — وَالْوَفَا

٧ — أعرب قول الشاعر الآتي ، وبين ما فيه من شاهد ، واشرح معناه شرحاً أدبياً :

لَمَنْ لِدَمِّ دَاعٍ بِالْعَطَاءِ فَلَا تَمْنُنْ فَتُلْقَى بِلَا حَمْدٍ وَلَا مَالٍ

٨ — بين فيما يأتى : المصدر — ونوعه ، واسم المصدر ، مع بيان العمول وتابعه :

إِنْ وَجَدْتَنِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا مَنْ هَمِدَتْ فَيْكَ عَذُولًا

وَحَمْدُكَ الْمَرْءَ مَا لَمْ تَبْلُهُ خَطَأً وَذَمُّكَ الْمَرْءَ بَعْدَ الْحَمْدِ تَكْذِيبٌ

لا شيء أنقص للأحرار من إفشائهم الأسرار . مخالفة الطالب أستاذهم من سوء التربية .
يجب أن تكون معاملة الآباء لبنهم بدافع الشفقة والحنان . محبة الوطن
من الإيمان . من البراءة كرام ضيفاً وإغاثة محتاج .

(باب إعمال اسم الفاعل)

وهو: ما دلَّ على الحدثِ وفاعله ؛ فخرج بالحدثِ نحو : أفضلُ - وحسنٌ^(١) ؛ فإنهما إنما يدلَّانِ على الثبوت^(٢) .

وخرج بذكر فاعله نحو : مَضروب - وقام^(٣) .

فإن كان صلةً لـ «أل» عملَ مطلقاً^(٤) ، وإن لم يكن عملَ بشرطين^(٥) : (أحدهما) كونه للحال أو الاستقبال^(٦) - لا الماضي ، خلافاً

باب إعمال اسم الفاعل

- (١) أى : من اسم التفضيل ، والصفة المشبهة .
- (٢) أى ثبوت الصفة للموصوف وملازمتها له ، كما سيأتى إيضاحه فى موضعه .
- (٣) « مَضروب » : اسم مفعول ، وهو يدل على المفعول لا على الفاعل . و « قام » : فعل ، والفعل يدل بوضعه على الحدث والزمان ، ودلالته على الفاعل بطريق الالتزام .
- (٤) أى من غير تقييد بزمن ، أو اعتماد على شيء ، أو غير ذلك من الشروط الآتية ؛ وذلك لأنه مع «أل» الموصولة يحل محل الفعل ، والفعل يعمل فى جميع الأحوال ، فكذلك ما حل محله . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وإنْ بَكُنْ صِلَةً «أل» فَنفى الْمَضَى وَغَيْرِهِ - إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتَضَى)^(٧)

أى: أن اسم الفاعل إذا كان بأل - فإنه يعمل عمل فعله فى التعدى واللزوم ، سواء أكان الزمن ماضياً - أم غير ماضٍ .

(٥) المراد : عمل النصب فى المفعول . أما رفعه الفاعل فبغير شرط ؛ إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً أو بارزاً ، كما سيأتى بيانه .

(٦) وكذلك إذا كان بمعنى الاستمرار المتجدد - أى الذى يحدث ثم ينقطع ثم يعود .. إلخ . وقيل فى اشتراط هذا : أنه إنما يعمل حملاً على مضارعه ، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال . فإن كان بمعنى الماضى - فقد زال شبهه بالمضارع ، فلا وجه لعمله .

(*) « وإن يكن » شرط وفعله ، واسم يكن يعود على اسم الفاعل ، « صلة أل » صلة خبر يكن . وأضاف إليه « فنى المضى » متماعى يارتضى والفاء الربط « وغيره » معطوف على لاضى ومضاف إليه « إعماله » مبتدأ ومضاف إليه « قد ارتضى » الجملة خبر ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط .

للكسائي . ولا حُجَّةَ له في (بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) ^(١) ؛ لأنه على حكاية الحال . والمعنى : يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ ؛ بدليل : (وَتَقْلِبُهُمْ) ^(٢) ، ولم يَقُلْ : وَقَلَبْنَاهُمْ .

(والثاني) اعتماده ^(٣) على استفهام - أو نفي - أو مُخْبِرٍ عنه - أو موصوفٍ ، نحو : أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا؟ - وما ضاربُ زَيْدٌ عَمْرًا - وزَيْدٌ ضاربٌ أبوه عَمْرًا - ومررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عَمْرًا ^(٤) . والاعتمادُ على المقدَّر ^(٥) كالاعتماد على الملفوظ به ، نحو : مُهَيَّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا أم مُكْرَمُهُ - أي : أَمْهَيْن؟ ^(٦) ، ونحو : (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) ^(٧) أي : صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ^(٨) . وقوله :

(١) حجته : أن «باسطا» اسم فاعل بمعنى الماضي ، وقد عمل النصب في «ذراعيه»
(٢) فقد أتى بالمضارع الدال على الحال ، وكذلك الواو في « وكلهم » فأتى بها للحال ، والذي يحسن وقوعه بعدها المضارع لا الماضي ؛ فإنه يقال : سافر محمد وأبوه يسكى - ولا يحسن أن يقال : وأبوه بكى .

(٣) أي : لأن ذلك يقربه من الفعل . وهذا شرط لعمله النصب في المفعول ، وفي الفاعل الظاهر - كما سيأتي ، أما عدم المضي فشرط لعمله في المفعول فقط .

ويشترط فيه علاوة على الشرطين المذكورين : ألا يكون مصغراً ؛ فلا يصح ضوَّرب محمدًا . ولا موصوفاً قبل العمل كالمصدر ؛ فلا يسوغ : راكب «مسرع» سيارة . فإن تأخر النعت عن النعت جاز . وخالف الكسائي في هذين الشرطين :

(٤) «ضارب» اسم فاعل صفة لرجل ، و «أبوه» فاعل به و «عمرًا» مفعوله . ومثل ذلك الحال ؛ لأنه صفة في المعنى ، نحو : جاء محمد راكباً أبوه فرساً .

(٥) أي من جميع ما ذكر ؛ من الاستفهام - والنفي - والمخبر عنه - والموصوف -

وذى الحال . (٦) بدليل وجود «أم» المعادلة ؛ فهين اسم فاعل وقدرفع «زيد» ونصب «عمرًا» - اعتماداً على الاستفهام المقدَّر . (٧) سورة فاطر . الآية : ٣٨ ، والنمل - ٦٩

(٨) التمثيل بهذه الآية ؛ إما سهو ، أو مبنى على أن الاعتداد شرط للعمل ، حتى في

* كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا *^(١)

أى : كَوَعَلَ نَاطِحٍ . ومنه : يَاطَالِمَا جَبَلًا - أى : يَارَجَلَا طَالِمَا .

وقولُ ابنِ مالك : إنه اعتمد على حرف النداء - سهوٌ ؛ لأنه^(٢)

مختصٌ بالاسم ، فكيف يكون مقرَّباً من الفعل ؟^(٣) .

المرفوع ، وهو رأى ضعيف . والصحيح عند النحاة : أن رفعه الفاعل لا يشترط فيه

شئ . أما الاعتماد فشرط لنصبه المفعول به - وليس في الآية مفعول به :

(١) صدر بيت من البسيط ، للأعشى - ميمون بن قيس . وعجزه :

* فَلَمْ يَغْيِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ *

اللفظة والاعراب : ليوهنها : ليضعفها . يضرها : يضرها ويؤثر فيها . أوهى : أضعف

الوعل : التيس الجبلى ، وجمعه أو عال - ووعول . « كَناطِح » جار ومجرور خبر

لمبتدأ محذوف ، وهو صفة لمحذوف - أى كوعل ناطح « صخرة » مفعول ناطح

« ليوهنها » اللام لام التعليل و « يوهن » فعل مضارع منصوب . بأن مضمرة جوازا

بعد اللام ، والفاعل يعود إلى وعل و « ها » مفعول « قرنه » قرن مفعول أوهى ، والهاء

مضاف إليه « الوعل » قاعل .

والمعنى : أن الذى يطلب ويرجو من الأشياء ما لا يستطيع الوصول إليه - يتمب

نفسه ، ويخيب أمله ، ولا يظفر بشئ ؛ كالتيس الذى ينطح بقرنه صخرة صلبة - ليضعفها

وفتها ، فلا يؤثر ذلك فيها شيئاً ، ويرجع وقد أتعب نفسه ، وأذى قرنه بلا حدود .

والشاهد : عمل اسم الفاعل - وهو « ناطح » - نصب في « صخرة » لاعتماده في

المعنى على الموصوف المقدر . وفي البيت شاهد على جواز تقديم المفعول المضاف إلى ضمير

الفاعل - على الفاعل . (٢) أى حرف النداء .

(٣) قال الصبان : يجاب عن الناظم ، بأنه لم يدع أن حرف النداء مسوغ ، بل إن

الوصف إذا ولى حرف النداء - عمل . وهذا لاينا فى كون المسوغ الاعتماد على الموصوف

المحذوف . وإنما صرح بذلك مع دخوله فى قوله بعد : * وقد يكون نعت محذوف عرف

لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذا ولى حرف النداء ؛ لأن النداء يعمده عن الفعل .

وقد أشار الناظم إلى الشرطين اللذين ذكرهما المصنف - بقوله :

(فصل) ثُجُولُ صِيغَةُ «فَاعِلٍ» لِلْمِبَالغةِ وَالتَّكْثِيرِ^(١) - إلى «فَعَالٍ»
أو «فَعُولٍ»، أو «مِفْعَالٍ» - بكثرة . وإلى «فَعِيلٍ»، أو «فَعِلٍ» -

(كَقِفْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ هُنَّ مُضَيَّعٍ بِمَعْرِزٍ
وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا ، أَوْ حَرْفَ نِدَاءٍ ، أَوْ نَفْيًا ، أَوْ جَاءَ صِفَةً ، أَوْ مُسْتَفْدًا
وَقَدْ يَكُونُ نَعْتًا مَحْذُوفٍ عُرِفَ فَيَسْتَحَقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ^(٢))
أى : أن اسم الفاعل يكون في العمل - تعديا ولزوما - كفعله ؛ بشرط أن يكون
بمعزل - أى بعد - عن أزمان الماضي . وأن يقع بعد استفهام ، أو حرف نداء ، أو نفي .
أو يكون صفة ، أو مستنداً - بأن يكون خبراً لمبتدأ أو لناسخ . وقد يكون نعتاً لمنعوت
محذوف معروف - فيعمل عمله ، كما لو اعتمد على مذكور .

(١) أى : المبالغة والتكثرة في معنى الفعل الثلاثي الأصلي ، ولذلك تسمى : صيغة المبالغة .
ولا تصاغ في الغالب إلا من مصدر فعل ثلاثي متصرف ، متعد - ما عدا صيغة
«فَعَالٍ» ؛ فتصاغ من مصدر الثلاثي اللازم والمتعدي ، وقد اجتمعا في قول الشاعر :

وَلَمَّا نِيَّ اهْتِبَارًا حَلَى مَا يَنْوُبُنِي وَحَسْبُكَ أَنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ
وَلَسْتُ بِنَظَارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعَلِيَّاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

ويندر أن تصاغ من غير اسم الفاعل الثلاثي «كأفعل» ، لأن اسم فاعل غير الثلاثي
لا يكون على فاعل ، نحو : درالك - وسنار ، من أدرك - وأسار ؛ «أى أبقى في السكاس
بقية» . ومعطاء - ومعاون ، من أعطى - وأعان . وسميع - ونذير ، من أسمع - وأنذر ،
وزهوق - من أزهم .

(*) «كفعله» جار ومجرور خبر مقدم «اسم فاعل» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه «في العمل»
متعلق بما تعلق به قوله «كفعله» - أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «لأن كان» شرط
وفعله ، واسم كان يعود على اسم فاعل «عن مضيه» متعلق بمعزل الواقع خبراً له كان .
وجواب الشرط محذوف للعالم به - أى : وإن كان بمعزل عن مضيه - فهو كفعله في العمل
(*) «وولى» مطلق على «كان» في البيت السابق ، أو الواو للحال وبمدها «قد»
مقدرة ، والجملة حال من اسم كان «استفهاماً» مفعول ولى «أو حرف نداء أو نفياً» معطوفان على
استفهاماً «أوجا» بالضم معطوف على ولى «صفة» حال من فاعل جاء «أو مستنداً» معطوف على صفة
(*) «وقد» حرف تعليل «يكون» فعل مضارع ناقص واسمها يعود على اسم الفاعل «نعت» خبرها
مضاف إلى محذوف «عرف» فعل ماضٍ للمجهول والجملة صفة لقوله محذوف «فيستحق» فعل مضارع
معطوف بالفاء على يكون «العمل» مفعول يستحق «الذى» نعت للعمل «وصف» فعل ماضٍ للمجهول
والجملة صلة الذى .

فيعملُ عمله بشرطه^(١) قال :

* أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَالُهَا *^(٢)

(١) أى تخضع لجميع الأحكام التى يخضع لها اسم الفاعل بنوعيه ؛ المجرد من «أل» ، والمقرون بها ، وعملها قياسى على الأصح .

وإلى صيغ المبالغة وحكمها - يشير ابن مالك بقوله :

(قَعَالٌ ، أَوْ مِفْعَالٌ ، أَوْ فَعُولٌ فى كَثَرَةٍ - عَنْ « فَاعِلٍ » بِدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي « فَعِيلٍ » قُلْ ذَا ، وَ « فَعِلٍ »^(٣))

أى : أن صيغة فعال ، ومفعال ، وفعل ، تنفى عند إرادة الكثرة - عن صيغة « فاعل »
وتستحق ما تستحقه من العدل عند استيفاء الشروط . ثم ذكر أن استعمال صيغ
« فَعِيلٍ » و « فَعِلٍ » - قليل فى الدلالة على المبالغة .

(٢) صدر بيت من الطويل ، للقساخ بن حزن بن جناب المقرئ . وعجزه :

* وَلَيْسَ بَوْلَاجٍ الْخَوَالِفِ أَعْقَلًا *

اللغة والاعراب : أخا الحرب : أى مؤاخيها وملازمها . إليها : إلى - بمعنى اللام
أى لها . جلالها : جميع جل ، والمراد : ما يلبس فى الحروب من الدروع ونحوها .
ولاج : كثير الولوج - أى الدخول . الخوالف : جمع خالفة ، وهى عمود البيت - أو الخيمة ،
والمراد هنا : الخيمة نفسها أو البيت . أعقلا ، الأعدل : الذى تصطك ركبته من الفزع
« أخا الحرب لباسا » حالان من ضمير متكلم واقع اسم إن فى قوله قبل :

فَإِنْ تَكَ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعَ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أُطْوِلَا

« إليها » متعلق بلباس « جلالها » مفعول بلباس ومضاف إليه « وليس » الواو
عاطفة ، واسم ليس يعود إلى أخى الحرب « بولاج » خبر ليس على زيادة الباء « أعقلا »
خبر ثان لليس - أو حال من اسمها - أو نعت لبولاج ، ممنوع من الصرف للوصفية ،
ووزن أفعل .

(*) « فعال » مبتدأ وليس بتكررة ، بل هو علم على وزن خامس « فى كدة من فاعل »
متعلقان ببديل الواقع خبراً عن فعال وما عطف عليه (*) « فيستحق » الفاء للتفريع ، وفاعل يستحق
يعود على المذكور من الصيغ « ما » اسم موصول مفعول « له » جار ومجرور صلة « من عمل »
جار ومجرور بيان لما « وفى فَعِيلٍ » متعلق بقول « ذَا » اسم إشارة فاعل قل وتابعه عذوف -
أى العمل « وفعل » معطوف على فَعِيلٍ . والتقدير : وقول هذا العمل فى فعل وفعل .
(٢ - ضياء السالك ٣)

وقال : ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُرُوقَ سَمَانِهَا * ^(١) .
وحكى سيدييه : إنه لَمَنْحَارٌ بَوَائِكُهَا ^(٢) . وقال :
فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهُمَا فَشِدِيهَةٌ هَلَالًا ^(٣) .

والمعنى : يمتدح الشاعر نفسه بالشجاعة والإقدام ويقول : إنه رجل حرب ؛ يلبس لها لباسها ؛ ويقتحمها إذا شئت نيرانها ، ولا يحتجىء في البيوت أو الخيام خوفاً وفزعاً ؛ أى أنه مقدم جريء غير جبان ، ويقول عن نفسه :

أَنَا الْقَلَّاحُ بْنُ جَنْابٍ بِنُجَلَاءَ أَخُو حَنَاءِ بَيْرٍ أَقْوَدُ الْجَمَلَا
والشاهد : إعمال صيغة المبالغة - وهى «لباس» - عمل الفعل واسم الفاعل ، فنصبت المفعول وهو «جلاها» ، وقد اعتمدت على موصوف مذكور - وهو : «أخا الحرب»
(١) صدر بيت من الطويل ، لأبى طالب بن عبد المطلب - عم النبي ، من قصيدة يرثى فيها أبا أمية بن المغيرة الخزومي - زوج أخته عائكة بنت عبد المطلب . وعجزه :

* إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ هَاقِرٌ *

اللغة والاعراب : ضروب : صيغة مبالغة لضارب . نصل السيف : حده وشفرته .
سوق : جمع ساق . سمانها : جمع سمينة - ضد الحزيلة ، وهى المثلثة الجسم . عاقر : اسم فاعل من المقر - وهو الذبح . «ضروب» خبر لمبتدأ محذوف - أى أنت ضروب مثلاً «سوق» مفعول به لضروب «سمانها» مضاف إليه ، وباقي الإعراب واضح
والمعنى : يصف الشاعر أبا أمية بالكرم والجود وقت العسرة ، ويقول : إنه كان جواداً واسع الكرم ؛ يعقر الإبل السمان للضيغان ؛ إذا أعسر الناس ولم يجدوا زاداً ، وقد كانوا يضرّبون قوائم الإبل بالسيوف قبل الذبح ، لإضعافها فيتمكنوا من ذبحها .
والشاهد : إعمال صيغة المبالغة - وهى «ضروب» - عمل الفعل ، فنصب بها المفعول وهو «سوق» ، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف - كما بينا فى الإعراب .

(٢) بوائكها : جمع بائكة . وهى السمينة الحسنة من النوق . وهى منصوبة بمنحار صيغة مبالغة من ناهر ، وقد اعتمدت على مخبر عنه - وهو اسم «إن» .
(٣) جزء من بيت من الطويل ، لعبد الله بن قيس الرقيات ، وتماه :

. وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا

اللغة والاعراب : فتاتان : ثنية فتاة - وهى الجارية الحديثة السن . هلالا ،

وقال : * أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونٌ عِرْضِي * (١)

(فصل) تثنية اسم الفاعل وجمعه ، وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها -

الهِلال : القمر - اللتين ، أو ثلاث من أول الشهر . البدر : القمر عند تمامه وكأله . « فتانان » خبر لمبتدأ محذوف - أى هما فتانان . « أما » حرف شرط وتفصيل . « منها » خبر لمبتدأ محذوف « شبيهة » ، الفاء زائدة ، وشبيهة خبر لمبتدأ محذوف أيضاً والتقدير : أما فتاة منها فهي شبيهة . وفي شبيهة ضمير مستتر هو الفاعل « هلالا » مفعول به لشبيهة ، وهو من أشبه - وذلك من النادر . و« أخرى » صفة لمبتدأ محذوف - أى وفتاة أخرى « منها » صفة لأخرى « تشبه البدر » الجملة خبر المبتدأ .

والمعنى : أن هاتين الفتاتين جميلتان ؛ غير أن إحداها تشبه الهلال في نحافتها ، والأخرى تشبه البدر في سمئها وإشراقها .

والشاهد : في « شبيهة هلالا » ، حيث أعمل صيغة المبالغة - وهي « شبيهة » - عمل الفعل فصب بها المفعول ، وقد اعتمدت على مخبر عنه محذوف - كما أوضحنا في الإعراب . هذا : وقد ورد هذا الشاهد بروي آخر هو : « تشبه الشمس » ، وبعبارة :

فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وَلِدْنُمَا وَلَمْ تَلْقِيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسًا
(١) صدر بيت من الوافر لزيد الحيل الطائي، وهو الذي سماه الرسول : « زيد الخير » وكان يلقب بزید الحیل لكثرة خيوله . وعجزه :

* جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ *

اللفظة والاعراب : مزقون : جمع مزق - مبالغة في مازق - من المزق وهو : شق الثياب ونحوها ، ويستعمل في شق العرض مجازاً . عرضي ، عرض الإنسان : ما يحويه ويصونه ويدافع عنه من حسبه ونسبه . جحاش : جمع جحش - وهو الصغير من الحمر . الكرملين : ماء في جبل طيء ، كانت تزره الجحوش . فديد : صياح وتصويت « أتاني » أتى فعل ماض والتون للرقاية والياء مفعول « أنهم » أن واسمها « مزقون » خبرها وهي ومعمولاها في تأويل مصدر فاعل أتاني « عرضي » مفعول لمزقون ، والباقي واضح . والمعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغني أن هؤلاء القوم يتطاولون علي ، وينالون عرضي بالقدح والدم ، ولست أعبا هؤلاء ، ولا أصغى لثرهاتهم ، فهم عندي كالجحوش التي ترد هذا الماء وتزاحم عليه ، وهي تنهق وتصيح ، وتحدث جلبة كاذبة .

كَمْفَرْدِهِنَّ - في العمل والشروط^(١)؛ قال الله تعالى: (وَالَّذَا كَرِيْنَ اللَّهِ كَثِيْرًا)^(٢). وقال تعالى: (هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّه)^(٣)؟ وقال: (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ)^(٤). وقال الشاعر: * وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقِهِمَا دِي *^(٥)

والشاهد: إعمال صيغة المبالغة - وهي «مزقون»؛ فإنه جمع مزق - كاسم الفاعل وهو معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن . (١) وفي ذلك يقول الناظم:
(وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحَكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ)^(٦)
أى: أن غير المفرد - من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة - مثل المفرد في العمل والشروط المتقدمة، ولا فرق بين أن يكون الجمع - جمع مذكر سالماً، أو جمع مؤنث، أو جمع تكسير . هذا: وإعمال أمثلة المبالغة - رأى سيبويه وأصحابه . وحجبتهم السباع والحمل على طي أصحها وهو اسم الفاعل؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة . ويمنع الكوفيون إعمال شيء منها، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل؛ كما منعوا تقديمه عليها. ويرده قول العرب: «أما العسل فأنا شرّاب» . ولم يحز بعض البصريين إعمال «فعليل» و «فعل» .
(٢) لفظ الجلالة منصوب بالذاكرين، وهو جمع ذاكر، وفاعله مستتر فيه . ولا يحتاج لشرط؛ لا قترانه بأل . (٣) «هن» مبتدأ «كاشفات» خبر، وهو جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها «ضره» مفعول ومضاف إليه؛ وهي معتدلة على مخبر عنه - وهو «هن» .
(٤) «خشعا» - جمع خاشع، «أبصارهم» فاعل به لاعتداده على صاحب الحال .
(٥) عجز بيت من الكامل، لغترة العبيس . وصدره:

* الشاتمي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْنِمَا *

وهو من معلقة المشهورة، في حصين ومرة - ابني ضمضم، المذكورين في قوله قبل:
وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمْضَمِ
اللغة والاعراب . الشاتمي: مثني شاتم - من الشتم، وهو الرمي بالمكروه من القول .
الناذرين: تنبيه ناذر، وهو الذي يوجب على نفسه ما ليس يوجب عليه . «الشاتمي»

(*) «وما» اسم موصول مبتدأ «سوى المفرد» - سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة ما المفرد مضاف إليه «مثله» مفعول ثان مقدم لجعل الواقع خبراً للابتداء «في الحكم» - متعلق بجعل «والشروط» معطوف على الحكم «حيثما» - حيث ظرف متعلق بجعل، و «ما» زائدة «عمل» - الجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

وقال : * غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ * (١)

غُفِرَ : جمع غُفُور ، وَذَنبُهُمْ - مفعوله .

(فصل) يجوز في الاسم الفَضْلَةُ (٢) الذي يَتَلَو الوصف العامل :

صفة لابنى ضمضم ، مجرور بالياء لأنه مثنى « عرضى » مضاف إليه « ولم أشتهما » الواو للحال ، والجملة في محل نصب حال « والناذرين » معطوف على الشاتى « دى » مفعول للناذرين على تقدير مضاف - أى سفك دى .

والمعنى : أخشى ان أموت ولم أنتقم من ابنى ضمضم ؛ اللذين يشتانى ويقدحان فى عرضى ، ولم أسئ إليهما . وينذران على أنفسهما - حين أكون غائبا عنهما - سفك دى وقتلى ؛ فإذا حضرت أو لقيانى - أمسكا عن كل ذلك ؛ هية منى ، وجيناً منهما وفرعاً .
والشاهد : إعمال مثنى اسم الفاعل المقترن بأل - وهو « الناذرين » - عمل المفرد ؛ فنصب المفعول - وهو « دى » - بدون اعتماد على شيء .

(١) عجز بيت من الرمل ، لطرفة بن العبد - من قصيدته التى مطلعها :

أَصَحَّوَتَ الْيَوْمَ أُمٌّ شَاقَتْكَ هِرَّةٌ وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَقِرٌّ

وصدره : * ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ * .

اللفظة والاعراب . هر : مرخم هرة : اسم محبوبته . غفر : جمع غفور ، مبالغة فى غافر . غفر : جمع غفور ، مبالغة كذلك فى فاخر . « ثم » حرف عطف « زادوا » زاد فعل ماض وواو الجماعة فاعل « أنهم » أن واسمها . روى بفتح الهمزة على تقدير الباء - أى زادوا بأنهم ، وبكسرهما على الاستئناف لبيان سبب الزيادة ، « فى قومهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم أن « غفر » خبر أن وفاعله مستتر فيه « ذنبهم » مفعوله ومضاف إليه والإضافة لأذى ملاسة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، « غير غفر » غير خبر ثان لأن ، وغفر مضاف إليه ، وسكن للوقف . وروى : غير فجر - من الفجور والمعنى : أن هؤلاء القوم زادوا على غيرهم - فوق ما هم عليه من الإقدام والشجاعة - بأنهم كثيرو الغفو عن الزلات ، والصفح عن الإساءات ، وأنهم - مع ما لهم من الحاصل السكرية - لا يغفرون ، ولا يتباهون بشيء . أولاً يرتكبون آثاماً

والشاهد : إعمال جمع صيغة المبالغة - وهو « غفر » - عمل المفرد ، وقد اعتمد على خبر عنه مذكور - وهو اسم أن (٢) المراد بالفضلة : المنسوب على أنه مفعول به ،

أَنْ يُنْصَبَ بِهِ ، وَأَنْ يُخَفِّضَ بِإِضَافَتِهِ^(١) ، وَقَدْ قُرِئَ : (إِنْ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ، وَهَلْ مِنْ كَاشِفَاتِ ضُرِّهِ)^(٢) - بِالْوَجْهِينِ^(٣) . وَأَمَّا مَا عَدَا التَّالِي فَيَجِبُ نَصْبُهُ^(٤) نَحْوُ : خَلِيفَةُ مَنْ قَوْلِهِ : (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً)^(٥) . وَإِذَا أُتْبِعَ الْمَجْرُورُ^(٦) فَالْوَجْهُ جَرُّ التَّابِعِ عَلَى الْفِعْلِ ، فَتَقُولُ : هَذَا

أَوْ خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا . أَمَّا الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ فَلَا يَضَافُ الْوَصْفُ إِلَيْهَا . وَكَذَلِكَ يَضَافُ إِلَى التَّمَاثُلِ فِي الْمَعْنَى (١) مَحَلُّ جَوَازِ الْوَجْهِينِ فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ ، أَمَّا الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ فَيَجِبُ نَصْبُهُ ، وَأَمَّا التَّمَاثُلُ فَيَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ لِعَدَمِ التَّنْوِينِ ، نَحْوُ : هَذَا مَكْرَمُكَ ؛ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَهَشَامٍ ، فَقَدْ جَعَلَاهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ . (٢) الْآيَةُ : ٣ مِنْ سُورَةِ الطَّلَاقِ ، ٣٨ مِنْ الزَّمَرِ (٣) أَيْ بِالنَّصْبِ وَالْخَفْضِ ، فَنَصَبُ « أَمْرِهِ » وَ « ضُرُّهِ » - عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، وَخَفْضُهُمَا عَلَى الْإِضَافَةِ (٤) أَيْ : لَتَعَذُّرِ الْإِضَافَةِ بِسَبَبِ الْفَصْلِ بِالتَّالِي . وَمَحَلُّ النَّصْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا وَإِلَّا وَجِبَ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : هَذَا ضَارِبٌ مُحَمَّدًا أَبَوَهُ ، وَيَتَلَخَّصُ مِنْ هَذَا : أَنَّ التَّالِيَّ لِلْوَصْفِ الْعَامِلُ ؛ تَارَةً يَجِبُ جَرُّهُ ، وَتَارَةً يَجِبُ نَصْبُهُ ، وَتَارَةً يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ . وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ النَّازِمُ :

(وَأَنْصِبْ بِذِي الْإِنْعَمَالِ تِلْوًا ، وَاخْفِضِ وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا يَرَوَاهُ مُقْتَضِي)^(٧)
أَيْ أَنْصِبِ الْمَفْعُولَ التَّالِيَّ لِاسْمِ التَّمَاثُلِ الْعَامِلِ - أَيْ الْمُسْتَوْفَى فِي شُرُوطِ الْعَمَلِ ، أَوْ جَرُّهُ عَلَى الْإِضَافَةِ ، وَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ؛ فَإِنْ نَصَبَ أَكْثَرَ مِنْ مَفْعُولٍ - جَازَ جَرُّ وَاحِدٍ ، وَوَجِبَ نَصْبُ الْبَاقِي . أَمَّا التَّالِيُّ لِلْوَصْفِ غَيْرِ الْعَامِلِ - فَيَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ ، وَيَنْصَبُ مَا عَدَاهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ - بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، نَحْوُ : هَذَا مُعْطَى مُحَمَّدٍ أَمْسَ دَرَهْمًا - وَمُعْطَى مُحَمَّدٍ أَمْسَ عَلِيًّا قَائِمًا . وَهَذَا أَيْضًا إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاعِلًا ، وَإِلَّا وَجِبَ رَفْعُهُ عِنْدَ جَهْمِ النَّحْوَةِ ، نَحْوُ : هَذَا مَكْرَمُ أَخُوهِ أَمْسَ . (٥) مِنَ الْآيَةِ ٣٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ

(٦) أَيْ بِالْوَصْفِ بِأَحَدِ التَّوَابِعِ . أَمَّا الْمَنْصُوبُ فَلَا يَجُوزُ جَرُّ تَابِعِهِ : لِأَنَّ شَرْطَ الْإِتِّبَاعِ عَلَى الْمَحَلِّ كَوْنُهُ أَصْلِيًّا ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَصْفِ الْمُسْتَوْفَى لِلشَّرْطِ - الْعَمَلُ ، لَا الْإِضَافَةُ

(*) « بَذَى » مُتَعَلِّقٌ بِأَنْصَبَ - « الْإِنْعَمَالِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ « تِلْوًا » مَفْعُولُ أَنْصَبَ « وَهُوَ » مُبْتَدَأٌ « لِنَصْبٍ » مُتَعَلِّقٌ بِمُقْتَضَى « مَا » اسْمُ مُوَصُولٍ مُضَافٌ إِلَيْهِ « سَوَاءً » - سَوَى ظَرْفٍ وَالْمَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ صِلَةُ « مَا » مُقْتَضَى « خَبَرَ الْمُبْتَدَأَ « هُوَ » .

ضاربٌ زيدٌ وعمرو . ويجوزُ نصبُهُ بإضمارِ وصفٍ مُنَوَّنٍ^(١) - أو فعلٍ اتفاقاً^(٢) ، وبالمطف على المحلِّ عند بعضهم .

ويتعيَّنُ إضمارُ الفعلِ إن كان الوصفُ غيرَ عاملٍ ؛ فنصبُ الشمسِ في (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ)^(٣) - بإضمارِ جَعَلَ لا غير^(٤) ؛ إِلَّا إِنْ قُدِّرَ « جَاعِلِ » على حكاية الحال^(٥) .

لالتحاقه بالفعل (١) فيقال في المثال : وضاربٌ عمرأ ، ويكون حينئذ معمولاً للتابع المقدر لا تاباً (٢) فنقول : ويضرب عمرأ . قيل : وإضمار الوصف أرجح ؛ ليطابق المذكور ، ولأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة . ويحتمل المذهبين قول الناظم :

(وَأَجْرُزُ أَوْ انْصَبِ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ)

كـ « مُبْتَغَى جَاءَ وَمَالاً مِّنْ نَّهْضِ »^(٦)

أى أن تابع الاسم الجرور على الوجه السالف - يجوز فيه الجر والنصب ، نحو : من نهض مبتغى جاء ومالا ؛ فكلمة « مالا » معطوفة على « جاء » الجرور بالإضافة ؛ لأنها منصوبة باعتبارها مفعولاً لاسم الفاعل . (٣) من الآية : ٩٦ من سورة الأنعام (٤) فلا يجوز نصب بإضمار وصف منون ، ولا بالمطف على المحل ؛ لأن الوصف غير عامل لكونه بمعنى الماضى .

(٥) حينئذ يجوز نصب على الوجهين السابقين ؛ أى بإضمار وصف منون ، أو بالمطف على محل الليل ؛ لأن الوصف على هذا يكون عاملاً لكونه بمعنى « يحمل » . هذا : وقد اختلف في ناصب المنصوب : هل هو فعل مضمرة اسم الفاعل ؟ - أو اسم الفاعل نفسه ؟ كما اختلف في الأحسن بالنسبة للعمول التالى للعامل : أهو الجر بالإضافة ؟ أم النصب ؟ ذهب سييويه إلى أن النصب أولى ، وقيل : الجر أولى ؛ لأنه أخف .

(*) « تابع » مفعول تارعه المعلن قبله « الذى » اسم موصول مضاف إليه « انخفض » الجملة صلة الذى « كبتغى » الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر لبتغى محذوف . ومتغى اسم فاعل خبر مقدم وفاعله مستتر فيه . « جاء » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لهوله « ومالا » منصوب بإضافة وصف منون أو فاعل ، أو هو معطوف على محل جاء « من » اسم موصول مبتدأ مؤخر « نهض » الجملة صلة الموصول ، والتقدير : وذلك كقولك : الذى نهض مبتغى جاء ومالا .

تنبيهات

(أ) إذا كان اسم الفاعل مجرداً من أن والإضافة - جاز تقديم معموله عليه ، نحو
 محمد أنا مكرم . وإن كان مقترناً بأل - لم يجوز تقديم شيء من معمولاته عليه ، إلا شبه
 الجملة ؛ لأن أل الداخلة عليه موصولة ، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها ، والصلة
 وما يتبعها لا تتقدم على الموصول . وكذلك إذا كان مجروراً بالإضافة ، أو بحرف جر
 أصلي ، نحو : هذا رداء معلم الحساب - ذهب محمد بمعلم القراءة . فإن كان حرف الجر
 زائداً جاز التقديم ، نحو : ليس محمد خليلاً بمكرم . وأجاز البعض تقديم المفعول إذا كان
 اسم الفاعل مضافاً إليه ، والمضاف كلمة «غير» - أو «حق» - أو «يجد» - أو «مثل»
 أو «أول» ، نحو : المنافق - الوعد - غير منجز ، محمد - الأعداء - جد قاهر
 أو حق قاهر ، كاتبنا - جودة - مثل الشاعر ، محمد - ضيفاً أول مكرم . وكذلك يجوز
 تقديم المفعول على مبتدأ يكون اسم الفاعل خبراً له ، نحو : الغرباء أنت مكرم .

(ب) لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه سواء كان لازماً أو متعدياً ؛ إلا إذا
 أريد به الثبوت والدوام ، وقامت قرينة على ذلك ، وحينئذ يصير صفة مشبهة تجري عليه
 أحكامها الآتية في بابهما ، ويسمى باسمها - على الرغم من بقاءه على صورته ؛ بخلاف المصدر
 فإنه يضاف للفاعل والمفعول .

وقيل في علة ذلك : إنه يجوز حذف فاعل المصدر ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

(ج) إذا أريد باسم الفاعل الاستمرار ، جاز اعتبار إضافة محضة ؛ بالنظر إلى معنى
 المضى فيه ، وبذلك يقع صفة للمعرفة ولا يعمل . وجاز اعتبارها غير محضة ، بالنظر إلى
 الحال والاستقبال ، وبذلك يقع صفة للنسكرة ويعمل فيها أضيف إليه .

(باب إعمال اسم المفعول)

وهو : مادَّلَ على حَدَثٍ ومفعوله ^(١) ؛ كَمَضْرُوبٍ - ومُكْرَمٍ .
وَيَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلٍ المفعول ^(٢) .

وهو كاسم الفاعل ؛ في أنه إن كان بآل - عمل مطلقاً ، وإن كان مجزئاً - عمل بشرط الاعتماد ^(٣) ، وكونه للحال أو الاستقبال ؛
تقول : زيدٌ مُعْطَى أبوه درهماً الآن أو غداً ^(٤) - كما تقول : زيدٌ يُعْطَى أبوه درهماً . وتقول : المُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي ^(٥) - كما تقول : الذي يُعْطَى أو أُعْطِيَ ؛ فالمُعْطَى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى « أَل » ^(٦) ، و « كَفَافًا » مفعول ثان ، و « يَكْتَفِي » خبر .

باب إعمال اسم المفعول

- (١) أى على معنى مجرد ، وعلى الذات التى وقع عليها هذا الحدث .
- (٢) أى الفعل المبني للمفعول - أى للمجهول . فإن كان متعدياً لواحد رفعه بالنيابة وإن كان متعدياً لاثنتين أو ثلاثة - رفع واحداً بالنيابة ، ونصب غيره . قال الناطم :
(فَهَوُ كِفْعَلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَ « الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي ») ^(٧)
- (٣) أى على استفهام ، أو نقي ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، أو ذى حال - كما سبق إيضاحه فى اسم الفاعل (٤) « زيد » مبتدأ « معطى » خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنتين « أبوه » نائب فاعل وهو المفعول الأول « درهماً » مفعوله الثانى . ومعطى مجرد من أَل ، وقد اعتمد على الخبر عنه (٥) مثال للمقرون بآل وهو بعمل بلا شرط ؛ وقد مثل به الناطم (٦) وهو مرفوع المحل لأنه نائب فاعل ؛ و « أَل » فى المعطى موصولة ، و « معطى » صلتها . وأشار بقوله : الذى يعطى أو

(*) « فهُوَ » الفاء فاء التصحية وهو مبتدأ « كِفْعَلٍ » متعلق بمحذوف خبر « صِيغَ » فعل ماضٍ للمجهول والجملة صفة لفعل « للمفعول » متعلق بصيغ « فى معناه » متعلق بالكاف لا فهمان معنى التشبيه « كالمعطى » السكاف جارة لقول محذوف خبراً مبتدأ محذوف « أَل » موصولة مبتدأ نقل إعرابها إلى ما بعدها لأنها على صورة الحرف ، ونائب فاعل « معطى » يعود إلى « أَل » وهو مفعوله الأول « كَفَافًا » للمفعول الثانى « الكفاف » ما يكتفى الإنسان من غير إسراف « يَكْتَفِي » الجملة خبر للمبتدأ الذى هو « أَل » الموصولة .

وينفرد اسمُ المفعول ^(١) عن اسمِ الفاعل ^(٢) ؛ بجوازِ إضافتهِ إلى ما هو مرفوعٌ به في المعنى ^(٣) ، وذلك بعد تحويل الإِسناد عنه ^(٤) إلى ضميرِ راجعٍ للموصوف ^(٥) ، وَنَصَبِ الاسمِ على التشبيه ^(٦) .
تقول: الوَرَعُ مُحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ ^(٧) ، ثم تقول: الوَرَعُ مُحْمُودُ المَقَاصِدِ -

أعطى - إلى أنه يحتمل الأزمنة الثلاثة . وإلى حكم اسم المفعول - أشار الناظم بقوله :
(وَكُلُّ مَا قَرَّرَ لِأَنْفِ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمُ مَفْعُولٍ بِلَا تَفَاضُلٍ) ^(٨)
أى كل ما تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط - مما ذكره المصنف - يثبت لاسم المفعول بلا زيادة على شيء من الشروط (١) أى القاصر المصوغ من المتعدى لواحد إذا أُريد به معنى الثبوت والاستمرار - لا اسم المفعول المراد به الحدوث .
(٢) أى المتعدى لأكثر من واحد، وأريد به الحدوث - والذي أجمع النحاة على امتناع إضافته لمرفوعه . أما اسم الفاعل اللازم إذا أُريد به الدوام - كضامر البطن وعلى القامة - فيجوز إضافته إلى مرفوعه كاسم المفعول .

(٣) وذلك إجراء له مجرى الصفة المشبهة ؛ في جواز الإضافة إلى المرفوع ، ويبقى على وزنه الأصلى ؛ وهو زنة « مفعول » من الثلاثى - وزنة مضارعه المبني للمجهول من غير الثلاثى، مع إبدال أوله ميما مضمونة كما سيأتى (٤) أى عن المرفوع .
(٥) أى باسم المفعول ، فيجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف ؛ لأنه لو أُضيف إليه من غير تحويل - لزم إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى ، ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه .

(٦) أى نصب الاسم المرفوع به - على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنه بعد تحويل الإِسناد عنه إلى ضمير الموصوف - أشبه الفضلة ؛ لاستغناء الوصف عنه بالضمير . ثم يجر بعد ذلك بالإضافة ؛ فرارا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد - مجرى وصف المتعدى لاثنتين ؛ فالجر فرع النصب ، وهذا فرع الرفع .

(٧) « مقاصده » مقاصد نائب فاعل « مُحْمُودَةٌ » ، والهاء مضاف إليه .

(*) « وكل مبتدأ ، وما » اسم موصول . مضاف إليه « قرر » فعل ماضى المجهول والجملة صلة ما يعطى ، مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل مستتر هو المفعول الأول « اسم » مفعول ثانٍ ليعطى « مفعول » مضاف إليه ، والجملة خبر المبتدأ « بلا » متعلق بـ يعطى ، و « ولا » اسم بمعنى غير مضاف إلى ما بهما .

بالنصب^(١)، ثم تقول: الـوَرَعُ مَحْمُودُ المقاصدِ - بالجر^(٢).

(١) وذلك بعد تحويل الإسناد عن المرفوع إلى ضمير الموصوف، فتائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الـوَرَع، وينصب المرفوع - وهو المقاصد - على التشبيه بالمفعول به .

(٢) أى بجر المقاصد بالإضافة. وفى إضافة اسم المفعول لمرفوعه - يشير الناظم بقوله: (وَقَدْ بُضِافٌ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى، كَمَا مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ)^(٣) هذا: وقد وردت صيغ سماعية بمعنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الثلاثى، فى الدلالة على الذات والمعنى، ولكنها ليست على زنته .

ومن ذلك: «فَعِيل» بمعنى مفعول نحو كَحِيل - بمعنى مكحول، و «فِعْل» «كذَبَج» - بمعنى مذبوح، «وَفَعْل» كقنص - بمعنى مقنوص، «وَفُعْلَة» كضفة - بمعنى مخضوغة، وُعْرَفَة - بمعنى مغروفة، وأُكَلَة - بمعنى مأكولة . يقتصر فى ذلك على السموغ .

ومن الخير والتسامح أن تعمل عمل اسم مفعول بشروطه، فترفع نائب فاعل حتما . وقد تنصب مفعولا به أو أكثر، إن كان فعلها البنى للمجهول كذلك.

تفنيده

ذكر فى الأشمونى: أن جواز إلحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة، وقياسه عليها فى جواز إضافته إلى المرفوع - إنما يكون إذا كان على وزنه الأصلى، وهو: وزن «مفعول» من الثلاثى، ووزن المضارع البنى للمجهول من غيره؛ فإن حول عن ذلك إلى «فعل» ونحوه - مما سيأتى بيانه - لم يحز؛ لسكراهة كثرة التغيرات؛ فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه - ولا قتيل أليه . ويجوز: مكحول عينه - ومقتول أليه .

(*) «ذا» اسم إشارة إلى اسم المفعول، وهو نائب فاعل يضاف إلى اسم جار ومجرور متعلق بـ«بضاف مرتفع» نعت لاسم «معنى» تمييز أو منصوب على نزع الخافض «كـمحمود» الكاف اسم بمعنى «مثل» خبر لمبتدأ محذوف - أى وذلك مثل، «محمود» خبر مقدم «المقاصد» مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لمرفوعه فى المعنى «الورع» مبتدأ مؤخر .

الأسئلة والتريينات

- ١ — عرف كلا من اسمى الفاعل والمفعول — تعريفاً مفصلاً يوضح الفرق بينهما.
- ٢ — ماذا يشترط في اسم الفاعل لينصب المفعول ؟ إذا كان بآل ، أو مجرداً منها .
ووضح ما تقول بأمثلة من عندك .
- ٣ — ما حكم المفعول التالى لاسم الفاعل ؟ وما حكمه إذا لم يكن تالياً له ؟ وضح ذلك .
- ٤ — كيف تعرب تابع المفعول المجرور ؟ اشرح ذلك بأمثلة من إنشائك .
- ٥ — اشرح قول ابن مالك .
وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَذَلِكَ مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ
- ٦ — يستشهد النحويون بما يأتى في باب اسمى الفاعل والمفعول . بين موضع الاستشهاد ، وأعرب ما تحته خط .

قال تعالى : (إِنَّ اللَّهَ بِالْغُ أَمْرِهِ . وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حُسباناً . مالك يوم الدين) وفى الحديث : « لَسَامَى عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كالجهاد فى سبيل الله ، أو القائم الليل الصائم النهار » .

أَمْفَجَزْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَفَقْتُ بِهِ أَمْ اقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرُقُوبِ ؟
حَذَرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ ، وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَةً مِنَ الْأَقْدَارِ
وَعَاجِزُ الرَّأْيِ مِضْيَاعٌ لِفِرْصَتِهِ حَتَّى إِذَا قَاتَ أَمْرًا طَائِبَ الْقَدَرِ
مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبَ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلَمًا وَلَا الْكَرِيمُ بَمَنَاعٍ وَإِنْ حُرْمًا
هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَرَبِّ أَخَا عَوْزِ بْنِ مَخْرَاقِ
وَلَسْتَ بِمَفْرَاحٍ إِذَا الدَّهْرُ مَرَّ نِيَّ وَلَا جَازِعٍ مِنْ مَرَفِهِ الْمُتَغَلِّبِ

- ٧ — أعرب ما تحته خط فى البيتين الآتين ، وبين ما فيها من شاهد :

عَشِيَّةٌ سُمِدَى لَوْ تَرَأَتْ لِرَاهِبٍ بِدُومَةٍ تَجَزُّ دُونَهُ وَحَجِيحٍ
قَلَى دِينَهُ وَاهْتِاجَ لِلشُّوقِ إِنَّهَا عَلَى الشُّوقِ لِإِخْوَانِ الْعِزَاءِ هَيَّوَجِ

٨ — بين فيما يأتي : اسمى الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة ، ومعمول كل وتابعه ، وحكمه .

الإنسان المخلص في عمله ، الباذل جهده في إتقانه ، الطيع أمر خالقه — يكون دائماً مطمئن النفس ، غير مضطرب القلب ، سميماً أمر رؤسائه ، مرضياً عنه من الله والناس . أما غير المخلص ، المرأى الرؤساء ، المضيع الوقت في العبث ، القوال غير الفعال — فهو محروم من الطمأنينة ، غير مستوجب مرضاة الله والناس .
قال الجاحظ : المشورة لقاح العقول ورائد الصواب .

وكم مالى عنيه من شيء غيره إذا راح نحو الجمرة البيض كالشمى
ما هاش من عاش مذموماً خلاقه ولم يمت من كان بالخير مذكوراً
ذريتي ، فإن البخل يا أم مالك الصالح أخلاق الرجال مروق
لا تمسب المجد تمراً أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا
أخلق بذى الصبر أن يحظى بمجاقة ومد من القرع للأبواب أن يلجأ
تباركت إني من عذابك خائف وإني إليكم نائب النفس باخع
ضحوك السن إن نطقوا بخير وعند الشر مطراق عبوس
لكل جديد لذة غير أني وجدت جديد الموت غير لذيذ

٩ — أعرب البيت الآتي وشرحه ، وبين ما فيه من شاهد :

وما كل ذى لب بمؤتيك نضعه ولا كل مؤت نضعه بلبيب

(باب أبنية مصادر الثلاثي) (١)

اعلم أنَّ للفعل الثلاثي (٢) ثلاثة أوزان :

باب أبنية مصادر الثلاثي

(١) للفعل الثلاثي مصادر كثيرة ، العبرة فيها على السماع . وما يذكره النحويون من الضوابط - لمجرد الحصر التقريبي لغير المسموع . فإذا ورد فعل ولم يعلم مصدره ، أتى بمصدر له على الوزن الغالب المقرر في أمثاله ، فإن سمع له مصدر على غير القياس يكتفى به .
(٢) أى المجرد ، وذلك باعتبار ماضيه فقط . أما باعتبار الماضي مع المضارع ، يأتي على ستة أوجه - يسميها الصرفيون أبواباً ؛ لأن « فَعَلَ » بالفتح - يأتي مضارعه مثلث العين . و« فَعِلَ » - بالكسر - يأتي مضارعه مفتوح العين أو مكسور هالاً غير ، و« فَعُلَ » - بالضم - لا يكون مضارعه ، إلا مضموم العين . وإليك مجمل القول في هذه الأبواب :

الباب الأول : « فَعَلَ بِفَعْلٍ » ، كضرب يضرب - وجلس يجلس وهو مقيس مطرد في المثال الواوى ، كوعد يعد ؛ بشرط ألا تكون لامه حرف حلق ، كوقع .
وحروف الحلق ستة وهى : الهمزة - والهاء - والعين - والحاء - والغين - والخاء .
وفى الأجوف اليائى ؛ كجاء يجىء - وفاء يفيء .

وفى الناقص اليائى ؛ كأتى يأتى ؛ بشرط ألا تكون عينه حرف حلق ، كسمى .
وفى المضعف اللازم ؛ كفر يفر - وما عدا ذلك مقصور على السماع .
الباب الثانى : « فَعَلَ يَفْعُلُ » . كنصر ينصر - وأخذ يأخذ . وهو مقيس فى :
الأجوف الواوى : كجال يجول - وقال يقول . والناقص الواوى أيضاً ، كصفا يصفو -
وسما يسمو . والمضعف التمدى ، كمد يمد - وصب يصب .
وفى كل فعل تنقص به المفاخرة والغلبة ، نحو : ناصرته فأنا أنصره - وسابقتها فأنا أسبقه .
ويشترط ألا يكون من الأنواع التى يجب فيها كسر العين فى الباب السابق .

الباب الثالث : « فَعَلَ يَفْعَلُ » كبدأ يبدأ . ويكثر فيها كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق ، كذهب يذهب - وفتح يفتح .

ويشترط ألا يكون مضعفاً - وإلا فهو على ما سبق ؛ من كسر اللازم - وضم التمدى . وما جاء من هذا الباب غير حلقى - فشاذ ، كأبى يأبى . وقد اشتهر الكسر فى مضارع : رجع - ونزع - ونضج . والضم فى دخل - وصرخ - ونقح - وقعد - وأخذ - وطلع - وبزغ - وبلغ - ونخل . فينبى الاقتصار على ما اشتهر .

« فَعَلَ » بالفتح ؛ ويكون متعدّياً كضرب به - وقاصراً كقعد .
و « فَعِلَ » بالكسر ؛ ويكون قاصراً كسَلِمَ - ومتعدّياً كَعَلِمَهُ .
و « فَعُلَ » بالضم ، ولا يكون إلّا قاصراً ^(١) كظَرُفَ .
فأما « فَعَلَ » و « فَعِلَ » - المعتديان - فقياسُ مصدرهما « الفعل » ^(٢) ؛

الباب الرابع : « فَعَلَ يَفْعَلُ » كعلم يعلم - وفهم يفهم . ولا خابط لهذا الباب .
وإنما يكثر فيه الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه - والامتلاء - والحلو - والألوان -
والعيوب ، والحلق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان ؛ كفرح - وطرب - وغضب -
وحزن - وشبع - وروى - وعطش - وحمر - وعمش - وعور - وهيف .

الباب الخامس : « فَعِلَ يَفْعِلُ » كحسب يحسب - وولى يلى . وهو نادر في
الصحيح - كثير في المعتل . قبل : ولم يرد في اللغة من أفعال هذا الباب إلا خمسة عشر
فعلاً من المعتل هي : ورث المال - ولى الأمر - ورِم الجرح - ورِع عن الشبهات -
ومِق « أى أحب » - وفق - وثق به - ورى المخ - وجد عليه « أى حزن » -
وعق عليه - ورك « أى اضطجع » - وركم « أى اغتم » - وقه - وهى - وعم الدار
« قال لها : انعمى » .

وورد أحد عشر فعلاً تكسر عينها في الماضي ، ويجوز الكسر والفتح في المضارع
منها : حسب - يئس - ييس - ولغ الكلب - وغر الصدر - وبق « أى هلك » .

الباب السادس : « فَعَلَ يَفْعَلُ » كعظم يعظم . وكرم يكرم ، ولا يكون إلّا
لازماً كما ذكر المصنف . وأفعال هذا الباب تدل على الأوصاف الخلقية - أى التي لها مكث .
ولم يرد « فَعَلَ » يأتى العين إلّا « هَيَّؤ الرجل - أى حسنت هيئته » ، ولا يأتى
اللام إلّا « نَهَّو الرجل - أى صار ذا نهية » أى عقل .

هذا : ولك أن تنقل وتحول إلى هذا البناء - كل فعل ثلاثى تريد به الدلالة على أن
معناه صار كالنريزة ، أو أردت التعجب منه ، أو القدح فيه - كما سيأتى في الباب التعجب ؛
تقول : حسنٌ يحسن - ورفهٌ يرفه .

(١) وقد يتعدى بالتضمين كما سبق في « باب » . انظر صفحة ١٠٣ جزء ثان ،
أو بالتحويل كما بينا هنا .

(٢) سواء كان الفعل صحيحاً أو معتلاً ، إلا إن دل على صناعة ، فصدره - فى الغالب -

فالأول : كالأكل والضرب والرد . والثاني : كالفهم واللم والأمن .

وأما « فَعَلَ » القاصر - فقياسُ مصدره « الفَعْل » كالفرح والأشِرِ والجَوَى والشلل^(١) ؛ إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ - فقياسه « الفِعَالَة » ، كَوَلَّى عليهم وِلَايَةً^(٢) .

وأما « قَعَلَ » القاصر - فقياسُ مصدره « القُعُول »^(٣) كالقعود والجلوس

« فِعَالَة » ، كحاك حياكة - وصاغ صياغة - وخط خطا . والمراد بالقياس : أنه إذا ورد فعل لم يعلم مصدره - يقاس على ذلك . ولا يقاس مع السماع . قال الناظم مشيراً إلى مصدر قَعَلَ - وقَعَلَ .

(فَعْلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمَقْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ ؛ كَرَدُّ رَدَاً)^(٤)
(١) يشير بتكرار الأمثلة ، إلى أنه لا فرق بين أن يكون صحيحاً ، أو معتلاً ، أو مضعفاً وإليه أشار الناظم بقوله :

(وَ « فَعِلَ » الْإِلَازِمُ بِأَبْنِهِ « فَعَلَ » كَفَرَحَ ، وَكَجَوَى ، وَكَشَلَّ)^(٥)
يقال : جوى الحب جوى : اشتدت به حرقة الحب . وشلَّ المريض شلاً - أصابه مرض الشلل . ويقال : شلت يده شل - بالبناء للمعلوم ، والمجهول .

(٢) مثله : ساس البلاد سياسة - وراض الخيل رياضة . وهذا المصدر يأتي في « فَعَلَ » التعمد الدال على صناعة كما سلف ، واللازم كما سيأتي . ويستثنى منه ما دل على لون ؛ فإن الغالب في مصدره « فُعْلَة » كحمره - وُسْمَرَة - وأدْمَة وما دل على معنى ثابت ، فقياسه « فُعُوله » نحو : ييسُ يَبُوسه . أو « فَعَاله » كبراعة . وما دل على معالجة - أى محاولة حسية - فصدره « فُعُول » كصعد صعوداً - وقدم قدوماً (٣) هذا إذا كان صحيح العين ، فإن كان

(*) « فعل » مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة أنه مراد به لفظ « فعل » المذكور ؛ فهو من قبيل الأعلام « قياس مصدر » قياس خبر ومصدر - مضاف إليه « الممدى » مضاف إليه المصدر وأصله نعت لمحذوف - أى مصدر الفعل الممدى « من ذى ثلاثة » من ذى جار وبجور متعلق بمحذوف حال من الممدى وثلاثة مضاف إليه ، و « من » لاتبعيض « كرد » الكاف جارة لقول محذوف ، و « رد » مفعول مطلق .
(*) « وفعل » مبتدأ أول « اللازم » نه ، « يابيه فعل » بابه مبتدأ ثان ومضاف إليه ، وفعل خبر ، والجملة خبر الأول « كفرح » خبر لمبتدأ محذوف ، وما بعده عطف عليه .

والخروج؛ إلا إن دَلَّ على امتناع - فقياسُ مصدره «الفعال»؛ كالإباء^(١) والنَّفَارِ والجلح - والإباق. أو على تقلُّب^(٢) فقياسُ مصدره «الفعْلان» كالجَوْلَان - والغليَان. أو على داءِ فقياسه «الفعال» كشي بطنه مُشَاء. أو على سَيْرِ فقياسه «الفعيل» كالرَّحِيل - والذَّمِيل^(٣). أو على صوتِ فقياسه «الفعال»، أو «الفعيل»^(٤) كالصُّراخ والعواء - والصَّهِيل والنَّهيق والزَّئير^(٥). أو على حِرْفَةٍ أو ولاية فقياسه «الفعالة» كتَجَرَّ تجارةً،

معناها فالنَّالِب في مصدره - أن يكون على وزن «فَعَلَ» كنام نومًا - وصام صومًا - أو على «فعال» كصام صيامًا - وقام قيامًا. أو «فَعَالَةً» كناح نياحة. قال الناظم:

(و «فَعَلَ» لِلْإِزْمِ مِنْهُ قَعْدًا لَهُ «فُعُولٌ» بِأَطْرَادٍ، كَقَعْدًا^(٦))

يقال غدا غدواً؛ أى: أتى أو ذهب في وقت الغدوة - وهى أول النهار.

(١) الإباء: مصدر أبى بمعنى امتنع. أما أبى بمعنى كره - فهو متعَد، تقول: أبىته الشيء - إذا كرهته (٢) أى تنقل، وحركة متقلبة - فيها اهتزاز واضطراب - لا مطلق تحرك؛ فلا يرد: قام قيامًا - ومشى مشيًا - وسعى سعيًا.

(٣) الذمِيل: ضرب من سِير الإبل فيه رفق ولين، وهو: دون الرسم.

(٤) يجتمع الفعَال والفعِيل في نحو: صرخ الطفل - ونعب الغراب - ونفق الراعى. ويكون «فعال» مصدرًا لما يدل على مرض كما تقدم، أو صوت نحو: بغم الظبي بُغْمًا - و«فعيل» لما يدل على سير كما سلف، أو صوت أيضاً نحو: صهل الفرس صهيلًا؛ ف«أو» ليست للتخيير - اللهم إلا إذا لم يسمع أحدهما.

(٥) الزَّئير: صوت الأسد - مصدر زأر. والنهيق: صوت الحمار - مصدر نهق، قيل: ويختص «فَعَالٌ» بالناقص، مثل رُغَاء، وثغاء - فلا يأتي على «فَعِيل» كما يقلب «فَعِيل» في المضاعف نحو: أزيز - وأنين. وقد تجمعت الأصوات على «فَعَال»

(*) «وفعل» مبتدأ أول «اللازم» نعتُه «مثل» حال من الضمير في «اللازم» «قعدا» مضاف إليه مقصود لفظه «له» خبر مقدم «فُعُول» مبتدأ ثان مؤخر والجملة خبر للبتدأ الأول «بأطراد» حال من الضمير المستكن في «له» «كقعدا» جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف.

(٣ - ضياء السالك ٣)

وخاطب خياطةً، وسفرَ بينهم سفارةً — إذا أصلح^(١).
وأما «فعل» — بالضم — فقياسُ مصدره «الفعولة» كالصعوبة —
والسهولة — والمذوبة — والمُلوحَة، و«الفعالة» كالبلاغة —
والفصاحة — والصراحة^(٢).

كالعرار — وهو صياح الظالم وإلى المستنثيات من مصدر «فعل» مفتوح العين
اللازم — بشير ابن مالك بقوله :

(مالمَ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً «فِعْلاً» أَوْ «فَعْلَاناً» فَادِرٍ - أَوْ «فَعْلًا»
فَأَوَّلُ لِيْذِيْ اِمْتِنَاعٍ كَأَبِيْ ، وَالثَّانِي لِّلَّذِيْ افْتَضَى تَقَلُّبًا
لِّذَا «فَعَالٌ» - أَوْ اِصْوَاتٍ ، وَثَمِيلٌ سَيْرًا وَصَوْنًا «الْفَعِيلُ» كَصَهْلٍ)^(٣)
أى : أن مصدر «فَعْلٌ» اللازم هو «فُفْعول» باطراد ؛ مالم يستوجب الفعل مصدرًا
آخر على وزن «فِعْمال» - أو «فَعْلان» - أو «فُفْعال» . فالأول : وهو «فِعْمال» - يكون
مصدرًا لكل فعل دل على امتناع، كأبي إباء - وامتنع امتناعًا . والثاني : وهو «فَعْلان»
- يكون مصدرًا لكل فعل دل على حركة وتقلب واضطراب، مثل : جال جولانًا . والثالث :
وهو «فُفْعال» لما يدل فعله على داء أو مرض، نحو : سعل سعالًا أو على صوت، نحو : نعب نعبًا
ويستعمل «الفعيل» مصدرًا للفعل الذي يدل على الصوت أو السير ، نحو : صهل
الحيل صهيلًا ، ورحل الضيف رحيلًا . وقد جاء مصدر «فَعْلٌ» اللازم على غير ذلك
كثيرًا، مثل : قام قيامًا - ولها هواً - وفسد فسادًا - وطفى طفيانًا .

(١) ويتبين من هذا . أن «فِعْمال» مطرد في كل ما دل على حرفة أو ولاية ، سواء
كان الفعل متعديًا أو لازمًا ، مفتوح أم مكسورًا .

(٢) يكون المصدر على وزن «فَعُولَة» غالبًا ، إذا جاءت الصفة المشبهة منه على وزن

(*) «ما» مصدرية ظرفية - مستوجباً خبر يكن ، واسمها ضمير مستتر ، وفاعل مستوجب ضمير
مستتر فيه «فعلًا» . مفعوله «فادر» فعل أمر والجملة معترضة بين المطفوف والمطوف عليه .
(*) «فأول» مبتدأ «لذي امتناع» متعلق بمحذوف خبر ومضاف إليه «كأبي» خبر لمبتدأ محذوف
«والثان للذي» مبتدأ وخبر «افتضى تقلبًا» الجملة صلة الذي (*) «لذا» بالقطر - جار ومجرور
خبر مقدم «فَعَالٌ» مبتدأ مؤخر «أولصوت» مطوف على هذا «سيرا» مفعول شمل مقدم
«وصوتًا» مطوف عليه «الفعيل» فاعل شمل مؤخر «كصهل» خبر لمبتدأ محذوف

وما جاء مخالفا لما ذكرناه فبأيه النقل^(١).

كقولهم في « قَلَّ » المتعدى: جَحَدَهُ جُحُوداً - وشَكَرَهُ شُكُوراً
وشُكْراناً^(٢). وقالوا « جَحَدَا » على القياس.

وفي « فَعَلَ » القاصر: مات مَوْتاً - وفاز فَوْزاً - وحكم حُكماً - وشاخ
شيخوخةً - ونَمَّ نِيمَةً - وذَهَبَ ذَهَاباً^(٣). وفي « فَعَلَ » القاصر: رَغِبَ
رُغُوبَةً^(٤) - وَرَضِيَ رِضاً - وَبَحَلَ بَحْلاً - وَسَخَطَ سَخَطاً - بضم أولهما
وسكون ثانيهما. وأما البَحْلُ والسَخَطُ بفتحيتين - فعلى القياس، كالرَّغَبِ^(٥)

وفي « قَعَلَ » نحو: حَسَنَ حُسْنًا - وَقَبِحَ قُبْحًا^(٦). وذكر الزجاجي وابن
عصفور: أن « الفُعْلَ » قياسٌ في مصدر « قَعَلَ »، وهو خلاف ما قاله سيديويه.

« قَعَلَ » نحو: سَهَّلَ فهو سهل - وعَذَّبَ فهو عَذْبٌ، فالمصدر: سهولة - وعذوبة. وعلى
وزن « فَعَالَة » إذا كانت الصفة منه على وزن « فَعِيل »، نحو: مَلَحَ فهو مَلِيجٌ - وظرف
فهو ظَرْفٌ؛ فالمصدر: مَلَاحةٌ - وظرافةٌ وقد يتخلف ذلك نحو: ضَخَمَ فهو ضَخْمٌ،
ومَلُحَ الطعام - أى صار ملحاً، فمصدرهما الشائع: الضخامة - والمלוحة، مع أن الصفة
المشبهة ليست على « قَعَلَ - ولا فَعِيل » - وفي « قَعَلَ » يقول الناظم:

(« فَعُولَةٌ » فَعَالَةٌ « لِفَعْلًا » كَسَهَّلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزُلاً »)^(٧)

أى أن لـ « قَعَلَ » - ولا يكون إلا لازماً - مصدرين هما: « فَعُولَةٌ » مثل: سهل
الأمرُ سهولةً - و « فَعَالَةٌ » مثل: جَزَلَ الرجلُ جزالةً - أى جاد أو عظيم.

(١) أى السماع عن العرب، ولا يقاس عليه. (٢) والقياس: جَحَدَا - وشَكَرَا.

(٣) والقياس في الجميع: « فَعُولٌ ». (٤) والقياس: رَغِبَا.

(٥) وعلى ذلك يكون لرغب، وبخل، وسخط: مصادر قياسية، وأخرى سماعية.
ويلاحظ: أن المصنف اعتبر رضى وسخط لازمين، مع ورود قولهم: رضىه وسخطه

(٦) والقياس: « الفُعُولَةُ » أو « الفَعَالَةُ ». قال الناظم:

(*) « فَعُولَةٌ » مبتدأ « فَعَالَةٌ » معطوفة بإسقاط العاطف « لِفَعْلًا » متعلق بمحذوف خبر المبتدأ
وما عطف عليه « كَسَهَّلَ » - لكاف جارة لقول محذوف « وزيد » مبتدأ « جزلاً » الجملة خبر.

(وَمَا أَتَى مُخَالَفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ، كَسُخْطٍ وَرِضَى) (١٠)

أى : ما جاء عن العرب مخالفاً لما سبق من أنواع المصادر القياسية - يقتصر فيه على السماع وتتلخص مصادر الثلاثي فيما يأتى ، وأكثرها بقرار من المجمع اللغوى .

(أ) ما دل على حرفة أو شبهها ، يكون على وزن « فَعَالَة » كزراعة - وتجارة وصباغة - وحياكة .

(ب) وما يدل على امتناع ، يكون على وزن « فَعَال » كإباء - وجماح - وفرار - وتنفار .
(ح) وما يدل على اضطراب وتقلب ، يكون على وزن « فَعْلَان » كغليان - وجولان - ودوران - وطيران .

(د) وما يدل على داء ومرض ، يكون على وزن « فُعَال » كصداع - وزكام - وسعال - وذؤار .

(هـ) وما يدل على سير ، يكون على وزن « فَعِيل » كرحيل - وذميل - وذئب - ووجيف .
(و) وما يدل على صوت ، يكون على وزن « فُعَال » - أو « فَعِيل » كصراخ وعويل - وزئير .

(ز) وما يدل على لون ، يكون على وزن « فَعْلَة » كحمرة - وخضرة . وشبهة وإن لم يدل على شيء من ذلك - فالغالب :

(أ) فى « فَعِل » اللازم ، أن يكون مصدره على وزن « فَعَل » كفرح - وعطش .
(ب) وفى « فَعَل » اللازم ، أن يكون مصدره على وزن « فُعوْل » كقعود - ونهوض .
(ح) وفى التعدى منهما ، أن يكون مصدره على وزن « فَعْل » كفهم - ونصر .
(د) وفى « فَعْل » - ولا يكون إلا لازماً ، يكون مصدره على وزن « فُعوْلَة » و « فَعَالَة » كسهولة - ونباهة .

هذا : وقد قرر مجمع اللغة العربية القاهري : أن يصاغ من أى باب من أبواب الثلاثي : مصدر على وزن « فَعَالَة » للدلالة على الحرفة أو شبهها ، كما « الدلاكة » - لصناعة الدلك ، و « الواسطة » - لحرفة « القومسيونجية » ، وكذلك « الصحافة » و « الطباعة » ؛ إلا إذا كان معتل العين ، فالغالب فيه « فَعْل » كصوم ونوم ، أو « فُعَال » كصيام وقيام ، أو « فَعَالَة » كنياحة .

(*) « د و ما » اسم شرط ، مبتدأ « أتى » الجملة فعل الشرط وخالفاً حال من فاعل أتى « د ما » متعدي بخالفت « د ما » اسم موصول « مضى » الجملة صلة « فبابه » المنقلبة « مبتدأ وخبر » والفاء واقعة في جواب الشرط ، والجملة في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب خبر للمبتدأ وهو « د ما »

(باب مصادِر غير الثلاثي)

لا بُدَّ لكلِّ فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ ^(١) من مصدرٍ مقيسٍ .

باب مصادِر غير الثلاثي

(١) ويشمل غير الثلاثي ما يأتي :

(١) الرباعي المجرد، وله بناء واحد هو: «فَعْلَال» . ويكون لازماً ، كحشرج - «غرغر عند الموت» . ومتعدياً ، كدَحرج . ومنه ما اشتق من أسماء الأعيان ؛ كفلفلات الطعام - وزعفران الثوب . والمنحوت ؛ كبَسَمَل - وحوقل . ويلحق به ثمانية أوزان، أصلها من الثلاثي، فزيد حرف للالحاق، وهي : «فَعْلَل» كجلبب، يقال: جلببه - ألبسه الجلباب، و«فَوَعَلَ» كجورب - ألبسه الجورب . و«فَعُول» كهرؤل - أسرع في المشي . و«فَيَعَلَ» كهمن ، هيمن عليه: صار عليه رقيقاً . و«فَعِيل» كشريف ، يقال : شريف الزرع - قطع شريفه « وهو ورقه الطويل . و«فَعْل» كسنبِل ، و«فَمَنَل» كقلنس . يقال : قلنسه - ألبسه القلنسوة ، و«فَعْلَى» كسلقى - أى استلقى على ظهره .

(ب) مزيد الثلاثي بحرف واحد ، وله ثلاثة أبنية .

«أَفْعَل» نحو أحسن وأكرم والغالب فيه أن يكون للتعدية نحو: (وأغرقتنا آل فرعون) و«فَعَلَ» كقطع وقدم ويغلب أن يكون للتكثير . نحو : (وقطعتن أيديهن) ، و«فَاعَلَ» كقاتل وخاصم ، ويدل على المشاركة كثيراً .

(ج) مزيد الثلاثي بحرفين ، وله أبنية خمسة هي : «أَفْعَل» كانسكر وانصرف . و«افْتَعَلَ» كاجتمع واتصل . و«تَفَعَّل» كتقدم وتصدع . و«تَفَاعَلَ» كتقاتل وتخاصم - ومنه : أدارك واتماثل . و«أَفْعَلَ» كأحمر - ومنه : ارعوى .

(د) مزيد الثلاثي بثلاثة أحرف . وأبنيته أربعة هي : «استَفْعَلَ» كاستغفر واستقام . و«افْعَوْعَلَ» كاحد ودب - واعشوشب . و«وافْعُول» كاجلوت - «أسرع في السير» ، و«اعلوط» - «اعلوط البعير: ركبه بنير خطام» . و«افْسَعَال» كاحمار - و«اعوار» (هـ) مزيد الرباعي بحرف واحد ، وله بناء واحد هو . «تَفَعَّل» كتدحرج وتبعثر ويلحق به سبعة أوزان، أصلها من الثلاثي فزيد حرف للالحاق ، ثم زيدت عليه التاء وهي : «تَفَعَّل» كتجلبب . و«تَفَعَّل» - كتندل - أى تمسح بالمنديل . و«تَفَوَّعَلَ» - كتجورب . و«تَفَعُول» - كتسرول . و«تَفَعِيل» كتسيطر . و«تَفَعِيل» - كترهياً .

فقياسُ «قَلَّ» بالتشديد - إن كان صحيحَ اللام - «التفعيلُ» ؛ كالتَّسليمِ - والتَّكليمِ - والتَّطهيرِ ؛ ^(١) ومُعْتَلُّهَا كذلك، ولكن تُحذفُ ياءُ التفعيلِ وتُعَوَّضُ

يقال : ترهياً في الأمر - اضطرب ، أو همُّ ثم أمسك عنه . و «تفعلى» - كتنقاسى - أى لبس القنصوة .

(و) مزيد الرباعى بحرفين ، وله بناءان - هما : « اَفْعَلُّنْ » كاحرنجم - وافرقع ، يقال : « احرنجم الرجل - أراد الأمر ثم رجع عنه ، والقوم اجتمعوا » ، وافرقعوا - « تنحوا وانصرفوا » . ويلحق به ثلاثة أبنية أصلها من الثلاثى ، فزيد حرف للالحاق تم حرفان وهى : « اَفْعَلُّنْ » - كاقمنس « أى تأخر ورجع » - و « اَفْعَلُّنْ » كاسلنقى - نام على ظهره . وافتعلنى كاستلقى .

ويلاحظ أن زيادة الالحاق تكون بتكرير اللام وهو الكثير . أو زيادة الواو أو الياء - ثانية وثالثة . أو النون وسطاً . أو الألف آخرأ .

والإلحاق هو : زيادة فى أصول الكلمة ؛ لتكون على وزن أخرى أزيد منها فى الحروف ؛ لتعامل معاملةً فى التصريف ، كالجمع - والتكسير - والنسب - وغير ذلك . وهو يكون فى الأفعال . وضابطه فيها : اتحاد المصادر ، ويكاد يكون محصوراً فى الأوزان السالفة . أما فى الأسماء ؛ فيمكن أن يقال فى تحديده : كل كلمة فيها زيادة - غير حرف المد - لا تطرد فى إفادة معنى ، وتكون موافقة لوزن من أوزان الاسم الرباعى أو الخماسى المجردين - فى الحركات والسكنات - تكون ملحقة به .

أما حروف المد ، فلا تكون للالحاق إلا طرفاً ، كما سيأتى فى موضعه .

وقد ذكرنا فى الزيادة التى للالحاق : أنها لا تطرد فى إفادة معنى ؛ ليخرج مثل : الميم فى « مَفْعَل » ؛ فإنها للزمان أو المكان أو المصدر . وكذلك الهمزة فى « أَفْعَل » ؛ فإنها فى التفضيل . وكذلك نحو : أكرم ، وقاتل ، وقدم - فذلك ونحوه ليس من الإلحاق فى شيء .

هذا : وقد كان الذى يدعو للإلحاق عند العرب : دواع ؛ فى مقدمتها : ضرورة الشعر - والتلميح - أو التهكم .. الخ . وليس من حقنا اليوم ، ولا من حق أحد سواهم - أن يزيد شيئاً للإلحاق ، فأصبح مقصوراً على ما سمع من ذلك .

(١) هى مصادر : سلم - وكاتم - وطهر . وفى هذا يقول الناظم :

منها التاء^(١) فيصيرُ وزنه : «تَفْعِلَةٌ» كالتوصية- والتسمية- والتزكية^(٢) .
وقياس «أَفْعَلْ» - إذا كان صحيحَ العين - «الإفعال» كالإكرام-
والإحسان ، ومقتلها كذلك ، ولكن تُنقل حركتها^(٣) إلى الفاء
فتقلبُ أَلْفًا^(٤) ، ثم تحذف الألفُ الثانيةُ^(٥) وتُعَوِّضُ عنها التاء ؛ كأقام
إقامةً - وأعان إعانةً . وقد تحذف التاء^(٦) نحو : (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ) .

(وَعَبْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيسٍ مُصَدَّرِهِ كَقَدْسٍ الْقَدْسِ)^(٧)
(١) أى الدالة على التأنيث ؛ لأنها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة .
(٢) وقد يأتي صحيح اللام كذلك على قلة ، نحو : جرب تجربة - وذكر تذكرة
هذا : وُسْمِعَ «فِعْعَال» مصدرًا لَفَعَّلَ فى لغة النين ، ومنه قوله تعالى : (وكذبوا بآياتنا
كذباباً) ويقتصر فيه على السماع . وينقلب فى مهموز اللام . نحو : جزأ تجزئة - وهذا
تهنئة ، ولم يجز سيديويه هذا إلا ماسمع .
(٣) أى حركة العين .
(٤) أى قلب العين أَلْفًا ، لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن .
(٥) وهى أَلِف المصدر ؛ لالتقاءها ساكنة مع الألف المنقلبة عن العين ، ولقربها من
الطرف الذى هو محل التغيير . وهذا هو الصحيح - وهو مذهب سيديويه ، وعليه فوزن إقامة
«إِفْعَلَةٌ» . ويرى الأخفش والقراء : أن المحذوف هو الألف الأولى - وهى عين الكلمة ؛
لأن الأصل : أنه إذا التقى ساكنان والأول حرف مد - حذفت الأول ، فوزنها عندها
«إِفَالَةٌ» .
(٦) أى للإضافة ، كمثل المصنف ، أو مطلقاً ؛ فقد حكي
الأخفش : أجب إجاباً . ويرى القراء . أن التعويض لازم - إلا إذا أضيفت الكلمة ،
فيجوز ترك التاء لقيام المضاف إليه مقامها . وقد أشار الناطم إلى ما تقدم بقوله :

(وَزَكِيهِ تَزْكِيَةٌ ، وَأَجْمَلًا إِنْجَمَالٌ مِنْ تَجَمُّلاً تَجَمُّلاً
وَاسْتَعِيدِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمِ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّائِي لَزِمِ)^(٨)

(*) «وغير» متداً «أول» ذى ثلاثة «مضاف إليه» مقيس - بمعنى قياس - . مبتدأ ثان
«مصدره» مضاف إليه «كقدس» خبر المبتدأ الثانى ، والجملة خبر الأول «القدس» نائب فاعل قدس
ويجوز جعل «كقدس» متداً بمحذوف حالاً من هاء «مصدره» ، والقدس هو خير «مقيس»
(*) «تزكية» مفعول مطلق لزك «وأجلاً» فعل أمر والألف منقلبة عن نون الواو كيد
الحقيقة «إجمال» مفعول مطلق «من» اسم موصول مضاف إليه «بجلاً» مصدر مقدم لنجلاً

وقياس ما أوله همزة وصل^(١)؛ أن تكسر ثالثة، وتزيد قبل آخره ألفاً. فينقلب مصدرًا، نحو: اقتدر اقتدارًا - واصطفي اصطفاءً - وانطلق انطلاقًا - واستخرج استخراجًا؛ فإن كان «استفعل» مُعْتَلَّ العين - مُعْمَلٌ فيه ما مُعْمَلٌ في مصدر «أفعل» المعتل العين^(٢)؛ فتقول: استقام استقامةً - واستعاذ استعاذةً.

وقياس «تفعلل» وما كان على وزنه^(٣) - أن يُضَمَّ رابعه فيصير مصدرًا، كتدحرج تدحرجًا - وتجمّل تجملاً - وتشيطن تشيطنًا - وتسكن تسكنًا. ويجب إبدال الضمة إن كانت اللام ياءً؛ نحو: التواني والتداني^(٤)

يقول: إن «فعل» معتل اللام - مصدره «تفعل» نحو: زكى تزكية. «وأفعل» صحيح العين - مصدره «إفعل» نحو: أجمل إجمالاً. أما «تفعل» فمصدره «التفعل» نحو: النجمل. ثم بين أن السداسي المعتل العين، والرباعي - كذلك؛ تحذف عنهما وت عوض عنها التاء غالباً، ومثل للسداسي - باستعاذ، وللرباعي - بأقام.

(١) هو: ماضى الخماسي على وزن «افتعل» نحو: اشرح واجتمع. وماضى السداسي على وزن «استفعل» - غير معتل العين، نحو: استغفر - واحلولى. ويشترط أن تكون الهمزة أصلية؛ فيخرج ما أصله: تفاعل - أو تفعل، كطائر - وتطير؛ فلا تكسر ثالث مصدره، ولا تزد قبل آخره ألف - بل يضم ما قبل الآخر نظراً للأصل كاسياني. (٢) أى: من نقل حركة العين إلى الفاء، وقلب العين ألفاً. ثم حذفها للساكنين، وتعويض تاء للتأنيث عنها. وهنا يأتي الخلاف السابق في المحذوف من مصدر «أفعل» وفي تعويض التاء؛ فوزن استقامة عند سيديويه - «استفعله»، وعند الأخفش «استقالة». وجاء بالتصحيح، نحو: استحوذ استحواذاً - وأغيمت السماء إغياما.

(٣) أى في الحركات والسكنات، وعدد الأحرف. وبدء بقاء زائدة، وإن لم يكن من باب - كما مثل المصنف. (٤) أصلهما بضم ما قبل الياء؛ فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً؛ لأن ذلك يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلام العرب، وهو: وجود واو مضموم ما قبلها - في آخر الاسم العرب.

الواقع صلة بن * «وغالباً» حال مقدم من الضمير في لزم «ذا» اسم إشارة مبتدأ، وهو إشارة إلى المصدر المحذوف منه الحرف «التا» بالقصر مفعول لزم الواقع خبراً لها.

وقياس « فَعَلَّ » وما ألحق به - « فَعَلَّة » ؛ كدَخَرَجَ دَخْرَجَةً -
وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً - وَيَيْطَرُ يَيْطَرَةً - وَحَوَّلَ حَوَّلَةً^(١) .

و « فَعْلَلَّ » - بالكسر - إن كان مضاعفاً^(٢) كزَلَزَلَ - وَوَسَّوَسَ .
وهو^(٣) في غير المضاعف سماعي ، كسَرَهَفَ سِرْهَافًا^(٤) .

ويجوز فتح أول المضاعف ، والأكثر أن يُعْنَى بالفتوح - اسم الفاعل^(٥)

هذا : وإذا كان الفعل على وزن « تفاعل » وكانت فاؤه دالا أو ثاء نحو : تدارك
وتثاقل - جاز إدغام التاء فيما بعدها والإتيان بهمزة وصل ؛ لسكون الأول بالإدغام ،
نقول : أدرك - واتثاقل ، ويكون المصدر : ادركا - واتثاقلا . ومثل ذلك ما كانت فاؤه صادًا
أو طاءً ، أو شيثا ، نحو : اصابر - واطهر - واتشاجر وا . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمَا بَلَى الْآخِرُ مَدًّا وَافْتَحًا مَعَ كَثَرِ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا

بِهَمْزٍ وَصَلٍ كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا بَرَّ بَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّعَا)^(٦)

أى ما يليه الآخر - أى يقع بعده الحرف الأخير - مدّه وافتحه ، واكسر
الحرف الذى يتلو الثانى - من فعل خماسى أو سداسى مبدوء بهمزة وصل - ينشأ منه
المصدر القياسى ؛ كاصطفى . واستهوى . أما الخماسى ، الذى على وزن « تفعّلل » - فيكون
مصدره بضم ما يربع فعله - أى ما يكون رابعا فيه ، نحو تعلم ؛ فإن مصدره « تلملم »
بضم الرابع . (١) ذكر من الملحق ما كان على وزن « فَعْلَلَّ » - و « فَعِلَّ » -

و « فَوَعَلَ » ، والباقي سبق بيانه قريبا . ومعنى يطر : عاجل الدواب « وهى ما ليس
بإنسان من الحيوان » ، وحول : ضعف عن الجماع للكبر .

(٢) المضاعف من الرباعى هو : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه
ولامه الثانية من جنس آخر . (٣) أى وزن « فَعْلَلَّ » .

(٤) يقال : سَرَهَفَتِ الصَّبِي - أَحَسَنَتْ غِذَاءَهُ (٥) أى : معنى اسم الفاعل - لا المصدر .

(*) « وما » اسم موصول مفعول مقدم لمد « الآخر » فاعل بلى ومفعوله محذوف - أى ما يليه
الآخر ، والجملة صلة « وافتحا » فعل أمر مؤكد بالنون الحفيفة للتعقّب ألفا مع كسر . مع ظرف
متعلق بمد وكسر مضاف إليه « مما » متعلق بمحذوف حال من تلو ، وما اسم موصول « افتتحا » فعل ماض
للمجهول والجملة صلة « ما » المجرورة علا بمن (*) « بهمز وصل » متعلق بفتح و مضاف إليه
« كاصطفى » خبر لمبتدأ محذوف « ما » اسم موصول مفعول ضم « يربع » الجملة صلة ما ، وهو من ربعت
القوم - صرت رابعهم « فى أمثال » متعلق بضم « قد تلمعا » مضاف إليه لأمثال ، قصد إفظه .

نحو : (مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ) - أَيْ الْمَوْسُوسِ ^(١) .
 وقياس « فاعل » ^(٢) كضارب وخاصم وقاتل - « الفاعل » ، و « المفاعلة »
 ويمتنع « الفاعل » فيما فاءه ياء ^(٣) نحو : يأسر - ويأمن . وشذ : يَاوَمُهُ يَوْمًا ^(٤) .
 وما خرج عما ذكرناه - فشاذ ^(٥) ؛ كقوله : كَذَّبَ كَذَّابًا .

وفي مصدر « فعلل » الرباعي يقول الناظم :
 (فِعْلَلٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ - اِفْعَلَّلَا وَاجْعَلْ مَقْبِسًا ثَانِيًا - لَا أَوْ لَا ^(٦))
 أى أن « فَعْلَلَةٌ » هى المصدر القياسى للرباعي « فَعْلَل » . وقد يحىء مصدره على
 « فِعْلَل » قليلًا ، وقد أوضح المصنف القول فيه .
 (١) ولهذا وصف بالخناس وما بعده . وهما من صفات التوات . قيل : وليس
 فى اللغة « فَعْلَل » - بالفتح - إلا فى المضاعف ، والأصل فيه الكسر ؛ كما أنه ليس فيها
 « تَفْعَال » - بالكسر - مصدرًا ؛ إلا « تَلَقَّاء » و « تَبَيَّان » ، وماعداهما بالفتح
 وورد من غير المصدر بضعة عشر اسماً على وزن « تَفْعَال » منها : تَعَشَّر ، وترباع ، وتبراك - أسماء
 مواضع . وتمساح - للحيوان المعروف . وتمثال ، وتلعاب - لكثير اللعب ، وتلقام لسريع القمم :
 (٢) أى غير معتل الفاء بالياء ؛ سواء دل على المشاركة كما مثل المصنف ، أولاً . نحو :
 نادى نداءً - ومناداة . (٣) وذلك لثقل الابتداء بالياء المكسورة .
 (٤) المياومة : المعاملة بالأيام - كالمشاهدة بالشهور .

(٥) فيكون مقصوراً على السماع ولا يقاس عليه . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :
 (اِفْعَلْ : « اِفْعَالُ » ، و « اِفْعَالَةٌ » ، وَغَيْرُ مَا مَرَّ - اِلْمَاعُ عَادِلُهُ ^(٧))
 أى أن مصدر « فاعل » هو : اِفْعَال - والمفاعلة . وما جاء مخالفاً للمقيس من
 المصادر السالفة كلها ، فمقصود على السماع لا يقاس عليه ، ومعنى عادله : ساواه .

(*) « فعلل » مبتدأ « أو فَعْلَلَةٌ » معطوف عليه « اِفْعَلَّا » متعلق بمحذوف خبر « مقيساً »
 مفعول ثان مقدم لا جمل « ثانياً » مفعول أول « لا » عاطفة « أولاً » معطوف على ثانياً .
 (**) « اِفْعَال » متعلق بمحذوف خبر مقدم « اِفْعَال » مبتدأ مؤخر « والمفاعلة » معطوف
 على اِفْعَال وغير مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « مر » الجملة صلة « الصالح »
 مبتدأ ثان « عادله » الجملة خبر المبتدأ الثانى ، وجملة الثانى وخبره خبر الأول .

وقوله : **بَاتَتْ تُنْزَى دَلَوْهَا تُنْزِيًا** ^(١) . وقولهم :

(١) صدر بيت من الرجز ، استشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبوه لقائل .

وعجزه : * **كَمَا تُنْزَى شَهْلَةً صَبِيًّا** *

اللغة والاعراب . تنزى : تحرك . شهلة : عجز ، أو هي النصف التي بين الشابة والمجوز . « تنزى » الجملة في محل نصب خبر « بات » — إذا جعلت ناقصة ، وحال من الضمير المستتر فيها — إن جعلت تامة ، واسمها أو فاعلها — يعود على المرأة المألومة من قبل . « دلوها » ذلوا مفعول لتنزى والهاء مضاف إليه « تنزيا » مفعول مطلق لتنزى أيضاً ، « كما » الكاف حرف تشبيه وجر « وما » مصدرية . وهي وما بعدها — في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزى — أى تنزى دلوها تنزياً مماثلاً لتنزية شهلة صبياً ، « شهلة » فاعل تنزى « صبياً » مفعول به لتنزى .

والعنى : أن هذه المرأة ، باتت تحرك دلوها بيديها حين تخرجه ، من البئر برفق ولين — كما تحرك المجوز الصبي حين ترقصه — برفق ولين كذلك .

والشاهد في « تنزيا » : حيث جاء مصدراً للفعل « تنزى » المعتل اللام ، والقياس « تنزية » كتنصية — وتركية — ونعمية ؛ لأن « التفعيل » مصدر « فَعَّلَ » الصحيح اللام وقد لخص بعض العلماء الحديثين مصادر الرباعي فيما يأتى — فقال :

(أ) ما كان على وزن « أَفْعَل » — فصدره « إفعال » . كأكرم إكرماً

(ب) وما كان على وزن « فَعَّلَ » — فصدره « تفعيل » كقدم تقدماً

(ح) وما كان على وزن « فَاعَلَ » — فصدره على « فعال » أو « مفاعلة » — كقاتل قتلاً ومقاتلة .

(د) وما كان على وزن « فَعَّلَلَ » — فصدره « فَعَّلَل » كدحرج دحرجة .

وعلى وزن « فَعْلَل » إن كان مضاعفاً ، كوسوس وسوسة — ووسواس .

أما الخماسى والسداسى . فالمصدر منهما يكون على وزن الماضى — مع كسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل الآخر ؛ إن كان مبدوءاً بهزة وصل ، كانطلق انطلافاً — واستخرج استخراجاً . ومع ضم ما قبل آخره فقط ؛ إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ، كتقدم تقدماً — وتدحرج تدحرجاً .

وإذا كانت عين الفعل ألفاً ، تحذف منه ألف الإفعال والاستفعال ، ويموض عنها التاء فى الآخر ؛ كأقام إقامة — واستقام استقامة . وإذا كانت لامه ألفاً ؛ ففى « فَعَّل » تحذف ياء التفعيل ، ويموض عنها تاء أيضاً ؛ كزكى تركية . وفى « فَعَّل » وتفاعل « تقلب الألف ياء ويكسر ما قبلها ؛ كتأنى تأنياً — وتفاضى تفاضياً .

تَحْمَلُ تَحْمَالًا - وترامى القوم رميًا - وَحَوْقَلْ حَيْقَالًا - واقشعرَّ قشعريرةً
والقياس: تكذيبًا، وتنزيةً، وتحملًا، وتراميًا، وحوقلًا، واقشعرارًا.

(فصل) وَيُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ ^(١) من مصدر الفعل الثلاثي - بـ «فَعْلَةٌ» ^(٢)

بالفتح، كَجَلَسَ جَلَسَةً - وَلَبَسَ لَبَسَةً ؛ إلا إن كان بناء المصدر العام
عليها ^(٣)، فَيُدَلُّ عَلَى الْمَرَّةِ مِنْهُ بِالْوَصْفِ ^(٤)، كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .
وَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ ^(٥) : «فَعْلَةٌ» بالكسرة، كالْجَلَسَةُ - والرَّكْبَةُ - والقِتْلَةُ ^(٦)؛

وفي غير ذلك: تقلب همزة إن سبقتها ألف، كَأَلْقَى إِلقاءً - ووالى ولاءً - واقتدى
اقتداءً - وارعوى ارعواءً - واستولى استيلاءً .

(١) أى على حصول الشيء مرة واحدة . (٢) أى : أنه إذا أريد الدلالة على
المرّة الواحدة من مصدر الفعل الثلاثي - علاة على معناه - أت بمصدره مهما كانت صيغته،
وجعل على وزن «فَعْلٌ»، وزيدت عليه تاء التأنيث فيصير «فَعْلَةٌ» . وشذ ما حكاه سيديويه
من قولهم : أتيت إتيانةً - ولقيته لقاءً - والقياس: أتية - ولقية . قال المتنبي .

لَقِيتُ بِدَرْبِ الْقَلَةِ الْفَجْرِ لَقِيَةً شَفْتُ كِبْدِي وَالْأَيْلُ فِيهِ فَتِيلُ

ودرب اقلة، موضع وراء الفرات . ويشترط أن يكون هذا الفعل الثلاثي الذى تصاغ
من مصدره المرّة : تاماً - متصرفاً ؛ فلا يصاغ من نحو : كاد وعسى . وأن يكون المصدر
لأفعال صادرة عن الجوارح المدركة بالحوس ؛ كالضرب - والمشي - والجلوس - والقيام
... إلخ ، نحو : ضربة ، وقعدة ، وقومة - لأعن الأفعال الباطنة ؛ كالعلم - وانهم -
والجهل - والجن - والبخل ، فلا يقال : علمته عملة - ولا فهمته فهمة . وألا يدل على
صفة ثابتة ملازمة ؛ فلا يصاغ من مثل : حسن - وجبن - وظرف - وقبح

(٣) أى على وزن «فَعْلَةٌ» بالفتح . أما نحو . كدُرة بالضم ، ونشدة بالكسر -
فيفتحان للمرّة ، ويكسران للهَيْئَةِ ، ولا يؤتى بالوصف مهما . . .

(٤) أى بلفظ : «واحدة» - أو ما يشابهها ، أو بقرينة تدل على الوحدة ، نحو :
أهلك الله عمود بصيحة . ويتبين من هذا : أن للفعل الثلاثي الصالح للمرّة - مصدرين :
أحدهما مشهور على النحو السالف ، والثاني للدلالة على المرّة - وهذا لا يعمل .

(٥) أى هيئة الحدث وكيفيته عند وقوعه (٦) يعمل هنا ما سبق إيضاحه في «فَعْلَةٌ»

إلا إن كان بناء المصدر العام عليها، فيُدَلُّ على الهيئَةِ - بالصفة ونحوها^(١)،
كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً .

والمَرَّةُ من غير الثلاثي، بزيادة التاء على مصدره القياسي^(٢)، كانطلاقةً
واستخراجةً . فإن كان بناء المصدر العام على التاء - دُلَّ على المَرَّةِ منه
بالوصف^(٣) كإقامة واحدة - واستقامة واحدة .

ولا يُدْنَى من غير الثلاثي مصدرٌ للهيئَةِ^(٤) إلا ما شَذَّ من قولهم :
اخْتَمَرَتْ خِمْرَةً^(٥) - وانتَقَبَتْ نِقْبَةً^(٦) - وتَعَمَّمَ عِمَّةً - وتَقَمَّصَ قِمَاصَةً^(٧) .

(١) أى بالصفة التى تدل على ما يراد من الهيئَةِ ؛ من حسن - أو قبح - أو زيادة -
أو نقص ، أو غير ذلك من الأوصاف . ومثل الصفة : الإضافة ، نحو : نشدة
المهلوف . وفي صياغة المرة والهيئَةِ من الثلاثي - يقول الناطم :

(وَدَفْعَةً لِمَرْءٍ كَجَلَسَةٍ وَدَفْعَةً لِهَيْئَةٍ كَجَلَسَةٍ)^(٨)

(٢) أى : بدون زيادة أو نقص ، أو أى تغيير (٣) أو بقيام قرينة تدل عليها
(٤) لأن بناء مصدر الهيئَةِ منه يهدم بنية الكلمة ؛ ذلك لأنه يستتبع حذف ما قصد
إثباته فيها لغرض من الأغراض ، فلجنب ذلك ، واكتفى بالمصدر الأصلي مع وصفه
عندما تدعو الحال لذلك (٥) أى غطت رأسها بالحمار ، وهو المعروف « بالطرحة »
(٦) أى سترت وجهها بالنقاب ، وهو المعروف « بالبرقع » .

(٧) أى غطى جسمه بالقميص . وفيما تقدم يقول ابن مالك :

(فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَةِ)^(٩)

أى تكون الدلالة على المرة من مصدر غير الثلاثي - بزيادة التاء في آخره .
أما الهيئَةُ، فلا تنجى منه مباشرة . وشذ مجيئها منه ؛ كالخِمْرَةِ - من اختمر .

(*) « دفعة » مبتدأ « لمرة » جار ومجرور خبر « كجاسة » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ
محذوف، أى وذلك كجاسة . وإعراب الشطر الثاني كذلك .

(*) « في غير » متعلق بمحذوف حال من ضمير الخبر به - « ذى » بمعنى صاحب -
مضاف إليه « الثلاث » مضاف إليه « بالتاء » - بالقصر لقسروة - خبر مقدم « المرة » مبتدأ
مؤخر « فيه » متعلق بهذ والضمير انير ذى الثلاث « هيئة » فاعل شذ وكالخِمْرَةِ ، خبر لمبتدأ محذوف .

تنمة

(١) المصدر المبعى : هو مصدر مبدوء بحيم زائدة لنير الفاعلة - مصوغ من المصدر الأصلي للفعل، يعمل عمله ويفيد معناه - مع قوة الدلالة وتأكيدها .
واحترز بغير الفاعلة - من نحو: مشاركة، ومعاونة، ومقارنة؛ فلا تسمى مصادر ميمية.
وهو يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي مطلقاً - غير المضعف (١) - مهما كانت صيغته - على وزن «مفعَل» بفتح العين؛ نحو: ملعب، ومَسَقَط، وَمَصْعَد؛ إلا في حالة واحدة، فإنه يكون فيها على وزن «مَفْعِل» - بكسر العين، وهى:

أن يكون الثلاثي : مَعْلِل الفاء (٢) بالواو - صحيح الآخر - تحذف فاؤه في المضارع عند كسر عينه، نحو: مَوْصِل - مَوْعِد - مَوْضِع - مَوْثِق - مَوْزِد؛ فإن كان صحيح الفاء، أو معتلها بالياء، أو معتل الفاء واللام، أو غير مكسور العين في المضارع؛ كوجَل - فصيغته «مَفْعَل» بالفتح .

وشذ: المَرْجِع - المَصِير، المَعْرِفَة - المَعْرِفَة - المَجِيء - المَشِيد - المعصية - المعيشة، المَعْدِرَة، المَقْدِرَة . وقد ورد فيها الفتح على القياس .

ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول « وزن المضارع مع إبدال أوله ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحاً »، نحو: معرف - متعاون، مكرم؛ من عرف - وتعاون - وأكرم .

هذا . والمصدر المبعى يلزم الإفراد، ولا تلحقه تاء التأنيث إلا سماعاً، نحو: الحجة - والمودة - والمسرة - والموعظة . وقد ترد صيغة «مفعلة» لبيان سبب الفعل . ومن ذلك قوله عليه السلام: «الولد مبخله بخينة مخزنة» وذلك مقصور على السماع . كما ترد هذه الصيغة للدلالة على مكان كثرة مسماها . نحو: مأسدة، ومسبعة، ومفعاة أى مكان تسكثرفيه: الأسود - والسباع - والأفاعى . وقد أجاز المجمع اللغوى أن تصاغ «مفعلة» قياساً من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للسان الذى تسكثرفيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان - أم من النبات - أم من الجماد .

(١) مضعف الثلاثي هو: ما كانت عينه ولا منه من جنس واحد، نحو: مد - فر - عد .
(٢) المَعْلِل الفاء - يسمى: «مثالا»، وللمَعْلِل اللام - يسمى: «ناقصاً»، والمَعْلِل العين - يسمى: «أجوف». والمَعْلِل الفاء واللام - يسمى: «لغيف مفروق» مثل: وعى - ونى، وللمَعْلِل العين واللام - يسمى: «لغيف مقرون» مثل: عوى - جوى، واتقى أحد حروفه همزة - يسمى: «م - وزاً» .

(ب) أسماء الزمان والمكان : هما اسمان مصوغان من المصدر الأصلي للفعل ؛
للدلالة على زمان الفعل أو مكانه - زيادة على المعنى المجرد الذى يدل عليه ذلك المصدر .
وهما يصاغان من الثلاثى على وزن « مَفْعَل » - بفتح العين ، إن كان
معتل اللام مطلقاً ، أو صحيحها - ولم تكسر عين مضارعه ، كرمى - ومضى ،
ومدعى ، ومنظر - ومدخل - ومقام ، ونحاف .

وعلى وزن « مَفْعِل » - بكسر العين ؛ إن كان مثلاً واوياً صحيح اللام مطلقاً ،
أو كانت عين مضارعه مكسورة ، نحو : مَوْعِد ، وميسر ، ومجلىس ، ومبيع .
وشذ من الأول : المنسك « الموضع الذى تذبج فيه النساء - وهى الذابح » -
والمطالع - والمشرق - والمغرب ، والمفرق ، والمرق ، والمفبت ، والمسط ،
والمسكن « موضع السكن » ، والمسجد ، والخزن . وسمع الفتح فى بعضها على القياس .
وشذ من الثانى : مؤكل ، « موضع حصن » - ومؤظف « موضع قرب
مكة » - ومؤزن « اسم موضع » ، . وقيل : لا شذوذ فى ذلك كله ؛
لأنها أسماء لأمكنة وأزمنة مخصوصة معينة . ولم يذهب بها النحاة مذهب الفعل .
ويصاغان من غير الثلاثى على زنة اسم المفعول : ككرم - ومستخرج - واستمان به ؛
من أكرم - واستخرج - واستمان . قيل : وشذ من ذلك : مأوى ومصبح ، على أنهما
من آويت - وأصبحت . واسما الزمان والمكان مشتقان ، ولكنهما لا يعملان عمل الفعل .
وتعيين المراد من الزمان أو المكان - خاضع للقرائن .

ويتبين مما تقدم : أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمى - واحدة فى غير الثلاثى ،
وكذلك فى الثلاثى إلا فيما يأتى :

١ - فى المثال الصحيح اللام الذى لا تحذف فاؤه فى المضارع .

٢ - وفى السالم المكسور العين فى المضارع ؛ فإن المصدر الميمى فهما على وزن
« مَفْعَل » بفتح العين ، كموجل - ومينع - ومنزل . واسم الزمان والمكان على وزن
« مَفْعِل » فهما . وعند الاتفاق فى الصيغة يكون التمييز بينهما بالقرائن .

(ح) المصدر الصناعى - أى المصنوع : هو كل لفظ جامد أو مشتق ، اسم أو غيره -
زيد فى آخره ياء مشددة ، بعدها تاء تأنيث مربوطة ، تسمى : تاء النقل ، تحض اللفظ للمعنى

المصدرى؛ ليدل على معنى هو: مجموع الصفات والخصائص والأحوال الخاصة بذلك اللفظ الذى لحقته الياء والتاء، مثل: الحرية - والإنسانية - والوطنية - والتقدمية - والوحشية والكيفية - والفروسية - واللاصوية - والرجولية .. إلخ

وهو قياسى فى هذا ، وليست له صيغ أخرى . والحاجة إليه - ماسة ، وبخاصة فى علم الكيمياء وغيره من العلوم الطبيعية . وهو من المولد المقيس على كلام العرب ولتوضيح الغرض من المصدر الصناعى نقول :

إن اسم الجنس سواء أ كان مصدرا أم اسم عين ، يدل على حقيقة الشيء الذى وضع له ، ولا يدل على خصائصه وصفاته التى يمكن أن تقوم به ؛ فلفظ « إنسان » يدل على الحيوان الناطق لا غير ، ولا يدل على خصائص هذا اللفظ ؛ ككون الإنسان كريم النفس - مأمون الجانب - يألف ويؤلف .. إلخ . ولفظ « وطن » يدل على الموضع الذى يقيم به الإنسان ، ولا يدل على غير ذلك من المعانى التى قد تتعلق بهذا الوطن ، ككونه محبوبا - تتعلق به النفوس وتقديه بالأرواح - وتعمل لخيرته ، وهكذا .. إلخ .

فإذا أريد به الدلالة على هذه الأحوال والخصائص - قيل : إنسانية - ووطنية ؛ لأن صيغة النسب تربط بين النسوب والمنسوب إليه ، فكأنه قيل : صفات وخصائص تنسب إلى الإنسان والوطن وزيدت تاء النقل من الوصفية للاسمية ، ليمحض اللفظ للمعنى المصدرى . وقد قرره الجمع اللغوى ، فقال ما نصه :

« إذا أريد صنع مصدر من كلمة - زاد عليها ياء النسب والتاء » .

(د) اسم الآلة : اسم مصوغ من الفعل للدلالة على الأداة التى تعين الفاعل فى عمل ما يفعل . وهو يصاغ قياساً من الفعل الثلاثى المتعدى غالباً ، وجاء قليلا من اللازم ، كمصفاة ومظهرة . ومن الثلاثى المزيد فيه ، كمصباح ، ومسرجة - من استصبح - وأسرج . وينقسم قسمين : مشتق ، وجامد . فللمشتق أوزان ثلاثة وهى :

« مِفْعَال : كفتح - ومنشار - ومِقْرَاض .

و « مِفْعَل » ككبرد - ومِقْص - ومِخْلَب - ومِخْيط - ومنجبل .

و « مِفْعَلَة » : ككناسة - ومِسْبَحَة - ومِسْطَرَة - ومِزْرَة .

أما الجامد فليس له وزن مخصوص ، وإنما يأتى على أوزان شتى لا يحدها ضابط ، مثل الفأس - والقدوم - والسكين - والحلدة - والملاحمة ... إلخ .

أما نعو : المِدْهَن والمُنْخَل - والمُسْتَهْط - والمُسْكَلَة - والمُدَق - مما جاء على وزن مُفْعَل

— بضم الميم والعين— فالصحيح : أنها أسماء أوعية مخصوصة ، وليست أسماء آلة جارية على فعلها . ويوصى الجمع اللغوى باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات . فإذا لم يسمع وزن منها لفعل — جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة هذا : ولم يرد فى القرآن والكريم من صيغ اسم الآلة غير ست كلمات هى : مصباح — مفناح — ميثاق — ميقات — ميكال .

ووردت كلمات أخرى قليلة على غير هذه الصيغ، مثل : حجاب — خياط — سقاية . وقد قرر الجمع اللغوى صحة استعمال « فَعَالٍ » لاسم الآلة ، وأضاف هذه الصيغة إلى الصيغ الثلاث المتقدمة « مِفْعَالٍ ، مِفْعَلٍ ، مِفْعَلَةٍ » .

ومعروف أن صيغة « فَعَالٍ » من صيغ المبالغة ، وتستعمل أيضاً بمعنى النسب أو صاحب الحدث ، وعلى الأخص الحرف ، فقالوا : نَجَّارٌ ، خَبَّازٌ ، نَشَّالٌ ، كما سيأتى بيان ذلك فى باب النسب . والعرب يسندون الفعل إلى ما يلبس للفعل ؛ زمانه ، أو مكانه ، أو آله ، فيقولون : نهر جار ، ويوم صائم ، وليل ساهر ، وعيشة راضية .

وقد ورد اسم الآلة على وزن « فَعَالٍ » مثل : سِرَّادٌ ، وإِرَّاثٌ ، والسراد : المنقب « آلة الخرز » ، والإرَّاث : ما أعد للنار من حراقة وغيرها — ولكفه غير مطرد . « انظر مجلة الجمع اللغوى الجزء العاشر » .
(فوائد)

١ — من الشاذ المسموع عند العرب : مجىء المصدر الدال على المرة على وزن « فَعْلَةٍ » مثل قولهم : « حَجَّ فلان حِجَّةً » — بكسر الحاء ، و « رَأَى الشيء رَأْيَةً » — بكسر الراء .

٢ — ذكر صاحب المصباح : أن الفعل الثلاثى إن كان من ذوات التضعيف كان مصدره الميمى — بالفتح والكسر معا ، نحو : فَرَّ مَفَرًّا وَمَقَرًّا .

٣ — المصدر الميمى بجميع صيغه وأوزانه يعرب على حسب الجملة ؛ فيكون فاعلاً — ومفعولاً به — ومضافاً إليه — ومبتدأً أو خبراً .. إلخ . وهناك ألفاظ مسموعة بالنصب فى أكثر الأحوال باعتبارها مفعولاً لفعل محذوف نحو : أفعل وكرامة ومسرّة — ومرحياً بك .
(٤ — ضياء السالك ٣)

الأسئلة والتمرينات

١ — ما المصدر القياسي لكل من « فعل » المتعدي ، و « فعل » اللزوم ؟ وضع ما تقول بالأمثلة .

٢ — اذكر المصادر الغالبة للفعل الثلاثي الذي يدل على . حرفة - أو مرض - أو صوت . ووضح بأمثلة من محفوظك .

٣ — فيم ينقاس كل من : « فِعال » و « فَعلة » و « فُعَل » و « فَعُولَة » ؟

٤ — اذكر المصدر القياسي لـ « أفعل » صحيح العين ومعناها ، وبين ما يحدث من التنكير في المتل ، موضحاً ذلك بالأمثلة .

٥ — بين الحالة التي يفرق فيها المصدر الميمي - عن اسمي الزمان والمكان ، ومثل لما تقول .

٦ — يستشهد بما يأتي في هذا الباب : بين موضع الاستشهاد .

قال تعالى : (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْكِينًا . وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ . وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَمَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ . وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ نَزِيلًا . وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى . قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ . فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى) . قال عليه الصلاة والسلام : « وإذا قتلتهم فأحسنوا القِتْلَةَ ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذَّبْحَةَ » . رجع الغنمَ قَرَى . وقعدَ القُرُفُصَاءُ . وأطمأنَّ طَمَأْنِنَةً .

لا يَنْفَعُكَ مِنْ بُغَا الخـ يُرْتَفَادُ التَّمَامُ
إِنَّ الْأَشْيَاءَ أَنْتُمْ كَالْأَيَّامِ مِنْ وَالْأَيَّامِ كَالْأَشْيَاءِ
مَنْ وَعَدْتَنِي فِي تَرْكِ الْمَوْعَى عِدَّةً فَاشْهَدْ عَلَى عِدَّتِي بِالزُّورِ وَالْكَذِبِ

لا تَغْمُزْ وَاعْتَصِمْ مَسَرَّةً يَوْمَ إِنْ نَحْتَ التَّرَابِ يَوْمًا طويلاً

٧ — يقول أمير الشعراء أحمد شوقي ، مخاطباً رجال الصحافة والوطنية :

حَمِدْنَا بِلَاءَ كُمُوفِ الدَّنَائِلِ وَأَمْسِ حَمِدْنَا بِلَاءَ السَّلَافِ
وَمَنْ نَسِيَ الْفَضْلَ لَلسَّابِقِينَ فَمَا عَرَفَ الْفَضْلَ فِيمَا عَرَفَ

بين في هذين البيتين : المصادر ؛ وأفعالها ، وأعرب ما تحته خط فيهما ، ثم اشرحهما شرحاً أدبياً .

٨ — ايت ثلاث جمل ، في كل منها لفظ يصلح أن يكون مصدراً ميمياً ، واسمى زمان ومكان .

٩ — بين فيما يأتي : المصادر الشاذة والقياسية ، وسبب ما تقول .

ركوب — عظم — رحيل — ذهاب — ملاحه — شراب — طواف — دعوى
صرير — غفران — فصاحة — توحيد — زكام — طوفان — مدينة — رطوبة
سمو — سباب — شرود — تنبيه — إشارة — استشارة — ضجيج — ثوران

١٠ — عرف كلا من المصدر الصناعي ، والمصدر الميمي ، واثبت بثلاثة أمثلة في جمل مفيدة لكل ، وبين حكمهما في العمل .

١١ — بين فيما يأتي : المصادر ، وأسماء الزمان والمكان ، والمرة ، والهيئة ، واذكر فعل كل :

قال على كرم الله وجهه : ليس لواضع المعروف في غير حقه وعند غير أهله من الحظ — إلا محمداً اللثام ، وثناء الأشرار ، ومقالة الجهال .

إذا ثارت في رأسك عزة أخرجتك عن جادة الصواب ، وبدرت منك بادرة إساءة لأحد — فأسرع إلى ترضيته ترضية كريمة ؛ لتتعم بالسكينة والطمأنينة ، وأحسن الإصغاء للناصحين الخاصين ، فذلك خير مستقراً وأحسن مقاماً .

ومن قصر في إصلاح نفسه — قعد به تقصيره عن بلوغ الغاية . واعلم أن لكل جواد كبوة ، ولكل صارم نبوة . والله المستعان على إنجاح مسعانا .

١٢ — ما الذي تتفق فيه صيغتا المصدر الميمي مع صيغتي الزمان والمكان من الثلاثي ؟ وما الذي يختلفان فيه ؟ مثل لما تقول .

١٣ — أعرب البيت الأول مما يأتي : وبين ما فيهما من شاهد : وهما للمرحوم الشاعر الكبير، محمود سامي البارودي — في شكوى الزمان :

كُلَّمَا رُمْتُ نَهْضَةً أَقْعَدَنِي وَنِيَّةٌ لَا تُقْلِمُهَا أَغْصَابِي
لَمْ تَدْعُ صَوْلَةَ الْحَوَادِثِ مِنِّي غَيْرَ أَشْلَاهُ هِمَّةٌ فِي نِيَابِي

(١٤) أذكر مصادر الأفعال الآتية . ثم صغ منها اسمى الزمان والمكان والمصدر الميى ، واسمى المرة والهيئة ، والشكل .

نموذج

الفعل	المصدر	اسم الزمان والمكان	المصدر الميى	اسم المرة	اسم الهيئة
نام	نوماً	منام	منام	نومة	نيمة
نزل	نزولاً	منزل	منزل	نزلة	نزلة
دار	دوراناً	مدار	مدار	دورة	دبرة
وزن	وزناً	موزن	موزن	وزنة	وزنة
انحدر	انحداراً	منحدر	منحدر	انحدارة	—
باع	بيماً	مبيع	مباع	بيعة	بيعة
صاد	صيداً	مصيد	مصاد	صيده	صيده
عض	عضاً	معض	معض	عضة	عضة
استكان	استكانة	مستكان	مستكان	استكانة واحدة	—
نهي	نهيًا	منهى	منهى	نهيية	نهيية
أنعم	إنعاماً	منعم	منعم	نعمة	نعمة عظيمة

(١٥) صغ ما مضى فى النموذج من الأفعال الآتية :

مرّ . ذاق . راعى . وفى . التأم . ولى . تأنى . رجا . جرى . أوعد .
ترقى . عاش . شأن . اختار . تحمل . ابتكر . لى . آتى . أزرى . انتهى .

(ز باب أبنية أسماء الفاعلين^(١) والصفات المشبهة بها)

يأتى وصفُ الفاعِل من الفعل الثلاثى المجرّد^(٢) - على « فاعِلٍ »^(٣) ؛
بكثرةٍ فى « فَعَلَ » - بالفتح ؛ معتدياً كان كضربه وقتله - أو لازماً
كذهب ، وغداً - بالعين والذال المعجمتين - بمعنى سال^(٤) .
وفى « فَعَلَ » بالكسر ؛ متعدياً كأمنه ، وشربه وركبه ، ويقلُّ فى
القاصر كسَلِمَ . وفى « فَعَلَ » بالضم كفره^(٥) .
وإنما قياسُ الوصف من « فَعَلَ » اللازم^(٦) : « فَعِلٌ » فى الأعراض^(٧)

باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها

- (١) اسم الفاعل : هو ما صيغ ليدل على من قام به أصل الحدث ، أو وقع منه على جهة الحدوث . فخرج بقوله أصل الحدث - صيغة المباعدة ؛ لأنها تدل على الزيادة على أصل الحدث ، وكذلك اسم المفعول ، واسم التفضيل ، وأسماء الزمان والمكان .
وبقوله : على جهة الحدوث : تخرج الصفة المشبهة ؛ لأنها تدل على الثبوت .
- (٢) بشرط أن يكون متصرفاً ، سواء كان متعدياً - أو لازماً .
- (٣) وإن كانت عين الماضى ألفاً ، كقال وباع - قلبت همزة ، تقول : قائل ، وبائع .
وإن كان ماضيه ناقصاً ، كدعى ، ورعى ، وسعى - تحذف لامه فى حالتي الرفع والجذر ، تقول : هذا داع - ورام - وساع .
- (٤) تقول : غذا الماء - إذا سال ، وغذا العرق - إذا سال دمه . ويستعمل متعدياً بمعنى ربى ، تقول : غذوت الصبي باللبن الطبعي - أى ربيته به . واسم الفاعل فى الحالتين : « غاذ » - على وزن « فاعِل » (٥) الفاره من الناس : الحاذق بالشئ ، والمليح الحسن . ومن الدواب : الجيد السير ، يقال : رجل فاره - أى حاذق . وجازية فرهاء - أى حسناء ، وقره الفرس يقره - بضم الراء : نشط وخف فى السير .
- (٦) يسمى هذا : « باب فرح » . وتأتى منه الصفة المشبهة على ثلاثة أوزان قياسية ذكرها المصنف ومثل لها . وتحد الصفة المشبهة باسم الفاعل بأنها : اسم مشتق مصوغ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم ، للدلالة على ثبوت صفة لصاحبها ثبوتاً عاماً مستمراً .
- (٧) المراد بالأعراض : الأمور والمعانى التى تطرأ على الذات وتزول سريعاً وتنتجدد

كفَرَحَ وأَشِرَ . و « أَفْعَلُ » في الألوانِ وَالْخَلْقِ ^(١) ؛ كَأَخْضَرَ - وَأَسْوَدَ
وَأَكْهَلَ ^(٢) وَاللَّمَى ^(٣) - أَعُورَ - وَأَنْعَمَى . و « فَعْلَان » فيما دلَّ على الامتلاء
وحرارة الباطن ^(٤) كَشَبَعَانَ - وَرِيَّانَ - وَعَطْشَانَ .

وتتردد على صاحبها ، كالفرح - والحزن - والألم - فخرجت الألوان والأشياء الحلقية ،
تقول : فرح - فهو فرح . وأشِر - فهو أشِر . « والأشِر : الذي لا يحمد النعمة والعافية » .
وتعِب - فهو تعب . وحذر - فهو حذر . ومؤنث « فَعِل » هذا - « فِعْلة »
وشذ من هذا الباب : مريض - وكهل ؛ لأنهما عرضان .

(١) الحِلْق : جمع خِلقة ، وهي الحالة الظاهرة الدائمة في البدن ؛ من عيب - أولون -
أو حلية . ومؤنث « أَفْعَل » هذا - « فعلاء » تقول : عور - فهو أعور ، وحمَر - فهو أحمر ،
وكحل - فهو أكحل . ومنه قولهم : اشتهرت الخيول العربية بأنها دجباء المقلة ، والدعج :
سعة العين مع شدة سوادها « كحلاء العين ، وطفاء الأهداب . و « الوطف : غزرة
شعر الجفون » :

(٢) الأَكْهَلَ : من يحفونه سواد كالأكحل - من غير « اكتحال » .

(٣) الأَلَمَى : هو : أسمر الشفتين ، والأَنْثَى : لمياء .

(٤) الواو بمعنى « أو » ؛ لأن المقصود : أنه ينقاس فيما يدل على امتلاء أو خلو ،
أو نحو ذلك مما يطرأ ويتكرر ، ولكنه يزول ببطء . ومؤنثه « فَعْلَى » تقول : ظمى -
فهو ظمآن - وهي ظمأى . وصدى فهو صديان - وهي صديى . وروى فهو ريان - وهي ربا .
والخلاصة : أن باب « فَعِل » اللازم « باب فرح » - يبنى الوصف منه على ثلاثة
أوزان : « فَعِل - وأفعل - وفعلان » وتدور معانيها الغالبة حول ما يأتي :
أمور تطرأ وتزول سرماً وتتردد . وأمور تثبت وتبقى . وأمور تطرأ وتزول ببطء .
وإلى هذا الباب يشير الناظم بقوله :

(كَفَاعِلٍ صُنْعِ أَشْمِ فَاعِلٍ ؛ إِذَا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ - يَكُونُ ، كَمَعْدَا
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي « فَعْلَتُ » وَ « فَعِل » غَيْرَ مُعْدَى ، بَلْ قِيَاسُهُ « فَعِل » .
و « أَفْعَل » ، « فَعْلَان » ، نَحْوُ أَشِيرَ ، وَنَحْوُ صَدْيَانَ ، وَنَحْوُ الْأَجْمَرِ) ^(*)

(*) « كفاعل » متعلق بمحذوف حال مقدم من « اسم فاعل » - الواقع مفعولاً لصنع ، أو
صفة لمصدر محذوف - أى صوغاً كصوغ « إذا » ظرف يجرد عن الشرط ، متعلق بصنع « من ذى »

وقياسُ الوصفِ مِنْ « فَعَلَ » - بالضم^(١) - « فَعِيل » ؛ كظريف
وشريف. ودونه « فَعَلَ » كَشَهْمٍ وَضَخِمٍ. ودونهما « أَفْعَلَ » كأخطب^(٢)
إذا كان أحمر إلى الكُدرة. و « فَعَلَ » كَبَطَلٍ^(٣) وَحَسَنِ . و « فَعَالَ »
- بالفتح - كَجَبَانَ^(٤) . و « فُعَالَ » - بالضم - كَشُجَاعٍ . و « فُعِلَ »

أى : صنع اسم الفاعل من الفعل الثلاثى المتصرف - على وزن « فاعل » نحو :
غَدَا فهو غَاذٍ ، وهذا يصلح متعدياً ولازماً كما أوضحنا . ووزن « فاعل » قليل
فى مثل « فَعَلَ » و « فَعِلَ » اللازمين ، والقياس فيهما « فَعِلَ » ، تقول : نَجَسَ -
فهو نَجَسٌ ، وَفَرِحَ - فهو فَرِحٌ . و « أَفْعَلَ » و « فَعْلَان » مثل « فَعِلَ »
فى أنهما اسماء فاعل من « فَعِلَ » الثلاثى اللازم ، نحو : أَثِيرٌ ، فهو أَثِرٌ . وَصَدِىٌّ ،
فهو صَدِيَانٌ . وَجَبَّهَرٌ ، فهو أَجْهَرٌ . والصديان : المعطشان . والأجهر : من لا يستطيع
الإبصار فى الشمس . والحق أن هذه الصيغ صفات مشبهة ، وليست باسم فاعل
كما يفهم من ظاهر كلام الناظم .

(١) يسمى هذا « باب كَرُم » ، وتأتى منه الصفة المشبهة على أوزان كثيرة .
أشهرها ما ذكره المصنف ، ومثل له .

(٢) ذكر فى التصريح : أنه بالحاء والظاء المعجمتين ، وليس لهذه المادة أثر فى
كتب اللغة ، والذى فيها : خَطَبٌ ، ولكن فعله من « باب فرح » ، وخَطُبٌ - بالضم
صار خطيباً . فلعل التمثيل بهذا اللفظ سهو من المصنف .

(٣) يقال : بَطَلَ الرجل - صار بَطَلًا . (٤) يكثر هذا الوزن فى المؤنث ،
يقال : حَصْنَتِ المرأة - فهى حَصَانٌ . وَرَزُنْتُ - فهى رَزَانٌ . والرزان : المتوقرة

ثلاثة متعلق بيبكون الامة ومضاف إليه « كغذاء » خبر لمبتدأ محذوف (*) « فى فعات »
متعلق بقليل « وفعل » . مطوف على فعلت « غير مدى » غير حال من « فعل » ومعدى مضاف إليه « بل »
حرف انتقال وإضراب « قياسه » مبتدأ ومضاف إليه والضمير الوصف « فعل » خبر المبتدأ
(*) « وأفعل » مطوف على فعل « فَعْلَان » مطوف على أفعل بإسقاط العاطف « نحو : أثير » نحو
خبر لمبتدأ محذوف ، وأثر مضاف إليه ، وما بعده مطوف عليه .

كَجُنُبُ. و « قَعَلَ » كَعَفَرُ؛ أى شجاع ما كَرُ^(١). وقد يَسْتَغْنُونَ عن صيغة « فاعِلٍ » من « فَعَلَ » بالفتح - بغيرها^(٢) كَشَيْخٍ، وَأَشْيَبٍ، وَطَيِّبٍ، وَعَفِيفٍ^(٣).
(تنبيه) جميع هذه الصفات صفاتٌ مشبهة^(٤)؛ إلا « فاعِلًا »

غير الطائشة. (١) الذى فى اللسان وغيره : أن العفر - بالكسر - الخبيث الماكر ، ومنه العفريت . أما بالضم فهو : الشجاع الجلد . (٢) محل الاستغناء : ما لم يكن له وزن قياسي من المسموع . أما ما استعمل له قياس وسمع غيره ، فليس موضع الاستغناء ، نحو : مالٌ ، فهو مائل - وأميل . (٣) ذكر المصنف لباب « قَعَلَ » عشرة أوزان قياسية ؛ بعضها كثير الاستعمال ، وبعضها قليل ، وللبعض أقل . وهى موزعة بين البابين كما سيأتى ؛ منها ما هو خاص بباب كَرُمَ ، وهو : « قَعَلَ ، وقُعِلَ ، وقَعَالٌ ، وقُعَالٌ » . أما : أفعِلَ ، وقَعْلانٌ ، فيختصان بباب فَرِحَ . وبشترك بين البابين : « قَعَلَ ، وقَعِلَ ، وقُعِلَ ، وقُعِلَ » . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(و « قَعَلَ » أَوْلى ، وَ « قَعِلَ » بِقَعَلَ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلُ جُمْلٌ وَ « أَفْعَلَ » فِيهِ قَلِيلٌ وَ « قَعَلَ » ، وَ بِسَوَى الْفَاعِلِ قَدْ بَغْنَى « قَعَلَ »)^(٥)

أى أن الماضى إذا كان على وزن « قَعَلَ » - بضم العين ، فالأولى أن يكون وزن اسم فاعله « قَعَلَ » أو « قَعِلَ » ، مثل : ضَخْمٌ وَجَمِيلٌ ، من ضَخَمَ - وَجَمَلَ . ومحضى اسم الفاعل منه على وزن « أَفْعَلَ » أو « قَعَلَ » ، قليل . وقد يستغنى عن صيغة « فاعِلٍ » من مصدر « قَعَلَ » - بغيرها ، نحو : شابٌ ، فهو أَشْيَبٌ . وشاخٌ ، فهو شَيْخٌ . . إلخ » كما ذكر المصنف .

(٤) أى إذا قصد بها الدلالة على الثبوت والاستمرار - وإن لم تضاف لرفعها ولم

(*) « وفعل أولى » مبتدأ وخبر « وقُعِلَ » معطوف على فعل « بفعل » متعلق بأولى « والفعل جل » مبتدأ وخبر ، وهذه الجملة لبيان الواقع لا للاختراز

(*) ود « أَفْعَلَ » مبتدأ « فيه » متعلق بقليل الواقع خبراً للبتدأ « وفعل » معطوف على أَفْعَلَ « وبسوى الفاعل » جار ومجرور متعلق بيفنى ومضاف إليه « فعل » فاعل يفنى . ومعنى يفنى : يستغنى .

كضارب - وقائم؛ فإنه اسم فاعل - إلا إذا أضيف إلى مرفوعه^(١)؛ وذلك فيما دلَّ على الثبوت، كطاهر القلب، وشاحط الدار - أى بعيدها - فصفة مشبهة أيضاً^(٢).

(فصل) ويأتى وصفُ الفاعل من غير الثلاثي المجرّد - بلفظ مضارعه^(٣)؛ بشرط الإتيان بـ «م» مضمومة مكان حرف المضارعة، وكسر

ولم تنصب؛ فإن قصد بها الحدوث والتجدد - كانت أسماء فاعلين . وهل يجب حينئذ أن تحوّل إلى صيغة « فاعل »؛ فتقول : ضائق، وسائد، وفارح - فى ضيق - وسيد - وفرح ؟ أم يجوز بقاء زتها مع هذا القصد ؟ لعل الأقرب إلى الصواب : أنه لا يجب التحوّل إلا إذا قصد التنصيص على إرادة الحدوث .

ولا يختص وزن « فاعل » بجواز قصد الثبوت والاستمرار ، بل يجرى ذلك فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثي . وقد مثل المصنف للصفة المشبهة بمستقيم الرأى - ومعتدل القامة ، وهذا يدل على أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي - تكون أحياناً صفة مشبهة . (١) أى فى المعنى - وكذلك إذا نصبه .

(٢) يتبين من هذا : أن موازن « فاعل » لا يكون صفة مشبهة؛ إلا إذا قصد به الدوام والاستمرار وأضيف إلى مرفوعه أو نصبه . وكذلك اسم الفاعل من غير الثلاثي كما أسلفنا ، وكما سيمثل به المصنف فى باب الصفة المشبهة من قوله : مستقيم الرأى ، ومعتدل القامة ؛ مما يدل صراحة على أن الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة

(٣) وشذ من ذلك ألفاظ ، منها : أحمل البلد - إذا قحط - فهو ماحل . وأعشب السكان - إذا كثرت عشبه - فهو عاشب . وأيفع الغلام - إذا شب - فهو يافع . وأورس النبت والشجر - إذا اصفر لونه - فهو وارس . وأحصرت الناقة - إذا ضاق مجرى لبنها - فهي حصور . وأعقت الفرس - إذا حملت - فهي عقوق . وألقحت الريح - فهي لاقحة . قال تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح) . الآية : ٢٢ من سورة الحجر

وقيل : إنه سمع : يفع - وورس ؛ فيكون يافع وارس حينئذ - مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره . وجاء « مورس » قليلاً .

ما قبل الآخر^(١) مطلقاً؛ سواء كان مكسوراً في المضارع ، كمنطلقٍ
ومُستخرجٍ - أو مفتوحاً ، كمتعلمٍ ومُتدحرجٍ .
(باب أبنية أسماء المفعولين)^(٢)

يأتى وصفُ المفعول من الثلاثي المجرد^(٣) - على زنة « مفعول » ،

(١) أى : ولو تقديرأ ، كخفتار ومُعقل - اسمى فاعل - من اختار واعتل ؛
فإن الكسر مقدر فيهما . وشذ فتح ما قبل الآخر في : مُسَهَّب - من أسهب إذا
تكلم كثيراً ، ومُحَصَّن - من أحصن إذا تزوج . ومُلْفَح - من ألقح الفحل الناقة .
وفي بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي - يقول الناظم :

(وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُوَاصِلِ)
مَعَ كَثَرِ مَثَلُ الْآخِرِ مُطْلَقاً وَضَمٌ مِمٌّ زَائِدٌ قَدْ سَبَقَ^(٤)

أى أن زنة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي - هي زنة مضارعه ، مع كسر
الحرف الذى قبل الآخر في المضارع ، وضم الميم الزائدة التى يؤتى بها فى أول المضارع
بدل حرف المضارعة . نحو : المواصل - من أوصل الرباعى .
هذا : وقد يأتى اسم الفاعل فى صورة المصدر ، نحو ماء غور - أى غائر ، ورجل
عدل - أى عادل - وجاء ركض - أى راكضاً

باب أبنية أسماء المفعولين

(٢) اسم المفعول هو : اسم مشتق يصاغ من مصدر الفعل المبني للمجهول ؛ للدلالة
على معنى مجرد حادث ، وعلى من وقع عليه هذا المعنى .

(٣) بشرط أن يكون تاماً متصرفاً ؛ لأن الجامد لا يبنى منه اسم مفعول ، ولا اسم

(*) «وزنة المضارع» زنا خبر مقدم والمضارع مضاف إليه «اسم فاعل» مبتدأ مؤخر ومضاف إليه .
« من غير » متعلق بزنة «ذى الثلاث» مضاف إليه « كالواصل » خبر لمبتدأ محذوف
(*) «ميم» ظرف متعلق بمحذوف حال من كلمة المضارع ، وما بعده مضاف إليه «مطلقاً»
حال من كسر « وضم ميم » ضم معطوف على كسر وميم مضاف إليه «زائد » نعت لميم «قد سبق»
الجملة فى محل جر نعت ثان لميم . والألف فى سبقا للاطلاق .

كضروب- ومقصود- وممرور به^(١). ومنه: مبيع- ومقول- ومرمي؛
إلا أنها عُمِّرت^(٢). ومن غيره بلفظ مضارعه؛ بشرط الإتيان بـ **بِـ**
مضمومة مكان حرف المضارعة. وإن شئت فقل: بلفظ اسم فاعله
بشرط فتح ما قبل الآخر^(٣)، نحو: المال مُسْتَخْرَج - وزيدٌ مُنْطَلَقٌ به.
فاعل، ولا صفة مشبهة؛ كما لا يأتي منه مصدر، ولا غيره من المشتقات. وبصاغ من
التمدى مطلقا، ومن اللازم بشرط ما يأتي:

(١) هذا مثال لبناء اسم المفعول من اللازم بالصلة؛ لأن اسم المفعول لا يصاغ من
اللازم إلا مع الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر - كما تقدم بيان ذلك في باب
التمدى وال لزوم. انظر صفحة: ٩٤ «جزء ثان».

(٢) أي غيرت لفظاً عن زنة «مفعول» والأصل: مبيع- ومق- وول- ومرموي،
نقلت حركة الياء والواو في الأولين - إلى الساكن قبلهما. ثم قلبت الضمة كسرة في
الأول لتسلم الياء، وحذفت الواو من الثاني لالتقاء الساكنين. أما الثالث فقد قلبت
الواو ياء وأدغمنا؛ لاجتماعهما، وسبق إحداها بالسكون. ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة
الياء. وإذا كان اسم المفعول مؤنثاً وجب زيادة تاء التأنيث في آخره، تقول: فاطمة
منزهة عن فحش القول.

وقد أشار الناظم إلى بناء اسم المفعول من الثلاثي بقوله:

(وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدُ زِنَةُ «مَفْعُولٍ» كَأَتٍ مِنْ قَصْدٍ)^(٤)

أي: أن صيغة اسم المفعول من مصدر الثلاثي - على وزن «مفعول» باطراد،
كالوزن الذي تأتي به من الفعل «قصد»، فتقول: مقصود.

(٣) أي في اسم الفاعل، وفي ذلك يقول الناظم:

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرَ صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمَثَلِ، الْمُنتَظَرِ)^(٥)

(*) «وفي اسم» جار ومجرور متعلق باطراد، وهو مضاف إلى ما بعده «زنة مفعول»
زنة فاعل اطراد ومفعول مضاف إليه «كأت» خبر لمبتدأ محذوف على حذف موصوف «من قصد»
متعلق بأت بتقدير مضاف مجرور بمن - أي كفعول أت من مصدر «قصد».

(*) «وإن فتحت» شرط وفعله «منه» متعلق بفتحت والضمير هائد إلى ما زاده عن الثلاثة
«ما» اسم موصول مفعول فتحت «انكسر» الجملة خبر كان، وهي ومعمولها صلة لاوصول
«صار اسم مفعول» جواب الشرط «كمثل» خبر لمبتدأ محذوف «المنتظر» مضاف إليه.

وقد ينوب «فَعِيل» عن «مفعول»^(١) كـ «مَدَّهَيْن» - وكَحِيل - وجَرَّيْح -
وطَرِيح ، ومَرَّجُمُه إلى السماع^(٢) . وقيل : ينقاس فيما ليس له «فَعِيل»
بمعنى «فَاعِل»^(٣) ، نحو : قَدَرَ - وَرَحِمَ ، لِقَوْلِهِمْ : قَدِيرٌ - وَرَحِيمٌ^(٤) .

أى أن صيغة اسم المفعول من غير الثلاثى ، هى صيغة اسم الفاعل - بعد أن
يفتح الحرف الذى قبل الآخر ، والذى كان مكسوراً فى اسم الفاعل ، تقول :
مُنْتَظَرٌ - اسم مفعول ، ومُنْتَظَرٌ - اسم فاعل . (١) أى ، أن اسم المفعول من
الثلاثى ، قد يأتى على وزن «فَعِيل» بدلا من «مفعول» ، فيدل على معناه ، ولكن
لا يعمل عمله عند كثير من النحاة ؛ فلا يقال : مررتُ برجل كَحِيل عينه -
أو قَتِيل أبوه - أو ذَبِيح كبشه . وأجاز ذلك ابن عصفور فى كتابه «المقرب»
واستحسنه بعضهم . وكذلك ينوب عن «مفعول» - على قلة - «فَعِل»
كذَبِئِح ، وطَحِنَ - بمعنى : مذبوح ومطحون . و «فَعِل» كمدَد - بمعنى
معدود ، وقَنَصَ - بمعنى مقنوص . و «قُدَلَة» كهُضْمَة - بمعنى محضوغ ، وكذلك
غُرْفَة ، وأَكَلَة ، وَسَبَه ، وضُحْكَة . و «فَعُول» نحو : رَكُوب ، وجَزُور .
(٢) أى يقتصر فى ذلك على المسموع والمنقول عن العرب . وفى هذا يقول الناظم :

(وَنَابَ نَفْلًا عَنْهُ ذُو «فَعِيلٍ» نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلٍ)^(٥)

أى ينوب «فَعِيل» عن اسم المفعول من الثلاثى . وهذا منقول عن العرب
ومسموع منهم . تقول : فتاة كحيل - بمعنى مكحولاة العين ، وفتى كحيل كذلك .
وصيغة «فَعِيل» التى بمعنى مفعول - يستوى فيها المذكر والمؤنث غالباً .
وقد يأتى اسم المفعول فى صورة المصدر قال تعالى : (هذا خلق الله) - أى مخلوقه
(ولا يحيطون بشئ من علمه) أى معلومه . سورة البقرة : ٢٥٥

(٣) أى : كقتيل وجريح ، وذلك لعدم اللبس فيه ، بخلاف ماله ذلك فإنه يلبس بالفاعل .
(٤) أى : بمعنى قادر - وراحم ، وهذا تمثيل للنسب ، والتعطيل المحذوف

(*) «نَفْلًا» مصدر بمعنى المفعول حال من ذو فعيل - أى منقولاً عن العرب «عنه» متعلق
بتاب «ذو فعيل» فاعل نَابَ ومضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ محذوف «كحيل» صفة للمابل .

(باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد)^(١)
وهي : الصفة التي استُحسن فيها أن تُضاف لما هو فاعل في المعنى^(٢) ؛
كـ « حَسَنَ الوجهِ - وَنَقَّى الثَّغْرَ - وَطَاهَرَ العِرْضَ » .

أى : إنما كان الفعلان لهما « فعل » بمعنى فاعل - لقولهم ... إلخ .
وأما ما ليس له فعل بمعنى فاعل ، فهو : جريح - وقيل .

باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد

(١) الصفة المشبهة هي : ما اشتق من مصدر فعل لازم لتير تفضيل ، بقصد نسبة الحدث إلى الموصوف على جهة الثبوت . وحق الصفة المشبهة أن تكتفى بمرفوعها ولا تعمل النصب ؛ لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ؛ ولأنها مشتقة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم - وهو لا ينصب . ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد - نصبت مفعولها مثله ، على التشبيه بالمفعول به . ووجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل في أمرين : الأول ، أنها تدل على الحدث وصاحبه مثله ؛ فـ « حسن » مثلاً معناه : ذو حسن ، وضارب معناه : ذو ضرب ، ولا فرق بينهما إلا من حيث دلالتها على الثبوت ، ودلالة اسم الفاعل على الحدث والثاني : أنها تقبل التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث غالباً ، كاسم الفاعل ؛ تقول : حسن - وحسنة ؛ كما تقول : ضارب وضاربة ، وحسان وحسنون وحسنات ، كما تقول : ضاربان وضاربتان وضاربون ويشترط في عملها النصب على التشبيه بالمفعول به : الاعتماد ، كاسم الفاعل . ومن أجل هذا كله : سميت بذلك الاسم .

(٢) قيد الفاعل بالمعنى ؛ لأن الصفة لاتضاف للفاعل إلا بعد تحويل الإِسْنَاد عنه إلى ضمير الموصوف ، فلم يبق فاعلاً إلا من جهة وقوعه بعدها ، واتصافه بمعناها .
والمراد : استحسان الجر بنوعها لا بشخصها ؛ لثلا يرد صور امتناع الجر ، وضعفه - كما سيأتى . وفي تعريف الصفة المشبهة - يقول ابن مالك :

(صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ)^(٣)

(*) « صفة » خبر مقدم « استحسن جر فاعل » الجملة من الفاعل ونائب الفاعل والمضاف إليه تمت لصفة « معنى » تمييز أو منصوب على نزع الخافض « بها » متعلق بجر « المشبهة » مبتدأ مؤخر وفيها ضمير مستتر فاعل بها ؛ لأنها اسم فاعل « اسم الفاعل » اسم مفعول به بالمشبهة والفاعل مضاف إليه .

فخرج، نحو: زيد ضاربٌ أبوه^(١)؛ فإنَّ إضافة الوصفِ فيه إلى الفاعل ممتنعة^(٢)؛ لثلاثِ توهيمٍ الإضافة إلى المفعول^(٣).

ونحو: زيد كاتبٌ أبوه^(٤)؛ فإنَّ إضافة الوصفِ فيه وإن كانت لا تمتنع^(٥) لعدم اللبس^(٦) - لكنها لا تحسن؛ لأنَّ الصفة لا تضافُ لرفوعها، حتى يُقدَّر تحويلُ إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها؛ بدليلين: أحدهما: أنه لو لم يُقدَّر كذلك - لزم إضافة الشيء إلى نفسه^(٧).

والثاني: أنهم يؤثثون الصفة في نحو: هندٌ حسنة الوجه^(٨)؛
فلهذا^(٩) حسنٌ أن يقال: زيد حسنٌ الوجه؛ لأنَّ من حسن وجهه - حسنٌ أن يُسندَ الحُسنُ إلى جملته مجازاً^(١٠). وقبح أن يقال: زيد كاتبٌ

أى أن الصفة التى يستحسن أن يجر بها فاعلها فى المعنى هى : « الصفة المشبهة باسم الفاعل » ، وهى تجرء بالإضافة ، والمضاف إليه هو فاعلها المعنوى .

(١) مثال لاسم الفاعل المتعدى - الواقع على الذوات .

(٢) أى وإن قصد به الثبوت والدوام كما بينه المصنف . وأجازها بعض النحاة إذا قصد الثبوت ، وأمن اللبس عنه الإضافة للمفعول . وآخرون أجازوا إذا قصد الثبوت ، ويحذف المفعول اقتصاراً ، ويكون من باب الصفة المشبهة .

(٣) أى على أن الأصل : زيد ضارب أباه .

(٤) مثال لاسم الفاعل القاصر - أى الذى لا يقع على الذوات .

(٥) وذلك إذا قصد به الدوام والثبوت ؛ لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة . أما إذا قصد به الحدوث والتجدد - فإن إضافته ممتنعة .

(٦) أى عند الإضافة إلى المفعول ؛ لأن الكتابة لاتقع على الذوات .

(٧) لأن الصفة نفس مرفوعها فى المعنى ، واللازم باطل - فاللزوم مثله .

(٨) فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف وهو هند - لذكرت كما تذكر مع المرفوع .

(٩) أى لأجل هذا التحويل المذكور .

(١٠) أى من الإسناد إلى الجزء وإرادة الكل ، والباعث عليه قصد التخفيف .

الأب ؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ أبوه - لا يحسن أن تُسندَ الكتابة إليه^(١)
إلا بمجاز بعيد^(٢) .

وقد تبين أن العلمَ بحسن الإضافة^(٣) موقوفٌ على النظر في معناها^(٤)
لا على معرفة كونها صفةً مشبهةً ، وحينئذ فلا دور في التعريف
المذكور^(٥) كما توهمه ابن الناظم^(٦) .

(فصل) وتختص هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :
أحدها : أنها تصاغ من اللازم دون المتعدّي^(٧) ؛ كحسن - وجميل
وهو يصاغُ منهما ، كقائم - وضارب .

(١) لأن الأب ليس جزءاً من الابن ؛ فلا يسوغ أن يطلق أحدها ويراد الآخر .
(٢) وهو الإسناد إلى المضاف - وإرادة المضاف إليه .
(٣) أى فى إضافة الصفة إلى مرفوعها .
(٤) أى المعنى الثابت لفاعل الصفة وهو : نسبة الحدث إلى موصوفه على سبيل
الثبوت ، والدوام ، فما جاز من الصفات أن يسند إلى ضمير موصوفه - فإضافته إلى
موصوفه حسنة ، ومالا - فلا . (٥) أى التعريف الذى ذكره المصنف ، واتباع
فيه الناظم فى قوله : * صفة استحسن جر فاعل * ... إلخ .

(٦) حيث قال : إن هذه الخاصة - وهى الإضافة إلى الفاعل - لاتصلح للتعريف
بالصفة المشبهة وتمييزها عن غيرها ؛ لأن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان
إضافتها للفاعل ، واستحسان الإضافة متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة ؛ فجاء الدور .
وقد دفع المصنف ذلك بما حاصله : أن العلم باستحسان الإضافة موقوف على النظر فى المعنى
الثابت للفاعل ، لا على العلم بكونها صفة مشبهة .

(٧) إلا إذا كان للمتعدى فى حكم اللازم وفى منزلة ، مثل : ممدود القائمة - وعالى الرأس ؛
إذا أريد لسل من ممدود و «على» - الثبوت والدوام ، وفعلهما : مدّ - وعلا . وكلاهما
متعد - ولكن مجيء الصفة المشبهة منهما - جعلهما بمنزلة اللازم . وكذلك إذا حول إلى

الثاني: أنها للزمن الحاضر الدائم^(١) - دون الماضي المنقطع، والمستقبل. وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنها تكون مجاريةً للمضارع في تحرُّكه وسكونه؛ كظاهر القلب - وضامر البطن - ومستقيم الرأي - ومعتدل القامة، وغير مجارية له - وهو الغالب في المبنية من الثلاثي^(٢) - كحسن، وجميل، وضخم، وملآن. ولا يكون اسمُ الفاعل إلا مجارياً له.

«فعل» بالضم؛ كما في رحمن ورحيم وعليم، فإنها صفات من رحم - وعلم، وكلاهما متعد. (١) أى الثابت المستمر؛ فلا بد أن يشمل معناها الأزمنة الثلاثة مجتمعة، ولا يقتصر على بعضها؛ فلا يسح - على الراجح - أن يقال: الوجه حسن أمس - أو الآن - أو غداً، ودلالة الصفة المشبهة على الدوام - عقلية لا وضعية؛ لأنه لما اتفق عنها التجدد والحدوث - ثبت الدوام عقلاً؛ لأن الأصل في كل ثابت دوامه واستمراره. وإلى الأمرين السابقين - أشار الناظم بقوله:

(وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمِ إِحَاضِرٍ كَظَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)^(٣)
أى أنها تصاغ من مصدر الثلاثي اللازم؛ للدلالة على معنى متصل بالزمن الحاضر - أى الحال - اتصال دوام وملازمة. ثم مثل بمثاليين: أحدهما اسم فاعل قصد به الثبوت والاستمرار، فصار صفة مشبهة، وهو: ظاهر القلب - وبقي على وزنه. والثاني: صفة مشبهة أصيلة وهو: جميل الظاهر.

(٢) أما المبنية من مصدر غير الثلاثي، فلا بد من مجاراتها لمضارعها. والمراد بالمجارة: تساوى عدد الحروف المتحركة والسكونية في كل منهما، وأن يكون ترتيب المتحرك والسكون فيهما متماثلاً.

(*) «وصوغها» معطوف على «جر فاعل» المتقدم، أو مبتدأ ومضاف إليه حذف خبره - أى وصوغها واجب من زلام .. الخ «من لازم لحاضر» متعلقان بصوغها «كظاهر القلب» متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ومضاف إليه «جميل الظاهر» معطوف على ظاهر القلب بإسقاط العاطف.

الرابع : أن منصوبها لا يتقدم عليها^(١) بخلاف منصوبه^(٢) ؛
ومن ثمَّ صحَّ النصبُ في نحو : زيداً أنا ضاربُه^(٣) ، وامتنع في نحو :
زيدُ أبوه حسنٌ وجهه^(٤) .

الخامس : أنه يلزمُ كونُ معمولها سببياً^(٥) - أى متصلاً بضمير
موصوفها ؛ إما لفظاً نحو : زيدٌ حسنٌ وجهه ، وإما معنى نحو : زيدٌ

(١) أى إن كان شبيهاً بالمفعول به ؛ لأنه كان فاعلاً في الأصل . أما معمولات
الأخرى - فيجوز تقديمها ؛ تقول : محمد بالضعفاء رحيم القلب .

(٢) فإنه يجوز تقديمه ؛ إذا كان غير مهرون بأل نحو : العواصف شجراً مقتلعة .
أما المقترن بأل ، أو المجرور بإضافة ، أو بحرف جر أصلى - فيمتنع تقديم منصوبه .
ففي مثل : هذا غلام قاتل زيداً ، ومرت بضارب زيداً - يمتنع تقديم « زيداً » .
أما نحو : لست بضارب زيداً - فلا يمتنع التقديم لزيادة الجار . أما المرفوع والمجرور
فلا يتقدمان فيهما ؛ لأن المرفوع فاعل ، والمجرور مضاف إليه ، وكلاهما لا يتقدم .

(٣) أى نصب « زيداً » على الاشتغال ، وتقدمه على اسم الفاعل المشتغل عنه بالعمل
في ضميره ؛ لأنه لو تفرغ من الضمير لعمل فيه ، وما يعمل في المتقدم عليه - يصح أن يفسر
عاملاً فيه . (٤) فلا يصح نصب الأب ، بصفة محذوفة معتمدة على زيد ،
تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب سببيه - وهو « وجهه » ؛ لأن الصفة
المشبهة لاتعمل في متقدم ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً . فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان ،
و « حسن » خبره ، والجملة خبر « زيد » .

(٥) أى : إذا كان مجروراً أو منصوباً على التشبيه بالمفعول به . وكذلك إذا كان
معمولها مرفوعاً ، والصفة جارية على الموصوف . والمراد بالسببي : ما ليس أجنبياً من
الموصوف ؛ فيشمل الضمير البارز المتصل ، نحو : حسن الوجه طلقه أنت ؛ فيجوز في الهاء
أن تكون في محل نصب أو جر « لطلق » ، و « حسن الوجه طلقه » خبران مقدمان
و « أنت » مبتدأ مؤخر .

حَسَنُ الْوَجْهِ أَى مِنْهُ^(١) وَقِيلَ : إِنَّ « أَل » خَلَفَ عَنْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٢) .
 وَقَوْلُ ابْنِ النَّازِمِ : إِنَّ جَوَازَ ، نَحْوُ : زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ^(٣) مُبْطَلٌ لِعُمُومِ
 قَوْلِهِ^(٤) : إِنَّ الْمَعْمُولَ لَا يَكُونُ إِلَّا سَبِيئًا مُؤَخَّرًا - مُرَدُّهُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ
 بِالْمَعْمُولِ^(٥) - مَا عَمَلُهَا فِيهِ بِحَقِّ الشَّبَهِ^(٦) ، وَإِنَّمَا عَمَلُهَا فِي الظُّرُوفِ - بِمَا فِيهَا

(١) « فالوجه » معمول لحسن ، وهو سببي ؛ لأنه متصل بضمير الموصوف معنى -
 وهو « زيد » ، وقد حذف الضمير مع حرف الجر ، ولكنه ملحوظ كأنه موجود .
 وهذا رأى البصريين .

(٢) وهو الضمير ، وعلى ذلك فلا حذف . وهذا رأى السكوفيين . واعتراض عليه
 بأنه قد يصرح بالضمير مع أَل ؛ كما في قول طرفة بن العبد من معلقته :
 رَحِيبٌ قِطَابِ الْجَنِّبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ يَحْسُ النَّدَامَى بَعْضُهُ الْمُتَجَرِّدُ
 والشاهد في « الجيب منها » . رحيب : متسع . قطاب الجيب : تخرج الرأس منه .
 والجلس : اللس . البضة : البيضاء الرخصة . المتجرد : جسدها المتجرد من ثيابها .
 وعلى الرغم من هذا الاعتراض - يستحسن بعض العلماء رأى السكوفيين ؛ لخلوه
 من الحذف والتقدير . وعليه يكون السببي هو : المتصل بضمير صاحب الصفة ، أو بما
 يفنى عن الضمير . وإلى الأمرين السابقين - يشير الناظم بقوله :

(وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ يُجْتَنَبُ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ)^(٧)

أى يجتنب أن يسبقها ما تعمل فيه ، ووجب كون معمولها ذا سببية . وقد أوضحنا ذلك
 (٣) أى مما تقدم فيه المعمول - وهو هنا « بك » - على الصفة ، وهى « فرح » ،
 مع أنه غير سببي ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف - وهو « زيد » .
 (٤) أى قول الناظم . (٥) أى فى قوله : * وسبق ما تعمل فيه يجتنب * .
 (٦) أى بسبب مشابقتها لاسم الفاعل ، وهو المنصوب على التشبيه بالمعمول به كما يفهم
 ذلك من قوله :

(*) « وسبق » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « تعمل
 فيه » الجملة صلة ما « يجتنب » خبر المبتدأ « وكونه » مبتدأ ، وهو مصدر كان الناقصة مضاف إلى
 اسمه « ذا سببية » ذا خبر السكون ناقصة وسببية مضاف إليه « وجب » الجملة خبر السكون الواقعة بمبتدأ

من معنى الفعل . وكذا عمَلُها في الحال ، وفي التمييز^(١) ونحو ذلك^(٢) .
بخلاف اسم الفاعل^(٣) .

(فصل) لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات^(٤) : الرفع على الفاعلية.

(وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعْدَى لَهَا ، عَلَى الْخِذِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ)^(٥)

أى ما ثبت لاسم الفاعل المتعدى لواحد - يثبت لها على الضبط والتحديد الذى قد حدد لكل منهما ؛ ومن ذلك : أن منصوبها لا يسمى مفعولاً به وإنما يسمى : المنصوب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة . أما المنصوب على وجه آخر ، والرفع - فلا يشترط فيها ذلك .

(١) مثال الحال : محمد حسن وجهه طلقة . ومثال التمييز : على فصيح قولاً .
(٢) أى من الفضلات التى ينصبها الفاعل المتعدى واللازم ، ولا يمنع من تقديمها مانع آخر - ما عدا المفعول المطلق .
(٣) فائدة لقوة شبهه بالفعل - يعمل فى متأخر ومتقدم ، وفى سببى ، وفى أجنبي . هذا : ومما تختص به الصفة المشبهة أيضاً :

(أ) أنها لا تعمل محذوفة ؛ فلا يجوز : هذا حسن القول والعمل - بنصب «الفعل» على تقدير : وحسن الفعل . أما اسم الفاعل فيجوز : أنت ضارب اللص والخابئ .
(ب) أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها الرفع أو المنصوب - بظرف ، أو جار ومجرور عند الجمهور - إلا للضرورة .

(ج) أنه لا يراعى لمعولها المجرور محل بالعطف أو غيره - بخلاف اسم الفاعل .
(د) أنها لا تعرف بالإضافة مطلقاً - بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه يتعرف بها إذا كان بمعنى الماضى فقط ، وأريد به الاستمرار ؛ فيلاحظ فى هذا الاستمرار جانب الماضى وحده .
(هـ) أن «أل» الداخلة عليها حرف تعريف لا غير : أما الداخلة على اسم الفاعل ، فاسم موصول ومعرفة معاً - على الأصح فهما .

(٤) هنالك معمول يمتنع فيه الرفع ، وآخر يجب فيه - كما سيبنىء ذلك قريباً .

(*) «د وعمل» مبتدأ مضاف إلى ما بعده «المعدى» مضاف إليه ، وهو نعت المحذوف - أى الفعل المعدى «لها» متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «على المدى» متعلق بمحذوف جاء من الضمير المستكن فى الخبر «الذى» صفة للمعدى - أو بدل منه «قد حُدد» الجملة صلة الذى والألف للإطلاق

وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة^(١). وانخفض^٢ بالإضافة. والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة. وعلى التمييز إن كان نكرة^(٣). والصفة مع كل من الثلاثة: إما نكرة، أو معرفة^(٤) وكل من هذه الستة^(٥) للمعمول معه سِتُّ حالات؛ لأنه إما «بأل» «كالوجه»، أو مضاف لما فيه «أل» «كوجه الأب»، أو مضاف للضمير كوجهه، أو مضاف لمضاف للضمير «كوجه أبيه»، أو مجرد «كوجه» أو مضاف إلى المجرد «كوجه أب»

فالمصور سِتُّ وثلاثون. الممتنع منها أربعة^(٦) وهى: أن تكون الصفة بأل والمعمول مجرداً منها، ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوض^(٧)

(١) أى بدل بعض من كل إذا أمكن ذلك - لا مطلقاً. قال الصبان: ويتمين الرفع على الفاعلية في نحو: مررت بامرأة حسن الوجه؛ لأن الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالناء. ويتمين عدمه في نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه؛ لأن الوجه لو كان فاعلاً - لوجب تذكير الوصف. ويجوز الأمران في نحو: مررت بـرجل حسن الوجه (٢) ويجوز أيضاً في النكرة: أن تنصب على التشبيه بالمفعول به. (٣) أى مجردة من أل - أو مقرونة بها.

(٤) أى الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة - في حالتى تنكير الصفة، وتعريفها. (٥) لا يصح فيها إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها وجره.

(٦) لأنه يلزم عليه إضافة ما فيه أل - إلى المجرد منها، ومن الإضافة لتاليها، أو للضمير تاليها، وذلك ممنوع كما تقدم إيضاحه في باب الإضافة. انظر صفحة ٣٣ جزء ثان وهذا في الصفة المفردة. أما الشاة والمجموعة جمع مذكر سالم - فتجوز إضافتهما مطلقاً. وقد أشار الناظم إلى حالات المعمول وهذه الصور - بقوله:

(فَارْفَعِ بِهَا، وَأَنْصِبْ، وَجَرِّ - مَعَ «أَل» وَدُونَ «أَل» - مَصْحُوبَ «أَل»، وَمَا أَتَهَلَّ

(*) «بها» متعلق بـ «أرفع» و «أنصب» و «جر» معطوفان على «أرفع»، وحذف متعلقهما لدلالة هذا عليه «مع أل» مع ظرف حال من الماء في «بها» وأل مضاف إليه «ودون أل» دون ظرف معطوف على «مع أل» مضاف إليه «مصحوب أل» مفعول تنارعه الأفعال الثلاثة قبل، فأعمل الأخيه وحذف

كما «لحسن وجهه»^(١) - أو «وجهه أبيه» - أو «وجهه» - أو «وجهه أب» .

بها ، مضافاً ، أو مجزئاً ، ولا تجزئ بها «مع أل» - سماً من أل خلا
ومن إضافة لتأليها ، وما لم يخل - فهو بالجواز وسماً^(٢)

أى ارفع بالصفة المشبهة ، أو انصب ، أو جر - مع وجود «أل» فيها ، ودون
وجودها : الممول المقتن بأل ، والممول المتصل بالصفة إذا كان مضافاً ، أو مجرداً
من «أل» والإضافة . « ويدخل تحت قوله : مضافاً - ما ذكره المصنف من الممول
المضاف بأنواعه » . ثم ذكر الحالات التي لا يجوز فيها الجر ، فقال : لا تجزئ بالصفة المشبهة
المقرونة بأل - سماً خلا من «أل» ، أو من الإضافة لما فيه «أل» ، ويشمل ذلك الصور
الأربعة التي ذكرها المصنف . وما لم يخل من ذلك - يجوز جره ، كما يجوز رفعه ونصبه
(١) محل الامتناع في هذا وفي الأمثلة الثلاثة بعده - إذا كان الموصوف غير محلي
بأن ، كزيد مثلاً ، وإلا جاز الجر ، تقول : مررت بالرجل الحسن وجهه . . إلخ ،
لأن معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه أل .

هذا : وتنقسم الصور الجائزة إلى ثلاثة أقسام : قبيح ، وضعيف ، وحسن .
فالقبيح : رفع الصفة ، سواء كانت مع «أل» أو مجردة منها - نكرة ؛ ويشمل
ذلك أربع صور هي : الحسن وجه - أو وجه أب ، حسن وجه - أو وجه أب .
ووجه القبيح : غلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف ، وإنما جازت لتقدير الضمير فيها .
والضعيف : نصب الصفة النكرة - المعارف مطلقاً ، وجرها المضاف إلى ضمير
الموصوف ، أو إلى المضاف إلى ضميره ، وذلك ست صور ، مثل : حسن الوجه - أو
وجه الأب - أو وجهه - أو وجه أبيه - بالنصب فيهن . وحسن وجهه - وحسن وجه
أبيه . بالجر فيهما . ووجه الضعف : إجراء وصف القاصر مجرى وصف المنعدي في حالة
النصب . وشبه إضافة الشيء إلى نفسه في حالة الجر .
والحسن ما عدا ذلك ؛ وهو اثنتان وعشرون صورة .

ضميره مما قبله لأنه فضله « وما » اسم موصول عطف على مصحوب أل «اتصل» الجملة صلة ما
(*) «بها» متعلق بتجر «مضافاً» حال من اتصل «أو مجرداً» مطوف عليه «تجزئ» مجزوم بلا الناهية
«بها» متعلق بتجر «مع أل» مع ظرف حال من الضمير في بها العائد إلى الصفة ، وأل مضاف إليه
«سماً» بالقصر لغة في الاسم - مفعول تجزئ «من أل» متعلق بخلا ، وخلا «تنت اسمها
(*) «ومن إضافة» مطوقة على من أل «لتأليها» متعلق بإضافة ومضاف إليه «وما» اسم شرط
مبتدأ أول «لم يخل» الجملة فعل الشرط «فهو» الفاء للربط ، و «هو» مبتدأ «بالجوار»
متعلق بوسما الواقع خبراً للابتداء ، وخلا الشرط والجواب خبر المبتدأ الأول ، والوسم : العلامة .

الأسئلة والتريينات

- ١ — كيف تصوغ اسم الفاعل من الثلاثى ؟ صحيح العين وممتلأها ؟ وضع بالأمثلة .
- ٢ — يأتى اسم الفاعل صفة مشبهة ، فتى يكون ذلك ؟ وهل يبقى على زنته ؟ وضع ما تقول بأمثلة من عندك .
- ٣ — ما زنة اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى ؟ اذكر أمثلة لذلك .
- ٤ — اذكر أوجه الشبه التى من أجلها سميت : الصفة المشبهة باسم الفاعل المتمدى لواحد ؟
- ٥ — اذكر أوزان الصفة المشبهة من بابى : « فرح » ، و « شرف » ، ومثل .
- ٦ — بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فروق ، فما هى ؟ وضع ذلك بأمثلة .
- ٧ — كيف يعرب معمول الصفة المشبهة معرفة ونكرة ؟ وما حكم المفعول من حيث التقديم وعدمه ؟
- ٨ — فيما يأتى شواهد لاسمى الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة . بين الشاهد ، وأعرّب ما تحته خط :

قال تعالى : (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ • هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ • هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ، لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ، يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) • (وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ) • قيل فى صفة الرسول عليه الصلاة والسلام : « وَشَتَّى أَصَابِعُهُ » - أى غليظها • وقيل لعمرى : ما المروءة عندكم ؟ قال : طعامٌ مأْكولٌ ، ونائلٌ مَبْدُولٌ ، وبِشْرٌ مَقْبُولٌ .

أَعْنَدَى وَقَدْ مَارَسْتُ كُلَّ خَفِيَّةٍ يُصَدِّقُ وَائِسٌ أَوْ يُخَيِّبُ سَائِلُ ؟
وإِنِّ لَسَهْلٌ مَا تُفَسِّرُ شَيْمَتِي صُرُوفُ لِيَالِي الدَّهْرِ بِالْقَتْلِ وَالنَّفْضِ
وَمَنْ بِكَ مُنْعَلُ الْمَزَامِ تَابِعًا هَوَاهُ ، فَإِنَّ الرِّشْدَ مِنْهُ بَعِيدُ
لَقَلَّ عَتَبَكَ مَحْمُودٌ عَوَاقِبُهُ وَرَبَّمَا صَحَّتِ الْأَجْسَامُ بِالْعِلَالِ

تَبَارَكَتْ لِي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ وَإِنِّي إِلَيْكَ نَائِبٌ لِنَفْسٍ بَاخِعِ
السَّمْعِ فِي النَّاسِ مَحْبُوبٌ خَلَّاتُهُ وَالْجَامِدُ السَّكْفُ مَا يَنْفَكُ بِمَقْوَنَاتِهِ
٩ — بين نوع كل من المشتقات الآتية . وضعه في جملة من إنشائك ، وهات فعله
الذي اشتق منه :

قَاضٍ . لَطِيفٌ . قَوَالٌ غَيْرُ فَعَالٍ . سَمِعَ الْأَخْلَاقَ . جَيِّدٌ . نَقَى الْعَرَضَ .
فَكَرَ الْحَدِيثَ . كَمَّاعٌ . مَرَضَى السَّجَايَا . مَفْرُورٌ بِنَفْسِهِ . مَتَعَالٍ عَلَى إِخْوَانِهِ .
١٠ — يَقُولُ الْفَرَزْدَقُ الشَّاعِرَ الْأُمَوِيَّ — فِي مَدْحِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ بْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ الْحُسَيْنِ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا :

سَهْلُ الْخَلِيقَةِ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ تَزِينُهُ الْخَصْلَتَانِ : الْحِلْمُ وَالْكَرَمُ
حَمَالٌ أَتَقَالَ أَقْوَامٌ إِذَا اقْتَرَحُوا حُلُوَ الشَّمَائِلِ يَحْمِلُوهُ عِنْدَهُ نَعَمٌ
أشرح البيتين شرحاً أدبياً ، وبين ما فهمنا من شواهد ، وأعرب ما تحته خط .
(١١) صنع اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة من الأفعال الآتية :
لَانَ . سَادَ . اضْطَرَّ . رَوَى . هَابَ . نَشِطَ . حَلَا . اسْتَدْعَى . قَادَ . رَقَى .

نموذج

الصفة المشبهة	اسم المفعول	اسم الفاعل	الصفة المشبهة	اسم المفعول	اسم الفاعل	الفعل
سَدَّ	مَسُودٌ عَلَيْهِ	سَادَ	لَيْنٌ	مَلِينٌ بِهِ	لَانَ	لَانَ
رَبَّانٍ	مَرْوِيٌّ مِنْهُ	رَوَى	—	مُضْطَرٌّ	مُضْطَرَّ	اضْطَرَّ
نَشِيطٌ	مَنْشُوطٌ لَهُ	نَاشِطٌ	—	مَهِيَّبٌ	هَائِبٌ	هَابَ
—	مَرْقٍ مَرْقٍ فِيهِ أَوْ بِهِ	رَقَى	—	مَقُودٌ	قَائِدٌ	قَادَ
—	مُسْتَدْعَى	مُسْتَدْعٍ	—	مُخَاوِلٌ بِهِ	حَالٍ	حَلَا

١٢ — صنع من الأفعال الآتية : اسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة :
عَضَّ . اسْتَمَانَ . تَسَكَّرَ . تَخَامَمَ . انْبَطَّاحٌ . نَعَمٌ . وَلِيَ . تَمَّأَ .
اسْتَوَلَى .

(باب التعجب)^(١)

وله عبارات كثيرة ، نحو : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ^(٢) وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ؟) - « سُبْحَانَ اللَّهِ^(٣) إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ » - لله دَرَّةٌ فَارِسًا^(٤) .

باب التعجب

(١) هو انفعال وتأثر داخلي يحدث في النفس عند استعظام أمر له مزية ظاهرة ؛ بسبب زيادة فيه ، جعلته نادراً ولا نظيره له ، وقد خفي سببها . قيل : ولعل هذا معناه اللئوى . أما عند النحاة فهو : استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب به عن أمثاله - أو قل نظيره فيها . وهذا يفسر اشتراط أن يكون الفعل الذي تؤخذ من مصدره صيغة التعجب - مبنياً للعلوم ؛ فلا يتعجب بما لا زيادة فيه ، ولا بما ظهر سببه ، ولهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب . وأيضاً ، لا يوصف المولى سبحانه بأنه متعجب ؛ لأنه لا يخفى عليه سبحانه شيء . وما ورد في كلامه أو في الحديث الشريف أو غيرها - مما يدل على التعجب - فالمراد منه : إما توجيه المخاطبين إلى إظهار العجب نحو : (فما أصبرهم على النار) - أى : أن حالهم تستدعى أن يتعجب منها . أو المراد لازمه وهو الرضا والتعظيم ، ونحو ذلك من الأغراض البلاغية ، كحديث : « عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل » - أى : وهم أسارى المشركين ، يسلمون فيدخلون الجنة . وكان القياس عدم التعجب من صفاته تعالى ؛ لأنها لا تقبل الزيادة ، نحو : ما أعظم الله - وما أقدره - وما أجله - وما أعلمه ، ولكنهم أجازوا ذلك بقصد الثناء عليه على أن المعنى : أنه تعالى في غاية العظمة ، وأن عظمته مما تحار فيها العقول .

(٢) المعنى : أتعجب من كفركم بالله ، فاستعملت « كيف » للتعجب مجازاً عما وضعت له من الاستفهام عن الأحوال . من الآية : ٢٨ من سورة البقرة

(٣) « سبحان » لفظ موضوع للتنزيه . وقد استعمل للتعجب ؛ لأن الإنسان يسبح الله عند رؤية مخلوقاته العجيبة . والتعجب منه حال المخاطب التوهم نجاسة المؤمن . وهذا حديث ، قاله عليه السلام لأبي هريرة حين رآه في بعض طرق المدينة وكان جنباً ، فأبى أن يقابله حتى اغتسل .

(٤) قول لبعض العرب . ومن الصيغ للتعجبية غير ما ذكر : « يالك » - أو « ياله »

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان^(١) :

إحداها : « ما أَفْعَلَه » نحو : ما أَحَسَنَ زَيْدًا .

فَأَمَّا « مَا » : فَأَجْمَعُوا عَلَى اسْمِئِهَا^(٢) ؛ لِأَنَّ فِي « أَحَسَنَ » ضَمِيرًا يَعُودُ عَلَيْهَا^(٣) . وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ ؛ لِأَنَّهَا مُجَرَّدَةٌ لِلْإِسْنَادِ إِلَيْهَا .

ثُمَّ قَالَ سَيْبُويه : هِيَ نَكْرَةٌ تَامَّةٌ^(٤) بِمَعْنَى شَيْءٍ ، وَابْتَدَى بِهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ^(٥) . وَمَا بَعْدَهَا خَيْرٌ^(٦) فَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ .

وَقَالَ الْأَخْفَشُ : هِيَ مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ^(٧) . بِمَعْنَى الَّذِي . وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ فَلَا مَوْضِعَ لَهُ . أَوْ نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ^(٨) . وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ ، فَحُلُّهُ رَفْعٌ ،

وَقَوْلُهُمْ : عَجِبْتُ مِنْ كَذَا . . . إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ؛ مِنْ كُلِّ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ بِقَرِينَةٍ .

(١) أَى : قِيَاسَتَانِ فِي التَّعَجُّبِ ، يَدْلَانِ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ لَا بِالْقَرِينَةِ كَغَيْرِهِمَا . وَقَدْ يَتَضَمَّنَانِ أحيانًا مَعَ التَّعَجُّبِ - غرضًا آخَرَ ، كَالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ . كَمَا سَيَأْتِي بَعْدَ .

(٢) وَهِيَ عَلَامَةُ التَّعَجُّبِ ، وَلِذَا تَسْمَى : « مَا التَّعْجِيبِيَّة » . وَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْفِعْلِ .

(٣) أَى : وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ هُوَ فَاعِلُ « أَحَسَنَ »

وَهُوَ مُسْتَرٌ وَجُوبًا ، وَيَكُونُ مُفْرَدًا مَذْكَرًا غَالِبًا .

(٤) يراد بالنكرة : أَنَّهَا بِمَعْنَى شَيْءٍ أَى شَيْءٍ . وَبِالتَّحَامِ : أَنَّهَا غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ بِشَيْءٍ

بَعْدَهَا ، وَقَدْ أَفَادَهَا التَّنْكِيرُ الْإِبْهَامَ وَهُوَ يَنْاسِبُ التَّعَجُّبَ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهَا خَفِيَ سَبَبِهِ .

(٥) ذَلِكَ : لِأَنَّهَا تَوَجَّهَ الذَّهْنُ إِلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا عَجِيبٌ ، وَأَنَّ الَّذِي أَوْجَدَهُ عَظِيمٌ -

فَلَهَا دَخَلَ فِي إِفَادَتِهِ . أَمَّا الْمَوْضُوعُ لِلتَّعَجُّبِ فَهُوَ الْجُمْلَةُ بِتَامِهَا .

(٦) أَى عَنْ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَحْسَنَ زَيْدًا - أَى جَعَلَهُ

حَسَنًا ، وَهَذَا بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ . أَمَّا الْآنَ فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهَذَا التَّرْكِيبِ الْإِخْبَارُ ، بَلِ

الْمُرَادُ إِنْشَاءُ التَّعَجُّبِ ، وَلِهَذَا جَازَ اسْتِعْمَالُهُ فِي التَّعَجُّبِ مِمَّا يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ بِجَعْلٍ جَاعِلٌ ؛

كَالتَّعَجُّبِ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى - كَمَا أَسْلَفْنَا قَرِيبًا فِي نَحْوِ : مَا أَقْدَرَ اللَّهَ ، وَمَا أَعْلَمَهُ ... الخ

(٧) أَى اسْمُ مَوْصُولٍ ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ فِي إِفْهَامِ الْمُرَادِ مِنْهَا إِلَى الصَّلَةِ .

(٨) أَى مَوْصُوفَةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ - تَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ .

وعليهما فالخبر محذوف وجوباً — أى شئ عظيم^(١) .
 وأما «أَفْعَلَّ» كأحسن؛ فقال البصريون والكسائي: فِعْلٌ؛ للزومه
 مع ياء المتكلم نون الوقاية^(٢) نحو: ما أَفْقَرَنِي إلى رحمة الله تعالى، ففتحتُه
 بناءً - كالفتحة في ضَرَبَ، مِنْ: زيدٌ ضَرَبَ عَمراً - وما بعده مفعولٌ به^(٣)
 وقال بقية الكوفيين: اسمٌ؛ لقولهم: ما أَحْسَنَه^(٤)، ففتحتُه إعرابٌ
 - كالفتحة في «زيدٌ عندك»؛ وذلك^(٥) لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم
 نصبه^(٦)، و«أَحْسَنَ» إنما هو فى المعنى وصفٌ لزيد - لا لضمير «ما»^(٧)،

-
- (١) ويؤخذ على قول الأخفش: أن فيه حذف الخبر من غير أن يسد مسده شئ .
 وفيه أيضاً: تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة، وتأخير الإيهام بالتزام حذف الخبر. والمألوف
 فى الكلام الذى يتضمن إفهاماً وإيهاماً - تقديم الإيهام
 فالراجح ماذهب إليه سيبويه من أنها نكرة تامة. وينبغى الأخذ به؛ لأنه خال من
 التعسف والحذف والتأويل - من غير داع . (٢) أى: ونون الوقاية لاتنزم إلا الفعل .
 (٣) وهو فى المعنى فاعل . ولهذا المفعول أحكام خاصة، منها: أنه لا يحذف إلا
 إذا دل عليه دليل . ولا يكون إلا معرفة - أو نكرة مختصة . ولا يتقدم على عامله .
 ولا يحال بينهما إلا بالظرف على الصحيح . وسيدكر المصنف بعض هذه الأحكام .
 (٤) أى: والتصغير من خصائص الأسماء . ويوجب البصريون - ومعهم الكسائي من
 الكوفيين: بأن هذا شاذ فلا ينهض دليلاً على الاسمية .
 (٥) أى كون فتحة فتحه إعراب، مع كونه خبراً .
 (٦) أى نصب الخبر، فعامل النصب عندهم فى الخبر هو المخالفة للمبتدأ - أى كونه
 ليس وصفاً له . أما إذا كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى - كالله ربنا - أو مشبهاً به نحو:
 (وأزواجه أمهاتهم) - فإنه يرتفع ارتفاعه . «من الآية: ٦ من سورة الأحزاب»
 (٧) هذا بيان لمخالفة هنا، وهى أن الخبر ليس وصفاً للمبتدأ فى المعنى .
 وفيه إشارة إلى أن معنى «أحسن» عندهم: فائق فى الحسن - لا صير زيدا
 حسناً؛ كما هو مذهب البصريين؛ إذ التصيير صفة لضمير «ما» - لا لزيد .

« وزيد » عند مُشَبَّهٍ بالفعل به ^(١) .

الصيغة الثانية : « أَفْعِلْ به » نحو : أَحْسِنْ يزيد . وأجمعوا على فِعْلِيَّةِ

« أَفْعِلْ » ^(٢) . ثم قال البصريون : لفظه لفظُ الأمر ^(٣) ومعناه الخبر ^(٤) ،

وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة « أَفْعِلْ » - بمعنى : صار ذا كذا ^(٥)

كَأَعَدَّ البُعَيْرُ - أى صار ذا غُدَّةٍ ^(٦) ، ثم غُيِّرَتِ الصيغة ^(٧) فَتَبَحَّ

إِسْنَادُ صِيغَةِ الأَمْرِ إِلَى الاسمِ الظَّاهِرِ ^(٨) ، فزِيدَتِ البَاءُ فِي الْفَاعِلِ ؛

لِيَصِيرَ عَلَى صُورَةِ صِيغَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ ^(٩) - كـ « أَمُرُّ زَيْدٍ » ، وَلِذَلِكَ

(١) وذلك لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة .

(٢) لأن هذه الصيغة لا تكون إلا للفعل . أما « أَصْبَحَ » فنادر .

(٣) أى أنه جاء على صورة الأمر ؛ فيبنى على السكون إن كان صحيح الآخر ، وعلى

حذف حرف العلة إن كان معطلا - كالأمر ؛ نظراً لصورته . أو يبنى على فتح مقدر منع

من ظهوره بحيثه على صورة الأمر ؛ نظراً لمعناه .

(٤) أى معناه في الأصل الخبر . أما الآن فالجملة كلها لإنشاء التعجب ، ولا تدل

على زمن مطلقاً كما بينا قريباً . أو يكون مراد المصنف بالخبر : ما قابل الطلب ، فيشمل

الإنشاء غير الطلب كما هنا .

(٥) أى : أن أصل « أَحْسَنَ زَيْدٌ » : أحسن زيد - أى صار ذا حسن ، فهزنته

لِالصِّيْرَةِ . وهكذا باقى صيغ « أَفْعِلْ » التى جاءت فى ظاهرها على صورة الأمر - وهى

فى الحقيقة فعل ماض يراد منه التعجب .

(٦) الغدة : طاعون الإبل ، ولا تكون الغدة إلا فى البطن .

(٧) أى : غيرت إلى صيغة الأمر ، وذلك عند قصد التعجب ؛ ليوافق اللفظ فى

التغيير - تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء .

(٨) لأن فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر مطلقاً .

(٩) وزيادتها فى هذا الموضع لازمة ، إذا كان المجرور بها اسماً صريحاً لا مصدرأ

مؤؤولا . وإلى صيغى التعجب المذكورتين - أشار الناظم بقوله :

التزمت^(١) - بخلافها في: (وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً)^(٢)، فيجوز تركها كقوله:
* كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِمَرْوِ نَاهِيَا *^(٣)

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف: لفظه

(« بِأَفْعَلٍ » انطِقَ بَعْدَ « مَا » تَعَجُّبًا أَوْجِي : « أَفْعَلٍ » قَبْلَ تَجَرُّورِيًّا)^(٤)
أى انطق بصيغة « أَفْعَلٍ » لأجل التعجب ؛ بشرط أن تقع هذه الصيغة بعد
« ما » التعجبية . أوجىء بصيغة « أَفْعَلٍ » بعدها المتعجب منه - أى من شيء فيه -
مجروراً بالباء .

(١) أى التزمت زيادتها صوتاً للفظ من الفصح ؛ إلا إذا كان المجرور بها -
وهو الفاعل - مصدرأ مؤولا من « أَنْ » أو « أَنْ » وصلتهما ؛ لاطراد حذف
الجار في ذلك ، كقول العباس بن مرداس : * وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا *
أى بأن تكون (٢) الآية : ٧٩ ، ١١٦ من سورة النساء ، ٢٨ من سورة الفتح
(٣) عجز بيت من الطويل ، لِسُحَّيمِ بْنِ وَثِيلٍ - عبد بنى الحساس ، صدره :
* عَمِيرَةَ وَدَّعَ إِنْ تَجَمَّزْتَ غَادِيَا *

وبعده: تُرْبِكَ غَدَاةَ الْبَيْنِ كِفَاؤَ مَعْصَمَا وَوَجْهًا كَدِينَارِ الْمَرْقَلِيِّ صَافِيَا
كَأَنَّ الثَّرِيَّا عَلَّقَتْ فَوْقَ نَخْرِهَا وَجَمْرَ غَضَى هَبَّتْ لَهُ الرِّيحُ ذَاكِيا
اللغة والاعراب: عميرة : اسم محبوبة وهو تصغير عمرة . تجهزت : تهبأت
وأعددت ما يلزمك في سفرك . غاديا : اسم فاعل من غدا ، أى ذهب وقت الغداة -
وهى ما بين الفجر وطلوع الشمس . « عميرة » مفعول مقدم لودع « إن تجهزت »
شرط وفعله وفاعله « غاديا » حال من التاء فى تجهزت « الشيب » فاعل كفى
« والإسلام » ممتطوف عليه « للسراء » متعلق بناهايا الواقع حالا من الشيب . ويجوز أن
يكون « ناهيا » تميزاً مبيناً لنسبة الكفاية إليه .

والعنى : يجرد من نفسه شخصاً يخاطبه ويقول له : اترك عميرة وودعها وداع

(*) « بِأَفْعَلٍ » متعلق بانطق « بعد » ظرف متعلق بانطق أيضا « ما » اسم تعجب مضاف
إليه « متعجبا » مفعول لأجله ، أو حال من فاعل انطق على التأويل بالمشتنق - أى انطق متعجبا
« أوجىء » ممتطوف على انطق ، وما بعده متعلق به « يا » متعلق بمجرور ، وقدر للضرورة

ومعناه الأمر ، وفيه ضمير^(١) والباء للتعدية^(٢) . ثم قال ابن كيسان :
الضميرُ للحسن^(٣) . وقال غيره : للمخاطب^(٤) ، وإنما التزم إفراذه^(٥)
لأنه كلام جرّى مجرى المثل .

شخص أعد عدته لترك نوازع الصبا ، متعظاً بما حل به من الشيب ، واعتصم به من
حرمة الإسلام ، وكفى بذلك واعظاً . روى : أن عمر رضى الله عنه حين سمعه ينشد ،
هذا البيت قال : لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك .

والشاهد : إسقاط الباء من فاعل « كفى » لعدم التزامها . بخلافها في فاعل فعل
المتعجب الذى على صورة الأمر - فهي لازمة كما بينا ؛ رفعاً للقبح .

(١) أى مستتر تقديره أنت ، وهو الفاعل .

(٢) فهي حرف أصلى ، وهي وجروها في محل نصب على المفعولية . وقيل : الهمزة -
على قول الفراء ومن وافقه - للنقل ، والباء زائدة .

(٣) أى المصدر المفهوم من أحسن ، والتقدير : أحسن يا حُسن يزيد - أى دم به
والزمه ، ولذلك أفرد الضمير ؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر - لا يثنى ولا يجمع .

(٤) أى الذى يراد منه أن يتعجب . وعليه يكون معنى أحسن يزيد : اجعل
يا مخاطب زيداً حسناً - أى صفه بالحسن كيف شئت . وعلى كل فالضمير المذكور مفرد
مذكر دائماً ؛ فلا يقال في التأنيث : أحسنى ، ولا في التثنية والجمع : أحسنا -
وأحسنوا - وأحسن . (٥) أى مع تغيير المخاطبين ، وكذلك تذكيره واستناره .
وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَتَلَوْ «أَفْعَل» انْصِبْنَهُ : كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ، وَأَصْدَقَ بِهِمَا)^(٦)

أى انصب ما يجيء بعد «أَفْعَل» على أنه مفعول به - وهو المتعجب منه .

ثم ذكر مثالين : أحدهما للمتعجب منه المنصوب بعد «أَفْعَل» وهو : ما أوفى خليلينا .
والثاني للمتعجب منه المجرور بالباء بعد «أَفْعَل» وهو : أصدق بهما .

هذا : ولا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة ، نحو : ما أحسن محمداً .

(*) « وتلو أفعل » - أى تالى أفعل - تلو مفعول المحذوف يفسره ما بعده ، وهو انصبته ،
و « أفعل » مقصود لفظه مضاف إليه « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، « ما » تعجبية مبتدأ « وأوفى »
فعل تعجب وفاعله مستتر وجوبا يعود إلى ما « خليلينا » مفعول أوفى منصوب بالياء ومضاف إليه
والجمله خبر ما « وأصدق » فعل ماض جاء على صورة الأمر « بهما » الباء زائدة والضمير فاعل أصدق

(مسألة) ويجوزُ حذف التمتع منه^(١) في مثل « ما أحسنه » ؛ إن دلَّ عليه دليل^(٢) كقوله : * رَيْبَعَةٌ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا *^(٣)
وفي « أَفْعِلْ به » إن كان « أَفْعِلْ » معطوفاً على آخر - مذكور معه
مثل ذلك المحذوف ، نحو : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)^(٤) ، وأما قوله :

وما أسمى درجلا يتقى الله في عمله ؛ وذلك لأن التمتع منه مخبر عنه في المعنى
فلا يجوز : ما أحسن رجلا ، ولا أحسن رجل - لعدم الفائدة .

(١) المراد بالتمتع منه : الممول الذي له صلة بالأمر الذي يدعو للتمتع - من
صفة أو فعل ، فإذا قلت : ما أحسن الإخلاص في العمل ؛ فإن التمتع من حسن الإخلاص -
لا من الإخلاص ذاته ؛ لأن التمتع من الأحوال لا من الذات .
(٢) ويشترط أن يكون ضميراً ، سواء أكان منصوباً « بأفعل » أم مجروراً بالباء
بعد « أفعل » . (٣) عجز بيت من الطويل لسيدنا علي بن أبي طالب ، من كلمة يمدح
فيها ربيعة - على ما أبلت معه يوم صفين ، وصدده :

* جَزَى اللهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللغة والاعراب : جزی : كافاً - من المجازاة وهي المكافأة . فضله : بإحسانه .
« والجزاء فضله » الجملة من المبتدأ والخبر معترضة « ربيعة » مفعول أول لجزى .
« خيراً » مفعول ثان « ما أعف » ما تعجبه مبتدأ ، وأعف فعل ماض للتمتع وفاعله
يعود على ما ، والجملة خبر المبتدأ « وأكرما » معطوف على أعف والألف للاطلاق ،
ومفعول فعل التعجب - وهو التمتع منه - محذوف للعلم به ؛ أي ما أعفها وأكرمها .
والمراد هنا : عفتهم عن المنام وأسلاب القتلى . انظر إلى قول عنترة :

يُنْبِئُكَ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنَّنِي أَغَشَى الْوَهْمَى وَأَعِفُّ عِنْدَ الْمَنَمِ

والشاهد : حذف التمتع منه وهو مفعول فعل التعجب ؛ لأنه ضمير يدل عليه
سياق الكلام . (٤) أي : أبصر بهم . وإنما جاز حذف المجرور بعد « أفعل »
للدليل - مع كونه فاعلاً ؛ لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة ، فجاز فيه ما يجوز فيها .
وقيل : لم يحذف ، وإنما استتر في الفعل بعد حذف التاء .
وقد أشار الناظم إلى حذف التمتع منه بقوله :

* حَمِيداً وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ *^(١)

(وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجُّبٌ اسْتَبْعَ إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يُضَيِّحُ)^(٢)

أى يباح لك ويجوز حذف التعجب منه - وهو المنصوب بعد « أفعل » ، والمجرور بالباء بعد « أفعل » - إن كان معناه يظهر عند الحذف ؛ بأن دل عليه دليل بعد حذفه . (١) عجز بيت من الطويل - فى وصف صعلوك ، لعروة بن الورد - المعروف بعروة

الصماليك ، وقد كان حفيابهم ، يجمعهم ويقوم بشئونهم . وصدره :

* فَذَلِكَ إِنْ بَلَقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا *

اللغة والاعراب : فذلك : الإشارة لصعلوك وصف بأوصاف كثيرة فى أبيات قبل

هذا البيت ، منها .

وَلِلَّهِ صُلُوكٌ صَحِيفَةٌ خَدِمَ كَفْؤُهُ شَهَابِ الْمَاسِ الْمُنَوَّرِ

النية : الموت . حميداً : محموداً ، فهو فعيل بمعنى مفعول . فأجدر : أى ما أجدره وما أحقه . « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ واللام للبعد والكاف حرف خطاب « إن يلق » شرط وفعله والفاعل يعود إلى الصعلوك « النية » مفعول به « يلقها » يلق فعل مضارع جواب الشرط - مجزوم بحذف الألف ، و « ها » مفعول تعود على النية ، والجملة خبر المبتدأ « حميداً » حال من فاعل يلقها « فأجدر » الفاء واقعة فى جواب الشرط الثانى ، و « أجدر » فعل ماضٍ للتعجب جاء على صورة الأمر ، وحرك للروى ، وفاعله محذوف - أى به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط .

والمعنى : هذا الصلوك الموصوف بالصفات المذكورة ؛ إن مات فى سبيل مطالبه -

يموت وهو محمود الفعـال عند الناس ؛ لما كان عليه من عفة وعزة نفس ، وماله من صفات كريمة ، وإن عاش واستغنى فما أحقه وما أخلفه بالنفى ؛ لأنه وصل إليه بسعيه وجده .

والشاهد : فى قوله « فأجدر » حيث حذف التعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها - معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف ؛ على حد قوله تعالى (أسمعهم وأبصر) . من الآية : ٣٨ من سورة مريم

(*) « وحذف » مفعول مقدم لاستبـح « ما » اسم موصول مضاف إليه « منه » متعلق بتعجب الواقعة لما « إن كان » شرط وفعله « عند الحذف » عند ظرف متعلق بـيضـح والحذف مضاف إليه « معناه » اسم كان « بـضـح » الجملة خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام

أى به — فشاذ^(١) .

(مسألة) وكلٌّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّصَرُّفِ^(٢)؛ فالأوَّلُ نظيرُ تَبَارَكَ - وَعَسَى - وليس^(٣)، والثاني نظيرُ « هَبْ » - بمعنى اَعْتَقِدْ، وَ « تَعَلَّمْ » - بمعنى اَعْلَمْ^(٤). وعِلَّةُ جُودِهما: تَضَمُّنُهُما معنى حرفِ التعجُّبِ الذى كان يستحقُّ الوضعَ^(٥).

(مسألة) ولعدمُ تَصَرُّفِ هذين الفعلين - امتنعَ أن يتقدَّمَ عليهما معمولُهُما، وأن يُفصلَ بينهما بغير ظرفٍ ولا مجرورٍ؛ لا تقولُ:

- (١) أى لعدم العطف المذكور . قال الصبان : والأوجه عندى أنه ليس بشاذ ، وأنه لا يشترط هذا الشرط ، بل المدار على وجود مطلق دليل يدل على المحذوف .
(٢) فكل من الصيغتين يلزم حالة واحدة ، مع أن فعلهما الأصلى ثلاثى متصرف ، ولكنهما يفقدان التصرف بسبب استعمالهما فى التعجب ، ولا يدلان على حدث ولا زمن ؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لمحض الإنشاء المقصود منه التعجب . اللهم إلا إذا اشتملت على لفظة « كان » - أو « يكون » - أو غيرها من الألفاظ التى تدل على زمن معين .
(٣) أى فى الجود وملازمة المضى .

- (٤) أى فى الجود وملازمة صيغة الأمر .
(٥) وأيضاً : فإن لزومهما حالة واحدة أدل على التعجب ؛ لأن التصرف والانتقال من حالة إلى أخرى - ربما يشعر بزوال المعنى الأول . وأجاز هشام الإتيان بمضارع « ما أفعله » ، فتقول : ما يحسن محمداً ؛ وهو قياس ولم يسمع .

وفى عدم تصرف هذين الفعلين يقول الناظم :

(وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قَدْماً لَزِمَا مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا)^(٦)

أى : ولزم منع تصرف فى كلا الفعلين بحكم محتوم قدما - أى فى الزمن القديم .

(*) « وفى كلا » متعلق بلزما « الفعلين » مضاف إليه « قدما » ظرف متعلق بازم أيضاً « منع تصرف » منع فاعل لزم وتصرف مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله « حتما » فعل ماضى مبنى للجهول ، والجملة من الفعل ونائب الماعل صفة لحكم - أى لزم منع تصرف فى كلا الفعلين قديماً بحكم محتوم .

ما زيدا أَحْسَنَ - ولا يزيد أَحْسَنَ ، وإن قيل : إنَّ « يزيد » مفعول ^(١) .
وكذلك لا تقول : ما أَحْسَنَ يا عبدَ الله زيدا ^(٢) - ولا أَحْسَنَ لولا
بُخْلُهُ يزيد ^(٣) . واختلفوا في الفصلِ بظرفٍ أو مجرورٍ مُتَعَلِّقِينَ بالفعل
والصحيحُ الجوازُ ^(٤) كقولهم : ما أَحْسَنَ بالرجل أن يَصْدُقَ -
وما أَقْبَحَ به أن يَكْذِبَ ، وقوله : * وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُنْحَوِلَا * ^(٥)

(١) كما هو رأى انقراء ومن وافقه ، وقد تقدم .

(٢) أى بالفصل بالنادى بين أحسن - ومعموله . وقد ورد في الفصح ما يدل على
جوازه ، كقول على كرم الله وجهه في عمار بن ياسر - وقد مر به وهو مقتول ، فمسح
التراب عن وجهه : « أَغْرَزَ عَلَى أَبَا الْيَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحًا مُجْدَلًا » -
أى مرمياً على الجدالة - وهى الأرض . وأبو اليقظان : كنية عمار بن ياسر .
(٣) أى بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها . وأجاز ذلك ابن كيسان .
(٤) وذلك للتوسع فيهما . وقد أشار الناظم إلى الحكمين السابقين بقوله :

(وَفِعْلُهُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَفْعُولُهُ ، وَوَصْلُهُ بِهِ الزَّمَا
وَفِعْلُهُ : بِظَرْفٍ ، أَوْ بِمَجْرُوفٍ جَزْءٍ مُسْتَعْمَلٍ ، وَخِلَافُ ذَلِكَ اسْتَقَرَّ ^(٥))
أى أن معمول الفعل فى هذا الباب - لا يتقدم على فعله . والزم وصل معمول بفعله .
والفصل بالظرف والجار والمجرور مستعمل فى الكلام المأثور . والخلاف بين النحاة
ثابت فى أمر القياس عليه ، والصحيح جوازه .

ومحل الخلاف ؛ إذا لم يكن فى معمول فعل التعجب ضمير يعود على المجرور ، وإلا
وجب الفصل بالجار والمجرور المتعلقين بفعل التعجب - كتمثال المصنف .
(٥) عجز بيت من الطويل - لأوس بن حجر ، وصدره :

* أَقِيمُ بِدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

(*) « وفعل هذا » مبتدأ ومضاف إليه « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة .
« معموله » نائب فاعل يقدم ، والجملة خبر المبتدأ « ووصله » ، فمفعول مقدم بالزما ومضاف إليه
والألف فيه بدل من نون التوكيد الحفيفة (*) « وفصله » مبتدأ ومضاف إليه « بظرف » متعلق به
« مستعمل » خبر المبتدأ « والخلاف » مبتدأ « فى ذلك » متعلق به « استقر » الجملة خبر .
(٦ - ضياء السالك ٣)

ولو تعلقَ الظرفُ والجائرُ والمجرورُ بمعمولٍ فعلٍ التعجب — لم يَجُزْ
الفصلُ به اتفاقاً، نحو: ما أحسنَ مُعتكفاً في المسجدِ — وأحسنَ
بجالسٍ عندك^(١).

(فصل) وإنما يُبنى هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانية شروط :
أحدها : أن يكونَ فعلاً^(٢)؛ فلا يُنيان من « الجلف — والحمار »
فلا يقال : ما أجلفه^(٣) — ولا ما أحمّره . وشذَّ : ما أذرَعَ المرأة — أى

اللغة والاعراب . دار الحزم : المكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزماً . أحر :
أخلق . حالت : تغيرت . أتحوّل : أنتقل عنها إلى غيرها . « ما » مصدرية ظرفية « دام »
فعل ماض ناقص « حزمها » اسم دام ومضاف إليه ، والخبر محذوف — أى موجوداً . ويجوز
أن تكون « دام » تامة وحزمها فاعل به ، و « أحر » الواو عاطفة ، وأحر فعل ماض للتعجب
جاء على صورة الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر « حالت » الجملة فى محل جر بإضافة إذا
إليها « بأن أتحوّل » الباء زائدة ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بها لفظاً ،
وهو فى التقدير فاعل لفعل التعجب — أحر — مرفوع محلاً ، والآف فى أتحوّل — للاطلاق .
والمعنى : أقيم بالمكان الذى تعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف ؛ وذلك
حيث يكون الإنسان فيه عزيزاً مكرماً ، فإذا تغيرت الحال ولقى الإنسان مهانة — فأخلق
به أن يتحوّل عنه إلى مكان آخر ، يلقي فيه العزة والكرامة .

والشاهد : الفصل بالظرف وهو : « إذا حالت » — بين فعل التعجب وهو « أحر » —
وبين معموله وهو قوله : « بأن أتحوّل » .

(١) فلا يقال فيهما : ما أحسن في المسجد معتكفاً — ولا أحسن عندك بجالس ؛
لثلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بمعمول معموله .

(٢) أى ماضياً ، وإن كان سيفقد الدلالة على الزمن بدخوله فى صيغة التعجب .

(٣) لبنائه من الاسم لا من الفعل . وقد أثبت له القاموس فعلاً ؛ فقد جاء فيه ، الجلف :

الرجل الفليظ الجافى . وجلف كفرح جافاً وجلافة ، وعلى ذلك يصح ما أجلفه وكذلك
ما أحمّره ؛ فإنه من الحمار — وهو الحيوان العروف . ويضرب به الثلج فى البلاد ، ولا فعل له .

ما أخفَّ يدها في الغزل ؛ بنوهُ من قولهم : امرأةٌ ذراعٌ^(١) . ومثله :
ما أقمنه ، وما أجدره - بكذا^(٢) .

الثاني : أن يكون ثلاثياً ؛ فلا يُنْيان من دَحْرَج - وضارب -
واستخرج^(٣) ، إلا « أفعل » ؛ فقليل : يجوز مطلقاً^(٤) ، وقيل : يمتنع مطلقاً ،
وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير التثقل^(٥) نحو : ما أظلم الليل -
وما أقفر هذا المكان^(٦) . وشذَّ على هذين القولين^(٧) : ما أعطاهُ للدرهم

(١) في القاموس : الذراع - كسحاب : الخفيفة اليمين بالغزل - ويكسر . قيل :
وقد ذكر ابن القطاع في كتاب الأفعال : ذُرِعت المرأة - إذا خفت يدها في العمل
فهى ذراع . وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المجهول .
(٢) فقد بنوا الأول من قولهم : هو قَوِينٌ - أو قَمِينٌ بكذا ، والثاني من قولهم :
هو جدير بكذا . ومعناها : ما أحته وما أخلقه ، ولا فعل لهما .

(٣) قال الصبان - نقلاً عن المصريح ؛ لأنه يلزم على ذلك حذف بعض الأصول في
الرباعي المجرد ، وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره ؛ كالشاركة - والمطاوعة
والطلب - في نحو : ضارب ، وانطلق ، واستخرج - مما تدل عليه حروف الزيادة .

(٤) أى سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا . وهذا مذهب سيديويه والمحققين من أصحابه .
(٥) همزة النقل هى : التى تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدى - أو من التعدى
لواحد إلى التعدى لاثنتين ، أو من التعدى لاثنتين إلى التعدى لثلاثة ، وقد سبق
بيان ذلك في باب تعدى الفعل ولزومه . « انظر صفحة ١٠١ جزء ثان »

أما التى لغير النقل فهى : التى وضع عليها الفعل ؛ مثل : أظلم - وأضاء - وأقفر .

(٦) لئلا أن يقول : إن همزة « أفعل » فى التعجب للنقل ، ولتعدية ما عديم
التعدى فى الأصل ، نحو : ما أظرف زيدا - أو فى الحال ، نحو : ما أضربه لعمرو .
فالعلان المذكوران همزتهما للنقل والتعدية . وقد أجيب بأنهما مبنيان من « أفعل »
الذى همزته لغير النقل .

(٧) أى : وهما المنع مطلقاً - أو المنع فى أحد شقي التفصيل .

— وما أولاهُ للمعروف^(١) وعلى كلِّ قولٍ بما أُنْتقامَ وما أَمَلًا القَرِيبَةَ ؛
لأنهما من اتَّقَى وامتَلأت . وما أَخَصَرَه ؛ لأنه من اخْتَصَرَ . وفيه شذوذ
آخر^(٢) سيأتي .

الثالث : أن يكون متصرفاً^(٣) ؛ فلا يُنْيَان من نحو : نِعَمَ - وَبَشَ^(٤) .
الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل^(٥) ؛ فلا يُنْيَان من نحو :
فَنِي - وَمَاتَ^(٦) .

الخامس : ألا يكون مبنياً للمفعول^(٧) ؛ فلا يُنْيَان من نحو : ضَرَبَ .
وشذَّ : ما أَخَصَرَه من وجهين^(٨) .

وبعضهم يَسْتثنى ما كان ملازماً لصيغة «فُعِلَ» نحو : عُنِيتُ بِحَاجَتِكَ
— وَزُهِيَ عَلَيْنَا ؛ فَيُجِيزُ : ما أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ — وما أَرَاهَا عَلَيْنَا^(٩) .

(١) أما الشذوذ على القول الأول فواضح . وأما على الثاني فلأن الهمزة في المثالين ،
لنقل من التعدى لواحد إلى التعدى لاثنتين ؛ فإن الأصل : عطا زيد الدراهم — أى
تناولها ، وولى محمد المعروف — أى تناوله .

(٢) هو . أنه مصوغ من مبنى للمفعول .

(٣) أى فى الأصل تصرفاً كاملاً قبل أن يدخل فى الجملة التعجبية . أما بعد دخوله
فيها فيصبح جامداً كما سبق . (٤) لأن التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه .

(٥) أى التفاوت بالزيادة والنقص ، وذلك ليتحقق معنى التعجب ؛ كالعلم - والجهل -
والنسى - والحسن - والقيح . (٦) لأنه لا تفاوت فى الفناء والموت ، ولا مزيه

لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه .

(٧) وذلك لئلا يلتبس المبنى من فعل المفعول - بالمبنى من فعل الفاعل .

(٧) هما : كونه من غير ثلاثى - وكونه من المبنى للمجهول .

(٩) إنما استثنى ذلك ؛ لأمن اللبس ، ولوروده فى الأمثال ، فقد قيل : هو أزهى من
ديك - وأزهى من غراب - وأزهى من طاووس . والتفضيل أخو التعجب ؛ فيما يشترط فيهما -
قال فى التسهيل : وقد بينان من فعل المفعول إن أمن اللبس .

السادس: أن يكون تاماً؛ فلا يُنيان من نحو: كان - وظلَّ وبات - وصار - وكاد^(١).

السابع: أن يكون مُثَبَّتاً؛ فلا يُنيان من منفي^(٢)، سواء كان ملازماً للنفي نحو: ما عاج بالدواء - أى ما انتفع به^(٣)، أم غير مُلازم - كـ «ما قام زيد»^(٤).

الثامن: ألا يكون اسمُ فاعله على «أَفْعَلَ فَعْلَاءً»^(٥)؛ فلا يُنيان من نحو: عرج - وشهل - وخضر الزرع^(٦).
(فصل) ويُتوصَّلُ إلى التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما وصَّفه على

(١) فلا يقال: ما أكون محمداً مسافراً مثلاً؛ لأنه يستلزم نصب «أفعل» لشيئين، وهذا غير سائغ. ولا يجوز حذف «مسافراً»؛ لامتناع حذف خبر كان. ولا جره باللام؛ لامتناع ذلك أيضاً. وحكى عن الكوفيين: ما أكون زيدا قائماً؛ بناء على أصلهم - من أن المنصوب بعد «كان» حال، وهو قول لم يؤيده سماع.
(٢) لأنه يؤدي إلى اللبس بين التعجب من مثبت، ومن النفي؛ لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفي. (٣) مضارعه يعيج - أى ينتفع، وهو ملازم للنفي أيضاً. ونذر مجيئه للإثبات. أما عاج يعوج - بمعنى: مال يميل - فيستعمل في النفي والإثبات، ومن وروده منفياً قول جرير:

تَمْرُونَ الدِّبَّارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

(٤) فلا يقال: ما أقومه. ومثله: ما عاج - أى مال، فلا يقال أيضاً: ما أعوجه وذلك لئلا ياتبس المنفي بالمثبت. (٥) وذلك حملاً للتعجب على «أفعل» التفضيل الذي يمنع بناؤه منه للنباسه بالوصف؛ لجر يانها مجرى واحداً في أمور كثيرة كما سيأتي. ولأن هذه المعاني تشبه الحلقة الثابتة التي لاتفاوت فيها بالزيادة والنقص.
(٦) وهكذا من كل ما دل على لون - أو عيب - أو حلية - أو شيء فطرى. وإلى الشروط المقدمة - يشير الناظم بقوله:

«أَفْعَلَ فَعْلَاءً»، بـ «مَا أَشَدَّ» ونحوه^(١) — وَيُنْصَبُ مَصْدَرُهَا بَعْدَهُ^(٢).
 أو بـ «أَشْدَدُ» ونحوه — وَيُجَرُّ مَصْدَرُهَا بَعْدَهُ بِالْبَاءِ ؛
 فتقول : مَا أَشَدَّ أَوْ أَعْظَمَ — دَخَرَجَتَهُ — أَوْ انْطَلَقَهُ — أَوْ حَمَرَتَهُ .
 وَأَشْدَدُ — أَوْ أَعْظَمُ بِهَا^(٣) . وكذا المنفى والمبني للمفعول ؛ إِلَّا أَنْ

(وَصَفْنَاهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ، صُرُفًا ، قَابِلٍ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَاءٍ
 وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلًا وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فَعْلَاءٍ)^(٤)
 أى صغ صغى التعجب من مصدر الفعل صاحب الحروف الثلاثة — «أى الثلاثى» —
 المتصرف — القابل للتفاضل والتفاوت — التام — غير المنفى — والذي صفته المشبهة ليست
 مثل «أشهل» فإن مؤنثه شهلاء . والشهلة : زرقعة تشوب سواد العين — وغير مبني على
 صيغة «فعل» — وهى صيغة بناء الثلاثى للمجهول .

(١) مثل : مَا أَقْوَى — وما أضعف ، وما أكثر — وما أقل ، وما أحسن —
 وما أقبح ، وما أعظم — وما أحقر ، وما أكبر — وما أصغر ، وغير ذلك مما يناسب المقام .
 وأشدد، وأشد — مصوغان من شد الثلاثى ؛ وهو مستكمل للشروط ، ولذلك صح أن
 يتوصل بهما إلى التعجب مما لم يستكمل الشروط — وليس من اشتد الخماسى كما فهم البعض .
 (٢) أى ينصب مصدر ما زاد على الثلاثة . أو ما وصفه على «أفعل فعلاء» —
 بعد أشد ونحوه — على أنه مفعول به .

(٣) وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَأَشْدَدَ ، أَوْ أَشَدَّ ، أَوْ شَبَّهَهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشَّرْطِ عَدِمًا
 وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ — بَمَدٍّ — يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ «أَفْعَلَ» جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ)^(٥)

(*) «وصفهما» صغ فعل أمر والضمير البارز مفعول لفعل الأمر، وهو عائد إلى فعل التعجب «من
 ذى ثلاث» — أى من مصدر فعل ذى ثلاث — متعلق بصغ، وثلاث مضاف إليه «صرفا» فعل ماض للمجهول
 والجملة صفة لفعل المقدّر «قابل فضل، تم، غير ذى انتفاء» نموت لفعل أيضاً، بهضاه مفرد وبهضاه جملة
 (*) «غير ذى وصف» معطوف على غير ذى انتفاء، ومضاف إليه ، فهو نعت أيضاً «بضاهى
 أشهلا» الجملة صفة لوصف «وغير سالك» غير معطوف على غير أيضاً، وسالك مضاف إليه، وفى
 «سالك» ضمير مستتر هو الفاعل «سبيل» مفعوله «فعلا» مضاف إليه مقصود لفظه .
 (*) «وأشدد» مبتدأ قصد لفظه «أو أشد، أو شبههما» معطوفان عليه «يخلف»
 فعل مضارع فاعله يعود على أحد المذكورين، والجملة خبر المبتدأ «ما» اسم وصول مفعول يخلف «بعض»

مصدرهما يكون مؤوَّلاً^(١) - لا صريحاً ، نحو : ما أكثر ألا يقوم -
وما أعظم ما ضرب ، وأشدّ بهما .

أما الفعل الناقص : فإن قلنا له مصدر^(٢) - فمن النوع الأول^(٣) ،
وإلا - فمن الثاني^(٤) ، تقول : ما أشدّ كونه جيلاً - أو : ما أكثر
ما كان مُحسناً . وأشدّ - أو أكثر - بذلك .
وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه - فلا يتعجب منهما ألبتة^(٥) .

أى أن صيغة أشدّ - على وزن «أفعل» ، وأشدّ - على وزن «أفعل» ، وما يشبه
هاتين الصيغتين - مما يؤخذ من فعل مستوف للشروط - يخلف الصيغة التى لا يمكن
صوغها من الفعل الذى عدم - أى فقد - بعض الشروط . ومصدر الفعل العادم للشروط
ينصب بعد الصيغة التى جئنا بها ؛ مفعولاً بعد «ما أفعل» - ويجر بالباء بعد «أفعل» :
(١) أى : من «أن» والفعل المضارع النقي - أو من «ما» والفعل المبني للمجهول .
والمصدر المؤول - فى موضع نصب - مفعول به بعد «أفعل» ، وجرور بالباء بعد «أفعل»
ويجوز فى النقي : أن تجيء بمصدره الصريح بدلاً من المؤول مسبقاً بكلمة «عدم» -
الصريحة فى معنى النقي أو ما يشبهها ، فتقول فى : ما قام زيد - ما أحسن عدم قيامه .
(٢) أى بناء على القول بأنه يدل على الحدث - وهو الصحيح .

(٣) أى : فيؤتى بمصدرة الصريح بعد صيغة التعجب التى تؤخذ من الفعل المختار .
(٤) أى : يؤتى له بمصدر مؤول من «ما والفعل» - منصوب بعد ما «أفعل» ،
وجرور بالباء بعد «أفعل» . (٥) ذلك ؛ لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن
نصبه أو جره بالباء ، والذي لا يتفاوت - معناه غير قابل للتفضيل .

هذا : وبق من لا فعل له ؛ فقليل : لا يتعجب منه ؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به
بعد «أشد» ونحوه ، منصوباً أو مجروراً . قال الصبان : والمتجّه عندي أنه يتعجب
منه بزيادة ياء المصدرية أو ما فى معناها ؛ فيقال : ما أشد حماريتَه - أو ما أشد كونه حماراً

الشروط : بعض مفعول عداً مقدّم والشروط مضاف إليه ، و«إله» عداً مفعولاً (١) . «ومصدر» مبتدأ
«العادم» مضاف إليه ، وهو صفة المحذوف - أى أفعل العادم «بعد» ظرف مبنى على الضم
متعلق بين نصب الواقع خبراً للمبتدأ . «وبعد» ظرف متعلق بيجب «أفعل» مضاف إليه مقصود لفظه
«جره» مبتدأ ومضاف إليه «بالبا» متعلق به ، وفصر الضرورة «يجب» الجملة خبر للمبتدأ

ولا يختص التوصل بأشد ونحوه — بما فقد بعض الشروط ؛ بل يجوز فيها استوفى الشروط ، تقول : ما أشد ضرب محمد لعلى . وقد يكون « أشد » ونحوه للتعجب ابتداء نحو : ما أشد أعوانه — وما أكثر أمواله . وحينئذ لا يؤتى بعده بمصدر . وما ورد عن العرب من فعلى التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط — يحفظ ولا يقاس عليه لندوره . ومن ذلك قولهم : ما أخصره — من اختصر ، وهو خماسى مبنى للمفعول . وقولهم : ما أجبته ، وما أهوجه ، وما أحققه — مما الوصف منه على « أفعّل » ، وما أعساه وأعس به — من غير المتصرف .. إلخ . وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله :

(وَبِالْفُتُورِ اخْتَصِمَ لِفَعْلِهِ مَا ذَكَرْ وَلَا تَقْسِنَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُنْزِرُ)^(*)

أى : أن ما جاء مغالفاً لما سبق — فهو محكوم عليه بالندور ، ولا يقاس على المأثور منه — أى المسوع عن العرب .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف التعجب ، واذكر بعض الصيغ غير المبوبة لها فى النحو . مع وضعها فى جمل من إنشائك .
- ٢ — يقولون : إذا خفى السبب بطل العجب . بين ارتباط هذا القول بتعريف التعجب .
- ٣ — اذكر الشروط المجمع عليها فى الفعل الذى تبنى منه صيغتا التعجب ، وعحترزاتها مع التمثيل بأمثلة من عندك .
- ٣ — كيف تتعجب من فاقده الشروط ؟ ابسط القول فى ذلك — مع التمثيل .
- ٥ — ما حكم معمول فعل التعجب ؟ وهل يتقدم على الفعل ؟ ومتى يجوز حذف المتعجب منه ؟
- ٦ — هل يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله ؟ وضع القول فى ذلك .
- ٧ — فيما يأتى شواهد فى باب التعجب . بين الشاهد ، وأعرب ما تحته خط :

مَا أَشْبَهَ اللَّيْلَةَ بِالْبَارِحَةِ . يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ . وَاهَاً لَسَلْسَى ثُمَّ وَاهَاً وَاهَاً .
أَعَزَّزَ عَلَى أَنْ تَكُونَ عَلِيلاً أَوْ أَنْ يَكُونَ لَكَ السَّقَامُ نَزِيلاً
 مَا أَقْبَحَ التَّزْهِيدَ مِنْ وَاعِظٍ يُزْهَدُ النَّاسَ وَلَا يَزْهَدُ

(*) « د وبالنندور » متعلق بأحكم « لغير » متعلق به أيضاً « ما » اسم موصول مضاف إليه « ذكر » ماضى للمجهول . والجملة صلة ما « على الذى » متعلق بتقس « منه » متعلق بأثر الواو صلة لذى ، ومعنى أثر : نقل عن العرب .

إِذَا وَرَثَ الْجَهْلُ أَبْنَاءَهُمْ غَنَى وَجَاهًا فَمَا أَشَقَى بَنِي الْحُكَمَاءِ

فَمَا أَكْثَرَ الْإِخْوَانَ حِينَ تَعْدَمُ وَلَكِنَّهُمْ فِي اللَّئَائِبَاتِ قَلِيلُ

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ سِحْرٍ جُفُونُهَا وَأَحْبَبَ بِهَا سَحَابَةٌ حِينَ تَسْحَرُ

إِلَّا مَ الْخُلْفُ بَيْنَكُمْوُ إِلَّا مَا ؟ وَهَذِي الضَّجَّةُ الْكُبْرَى عَلَامًا ؟

مَا كَانَ أَجَلَ عَهْدِهِمْ وَفِعَالِهِمْ مَنْ لِي بِمَهْدٍ فِي الْوَفَاءِ تَصَرَّمَا

أُولَئِكَ قَوْمِي بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَا أَغْفَ وَأَكْرَمَا

أَعْظَمَ بِأَيَّامِ الشَّبَابِ فَضَارَةً يَا لَيْتَ أَيَّامَ الشَّبَابِ تَمُودُ

٨ — يكثر استشهد النحويين بالبيتين الآتين في هذا الباب . انسرحهما ، وبين موضع الاستشهاد فهما ، وأعرهما :

أَخْلَقَ بَذَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِمَاجَتِهِ وَمُذْنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

خَلِيلِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا، وَلَكِنْ لَسَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

٩ — هات صيغتي التعجب من الأفعال الآتية ، وبين المفعول بها :

همي الفيت . غم الحلال . عذب الماء . هب الريح . اندحر الأعداء . المجاهد في الحق لا يئأس . أنعم بالفداء في سبيل الوطن . ما برح المستعمرون يضلون الرأي العام . سننتصر بالصبر والإيمان .

عَمَى السَّكْرَبُ الَّذِي أُمْسِيتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَأَاهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

١٠ — تعجب مما يأتي بصيغتي التعجب المبوب لهما في النحو « نموذج » .

١ — تسعد الأمم بأبنائها العاملين — يكرم المرء لأدبه

٣ — لا يخذل داعي الوطن لإدخيل — كان ابن الخطاب آية في العدل

٥ — يستخرج النواصون المرجان من البحار — بان وجه الصواب بالبحث الجدى

٧ — لون هذا الثوب زاه — ليس للظلم بقاء مهما طال أيامه

٩ — لم تحرم أمة من النواذب — يكرم المصرى ضيفه .

رقم الحلّة	الصيغة الأولى	الصيغة الثانية
١	ما أسعدَ الأممَ بأبنائها العاملين	أسعدَ بالأممَ بأبنائها العاملين
٢	ما أحسنَ أن يُكرمَ المرءَ لأدبه	أحسنَ بأن يكرمَ المرءَ لأدبه
٣	ما أجملَ ألا يخذلَ داعي الوطنَ إلا دخيل (ما أجملَ عدم خذلان . . .	أجملَ ألا يخذلَ داعي الوطنَ إلا دخيل (أجملَ بعدم خذلان . . .
٤	ما أعظمَ كون ابن الخطاب آية في العدل	أعظمَ بكون ابن الخطاب آية في العدل
٥	ما أكثرَ استخراج المرجان من البحار	أكثرَ باستخراج المرجان من البحار
٦	ما أبينَ وجه الصواب بالبحث الجدى	أبينَ بوجه الصواب بالبحث الجدى
٧	ما أزهى لون هذا الثوب	أزهَ بلون هذا الثوب
٨	لا يتمجّب منه البقعة لأنه جامد	
٩	ما أحسنَ ألا تحرم أمة من النوايا	أحسنَ ألا تحرم أمة من النوايا
١٠	ما أجملَ أن يكرم المصري ضيفه	أجملَ بأن يكرم المصري ضيفه

١١ — تعجب مما يأتي بصيغتي التعجب « ما أفعل » ، « أفعل به » .

بان للالم تمصب الصهيونية . . لون السماء صاف . لا يهزم المتمسك بحقه العادل .
كان الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه .

١٢ — بين القياس والسماعى من أمثلة التعجب الآتية مع ذكر السبب ، وأعرب ما تحته خط .

ما أبرع محمدا في الخطابة . واهل لسمي ثم واهل واهل ؛ ما أجن المتحرر لسقوطه في
الامتحان ، وما أجهله بدينه . يا سبحان الله ! كيف يتفرق العرب والمدو بين
ظهرانهم . لله در الفدائيين . ما أشد فرحة الأحرار حين يقدمون أرواحهم فداء
لوطنهم . ما أعذب الموت في سبيل الحرية وأسترداد أرض الوطن . ما أولع
الشباب بالتمثيل الهذلي . مع أنه مفسد للأخلاق . ما أجدر الخالصين من أبناء
الوطن بالتسكير والتقدير .

(هذا باب نعم وبئس)^(١)

وهما فعِلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل : « فَبَهَا وَنِعْمَتَ »^(٢) .
واسمان عند باقي الكوفيين^(٣) ؛ بدليل : « مَا هِيَ بِنِعَمٍ الْوَلَدَ »^(٤) .
جامِدان^(٥) - رافعانٍ لفاعِلين ، مُعَرِّفَيْنِ بِأَلِ الْجَنَسِيَّةِ^(٦) نحو : (نِعَمَ الْعَبْدُ -

باب نعم وبئس

(١) المراد بهما هنا : الفعلان الجامدان اللذان يراد بهما إنشاء المدح العام والذم العام .
أما « نعم وبئس » اللذان يراد بهما الإخبار بالنعمة واليوُس - فليستا موضوع هذا الباب :
وهما متصرفتان ، لهما : مضارع ، وأمر ، واسم فاعل .. وغير ذلك . تقول : نِعِمَّ مُحَمَّدٌ
بكذا ، يَنعِمُ ، فهو ناعم . وبئس ، يبأس - فهو بائس .

(٢) هذا جزء من حديث ، وتامه : « من تَوْضَأَ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن
اغْتَسَلَ فالنسل أفضل » - أى فبالرخصة أخذ ، ونعمت رخصة الوضوء .

ووجه الدلالة على الفعلية : دخول تاء التأنيث الساكنة ، وهى لا تدخل إلا على الفعل .
وحكى الكسائي : نعماً رجلين - ونعموا رجلاً . وضائر الرفع البارزة المتصلة - من
خصائص الأفعال أيضاً ، فهذا دليل ثان على الفعلية .

(٣) وقد بنى على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء . ويعربان مبتدئين . ومعناها : المدح -
والذموم . وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلاً أو عطف بيان . والخبر هو الخصوص
بالمَدح أو الذم . ويجوز العكس . وفى مثل : نعم رجلاً محمداً ؛ يعرب « رجلاً » تمييزاً أو حالاً .
(٤) قول لبعض العرب - وقد بشر بمولود أنثى . وتامه : نصرها بكاء ، وبرها سرقة .
ووجه الدلالة فيه : دخول حرف الجر على نعم .

ومثال بئس : قول بعضهم - وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير - : نعم السير
على بئس العَير فقد دخل حرف الجر على بئس . ويجيب البصريون على هذا : بأن حرف
الجر داخل على موصوف محذوف مع صفته ، والأصل : بولد مقول فيه : نعم الولد -
وعلى عَير مقول فيه : بئس العَير . والصحيح المَعول عليه - مذهب البصريين .

(٥) لأنهما تجردا عن الحدث والزمان - وإن كانا ماضيين ، وقصد بهما إنشاء المدح
أو الذم على سبيل المبالغة ، والإنشاء من معانى الحروف .

(٦) المراد « أَل » المعرفة ؛ جنسية كانت أو عهدية ، فلا يقال : نعم زيد ، ولا بئس

وَبَشَّ الشَّرَابُ). أو بالإضافة إلى ما قارنها نحو: (وَلَنِعَمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ - فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ) ^(١)، أو إلى مضافٍ لِمَا قارنها كقوله: * فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ * ^(٢)

رجل - على الراحح . والمراد: الجنس حقيقة ؛ إن قصد بمدخول «أل» جميع الأفراد ، ثم نص على المدح أو المذموم بعد . أو مجازاً ؛ إن أريد بمدخولها الفرد المعين كأنه جميع الجنس، مبالغة في المدح والذم . أما العهد فقد يكون تشبيهاً مهود في الذهن . وتسكون للعهد الذهني ، وقد تسكون للعهد الذكري ، والمهود هو المخصوص . و «أل» الجنسية أقوى في تأدية المقصود وإن كانت المهدية أظهر . (١) من الآيتين ٢٩، ٣٠ من سورة النحل (٢) صدر بيت من الطويل لأبي طالب عم النبي ، من كلمة يمدح فيها الرسول عليه السلام ، ويعاتب قريشاً على ما كان منها ، وعجزه .

* زَهَيْرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلٍ *

اللغة والاعراب . حسام ، الحسام : السيف القاطع ؛ سمي بذلك لأنه يحسم الخلاف بين الناس . حمائل : جمع حمالة - وهي علاقة السيف . «ابن» فاعل نعم «أخت» مضاف إليه «القوم» مضاف إليه أيضاً «غير مكذب» غير حال من ابن ومكذب مضاف إليه ، والجملة من نعم وفاعلها خبر مقدم «زهير» مبتدأ مؤخر . أو زهير خبر لمبتدأ محذوف - أي هو زهير ، وهو المخصوص بالمدح «حسام مفرد» خبران لمبتدأ محذوف - لانعتان لزهير ؛ لأن المعرفة لاتعت بالنكرة . وروى حساماً مفرداً على أنها حالان من زهير ، ولعل هذه الرواية هي الصحيحة «من حمائل» متعلق بمفرد ، وجر بالنكرة للضرورة ، وكان ينبغي جره بالفصح لأنه ممنوع من الصرف .

والمعنى : يمدح زهيراً ابن عمته ؛ بأنه صادق المودة مخلص لرحمته ، لا ينسب إلى الكذب . ماضى المزيمة ، نسيج وحده ، كالسيف الذي يفرد عن حمائله . وزهير هذا هو: ابن أمية ابن عاتكة بنت عبد المطلب - أخت أبي طالب ، وعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان زهير أحد الرجال الذين اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بني هاشم آل النبي ، وعلقوها في السكبة ليلجئوهم على حمل النبي على ترك دعوته .

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ^(١) مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ^(٢) ، نحو: (بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ

والشاهد: الإتيان بفاعل «نعم» اسماً مضافاً إلى مقترن بآل، وهو القوم .
هذا: وقد جاءت إضافة الفاعل إلى ضمير ما فيه آل في قول الشاعر:

فَنِعْمَ أَخُو الْمَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا *

وهو نادر لا يقاس عليه . وأجاز القراء ومن تبعه من السكوفيين: إضافة الفاعل
للسكرة كقوله:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانًا
وخص الجمهور ذلك بالضرورة . وورد مجيء الفاعل علماً أو مضافاً إلى علم، كقول
بعض المبدلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا . وقول النبي عليه السلام: «نعم
عبد الله هذا» . وأول على أن الفاعل ضمير مستتر حذف تمييزه ، والعلم مخصوص
بالمدح ، وما بعده بدل أو عطف بيان .

(١) أى: أو رافعان لمضمرين مستترين وجوباً غالباً . ويلتزم هذا الضمير الإفراد
والتذكير ، قال الشاعر :

نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكَغَبٌ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ

ومن غير الغالب: نعماء رجلين - ونعموا رجلاً ، كما سبق . وشذ إبراز الضمير مع الباء
الزائدة، حكى الفارسي: «نعم بهم قوما» . ولا يتبع يتابع . وشذ تأكيده في: نعم هم قوما أتم
(٢) أى بعدهما وهذا من المواضع التي يجوز عود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة .
ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها - أى للمخصوص بالمدح أو النعم؛ إفراد أو غير
إفراد ، وتذكيراً وتأنيثاً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(فِئْلَانٍ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ - وَبِئْسَ رَافِعَانِ أَتَمِّينِ

مُقَارِنِي «أَل»، أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا؛ كَ «نِعْمَ» عَقَبَى الْكُرْمَا

(*) «فعلان» خبر مقدم «غير» نعت له «متصرفين» مضاف إليه «نعم» مبتدأ
مؤخر قصد لفظه «وبئس» معطوف على نعم «رافعان» خبر لمبتدأ محذوف - أى هما رافعان
وفيه ضمير مستتر هو الفاعل «اتممين» مقوله . ويجوز أن يكون «رافعان» نعت لفعلان
(*) «مقارني آل» نعت لاسمين ومضاف إليه «أو مضافين» معطوف على مقارني لما «
متعلق بمضافين» و «ما» اسم موصول «قارنها» الجملة صلة ما ، والهاء هائدة إلى آل «كنعم»
السكاف جارة لقول محذوف ، و «نعم» فعل ماض «عقبى الكرما» فاعل نعم ومضاف إليه

بَدَلًا^(١) . وقوله : * نِعَمَ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً *^(٢)

وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّامًا يُفَسَّرُ : مُمَيِّزٌ ؛ كـ « نِعَم » قَوْمًا مَفْسَّرُهُ^(٣)

أى أن نعم وبئس فعلان جامدان ، وهما يرفعان فاعلين : مقترنين بأل ، أو مضافين للمقترن بها ، ومثل لهذا بقوله : « نعم عقي الكرما » . أو يرفعان ضميراً يفسره تمييز ؛ كنعم قوماً معشره .

ويشترط في هذا التمييز - علاوة على مطابقة المخصوص الى ذكرناها :

(أ) أن يكون نكرة عامة متكررة الأفراد ؛ فلا يجوز : نعم شمساً هذه الشمس ؛ لأنه لا ثنى لها . أما قولهم : نعم شمساً شمس هذا اليوم - فسائغ ؛ لتمدها بتمدد الأيام .

(ب) وأن يكون مؤخراً عن العامل ؛ فلا يصح تقديمه على نعم وبئس .

(ج) وأن يتقدم على المخصوص بالمدح أو الذم . وشذ قولهم : نعم محمد رجلاً .

(د) ويجب ذكره ؛ فلا يجوز حذفه لثلا يبقى الفاعل المستتر مبهماً ليس له ما يفسره ، إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه ، كالتاء في قولك : إن زرت محمداً فيها ونعمت - أى ونعمت زيارة زيارتك ، ومنه الحديث المتقدم « من تواضاً يوم الجمعة .. » إلخ .

(هـ) ويجب أن يكون صالحاً لقبول « أل » المعرفة ؛ أوحالاً محل ما يقبلها ، لأنه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل ، فاعتبر صلاحيته لها ، فلا يفسر بالكلمات المتوغلّة في الإيهام ، ككلمة : « غير » -- و « مثل » - و « شبه » - و « أى » - وأفعال التفضيل المضاف والمقرون بمن .

(١) فاعل « بئس » ضمير مستتر فيها ، و « بدلا » تمييز مفسر له ؛ والتقدير : بئس

هو أى البدل ، والمخصوص بمحذوف أى إبليس وذريته . من الآية : ٥٠ من سورة الكهف

(٢) صدر بيت من البسيط - ينسب لزهير بن أبي سلى ، يمدح هرم بن سنان ، وليس

في ديوانه ، وعجزه :

* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا *

اللغة والاعراب : لم تعر : لم تنزل ولم تعرض . نائبة : كارثة وحادثة من

حوادث الدهر . لمرتاع : أى فزع وخائف - وهو اسم فاعل من ارتاع . وزراً : ملجأ

(*) « ويرفعان » فعل مضارع وألف الاثنين فاعل وهو معطوف على رافعان ، من عطف

الفعل على الاسم المشبه له « مضمرأ » مفعول يرفعان « يفسره » الجملة صفة للمضمر « يميز »

فاعل يفسر « قوماً » تمييز مفسر لضمير نعم « معشره » مخصص بالمدح مبتدأ ، وخبره الجملة التي قبله

ومعشر الرجل ، عشيرته .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي : أن يُجمعَ بين التمييز والفاعل الظاهر . كقوله : * نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَذَلَتْ * ^(١)

ومعناه . «نعم» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره : هو «امراً» تمييز مفسر للضمير المستتر ، أى نعم هو — أى المرء ، والجملة خبر مقدم «هرم» مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر «ناتبة» فاعل تمر «إلا» حرف استثناء «وكان» الواو للحال ، وكان فعل ماض ناقص واسمها يعود على هرم «لمرتاع» متعلق بوزر الواقع خبراً لكان .

والعنى : يمدح هرمًا بأنه رجل كريم ذو مروءة ، وشجاع ، لا تنزل بأحد نازلة أو تحمل به كارثة من كوارث الزمان تتطلب النجدة والعون ، إلا أخذ بيده ، وكان له معيلاً وناصرًا ومساعدًا .

والشاهد : فى «نعم امرأ» فإن فاعل نعم ضمير مستتر ، وقد فسر لإيهامه بالتمييز بعده الذى هو «امراً» . وهناك شاهد آخر فى قوله : «إلا وكان» ، حيث جرى بواو الحال قبل الفعل للماضى الواقع بعد إلا ، وهذا نادر ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو ، كقوله تعالى : (إلا كانوا به يستهزئون) . من الآية : ١١ من سورة الحجر و ٣٠ من سورة يس (١) صدر بيت من البسيط — لم يعرف قائله ، وعجزه :

* رَدُّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ *

اللغة والاعراب : الفتاة : المرأة الشابة الحديثة السن — وهى مؤنث الفتى . بذلت أعطت . بإيماء ، الإيماء : الإشارة ، مصدر أومأ إلى الشيء — إذا أشار إليه . «الفتاة» فاعل نعم «فتاة» تمييز مؤكد له «هند» مخصوص بالمدح «لو» شرطية — أو حرف تمن «بذلت» فعل الشرط «رد التحية» ردٌ مفعول بذلت ، والتحية مضاف إليه «نطقاً» منصوب على نزع الخافض — أى بنطق «أو بإيماء» معطوف على نطقاً بأو ، وجواب الشرط محذوف للعلم به .

والعنى : إن هنداً تستحق الشاء والتقدير ، لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة ، ويعد ذلك منها بذلاً ومنحة .

والشاهد : الجمع بين فاعل نعم الظاهر — وهو «الفتاة» ، وبين تمييزها وهو «فتاة» ، ولبس فى التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل ، ولكن الغرض منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شيء . ومثله قول الشاعر :

وَمَنْعَهُ سَيْبُوهِ وَالسَّيْرَانِي مطلقاً^(١). وقيل: إن أفاد معنى زائداً جاز -
والأفلا؛ كقولهم: * فَنِعَمَ المرءُ من رَجُلٍ تِهَامِي *^(٢)
واختلَفَ في كلمة « ما » بعد نِعَمَ وبُئْسَ ؛ ففيل : فاعل^(٣) ؛ فهي
معرفة ناقصة - أي موصولة في نحو^(٤) : (نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ)^(٥) أي :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادَا

وهذا الرأي مؤيد بما ورد كثيراً نظماً ونثراً في النصيح من كلام العرب ، وهو
الصحيح . ومن الثر قول الحارث بن عباد - حين بلغه أن ابنه بجيرا قتل في حرب
البسوس - « نعم القتل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) أي سواء أفاد التمييز معنى زائداً عما يفيد الفاعل - أم لا ؛ لأن التمييز لرفع الإبهام ،
ولا إبهام مع ظهور الفاعل . وقد أولاً ما ورد من ذلك يجعل المنسوب حالا مؤكدة :
(٢) عجز بيت من الوافر - لأبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل : للحارث

ابن عباد ، وصدره : * تَخَيَّرَهُ قَلَمٌ يَعْدِلُ سِوَاهُ *

وقد تقدم شرحه في باب التمييز . صفحة ٢٦٢ من الجزء الثاني .

والشاهد فيه هنا : الجمع بين فاعل نعم الظاهر وهو « المرء » - وبين التمييز
وهو « من رجل » . وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل ، وذلك بواسطة
نعمته ، وهو أنه تِهَامِي - أي منسوب إلى تهامة . وتهامة : اسم لما انحفض عن نجد من
بلاد الحجاز . وإلى هذا الخلاف أشار الناظم بقوله :

(وَجَعُ تَمِيْزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اِشْتَهَرَ)^(٦)

(٣) وعلى ذلك فهي مستثناة من شرط الفاعل المتقدم . ومثل « ما » - « من »
وتكون موصولة ، أو نسكرة تامة ، أو موصوفة . ولا تكون معرفة .

(٤) أي من كل تركيب وقع فيه بعدها جملة فعلية ، وتكون الجملة صلة .

(٥) من الآية : ٥٨ من سورة النساء .

(*) « وجع تمييز » مبتدأ أول ومضاف إليه « وفاعل » ، مضاف على تمييز « ظهر »
الجملة نعمت لفاعل « فيه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلاف » مبتدأ ثان . وآخر « عنهم »
متعلق بأشهر الواقع تحت خلاف ، والضمير في عنهم للنعمة ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول .

نَعَمْ الَّذِي يَعِظُكُمْ بِهِ . ومعرفةٌ تامةٌ^(١) في نحو : (فَنِعْمًا هِيَ) أى :
فنعمة الشيء هِيَ . وقيل : تمييزٌ ؛ فهي نكرةٌ موصوفةٌ في الأوّل^(٢) ،
وتامةٌ في الثاني^(٣) .

(١) أى غير مفعلة إلى صلة ؛ وذلك إذا وقع بعدها مفرد ، ويكون ما بعدها هو
المخصوص كما مثل المصنف : وكذلك إذا وقعت بعدها جملة نحو : نعم ما فعلت ،
وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف . والتقدير : نعم الشيء شيء فعلت . والتقدير
في المثال السابق : نعم الشيء شيء يعظكم به .

(٢) أى : إذا وقعت بعدها جملة فعلية ، ويكون الفعل بعدها صفة لها ، والمخصوص
محذوف ، والتقدير في المثال المذكور : نعم شيئاً يعظكم به ذلك القول :

(٣) أى : إذا وليها مفرد . فهي نكرة تامة تمييز ، وفاعلها ضمير مستتر يعود على
هذا التمييز ، والمفرد بعدها هو المخصوص . وكذلك يجوز إذا وليتها جملة - أن تعرب
نكرة تامة ، وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف - أى نعم هو شيئاً شيء يعظكم به .
وإذا لم يليها مفرد ولا جملة ، نحو : السباحة نعم ، والتقدير بشئاً ؛ فهي : إما معرفة تامة فاعل ،
أو نكرة تامة تمييز ، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها ، والمخصوص على كل محذوف -
أى نعم الشيء أو شيئاً - تلك السباحة . وكذلك بئس .

وإلى الخلاف في « ما » المتلوة بجملة فعلية - يشير الناظم بقوله :

(و « ما » مُبَيَّنٌّ ، وَقِيلَ : فَاعِلٌ ، فِي نَحْوِ « نَعَمْ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ »)^(٤)

أى أنه اختلف في « ما » الواقعة بعد « نعم وبئس » ؛ فقيل : هي نكرة منصوبة
على التمييز ، ويكون فاعل « نعم وبئس » ضميراً مستتراً . وقيل : هي الفاعل . والمثال
الذي ذكره يصلح للقولين - كما يتبين من الإعراب ، وما أوضحناه .

(تنبيه) إذا كان فاعل « نعم وبئس » ضميراً مستتراً ، فلا يجوز أن يكون له تابع ؛ من
نعت - أو عطف - أو تأكيد - أو بدل . وإذا كان فاعلها مفرداً ظاهراً - امتنع

(*) « وما » مبتدأ « ميم » خبر « وقيل » فعل ماضٍ للجمول « فاعل » خبر لمبتدأ محذوف -
أى هو فاعل ، والجملة نائب فاعل ، وهى مقول القول « في نحو » متعلق بمحذوف حال من « ما »
« نعم » فعل ماضٍ لإنشاء المدح وفاعله مستتر « ما » نكرة ناقصة في موضع نصب تمييز « يقول الفاضل »
الجملة في محل نصب نعت لما - أى نعم شيئاً يقوله الفاضل . وقيل : « ما » معرفة فاعل نعم ،
والجملة الفعلية في محل رفع نعت لمخصوص محذوف - أى نعم الشيء شيء يقوله الفاضل .
(٧ - ضياء السالك ٣)

(فصل) ويذكرُ المخصوص بالمدح أو الذمَّ بعد فاعِلٍ نِعَمَ وبُئسَ^(١)
فيقال : نِعَمَ الرجلُ أبو بكرٍ - وبُئسَ الرجلُ أبو لهبٍ ، وهو مبتدأ ،
والجملَةُ قبله خبرٌ^(٢) . ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ؛ أى
المدوحُ أبو بكرٍ - والمذمومُ أبو لهبٍ^(٣) .

وقد يتقدَّمُ المخصوصُ^(٤) ، فيتعينُ كونه مبتدأ ، نحو : زيدٌ نِعَمَ

توكيده توكيدا معنويا . فإن كان مثنى أو جمعا - جاز ، تقول : نعم الصديقان كلاهما -
محمد وعلى ، ونعم الأصدقاء كلهم - محمد ، وعلى ، وعمر - والمؤنث كالذكر .

أما التوكيد اللفظي فجاز ، وكذلك العطف والبدل . أما النعت فيجوز إذا أريد به
الإيضاح - لا التخصيص ؛ لأن التخصيص منافي للتعميم المفهوم من أل الجنسية .

(١) يشترط في المخصوص : أن يكون معرفة ، أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة
أو غيرها من وسائل التخصيص . وأن يكون أخص من الفاعل - لا مساويا له ولا أعم ؛
وذلك ليحصل التفصيل بعد الإجمال ، فيسكون أوقع في النفس . وأن يكون
مطابقا له في المعنى : تذكيرا وتأنينا ، وإفرادا وتثنية وجمعا . وأن يكون متأخرا عنه
ليكون أدعى للتشويق . وكذلك يجب تأخيره عن التمييز ، إذا كان الفاعل ضميرا مستترا
له تمييز ، نحو : نعم رجلا المجاهد . فإن كان الفاعل اسما ظاهرا - جاز تقديم المخصوص
على التمييز وتأخيره ، تقول : نعم المجد تلميذا محمد - ونعم المجد محمد تلميذا .

وإذا كان المخصوص مؤنثا - جاز تذكير الفعل وتأنينه وإن كان الفاعل مذكرا .

(٢) والرابط عموم الفاعل ، أو إعادة المبتدأ بمعناه . وهذا مذهب سيبويه ومن
تبعه - وهو الراجح . (٣) وهذا مذهب الجمهور .

وإلى الإعرابين يشير الناظم بقوله :

(وَيَذْكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ أَوْ خَيْرَ أَشْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا)^(٥)

أى يذكر المخصوص بعد الفاعل ، ويعرب مبتدأ - أو خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا .
(٤) أى على « نعم وبئس » ، وذلك بشرط صلاحيته للتأخير .

(*) « المخصوص » نائب فاعل يذكر « بعد » ظرف . أى على الضم في محل نصب متعلق
ب« يذكر » مبتدأ - بالنقص - حال من المخصوص « أو خبر اسم » أو خبر - معطوف على مبتدأ
واسم مضاف إليه « ليس يبدو أبدا » الجملة من ليس ومعمولها في محل جر نعت ثان لاسم

الرجل . وقد يتقدم ما يُشعرُ به فيُحذفُ^(١)، نحو : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ
صَابِرًا نِعَمَ الْعَبْدِ) أى : هو^(٢) .

وليس منه^(٣) : « الْعِلْمُ نِعَمَ الْمُقْتَنَى » ، وإنما ذلك من التقدم^(٤) .
(فصل) وكلُّ فعلٍ ثلاثيٍّ صالحٍ للتعجب منه - فإنه يجوز استعماله
على « فَعْلٍ » - بضم العين ؛ إما بالأصالة كظرف - وشرّف ، أو بالتحويل^(٥)

(١) أى قد يتقدم على جملة المخصوص لفظ يدل عليه ويشعر به إذا حذف - فيحذف
المخصوص جوازا ؛ سواء كان هذا الشعر صالحا لأن يكون مخصوصا - أولا ، ويمرب على
حسب حالته . (٢) أى أيوب ؛ حذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب ، لدلالة
ما قبله عليه ، وهو يصلح أن يكون مخصوصا . ويجوز أن يكون التقدير : نعم العبد الصابر ؛
وعلى هذا يكون الشعر - وهو كلمة « صابرا » - غير صالح لأن يكون مخصوصا ؛ لأنه نكرة
غير مختصة « من الآية : ٤٤ من سورة ص » . وإلى حذف المخصوص أشار الناظم بقوله :
(وَأِنْ يُقَدَّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَالْعِلْمِ نِعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى)^(٦)

أى : إذا تقدم على المخصوص بالمدح أو النعم ما يشعر بمعناه ، ويدل عليه من غير
لبس أو فساد فى المعنى - كفى عنه وجاز حذفه . وقول الناظم : كالعالم نعم المقتنى
والمقتنى - من تقديم المخصوص لا يشعر به ؛ إذا أعرب « العلم » مبتدأ وما بعده خبر
كما هو المتبادر . والأصل : نعم المقتنى والمقتنى العلم . والمقتنى : الشيء النالى الذى يقتنى
ويحرص الناس على الاحتفاظ به . والمقتنى : الذى يتبع ويسار على نهجه .

(٣) أى ليس من حذف المخصوص .

(٤) هذا إذا أعرب « العلم » مبتدأ كما يئنا . أما إذا أعرب « العلم » خبراً لمبتدأ
محذوف ؛ أى المدح العلم ، أو عكسه ، أو أعرب مفعولا محذوف - أى أزم العلم ،
وجملة « نعم المقتنى » مستأنفة - فيكون من تقديم الشعر لا المخصوص ؛ لعدم صلاحيته
للتأخير ؛ لأنه من جملة أخرى ، وعلى هذا يحمل كلام الناظم .

(٥) أى إذا كان فى الأصل مفتوح العين أو مكسورها كمثل المصنف . ثم إن كان

(*) « وإن يقدم » شرط وفعله « مشعر » نائب فاعل يقدم « به » متعلق بشعر
« كفى » فعل ماض ، والجملة جواب الشرط « كالعالم » السكاف جارة لقول محذوف ، و « العالم »
مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول المحذوف .

كضَرْبٍ - وفَهْمٌ . ثم يُجْرَى حينئذ مُجْرَى نِعَمَ وبُشَى ؛ في إفادة المدح -
والذَّمُّ^(١) ، وفي حُكْمِ الفاعل ، وحُكْمِ المخصوص . تقول في المدح :
فَهَمَ الرجلُ زيدٌ ، وفي الذَّمِّ : خَبَثَ الرجلُ عمرُو^(٢) .

ومن أمثله : « سَاءَ »^(٣) ؛ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ سَوَاءٌ - بِالْفَتْحِ^(٤) ، فَحَوَّلُ إِلَى
« فَعَلَ » - بِالضَمِّ - فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ مَعْنَى « بُشَى » فصار جامداً
قاصراً محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا^(٥) ؛ تقول : سَاءَ الرجل أبو جهل -
وَسَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَبُو لَهَبٍ

الفعل معتل العين بالألف نحو : صام ونام - بقي على حاله ، وقدر فيه التحويل إلى « فَعَلَ » -
وإن كان معتل اللام ؛ فإن كانت لامه واواً - ظهرت الواو مفتوحة وقبلها
الضمة إن لم تكن موجودة من الأصل . نحو : سرُّوا ، وعزُّوا . وإن كانت ياء قلبت
واواً وضم ما قبلها ، نحو ؛ خَشُّوا . ويعتبر الفعل بعد ذلك التحويل لازماً مجرداً من
الدلالة على الزمن ، جامداً - لا مضارع له ولا أمر ولا غيرهما من المشتقات . واستعمال
هذا النوع في المدح والذم نادر ، ولا يحسن استعماله اليوم ، فهناك ما ينفي عنه من الأساليب
القبولية . (١) وذلك مع تأدية كل فعل معناه الخاص به ودلالته على التعجب . فكل
فعل ثلاثي يحول إلى صورة « فَعَلَ » يؤدي هذه الأمور الثلاثة . وجريان الفعل هذا
المجرى - ليس على سبيل الوجوب ، بل على سبيل الأولوية .

(٢) وتقول : شَرَّفَ - وَكَرَّمَ - وَنَبَّهَ - وَفَهَّمَ - وَبَرَّعَ - وَلَعَّبَ . . . إلخ .
(٣) خصها المصنف والناظم بالذكر ؛ لأنها للذم العام فهي أشبه ببُشَى ، ولكثرة
استعمالها وللخلاف فيها ؛ أي مثل بُشَى في المعنى والحكم ؟ أم هي مثلها في المعنى ؟
أما في الأحكام فكلاً لفعل المحولة ؟

(٤) والسوء : ضد السرور . تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، يقال
ساءه الأمر يسوؤه - إذا أحزنه ، فهو متعمد متصرف .
(٥) أي من كونه كبُشَى في أحكامه . قال الناظم :

وفي التنزيل : (وَسَاءَتْ مُرْتَقَقًا^(١) - سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ^(٢)) . ولك في فاعل «فعل» المذكور : أن تأتي به اسماً ظاهراً مجرداً من أل^(٣) ، وأن تجرّه بالباء^(٤) ، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً^(٥) ، نحو فهم زيد .

وسمیع : «مررت بأبياتٍ جادَ بهنَّ أياتاً - وجُذُنَ أياتاً»^(٦) ، وقال :

(وَاجْعَلْ كِبَيْسَ «سَاءَ» وَاجْعَلْ فَعْلًا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسَجَّلًا^(٧))

أى اجعل «سَاءَ» مثل بئس في معناها وأحكامها . واجعل «فعل» من كل فعل ثلاثى - مثل «نعم» - جملاً مطلقاً في معناها وأحكامها ، من غير تقييد يحدث بينهما فرقا . ومعنى مسجلا : حراً عن التقييد بحكم . والاختصار على «نعم» ليس مقصوداً بل مثلاً في ذلك - «بئس» .

(١) فاعل «سَاءَ» ضمير مستتر يعود على النار «مرتققا» تميز على حذف مضاف - أى نار مرتقق ؛ لأن التمييز ينبغى أن يكون عين المميز في المعنى . والمرقق : التـكـأ . من الآية : ٢٩ من سورة الكهف

(٢) «ما» إن جعلت فاعلاً - فهى اسم موصول والجملة صلة ؛ أى ساء الذى يحكمونه . وإن جعلت تمييزاً - فهى نكرة موصوفة ؛ أى ساء شيئاً يحكمونه ، وعلى الاتجاهين فالخصوص بالنم محذوف . من الآية : ٤ من سورة العنكبوت

(٣) أى بخلاف فاعل نعم وبئس . وهذا أحد القروق بينهما .

(٤) أى الزائدة . وبكثرة إن كان اسماً ظاهراً ؛ وذلك تشبيهاً بفاعل «أفعل» في التعجب ، فيجر لفظاً ويرفع محلاً ، تقول : سمح بالجار معاشرة - أى سمح الجار معاشرة . وهذا فرق ثان بينهما .

(٥) أى لما قبله وجوباً ، وعائداً كذلك إلى شيء سابق ، تقول : الخالص سمع من رجل - والخالصان سمعا رجلين .. إلخ ، فإن عاد إلى التمييز التأخر فلا مطابقة . وهذا فرق ثالث ؛ فإن «نعم» يتعين في فاعلها المضم - لزومه حالة واحدة ، وعوده على التمييز بعده .

(٦) حكى ذلك الكسائى - بزيادة الباء في الفاعل أولاً ، وتجرده منها ثانياً . وهو سبب تمثيل المصنف به . وجاد بهن ؛ من جاد الشيء - إذا صار جيداً . وأصله : جود ،

(*) «كبئس» جار ومجرور في موضع المفعول الثانى لاجعل «سَاءَ» مفعوله الأول مقصود لفظه «فعلاً» مفعول أول لا جعل الثانى على تقدير مضاف «من ذى ثلاثة» متعلق بمحذوف حاله من فعلاً ومضاف إليه «كنتم» جار ومجرور في موضع المفعول الثانى لا جعل «مسجلاً» حال من نعم

* حُبَّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يَرَى *^(١)

أصله: حُبَّ الزُّورِ، فزاد الباءَ وَضَمَّ الحاءَ؛ لأنَّ «فَعَلَ» المذكورَ يجوزُ فيه أنْ تُسَكَّنَ عَيْنُهُ، وأنْ تُنْقَلَ حَرَكَتُهَا إِلَى فَاثِهِ^(٢)؛ فنقول: ضَرَبَ الرَّجُلُ - وَضُرِبَ .

(فصل) وَيَقَالُ فِي الْمَدْحِ: «حَبَّذَا»، وفي الذَّمِّ: «لَا حَبَّذَا»، قال:

خول إلى «فَعَلَ» لقصد المبالغة والتعجب، وزيدت الباء في الفاعل، وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر، فقيأ: بهن، و «أَيَاتًا» تميز. و «جَدَن» فعل وفاعل و «أَيَاتًا» تميز أيضاً. وقد جمع فيهما بين الفاعل والتميز.
(١) صدر بيت من المديد - للطرمّاح بن حكيم، وعجزه:

* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ إِمَامُ *

اللغة والاعراب. الزور: الزائر، وهو مصدر يراد به اسم الفاعل، ويطلق على الواحد والجمع - مذكراً ومؤنثاً. صفحة، المراد: صفحة الوجه - وهي جانبه. لمام: جمع لمة، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ النكس سمي: مُجَمَّةً «حب» فعل ماضٍ لإنشاء التعجب «بالزور» فاعل حب على زيادة الباء «الذي» صفة للزور «لا» حرف نفى «يرى» فعل مضارع للمجهول «منه» متعلق به «إلا» أداة حصر «صفحة» نائب فاعل يرى. والجملة صلة الذي، «أولمام» معطوف على صفحة

والغنى: ما أحب الضيف الذي لا يثقل على مضيفه بالملك عند مضايقته، حتى لا يكاد يتحقق من ملاحظه؛ لسرعة انصرافه وتركه المضيف.

والشاهد: مجيء فاعل «حب» - التي تفيد معنى «نعم» - مقترناً بالباء الزائدة؛ لقربها من معنى التعجب، وقد علمت أن الباء تزداد في فاعل فعل التعجب.

(تنبيه) يتبين مما ذكره المصنف: أن «ساء»، و «حب» - إذا لم يكن معهما «ذا» - من المحول إلى «فَعَلَ» بالضم، وتجري عليهما أحكامه التي ذكرها، وهذا هو المشهور. ويرى الدماميني: أنه يلتزم في فاعل «ساء» - ما التزم في فاعل «بئس» من جميع الأحكام وقال الشاطبي: إن فاعل «حب» - إذا لم يكن معه «ذا» - يلتزم فيه ما التزم في فاعل «نعم».

(٢) وفي ذلك، وفيما تقدم في فاعل «حب» - إذا كان غير «ذا» - يقول الناظم:

أَلَا حَبْذًا عَازِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبْذًا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ^(١)
ومذهبُ سيبويه : أَنَّ «حَبَّ» فعل ، و «ذَا» فاعل ، وأنهما باقيان
على أصلهما^(٢) ، وقيل : رُكْبًا وَغَلَبَتِ الْفَعْلِيَّةُ لَتَقَدَّمَ الْفَعْلُ ، فصار الجميع

(وَمَا سِوَى «ذَا» أَرْفَعُ بِحَبٍّ ، أَوْ فَجَرُ

بِالْبَاءِ ، وَدُونَ «ذَا» انْضِمَامُ الْخَا كَثُرَ)^(٣)

أى ارفع الفاعل بحب ؛ إذا كان اسماً غير كلمة «ذَا» ، أو جره بالباء الزائدة ويكون
في محل رفع . وانضمام الحاء مع «حب» إذا كان دون ذا - كثير .
(١) بيت من المتقارب ، لم نقف على قائله :

اللغة والاعراب . العاذر : الذى يقبل العذر ، ولا يلوم - من عذره يعذره ،
والاسم المездرة . العاذل . اللائم - من عذله يعذله ، والاسم العذل . «ألا» حرف
تنبيه «حبذا» فعل وقاعل ، والجملة في محل رفع خبر مقدم ، وسيدكر المصنف لها
أعاريب أخرى «عاذرى» مبتدأ مؤخر وهو المخصوص بالمدح «فى الهوى» متعلق
بماذر «ولا» نافية «حبذا الجاهل» إعرابه كسابقه «العاذل» صفة للجاهل .

والمعنى : نعم من يعذرنى فى الهوى - ويكف عن لومى وعذلى ، وبئس الجاهل
الغبى الذى يلومنى ولا يهتمس لى عذرا فى هوى .

والشاهد : استعمال «حبذا» للمدح فى الشطر الأول من البيت ، و «لاحبذا»
للذم فى الشطر الثانى ، وقد جمع بينهما .

(٢) أى أنهما جملة فعلية ماضوية لإنشاء المدح ، و «ذَا» كفاعل «نعم»
لا يجوز إتباعه . وإذا وقع بعده اسم - نحو : حبذا الرجل - فهو المخصوص ، لا تابع
لاسم الإشارة . وإلى هذا أشار الناظم بقوله .

(وَمِثْلُ نِعَمٍ «حَبْذًا» ، الْفَاعِلُ «ذَا» وَإِنْ تَرَدَّدَ مَا قُلْتُ : «لَا حَبْذًا»)^(٤)

(*) «وما» اسم موصول مفعول مقدم لارفع «سوى» ظرف صلة ما «ذَا» مضاف إليه
«بحب» متعلق بارفع «أو فجر» معطوف على ارفع ، والفاء زائدة «بالباء» متعلق بجر وقصر
لفضرورة «ودون ذا» دون ظرف متعلق بمحذوف حال من محذوف للعلم به ، وذا مضاف إليه
«انضمام» مبتدأ «الحاء» - بالقصر - مضاف إليه «كثر» الجملة خبر المبتدأ ، والتقدير : وانضمام
الحاء من حب حال كونه دون «ذَا» - كثير .

(*) «ومثل» خبر مقدم «نعم» مضاف إليه «حبذا» مبتدأ مؤخر مقصود لفظه

فِعْلاً، وما بعده فاعِلٌ^(١). وقيل: رُكْبَاءٌ وغلبت الاسمُ لشرفِ الاسمِ،
فصار الجميع اسماً مبتدأ، وما بعده خبره^(٢). ولا يتغيَّر «ذَا» عن الإفراد
والتذكير، بل يقال: حَبْذَا الزيدان والهندان - أو الزيدون والهندات؛
لأنَّ ذلك كلامٌ جرى مجرى المثل^(٣)، كما في قولهم: «الصَّيْفَ صَنِيعَتِ
اللَّبَنَ». يقال لكلِّ أحدٍ - بكسر التاء وإفراها^(٤). وقال ابن كيسان:

أى مثل «نعم» مع فاعلها في إنشاء المدح - جملة «حبذا»، وهى جملة فطية،
الفاعل فيها هو «ذَا». وعند إرادة الذم قل: «لا حبذا» بزيادة «لا» النافية.
ويجب وصلها بذا كتابة.

(١) هذا زأى ضعيف؛ لأنه لم يعمد تركيب فعل من فعل واسم، على أنه قد
يحذف المخصوص، والفاعل لا يحذف - كما في قول الشاعر.

أَلَا حَبْذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَفْخَتَ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ
(٢) وأجاز بعضهم: كون «حبذا» خبراً مقدماً، والاسم بعده مبتدأ مؤخر.
وينسب هذا إلى المبرد وابن السراج. وضعف بأن «حبذا» لو كان اسماً لوجب
تكرار «لا» عند إعمالها في نحو: لا حبذا زيد ولا عمرو. وأيضاً: عمل «لا»
في معرفة إن أعملت عمل «إن» أو ليس.

وبقى وجه آخر، وهو: أن يكون «حب» فعلاً، و«ذَا» ملغاة، والاسم بعده فاعل.
(٣) أى في كثرة الاستعمال. وفيه علة تقتضى عدم التغير كالمثل، وهى: إرادة
الإيهام بذا، ثم الإيضاح بما يأتى بعدها مثل: ربه رجلاً - و (قل هو الله أحد).
(٤) ذلك لأنه في الأصل خطاب لامرأة طلق زوجاً غنياً لكبره، وأخذت شاباً
فقيراً - وكان ذلك في زمن الصيف؛ فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبناً؛
فقال لها ذلك. وصار مثلاً يضرب لمن يطلب الشيء بعد تفریطه فيه، و«الصيف»
منصوب على الظرفية لضعف.

و الفاعل ذا «مبتدأ وخبر» وإن ترد «شرط وفعله» ذماً «مفعول ترد» فقل «القاء»
واقعة في جواب الشرط «لا» نافية «حبذا» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب مفعول القول
وجملة القول جواب الشرط.

لأنَّ المشار إليه مضافٌ محذوف - أى حَبْدًا حُسْنُ هِنْدٍ^(١) . ولا يتقدم
المخصوصُ على «حَبْدًا» ؛ لما ذكرنا من أنه كلام جَرَى مَجْرَى المَثَلِ^(٢) ،
وقال ابن باب شاذًّا: لثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ فِي «حَبِّ» ضميرًا^(٣) ، وَأَنَّ «ذَا» مفعولٌ .
(تنبيه) إذا قلت : «حَبِّ» الرجلُ زَيْدٌ ؛ فحَبٌّ هذه من باب
«فَعْل» المتقدم ذِكْرُهُ ، ويجوزُ في حائِهِ : الفتح - والضم ، كما تقدم .
فإن قلت «حَبْدًا» - ففتح الحاء واجبٌ ؛ إن جمَلْتَهَا كالكلمة الواحدة^(٤) .

(١) هذا قول غير مسلم ؛ لأنه لو كان كما ذكره - لظهر هذا المبتدأ المقدر في
بعض التراكيب العربية ؛ ولم يثبت ذلك إطلاقًا ؛ فهو قول لا دليل عليه .
(٢) وإلى هذا يشير الناطم بقوله :

وَأَوَّلُ «ذَا» لِلْمَخْصُوصِ أَيًّا كَانَ ، لَا تَعْدِلُ بِذَا ؛ فَهَوَّ يُضَاهِي المَثَلَا^(٥)
أى اتبع كلمة «ذَا» وجيءَ بعدها بالمخصوص أيًّا كان ؛ مفردًا أو غيرها .
ولا تعدل بِذَا أو عمل إلى سواء - أى لا تدخل عليه تغييرًا مطلقًا ؛ فهو يشبه المثل في
لُزُومِهِ حالة واحدة للجميع .

(٣) أى ضمير أمر فوعا على الفاعلية عائداً على المخصوص . وهذا التوهم بعيد ؛ لأن معنى
هذا التركيب قد اشتهر في غير ذلك المعنى التوهم . على أن هذا التوهم الذى يفر منه - لا يمتنع
وروده على الذهن بسبب التأخير ؛ لأنه يفهم أن «ذَا» مفعول مقدم ، و«زيد» فاعل مؤخر
(٤) أى التركيب ؛ فإن أبقيا على أصلهما بلا تركيب - جاز الوجهان . وإذا كان
فاعل «حَبِّ» اسمًا غير «ذَا» ؛ فإنه لا يلتزم صورة واحدة ، وإنما يساير المعنى ؛
فيكون مفردًا أو غير مفرد - مذكرا وغيره ؛ على حسب ما يقتضيه المقام .
ويجوز رفعه أو جره بياء زائدة . تقول : حُبُّ المضيءِ القمرُ - وحُبُّ المضيئانِ
القمران - وحُبَّتِ المضيئاتُ الأقمار ... وهكذا .

(*) «وَأَوَّلُ» فعل أمر يتعدى لاثنتين - أى اتبع «ذَا» مفعول أول «المخصوص» مفعول ثانٍ
ويجوز العكس «أَيَّا» اسم شرط خبر لكان مقدم ، وهى فعل الشرط واسمها يهود إلى المخصوص «لا»
ناحية «تعدل» مضارع مجزوم بها ، والجملة جواب الشرط ، وحذفت الفاء للضرورة «فهو» الفاء
للتعليل ، و«هو» ضمير منفصل مبتدأ «يضاهي المَثَلَا» «المَثَلَا» مفعول ، يضاهاى والجملة خبر المبتدأ ،

تفنيه

يخالف مخصوص « حبذا » مخصوص نعم في أمور، منها :
 (١) أن مخصوص «نعم» يجوز تقديمه عليها ؛ بخلاف مخصوص « حبذا » فلا يتقدم مطلقاً ؛ لا على « حب » - ولا على « ذا » . وقد أوضح ذلك المصنف .
 (ب) يجوز عمل التواضع في مخصوص « نعم » تقول : نعم رجلاً كان محمد ؛ ولا يجوز ذلك في مخصوص « حبذا » .

(ج) تقديم التمييز على المخصوص في «نعم» - كثير ، وتأخيرها شاذ ونادر .
 أما في « حبذا » ؛ فيجوز ذكر التمييز أو الحال قبله أو بعده ؛ تقول : حبذا رجلاً محمد - وحبذا محمد رجلاً - وحبذا راكباً محمد - وحبذا محمدان مسافرين . وصاحب الحال والمميز هو « ذا » ؛ لأنه الفاعل المبهم - لا المخصوص .

فائدة

يجوز زيادة « كاف الخطاب » في آخر « نعم وبئس » ، تقول : نعمك الرجل محمد - وبئسك الرجل زيد .
 وهذه الكاف حرف لمجرد الخطاب ، وليس لها موضع من الإعراب .
 ومع جوازها فهي قليلة في الأساليب البليغة .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — يرى بعض الكوفيين: أن «نعم وبئس» اسمان. بين حجتهما في ذلك ، وادحضها
- ٢ — يأتي فاعل « نعم وبئس » اسماً ظاهراً أحياناً ، وضميراً أحياناً أخرى .
 اشرح الشروط اللازمة في كل - ومثل .
- ٣ — للنحاة أقوال في إعراب « ما » الواقعة بعد « نعم وبئس » .
 اشرح ذلك ؛ ووضح بأمثلة من إنشائك .
- ٤ — كيف تعرب المخصوص ؟ وما الفرق بين مخصوص « نعم » - و « حبذا » ؟
- ٥ — أبسط القول في « ساء » ، و « حب » ، وما يحول إلى « فعل » . وبين الفرق بينها ، وبين « نعم وبئس » .
- ٦ — اشرح قول ابن مالك الآتي ؛ موضحاً ما تقول بالأمثلة :

(وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ فِيهِ خِلَافٌ فَهُمْ قَدْ اشتهَرُ)

٧ — فما يأتي شواهد للنحويين في باب « نعم وبئس » . بين موضع الشاهد ، وأعرب ما تحته خط ، واذكر المخصوص بالمدح أو الذم :
 قال تعالى : (وَلَنِعْمَ دَارَ الْمُتَّقِينَ . بئسَ للظَّالِمِينَ بَدَلًا . بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ . سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا . كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ . إِنَّ تُبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ . وَحَسَنَ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا)

تَزَوَّدْ مِنْهُ لَزَادَ أَبْنِكَ فَيَدَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبْنِكَ زَادَا
 فَنِعْمَ صَدِيقُ الْمَرْءِ مَنْ كَانَ عَوْنَهُ وَبِئْسَ امْرَأً مَنْ لَا يُعِينُ عَلَى الدَّهْرِ
 قُلْتُ أَفَتَلَوْهَا عَنْكُمْ بَمَزَاجِهَا وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ
 لَمَعْرَى — وَمَا عَمْرَى هَلَى بِهَيَّيْنِ لَبِئْسَ الْفَقَى الْمَدْعُو بِاللَّيْلِ حَاتِمِ
 أَلُومٌ مَنْ بَخِلَتْ يَدَاهُ وَأَغْتَدَى لِلْبُخْلِ تَرْبَا ؟ سَاءَ ذَاكَ صَنِيعًا
 أَلَا حَبِذَا ، لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَنَعْتُ الْمَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ
 نِعْمَ امْرَأَيْنِ حَاتِمٌ وَكُتُبُ كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ مَضْبُ

٨ — أعرب ما تحته خط في البيتين الآتين ؛ وبين ما فهمنا من شاهد . وهما لجرير الشاعر الأموي المشهور :

يَا حَبِذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلِ وَحَبِذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا
 وَحَبِذَا نَفْعَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةِ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا

(باب أفعّل التفضيل)^(١)

إنما يصاغُ أفعّلُ التفضيلِ مما يُصاغُ منه فعلاً التعجب^(٢)؛ فيقال :
هو أَضْرَبُ وَأَعْلَمُ وَأَفْضَلُ - كما يقال : ما أَضْرَبَهُ وَأَعْلَمَهُ وَأَفْضَلَهُ .

باب أفعّل التفضيل

(١) هو : اسم مشتق مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة خاصة ، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة . وهو يصاغ قياساً على وزن « أفعّل » للمذكر - ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

وعلى وزن « فُعِلَ » للثؤنث ، والزائد يسمى « المفضّل » ، والمزيد عليه يسمى : « المفضّل عليه » أو المفضول سواء كانت صفة مدح كأفضل وأحسن - أو ذم كأفصح وأسوأ .
ومنه : خير - وشر - وحَب ؛ وقد حذفت همزتها لكثرة الاستعمال ؛ قال تعالى :
(وأن يستعففن خير لهن - أولئك هم شر البرية) وقال الشاعر :

• وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا •

وجاء على الأصل قول رؤبة :

• بِلَالُ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ •

وقراءة بعضهم : (من الكذاب الأشتر) ، وفي الحديث : « أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل » .

(٢) تقدم ذلك مستوفى في « باب التعجب » قريباً فارجع إليه إن شئت .
وفي ذلك يقول الناظم :

(صُغِ مِنْ مَصْوَغٍ مِنْهُ لِلتَّعْجُبِ « أفعّل » لِلتَّفْضِيلِ ، وَأَبَ الْأَذَى)^(٣)

أى صغ « أفعّل » للدلالة على التفضيل . من مصدر الفعل الذى يصاغ منه التعجب .
وامنع هذه الصياغة من الفعل الذى منع منه الصوغ هنالك .

(*) « من مصوغ » متعلق بصنع والوصوف محذوف - أى من فعل مصوغ « منه » جار وجرور نائب فاعل مصوغ « للتعجب » متعلق بمصوغ « أفعّل » مفعول صنع « لتفضيل » متعلق بصنع « وأب » فعل أمر مبنى على حذف الألف « الأذى » اسم موصول لغة فى القى - محذوف « أبى » فعل ماضى مبنى للجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى القى ، والجملة صلة .

وشذَّ بناؤه من وصفٍ لا قِلَ له ؛ كهو أَقْنُ به - أى أَحَقُّ^(١) ، وَأَلَصُّ من شِطَاطٍ^(٢) .

ومما زاد على ثلاثة ؛ كهذا الكلام أَخَصَرُ من غيره^(٣) . وفي «أَفْعَل» المذاهبُ الثلاثة^(٤) ، وَسَمِعَ : هُوَ أَعْطَاهُمُ لِلدَّرَامِ - وَأَوَّلَاهُمُ لِلْمَعْرُوفِ^(٥) وهذا المكانُ أَقْفَرُ من غيره^(٦) . ومن قِعلِ المفعول ؛ كهو أَزْهَى مِنْ دِيكَ^(٧) - وَأَشْمَلُ من ذاتِ النَّحِيْنِ^(٨) - وَأَعْنَى بِحَاجَتِكَ^(٩) .

(١) بنوه من قَمِنَ - أى حَقِيق . ومثله قولهم : ما بالبادية أنوأ منه - أى أعلم بالأَنْوَاءِ منه .
(٢) بنوه من لَصَّ - وقد حكى ابن القطاع لَصَصَ - بالفتح - إذا استتر ، وحكى أيضاً : لَصَصَه - إذا أخذه خفية . وعلى ذلك فلا شذوذ فيه . وشِطَاطٌ - بكسر الشين - اسم لص ، معروف بالكاء في اللوصية - من بنى ضبة ، ويضرب به للتل في ذلك . ومثل هذين قولهم : هو أفرس من غيره - من القروسية .
(٣) بنوه من : «اِخْتَصَرَ» . وفيه شذوذ آخر ، وهو : بناؤه من المبنى للمجهول .
(٤) أى فى بناء «أَفْعَل» التفضيل من الرباعى الذى على وزن «أَفْعَل» - الخلاف السابق فى التعجب ؛ فقليل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يتمتع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل - وإلا فلا . (٥) هذان شاذان عند من يمنع ذلك مطلقاً ، وعند من يمنع إذا كانت الهمزة للنقل ؛ لأن همرتهما كذلك .
(٦) هذا شاذ على القول بالمنع مطلقاً ؛ لأن همرته ليست للنقل .
(٧) بنوه من قولهم : زُهِى - بمعنى تكبر ، وحكى ابن دريد : زها يزهو - أى تكبر ، وعليه فلا شذوذ ؛ لأنه من المبنى للفاعل .

(٨) بنوه من «شُغِلَ» بالبناء للمفعول ؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولية - لا أنها أكثر شغلا لغيرها ، وهذا الفعل يحىء مبيناً للفاعل ، قال تعالى : (شغلنا أموالنا وأهلونا) والنحيين : تثنية نحى - وهو : زق السمن . وذات النحيين : امرأة من «تيم الله بن ثعلبة» كانت تبيع السمن فى الجاهلية . فأثى رجل أنصارى - قبل أن يسلم فساومها فخلت نحياً ، فقال لها : امسكيه حتى أنظر إلى غيره . فخلت الآخر ، فقال لها : امسكيه . فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وفر .
(٩) بنوه من «عَنِى» - وسمع فيه : عَنِى كَرَضَى ، وعليه فلا شذوذ فيه .

وما تُوصِّلُ به إلى التعجُّبِ مما لا يُتَعَجَّبُ منه بلفظه - يُتوصِّلُ به إلى التَّفضيلِ . ويُجاءُ بعده بِمَصْدَرٍ ذلكَ الفِعْلِ تمييزاً ، فيقالُ : هو أَشدُّ استخراجاً وَحُمْرةً^(١) .

(١) إذا كان الفعل جامداً ؛ كعسى وليس ، أو غير قابل للتفاضل ؛ كأت وفى - لم يجز التفضيل منه مطلقاً بطريق مباشر أو غير مباشر ؛ لأن الجامد لا مصدر له ، وعدم التفاوت يفقد الأساس الذى يقوم عليه التفاضل . وفى اللنى والمجهول - خلاف بين النحاة ؛ لأن مصدرهما مؤول فيكون معرفة ، فلا يصلح نصبه تمييزاً لأشد ونحوه ، وهو ما ينبئ أن يعرب به المصدر هنا . والتحقيق صحة التفضيل منهما بالطريق غير المباشر ؛ لصحة مجيء كلمة « عدم » قبلهما ، ولصحة التنكير فى بعض الأحوال . أما ما عدا ذلك - مما فقد الشروط - فيتوصل إلى التفضيل منه بصوغ اسم تفضيل من «أشد» ونحوه مما يناسب المعنى ، ويوضع مصدر الفعل غير المستوفى للشروط بعده - منصوباً على التمييز كما بينا . ويقوم مقام المصدر : اسم فاعل ، أو اسم مفعول فى آخره ياء مشددة وتاء ، تقول : هو أشد ضارية ، ومضروية - من غيره ، كما سبق .

ويلاحظ : أن « أشد » ونحوه فى باب التعجب - « فعل » ، أما هنا - فـ « اسم » . هذا : وقد ذكر النحاة : أن الألفاظ الدالة على العيوب والألوان - لا يصاغ منها « أفعل » مباشرة ؛ إذا كانت هذه العيوب والألوان ظاهرة . وسمع من ذلك : أسود من حلك الغراب - وأبيض من اللبن ، وقيل : إن هذا شاذ لا يقاس عليه ، ولا ندرى السبب فى عدم القياس ، وما ذكروه من علل غير مقنع . والرأى جوازه ؛ إذا لم يحصل لبس بصفة أخرى ، وقامت قرينة على التفضيل . أما العيوب والألوان المعنوية فتصح الصياغة منها مباشرة ، مثل : فلان أبله من فلان - وأحق منه - وأرعن منه - وأخرق منه - وأبيض سريرة منه - وأسود قلباً منه . . وهكذا : وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِّلَ . لِمَا نَعِبَ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلَ)^(٢)

أى أن ما يتوصل به إلى التعجب - من الأفعال التى لم تستكمل الشروط ، بسبب

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « به » متعلق بوصل على أنه نائب فاعله قدم عليه ، وساغ ذلك لأنه جار ومجرور يتوسع فيهما « إلى تعجب » متعلق بوصل ، والجملة صلة ، «لما نعب » متعلق بوصل أيضاً « به إلى التفضيل » متعلقان بصل « صل » فعل أمر ، والجملة خبر للبتداء .

(فصل) ولاسم التفضيل ثلاث حالات^(١) :

إحداها : أن يكون مجرداً من «أل» والإضافة ، فيجب له حكان :
(أحدهما) أن يكون مفرداً مذكراً دائماً^(٢) ، نحو : (لِيُؤْسَفُ
وَأَخُوهُ أَحَبُّ)^(٣) ، ونحو : (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ... الآية)^(٤)

مانع يمنع التعجب المباشر منها - يتوصل به إلى التفضيل منها عند وجود ذلك المانع .
وليعلم أن «أفعل» التفضيل يدل غالباً على الدوام والاستمرار . وهو اسم جامد ليس
له ماض - ولا مضارع - ولا اسم فاعل - ولا مفعول - ولا شيء من المشتقات ، ولا يتقدم
عليه في الاختيار شيء من معمولاته ؛ كما هو الحكم العام في العوامل الجامدة -
إلا في مواضع نص عليها النحاة ، وسيأتي بعضها ؛ كأن يكون المفعول شبه جملة
كقول الشاعر :

وَلَا جِلْمَ أَوْقَاتٍ وَلِلْجِلْمِ مِنْهَا وَلَكِنْ أَوْقَاتِي إِلَى الْجِلْمِ أَقْرَبُ

(١) هذا بالنظر إلى لفظه . أما بالنظر إلى معناه ، فله ثلاث استعمالات أيضاً :

(أ) ما تقدم ذكره في تعريفه .

(ب) أن يراد به أن شيئاً زاد في صفته الخاصة به - على شيء آخر في صفته ، فالاشتراك
بينهما في مطلق الزيادة ، نحو قولهم . السكر أحلى من الملح - والصيف أحر من الشتاء
يريدون : أن السكر في حلاوته - أقوى من الملح في ملوحته ، والصيف في حرارته - أشد
من الشتاء في برودته ... وهكذا ؛ فليس بين كل اثنين اشتراك في المعنى - إلا في مطلق
الزيادة المجردة المقصورة على صاحبها .

(ج) أن يتجرد عن معنى التفضيل ، ويراد به ثبوت الوصف لصاحبه ، فيؤول باسم
فاعل - أو صفة مشبهة . وقد أشار إليها المصنف والناظم فيما سيأتي :

(٢) أى ولو كان مسنداً إلى مؤنث ، أو مثنى ، أو مجموع . (٣) سورة يوسف - الآية : ٨

(٤) تمام الآية : (وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة

تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم) من الآية : ٢٤ من سورة التوبة

فقد أفرد «أحب» في الآية الأولى مع الاثنين . وفي هذه مع الجماعة .

وَمِنْ ثَمَّ ^(١) قِيلَ فِي «أَخَر» - إِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ آخِر ^(٢) ، وَفِي قَوْلِ ابْنِ هَانِيءٍ :

* كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِمَهَا * ^(٣) - إِنَّهُ لَحَنٌ .

(والثاني) : أَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ «بَيْنَ» ^(٤) جَارَةً لِلْمَفْضُولِ ، وَقَدْ

(١) أى : وَمِنْ أَجْلِ أَنْ «أَفْعَل» التفضيل المجرد من أل والإضافة - يلزم فيه الإفراد والتذكير كما أسلفنا .

(٢) أى : وليس من باب التفضيل ؛ لأنه ليست فيه مشاركة وزيادة ، لأن معناه الأضلى : أشد تأخراً . و «أخر» : جمع أخرى - أنثى آخر على وزن «أفعل» .

(٣) صدر بيت من البسيط ، للحسن بن هانيء - المشهور بأبي نواس ، في وصف الخمر : وعجزه :

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

اللغة والاعراب : فقاقمها : جمع فقاعة ، وهى الفاخات التى على وجه الماء أو الخمر - شبه حبات صغيرة من الحصباء وهى : دقاق الحصى . در : لآلىء ، جمع درة - وهى اللؤلؤة . «كأن» حرف تشبيه ونصب «صغرى» اسم كان «من فقاقمها» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى «حصباء» خبر كان «در» مضاف إليه «على أرض» متعلق بمحذوف صفة لحصباء «من الذهب» متعلق بمحذوف صفة لأرض . والمعنى : كأن الفاخات الصغيرة البيضاء التى تعلو الخمر وهى فى الكأس - فى لونها الذهبى - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب .

والشاهد : مجيء «أفعل التفضيل» - وهو صغرى وكبرى - مؤثماً مع أنه مجرد من أل والإضافة ، وكان حقه أن يكون مفرداً مذكراً ، فيقال : أصغر وأكبر . لهذا : قال بعضهم : إنه لحن . وقال الآخرون : إنه لم يقصد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة ، فهو صفة مشبهة - لا أفعل تفضيل .

(٤) ولا يجر المفضول غيرها من الحروف ، وهى واجبة فى هذه الحالة . واختلف فى معناها ، فقال المبرد : هى للابتداء ، وتكون لابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح ، نحو : النشيط أفضل من الحامل . ولابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم ، نحو : المنافق أضر على المجتمع من العدو . وقال ابن مالك : هى للمجاوزة - أى أن الفضل جاوز المفضول فى الوصف المدح أو الذم ، وزاد عليه .

يُحذفان^(١)، نحو: (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى)^(٢). وقد جاء الإثباتُ وَالْحذفُ في: (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا) — أى: منك^(٣).
وأكثرُ ما تُحذف « مِنْ » إذا كان « أَفْعَلُ » خبراً^(٤). ويَقِلُّ إذا كان حالاً كقوله: * دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا *^(٥)

(١) أى « مِنْ » ومجرورها وهو المفضل عليه ، وذلك عند وجود دليل على الحذف - وإلا امتنع . (٢) أى من الحياة الدنيا . من الآية: ١٧ من سورة الأعلى (٣) وعند الحذف لفظاً يلاحظان في التقدير والنية . من الآية: ٤٤ من سورة الكهف وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا، أَوْ لَفْظًا - بِمَنْ إِنْ جُرْدًا)^(٦)
أى أن « أَفْعَلُ » التفضيل المجرد من أل والإضافة - ينبئ أن يوصل في اللفظ بمن جارة للمفضل عليه . وتقدر عند الحذف .
(٤) سواء كان خبراً لمبتدأ ، أو خبر ناسخ ، أو أصله الخبر ؛ كثنائى مفعولى « ظن » وأخواتها - وثالث مفاعيل « أعلم وأرى » . إلخ ، نحو: محمد أكرم - كان محمد أفضل - ظننت محمداً أعلم - أعلمت علياً محمداً أقدر على تحمل المسئولية
(٥) صدر بيت من الطويل ، استشهد به النحاة - ولم ينسبوه لقائل . وعجزه :

* فَظَلَّ فَوَادَى فِي هَوَاكَ مُضَلَّلًا *

اللغة والاعراب . دنوت : قربت ، من الدنو - وهو القرب . خلتاك : ظنناك وحسبناك . ظل : استمر . مضللاً : حيران غير مهتد إلى الصواب ، من الضلال - وهو عدم الرشد . « دنوت » فعل وفاعل « وقد » الواو للحال من التاء في دنوت ، و « قد » حرف تحقيق « خلتاك » خال : فعل ماض ناقص ، من أخوات ظن ، و « نا » فاعل ، والسكاف مفعول أول « كالبدْرِ » متعلق بمحذوف مفعول ثان « أجملًا » أَفْعَلُ

(*) « وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ » أَفْعَلُ مفعول محذوف بفسره ما بعده ، والتفضيل مضاف إليه ، أَبَدًا ظرف منصوب « تَقْدِيرًا » أو لفظاً مصدران حالان من المجرور بعدهما ، أو منصوبان بإسقاط في « بِمَنْ » متعلق بصل « إن جرداً » شرط وقوله ، ونائب الفاعل يعود إلى أَفْعَلُ التفضيل ، والآلف للاطلاق ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه .

أَي دَنُوتٍ أَجَلَ مِنَ الْبَدْرِ .

أَوْ صِفَةً كَقَوْلِهِ : * تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنَّ تَقِيلِي * ^(١)

تفضيل حال من التاء في دنوت أيضاً « فظل » معطوف بالفاء على دنوت « فؤادى » اسم ظل « في هواك » متملق بمضلا الواقع خيراً لظل .

والعنى : قربت منا أينها المحبوبة وأنت أكثر جمالا وبهاء من البدر ، وقد كنا نظنك مثله في الجمال وحسن النظر ، فصار قلبي حائراً في هواك وحبك ، لا يعرف سبيل الرشد ووجه الصواب .

والشاهد : في « أجلا » حيث حذفت « من » التي تجر الفضول عليه مع مجرورها ، وأفعل التفضيل هنا حال من التاء في « دنوت » كما ذكرنا . وجمله « وقد خلناك كالبدري » اعتراضية . وهذا على قلته قياسي .

(١) عجز بيت من الرجز - أوزيت من مشطوره ، وبعده :

غَدَاً بِجَنَّبِيَّ بَارِدٍ ظَلِيلٍ وَمَشْرَبٍ يَشْرَبُهَا رَسِيلٍ

وهو لأحيحة بن الجلاح الصعابي - يخاطب فسيلة « نخلة صغيرة » وكان أحيحة مثيراً وله نخل كثير يثير - مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام - ومع ذلك كان يدعو إلى الادخار والجمع .

ومن كلامه الذي جرى مجرى المثل : « التَّمَرَةُ إِلَى التَّمَرَةِ تَمَرٌ - وَالذُّودُ إِلَى الذُّودِ إِبِلٌ » ، أي أن القليل إذا انضم إلى القليل صار كثيراً .

اللغة والاعراب . تروحي : ارتقي وطولي - من قولهم تروح التبت - إذا طال أجدر : أحق وأحرى . ثقلي : من القيلولة - وهي الوقت الذي يشتد فيه الحر في منتصف النهار ، والمراد : أنها في هذا الوقت تكون متصفة بما يأتي . يجني بارد ظليل : أي في مكان يساعد على النمو والازدهار . رسيل : سهل لين ، وهو وصف لمشرب . « تروحي » فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل « أجدر » أفعل تفضيل صفة لمحذوف - هو وعامله المعطوف على تروحي ؛ أي : وخذي مكاناً أجدر ، « أن ثقلي » أن : مصدرية ، وثقلي : مضارع منصوب بأن بحذف النون ، والمصدر للنسب مجرور بحرف جر محذوف قياساً - أي بقيلولتك ، « غداً » ظرف زمان منصوب بثقلي « يجني » متعلق

أى: تَرَوِّحِي وائثي مكاناً أجدر من غيره بأن تَقِيلِي فيه .
 ويجبُ تقديمُ «من» ومجرورها عليه^(١)؛ إن كان المجرور استفهاماً^(٢)
 نحو: أنتِ مِنَّ أَفْضَلِ^(٣)؟، أو مضافاً إلى الاستفهام، نحو: أنتِ مِن
 غلامٍ مِّنْ أَفْضَلٍ؟ وقد تتقدَّمُ في غير الاستفهام كقوله:
 * فَأَسْمَاءُ مِّنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ *^(٤) — وهو ضرورة .

بتقيلى وهو مثنى «بارد» مضاف إليه «ظليل» معطوف على بارد بحذف العاطف .
 وهما وصفان لموصوفين محذوفين — أى بجني ماء بارد ومكان ظليل .

والمعنى: ارتفعى أيتها النخلة الصغيرة وطولى، وخذى مكاناً أخرى من غيره بأن
 يزداد فيه نموك وازدهارك، بجني ماء بارد ومكان ظليل . وقد كان أهل يثرب ضنوا
 بطلمعهم عليه، فهبت ريح الصبا وقت التأثير على الذكور واحتمت طلعمها فألقته على الإناث
 فقام ذلك مقام التأثير، فاستغنى عنهم
 والشاهد: في «أجدر أن تقيلي»؛ حيث حذف «من» والمفضل عليه مع «أفعل»
 وهو صفة لموصوف محذوف . وذلك قليل .

هذا: وقد ظن بعضهم أن الشاعر يخاطب بهذا ناقته، وأنه يطلب منها الصبر على
 مشاق السير في وقت الرواح المقابل للكدو، وأن تقيل في وقت الظهيرة، وعليه تقدير
 المصنف . ولكن هذا لا يتناسب مع ما قبل هذا البيت وما بعده . وقوله:

تَأْبِرِّي يَا خَيْرَةَ الْفَسِيلِ تَأْبِرِّي مِنْ حَقْدِ فُشُولِي
 إِذَا ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بِالْفُحُولِ تَرَوِّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي

والصحيح ما ذكرنا . وقد ذكره الفيومي في «المصباح المنير»

(١) أى على «أفعل» وحده، دون تقديمها على الجملة كلها .

(٢) ذلك لأن الاستفهام له الصدارة في الكلام (٣) الأصل: أنتِ أفضل ممن؟

(٤) عجز بيت من الطويل — لجرير الشاعر الأموي، وصدره:

* إِذَا سَابَرْتَ أُنْتِمَاءَ يَوْمًا ظَلَمِينَةً *

ومثل قول ذى الرمة — الشاعر الأموي:

ولا ميبَ فيها غير أن قُطوفها سريع وأن لاشيء منهن أطيبُ

اللغة والاعراب . سايرت : سارت وصاحبت . ظعينة ، الظعينة : الهودج كانت فيه امرأة أولا - والجمع : ظعن وطمائن ، وهي أيضاً : المرأة مادامت في الهودج . والمراد هنا : المرأة مطلقاً . أملح : أحسن - من ملّح - كظرف .
« إذا » ظرف فيه معنى الشرط سايرت فعل الشرط « أسماء » فاعل سايرت « ظعينة » مفعوله « فأسماء » الفاء وقعة في جواب « إذا » وأسماء مبتدأ « من تلك » متعلق بأملح الواقع خيراً للمبتدأ « الظعينة » بدل من اسم الإشارة .
والمعنى : أن أسماء - كما سارت مع نسوة ظهر حسنها وجمالها ، وتفوقت على من يسايرنها في الحسن والملاحة .

والشاهد : تقدم « من » وجرورها - وهو قوله : « من تلك الظعينة » - على أفعال التفضيل ، وهو « أملح » في غير الاستفهام ، وذلك شاذ لضرورة الشعر وفي تقديم « من » مع جرورها في حالتي الاستفهام - يقول الناظم :
(وَإِنْ تَكُنْ بِقَوْلِ « مِنْ » مُسْتَفْهِمًا فَلَمْ يَأْكُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا
كَمَثَلِ : يَمُنْ أَنْتَ خَيْرٌ ؟ وَلَدَى إِخْبَارٍ - التَّقْدِيمُ نَزْراً وَرَدّاً)^(*)
أى : إن تكن مستفهماً بالاسم التالى « من » - أى جرورها ، فقدمها وجوباً دائماً ؛ مثل : يَمُنْ أَنْتَ خَيْرٌ وورد التقديم نادراً حالة الإخبار ؛ أى إذا كان الكلام خبراً - لا إنشائياً استفهامياً .

هذا : وإذا بنى أفعال التفضيل من مصدر فعل يتعدى بحرف الجر « من » - كالفعل « قَرُبَ ، وبعُدَ » - جاز تقديم « من » المعدية ، على « من » الداخلة على المفضل ، وتأخيرها عنها ، نحو : محمد أقرب من الصواب من على - وأقرب من على من الصواب ولا يجوز الفصل بين « أفعال » وبين « من » وجرورها ؛ إلا بعمول « أفعال » ، نحو : (النبي أولى بال مؤمنين من أنفسهم) . أو بـ « لو » وما يتبعها ، كقول الشاعر :
وَلَقَوْلِكَ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ مَوْهِبَةٍ عَلَى خَيْرِ
الموهبة : نقرة في جوف الصخر يخزن فيها الماء ليبرد ، والجمع مواهب « لو »

(*) « د بَلَوْ » - أى بَالَى - متعلق بمستفهما « من » مضاف إليه « مستفهما » خبر تكن الواقع فعلاً للشرط « فلمها » الفاء لربط الجواب بالشرط ، و « لمها » متعلق بمقدما الواقع خبراً لسكن : والجملة جواب الشرط « أبداً » ظرف متعلق بمقدما (*) « كمثل » الكاف زائدة ، و « مثل » خبر لمبتدأ محذوف - أى وذلك مثل « من » متعلق بخبر الواو خبراً عي « أَنْتَ » « لَدَى » ظرف بمعنى عند متعلق بورد « إخبار » مضاف إليه « التقديم » مبتدأ « نَزراً » حال من فاعل « ورد » المائد على التقديم ، والألف للاختلاف ، والجملة خبر للمبتدأ

الحالة الثانية : أن يكون « بَال » فيجب له حُكْمَان :

(أحدهما) أن يكون مطابقاً لموصوفه^(١) ، نحو : زيدٌ الأفضَلُ —
وهندُ الفضلى — والزيدانِ الأفضَلانِ — والزيدونِ الأفضَلونَ — والهنداتُ
الفضليَّاتُ — أو الفضلُ^(٢) .

للمتنى، أو شرطية حذف جوابها — أى لأحسنَت إلينا « على خير » متعلق بمحذوف صفة لاء .
أو بالنداء كقول الشاعر :

لَمْ أَلْقِ أَخْبَثَ — يَافِرَ زَدَقُ — مِنْكُمْو لَيْسَ لَّا وَأَخْبَثَ بِالنَّهَارِ نَهَارًا

فائدة

قال الصبان : « من كلامهم المشهور : زيد أعقل من أن يكذب » ، وظاهره مشكل ؛
لأنه يقتضى تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له . وخير ما قيل في هذا وأمثاله :
أن « أفعَل » التفضيل يقصد به هنا معناه اللغوى ، مع تضمين « أفعَل » معنى « أبعد »
وبيان سبب البعد ؛ فالمراد بهذا التركيب : زيد أبعد الناس من الكذب بسبب عقله .
ويكون النرض من هذا التفضيل : ابتعاد الفاضل من المفضول . ولا تكون « من »
تفضيلية ، وإنما هى مع مجرورها متعلقان بأفعَل — الذى هو بمعنى متباعد ، والمفضول
متروك لقصد التعميم . (١) أى فى التذكير والتأنيث والإفراد وفروعه؛
وذلك لأن اقترانه بَال — أضعف شبهه بأفعَل فى التعجب .

(٢) الفضل : جمع تكسير لفضلى . قيل : وينبئ أن يرجع فى تأنيث اسم التفضيل
وجمعه جمع تكسير — إلى السماع . فقد لا يسمع ذلك ، كالأشرف — والأطرف ؛ فإنه لم
يسمع فيهما : الأشارف والأطارف — جمعاً ، ولا الشُرَكَى والظَرَفَى — للوثقة ، كما سمع
ذلك : فى الأفضَل والأطول . وقد سمع فى الأكرَم والأعجَد — جمعهما ؛ فقول : الأكارم
والأماجد ، ولم يسمع فيهما : السكُرى والمجدى — للوثقة . ونقل صاحب الأمالى : أن
بعض العرب يقولون : الأكرَم — والأجمل — والأحسن — والأرذل — والأندل —
والألام . وهى : السكُرى — والأجلى — والحسنى — والرذلى — واللوى . . إلخ
وعليه فيمكن القياس مع التحفظ للتيسير ؛ لأن الوصول إلى المسموع محتاج إلى عناء شديد

(والثاني) ألا يُؤْتَى معه «بِمن» ^(١) ، فأما قول الأعشى :

* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى * ^(٢)

فخرّج على زيادة «أل» ^(٣) — أو على أنها ^(٤) متعلّقة بـ «أكثر»
نكرة محذوفة مُبدلاً من «أكثر» المذكورة ^(٥) .

الحالة الثالثة : أن يكون مُضاهياً ^(٦) ؛ فإن كانت إضافته إلى نكرة

(١) أى : لأن المفضل عليه غير مذكور ، إذ تغنى عنه أل . و «من» ، و «أل»
يتعاقبان ولا يجتمعان ، فلا يقال : على الأفضل من محمد .

(٢) صدر بيت من السريع ، للأعشى — ميمون بن قيس — من قصيدة يهجو فيها
علقمة بن علاثة الصحابي ، ويفضل عليه ابن عمه عامر بن الطفيل — في المناقرة التي وقعت
بينهما — وهي مشهورة ، وعجزه :

* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاتِرِ *

اللغة والاعراب . حصى ، المراد : العدد من الأعوان والأنصار . العزة : القوة
والغلبة . الكاتِر : اسم فاعل ، من كثرته أكثره — من باب نصر — غلبته في الكثرة .
«بالأكثر» خبر ليس على زيادة الباء «حصى» تمييز لأكثر «وإنما» الواو عاطفة ،
وإنما أداة حصر «العزة للكاتِر» مبتدأ وخبر .

والمعنى : لست يا علقمة أكثر من عامر عدداً وأعواناً وأنصاراً ، وإنما تكون
الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود أكثر ، وأعوان ونصراء .

والشاهد في قوله : «بالأكثر منهم» ؛ حيث يدل ظاهره على أن «من» لحقت
أفعل التفضيل الخلى بأل ، وهذا ممنوع لما ذكرنا . وقد خرج المصنف ، وقال بعضهم
إنه ضرورة . (٣) أى : فلا تفيد تعريفاً ، ويكون أفعل التفضيل نكرة — كما تزداد
في التمييز والحال . (٤) أى «من» في قوله «منهم» .

(٥) ويكون الأصل . ولست بالأكثر أكثر منهم ، وفيه حذف البدل . وقيل :
إن «من» بمعنى «في» — أى فيهم .

(٦) الرجح أن تكون إضافته غير محضة — وقيل محضة . ويشترط في هذه الحالة
مطلقاً ، سواء أضيف لنكرة أو لمعرفة : ألا يقع بعد أفعل — «من» الجارة للفضول

لَزِمَهُ أَمْرَانِ: التَّذْكِيرُ، والتَّوْحِيدُ — كما يلزمان المجرّدَ؛ لاستوائيهما في التَّنْكِيرِ^(١). ويلزِمُ في المضافِ إليه أن يُطَابِقَ، نحو: الزيدان أفضل رجلين — والزيدون أفضل رجالٍ — وهند أفضل امرأة.

فلا يصح: على أفضل المتسابقين من محمد. أما الجارة لغيره فتقع، تقول: محمد أقرب الناس مني كما يشترط: أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه عند إرادة التفضيل؛ فلا يصح محمد أفضل امرأة. فإن لم يقصد التفضيل — جاز، نحو: يوسف أحسن إخوته. والمراد بكونه بعضاً من المضاف إليه: أن يكون «أفعل» جزءاً والمضاف إليه كلاً، نحو: الرأس أرفع الجسم. أو يكون «أفعل» فرداً من أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه. وينبغي حينئذ: أن يكون المضاف إليه جنساً يندرج تحته أفراد كثيرة، نحو: النيل أكبر الأنهار في مصر.

(١) ولكونهما على معنى «من». وإذا عطف على المضاف النكرة — مضافاً إلى ضميرها؛ فقول: يذكر الضعير أيضاً ويفرد على التوهم، تقول: محمد أفضل رجل وأعقله — وهند أكرم امرأة وأعقله — والمحمدان أكرم رجلين وأعقله... وهكذا. وقيل: تجوز المطابقة، إن لم تكن واجبة أو أولى. أما إذا أضفت «أفعل» إلى معرفة فإنك تؤنث وتثنى وتجمع وهو القياس، وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقول الشاعر:

وَمَيِّئُهُ أَحْسَنَ الثَّقَلَيْنِ جَيْدًا وَسَلَافَةً وَأَحْسَنُهُ قَذَالًا

أى أحسن من ذكر. وإلى حكم «أفعل» التفضيل المجرد من «أل» والإضافة، أو المضاف إلى نكرة — يشير الناظم بقوله:

(وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفُّ، أَوْ جُرْدًا أَلْزِمَ تَذْكِيرًا، وَأَنْ يُوَحَّدَا)^(٢)

أى: إذا أضيف «أفعل» التفضيل لنكرة، أو جرد من أل والإضافة — يلزم فيه أن يكون مذكراً دائماً، وأن يكون مفرداً.

(*) «ولأن» شرطية «لمنكور» متعاقبة يضاف الواقع شرطاً لأن، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل «أو جرداً» معطوف على يضاف «ألزم تذكيراً» نائب فاعل ألزم يعود إلى أفعل التفضيل وهو المفعول الأول، وتذكيراً للمفعول الثاني، والجملة في محل جزم جواب الشرط وأن يوحد «المصدر المنبئ من أن والفعل معطوف على «تذكيراً».

فَأَمَّا: (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ) ^(١) - فالتقدير: أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ بِهِ ^(٢) .
وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛

فإن أَوَّلَ «أفعل» بما لا تفضيل فيه ^(٣) - وجبت المطابقة ^(٤) كقولهم :
« النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَعْدَلَا بَنَى مَرْوَانَ » ، أى عادِلَ لَمْ ^(٥) .

وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة ؛ جازت المطابقة كقوله تعالى :
(أَكْبَرُ مُجْرِمِينَ ^(٦)) - هُمْ أَرَادِلُنَا) ، وتركها كقوله تعالى :

(١) أى بإفراد « كافر » . ومقتضى القاعدة : « كافرين » بالجمع ؛ ليطابق الواو في
« تكونوا » . من الآية : ٤١ من سورة البقرة (٢) فهو على حذف موصوف مطابق في
المعنى - وهو « فريق » ؛ لأنه جمع في المعنى . وقد أفرد « كافر » باعتبار لفظ فريق .

(٣) سواء كان الغرض عدم المفاضلة وإرادة الزيادة مطلقاً - وأن « أفعل » بمعنى
الفاعل أو الصفة المشبهة . أو أن الغرض بيان المفاضلة والزيادة المطلقة - لا على المضاف
إليه وحده . (٤) أى للموصوف ؛ في الإفراد والتذكير وفروعهما . ولا يلزم
حينئذ أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضاً من المضاف إليه ؛ لأن الإضافة لمجرد
التخصيص - لا لبيان المفضل عليه . بل تارة يكون ، نحو : محمد أفضل قريش - أى
أفضل الناس من بينهم ، وتارة لا يكون - كيوسف أحسن أخوته ؛ إن قصد أنه أحسن
الناس من بينهم - أو أحسنهم ؛ لأن « أفعل » لا يكون على معنى « من » حينئذ .

(٥) هذا مثال لما لا تفضيل فيه ؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بنى مروان في العدل .
والناقص : هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ؛ لقب بذلك لأنه ناقص
أرزاق الجند . والأشج هو : عمر بن عبد العزيز ؛ لقب بذلك لشجته كانت برأسه من
ضرب دابة . ومثل هذا : نصيب أشعر الحبشة - أى : شاعرهم .

ومثال ما يقصد به التفضيل المطلق على المضاف إليه وعلى غيره : محمد أفضل قريش .

(٦) فيه أغريب ، أولاها - كما قال الصبان : تفسير « جملنا » بـ « كنا » ، « في كل
قرية » ظرف لنمو متعلق به « أكابر » مفعوله : « والشاهد فيه » إضافة « أكابر »
لمجرمها مع مطابقتها لموصوفة المقدر - أى قوماً أكابر ، ولو لم يطابق لقل : أكابر

(وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ)^(١) ، وهذا هو الغالب .
وابن السراج يُوجِبُهُ^(٢) ؛ فَإِنْ قَدَّرَ « أَكْبَرَ » مفعولا ثانياً و « مُجْرِمِهَا »
مفعولاً أول — فيلزمه المطابقة في المجرد^(٣) .

لمجرمها . من الآية : ٢٣ من سورة الأنعام .

وكذلك أراذلنا ، ولولم يطابق لقليل : أراذلنا . من الآية : ٣٧ من سورة هود
وفي حكم المقرون بأل ، والمضاف إلى معرفة — يقول الناظم :

(وَتَلَوْ « أَل » طَبِيقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَةٍ أَضِيفَ — ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ
هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى « مِنْ » ، وَإِنْ لَمْ تَنْوِ — فَهَوَ طَبِيقٌ مَا بِهِ قُرْنٌ)^(٤)
أى أن « أفعِل » الذى يتلو « أَل » ويقع بعدها — تجب مطابقتها لما قبله .

وما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأى ومعرفة بلغة العرب ، وهما :
المطابقة وعدمها ؛ بشرط أن تنوى « من » — أى يقصد التفضيل ؛ فإن لم تنو « من » فهو
مطابق لما قرن التفضيل به — أى للموصوف الذى يقصد به التفضيل .

(١) « هم » مفعول أول لتجد « أحرص » مفعول ثان له . ولو طابق لقال : أحرصى .
(٢) أى يوجب ترك المطابقة ، ويجعل « أفعِل » فيه كالمجرد ، ويلتزم فيه الإفراد
والتذكير . ويرده : « أكابر مجرميها » — المتقدم .

وقول المصنف : « فَإِنْ قَدَّرَ .. إلخ » — جواب عن تقدير سؤال لابن السراج ، وهو :
كيف يوجب ترك المطابقة وقد جاءت فى أكابر مجرميها ؟ (٣) وقد تقدم أنها غير جائزة .

والخلاصة

(١) أن « أفعِل » يجب إفراده وتذكيره ؛ إن كان مجرداً — أو مضافاً لسكرة .
وينبنى دخول « من » الجارة للمفضول — فى المجرد ، ولا تحذف إلا إذا دل عليها دليل ؛

(*) « وتلو » — أى تالى — مبتدأ « أَل » مضاف إليه قصد إغضاه « طبق » خبر — أى مطابق
« وما » اسم موصول مبتدأ « لمعرفة » متعلق بأضيف الواقع صلة لما « ذو وجهين » ذ خبر المبتدأ
وجهين مضاف إليه « عن ذى » متعلق بمحذوف صفة لوجهين « معرفة » مضاف إليه — أى ذو وجهين
منقولين عن صاحب معرفة (*) « هذا » اسم إشارة مبتدأ والخبر محذوف — أى الحكم مثلاً ،
والإشارة إلى جواز الوجهين فى المضاف إلى لمعرفة « معنى » مفعول نوبت « من » مضاف إليه
« وإن لم تنو » جملة شرطية ، ومفعول تنو محذوف يدل عليه ما قبله « فهو » الفاء لربط ،
و « هو » ضمير منفصل مبتدأ « طبق » خبر « ما » اسم موصول مضاف إليه « به » متعلق
بقرن الواقع صلة لما ، والمراد بمعنى من — الذى قد تنويه وقد لا تنويه — هو التفضيل .

(مسألة) يرفعُ أفعُلُ التفضيلِ الضميرَ المستترَ — في كُلِّ لغةٍ، نحو: زيدٌ أفضلُ^(١). والضميرُ المنفصلُ، والاسمُ الظاهرُ — في لغةٍ قليلةٍ^(٢) كمررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوماء أنت^(٣). ويطرُدُ ذلك إذا حُلَّ محلُّ الفعلِ^(٤)،

كما يجب في النكرة أن تكون مطابقة لصاحب أفعُلِ التفضيل في الإفراد والتذكير وفروعهما (ب) تجوز فيه المطابقة وعدمها؛ إن كان مضافاً لمعرفة وقصد التفضيل باقٍ. وتجب البعضية في هذه الصورة.

(ح) وجوب المطابقة؛ إذا اقترن بآل. ويجب عدم ذكر «من» وبحرورها. أو أضيف لمعرفة ولم تكن المفاضلة قائمة، وفي هذه الصورة يجوز أن يكون مضافاً من المضاف إليه أو غير بعض. (١) ففي «أفضل» ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد. (٢) حكاه سيبويه، وأشار إليها الناظم كما سيأتي. وإنما كان رفعه لهذين قليلاً؛ لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل؛ إذ هو يلزم الإفراد والتذكير عند تجرده أو إضافته لنكرة (٣) بخفض «أفضل» بالفتحة على أنه صفة لرجل، و«منه» متعلق به — ورفع «أبوه، وأنت» على الفاعلية بأفضل. وأكثر العرب يرفع «أفضل» في مثل ذلك على أنه خبر مقدم، و«أبوه وأنت»: مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لرجل، والرباط الضمير المجرور بمن. وعلى هذا لا يكون «أفضل» رفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً.

(٤) أي إذا صح أن محل محل «أفعُل» التفضيل — فعل بضمائه، من غير فساد في المعنى أو في الأسلوب؛ وذلك لأن الفعل يرفع الظاهر — فكذلك ما يحل محله. وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

(وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ، وَمَتَى هَاقَبَ فَقَلًّا فَكَثِيرًا تَبَتَا)
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ^(٥)

(*) «ورفعه» مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله «الظاهر» مفعوله «نزر» خبر المبتدأ «ومتى» اسم شرط وهو ظرف متعلق بفعله وهو «هاقب» مفعول «هاقب» — فكثيراً» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«كثيراً» حال من فاعل ثبت العائد على رفعه الظاهر وألفه للاطلاق (* «كلن» الكاف جارة لقول محذوف، و«لن» حرف نفى ونصب «من رفيق» مفعول تری على زيادة من «أولى» اسم تفضيل نعت لرفيق «به» متعلق بأولى «الفضل» فاعل أولى «من الصديق» جار ومجرور متعلق بأولى — أي من الفضل بالصديق.

وذلك إذا سبقه نفي^(١)، وكان مرفوعه أجنبياً^(٢) مفضلاً على نفسه باعتبارين^(٣)، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد^(٤)؛ فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد. والأصل أن يقع هذا الظاهر^(٥) بين ضميرين: أولهما للموصوف^(٦)، وثانيهما للظاهر^(٧) كما مثلنا.

أى: أن رفع «أفعل» التفضيل للاسم الظاهر - نزر؛ أى قليل - لا يقاس عليه، لكن متى عاقب «أفعل» فعلاً - أى حل محل الفعل؛ فإن رفعه الظاهر قد ثبت كثيراً عن العرب. ومثل الناظم لهذه الكثرة باليت الثانى. وسيدكر المصنف أصله، وما حدث فيه من حذف، ويمكن أن يحل محله فعل بمعناه وهو: يحق.

(١) أى: أو شبهه، وهو النهى والاستفهام الإنكارى على الصحيح. وبعد هذا ينبغى أن يكون أفعل التفضيل نعتاً لاسم جنس؛ ليعتمد عليه ويقوى على رفعه الظاهر.

(٢) المراد بالأجنبي هنا: ألا يكون متصلاً بضمير يعود على الموصوف، ويدل على صلة

بين «أفعل» ومنعوتة؛ فيخرج نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه.

(٣) أى أن ذلك الأجنبي - يكون مفضلاً على نفسه باعتبارين مختلفين. وهذا القيد

ينبى عما قبله؛ لأن الأجنبي لا يختلف بالاعتبار - بل بالذات.

(٤) «ما» نافية «رجلاً» مفعول رأيت «أحسن» نعت لرجل إن كانت «رأى»

بصرية - ومفعول ثان إن كانت علمية، وهو: اسم جنس مسبوق بنفى «في عينه» حال

من الكحل - أو ظرف لنحو متعلق بأحسن «الكحل» فاعل أحسن، وهو أجنبي

من الموصوف؛ لأنه لم يتصل بضميره، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين؛ فكونه في

عين زيد - فاضل، وفي عين غيره - مفضول «منه» متعلق بأحسن «في عين زيد»

في عين حال من الهاء في منه، وزيد مضاف إليه.

والعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال؛

فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد، لكن فضل باعتبار مكان - على نفسه في مكان آخر.

(٥) أى الاسم الظاهر الذى هو فاعل لأفعل التفضيل.

(٦) أى المنعوت بأفعل التفضيل، وهو فى المثال: الهاء فى «عينه».

(٧) وهو الهاء فى «منه»، فىكون المفضول مذكوراً. وقد يحذف الضمير الأول

وقد يحذف الضمير الثاني^(١) وتدخل « من » ؛ إمّا على الاسم الظاهر^(٢) ، أو على محله^(٣) ، أو على ذى المحل^(٤) ؛ فنقول : من كحل عين زيد - أو من عين زيد - أو من زيد ؛ فتحذف مضافاً^(٥) أو مضافين^(٦) . وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء^(٧) فنقول : ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل^(٨) ، وقالوا : ما أحد أحسن به الجميل من زيد^(٩) . والأصل : ما أحد أحسن به الجميل من حسن^(١٠) الجميل بزيد ، ثم إنهم أضافوا

العائد على الموصوف ، إن دل على حذفه دليل ، تقول : ما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد ، وتقول : ما رأيت رجلاً أكمل الإشراق منه في وجه المؤمن ، والتقدير : أكمل الإشراق في وجهه . . . إلخ .

(١) أى العائد على فاعل اسم التفضيل الظاهر .

(٢) وهو « الكحل » في مثالنا .

(٣) أى المحل والمكان الذى يقوم به الفاعل ويحل فيه ، وهو « العين » في المثال .

(٤) أى صاحب ذلك المحل الذى يحل فيه الفاعل ، وهو في المثال « زيد » .

(٥) أى إذا أدخلت « من » على المحل - وهو « العين » .

(٦) وذلك إذا أدخلت « من » على صاحب المحل - وهو « زيد » . وقد يحذف الضمير

الأول للعلم به ، تقول : ما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد .

(٧) فيحذف الضميران معاً ؛ وذلك إذا تقدم محل التفضيل نفسه على « أفعل » التفضيل ،

فيستغنى « أفعل » بفاعله عما يكون بعده ، وذلك كمثل المصنف . وكقولهم : ما شيء كالنزال أحسن به الحور .

(٨) فتحذف ضمير « الكحل » ومحلّه ، وصاحب محلّه - اختصاراً .

(٩) فأدخلوا « من » في اللفظ على غير المفضل عليه ، وهو ملابسه - لأمحله حقيقة .

(١٠) الأولى : إسقاط « حسن » ؛ لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين - لاينه

بأحد ، وحسنه زيد . ويظهر أن الذى دعى المصنف إلى تقدير « حسن » ليتعلق به المجرور وهو « بزيد » ، ويمكن عند الحذف أن يكون « بزيد » حالاً من مجرور « من »

«الجميل» إلى زيدٍ للابسته إياه^(١)، ثم حذفوا المضاف^(٢). ومثله في المعنى :
لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ زَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ^(٣)
والأصلُ : من ولاية الفضلِ بالصديق^(٤)، ثم من فضلِ الصديقِ،
ثم - من الصديقِ .

- (١) أى في المعنى ، فصار التقدير : من جميل زيد .
(٢) أى : وهو « جميل » ، وأقاموا المضاف إليه مقامه - وهو « زيد » .
(٣) هذا بيت من النظم . وقد سبق . انظر صفحة : ١٢٢
(٤) الأولى حذف « ولاية » كما سبق ؛ لأن المفاضلة إنما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين - لا بينه ، وبين ولايته . والخلاصة : أن الضميرين قد يذكرا معا ، وقد يحذفان ، وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر .

فائدتان

- (١) ينصب « أفعل » التفضيل : المفعول لأجله ، والظرف ، والحال ، وبقية المنصوبات -
ما عدا المفعول المطلق ، والمفعول معه . وفي المفعول به خلاف . والراى جوازه لوروده ،
كقوله تعالى : (هو أهدي سبيلا) . أما التمييز ؛ فإن كان فاعلا في المعنى نصب بأفعل ،
نحو : الطبيب أكثر نقماً من المهندس . وإن لم يكن فاعلا ، وكان « أفعل » مضافا -
صح نصبه ، نحو : الحطيئة أكثر الشعراء هجاء .
(ب) إذا كان « أفعل » التفضيل مصوغاً من مصدر فعل متعدٍ بحرف جر معين - عدى
« أفعل » بذلك الحرف ، نحو : كان عمر أشفق الناس على الرعية - وأزهدهم في الدنيا -
وأسرع إلى إغاثة الملهوف . وإن كان من متعدٍ بنفسه ؛ فإن دل على علم - تعدى بالباء ،
نحو : أنا أعلم بصديقي ، وأدري الناس بحالته . وإن دل على حب أو بغض أو ما في
معناها - عدى باللام ؛ إن كان مجرورها مفعولاً به في المعنى ، وما قبل « أفعل » هو
الفاعل ، نحو : السلم أحب للخير من غيره - وأبغض للخالفة دينه .
وعدى بالي ؛ إن كان المجرور هو الفاعل في المعنى ، نحو : المال أحب إلى البخل من كل شيء .
وإن دل على غير ذلك - عدى باللام ، نحو : محمد أنفع للجار .
وإن كان فعله متعدياً لاثنتين - عدى لأحدهما باللام ونصب الآخر مفعولاً به ،
نحو : محمد أعطى للحتاجين الكثير من المال .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف اسم التفضيل ، وبين وزنه القياسى ، ومم يصاغ ؟ ومثل لما تقول .
- ٢ — اذكر حالاته من جهة لفظه ، ثم من جهة معناه ، ووضح ما تقول بالأمثلة .
- ٣ — متى يلزم « أفعال التفضيل » الأفراد والتذكير ؟ ومتى تجب مطابقتها للموصوف ؟
- ٤ — بين حكمه إذا أضيف لمعرفة أو لنكرة — من حيث المطابقة وعدمها ، ومثل .
- ٥ — اشرح قول ابن مالك :

وَرَفَعُهُ الظَّاهِرَ نَزَرٌ ، وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرٌ تَبَيَّنَا

- واشرح القاعدة التى يبنى عليها رفعه الظاهر ، والضمير البارز . ووضحها بأمثلة .
- ٦ — فيما يأتى شواهد لأفعال التفضيل . بين الشاهد ، وأعربه :

قال تعالى : (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ . يَنْعَلِمُ السِّرِّ وَأَخْفَى) . وقال عليه الصلاة والسلام : « الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى » وقال : « أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَنَازِلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا ، لِلْمُؤَطَّنُونَ أَكْنَافًا ، الَّذِينَ يَأْتِفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ » . وفى الأمثال : أمضى من سهم .

وَأَحَبُّ أَوْطَانِ الْبِلَادِ إِلَى الْفَقْرِ أَرْضٌ يَنَالُ بِهَا كَرِيمٌ لِلطَّلَبِ

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَانِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

فَقَالَتْ لَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّخْلِ أَوْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وَوَظَلَمَ ذَوِي الْقُرْبَى أَشَدُّ مَضَاضَةً عَلَى الْمَرْءِ مِنْ وَقْعِ الْحُسَامِ الْمَهْنَدِ

صَبَرْتُ وَمَنْ يَصْبِرْ يَجِدْ غَيْبَ صَبْرِهِ أَلَذُّ وَأَحْلَى مِنْ جَنَى النَّخْلِ فِي الْقَمَرِ

- ٧ — خاطب بالعبارة الآتية : المؤنثة ، والمثنى ، والجمع بنوعيه :

محمد أحق بالوصاية لأنه أعقل إخوته والأوفر مالا .

- ٨ — صغ اسم التفضيل وفعل التمجيد من مصادر الأفعال الآتية ، وضع أربعة منها فى جمل :

انزوى . عظم . قتل . مل . سم . اسود . طوى . أنعم . أنى . ناضل .

٩ — صغ اسم التفضيل وفعل التمجيد من مصادر الأفعال الآتية .
ارعوى . قال . اشمأز . طوى . مات . راقب . بر . وعد . ندم . أصفر .

نموذج

المصدر	اسم التفضيل	فعل التمجيد	المصدر	اسم التفضيل	فعل التمجيد
ارعواء	أكثر ارعواء	ما أكثر ارعواءه وأكثر به	أقول	أقول	ما أقوله - وأقول به
اشمأزاً	أكثر اشمأزاً	ما أكثر اشمأزاه وأكثر به	أطوى	أطوى	ما أطواه - وأطوى به
موتاً	لا يأتي منه	لا يأتيان منه	أقوى	أقوى	ما أقوى مراقبته وأقوى بها
براً	أبر	ما أبره - وأبرز به	أوعده	أوعده	ما أوعده - وأوعده
ندماً	أندم	ما أندمه - وأندم به	أصفر	أصفر	ما أشد اصفراره (وأشدد به)

١٠ — أعرب البيت الآتي ، واشرحه شرحاً أدبياً ، وبين ما فيه من شاهد في هذا الباب :

لولا القول لكان أذننى ضيفم أذننى إلى شرف من الإنسان

١١ — بين فيما يأتي : اسم التفضيل ، ومعموله ، وموضع من الإعراب ، وحكمه من حيث الإفراد والمطابقة :

كان عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان - المعروف بصقر قريش - من أرجح الناس عقلاً ، وأقدهم عزماً ، وأسخاهم يداً . ولد في إحدى ضواحي دمشق الدنيا سنة ١٣٣ هـ ، وما كاد يبلغ العشرين من عمره أو أكثر قليلاً - حتى كان ملك بني أمية أقرب إلى الزوال ، وأخذ العباسيون يتعقبون الأغاين من البيت الأموي ، ففر عبد الرحمن إلى أقصى الغرب ، واستطاع بما وهب من راحة العقل وسعة الفكر - أن يؤسس بالأندلس دولة ضارعت أرقى الدول ، وكان لها اليد الطولى في نشر الحضارة بالغرب . وتوفي سنة ١٧٣ هـ وعاصر من الخلفاء العباسيين : المنصور ، والمهدي ، والرشيد .

ومن آثاره الباقية إلى اليوم : الجامع الأموي في قرطبة ، وقد كان العنوان الأسمى لمجد الأمويين في الغرب ، والرمز الأعلى لعزهم وحضارتهم . وقد أنشأ في مواجهته - قصراً يعتبر تحفة فنية عظيمة ، وهو الأول من نوعه في الغرب والشرق .

(باب النعت) (١)

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب - (٢) خمسة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ؛ والبذل (٣) . فالنعت عند الناظم هو :

باب النعت

(١) يسمى النعت أيضاً : الصفة ، والوصف .

(٢) سواء كان الإعراب لفظياً أو تقديرية أو محلياً . ومثل الإعراب : ما يشبه من حركة عارضة - لنير الإعراب ، نحو : يا زيد الفاضل - بضم الفاضل على أنه تابع للنادى على اللفظ . (٣) وقد أشار الناظم إلى هذه التوابع بقوله :

(يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأُولَى نَعْتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَظْفٌ ، وَبَذَلٌ) (٤)
أى أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها - الأسماء الأول التي سبقتها وتقدمت عليها - وهي الأسماء المتبوعة . واقتصر على الأسماء لأنها الأكثر .

وقد اختلف في عامل التابع ؛ فالجمهور على أن العامل فيه هو العامل في المتبوع - ما عدا البذل فإن عامله محذوف ، وقيل : غير ذلك ، ولكن ما ذكرناه هو الأرجح . ولا يفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي محض عنهما . ويجوز بمعمول الوصف ، نحو قوله تعالى : (ذلك حشر علينا يسير) من الآية : ٤٤ من سورة ن .

وبمعمول الموصوف ، نحو : يعجبني ضربك زيدا الشديد ، وبعامل المتبوع نحو . المريض أكرمتم الجريح . وبمعمول العامل ، كقوله تعالى : (سبحان الله عما يصفون عالم الغيب) من الآية : ٩١ من سورة المؤمنون . وبمفسر العامل ، نحو : (إن امرؤ هلك ليس له ولد) وبالاستثناء ، وبالقسم وبجوابه ، كقوله تعالى : (بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والشهادة) من الآية : ٣ من سورة سباء . وبالاعتراض كقوله سبحانه وتعالى : (وإنه لقسم - لو تعلمون عظيم) الآية : ٧٦ من سورة الواقعة . . . إلخ

ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع . وأجاز بعضهم تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بمضه ، نحو : نجح محمد الدكيان وعلى .

(*) « الأسماء » مفعول يتبع « الأول » نعت للأسماء « نعت » فاعل يتبع ، وما مده مطوف عليه ، وخمس الأسماء بالذكر ؛ لأنها وحدها التي تجري فيها جميع التوابع ، وهذا لا ينأى أن بعضها يجري في غير الأسماء ؛ كالتوكيد المقتضى ، والبذل ، وعطف النسق - كما سيأتى

التابع^(١) الذى يُكَمَّلُ متبوعه ؛ بدلالته على معنى فيه^(٢) ، أو فيما يَتَعَلَّقُ به^(٣) . فخرج بقيد التكميل — النسق والبدل^(٤) ، وبقيد الدلالة المذكورة — البيان والتوكيد^(٥) . والمراد بالمكَمَّلِ : الموضح للمعرفة^(٦) كجاء زيدُ التاجر — أو التاجرُ أبوه ، والمخصَّصُ للنكرة^(٧) ؛ كجاءنى رجلٌ تاجرٌ — أو تاجرٌ أبوه .

وهذا الحُدُ غيرُ شاملٍ لأنواعِ النعت ؛ فإن النعت قد يكون لمجرّد المدح ك(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ، أو لمجرّد الذم ، نحو : (أَعُوذُ بِاللَّهِ

(١) التابع هو : اللفظ المتأخر المشارك لما قبله فى نوع إعرابه : الحاصل ، والمتجدد وليس خبراً . ومعنى الحاصل والمتجدد : تغير النعت بسبب تغير المنعوت بتغير التراكيب (٢) هذا إذا كان نعتاً حقيقياً ، وهو : ما يدل على معنى فى نفس منعوته — أو ما هو فى حكمه (٣) وذلك إذا كان نعتاً سببياً ، وهو : ما يدل على معنى فى شيء بعده ، له صلة وارتباط بالمتبوع ، قال الناظم :

(فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتَعِمٌّ مَا سَبَقَ بِوَسْمِهِ ، أَوْ وَسَمٍ مَا بِهِ اُعْتَلَقَ)^(٨)
 أى : أن النعت هو : التابع الذى يتم المنعوت الذى سبقه ، ويكمّله بوسمه — أى بزيادة سمة وعلامة فى المنعوت ، أو وسَمٍ ما اعتلق به — أى ما اتصل بالمنعوت بعلاقة — وهو سببيه .
 (٤) لأنهما لم يقصد بهما أصلاً تكميل متبوعهما — لا بإيضاح ، ولا تخصيص .
 (٥) لأنهما لا يدلان على صفة ومعنى فى متبوعهما ، ولا فيما يتعلق به ؛ فإنهما عين متبوعهما — فهما يكملان بالإيضاح ورفع الاحتمال .
 (٦) وذلك بإزالة الاشتراك اللفظى فيها ، ورفع الاحتمال الذى يتجه إلى معناها .
 (٧) أى بتقليل الاشتراك المعنوى فيها ، وتضييق عدد ما تشمله .

(*) «فالنعت تابع» مبتدأ وخبر «تم» نعت لتابع وفيه ضمير مستر هو فاعله «ما» اسم موصول مفعول تم «سبق» الجملة صلة ما «بوسمه» متعلق بتم «أو وسَمٍ» معطوف على وسمه «ما» اسم موصول مضاف إليه «به» متعلق باعتلاق الواقع صلة لما ، والهاء فيه وى بوسمه — عائذنى «أو» الواقعة على المتبوع .
 (٩ — ضياء السالك ٣)

مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ، أو للترحم^(١) ؛ نحو : اللَّهُمَّ انا عَبْدُكَ المسكين .
أو للتوكيد نحو : (نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ)^(٢) .

(فصل) وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه ؛ من
أوجه الإعراب الثلاثة^(٣) . ومن التعريف والتذكير^(٤) ، تقول : جاءني
زيد الفاضل - ورأيت زيدا الفاضل - ومررت بزيد الفاضل . وجاءني
رجل فاضل كذلك .

وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإن رفع الوصف

(١) أى : إظهار الرحمة والحنان للغير (٢) يحاب على هذا : بأن الأصل في النعت أن
يكون للايضاح أو التخصيص ، ومجيئه للمدح وغيره - أمر عرضي تدل عليه القرأتين ؛ فهو
من باب المجاز ، فهذا اقتصر المصنف وغيره من المؤلفين عليهما . الآية : ١٣ من سورة الحاقة
(٣) وهى : الرفع - والنصب - والجذر ، وذلك لأن المخالفة فيها تنافى التبعية .

(٤) لأن المخالفة في ذلك تجعل الشيء معيّنًا وغير معين في وقت واحد . ويشترك
في الموافقة فيما تقدم : النعت مطلقًا ؛ حقيقياً أو سببياً . قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

(وَلِيُمْنَطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلَا ، كَمَا مَرُرَ بِقَوْمٍ كَرَمًا)^(٥)

أى : أن النعت يعطى في التعريف والتذكير ، ما ثبت للذى تلاه النعت - وهو المنعوت
وفي المثال الذى ذكره - وهو : « كرماء » - نعت لقوم ، وكلاهما نكرة . وأجاز الأخفش
نعت النكرة إذا خصصت بوصف - بالمعرفة . ومثل لتلك بقوله تعالى : (فأخران يقومان
مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان) ، من الآية : ١٠٧ من سورة المائدة
جعل « الأوليان » المعروف بأل - نعتاً لأخران النكرة ؛ لوصفه بالجار والمجرور .
كما أجاز بعضهم : نعت المعروف بأل الجنسية - بالنكرة المخصوصة ، وما في حكمها وهو

(*) وليبط « فعل مضارع مجزوم بلام الأمر بحذف الألف ، ونائب الفاعل المائد إلى النعت
هو المفعول الأول « ما » اسم موصول مفعوله الثانى « لما » متعلق بحذف صلة « ما » وهى
واقعة على المنعوت « تلا » فعل ماض وفاعله يعود على النعت ، والجملة صلة ما الثانية المحرورة باللام
« كأمرو » السكاف جارة لقول محذوف وأمره فعل أمر « كرماء » جم كرم صفة لقوم ، وقامر الضرورة .

ضمير الموصوف المستتر - واقفه فيها^(١)، كجاءتني امرأة كريمة - ورجلان كريمان - وجال كرام^(٢) . وكذلك جاءتني امرأة كريمة الأب - أو كريمة أبا^(٣) ، وجاءني رجلان كريمًا الأب - أو كريمان أبا ، وجاءني رجال كرام الأب - أو كرام أبا ؛ لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر^(٤) .

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز - أُعْطِيَ حُكْمَ الْفِعْلِ^(٥) ، ولم

الجملة ، ومنه قوله تعالى : (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) الآية : ٣٧ من سورة يس - (١) وهذا هو النعت الحقيقي ، وحينئذ تكمل له الموافقة لتبوعه في أربعة أشياء من عشرة هي : حركات الإعراب ، والتعريف والتذكير ، والإفراد وفروعه ، والتذكير والتأنيث . (٢) الوصف في هذا المثال وما بعده - يسمى بالوصف المجازي ، وهو الذي يجري على غير من هوله . وذلك بأن يحول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف ، ويجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة ، وينصب على التمييز إن كان نسكرة - كما في الأمثلة . (٣) أى : أصالة أو تحويلا ، ولم يرفع السببي .

هذا : وهنالك أشياء لا تلزم فيها المطابقة المتقدمة غير ما أسلفنا ، منها : الألفاظ التي تلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث كـ « مُعْزِل » بمعنى فاعل - و « فَعِيل » بمعنى مفعول ؛ مثل صبور - وجريح . ومنها « أفعِل » التفضيل إذا كان مجرداً من ال ، أو مضافاً لنسكرة ؛ فإنه يلزم الإفراد والتذكير ولا يطابق المنعوت في التأنيث والتثنية والجمع . ومن ذلك : صفة جمع مذكر مالا يعقل ؛ فإنه يجوز معاملتها معاملة المفرد المؤنث أو الجمع ، نحو : أياماً معدودة - ومعدودات . ومنها : أن يكون المنعوت تمييزاً مفرداً للأعداد المركبة - أو المعطوفة - أو العقود ؛ فإنه يجوز في النعت : الإفراد مراعاة للفظ المنعوت - والجمع مراعاة للمعنى ، تقول : خمسة عشر طالباً ذكياً - أو أذكياً . وعشرون رجلاً أديباً - أو أدباء ، وخمسة وثلاثون عالماً كذلك . . . وهكذا .

ومنها : بعض ألفاظ مسموعة من غير مطابقة في الجمع مثل : « ثوب أخلاق » - جمع خلق - وهو البالي . و « برمة أعشار » البرمة : قدر من حجارة ، و « نطقة أمشاج » جمع مشيج - أى مختلط . (٤) أى الذى يقع موقع النعت ، فيجب تجريده

يُعْتَبَرُ حَالُ الموصوف ؛ تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أمته - وبامرأةٍ قائمٍ أبوها ؛ كما تقول : قامت أمته - وقام أبوها ، ومررتُ برجلين قائمٍ أبواهما ؛ كما تقول : قام أبواهما ، ومن قال : قاما أبواهما^(١) - قال : قائمتين أبواهما^(٢) . وتقول : مررتُ برجالٍ قائمٍ آباؤهم ؛ كما تقول : قام آباؤهم ، ومن قال : قاموا آباؤهم - قال : قائمتين آباؤهم^(٣) .
وجعُ التكسيرِ أفصحُ من الإفراد^(٤) كقيامِ آباؤهم .

من علامة التثنية والجمع على اللفظة الفصحى ، ويراعى حالة مرفوعه في التذكير والتأنيث ؛ سواء أكان المنعوت كذلك أم لا . وهذا هو النعت السببي .

ويجب أن يشتمل الاسم الظاهر على ضمير يعود على المنعوت مباشرة ، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذى ينصب عليه معنى النعت . ويتطابق النعت السببي بمنعوته حتماً في اثنين من خمسة هما : حركات الإعراب ، والتعريف والتكسير - كما قدمنا .

(١) أى يلحق علامة التثنية بالفعل المسند إلى المثنى الظاهر ، وهى لنة « طيء » وأزد شنوءة .
(٢) أى بتثنية الوصف الراجع للسببي .

(٣) أى : يلحق علامة الجمع فى الفعل والوصف ، وهى لنة « أكلوني البراغيث » .
(٤) اعلم أنه يجوز فى الوصف المسند إلى السببي المجموع جمع تكسير : الإفراد ، والتكسير - أى المطابقة وعدمها ، والتكسير أفصح عند سيبويه .

ويتعين الإفراد - أى عدم المطابقة - فى السببي المثنى ، والإفراد أفصح حين يكون السببي جمع مؤنث سالماً ، أو جمع مذكر سالماً . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :
(وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ ، وَالتَّذَكُّيرِ ، أَوْ سَوَاهُمَا - كَالْفِعْلِ ، فَأَقْفُ مَا قَفُوا^(٥))
أى : أن حكم النعت عند التوحيد - أى الإفراد ، وعند التذكير - وسواهما من فروعها - هو حكم الفعل ، فاتبع فى ذلك ما اتبعه العرب فى أمر الفعل ، وطبقه على النعت

(*) « وهو » مبتدأ ، خبره قوله « كالفعل » الآتى « لدى » ظرف بمعنى عند متعلق بما يتعلق به الخبر « التوحيد » مضاف إليه « والتذكير » أو « سواهما » يعطون على التوحيد « ما » اسم موصول مفعول اقف « قفوا » الجملة صلة ما ، والمائد عذوف - أى قفوه ، والقنوه : الاتباع

(فصل) والأشياء التي يُنعت بها أربعة :

(أحدها) المشتق . والمراد به : ما دلّ على حَدَثٍ وصاحبه^(١) ؛

كضارب - ومضروب - وحسن - وأفضل .

(الثاني) الجامد المشبه للمشتق في المعنى^(٢) ؛ كاسم الإشارة^(٣) ،

« وذى » بمعنى صاحب^(٤) ، وأسماء النسب . تقول : مررت بزید هذا

فائدة

قال الصبان نقلاً عن المعنى : يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدین ، وإن لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هـ له ؛ لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . ويتمتع قائمین لا قاعد أبواه على إعمال الثاني ؛ للزوم ما ذكر في الأوائل

(١) المراد بصاحب الحدث : من قام به الفعل أو اتصف به ، أو وقع عليه أو منه . ويشمل ذلك : الأسماء المشتقة العاملة ، وهى : اسم الفاعل . واسم المفعول به - وما هو بمعناه ؛ كفعيل بمعنى مفعول فى مثل : أمين - وجريح . وصيغ المبالغة . والصفة المشبهة . وأفعال التفضيل . أما غير العاملة ؛ كاسمى الزمان والمكان . واسم الآلة - فلا ينعت بها ؛ لأنها لا تدل على صاحب الحدث ، بل هى مشتقة بالمعنى الأعم .

(٢) بأن يفيد ما يفيد المشتق من المعنى - وهذا هو المسمى بالمشتق تأويلاً .

(٣) أى الزمانية ؛ مثل : « هذا » وفروعه ، وهى معارف ، فلا تقع نعتاً إلا للمعرفة . أما اسم الإشارة المسكنة مثل : « هنا - وثم » - فلا تقع نعتاً بنفسها ، ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت ، تقول : مررت برجل هنا ، أو ثم - أى كائن أو موجود . ويقال من باب الاختصار : الطرف نعت .

(٤) ومثلها : فروعها وهى : « ذوا - ذوى » للمعنى المذكور ، و « ذؤو - ذوى » لجمع المذكور ، و « ذات » للفردة المؤنثة ، و « ذاتا - ذاتى » للمعنى المؤنث ، و « ذوات » لجمع المؤنث ، ولا تكون نعتاً إلا لذكر . ويوصف كذلك « بذو » الموصولة وفروعها . وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بـ « بال » كالذى والذى . و « بال » نفسها . أما « من » و « ما » - ففى النعت بهما خلاف ، والرأى جوازه . ولما كانت الموصولات معرفة - وجب أن يكون منعوتها معرفة . ومن الجامد المشبه للمشتق : أسماء

- وَبِرَجُلٍ ذِي مَالٍ - وَبِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ ؛ لِأَن مَعْنَاهَا : الْحَاضِرُ - وَصَاحِبُ مَالٍ - وَمَنْسُوبٌ إِلَى دِمَشْقٍ ^(١) .

(الثالث) الجملة : وَلَلْنَمْتُ بِهَا ثَلَاثَةً شُرُوطٌ : شَرْطٌ فِي الْمَنْوَتِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً ^(٢) ؛ إِمَّا لَفْظاً وَمَعْنَى ^(٣) ، نَحْوُ : (وَاتَّقُوا يَوْمَاً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) ^(٤) - أَوْ مَعْنَى لَا لَفْظاً ، وَهُوَ الْمَعْرِفُ بِأَل

الأعداد ، نَحْوُ : اشْتَرَيْتِ الْكِتَابَ الْخَمْسَةَ . وَلَفْظُ « أَى » ؛ إِذَا أُضِيفَتْ لِنَكْرَةٍ تَمَازِلُ الْمَنْوَتِ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : اخْتَذْتُ صَدِيقاً - أَى - صَدِيقٌ . وَلَفْظُ « كُلَّ - أَوْ جَدَّ - أَوْ حَقَّ » ؛ إِذَا أُضِيفَ كُلٌّ إِلَى اسْمِ جِنْسٍ يَكْمُلُ مَعْنَى الْمَوْصُوفِ ، تَقُولُ : أَنْتَ الرَّجُلُ كُلُّ الرَّجُلِ - هَذَا صَدِيقُ جَدِّ وَفِي - أَنْتَ الزَّمِيلُ حَقُّ الزَّمِيلِ .

(١) أَى : فَقَدْ أَفَادَتْ مَا يَفِيدُهُ الشَّتَقُ مِنَ الْمَعْنَى . وَلَا يَقْتَصِرُ فِي النَّسَبِ عَلَى الْمَنْسُوبِ بِالْبَاءِ ، بَلْ يَشْمَلُ مَا يَكُونُ عَلَى صِيغَةِ « فَعَالٍ » أَوْ « فَاعِلٍ » أَوْ غَيْرِهَا كَالسَّيِّحِيِّ فِي بَابِ النَّسَبِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَقْصُوداً ، وَإِلَّا بَقِيَ الْأِسْمُ عَلَى جُمُودِهِ فَلَا يَقَعُ نَعْتاً ؛ كَمَنْ اسْمُهُ : بَدْوَى - أَوْ مَكِّيَّ وَيَصْلَحُ الْمَنْسُوبُ نَعْتاً لِلنَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ ؛ بِشَرْطِ الْمِطَابَقَةِ فِي ذَلِكَ . وَمِثْلُ الْمَنْسُوبِ : الْمَضْرُوبُ . وَإِلَى النَّعْتِ بِالْمَشْتَقِّ وَشَبْهِهِ - يُشِيرُ النَّازِعُ بِقَوْلِهِ :

(وَأَنْعَمْتُ بِمَشْتَقٍّ كَصَنْبٍ وَذَرِبٍ وَشَبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِي ، وَالْمَنْفَسِبِ) ^(٥)

وَالذَّرِبُ : الْحَادُّ الْأَسَانُ . وَالنَّسَبُ : الْمَنْسُوبُ الَّذِي يَفِيدُ الْقَسْبَةَ إِلَى غَيْرِهِ .

(٢) لِأَنَّ الْجُمْلَةَ - كَمَا يَقُولُ الرِّضَى - مُؤَوَّلَةٌ بِالنَّكْرَةِ ، وَإِنْ كَانَ يَجْرِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ أَنَّهَا نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ وَالتَّسْكِيرَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ . وَيَقُولُ صَاحِبُ الْفَصْلِ : إِنَّهَا نَكْرَةٌ ؛ بِدَلِيلِ وَقُوعِهَا نَعْتاً لِلنَّكْرَةِ . وَالْخِلَافُ شَكْلِي لَا أَثَرُ لَهُ عَلَى الْجَوْهَرِ .

(٣) أَى : بِأَنَّ تَكُونَ نَكْرَةً حُضَّةٌ خَالِصَةٌ مِنْ شَائِبَةِ التَّعْرِيفِ ؛ وَذَلِكَ بِخُلُوقِهَا مِنْ « أَل » الْجِنْسِيَّةِ ، وَمِنْ أَى مَخْصَصٍ آخَرَ - كَالِإِضَافَةِ ، وَالنَّعْتِ وَنَحْوِهَا .

(٤) مِنَ الْآيَةِ : ٢٨١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(*) « دِمَشْقِيٍّ » : مَتَابَقٌ بِانْتِ، وَهُوَ نَعْتٌ لَوْصَفٍ مَحْذُوفٍ « كَصَبٍ » مَتَابَقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَى : وَذَلِكَ كَأَنَّ كَصَبَ « وَذَرِبٍ » مَطْوُوفٍ عَلَى صَبٍ . « وَشَبْهِهِ » مَطْوُوفٌ عَلَى مَشْتَقٍّ وَهَذَا مُضَافٌ إِلَيْهِ « كَذَا » خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيْضاً ، وَمَا بَعْدَهُ مَطْوُوفٌ عَلَيْهِ .

الجنسية^(١) كقوله : * وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي *^(٢) .

وشرطان في الجملة :

(أحدهما) : أن تكون مُسَمِّلةً على ضمير يربطها بالموصوف^(٣) ؛

إما ملفوظ به كما تقدم - أو مقدّر كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي

نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا) - أي : لا تجزى فيه .

(١) فإن معناه نسكرة ؛ لأنها للحقيقة في ضمن فرد منهم . ومثله ما قيد بما يفيد التخصيص ، ولا تتعين الجملة في هذه الحالة للنوت ، بل يجوز أن تكون حالا أيضاً ، والنوت صاحب الحال . (٢) صدر بيت من الكامل ، نسبه سيويوه في كتابه لرجل من بني سلول ولم يعينه ، وقيل أنه مولد . ونسبه الأصمعي إلى شمر بن عمرو الحنفي - ضمن خمسة أبيات ذكرها ، وعجزه :

* فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَغْنِيَنِي *

اللغة والاعراب . اللثيم : الدنى النفس الحبيث الطبع . لا يعنني : لا يقصدني . « ولقد » الواو للقسم واللام للتوكيد ، وقد للتحقيق « يسبني » يسب : فعل مضارع والنون للوقاية والباء مفعول ، والجملة صفة اللثيم باعتبار معناه ؛ لأنه نسكرة في المعنى « ثمت » ثم : حرف عطف والتاء لتأنيث اللفظ « لا يعنني » لا نافية والجملة مقول القول . والمعنى : لقد أمر على اللثيم الذي ديدنه وطبعه الشتم والسب من غير مبرر ، فأمضى ولا أهتم به ولا أجيبه بالمثل ، وأردعه - احتقاراً له ، وأقول في نفسي : إنه لا يقصدني بسبه وشمته .

والشاهد : وقوع « يسبني » نعتاً للمعرفة - وهي « اللثيم » . وساغ ذلك لأن « أل » جنسية ، فمدخولها معرفة لفظاً ، نسكرة معنى .

ويشترط كذلك في المنعوت : أن يكون مذكوراً . ويجوز حذفه بشرط أن يكون مرفوعاً وبعض اسم متقدم مجرور بـ « من » أو « في » ، وسيأتي زيادة إيضاح لذلك . (٣) ويطابقه في الأفراد والتذكير وفروعهما . وإذا كانت جملة النعت فعلية بعد مبتدأ هو ضمير المتكلم أو المخاطب - جاز في الضمير الرابط : أن يكون للمتكلم أو للمخاطب ، وأن يكون للنائب ، تقول : أنا مخلص أحب - أو يحب - الأهل

(والثاني) : أن تكون خبرية - أى محتملة للصِّدْق والكذب :
فلا يجوز : مررتُ برجلٍ اضربه ، ولا بعبدٍ بعتكهُ - قاصداً لإنشاء
البيع^(١) . فإن جاء ما ظاهره ذلك - يُؤوَّلُ على إضمار القول^(٢) كقوله :

والأصـدقاء . وأنت مخلص تحب - أو يحب الخالصين الأوفياء . ومراعاة التسكـم
أو الخطاب أحسن . والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالأسمية . وقد تنفى « أل » عد
بعض النحاة - عن الضمير الرابط ؛ إذا دخلت على الجملة الأسمية الواقعة نعتاً ، نحو :
اشتريت كتاباً - الورق ناعم مصقول والطباعة جيدة - أى ورقة ناعم وطابعته جيدة .
وهو مسموع كثيراً يصح القياس عليه إذا أمن اللبس . ولا تصالح الواو التى تسبق جملة
الوصف للربط بخلاف الجملة الحالية ، بل هى تزداد أحياناً ؛ لتزيد التصاق جملة النعت بالمنعوت
وتؤكد دلالتها على النعت ، ولذلك يسميها البعض : « واو اللصوق » . ومن أمثلتها فى القرآن
السكريم : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) . الآية : ٤ من سورة الحجر .
(١) أى لا الإخبار به ، وذلك لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه ؛
فلا بد أن يكون معلوماً عند السامع قبل . والإنشاء بنوعيه : الطلبى وغير الطلبى -
ليس كذلك ؛ لأنه لا خارج لدلولها إلا عند التلفظ بهما .

(٢) ويكون القول المضمـر صفة ، وتكون الجملة الطلبية معمولة لهذا القول .

وإلى هذا ، وإلى النعت بالجملة - يشير الناظم بقوله :

(وَنَعْتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا فَأَعْطَيْتُ مَا أُعْطِيتُهُ خَبَرًا
وَأَمْنَعُ هُنَا لِبَقَاعِ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَنْتَ فَأَلْقَوْلُ أُضِيرُ نُصِيبُ)^(٣)
أى أن العرب نطقوا بالجملة نعتاً للمنعوت المنكر . وإذا حدث ذلك فإنها تعطى
من الحكم ما أعطته وهى خبر ؛ وذلك من ضرورة اشتغالها على رابط يربطها بالمنعوت .
وليس المقصود أن تعطى جملة النعت جميع الأحكام التى تستحقها وهى خبر ؛ بدليل قوله :

(*) « منكرًا » مفعول نعتوا « ما » اسم موصول مفعول ثان لأعطيت ، والأول نائب الماعل
والثالث لتأنيث « أعطيته » الجملة صلة ما ، ونائب الفاعل يعود إلى « جملة » وهو المفعول الأول ،
والهاء مفعول ثان « خبرا » حال من نائب الفاعل .

(*) « هنا » ظرف مكان متماق بـ « لِبَقَاعِ » مفعول آمنع « ذات » مضاف إليه من
إضافة المصدر لمفعوله « الطلب » مجرور بإضافة ذات « وإن أنت » شرط وفعله « فالقول »
الفاء واقعة فى الجواب ، و « القول » مفعول مقدم لأضر « نصب » فعل مضارع مجزوم فى
جواب الأمر ، وحركه بالكسر لروى .

* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطْ ؟ ^(١) *

أى : جاءوا بلبن مخلوط بالماء ، مَقُول عند رؤيته هذا الكلام .
(الرابع) المَصْدَر ^(٢) قالوا : هذا رَجُلٌ عَدْلٌ — وَرِضًا — وَزَوْرٌ —

وامنع هنا — أى فى باب النعت — وقوع الجملة الطلبية « المراد الإنشائية مطلقاً » .
وإن ورد فى الكلام جمل إنشائية وقعت نعتاً ، فيخرج على إضمار قول محذوف هو النعت ، وتكون الجملة الإنشائية مقولاً له .

(١) عجز بيت من الرجز — ينسب للعجاج ، وقيل لراجز غيره ، وقد نزل ضعفاً بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل . ثم أتوه بلبن قليل قد خلطوه بماء كثير حتى صار بونه يحاكي لون الذئب فى الزرقة ، وصدره :

* حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطَ *

اللغة والاعراب . جن : دخل وستر . اختلط : امتزج ظلامه بالضياء . بمذق : هو مصدر بمعنى المذوق — أى المخلوط ، من مذقت اللبن — إذا خلطته بالماء . « قط » : اسم للزمان الماضى . « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « جن الظلام » فعل الشرط وفاعله ، وجملة « جاءوا » جواب الشرط « هل رأيت » الجملة فى محل نصب مقول لقول مقدر واقع صفة لمذق — أى بمذق مقول فيه ذلك عند رؤيته « قط » ظرف معنى على ضم مقدر فى محل نصب لرأيت ، وسكن للروى . والمعنى واضح بعد ما ذكرنا .
والشاهد . فى قوله : « بمذق هل رأيت الذئب » فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتاً للنكرة وهو « مذق » ، وليس كذلك ؛ بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف هو الواقع نعتاً — كما بينا وأوضح المصنف .

(٢) بشرط أن يكون منكرأ ، وصريحاً لا مؤولاً ، وأن يكون مصدر فعل ثلاثى أو بزته ، وألا يبدأ بيمين زائدة ، وأن يلتزم صيغة واحدة — وهى : الإفراد والتذكير غالباً ؛ فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث — إلا ما سمع من ذلك . وهو مع هذا كله مقصور على السماع . قال الناظم :

(وَنَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرٍ فَأَلْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ) ^(٣)

(*) « نعتوا » فعل وفاعل والضمير للعرب « بمصدر » متعلق بنعتوا « كثيراً » نعت لمصدر محذوف — أى نعتاً كثيراً ، وقيل : حال « الإفراد » مفعول به لا لتزوا « والتذكير » معطوف على الإفراد .

وَفِطْرٌ؛ وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق^(١)؛ أى عادلٌ —
ومرضيٌّ — وزائرٌ — ومُفطرٌ. وعند البصريين على تقدير مضافٍ — أى
ذو كذا؛ ولهذا التزم أفرادُه وتذكيره^(٢) كما يلتزمان لو صُرح بذو^(٣)
(فصل) وإذا تعددت النعوت^(٤)؛ فإن اتحد معنى النعت — استغنى
بالتثنية والجمع عن تفريقه، نحو: جاءنى رجلانِ فاضلانِ، ورجالٌ فضلاءُ.
وإن اختلف^(٥) — وجب التفریقُ فيها بالعطفِ بالواو^(٦) كقوله:

أى نعت العرب بالمصدر كثيراً فى أساليبهم ، ولم يخرجوه عن صيغته اللازمة
للأفراد والتذكير ، ولو كان النعوت غير مفرد وغير مذكر .

(١) ذلك لأنه لا يصح أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات . ويؤيد قولهم : ورود
أساليب وقع فيها المصدر نعتاً مع إضافته لمعرفة ؛ كقولهم : مررت برجل حسبك من
رجل، أو شرعك من رجل — أى كافيك ، وهمك من رجل — أى مهمك ، ونحوك من
رجل — أى مشابحك ومماثلك . وهذه المصادر لم تكتسب التعريف من المضاف إليه
لأنها مؤولة بالمشتق . ومن أمثلة المشتق الذى لا يكتسب التعريف — قوله تعالى: (هذا عارض
مطرنا)؛ فقد وصف عارض النكرة — بمطرنا المضاف إلى الضمير . من الآية: ٢٤ سورة الأحقاف
(٢) لأن المصدر من حيث هو مصدر — لا يثنى ولا يجمع ، فأجروه على الأصل
للتنبية على أن حقه ألا ينعت به لمجوده ، وأنهم توسعوا فيه بالتأويل والحذف .

(٣) أى : وفروعه ؛ فيقال : هذا رجل ذو عدل — وامرأة ذات عدل —
ورجلان ذو اعدل — ورجال ذو وعدل — ونساء ذوات عدل . قيل : ومن النعت
بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف — قولهم : مررت برجل ما شئت
من رجل ، وقوله تعالى : (فى أى صورة ما شاء ركبك) . وقيل : إنه من النعت بالجملة .
(٤) أى : وكان النعوت دالا على متعدد؛ بأن كان مثنى أو مجموعاً من غير تفریق .
(٥) أى النعت؛ إما لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، كالذاهب والنطلق، أو معنى فقط ،
كالضارب — من الضرب بالمصا ، والضارب — من الضرب فى الأرض ؛ أى السير فيها
(٦) أى لا غير ؛ لأن العطف بغيرها لا يفيد الترتيب فى الفعل — بل فى حصول
الوصفين أو الأوصاف للنعوت ، والترتيب فى هذا غير مراد .

* عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ *^(١)

وقولك : مررتُ برجالٍ ، شاعِرٍ - وكاتبٍ - وفَقِيهِ .
وإذا تعددت النعوتُ^(٢) واتحدَ لفظُ النعتِ ؛ فإن اتحدَ معنى العاملِ

(١) عجز بيت من الوافر : أنشده سيديويه ولم ينسبه لقائل ، وصدره :

* بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٍ حَزِينٍ *

اللغة والاعراب . ربعين : مثنى ربع - وهو المنزل . مسلوب : ذاهب لم يبق له أى أثر . بال : ذهب عينه وبقيت آثاره ورسومه . « ما » نافية « بكا » اسمها ، أو مبتدأ - إن جمات « ما » مهملة « رجل » مضاف إليه « حزين » صفة لرجل ، والخبر محذوف - أى مفيد . والجملة معترضة بين العامل وهو بكيت - والمعمول وهو : « على ربعين » المتعلق ببكيت ، « مسلوب » نعت لربعين و « بال » معطوف عليه .
والمعنى : بكيت من ألم الفراق والحزن على منزلين للأحبة ؛ أحدهما ذهب ولم يبق له أثر ما ، والثانى بلى ولم يبق منه إلا الأطلال والرسوم . ولكن ماذا يفيد البكاء والحزن على الآثار والأطلال ؟
والشاهد : عطف « بال » على « مسلوب » وهما نعتان ، ولم يثنهما لاختلافهما فى المعنى هذا : وإذا تعددت النعوت ، وكان النعوت واحداً - وجب تفريق النعوت بعطف بالواو ، أو بغيرها مما يناسب السياق - أو بغير عطف ، تقول : رأيت فى الطريق رجلاً ما كراً محتالاً زرياً ، أو - ومحتالاً وزرياً . وتمتنع الواو إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد ، نحو : شرب المريض الدواء ؛ الحلو المر .

وفى تعدد النعت ومنعوته - يقول الناظم :

(وَنَعْتُ غَيْرِ وَاحِدٍ ؛ إِذَا اخْتَلَفَ فَمَا طِفًا فَرْقَةً ، لَا إِذَا ائْتَلَفَ)^(٣)

أى : أن النعت المتعدد المختلف فى لفظه ومعناه ، أو فى أحدهما - يجب أن تفرقه بالمعطف ؛ إذا كان النعوت متعدداً - والمعطف يكون بالواو لا غير . أما إذا ائتلف النعت - أى اتفق لفظه ومعناه - فلا تفرقه (٢) أى وكان النعوت متعدداً متفرقاً .

(*) « و نعت » مبتدأ ، وما بعده مضاف إليه « إذا اختلف » شرط وفعله « فماتطفاً » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، و « ماتطفاً » حال من فاعل فرقه ، والجملة جواب الشرط ، وجملة العطف وجوابه خبر للبتدأ « لا » عاطفة للنفى « إذا ائتلف » شرط وفعله ، والجواب محذوف .

وَعَمَلُهُ - جاز الإِتباعُ مطلقاً^(١)؛ كَجَاءَ زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرٌو - الظَّرِيفَانِ ،
وهذا زَيْدٌ وذاك عَمْرٌو - العاقلانِ ، ورأيت زَيْدًا وأبصرتُ خالداً -
الشَّاعِرَيْنِ^(٢) . وَخَصَرَّ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الإِتْبَاعِ بِكَوْنِ الْمُتَبَوِّعِينَ فَاعِلَيْنِ
فِعْلَيْنِ - أَوْ خَبَرَيْنِ مُبْتَدَأَيْنِ^(٣) .

وإن اختلفا في المعنى وَالْعَمَلِ ؛ كَجَاءَ زَيْدٌ ورأيتُ عَمْرًا الْفَاضِلَيْنِ .
أَوْ اختلفَ الْمَعْنَى فَقَطْ ؛ كَجَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرٌو الْكَاتِبَانِ . أَوْ الْعَمَلُ
فَقَطْ ؛ كَهَذَا مَوْءُومٌ زَيْدٌ وَمَوْجَعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ - وَجَبَ الْقَطْعُ^(٤) .

(١) أى : سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين - أو خبرى مبتدئين ، أو منصوبين
أو مجرورين . وبعضهم يشترط في هذه الحالة : اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً ؛ لثلا
تتبع المعرفة بالنكرة أو بالعكس . كما يشترط : ألا يكون أول المنعوتين اسم إشارة ؛
فلا يجوز : جاء هذا ، وجاء محمد الشاعران ؛ لأن نعت الإشارة لا يفصل منه .

(٢) لم يمثل المصنف للمجرور ، ومثاله : مررت بعلى وجزت على خالد الكريمين .

(٣) ليس ههناك من سبب ؛ إلا أن سيبويه نص على هذين في كتابه ، فتوهم البعض

الاختصاص بهما ، والصحيح تعميم الحكم . وفي هذا يقول الناظم :

(وَنَعْتَ مَعْمُولَيْنِ وَحِيدَيْنِ مَعْنَى وَعَمَلٍ - أَتْبَعُ - بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ)^(٥)

أى : أتبع - بغير استثناء - نعت معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل .

(٤) إما بالرفع على إضمار مبتدأ ، أو بالنصب على إضمار فعل . ويتمتع الاتباع لأنه

يؤدى إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل - على معمول واحد ؛ لأن العامل في التابع

هو العامل في المتبوع كما تقدم . وإن كان العامل واحداً ؛ فإن اتحد عمله ونسبته إلى

المعمولين في المعنى - «بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلاً» - جاز الاتباع والقطع

بشرطه ، نحو : حضر محمد وعلى الخطيبان . وإن اختلفا ، نحو : ضرب محمد علياً

الكريمين . أو اختلفت النسبة دون العمل ، نحو : أعطيت محمدًا أباه الفاضلان - وجب القطع

(*) « ونعت » مفعول مقدم لأن « معمول » مضاف إليه « وحيدى » مضاف إليه

أيضاً وهو صفة لمحذوف - أى نعت معمول عاملين وحيدى « معنى » مضاف إليه « وعمل »

محذوف على معنى « بغير » متعلق بأتبع « استثناء » مضاف إليه ، وقصر للضرورة .

(فصل) وإذا تكررَّت النعوتُ لواحدٍ ؛ فإنَّ تعيَّنَ مُسماءُ بدونها -
جازَ إبتاعُها - وقَطْعُها ، والجمعُ بينهما^(١) ؛ بشرطِ تقديمِ المتَّبَعِ ، وذلك
كقولِ خِرْنَقٍ^(٢) :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ
الْتَازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(١) أى : بين القطع والاتباع ؛ فيقطع البعض ويتبع البعض الآخر .
(٢) هى الخرنق بنت بدر بن مالك ، من بنى قيس بن ثعلبة - وهى أخت طرفة بن العبد لأمه .
وهذان البيتان من بحر الكامل ، من قصيدة فى رثاء زوجها بشر بن عمرو
ابن مرثد - سيد بنى أسد ، ومن قتل معه فى يوم القسلاّب « اسم جبل بديار بنى أسد » .
اللغة والاعراب . لا يبعدن : دعاء خرج مخرج النهى ؛ أى لا يهلكن ، من البعد
بمعنى الذهاب بالموت أو الهلاك ، وهو مضارع « يبعد » من باب قرح . ومن عادة
العرب ؛ إذا أرادوا الدعاء لشخص - يقولون له : لا تبعد - أو لا يبعد . وإذا أرادوا الدعاء
عليه قالوا : بعدت - أو بعداً لك ، وفى التنزيل : (أَلَا بُعْدًا لِلَّذِينَ كَانُوا يَعْبَدُونَ - عَمُودًا)
العداء : جمع عاد - بمعنى العدو - أى أنهم بمنزلة السم للأعداء ، يقتلونهم بالرحمة
آفة الجزر . الآفة - اسم لكل ما يؤذى أو يهلك ، والجزر : جمع جزور وهى الإبل ؛
يريد أنهم كرماء . معترك : موضع الاعتراك والقتال . معاقد : جمع معقد ، وهو موضع
عقد الإزار . والإزار : ما يشده الإنسان على وسطه - وكفى بذلك عن طهارتهم وعفتهم عن
الفحشاء . « لا » دعائية « يبعدن » فعل مضارع مبنى على الفتح لئلا يؤكد الحقيقة « قومي »
فاعل يبعدن « الذين » صفة لقومي ، وما بعده صلة « النازلون » نعت لقومي - وأخبر
لمبتدأ محذوف « والطيبون » كذلك « معاقد » منصوب على التشبيه بالفعل به ؛ لأن
« الطيبون » صفة مشبهة « الأزر » مضاف إليه .

والمعنى : تدعو لقومها بالسلامة والنجاة ، وتصفهم بالشجاعة ، وأنهم للأعداء بمنزلة
السم لا يبقون عليهم . وبالسكرم ، فهم يفتنون الإبل ذبحاً للضياف . وبالإقدام ، فهم
لا يجبنون عن القتال فى كل معركة . وهم مع هذا شرفاء بعيدون عن الحنا والفحشاء .
والشاهد . فى « النازلون - والطيبون » فهما نعمتان لا يتوقف عليهما تعيين
للمعوت ؛ ومن ثم يجوز فيهما الإبتاع والقطع ، وقد بين ذلك المصنف .

وَيَجُوزُ فِيهِ : رَفْعُ النَّازِلِينَ وَالطَّيِّبِينَ عَلَى الْإِتْبَاعِ لِقَوْمَى — أَوْ عَلَى الْقَطْعِ بِإِضْمَارِ « هُمْ » . وَنَصْبُهَا بِإِضْمَارِ أَمْدَحٍ أَوْ أَذْكَرُ . وَرَفْعُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي عَلَى مَا ذَكَرْنَا^(١) . وَعَكْسُهُ عَلَى الْقَطْعِ فِيهِمَا^(٢) .

وَأِنْ لَمْ يُعْرَفْ إِلَّا بِمَجْمُوعِهَا — وَجَبَ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا ؛ لِتَنْزِيلِهَا مِنْهُ مَنْزِلَةَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الْفَقِيهِ الْكَاتِبِ ؛ إِذَا كَانَ هَذَا الْمَوْصُوفُ يُشَارِكُهُ فِي اسْمِهِ ثَلَاثَةً : أَحَدُهُمْ تَاجِرٌ كَاتِبٌ — وَالْآخَرُ تَاجِرٌ فَقِيهٌ — وَالْآخَرُ فَقِيهٌ كَاتِبٌ^(٣) .
وَأِنْ تَعَيَّنَ بَعْضُهَا ، جَازَ فِيهَا عَدَا ذَلِكَ الْبَعْضِ — الْأُجُوهُ الثَّلَاثَةُ^(٤) .

(١) أَى : فَيَكُونُ الْأَوَّلُ — وَهُوَ النَّازِلُونَ — مَرْفُوعًا عَلَى الْإِتْبَاعِ لِقَوْمَى ، أَوْ عَلَى الْقَطْعِ بِإِضْمَارِ « هُمْ » ، وَيَكُونُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مَحْذُوفٌ . وَيَكُونُ الثَّانِي — وَهُوَ الطَّيِّبُونَ — مَنْصُوبًا عَلَى الْقَطْعِ بِإِضْمَارِ أَمْدَحٍ — أَوْ أَذْكَرُ (٢) الْعَكْسُ هُوَ : نَصْبُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي وَلَا يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ فِي الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِنَعْتِ مَقْطُوعٍ ، وَالْإِتْبَاعُ بَعْدَ الْقَطْعِ مَنْعُوعٌ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْفَصْلَيْنِ النِّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ بِجُمْلَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ ، وَلِأَنَّهُ رَجُوعٌ إِلَى الشَّيْءِ بَعْدَ الْإِنْصِرَافِ عَنْهُ (٣) « فَزَيْدٌ » الْمَقْصُودُ لَا يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالنِّعْتِ الثَّلَاثَةِ ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ إِتْبَاعُهَا كُلِّهَا .
(٤) أَى الْإِتْبَاعُ ، وَالْقَطْعُ إِلَى الرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا ؛ بِشَرَطِ تَقْدِيمِ النِّعْتِ التَّابِعِ عَلَى النِّعْتِ الْمَقْطُوعِ . وَيَجِبُ إِتْبَاعُ الْمَفْتَقَرِ إِلَيْهِ فِي التَّعْيِينِ كَمَا سَافَ .

وَالْإِجْمَاعُ النِّعْتُ الْمُتَعَدِّدَةُ الَّتِي تَقْلُو مَنْعُوتًا يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا فِي تَعْيِينِ مَسَاءَلِهِ — بِشِيرِ النَّاطِقِ بِقَوْلِهِ :
(وَإِنْ نَعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِ هُنَّ أَتْبَعَتْ
وَأَقْطَعُ أَوْ أَتْبَعُ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا يَدُونِهَا ، أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ مُعَيَّنًا)^(٥)

(*) « وَإِنْ » شَرْطِيَّةٌ « نَعُوتٌ » فَاعِلٌ لِمَحْذُوفٍ يَفْضَرُ مَا بَعْدَهُ — وَهُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ « وَقَدْ تَلَتْ » الْوَائِجُ لِلْجَزَالِ وَقَدْ لَانْتَحِيقُ « مُفْتَقِرًا » مَفْعُولٌ تَاتَ « لَدِكْرِهِنَّ » مُتَمَلِّقٌ بِمَفْتَقَرٍ ، وَهُوَ مُصَافٌ لِلضَّمِيرِ « أَتْبَعَتْ » فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ .

(*) « وَأَتْبَعُ » بِنَقْلِ فَتْحَةِ الْمِهْمَزَةِ إِلَى الْوَائِجِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَتْبَعَ الرَّبَاعِي فَهَمْزُهُ لِقَطْعٍ مُفْتُوحَةٍ — مَطْلُوفٌ عَلَى أَتْبَعَ « إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا » إِنْ يَكُنْ شَرْطٌ وَنَعْلُهُ ، وَمُعَيَّنًا خَبَرٌ يَكُنْ « أَوْ بَعْضُهَا » مَفْعُولٌ — مَقْدَمٌ لَا تَطْعُ مَضَابٌ إِلَى هَا « مُعَيَّنًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْقَطْعِ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ السَّكَلَامُ .

وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ نَكْرَةً تَعَيَّنَ فِي الْأَوَّلِ مِنْ نَعْوَتِهِ - الْإِتِّبَاعُ ،
وَجَازَ فِي الْبَاقِي الْقَطْعُ ^(١) كَقَوْلِهِ :

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشُعْنًا مَرَاضِيْعَ مِثْلَ السَّعَالِي ^(٢)
وَحَقِيقَةُ الْقَطْعِ : أَنْ يُجْعَلَ النِّعْتُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ ، أَوْ مَفْعُولًا لِفِعْلٍ .
فَإِنْ كَانَ النِّعْتُ الْمَقْطُوعُ لِمَجْرَدِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ تَرْحُّمٍ - وَجَبَ حَذْفُ

أى : إِذَا كَثُرَتِ النِّعُوتُ وَتَعَدَّدَتْ ، وَجَاءَتْ بَعْدَ مَنْعُوتٍ غَيْرِ مَعْيِنٍ ، مَحْتَاجٍ إِلَيْهَا
جَمِيعًا فِي تَعْيِينِ مَسَاءٍ - وَجَبَ إِتِّبَاعُهَا كُلِّهَا فِي حَرَكَتِهِ الْإِعْرَاقِيَّةِ . وَإِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ
مَعْيِنًا وَمَتَضِحًا بِدُونِهَا كُلِّهَا - فَقَطَعَ النِّعُوتُ أَوْ أَتْبَعَهَا . وَإِذَا كَانَ مَعْيِنًا يَمُضُّهَا - فَاقْطَعْ
أَوْ أَتْبِعْ هَذَا الْبَعْضَ ، وَأَتْبِعْ مَا عَدَاهُ . (١) سِوَاهُ اقْتَضَى إِلَى جَمِيعِهَا - أَوَّلًا ؛ لِأَنَّ
الْقَصْدَ مِنَ النِّعْتِ هُنَا التَّخْصِيسُ ، وَهُوَ لَا يَتَطَلَّبُ أَكْثَرَ مِنْ نَعْتٍ وَاحِدٍ .

(٢) بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، مِنْ قَصِيدَةِ لَأْمِيَّةِ بْنِ أَبِي عَائِذٍ الْمَسْدَلِيِّ - يَصِفُ صِيَادًا .
اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ : يَأْوِي ، الْمُرَادُ : يَرْجِعُ وَيُؤْوِبُ ، وَأَصْلُهُ مِنْ أَوَى فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ -
أَيْ نَزَلَ عِنْدَهُ وَسَكَنَ إِلَيْهِ ، وَفُلَانٌ مَأْوَى الْمَسَاكِينِ - أَيْ أَنَّهُمْ يَنْزِلُونَ عَلَيْهِ وَيَجِدُونَ
عِنْدَهُ رَاحَتَهُمْ . عَطَلٌ : جَمْعُ عَاطِلٍ ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي خَلَا جَيْدُهَا مِنَ الْحُلِيِّ . شُعْنًا : جَمْعُ
شُعْنَاءَ ، وَهِيَ الْمَرْأَةُ السَّيِّئَةُ الْحَالِ ، الْمَلْبُدَّةُ الشَّعْرَ . مَرَاضِيْعَ : جَمْعُ مَرَضِعٍ ، وَزِيدَتْ الْيَاءُ
لِلْإِشْيَاعِ ، أَوْ جَمْعُ مَرَضَاعٍ - وَالْيَاءُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْأَلْفِ فِي الْمَفْرَدِ . السَّعَالِي : جَمْعُ سَعَلَةٍ -
وَهِيَ أَخْبَثُ الْفِيلَانِ . « يَأْوِي » فِعْلٌ مُضَارِعٌ فَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى الصَّائِدِ « عَطَلٌ » صِفَةٌ
لِنِسْوَةٍ « وَشُعْنًا » مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، تَقْدِيرُهُ أَخْصَ « مَرَاضِيْعَ »
صِفَةٌ لَشُعْنَاءَ « مِثْلُ السَّعَالِي » مِثْلُ نَعْتِ ثَانٍ لَشُعْنَاءَ وَالسَّعَالِي مِضَافٌ إِلَيْهِ .

وَالْمَعْنَى : أَنَّ هَذَا الصَّائِدَ يَغِيبُ عَنْ مَنَزَلِهِ وَنِسَائِهِ مَدَّةً لِلصَّيْدِ - سَعْيًا وَرَاءَ رِزْقِهِ ،
سَيَّاعًا يَعُودُ إِلَيْهِ فَيَجِدُ نِسْوَةً بَائِسَاتٍ ، قَدْ خَلَّتْ أَعْنَاقُهُنَّ مِنَ الْحُلِيِّ ، وَتَلَبَّدَتْ وَاعْبَرَتْ
شُعُورَهُنَّ ، وَهُنَّ يَرْضَعْنَ أَبْنَاءَهُنَّ . وَتَرَاهُنَّ فِي هَذَا الْمَنْظَرِ الْقَبِيحِ كَأَخْبَثِ الْفِيلَانِ .
وَالشَّاهِدُ : جَرِ « عَطَلٌ » عَلَى الْإِتِّبَاعِ وَجُوبًا ؛ لِأَنَّهُ نَعْتٌ لَلْكَرَةِ . وَجَرَّازُ الْإِتِّبَاعِ
وَالْقَطْعِ فِي « شُعْنًا » . وَقَدْ رَوَى مَجْرُورًا أَيْضًا - كَذَا ذَكَرَ سَيِّدِيُوهُ .

المبتدأ والفعل^(١) كقولهم : الحمد لله الحميد - بالرفع بإضمار هو ، وقوله تعالى : (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) - بالنصب^(٢) بإضمار أَدُمُ .
وإن كان لغير ذلك^(٣) - جازَ ذِكْرُهُ ، تقول : مررتُ بزيدِ التاجرِ
بالأوجه الثلاثة^(٤) . وَلَكُ أَنْ تَقُولَ : هو التاجرُ - وَأَعْنِي التاجرَ .

- (١) ليكون وجوب الحذف دليلاً على قصد إنشاء المدح - أو الذم - أو الترحم .
(٢) أى : نصب « حمالة » على أنه نعت مقطوع للذم - مفعول محذوف تقديره أَدُمُ
« وأمرأته » مرفوع بالمطف على فاعل « يصلى » المستتر فيه . ومثال الترحم : اللهم
الطف بعبدك المسكين - برفع المسكين ونصبه (٣) أى : لغير المدح والذم والترحم ؛
بأن كان للتوضيح ، أو التخصيص ، أو التعميم ، أو الإيهام ، أو التفصيل .. الخ .
(٤) أى : بالجر على الإتياع ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على
المفعولية بفعل محذوف أيضاً . وإذا قطع النعت - خرج عن كونه نعتاً ، وكانت جملة
مستأنفة مستقلة لا محل لها . وقد تسبقها الواو أحياناً ، وتكون هذه الواو زائدة
كما قدمنا . ويرى البعض : أن جملة النعت المقطوع إذا وقعت بعد معرفة محضة - كانت حالا
وإذا وقعت بعد نكرة محضة - كانت نعتاً . وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة
مختصة . والرأى الأول أقوم وأفضل ؛ لأن الجملة الثانية إنشائية للمدح أو للذم أو غيرها ،
والإنشائية لا تصلح نعتاً إلا بتأويل ، ولا تقع حالا .

والخلاصة

أنك إذا أتبت الأول - جاز لك فى التالى : الاتباع ، والقطع . وإذا قطعت الأول -
وجب القطع فى التالى ؛ فإن قطعت الجميع - لم يلزم جعل التالى كالأول ، بل يجوز
التوافق والتخالف .

وإلى حركة النعت المقطوع وعامله - يشير الناظم بقوله :

(وَأَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا مُبْتَدَأً ، أَوْ نَاصِبًا ، لَنْ يَظْهَرَ) ^(٥)

(٥) « وأرفع أو أنصب » معطوفان على ما قبل « إن قطعت » شرط وفعله وجواب الشرط
محذوف « مضمرًا » حال من التاء فى قطعت ، وفيه ضمير هو فاعله « مبتدأ » مفعوله « أو ناصباً »
معطوف على مبتدأ « لن يظهرا » ألف الاثنين فاعل ، وهى عائدة على مبتدأ أو ناصباً ، والجملة صفة لهما

(فصل) ويجوزُ بكثرةِ حذفِ المنعوتِ إنْ عَلِمَ^(١)، وكان النعتُ :
إِما صالحاً لمباشرةِ العاملِ^(٢)، نحو : (أَنْ اَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) — أَى
دُرُوعاً سَابِغَاتٍ . أو بعضَ اسمٍ مُقَدَّمٍ مَخْفُوضٍ عِنْ أَوْ فِي^(٣) .
فالأول كقولهم : مِثْنَا ظَعْنٌ وَمِثْنَا أَقَامَ — أَى مِثْنَا فَرِيقٌ ظَعْنٌ وَمِثْنَا
فَرِيقٌ أَقَامَ^(٤)، والثانى كقوله :

أى ارفع النعت المقطوع أو انصبه ؛ فالرفع على إضمار مبتدأ خبره المقطوع ، والنصب
على تقدير عامل محذوف . والعامل فى الحالتين لئن يظهر ؛ لأنه محذوف وجوباً — وقد
فصل المصنف القول فى ذلك .

هذا : ولا يجوز القطع إذا كان النعت للتوكيد ، نحو : أهلك الله عاداً بصيحة
واحدة ؛ لأن القطع ينافى التوكيد . أو كان النعت من الألفاظ التى كثر استعمالها نعتاً
بعد كلمات معينة ؛ نحو : جاءوا الجُمُءاءُ النفير . أو كان نعتاً لاسم الإشارة مثل : إننا
نقدر هذا النابتة . (١) وذلك : بأن كانت هنالك قرينة تدل عليه بعد حذفه ؛
كأن يكون النعت مختصاً بالمنعوت مشتهراً به ، نحو : مررت برجل راكب صاهلاً —
أى فرساً صاهلاً . أو يكون قد صاحب ما يعينه ، نحو : (وألنا له الحديد — أن اعمل
سابغات) ؛ فإن تقدم ذكر الحديد أشعر بالمحذوف . من الآية : ١١ من سورة سبأ
أو يتقدم ما يدل على المنعوت المحذوف ، نحو : ألا ماء ولو بارداً ؟

(٢) أَى : بأن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب بإعرابه ؛ فيكون مفرداً — إن
كان المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ . ويكون جملةً مشتملة على رابط —
إِن كان المنعوت خبراً مثلاً ، نحو : أنت يضرب محمدأ — أَى : أنت رجل يضرب
محمدأ ؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ ، وكان
لنعت جملة أو شبهها ؛ لأن الجملة لاتقع شيئاً مما ذكر .

(٣) أَى : يحذف المنعوت جوازاً أيضاً ، إذا كان النعت جملة أو شبهها ، وكان
المنعوت مرفوعاً — كما قال الفارسى . أو كان المنعوت بعضاً من اسم متقدم عليه مجرور
« من » أو « فى » . (٤) « فظعن وأقام » — جملتان فى موضع رفع — نعتان
(١٠ — ضياء السالك ٣)

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتُمْ يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِنْهُمْ^(١)
أصله : لو قلت ما في قومها أحدٌ يَفْضُلُهَا — لم تأثم ، فحذف
الموصوف — وهو « أحدٌ » ، وكسر حرف المضارعة من « تأثم » ،
وأبدل الهمزة ياءً ، وقدم جواب « لو » فاصلاً بين الخبر المقدم وهو
الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر — وهو « أحدٌ » المحذوف^(٢) .
ويحوز حذف النعت إن علم ، كقوله تعالى : (ياخذ كل سفينة غصبا)
غصباً) — أى كل سفينة صالحة^(٣) ، وقول الشاعر :

لمنوتين محذوفين ، والمنوتان مرفوعان على الابتداء ، وهما بعض اسم مقدم — وهو
الضمير المجرور بمن . وهذا تقدير البصريين . ويقدر الكوفيون المحذوف اسم موصول ؛
أى منا الذى ظعن والذى أقام . وتقدير البصريين أحسن وأقرب ؛ لأن اتصال الموصول
بالصلة — أشد من انصال الموصوف بصفته .

(١) بيت من الرجز ، نسبته ابن يعيش إلى الأسود الجاني — يصف امرأة . ونسبه
سيبويه إلى حكيم بن معية الربعى — راجز إسلامي ، كان معاصراً للمعراج .
اللغة والاعراب : لم تيتم : لم تأثم — أى لم تقع في الإثم ، وكسرت التاء على لغة
وقلبت الهمزة ياءً لسكونها إثر كسرة . يَفْضُلُهَا : يزيد عليها . حسب : كل ما يعده الإنسان
من مفاخر آبائه . ميسم : وسامة وحسن . « لو » شرطية غير جازمة « قلت » فعل
الشرط « ما » نافية « في قومها » جار ومجرور خبر مقدم لمبتدأ محذوف — أى أحد
« لم تيتم » جواب الشرط « يَفْضُلُهَا » الجملة صفة لأحد المحذوفة « في حسب » متعلق يَفْضُلُهَا .
والمعنى : لو قلت : إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يَفْضُلُهَا ويزيد عليها في عراقة
النسب والجمال — لم تكن كاذباً في قولك .

والشاهد : حذف المنوت — وهو « أحدٌ » ، وهو بعض اسم مقدم مجرور بـ
وهو « قومها » ، وقد قدره المصنف .

(٢) وقدر المبتدأ مؤخراً ؛ لأنه يجب تقديم خبر النكرة الخبر عنها بظرف أو
جار ومجرور مختصين . (٣) بقرينة قوله تعالى : (فأردت أن أعيها) . وهناك قرينة
أخرى ، وهى : أن الملك الغاصب لا ينتصب ما لا تقع فيه . الآية : ٢٩ من سورة الكهف

* فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ * ^(١) — أَى شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :

(١) عجز بيت من المتقارب ، للعباس بن مرداس السلمي — أحد المؤلفات قلوبهم ، من أبيات قالها يخاطب النبي عليه السلام حين وزع غنائم حنين ، فأعطى قومًا من المؤلفات قلوبهم — من أشرف العرب — كل واحد مائة من الإبل ؛ منهم أبو سفيان ، ومعاوية ابنه ، والأقرع بن حابس ، وعيينة بن حصن الفزاري . وأعطى العباس أقل من ذلك . وصدر هذا البيت :

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرٍ *

اللغة والاعراب : ذا تدرأ : صاحب عدة وقوة في القتال ومحاربة الأعداء . والدرة : الدفع ، والمداراة : المدافعة . « ذا » خبر كنت منصوب بالآلف لأنه من الأسماء الستة « تدرأ » مضاف إليه « أعطى » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم بحذف الآخر ونائب الفاعل « أنا » وهو المفعول الأول « شَيْئًا » مفعول ثان « أُمْنَعْ » فعل مضارع مجزوم بلم . وحرك بالكسر للروى .

والمعنى : كنت في الحرب مجاهدًا شجاعًا ، صاحب عدة وقوة لقهر الأعداء وهزيمتهم ، فلما وزعت الغنائم لم أعط شيئًا مناسبًا لعملي كما أعطى غيري مما لم يبدل مثل ما يبدل ، ولم أُمْنَعْ نهائيًا . وقد بذلت أنا وفروسي جهدًا عظيمًا

والشاهد : ذكر المنعوت وهو شيئًا ، وحذف النعت للعلم ؛ لأنه أعطى بالفعل عطاء ، غير أنه كان أقل مما كان يرجو ؛ بدليل قوله : ولم أُمْنَعْ . وقبل بيت الشاهد :

أَتَجَمَّلُ نَهْيِي وَنَهَبَ الْعَبِيَّ لِمِ بَيْنَ عَيْنَيْنِ وَالْأَقْرَعَ

وبعده :

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجَمُّعٍ
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمْ وَمَنْ تَضَعُ الْيَوْمَ لَا يَرْفَعُ

والنهب بمعنى النهوب — وأراد به الغنيمة ، والجمع نهاب ، وهو أيضاً : ضرب من الركنض ، وكل ما انتهب . والمُبيد : اسم فرس العباس بن مرداس . يفوقان : يفضلان ، « في تجمُّع » : أى عند اجتماع الناس للتفاخر والتنافر .

قيل : إن النبي عليه عليه السلام — حين سمع ذلك — قال : اقطعوا لسانه عني ، فزادوا عطاءه حتى رضى .

* مُهْفَقَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ * ^(١) — أَى : فرع فاحِمٌ ، وجيدٌ طويلٌ .

(١) عجز بيت من الوافر للمرقش الأكبر — عمرو بن سعد بن مالك — أحد بني بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وصدره :

* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخْلَدَيْنِ بِكُرٍ *

اللغة والاعراب : أسيلة الحدين : ناعمتها مع طول واسترسال . مهففة : ضامرة البطن خفيفة اللحم . فرع : شعر نام . جيد : عنق . « رب » حرف تقليل وجر شيه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع منها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد . « الحدين » مضاف إليه ، والخبر في الآيات بعد ، « بكر — مهففة » صفتان « لها » خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر « وجيد » معطوف على فرع .

والعنى : يمدح هذه الفتاة بأن لها خدأ ناعماً طويلاً ، وجسماً فيه ضمور بطن ودقة خصر ، وشعر مسترسل فاحم ، وعنق طويل .

والشاهد : حذف الوصفين من « فرع » و « جيد » ، ويدل على ذلك مقام المدح ؛ لأنه غير مستساغ أن يمدحها بأن لها شعراً وعنقاً مطلقين ؛ فكل إنسان له ذلك . وإنما يريد وصف الشعر بما اعتاد العرب — وهو الطول والسواد . وكذلك المنق بالطول وإلى حذف النعت والنموت يشير ابن مالك بقوله :

(وَمَا مِنَ الْمَمُوتِ وَالنَّمْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّمْتِ يَقِلُّ) ^(٢)

أى : أن ماعقل — « أى علم » — من النموت والنموت — يجوز حذفه . وحذف النموت أقل في الكلام من حذف النموت .

هذا : وقد يحذف النموت والنموت معاً ، إذا دلت القرينة عليهما ، وهذا قليل ، وممه قوله تعالى في الأثقي الذي يدخل النار : (ثم لا يموت فيها ولا يحيى) — أى : لا يحيى حياة نافسة ؛ لأنه ليست هنالك واسطة بين الحياة والموت . من الآية : ٧٤ من سورة طه

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « من النموت » متعاقى بعقل « والنمت » معطوف على النموت « عقل » فعل ماضى المجهول ، والجملة صلة ما « يجوز حذفه » الجملة خبر المبتدأ « وفي النموت » متعاقى بيقيل ، والواو للعطف ، وفاعل يقل يعود على المحذوف .

تتمة

(١) النعت الذى شرحناه - يسمى « النعت التأسيسى » ؛ وهو: الذى يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بدون ذكره . وهناك نوع يسمى : « النعت الموطىء » أو : « المهدد » وهو : أن يكون النعت جامداً وغير مقصود لذاته ، والمقصود ما بعده . وقد ذكر ليكون توطئة وتمهيداً للشئ التالى له المقصود حقيقة ، نحو : قابلت أخاً أخاً مخلصاً حقاً ، فأخا الثانية نعت موطىء غير مقصود ، والمقصود ما بعده - وهو مختصا .

(ب) يجوز أن ينعت النعت ، فتقول : هذا ورق أبيض ناصع البياض - وهذا وجه مشرق أى إشراق . وقد يقع قبل النعت المفرد : « لا » النافية - أو « إما » ؛ فيجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بالواو - العاطفة لما بعدها على ما قبلهما ، تقول : صاحبت صديقاً ، لا بخيلاً ولا مسرفاً . واختر زميلاً ، إما شاعراً وإما خطيباً .

(ج) إذا تعددت النعوت واتحدت أنواعها - بأن كانت مفردة - فأنت بالخيار فى تقديم بعضها على بعض ، على حسب ما ترى من أهمية . وكذلك إذا كانت كلها جملاً . أما إذا اختلفت أنواعها ، فالغالب تقديم المفرد على شبه الجملة ، وهذه على الجملة ، تقول : هذا طائر أليف على غصن يفرد بصوت حسن ، ومنه قوله تعالى : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) ٢٨ من سورة غافر . ومن غير الغالب ، قوله سبحانه (وهذا كتاب أنزلناه مبارك) ٩٢ ، ١٥٥ من سورة الأنعام . وهو فصيح يجوز القياس عليه .

(د) إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، وكانت مفردة متحدة المعنى - لم يجوز عطف أحدها على الآخر ، نحو : هذا محمد الشجاع الجرىء الفاتك ؛ لأن العطف يقتضى المنارة . وإن كانت مختلفة المعنى - جاز العطف فى المفردات بجميع حروف العطف ، ماعدا : « أم » - و « حتى » . وفى الجمل خلاف ، نحو : هذا طالب يعرف العربية ، ويتقن الإنجليزية ، ويتعثر فى الفرنسية .

(هـ) من الأسماء ما ينعت وينعت به لاستيفائه شروط ذلك ؛ كاسم الإشارة تقول : مررت بمحمد هذا وبهذا الشاعر ، ولا يكون نعتاً إلا لمعرفة ؛ لأنه معرفة . وإذا وقع منعوتاً وجب أن يكون النعت مقروناً بأل . وإذا كان جامداً فالأحسن اعتباره عطف بيان ، ويجب أن يطابق منعوته فى الأفراد والتذكير وفروعهما . والموصول كالإشارة .

ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به ، وذلك كالمضمر ، والمصدر الدال على الطاب ، وكثير

من الأسماء المتوغلّة في الإبهام ؛ كأسماء الشرط والاستفهام - و « كم » - و « ما » التعجبية ، وبعض الظروف المبهمة ؛ كقبل وبعد . ويستثنى من ذلك : « غير » - و « سوى » ، و « من » و « ما » - النكرتان التامتان ؛ فإنها تقع نعمتاً .
ومنها ما ينعت ولا ينعت به ؛ كالأعلام . ومنها ما يقع نعمتاً ولا يقع منعوته .
ومن ذلك : « أى » ؛ بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة ، و « كل » ، نحو : أنت « الأمين كل الأمين - أى المتناهى فى الأمانة ، و « جد » تقول : سمعت خطاباً بليغاً جد بليغ وإذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه ، ويكون المنعوت بدلاً منه نحو قوله تعالى : (ويهدى إلى صراط العزيز الحميد الله) . من الآية : ٦ من سورة سبأ .

فائدة

ذكر الصبان : أن النعت بعد المركب الإضافى - يكون للمضاف ؛ لأنه هو المقصود بالحكم وإنما جىء بالمضاف إليه لنرض التخصّص ، فلا يكون له إلا بدليل . ما لم يكن المضاف لفظ « كل » فالنعت للمضاف إليه - لا له ؛ لأن المضاف إنما جىء به لقصد التعميم .
ولذلك ضعف قوله :

وَكُنْ أَخْرَ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

وذكر فى المنفى : أن نحو قوله تعالى « سبح اسم ربك الأعلى » - يجوز فيه : كون « الأعلى » صفة للاسم أو صفة للرب ، وعلى الأول تكون منصوبة بفتحة مقدرة على الألف للتعذر أما على الثانى فمجرورة بكسرة مقدرة على الألف .

الأسئلة والتقرينات

١ - عرف النعت ، وبين الأغراض التى يأتى لها ، ووضح الفرق بين السببى والحقيقى منه . ومثل لما تقول .

٢ - يتبع النعت متبوعه ، ففهم يتبع كل من الحقيقى والسببى ؟ وضح بأمثلة .

٣ - وضح - بالأمثلة - ما يشترط فى النعت بالمصدر ، والجملة التى تقع نعمتاً .

٤ - ما حكم المنعوت إذا تعددت لواحد ؟ ولأكثر من واحد ؟ من حيث الإتيان والقطع .

٥ - متى يحذف كل من النعت والمنعوت ؟ وما شرط ذلك ؟ مثل .

٦ - فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات النعت . بين موضع الشاهد ، وأعربه

قال تعالى : (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ . قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ . وَمَا نُزِيرُهُمْ

من آية إلا هي أكبر من أختها . فليضحكوا قليلاً ولينبؤوا كثيراً .
وذلك دين القيمة . وإن من أهل الكتاب إلا لهُؤمِّن به .

إن أخاك الحق من بسمى معك ومن يضرب نفسه لينفَعَكَ

والخيل كالماء يبدى لى ضمائره من الصفاء ويُخفيها مع الكدر

كلبى لهم يا أميمة ناصب وليل أفاقيه بعل الكواكب

وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حَسود

قالى: كيف أنت؟ قلت: عليل سهر دائم وحزن طويل

٧ — أعرب ما تحته خط من قول أبي العلاء المعرى الآتى ، واشرحه شرحاً أدبياً :
وَقَدْ سَارَ ذِكْرِي فِي الْبِلَادِ فَمَنْ لَهُمْ بِإِخْفَاءِ شَمْسِ ضَوْوِهَا مَقْكَامِلُ ؟

٨ — أ كمل الجمل الآتية بالنعت المناسب ، وبين حكمه من حيث الاتباع والقطع :
سافر على وذهب إبراهيم ... حفظت الخطبة والقصيدة ... أكرم محمود
عليها .. حضر الطبيب وحضر المريض .. أعطيت الولد أباه ... مررت
بالطلبة وقابلت الضيوف ... أقبل محمد وانصرف على ...

٩ — بين النعت المفرد ، والجملة ، والسبب ، والحقيقى - ومنعوتها فيما يأتى :
يعتبر يوم الثامن عشر من ذى الحجة المباركة سنة ١٣٧٦ ، الموافق السادس
والعشرين من شهر يوليو سنة ١٩٥٦ - يوماً خالداً لا ينسى ذكره على مر
المصور والأجيال ؛ فقيه قررت مصر تأميم قناة السويس ، واسترداد هذا المرفق
المسأى ، العظيم الأثر فى اقتصادنا القومى - من يد المستعمرين ، الذين استغلوه
عشرات السنين ، وأهملوا صيائه الضرورية ، وبذلك قضت على مفتاح
الاحتلال ، البغيض ذكر اسمه ، وبدأت تعمل بنشاط دائم على تحسين هذا المر
العظيم نفعه ، لخدمة الملاحة البحرية العالمية .

وقد ارتفع دخل القناة إلى ما يقرب من ٩٠ تسعين ألف ألف جنيه سنوياً .
رجال الغد المأمول إننا بحاجة إلى قادة تبنى وشعب يُعمر

(باب التوكيد)^(١)

وهو ضربان : لَفْظِيٌّ وسيَّاتِي ، ومعنوي^(٢) وله سبعة ألفاظ :
 الأول والثاني : النَّفْسُ ، والعَيْنُ^(٣) . ويؤكدُ بهما لِرَفْعِ المجازِ عن
 الذَّاتِ ، تقول : جاء الخليفةُ ؛ فيحتملُ أنَّ الجائِ خَبَرُهُ ، أو ثَقَلَهُ^(٤) ،
 فإذا أَكَدْتَ بالنَّفْسِ أو بالعَيْنِ أو بهما^(٥) - ارتفعَ ذلك الاحتمالُ .
 ويجبُ اتصاليهما بضميرٍ مطابقٍ للمؤكد^(٦) ، وأن يكون لفظهما طَبَقَهُ
 في الإفراد والجمع^(٧) . وأمَّا في التثنية - فالأصحُّ جمعُهما على « أَفْعُلْ »^(٨)

باب التوكيد

- (١) هو في الأصل ؛ مصدر وكد ، ثم استعمل في التابع المذكور ، ويقال فيه :
 التأكد - بقلب الواو همزة ، والأول أشهر في استعمال النحاة .
- (٢) هو : التابع الذي يزيل عن متبوعه الشك واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي
 الظاهر ، وعدم إرادة العموم والشمول (٣) المراد بهما : ذات الشيء وحقيقته التي
 يتكون منها - ولو لم يكن في تركيبه نفس ولا عين . ويختصان عن بقية ألفاظ التوكيد
 المعنوي - بجواز جرهما بالباء الزائدة ، تقول : رأيت الناظر نفسه - أو بنفسه ، وعينه -
 أو بعينه . والمجورور في محل رفع ، أو نصب ، أو جر - على حسب المتبوع .
- وإذا أكد معهما بكلمة « كل » - يحسن تأخير « كل » عنهما ، كما سيأتي .
- (٤) الثقل - بكسر التاء وسكون القاف - واحد الأثقال ، كحمل وأحمال ، وبفتحها :
 متاع المسافر وحشمه وكل شيء نفيس مصون . (٥) أي معا بدون عطف ، ويشترط
 تقديم النفس على العين . (٦) أي في الإفراد والتذكير وفروعها ، وذلك للربط بين
 التابع والمتبوع ولا يجوز حذفه ولا تقديره . (٧) ينبئ أن يجمع النفس والعين جمع
 تكسير للقلبة على « أَفْعُلْ » لا غير ؛ حين يكون المؤكد جمعا ، مع إضافتهما لضمير الجمع .
 ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعتين على نفوس وعيون - على المختار .
- (٨) فيقال : جاء المحدثان أنفسهما أو أعينهما . ويجوز إفرادهما وتثنيتهما
 فيقال : أنفسهما - وعينهما . أو : نفسهما - وعيناها . ولا بد من إضافتهما إلى ضمير
 المثنى لي مطابق المؤكد . وفيما تقدم يقول الناظم :

ويترجع أفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وغيره بِمَعْكِسٍ ذلك :
والألفاظ الباقية : كِلَا ، وَكِلْتَا — للمثنى ^(١) ، وَكُلٌّ ، وَجَمِيعٌ ، وَعَامَّةٌ
لغيره ^(٢) . ويجب اتصالهن بضمير المؤكد ^(٣) ؛ فليس مِنْهُ : (خَلَقَ لَكُمْ
مَافِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) ^(٤) — خَلَقًا لِمَنْ وَهَمٌ ^(٥) ، ولا قراءة بعضهم : (إِنَّا

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْأَسْمُ أَكْدًا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا
وَأَجْمَعُهُمَا « بِأَفْعُلِ » إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا — تَكُنْ مُتَّبِعًا) ^(٦)
أى أكد الاسم بالنفس أو بالعين ؛ بشرط أن يضاف كل منهما إلى ضمير يطابق
المؤكد — فى الأفراد والتذكير وفروعهما للربط به . وإذا كانا تابعين لغير الواحد —
وهو المثنى والجمع — فجاء بهما محموعين على وزن « أفعُلِ » ، لتكون متبعا للنهج العربى
الصحيح . وأجاز بعض النحاة جمع « نفس » و « عين » — على نفوس وعيون ؛ كما
أجاز آخرون جمع « عين » جمع قلة — على أعيان . والراجع ما ذكره المصنف .
(١) أى : ولو على سبيل التفرقة ، نحو : فاز محمد وعلى كلاهما — بشرط اتحاد العامل .

ويقصد بهما : إزالة الاحتمال والمجاز عن التثنية ، وإثبات أنها هى المقصودة .
(٢) أى لغير المثنى ؛ وهو الجمع مطلقاً ، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو
بماهله ، نحو : حضر الطلبة كلهم — جميعهم — عامتهم ، واشترت المنزل كله — جميعه — عامته ،
والمقصود من التأكد بهما : إفادة التعميم الحقيقى ، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل .
(٣) أى لفظاً ؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع كما أسلفنا ، كما يجب أن يطابق هذا
الضمير — المؤكد فى الأفراد والتذكير وفروعهما . وهذا كله إذا جرت على المؤكد ،
فلا يرد نحو قوله تعالى : (وكل فى فلك يسبحون) . من الآية : ٤٠ سورة يس

(٤) لعدم اتصال جميعاً بالضمير . من الآية : ٢٩ من سورة البقرة
(٥) فأعرب « جميعاً » توكيداً لما الموصولة الواقعة مفعولاً لـ « خلق » ، ولو كان

(*) « بالنفس » متعلق بأكد « الاسم » بالرفع مبتدأ « أ كدا » نائب الفاعل يعود إلى الاسم
والآلف للإطلاق ، والجملة خبر للمبتدأ — وبالنصب مفعول مقدم لأكد على أنه فعل أمر « مع ضمير » مع
ظرف حال من النفس وما عطف عليه ، وضمير مضاف إليه « طابق المؤكد » الجملة صفة للضمير
(*) « بأفعُلِ » متعلق بأجمعهما « إن تبعاً » شرط وفعله ، والآلف فاعل ، وجواب الشرط
محذوف يدل عليه ما قبله « ما » اسم موصول مفعول تبع « واحداً » خبر ليس واسمها يعود على
« ما » وجملة « تكن » مجزومة فى جواب الأمر وهو أجمع ، واسمها مستقر « متبعا » خبرها

كُلًّا فِيهَا^(١) — خلافاً للفرءاء والزخشرى ؛ بل « جميعاً » حال^(٢) ،
و « كُلًّا » بدل^(٣) ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف^(٤) . ويؤكد
بين لرفع احتمال تقدير « بعض » مضاف إلى متبوعين ؛ فمن ثم جاز :
جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ؛ لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد
الزيدين - أو إحدى المرأتين^(٥) كما قال تعالى : (يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ
وَالْمَرْجَانُ) بتقدير يخرج من أحدهما^(٦) . وامتنع - على الأصح - اختصم
الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ؛ لامتناع التقدير المذكور^(٧) .

كذلك ل قيل « جميعه » ، على أن التوكيد بجميع غريب كما سيأتي ، فلا يحمل عليه التنزيل .
(١) من الآية : ٤٨ من سورة غافر (٢) أى من « ما » الموصولة ، ومعناها
مجتمعا ، وخلق - بمعنى : قدر خلق ذلك في علمه ؛ فلا يرد أن الحالية تقتضى وقوع
الحلق على ما في الأرض في حالة الاجتماع - وليس كذلك .

(٣) أى بدل « كل » من اسم « إن » ، وهو لا يحتاج إلى ضمير .
(٤) أى من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع في « فيها » . قال في المغنى : وفيه
ضعفان : تقدم الحال على عامله الظرفي ، وتنكير « كل » بقطعها عن الإضافة لفظاً
ومعنى ، والحال واجبة التنكير . قيل : وقد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير - بالإضافة
إلى مثل الظاهر المؤكد بكل ، وجعل منه قول كثير .

كَمْ قَدْ كَرِهْتَكَ لَوْ أَجْزَى بِذِكْرِكُمْ وَأَشْبَهَ لِلنَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ
(٥) أى : وقد أطلق الثنى وأريد به واحد .

(٦) أى : وهو البحر الملح ؛ لأن المذهب ليس فيه ذلك . واللؤلؤ : كبار الدر .
والمرجان : صناره . الآية : ٢٢ من سورة الرحمن

(٧) لأن التخاصم لا يتحقق معناه إلا بوقوعه من اثنين حتماً ، فلا فائدة من
التوكيد هنا . ومثله : كل ما يدل على المفاعلة والمشاركة ؛ كقتاتل - وتحارب . وهذا
رأى الأخفش ومن تبعه . وأجاز الجمهور مثل ذلك - على ما فيه من ضعف بلاغى ؛
لأن التوكيد قد يكون للقوية - لا لرفع الاحتمال .

وجازَ : جاءَ القومُ كلُّهم - واشتريتُ العبدَ كلَّهُ . وامتنع : جاءَ
زيدٌ كلَّهُ^(١) . والتوكيدُ بجميع - غريبٌ ، ومنه قول امرأةٍ :
فِدَاكَ حَيَّ خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ^(٢)
وكذلك التوكيدُ «بِعامَّة» ، والتاءُ فيها بمنزلةِها في النَّافِلَةِ^(٣) ؛ فتصلحُ

(١) لعدم الفائدة من التوكيد ، لأنه يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه .

(٢) بيت من مجزوء الرجز ، قالته امرأة أعرابية ترقص به ولدها . وبمده :

وَكُلُّ آلِ قَحْطَانٍ وَالْأَكْرُمُونَ عَدْنَانُ

اللغة والاعراب : فداك ، الفدا - بالقصر والمد - ما يعطى من مال ونحوه عوضاً
عن المقتدى ، والمراد هنا : الدعاء والثناء . خولان وهمدان : قبيلتان من قبائل اليمن .
قحطان : أبو العرب اليمنية . عدنان : أبو عرب الحجاز . «فداك» - بفتح الفاء - فعل
ماض والكاف مفعول «حى» فاعل ، وبالكسر مبتدأ ومضاف إليه ، و «حى» خبر
«خولان» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكن للوقوف
«جميعهم» جميع توكيد لحى خولان ، وهم مضاف إليه ، «وهمدان» معطوف على حى
كذلك «وكل» معطوف على حى . وكذلك «الأكرمون» ، و «عدنان» عطف
بيان على «الأكرمون» .

والمعنى : واضح .

والشاهد : فى «جميعهم» حيث جاء توكيداً للفاعل أو الخبر . وهو بمنزلة
«كل» فى المعنى والاستعمال . والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق
اسم الكل عليه .

وقد يجىء «جميع» بمعنى مجتمع - ضد متفرق ، فلا يفيد توكيداً ، كقول الشاعر :

* نَهَيْتُكَ عَنْ هَذَا وَأَنْتَ جَمِيعُ *

(٣) أى فى أنها زائدة لازمة ، لاتفارقها فى أفراد - ولا فى تذكير - ولا فى فروعها .
وهى للبالغة لا للتأنيث . وفيما تقدم من ألفاظ التوكيد الخمسة - يقول الناظم :

(«وكلًا» أذكرك فى الشمول ، و«كلًا» «كلتا» ، «جميعًا» - بالضمير موصلاً

مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت العبدَ عامته - كما قال الله تعالى :
(وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً).

(فصل) ويجوز - إذا أريدَ تقويةُ التوكيد - أن يُتبعَ « كَلَهْ »
بأجمع ، و « كَلَّهَا » بجمعاء ، وكلَّهم » بأجمعين ، و « كلَّهنَّ » بجمع^(١) ؛

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَسْكَلَ فَاعِلَةً مِنْ « عَمَ » فِي التَّوَكُّيدِ مِنْفِلِ النَّافِلَةِ^(٢)
أى : اذكر - عند إرادة الشمول - لفظ « كل » للدلالة على التوكيد ، وكذلك
« كلا » و « كلتا » - وهما لإفادة الشمول في المثني ، و « جميع » ، ولا بد من
وصلها بالضمير المطابق للمؤكد . وقد استعمل العرب للتوكيد في الدلالة على الشمول
كسكل - لفظاً على وزن « فاعلة » من الفعل « عم » - وهو « عامة » ، وهذا
اللفظ مثل كلمة « نافلة » وزنا ، وفي لزوم التاء في جميع الأحوال ؛ تذكيراً ، وتأنيثاً ،
وإفراداً ، وغيرها .

هذا : وقد قيل إن معنى « مثل النافلة » - أن ذكر هذا اللفظ - وهو « عامة » في
التوكيد - زائد على ما ذكره النحاة ؛ فهو كالنافلة بالنسبة للفرائض . وكونه للتوكيدهو
مذهب سيوييه . وذهب للبرد : إلى أن معنى « عامتهم » في مثل : جاء القوم عامتهم -
أكثرهم لا جميعهم ، وعلى هذا يكون بدل بعض من كل - لا لاتعميم كما يرى سيوييه .
(١) تعتبر هذه ملحقة بألفاظ التوكيد المتقدمة ، ولهذا ينبغي في الفصحح : أن تسبقها
لفظة « كل » ، وأن تكون مطابقة لها .

وقد يتبع « أجمع » وفروعه ؛ « أكتع » ، فأبضع ، فأبتع - وفروعها ؛ لزيادة التقوية لأنها
يمناها . واستعمال هذه قليل ، ولهذا تركها المصنف والناظم . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(*) « وكلا » مفعول مقدم لا ذكر « في الشمول » متعلق بأذكر « وكلا ، كلتا ، حبماً »
معطوفات على « كلا » بحذف العاطف من الأخيرين « بالضمير » متعلق بموصلا الواقع حالا من
« كل » وما عطف عليه . وقد أفرد على معنى : ما ذكر
(*) « أيضاً » مفعول مطلق لمحذوف « كسكل » متعلق بمحذوف حال من « فاعله » الواقع
مفعولاً لاستعملوا « من عم » متعلق بمحذوف حال من « فاعله » كذلك « في التوكيد » متعلق
باستعملوا « مثل » حال ثالث من فاعله « النافلة » مضاف إليه .

قال الله تعالى : (فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَتَّجَمُونَ) . وقد يؤكد بهن ، وإن لم يتقدم « كل » ^(١) نحو : (لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَتَّجَمِينَ - لَمَوْعِدُهُمْ أَتَّجَمِينَ) . ولا يجوزُ تثنية « أجمع » ، ولا جمعاء - استغناءً بكلاً وكلتا ^(٢) كما استغنوا بتثنية « سَيِّ » عن تثنية سَوَاء ^(٣) . وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛ فتقول : جاءني الزيدان أجمعان - والهندان جمعاوان .

(وَبَدَ « كل » أَكْدُوا ، « بِأَجَمًا » « جَمَاء » ، أَتَّجَمِينَ ، نَمَّ جُمَاً) ^(٤) أي استعمل العرب بعد لفظة « كل » التي للتوكيد - هذه الألفاظ الأربعة ؛ لتقوية التوكيد بها . (١) وفي هذه الحالة يجوز إعراب « أجمعين » وأخواتها - حالا ، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها توكيداً ؛ فإن معناها على الحال يكون - مجتمعين - أي في حال اجتماعهم وعدم تفرقهم ، وعلى التوكيد : يكون معناها الشمول والإحاطة . وينبغي ملاحظة ذلك عند الإعراب . قال الناظم :

(وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ : أَتَّجَمُ جَمَاءً ، أَتَّجَمُونَ ، نَمَّ جُمَعُ) ^(٥)

(٢) قيل . إنما يصح الاستغناء بذلك ؛ إذا قصد شمول الأفراد . أما إذا قصد شمول أجزاء الأفراد - كما في اشتريت المنزلين أو الحديقتين - فإن « كلا » و « كلتا » لا تفيد (٣) فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواء آن إلا نادراً . وهذا رأى جمهور البصريين وفي ذلك يقول الناظم :

(وَأَغْنِ بِكَلَّتَا فِي مُثْنَى وَ « كَلَّا » عَنْ وَزْنٍ « فَمَلَأَ » وَوَزْنٍ « أَفْعَلًا ») ^(٦)

أي استغن بكلتا وكلا في المثني - عن تثنية « أجمع » و « جمعاء » ؛ فلا تقول : أجمعان ولا جمعاوان - رفعاً ، ولا أجمعين ولا جماوين - نصباً وجراً .

(*) « وبمد كل » بعد ظرف متعلق بأكدوا ، وكل مضاف إليه « بأجماء » جار ومجرور متعلق به

أيضا ، وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف - فبا عدا الأخير .

(*) « ودون » ظرف متعلق بيجي ، أوفي موضع حال من أجمع وماعطف عليه وهو مضاف إلى

« كل » « قد » حرف تقييل « أجمع » فاعل يجي ، وما بعده معطوف عليه بماعطف مقدر - فبا عدا الأخير .

(*) « واغن » فعل أمر - أي استغن « بكلتا في مثني » متعلقان باغن « وكلا »

معطوف على كلتا « عن وزن » جار ومجرور متعلق باغن « فملاء » مضاف إليه ، « ووزن »

معطوفة على وزن قبله « أفملاء » مضاف إليه .

وإذا لم يُقَدِّ توكيدُ النكرة — لم يَجُزْ باتفاق^(١) : وإن أفادَ جاز عند الكوفيين ، وهو الصحيح^(٢) .

وتحصل الفائدة ؛ بأن يكونَ المؤكَّدُ محدوداً^(٣) ، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة ؛ كاعتكفت أسبوعاً كله ، وقوله :

هذا : وجميع ألفاظ التوكيد المعنوي . معارف بإضافتها إلى الضمير الرابط . و«أجمع» وفروعه معارف بالعلية ؛ لأن كل لفظ منها «علم جنس» على الإحاطة ، ولهذا لا يجوز نصبها على الحال ، وتنع من الصرف ، كما سيأتى فى موضعه .
وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهى للتبوع وليس الثانى توكيداً لما قبله ، ولا يجوز فيها القطع ، ولا عطف بعضها على بعض . ولا يجوز حذف المؤكَّد - للتبوع - على الصحيح ؛ لأن الحذف يناقى الفرض من التوكيد . وأجاز بعض النحاة الحذف إذا كان المؤكَّد ضميراً رابطاً فى جملة الصلة أو الصفة أو الخبر ؛ تقول : جاء الذى أكرمت نفسه - أى أكرمته نفسه ، وجاء طلبة أكرمت كلهم ، أى أكرمتهم كلهم ، والطلبة أكرمت كلهم - أى أكرمتهم كلهم . ولا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى ؛ فلا يجوز : مات محمد وعاش على كلاًهما . فإن اتحد معنى جاز ، تقول : انطلق زبد وذهب عمر كلاهما (١) لأن الفرض من التوكيد إزالة اللبس ، وألفاظه معارف كما قدمنا . والنكرة تدل على الإبهام والشروع ، فهما متعارضان تعريفاً وتفسيراً .

(٢) لأن هذا يقرها من التعريف نوعاً ما ، ولوروده فى الكلام العربى الفصيح . ويتمنه البصريون مطلقاً . وفى هذا يقول الناظم :

(وإن يُقَدِّ توكيدُ منسكورٍ قبلَ وعن نَحاةِ البَصْرِ المَنعُ شَمِلُ)^(٤)

أى أنه يجوز توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد - ومنع نَحاةِ البصريين توكيدها مطلقاً ؛ أفاد أو لم يفد .

(٣) أى موضوعاً للدلالة على زمن محدود ، يبدء ونهاية معينين ؛ كيوم - وأسبوع - وشهر - وسنة ... إلخ . أو على شىء معلوم المقدار ، كدرهم ، ودينار ... إلخ .

(*) «وإن يفد» شرط وفعله «توكيد منسكور» توكيد فاعل يفد، ومنسكور مضاف إليه «قبل» فعل ماضى للجهول فى عمل جزم جواب الشرط، وسكن لوقوف، ونائب الفاعل يعود إلى توكيد منسكور «وعن نَحاةِ البصرة» عن نَحاةِ متعلق بالمنع والبصرة مضاف إليه «شمل» الجملة خبر المنع.

* ياليتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلَّهُ رَجَبٌ *^(١)

وَمَنْ أُنْشِدَ «شَهْرٌ» مَكَانَ «حَوْلٍ»، فَقَدْ حَرَّفَهُ^(٢). وَلَا يَجُوزُ: صُمْتُ
زَمَنًا كُلَّهُ^(٣)، وَلَا شَهْرًا نَفْسَهُ^(٤).

(١) عجز بيت من البسيط لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي . و صدره :

* لَكِنَّهُ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ *

اللغة والاعراب : شاقه : أعجبه وهاجه - أو بعث الشوق إلى نفسه . والشوق :
تزع النفس إلى الشيء . حول : هو العام . « لكنه » لكن حرف استدراك ونصب
والهاء اسمها « شاقه » فعل والهاء مفعوله « أن » مصدرية « قيل » فعل ماض للجهول ،
وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله خبر لكن ،
« ذا رجب » ذا مبتدأ ورجب خبر ، والجملة نائب فاعل قيل . « يا » للتنبيه « ليت » حرف
تمن ونصب « عدة حول » عدة اسمها وحول مضاف إليه « كله » توكيد لحول « رجب »
الثانية خبر ليت ، وهو مصروف وإن أريد به معين - كما في المصباح .
وقيل : إن أريد به معين منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوية - أو للعدل
عن الرجب . ومثله في ذلك « صفر » .

والعنى : يقول : إنه أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه - حين قيل : هذا الشهر رجب ،
وتعنى أن تكون شهور العام كلها « رجب » ؛ لما يجد فيه من الخير والأنس .
والشاهد : توكيد النكرة وهى « حول » - على رأى الكوفيين ؛ لأنها محدودة .
فالعام معلوم الأول والآخر ، ولفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو
« كله » قيل : والصواب نصب « رجب » - لا كما رواه النحاة ؛ لأن البيت من
قصيدة منصوبة الروى ، ومطلعا :

يَا لَرَجَالٍ لَيَوْمِ الْأَرْبَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ الْاِنْهَاءِ طَرَبًا ؟

- (٢) لأنه يفسد المعنى ؛ إذ لا يتصور أن يتعنى أن يكون الشهر كله رجباً ؛ فإن الشهر
لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب ، حتى يتعنى أن يكون كله رجباً .
(٣) لأن النكرة غير محدودة الوقت ، ولا معلومة المقدار .
(٤) لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول .

(فصل) وإذا أَكَّدَ ضميرٌ مرفوعٌ مُتَّصِلٌ^(١) بالنفس أو بالعين —
وجب توكيده أو لا بالضمير المنفصل^(٢)، نحو: قوموا أنتم أنفسكم؛
بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير^(٣)، وبخلاف ضربتهم أنفسهم،
ومررت بهم أنفسهم، وقاموا كلهم — فالضمير جائز لا واجب^(٤).

(١) سواء أكان بارزاً كما مثل المصنف، أم مستتراً نحو: محمد حضر هو نفسه.
(٢) لوقوع اللبس أحياناً في مثل: هند خرجت نفسها — أو ذهبت عنها؛ إذ
يحتمل أن المراد هو خروج نفسها التي بها حياتها، وذهاب عنها التي تبصر بها؛ فإذا
جاء الفاصل منع هذا الاحتمال، واطرد الباب. ويعرب الضمير المنفصل توكيداً لفظياً
للضمير السالف. وقيل: إن الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير، نحو: قوموا في الدار
أنفسكم، ولكن الفصل بالضمير المنفصل — أحسن وأفصح.
(٣) لأن المؤكد — «وهو الزيدون» — ليس ضميراً متصلاً مرفوعاً، وإنما هو اسم ظاهر
والضمير لا يؤكد الظاهر؛ فإن الظاهر أقوى منه؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع يفسره.
(٤) لأن الضمير المؤكد في الأولين ليس مرفوعاً، فهو منصوب المحل على المفعولية
في الأول، ومجرور المحل بالباء في الثاني، فلا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده
بالنفس أو بالعين، ومع هذا يجوز توكيده بالضمير، تقول: ضربتهم هم أنفسهم — ومررت
بهم هم أنفسهم. ويجوز بغير توكيد بالضمير. والتوكيد في الثالث بغير النفس والعين.
أما توكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس أو بالعين — فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر
بهما؛ لا يحتاج إلى فاصل، تقول: أنت نفسك حضرت — وأنتما أنفسكما سافرتما — وأنتم
أنفسكم امتنعتم عن الإجابة... إلخ.
وفيما سبق يقول الناظم:

(وَلِإِنْ تَوَكَّدَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ - قَبْلَهُ الْمُنْفَصِلُ
عَنِيتُ ذَا الرِّفْعِ، وَأَكَّدُوا بِمَا سَوَاهَا، وَالْقَيْدُ أَنْ يُلْتَزَمَ)^(٥)

(*) «وإن توكَّد» شرط وفعله «الضمير» مفعوله «التصل» صفة للضمير «بالنفس
والعين» متعلقان بتوكَّد «بعد» الفاء الواقعة في جواب الشرط، و«بعد» ظرف متعلق بمحذوف —
أمرًا كد بهما بعد «المنفصل» مضاف إليه (*) «ذا الرِّفْع» ذام مفعول عنيت والرفع مضاف إليه «بما»
متعلق بأكدوا وما اسم موصول «سواها» سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة والضمير مضاف إليه

وأما التوكيد اللفظي : فهو المكرر به ما قبله ^(١) ؛

أى إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين - فينبغى أن يسبقهما ضمير منفصل، يفصل بين التابع والتبوع. ثم قال : عنيت ذا الرفع - أى قصدت الضمير المتصل المرفوع . ويجوز التوكيد بلفظ آخر غير النفس والعين . ولا يلتزم حينئذ الفصل بالضمير المنفصل ، بل يجوز بغيره ، وبدون فاصل . كما لا يلتزم الفصل إذا كان التبوع ليس بضمير رفع متصل .

(١) إما بنصه وعيته ، ولا يضر بعض تغيير يسير ، نحو : (فمهل الكافرين أملهم رويداً) ، فلكلمة « أمهل » توكيد لفظي لمهل ، و « هم » عائدة على الكافرين لاجل لها من الإعراب . من الآية : ١٧ من سورة الطارق . ومن هذه الآية يتبين : أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكّد والمؤكّد .

وإما بمرادفه قول الشاعر : * أَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَمَنُ *

- أى جدير . والمرادف : لفظ يؤدى معنى لفظ آخر تماماً ؛ ويخالفه فى حروفه ، ويكون اسماً مثل : ذهب - وتبر ، وفعلًا مثل : قعد - وجلس ، وحرفاً نحو : نعم - وجير . ولا يصح تكرار اللفظ المؤكّد أكثر من ثلاث مرات ؛ لأنه لم يسمع غير ذلك . والنرض من التوكيد اللفظي : تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه - أو لم يتبينه من أول الأمر .

وقد يراد منه التهديد ، كقوله تعالى فى خطاب المعاندين بالباطل : (كلا سوف تعلمون * ثم كلا سوف تعلمون) . وقد يكون للنهويل كقوله سبحانه : (وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين) . وأحياناً يقصد به التلذذ بترديد لفظ مرغوب فيه نحو : الصحة الصحة أغلى شئ - الجنة الجنة نعم من يفوز بها - مصر مصر جنة الله فى أرضه . وقد اقتصر الناظم على تعريف التوكيد اللفظي - فقال :

(وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ لَفْظِيٌّ يَجِئُ مُكَرَّرًا ؛ كَقَوْلِكَ : أَدْرَجِيْ أَدْرَجِيْ) ^(٢)

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « لفظي » خبر لمبتدأ محذوف - أى هو لفظي ، والجملة لا عمل لها صلة ما « من التوكيد » متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى لفظي ؛ لأنه فى تأويل مفتق ؛ إذ هو منسوب « يجي » فعل مضارع والجملة خبر « ما » « مكرراً » حال من ضمير يجي « كقولك » خبر لمبتدأ محذوف « ادرجي » فعل أمر ، مبنى على حذف النون وباء المخاطبة فاعل ، والجملة مقول القول ، وادرجى الثانية توكيد

فإن كان مُجْمَلَةً - فالأكثرُ اقترانها بالمطف^(١)، نحو: (كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ)، ونحو: (أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى * ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى). وتأتى بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «وَاللَّهِ لَا غَرْوَنَ قُرَيْشًا» - ثلاثَ مرَّاتٍ^(٢). ويجب التَّركُّ عند إيهام التَّعَدُّدِ، نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا^(٣).

وإن كان اسماً ظاهراً^(٤)، أو ضميراً منفصلاً منصوباً - فواضح^(٥)، نحو: فنكاحها باطلٌ باطلٌ^(٦)، وقوله: * فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ *^(٧)

أى: والذى هو لفظى من التوكيد - يحىء مكرراً؛ سواء كان التكرار باللفظ والمعنى، أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ - كما أوضحنا.

(١) وهو «ثُمَّ» خاصة. وجعل الرضى الفاء كتم، ويؤيده: (أولى لك فأولى) والمطف هنا صورى؛ لأن بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تطف الثانية على الأولى عطفاً حقيقياً، وإلا كانت التبعية بالمطف لا بالتوكيد.

(٢) أى كررها الرسول - صلى الله عليه وسلم - ثلاث مرات.

(٣) لأنه لو عطف بثم أو بالفاء - لتوهم تكرار الضرب.

(٤) مثله: اسم الفعل.

(٥) أى أن توكيده يكون بمجرد التكرار من غير شرط، ويتبع الثانى الأول فى الضبط، ولا محل له من الإعراب. ويجب فى الأسماء الموصولة عند توكيدها توكيداً لفظياً - إعادة لفظها وصلتها معه. ولا يجوز تكرار الموصول وحده دون صلته.

(٦) هذا جزء من حديث، وهو: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ وَلِيٍّ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ».

(٧) صدر بيت من الطويل، للفضل بن عبد الرحمن القرشى. وعجزه:

* إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلْأَشْرِ جَابٌ *

اللغة والإعراب: المراء: الجدال والمعارضة بالباطل. دعاء: صيغة مبالغة - من دعا فلان فلاناً - إذا طلب حضوره. جالب: مسبب له؛ من جلبه - إذا ساقه وجاء به. «فإياك» منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوباً، «إياك» الثانية توكيد للأولى «المراء» مفعول ثان لفعل التحذير المحذوف - أى أحذرك المراء «فإنه» الفاء للتعليل

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً - جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل^(١)، نحو: قَتَ أَنتَ - وَأَكْرَمْتُكَ أَنتَ - ومررتُ بِكَ أَنتَ .
وإن كان ضميراً متصلاً - وُصِلَ بِمَا وُصِلَ بِهِ التوكيد^(٢)، نحو :
عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ .

وإن واسمها « إلى الشر » متعلق « بدعاء » الواقع خبراً للإن « وللشر » جار ومجرور متعلق « بجالب » المطفوف بالواو على « دعاء » .

والعنى : أذكرك الجدال والمعارضة مع الناس من غير وجه حق ؛ فإن ذلك كثيراً ما يجر إلى الشرور والخصومات ، ويسبب للانسان متاعب ومصاعب .
والشاهد : توكيد الضمير المنفصل المنصوب - وهو « إياك » - بإعادة اللفظ بنفسه .
(١) أى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور . ويكون على وجه الاستعارة في توكيده ضمير النصب والجر ، وليس له محل إعرابى . ويؤكد به كذلك المنفصل المرفوع لا المنصوب ؛ فلا يقال : إياك أنت أكرمت . وليس هناك ضمير منفصل يختص بالجر .
وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انفَصَلَ أَكَّدُ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ^(١))
أى أن الضمير المنفصل المرفوع - يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل ، لكن على وجه الاستعارة في توكيده ضمير النصب والجر - كما سبق .
(٢) أى يجب أن يعاد مع التوكيد - اللفظ الذى يتصل بالتوكيد ، سواء كان أو فعلاً أو حرفاً ؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال إلى الانفصال .
وفى ذلك يقول الناظم :

(وَلَا تُعَدُّ لَفْظُ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ^(٢))

(*) « ومضمر » بالرفع مبتدأ ، وبالنصب مفعول لمحذوف يفسره ما بعده « الرفع » مضاف إليه « الذى » اسم موصول صفة لمضمر « قد انفصل » قد حرف تحقيق وفاعل انفصل يعود إلى الذى ، والجملة صلة « اتصل » الجملة فى محل جر صفة للضمير المضاف إليه .
(*) « ولا » نافية « لفظ » مفعول تامة « ضمير » مضاف إليه « متصل » صفة لضمير « إلا » حرف استثناء « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من لفظ « اللفظ » مضاف إليه « الذى » صفة لفظ « به » متعلق بوصل - الواقع صلة للموصول ، ونائب فاعله يعود على الذى

وإن كان فعلاً أو حرفاً جَوَابِيًّا - فواضح^(١)، كقولك : قَامَ قَامَ

أى لا تكرر لفظ الضمير المتصل - للتوكيد ، إلا إذا أعدت معه اللفظ الذى اتصل بالمؤكد « النبوع » ؛ أى أنه لا بد من تماثل الضميرين - المؤكّد والمؤكد - فى اللفظ وفى المعنى ، وفى الاتصال ، وفى أن يكون مع كل منهما لفظ يماثل اللفظ الذى مع الآخر . (١) أى : يكون التوكيد اللفظى بتكرار الفعل وحده ، أو الحرف - بدون شرط ما . وحروف الجواب هى : ما يجاب بها عن سؤال سائل ، سواء كان بالإيجاب ؛ كنعم - وأجل - وجير - - وإى ، أو بالنفى مثل : لا - وبلى .

وبهذه المناسبة ؛ يحسن أن نلقى بعض الضوء على معانى هذه الحروف واستعمالها : (١) الأصل فى استعمال « نعم » ، و « جير » ، و « أجل » ، و « إى » - أنها حروف جواب ؛ تقرر حكم ما قبلها من إيجاب أو نفي ؛ فإن كان مثبتاً أبقت على إثباته ، وإن كان نفيّاً أبقت نفيّاً . فإذا جاءت بعد الاستفهام المثبت - أفادت إثباته . وإذا أتت بعد استفهام منفي - قررت إثبات نفيه .

وتأتى « نعم » بعد الطلب فتفيد الوعد بإنجاز المطلوب ، سواء كان الطلب أمراً أم نهياً أم غيرهما من أنواع الطلب ، تقول : أخبرنى الصدق يا أخى - لا تغرر بى - هلا صدقتنى القول . يقال : نعم أخبرك الصدق - نعم لا أغرر بك - نعم صدقتك ؛ فهى تصديق لحديث متقدم . قيل : وبعد الاستفهام ، ومنه قوله تعالى : (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ؟ أئن لنا لأجراً ؟) وهو غير مطرد . وكذلك تأتى « نعم » بعد الجملة الخبرية مثبتة أو منفية ، نحو : قام محمد وما قام على - فتفيد تصديق مضمونها وتقريره .

وأما « أجل » فهى حرف جواب مثل « نعم » . وتبجىء بعد الخبر والاستفهام ، ولكنها بعد الخبر أحسن من « نعم » ؛ كما أن « نعم » بعد الاستفهام أحسن منها ، وقال جماعة - منهم ابن مالك والزمخشري : إنها للخبر لا غير ، ولا تقع بعد الاستفهام ، والحق أنها تكثر فيه لا غير .

وأما « جير » فحرف جواب بمعنى « نعم » ، وتأخذ حكمها فى كل ما تقدم

وأما « إى » فكذلك حرف جواب بمعنى « نعم » فى جميع استعمالاتها .

وزعم ابن الحاجب : أنها إنما تقع بعد الاستفهام ، نحو قوله تعالى : (ويستنبئونك

أحق هو ؟ قل : إى وربى إنه لحق) . واتفق الجميع على أنها لا تقع إلا قبل القسم .

زيد، وقوله : * لَا أَبُوحُ بِبُئْنَةِ إِنِّهَا * (١)

(ب) أما « لا »، فهي حرف جواب لنفي إثبات ما قبلها . ولا يحجب بها نفي أصلا ، فهي تناقض « نعم » في معناها ، وكثيرا ما تحذف الجمل بعدها .

وأما « بلى » فهي حرف جواب أيضا ، وهي عبارة عن « بل » التي للاضراب ، و« لا » التي للنفي ؛ ولذلك لا تقع إلا إضرابا عن النفي لتبطله وتصيره إيجابا - فهي بمكس « لا » سواء كان النفي مجرداً نحو : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ، قل بلى وربى لتبعثن) - أو مقروناً باستفهام ؛ حقيقياً كان نحو : أليس زيد بقائم ؟ فتقول : بلى . أو توبيخاً نحو : (أيجسب الإنسان أن لن نجمع عظامه ؟ بلى) ، أو تقريرياً نحو : (أأستبرئكم ؟ قالوا : بلى) . وقد يحجب بـ « بلى » عن الاستفهام المجرد عن النفي ؛ ففي صحيح البخارى أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه : « أترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة ؟ قالوا : بلى » . وفي صحيح مسلم : أن الرسول قال لرجل أراد زيادة بعض أولاده بالإعطاء : « أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟ » قال : « بلى » .

ومما سبق يتبين : أن « لا » لا تأتى إلا بعد إيجاب . وأن « بلى » لا تأتى إلا بعد نفي غالبا . وأن « نعم » تأتى بعدها .

(١) صدر بيت من الكامل ، لجمل بن عبد الله بن معمر العدوى - المعروف بجميل بثينة - محبوبة : وعجزه :

* أَخَذْتُ عَلَى مَوَاقِفَ وَعُهُودَا *

اللغة والاعراب : لا أبوح : لا أفشى ولا أظهر ؛ من باح بسره - إذا أفشاه وتكلم به وأخبر عنه . بثنة : محبوبة ، واسمها بثينة ، وقد تصرف فى اسمها تمليحاً . موثقا : جمع موثق - وهو العهد والميثاق - « لا » نافية ، والثانية تؤكد لها « بحب » متعلق بأبوح « بثنة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « موثقا » مفعول أخذت « وعهودا » معطوف على موثقا عطف تفسير .

والعنى : لا أفشى ولا أخبر أحداً بالحب الذى بينى وبين بثينة ؛ لأنها أخذت على عهداً مؤكداً ألا أبوح بحبها ولا أظهره ، ويجب أن أفى بمهدى لها .

والشاهد : تؤكد « لا » تأكيداً لفظياً ، وهي حرف جواب لا تحتاج للفصل بين المؤكد والمؤكد ، ولا لشيء آخر كالحروف غير الجوابية - كما سيأتى .

وإن كان غير جوابيَّ - وَجَبَ أمران: أن يُفصلَ بينهما^(١)، وأن يُعادَ مع التوكيد ما اتصل بالموكَّد إن كان مضمراً^(٢)، نحو: (أَيْدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِثْمَ وَكُنْتُمْ ثُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ؟)^(٣)، وأن يُعادَ هوَ أو ضميره إن كان ظاهراً^(٤)، نحو: إنَّ زيدا إنَّ زيدا فاضل - أو: إنَّ زيدا إنَّه فاضلٌ، وهو الأولى^(٥).

وشذَّ اتصالُ الحرفينِ كقوله: * إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْمِلُهُ مَالٌ *^(٦)

- (١) أى بين المؤكَّد والمؤكَّد بفاصل ما .
 (٢) أى: إن كان ما اتصل بالحرف المؤكَّد مضمراً .
 (٣) فأنكم الثانية مؤكدة لأنكم الأولى الواقعة مفعولاً ثانياً ليعد، وفصل بينهما بالظرف وما بعده، وأعيد مع الثانية ما اتصل بالأولى - وهو الكاف والميم؛ لأنه مضمَر .
 (٤) أى يعاد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره، إن كان ما اتصل به الحرف اسماً ظاهراً .
 (٥) أى أن إعادة الضمير أولى وأفصح من إعادة اللفظ؛ لأنه الأصل، ويلزم من إعادة اللفظ التكرار، وإيهام أن الثاني غير الأول، وبه جاء التنزيل . قال تعالى: (ففي رحمة الله هم فيها خالدون) . من الآية: ١٠٧ من سورة آل عمران
 أما إعادة الظاهر فمن وضعه موضع المضمَر . وفي توكيد الحرف يقول الناطم:
 (كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحْصَلَا بِهِ جَوَابٌ؛ كُنْغَمٌ، وَكَبَلَى)^(٧)
 أى: كما أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة ما اتصل به - كما سبق في البيت قبل؛ كذلك الحروف غير الجوابية - لا يعاد لفظها إلا مع الاسم الظاهر المتصل بها أو ضميره . أما حروف الجواب، كنعم وكبلى - فتعاد وحدها .
 (٦) صدر بيت من الخفيف، لم يعرف قائله، وعجزه:

• بَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِمَا •

اللغة والاعراب: يحلم: من الحلم - وهو الأناة والتعقل . أجاره: جملة في

(*) «كذا» خبر مقدم «المروف» مبتدأ مؤخر «غير» بالرفع نعت للحروف، وبال نصب أداة استثناء، «ما» اسم موصول مضاف إليه، «تحصلا» فعل ماض والألف للاطلاق «به» متعلق به «جواب» فاعله، والجملة صلة «كنتم» خبر لمبتدأ محذوف «وكيل» معطوف على كنتم.

وأسهل منه قوله : * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ * (١)

جواره وحمايته. ضم: فعل مبنى للمجهول - أى ظلم وبُخس حقه . «إن» حرف توكيد ونصب «إن» الثانية توكيد لها «الكريم» اسمها «يحلم» الجملة خبر «ما» مصدرية ظرفية حرف مبنى لا محل له من الإعراب «يرين» فعل مضارع مؤكد بالنون الخفيفة في محل جزم بلم، و «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب يحلم - أى يحلم مدة عدم رؤيته ... إلخ «من» اسم موصول مفعول ليرى «أجاره» الجملة صلة الموصول «قد ضيا» قد حرف تحقيق، وضم فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعله يعود على من، والجملة في محل نصب صفة لمن، أو حال ؛ إن جملة «يرى» بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية .

والمعنى : أن الرجل الكريم الخلق الأبى الطيب النفس، يتحلّى بالحلم والصبر، والتعقل في أحواله وتصرفاته، ما لم ير أن من أجاره وجعله في حماه - قد ظلم واعتدى عليه ؛ فعند ذلك يذهب عنه حلمه، ويبتطش بهذا الظالم، المعتدى على من التجأ إليه .

والشاهد : توكيد الحرف «إن» بإعادتها من غير فاصل بينهما ، مع أنها ليست من حروف الجواب . وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(١) صدر بيت من الرجز ، ينسب لحطام المجاشعي - يصف إبلا . وقيل : هو للأغلب العجلي . وعجزه :

* أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ *

اللغة والاعراب : أعناقها : جمع عنق - وهو الرقبة . قرن : حبل تربط به الإبل ويقرن بعضها إلى بعض ، «حتى» حرف غاية وجر «تراها» ترى فعل مضارع والفاعل أنت والضمير البارز مفعول ، وهو عائذ على الإبل في البيت قبله «وكأن» الواو للحال، وكأن حرف تشبيه ونصب «وكأن» الثانية توكيد، وخففت للقافية «أعناقها» أعناق اسم كأن الأولى وهو مضاف إلى الهاء «مشددات» خبرها «بقرن» متعلق بمشددات، وسكن للشعر .

والمعنى : يصف إبلا في سرعة سيرها وانتظامه، فيقول : إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال ؛ حتى يظن من يراها أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال ؛ لاتنظامها جميعا في السير .

والشاهد : تأكيد «كأن» مثلها، مع عدم الفاصل بمفعول الأولى - مع أنها ليست

لأنَّ المؤكَّدَ حرفان^(١)، فلم يَتَّصِلْ لفظٌ بِمِثْلِهِ .
وأشدُّ منه قوله : * وَلَا لِلْمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ *^(٢)
لكون الحرف على حرف واحد .

وأسهلُ منه قوله : * فَأَضْبَحْنَا لَا يَسْأَلُنَهُ عَنْ نِمَائِهِ *^(٣)

من حروف الجواب . وهذا أخف في الشذوذ من سابقه ؛ لأنه فصل هنا الواو المطف .
(١) وهما : الواو وكأن .

(٢) عجز بيت من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبي الأسدي ، وقيل : هو لرجل من
بنى أسد لم يعين . وصدره ؛

• فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي •

اللغة والاعراب . لا يلفى : لا يوجد ، من ألفى - إذا وجد . لما بي : أى للذى بي .
« فلا » الفاء عاطفة « ولا » زائدة لتوكيد القسم ، « والله » الواو حرف قسم وجر
ولفظ الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، « لا » نافية « يلفى »
فعل مضارع للمجهول جواب القسم « لما » اللام جارة وما اسم موصول والجار والمجرور
متعلق بلفى « بي » متعلق بمحذوف صلة « ولا لما بهم » ولا معطوف على ما قبله ،
واللام الأولى - فى « لما » - جارة والثانية توكيد للأولى ، وما اسم موصول . وبهم متعلق
بمحذوف صلة « أبداً » ظرف متعلق بلفى « دواء » نائب فاعل يلفى .

والمعنى : يقسم أنه لا يوجد للذى به من الموجدة والألم ، ولا للذى عند خصومه
من الحقد والضغينة - علاج ، وليس هنالك أمل فى المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد
والضغائن ، بعد أن تقام الخطب وعظم الخلاف .

قيل : إن السبب فى هذه القصيدة التى منها هذا البيت ؛ أن مسلماً كان غائباً ، فكتب
إليه لعمام الزكاة ، فظن أنه فُعل به ذلك كيذا . ومنها قوله :

بَكَتْ إِبِلِي وَحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَدَاءُ

والشاهد : فى « لما » فإن اللام الثانية فيها توكيد للأولى الجارة ، ولم يفصل بينهما
فاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب . وهذا شاذ بالغ الشذوذ ؛ لأن الحرف
المؤكد موضوع على حرف هجائى واحد لا يكاد يقوم بنفسه ، ولو جاء على ما يقتضيه
الصواب - لقال : « لما لما بهم » . (٣) صدر بيت من الطويل ، للأسود بن يعفر ، وعجزه :

لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

• أصمّد في علو الهوى أم تصوّبا •

اللغة والاعراب : أصمّد : أى ارتفع وارتقى . تصوّبا : نزل وتسفل . «فأصبحن» القاء عاطفة ، وأصبح فعل ماض ناقص ونون النسوة اسمها ، وهى عائدة على النوانى « لا يسألنه » الجملة خبر أصبح « عن » جارة « بما » الباء حرف جر بمعنى « عن » تأكيد لها ، و « ما » اسم موصول فى محل جر بمن « به » متعلق بمحذوف صلة «أصمّد» الهمزة للاستفهام ، وصعد فعل ماض والفاعل يعود على المحبّ لهن ، وكذلك الضمير فى « به » . والمعنى : أن هؤلاء النوانى أصبحن - بعد أن وخط المحب الشيب ، وهذه السكبر ونالت منه الشيخوخة - لا يكثرثن به ولا يعلن إليه ، ولا يسألن عما به من ضعف أو غيره ، وهل لا يزال يحلق فى الهوى والحب ؟ أم نزل إلى السفلى ونسى كل شيء ؟ **والشاهد :** فى « عن بما » ، حيث أكد « عن » الجارة بلفظ مرادف وهو الباء التى بمعنى « عن » المتصلة بما الموصولة . وهذا شاذ أيضاً لعدم الفاصل ، ولكنه أهون من سابقه ؛ لأن الحرف المؤكّد - وهو «عن» - موضوع على حرفين ، ولأن اللفظين مختلفان وإن اتفقا فى المعنى ؛ إذ يقال : سألت به - وسألت عنه .

تتمة

- (ا) يتمتع حذف المؤكّد تأكيداً لفظياً ؛ لأن حذفه مناف لتكراره .
- (ب) إذا أتبع الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب ، نحو : رأيتك إياك ؛ فمذهب البصريين أنه بدل ، ومذهب الكوفيين أنه تأكيد - وهو الأصح .
- أما المرفوع فيجوز أن يكون تأكيداً ، كما يجوز أن يكون بدلاً بالإجماع .
- (ج) من الأساليب الصحيحة : جاء القوم بأجمعهم ، وتغرب « أجمع » تأكيداً لمرور اللفظ بالباء الزائدة ؛ فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر - على حسب حالة المؤكّد «المتبوع» .
- وبعضهم يعربها بدلاً وإن كانت تؤدى معنى التوكيد . وينبغى إضافتها إلى ضمير مطابق .
- (د) تنفرد كلتا : نفس ، وعين - بجواز جرهما بالباء الزائدة ؛ تقول : بنفسه أو بعينه ويكونان فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة المتبوع .
- (د) لا يفصل بين المؤكّد والمؤكّد ، بـ « إتما » - على الأصح ، وأجاز القراء : مررت بالقوم ، إما أجمعين ، وإما بعضهم .

الأسئلة والتمرينات .

- ١ — عرف التوكيد ، وبين الفرق بين التوكيد اللفظي والمعنوي — بأشئلة موضحة .
- ٢ — بم يؤكد بالنفس والعين ؟ وما الذى تختص بهما عن بقية ألفاظ التوكيد ؟
- اشرح ذلك بأشئلة من الواقع . ثم بين ما يؤكد بجميع وعامة وما يشترط فيها ؟
- ٣ — اشرح قول ابن مالك :
- واشتغلوا أيضاً ككُلِّ فاعله من عمِّ فى التوكيد مثل النافلة
- ٤ — كيف تؤكد الضمير المتصل — بالنفس والعين ؟ وكذلك المنفصل ؟ وضع بأشئلة .
- ٥ — بين كيف تؤكد الحروف غير الجواية ، والجواية ؟ وما الفرق بينهما ؟
- ٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضع موضع الشاهد ، وحكمه فى المعنى والإعراب :

قال تعالى : (فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ . يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا . كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا • وجاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا . كَلَّا سَمِعْتُمْ • ثم كَلَّا سَمِعْتُمْ • لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ • وما أدراك ما يوم الدين • ثم ما أدراك ما يوم الدين) .

إذا ما بدت من صاحب لك زلةً فكُنْ أفتَ مُختالاً لِزائِهِ عُدْراً
والنجمُ تستصغِرُ الأبصارُ طلعتُهُ والذنبُ للعَيْنِ لا للنَّجمِ فى الصَّغَرِ
فلَمَّا نَبَّيْنَا اللهُمَّ دَى كَانَ كَلُّنَا عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالثَّقَى
لَا يُنْسِكَ الْأَمْسَى تَأْسِيًّا فَا مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُتَعَصِّمًا
بِلَادٍ مَتَى مَا جِئْتَهَا جِئْتَ جَنَّةً لَعَيْنِكَ فِيهَا كُلُّ مَا شِئْتَ رِضْوَانِ
إِلَّامَ الْخُلُفُ يُبْنِ كُمْؤُ إِلَّا مَا ؟ وَهَذَى الضَّجَّةِ الْكُبْرَى عَلَامًا ؟
وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبِ أَجَلٍ جَبَرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَايَرُهُ
قال صاحب النقى : الفردوس : روضة بالجمامة . والدعشور : الحوض المثلئ .

٧ — أعرب ما تحته خط في البتين الآتين ، وبين الشاهد فيهما في هذا الباب :

أَلَمْ يَأْتِ مِنْ لِسْتِ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاءُ
لَكَ اللَّهُ عَلَى ذَاكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

٨ — بين فيما يأتي: ألفاظ التوكيد ونوعها ، والمؤكد ونوعه ، وموضع كل من الإعراب كان الاعتداء الفاشم على بور سعيد سنة ١٩٥٦ — امتحاناً للشعوب العربية جميعاً ولبلغ قدرتها كلها على الدفاع ، والوقوف في وجه المستعمر . ولقد وقف العرب أنفسهم ، ومن ورأهم الشعوب الخلصة جميعها — وقفة أدهشت العالم أجمع ، ولم يكن في مصر كلها متخاذل ولا متقاعد ؛ بل كان الشعب عامة كرجل واحد ؛ حتى اندحر المعتدون وارتدوا على أعقابهم خاسرين .

وفي ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ كان اعتداء إسرائيل بجمعها ، ومن ورأها المستعمرون عامتهم ، على البلاد العربية — تجربة أخرى ، استطاعوا فيها بالخدعة — الانتصار على العرب ، وإصابتهم بنكسة مؤلمة ، ولكن الشعب العربي المعروف بصلاته — لم يئأس ، وسينتصر وينتصر بمشيئة الله . فصبراً صبراً ، وإلى الأمام إلى الأمام ، وشكراً شكراً لكل من يؤازرنا في هذه الحقبة ؛ بنفسه — أو بماله . والله لا يضع أجر من أحسن عملاً .

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ، ثُمَّ هَلْ، آيَنَتْنَهُمْ أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَاكَ حِمَامٌ ؟

٩ — أ كد الفاعل ، والمفعول ، والضمير — في العبارات الآتية — بالنفس والعين ، وبما يناسب من ألفاظ التوكيد الأخرى :

جلست في الدرس منتصباً ، وأصنيت إلى أستاذي حين يتكلم . أمسك لسانك عن الشتم ، ويديك عن الأذى .

إِيَّاكَ أَنْ تَمِظَ الرُّجَالَ وَقَدْ أَصْبَحْتَ مُحْتَاجاً إِلَى الْوَعْظِ

وَقَفَ الْخَلْقَ يَنْظُرُونَ جَمِيعاً كَيْفَ أُبْنَى قَوَاعِدَ الْحُجْدِ وَخَدِي

١٠ — عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :

« لو قيل « نعم » في قوله تعالى : (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ — كان كفراً » .

بين السبب في ذلك — على ضوء ما عرفت في « نعم » ، و « بلى » .

(باب العطف)^(١)

وهو ضربان : عطفٌ نَسَقٍ وسيأتى ، وعطفٌ بيان ، وهو :
التابع^(٢) المُشَبَّه لِلصِّفَةِ فِي تَوْضِيحِ مَتَّبِعِهِ^(٣) إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً ، وَتَخْصِيصِهِ
إِنْ كَانَ نَكْرَةً .

والأوَّلُ^(٤) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ : * أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ *^(٥)
والثَّانِي^(٦) : أَثْبَتَهُ الْكُوفِيُّونَ وَجَمَاعَةٌ ، وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ :
(أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينٍ) - فَيَمْنُ تَوْنٌ « كَفَّارَةٌ » ، وَنَحْوُ :

باب العطف

(١) هو في الأصل : مصدر بمعنى الميل والرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ،
وأطلق على التابع المذكور ؛ لأن التكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني ، أو أشركه
معه في الحكم - كما سيأتى .

(٢) يشترط فيه : أن يكون جامداً ، بخلاف النعت فإنه لا يكون إلا مشتقاً - أو مؤولاً به

(٣) النعت يوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته ، ومعنى فيه أو في سببه - كما سبق .
أما عطف البيان ، فيوضح متبوعه ويزيل عنه شائبة الإبهام بنفسه .

(٤) أى : وهو توضح ذات متبوعه المعرفة ، وإزالة ما قد يعيها من الشروع
بسبب تعدد مدلولها .

(٥) عجزه :

* مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ * .

وقد تقدم شرح هذا البيت وقصته في باب العلم ، في الجزء الأول - صفحة ١٣٦
والشاهد فيه هنا : أن « عمر » عطف بيان على أبو حفص ، وهو علم معرفة ، وقد
قصد به الإيضاح .

(٦) أى : وهو تخصيص النكرة . فقد ناه جمهور البصريين ، وأثبتته الكوفيون
وبعض البصريين المتقدمين ؛ كأبي علي الفارسي - وابن جني ، وبعض التأخرين
كأبي عيسى - والناظم وابنه - كما سترى بعد .

(مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ) ^(١) .

والباقون يوجبون في ذلك البدلية ^(٢) ، ويخصّون عطف البيان بالمعارف ^(٣) ،
ووافق متبوعه في أربعة من عشرة : أوجه الإعراب الثلاثة ^(٤) ،
والإفراد ، والتذكير ، والتنكير ^(٥) - وفروعهم .

(١) فقد أعربوا « طعام » عطف بيان لكفارة ، و « صديد » عطف بيان لـ « ما »
وكلاهما نكرة . والصديد : الدم المختلط بالقيح . (٢) أى بدل كل من كل .
(٣) حجتهم : أن عطف البيان - كاسمه - يقصد به البيان والإيضاح ، والنكرة
مجهولة ، والمجهول لا يمين المجهول . ويقول المجيزون : إن بعض النكرات قد يكون
أخص من بعض ، فلا مانع من أن يبين الأخص غيره ، والتخصيص نوع من البيان
والإيضاح . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(المُطَفُّ : إمَّا ذُو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقٌ وَالْفَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقُ
فَذُو الْبَيَانِ : تَابِعٌ ، شَبْهُ الصِّفَةِ ، حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) ^(٦)
أى أن العطف ينقسم إلى نوعين : عطف بيان ، وعطف نسق ، ونحن الآن في
صدد تعريف وإيضاح عطف البيان ؛ وهو : تابع يشبه الصفة - أى التعت - إلا أن بينهما
فرقاً وهو : أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويوضح ذاته نفسها . أما التعت فيبين
معنى عارضاً ، وصفة من صفات الذات كما بينا .

(٤) ويجوز فيه القطع كالنعت ، وقد سبق إيضاح ذلك - فارجع إليه .
(٥) الصحيح أن هذا هو الأغلب ، ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً ؛ بشرط أن
يكون التابع هو المعرفة ؛ ليتحقق الفرض من عطف البيان . وقد يقع عطف البيان بعد
« أى » للفسرة ، نحو : هذا الحاتم لجين - أى : فضة . ويجوز أن يعرب في هذه
الصورة بدلاً . وفي موافقة العطف لمتبوعه يقول الناظم :

(فَأَوَّلِيْفَةُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّتْمُ وَلِيْ

(*) «المطف» - بمعنى المطفوف - مبتدأ «إما» - حرف تفصيل «ذو» خبر المبتدأ
«بيان» مضاف إليه «أو نسق» معطوف على ذو بيان «الآن» ظرف زمان «بيان» خبر المبتدأ
وهو الفرض «ما» اسم موصول إليه «سبق» الجملة صلة ما
(*) فذو البيان تابع، مبتدأ ومضاف إليه وخبر «شبه الصفة» نعت لتابع ومضاف إليه
«حقيقة القصد» مبتدأ ومضاف إليه «به» متعلق بمنكشفة الواقع خبراً، والجملة صفة ثانية لتابع...
(*) «فأوليفته» فعل أمر مؤكّد بالنون الحفيفة، والهاء مفعوله الأول، وصرح بها ذو بيان.

وقول الزخشرى: إنَّ (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) عطف على: (آيَاتُ يُدْنِيَاتُ) ^(١) -
مخالف لإجماعهم ^(٢). وقوله، وقول الجرجاني: يُشْتَرَطُ كونه أوضح من
متبوعه ^(٣) - مُخَالِفٌ لقول سيبويه في «يا هذا ذا الجُمَّة»: إنَّ «ذا الجُمَّة»
عطف بيان، مع أنَّ الإشارة أوضح من المضاف إلى ذى الأداة ^(٤).
ويصح في عطف البيان: أن يُعْرَبَ بدل كل ^(٥)؛ إلا إن امتنع

فَقَدْ بَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ كَمَا بَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ ^(٦)

أى أعطه من موافقة الأول «المتبوع» - مثل ما ولى وأخذ النعت؛ من موافقة
لنمونه في الأمور السابقة. ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه - يتأثلان تعريفاً
وتسكيراً؛ ليرد على القائلين بأن عطف البيان لا يكون إلا معرفة.

(١) أى: مع أن «مقام» مخالف لآيات - في التسكير، والتأنيث، والجمع. والمراد
بالآيات: أثر القدم في الصخرة، وغوصها فيها إلى السكبين، وإبقاء هذا الأثر دون
آثار سائر الأنبياء، وحفظه آلاف السنين. وسبب هذا الأثر: أنه لما ارتفع بناء
السكبة - قام إبراهيم على هذا الحجر، ليتمكن من رفع الحجارة ففاست فيه قدماء.
(٢) أى على وجوب مطابقة البيان للمبين؛ تعريفاً وتسكيراً، وإفراداً وغيره،
وتذكيراً وغيره. فالوجه: أن «مقام» مبتدأ حذف خبره - أى منها مقام إبراهيم،
أو العكس - أى بعضها مقام. وقيل: يجوز كونه بدلاً من آيات - بدل بعض من كل
(٣) أى أعرف منه؛ لأنه يوضح حقيقته وذاته.

(٤) لم يعرب سيبويه: «ذا الجُمَّة» نعتاً؛ لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا
محلى بال، والجُمَّة: الشعر الواصل إلى المنكب.

(٥) وذلك إذا قصد به ما يقصد بالبدل، وحينئذ يتعين كونه بدلاً.

«من وفان» متعلق بأوليه «الأول» مضاف إليه «ما» اسم موصول مفعول ثانٍ لأوليه
«من وفان الأول» متعلق بولى ومضاف إليه «النعت» مبتدأ «ولى» فعل ماضٍ وفاعله يعود إلى
النعت، والجملة خبر المبتدأ، ووجه المبتدأ والمبرصلة ما (٥) «فقد» حرف تعليل «بكونان» فعل
مضارع نالس وألف الاثنين اسمه، وهى عائدة على البيان والمبين «منكرين» خبر يكون «كأ» النكاف
جارة، و«ما» مصدرية والجملة بعدها مقدرة بمصدر مجرور بالنكاف - أى كما يكونهما معرّان.

الاستغناء عنه^(١)، نحو: هندٌ قامَ زيدٌ أخوها. أو إحلاله محلَّ الأول،
نحو: يازيدُ الحارثُ^(٢)، وقوله: * أبا أخوينَا عبدَ شمسٍ ونوفلاً *^(٣)

(١) أى: فيمتنع أن يكون بدلا. ومن ذلك - غير ما سيذكره الناظم - أن تقتصر جملة الخبر إلى رابط وهو في التابع كثنال المصنف، «فأخوها» يتمين كونه عطف بيان؛ لأنه لو أعرب بدلا - لحلت جملة الخبر عن الرابط؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل على الصحيح، فهو من جملة أخرى. وكذلك جملة الصلة والصفة نحو: حضر الذى أو رجل - ضرب محمد أخوه. وجملة الحال، نحو: هذا محمد قام رجل أخوه.

(٢) أى: بما فيه فيه تابع المنادى محلى بأل، والتبوع منادى خاليا منها، فيتمين كون «الحارث» عطف بيان من زيد - لا بدلا؛ لامتناع إحلاله محله، فلا يقال: يا الحارث؛ لأنَّ «يا» و«أل» لا يجتمعان هنا.

وإيضاح ما تقدم: أنه يصح في عطف البيان - إذا قصد به ما يقصد ببدل الكل - أن يعرب بدل كل إلا في حالتين:

(أ) ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان، لما منع يحول دون صحة البدل.
(ب) وألا يمكن إحلال عطف البيان - لو صار بدلا - محل متبوعه؛ لما منع يحول دون البدلية، ووضع البدل مكان المبدل منه.

(٣) صدر بيت من الطويل، لطالب بن أبي طالب بن عبد المطلب - أخى أمير المؤمنين على بن أبي طالب - من قصيدة يمدح بها الرسول عليه السلام، ويكي أصحاب القلب - «البئر» - من قريش، الذين قتلوا يوم بدر، وعجزه:

* أَعِيذُكُمْ بِاللهِ أَنْ تَحْدِثَنَا حَرْبًا *

وروى في السيرة: * فِدَى لَكُمْ لَا تَبْعَثُوا يَتِمْنَا حَرْبًا *

اللفظة والاعراب: عبد شمس: فصيحة من قريش - منهم بنو أمية. نوفل: فصيحة أخرى من قريش أيضاً. أَعِيذُكُمْ بِاللهِ، يريد: أَلْجَأُ إِلَى الله من أْجَلِكُمْ - أو أَحْصِنُكُمْ بِالله وأْجَلِكُمْ في رعايته؛ مخافة أن تشعلا نار الحرب بينكم. «أيا» حرف للنداء «أخوينا» منادى منصوب بالياء لأنه مبنى مضاف إلى نا «عبد شمس» عبد عطف بيان على أخوينا وشمس مضاف إليه «ونوفلاً» معطوف على عبد شمس «أن تَحْدِثَنَا حَرْبًا» أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بأَعِيذُ - أى من إحداثكم حرباً. والمعنى: واضح - بعد ما تقدم من الشرح

وقوله : • أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ •^(١)

والشاهد : تعين كون « عبد شمس » عطف بيان لأخويننا ، و « نوفلا » عطف نسق بالواو عليه . ولا يجوز فيهما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ لعدم صحة حلوله محل « أخويننا » ؛ لأن ذلك يستلزم ضم « نوفل » المطفوف عليه ؛ لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم ، والرواية بالنصب لا غير .

ومن الصور التي يمتنع فيها البديل لعدم صحة إحلاله محل الأول : أن يكون تابع للنادى اسم إشارة ؛ كما محمد هذا . أو مقروناً بآل ، نحو : يا على الحسن . أو يتبع وصف « أى » فى النداء ، أو وصف اسم الإشارة بالخالى من آل ، نحو : يا أيها الرجل محمد . وإذا الرجل غلام محمد . أو يضاف « أفعل » فى التفضيل إلى اسم عام يتبع بقسميه نحو : على أفضل القوم - الرجال والنساء . أو أن يتبع ما أضيف إليه « كلا وكلتا » بمتفرق ، نحو : جاء كلا المجاهدين - أحمد وعلى .

ففى كل ما تقدم ، يتعين أن يكون التابع عطف بيان ، ويمتنع البديل للسبب المتقدم . فإن الفصيح أن يكون تابع اسم الإشارة مقروناً بآل . ودخول « آل » على النادى ممنوع . وتابع « أى » فى النداء لا بد أن يكون مقروناً بآل ، أو اسم إشارة له تابع مقرون بها . وأفعل التفضيل لا بد أن يكون بعضاً من المضاف إليه ، ويلزم على البدلية أن يكون « على » بعض النساء . وكلا وكلتا لاتصافا للثنى المتفرق إلا شذوذاً .

(١) صدر بيت من الوافر ، للرار بن سعيد الفقمى ، من قصيدة يفخر فيها بأن جده خالد بن فضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد - زوج الحررق أخت طرفة بن العبد البكرى - الشاعر المشهور ، وذلك فى يوم « القُلاب » . وعجزه :

• عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا •

اللغة والاعراب . التارك : اسم فاعل - من ترك . البكرى : المنسوب إلى بكر بن وائل . وهى قبيلة مشهورة ، منها : جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل . ترقبه : تنتظره . « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن التارك » خبر ومضاف إليه « البكرى » مضاف إليه من إضافة الوصف لمفعوله ، « بشر » عطف بيان للبكرى « عليه الطير » عليه خبر مقدم والطير مبتدأ مؤخر ، والجملة حال من البكرى « ترقبه » الجملة حال من ضمير الطير المستتر فى عليه ، « وقوعا » مفعول لأجله حذف متعلقه : أى ترقبه لأجل وقوعها عليه - أو حال من الضمير المستتر فى ترقب .

وتجوز البدلية في هذا عند الفراء ؛ لإجازته الضاربُ زيد^(١)

وليس بمرضى .

واللهي : يصف نفسه بالشجاعة ، وأنه ابن الذي ترك البكرى - بشراً - مجندلاً في العراء ، مشخاً بالجراح ، في حالة يرثى لها ، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتهش من جسده ، فهو شجاع من نسل شجعان .

والشاهد : تعين كون « بشر » عطف بيان ؛ لأنه لو أعرب بدلاً - والبدل على نية تكرار العامل - لكان التقدير : أنا ابن التارك البكرى ، التارك بشر ؛ فيضاف الوصف المقترن بأل - إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره . وذلك غير جائز - كما تقدم في باب الإضافة .

(١) مذهبه : جواز إضافة الوصف المقترن بأل - إلى جميع المعارف ، وهو غير مرضى عند الجمهور . وفيما تقدم يقول الناظم :

(وَصَالِحًا لِـبِدَلِيَّةٍ يَرَى فِي غَيْرِ نَحْوٍ : «يَا غَلَامُ يِعْمَرَا»
وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرَى» وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضَى^(٢))
أى أن عطف البيان يصلح للبدلية في غير التركيب الذى يشبه «يا غلام يعمر»
- ويعمر : اسم شخص - ، وهو أن يكون التابع مفرداً معرفة معرباً ، والمتبوع منادى .
فيتعين أن يكون «يعمر» عطف بيان ؛ لأنه لو جعل بدلاً لوجب بناؤه على الضم ، وهو منصوب . وكذلك إذا كان التابع خالياً من أل ، كـ «بشر» ، والمتبوع بأل «كالبكرى» ، وقد أضيفت إليه صفة بأل ، نحو : أنا ابن التارك البكرى بشر - فيتعين كون «بشر» عطف بيان لما بيناه . وليس إعرابه بدلاً مرضياً عند المصنف والجمهور .

وهاتان المسألتان اللتان ذكرهما الناظم - هما من أفراد النوع الثانى الذى ذكره المصنف

(*) «وصالِحاً» مفعول ثان مقدم ليرى «لبدلية» . متعلق بـ «يرى» ، فعل مضارع للجمهور ونائب الفاعل يعود إلى عطف البيان - وهو والمفعول الأول «في غير نحو» . متعلق بـ «يرى» ومضاف إليه «يا غلام» يا : حرف نداء ، وغلام : منادى مبنى على الضم في محل نصب «يعمر» عطف بيان للام على المحل ، وهو بضم اليم وفتحها - علم لشخص منقول من عمر يعمر (*) «ونحو بشر» . متعلق على نحو الأول ومضاف إليه «تابع» بالجر نعت لبشر ، وبالنصب حال منه «البكرى» مضاف إليه «أن يبدل» أن وما بعدها في تأويل مصدر اسم ليس «بالمرضى» خبرها على زيادة الباء .

أما الأول - وهو أن يكون التابع غير مستغنى عنه في التركيب - فلم يتعرض له .
هذا : وعلى الرغم من أن بين عطف البيان ، وبدل الكل من الكل - مشابهة
كبيرة في المعنى والإعراب ؛ فإن عطف البيان يقصد به إيضاح الذات نفسها أو تخصيصها -
لا أمراً عرضياً طارئاً عليها - فهو بمنزلة التفسير للتبوع .

أما البدل فيدل على ذات التبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى ؛ بحيث يقع اللفظان
على ذات واحدة وفرد معين واحد في حقيقته ، ولا شأن له بالإيضاح والتخصيص .
ويذكر النحاة فروقاً آخر بينهما من جهة الصناعة ، منها :
(١) أن عطف البيان لا يكون ضميراً ، ولا تابعاً لضمير ؛ ولهذا امتنع إعراب
« مخصوص بهذا » - عطف بيان .

(ب) ولا يكون مخالفاً لتبوعه في التعريف والتسكير - على الصحيح .

(ج) ولا يقع جملة ولا تابعاً للجملة ، ولا فعلاً ولا تابعاً لفعل .

(د) وأنه لا يلحظ فيه إحلاله محل الأول .

(هـ) ولا يعد متبوعه في حكم الطرح . ولا يعد في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه -

بخلاف البدل في ذلك كله . وفي بعض تلك الأمور خلاف بين العلماء .

ولهذا يرى الإمام الرضى وفريق من النحاة : أنه لا فرق بين عطف البيان والبدل ؛
فإن التشابه بينهما تامة . وما ذكر من الفروق مبنى على دعوى أن البدل على نية تكرار
المامل - وهي دعوى لا تثبت عند التحصيل . على أنه ينتشر في الثواني ما لا ينتشر في
الأوائل - أى ينتشر في التابع ما لا ينتشر في التبوع .

(باب عطف النسق)^(١)

وهو تابعٌ يتوسط بين متبوعه أحد الأحراف الآتية ذكرها^(٢)
وهي نوعان : ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى^(٣) ؛
إما مطلقاً ، وهو : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى^(٤) — وإما مقيداً ،

باب عطف النسق

(١) النسق - بالفتح - اسم مصدر ، وبالسكون - مصدر نسقت الكلام أنسقه - من
باب نصر - عطف بعضه على بعض ، وربطت بعض أجزائه ببعض . وهو بمعنى النسوق -
من إطلاق المصدر على اسم المفعول ؛ فالمراد : العطف فى الكلام المنسوق ببعضه على بعض .
(٢) وفى تعريف عطف النسق يقول الناظم :

(نال بحرف متبوع عطف النسق كإخصص بود وثناء من صدق)^(٥)

أى أن التالى والتابع بسبب حرف متبوع - أى مشترك - ما بعده لما قبله فى الحكم
والإعراب - يسمى عطف النسق . ثم ساق الناظم مثلاً للتشريك فى الحكم هو :
إخصص من صدق بود وثناء ، فحرف العطف هو الواو ، والتالى المشارك فى الحكم
«بود» - هو الثناء . وعلى هذا فليست «أى» التفسيرية من حروف العطف عند
الجمهور ؛ لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها . وما بعدها بدل أو عطف يان ، خلافاً
للكوفيين الذين يمدونها عاطفة ومعناها : التفسير .

فخرج بقول المصنف : يتوسط . . إلخ - التوابع كلها ما عدا عطف النسق ،
وبالتقيد بالحروف المذكورة - «أى» التفسيرية كما ذكرنا .

(٣) أما فى اللفظ فبوجوه الإعراب ، وأما فى المعنى فباحتمال كل من التماطين للمعنى
المراد ؛ تقياً ، وإثباتاً ، وصلاحيه له . وهذا إذا كانا مفردين ؛ فإن كان المعطوف غير
مفرد ؛ فقد لا يفيد التشريك ، نحو : حضر التليذ ولم يحضر والده . .

(٤) يرى الكوفيون أن «حتى» لا تكون حرف عطف ، بل هى حرف ابتداء

(*) « نال » خبر مقدم « بحرف » متعلق به « متبوع » صفة لحرف « عطف النسق » عطف مبتدأ
مؤخر والنسق مضاف إليه « كإخصص » خبر لمبتدأ محذوف ، وهو فعل أمر « بود » متعلق به « وثناء »
معطوف على « بود » من « اسم موصول مفعول إخصص » صدق ، فعل ماض والجمله صلة من

وهو : أو ، وأم ^(١) ؛ فشرطهما ألا يقتضيا إضراباً ^(٢) .

وما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى .

إما لكونه مثبت لما بعده ما اتفق عما قبله ؛ وهو « بل » عند الجميع ، و « لكن » عند سيبويه وموافقيه ^(٣) .

وإما لكونه بالعكس ^(٤) ، وهو « لا » عند الجميع ^(٥) ، و « ليس »

دائماً . ويقدرّون عاملاً لما بعدها تم به الجملة ، ففى مثل : قدم الحجاج حتى المشاة - يقدرّون : حتى قدم المشاة . (١) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استهتام كالمهزمة (٢) فإن اقتضيا إضراباً - كانا مشركين فى اللفظ فقط ، مثل « بل » وإلى الحروف الستة المذكورة - أشار الناظم بقوله :

(قَالَمْطَفُ مُطْلَقًا ؛ بِوَاوٍ ، نَمٍّ ، فَآ حَقٍّ ، أَمْ ، أَوْ كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَفَاً) ^(٦)
أى أنه يمطف بالواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ، وأم ، وأو - فتفيد مشاركة المطفوف مع المطفوف عليه مطلقاً ؛ أى فى اللفظ والمعنى .

(٣) يرى يونس : أن « لكن » حرف استدراك دائماً ، وعندما تأتى عاطفة تكون قبلها الواو ؛ لتكون هى العاطفة ، وسيأتى بيان واف عن « لكن » قريباً . (٤) وهو أن ينفى عما بعده - ما ثبت لما قبله .

(٥) سيأتى بيان شاف لكل منها . وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :
(وَأَتَبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ : بَلْ ، وَلَا ، لَكِنْ ؛ كَلَمْ يَبْدَأْ مُرُوءًا لَكِنْ طَلَاً) ^(٧)
أى : وأتبع وأفادت مشاركة المطفوف للمطفوف عليه فى اللفظ فقط - أى فى

(*) « قالمطف » مبتدأ « مطلقاً » حال من المبتدأ على رأى سيبويه ، أو من الضمير المستتر فى الخبر وهو « بواو » - على رأى من يميز تقديم الحال على عاملها الجار والخبر « ثم ، فا ، حتى ، أم ، أو » - معطوفات بمطاف مقدر على واو - بقصد اللفظ « كفيك » - الكاف جار لقوله محذوف ، و « فيك » خبر مقدم « صدق » مبتدأ مؤخر « ووفاً » معطوف على صدق .

(٦) « وأتبع » فعل ماض والتاء للتأنيث « لفظاً » تمييز أو منصوب على نزع الخافض « بحسب » الفاء زائدة لترين اللفظ ، و « حسب » بمعنى كاف - مبتدأ مبنى على الضم ، وخبره محذوف - أى فحسبك ذلك « بل » فاعل أتبع « ولا ، لكن » - معطوفان على بل محذوف العاطف من لكن ، « امرؤ » فاعل بيد « لكن » حرف عطف « طلاً » معطوف على امرؤ .

عند البغداديين ، كقولہ : * إِنَّمَا يَجْرِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ *^(١)
(فصل) أما الواو : فلمُطْلَقِ الجمع^(٢) ؛ فتمطِفُ متأخراً في الحكم ،

الإعراب لا في المعنى - « بل ، ولا ، ولكن » والطلا - بالقصر - ولدا الظبية حين يولد ،
أو ولد البقرة الوحشية ، أو ولد ذات الظلف مطلقاً - وجمعه أطلاء .

(١) عجزيت من الرمل ، لليد بن ربيعة العامري - يحث على المعروف وحسن
المكافأة . وصدرة :

* وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ *

وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها :

إِنَّ تَقْوَى اللَّهِ مِنْ خَيْرِ نَزَلٍ وَإِذْنِ اللَّهِ رَبِّنِي وَالْعَجَلُ

اللغة والإعراب : النفل النسيئة . الريث : الإبطاء والتمهل . أقرضت قرضاً :
أعطيت شيئاً من المال على سبيل القرض لتؤديه بعد ، والمراد : قدمت إليك معونة
مال - أو صنع معك معروف . فاجزه : بكافئ صاحبه . الفتى : الإنسان . الجمل : الحيوان المعروف ،
وقد يراد بالفتى - الشاب الذي في طراوة الشباب ، وبالجمل - الرجل الذي تقدمت به السن .
« وإذا » ظرف للزمان المستقبل مضمن معنى الشرط « أقرضت » فعل ماضٍ لمدجهول فعل
الشرط والتاء نائب فاعل « فاجزه » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واجزه فعل أمر
والفاعل أنت والماء مفعوله « إنما » أداة حصر « يجزى الفتى » فعل وفاعل « ليس »
حرف عطف بمعنى « لا » - على مذهب البغداديين ، « الجمل » معطوف على الفتى .

والمعنى : إذا أسدي إليك أحد يداً ، أو صنع معك معروفاً - فكافئه بمثله ، أو
بخير منه ؛ فإن هذا شأن الشاب القادر الخير . أما من كان كالجمل في اللؤم والخذاع ،
أو من ضعف وقعدت به السن - فلا يجازى على المعروف إلا مضطراً .

والشاهد : استعمال « ليس » حرف عطف بمعنى « لا » ؛ لتنفى عما بعدها صنع الخير
الذي ثبت لما قبلها . وهذا قول البغداديين - تبعاً لابن عصفور وبعض الكوفيين ،
وجرى عليه النظم في التسهيل . ويخرجه المانعون : على أن « ليس » فعل ماضٍ ناقص
و « الجمل » اسمها ، وخبرها محذوف - أي ليس الجمل جازياً :

(٢) أي الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين في المعنى والحكم ، من غير دلالة على مصاحبة -
أو ترتيب زمني - أو مهلة - أو نحو ذلك ، وخالف في ذلك البعض وقالوا : إنها للترتيب .

نحو: (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ) ^(١) . ومُتَقَدِّمًا، نحو: (كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ) ^(٢) ، ومُصَاحِبًا نحو: (فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ) ^(٣) .

وتنفرد الواو ^(٤) ؛ بأنها تعطف اسمًا على اسم لا يكفي الكلام به ^(٥) ، كـ «اختصم زيدٌ وعمرو» وتضارب زيدٌ وعمرو - واصطف زيدٌ وعمرو - وجلست بين زيدٍ وعمرو ؛ إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف والبيئية - من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا بأتين فصاعدًا ^(٦) . ومن هنا قال الأصمعي : الصواب أن يقال :

(١) من الآية : ٢٦ من سورة الحديد (٢) من الآية : ٣ من سورة الشورى
 و «الذين» معطوف على الكاف مع إعادة الجار - عطف متقدم على متأخر .
 (٣) «فأصحاب السفينة» معطوف على الهاء عطف مصاحب في الانجاء على مصاحبه ومضاف إليه وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

(فَأَعْطِفْ بِوَائٍ لَاحِقًا أَوْ سَابِقًا - فِي الْحُكْمِ ، أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا) ^(٧)
 أى اعطف بالواو : اللاحق والسابق والمصاحب في الحكم كما مثل المصنف ؛ لأنها تدل على مطلق الاجتماع والاشتراك في الحكم بلا قيد ما . وإنما قيد ذلك إذا كان المتماثلان مفردين ، ولم تقع بعدها «إما» الثانية ، ولم تكن هناك قرينة تدل على عدم التجرد للتشريك المطلق ؛ فإن وقعت بعدها «إما» الثانية - فمنها يوحى به المقام كما سيأتى . وإن وجدت قرينة - وجب الأخذ بما تدل عليه .

هذا : واستعمالها في المعية والمصاحبة أكثر ، وفي تقدم ما قبلها كثير ، وفي تأخره قليل .
 (٤) أى من بين سائر حروف العطف . ولها مواضع أخرى تنفرد بها تقدم بعضها
 (٥) أى بالمعطوف عليه في أداء معناه ؛ وذلك حين يتطلب الحكم متعددًا ؛ كالاختصام ، والمساواة ، ونحوها - كما مثل المصنف .

(٦) أى : ولا يمكن أن تكون من طرف واحد ، وذلك مثل : تنازع - وتصالح

(٧) «لأحقاً» مفعول اعطف «أو سابقاً» معطوف عليه «في الحكم» متعلق بسابقه وقد تنازع الوصفان قبله «أو مصاحباً» معطوف على سابقاً «موافقاً» تمت له ،

* بين الدخولِ وحوملٍ * — بالواو^(١) .

وتشارك - وتماون ... إلخ . وإنما انقردت الواو بهذا ؛ لأنها مطلق الجمع ، وترجح فيها الملية . قال الناظم مشيراً إلى ذلك :

(وَأَخْصَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يَفْنَى مَتَّبِعُهُ ، كَمَا حَضَطَفَ هَذَا وَأَبْنَى)^(٢)
أى اخصص الواو - من بين حروف العطف - بأن يعطف بها ، حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه فى تحقيق معنى العامل ، كالمثال الذى ذكره الناظم ؛ فإن الاصطفاً يتطلب أكثر من واحد .

(١) لأن البنية لا يتحقق معناها بواحد . ولا يعطف فيها بالفاء ؛ لأن الفاء تدل على الترتيب . وهذا بعض بيت من الطويل ، لامرئ القيس بن حجر الكندى - هو مطلع معلقته ، وأوله :

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِقْطِ الْوَلَّى
اللغة والاعراب . قفا: فعل أمر من الوقوف - والألف فيه للثنيين . وقيل منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة ، والمخاطب واحد ، وعوملت الكلمة فى الوصل كما تعامل فى الوقف . ذكرى : مصدر بمعنى التذكر . سقط الولى : السقط - بتثنية السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستدق طرفه . والولى : رمل يتلوى وينحنى . الدخول : اسم موضع ، وكذلك : حومل . « نبك » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر « من ذكرى » متعلق بنبك « حبيب » مضاف إليه « بسقط الولى » بسقط جار ومجرور ، والولى مضاف إليه - متعلق بمحذوف صفة لمنزل « بين الدخول » بين ظرف مكان ، والدخول مضاف إليه - صفة ثانية « حومل » معطوف على الدخول .

والعنى : قفا يا صاحبي وشاركاني فى البكاء وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب كان يقيم هنا ، ومنزل كان عامراً به - بين هذين الموضعين .

والشاهد : فى قوله « بين الدخول وحومل » ؛ فإن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد والفاء تدل على الترتيب من غير مهمله ، فالبنية غير متحققة هنا ، وإنما تتحقق بالمعطف بالواو التى تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معاً دفعة واحدة - فى مدلول

(*) « عطف » مفعول اخصص « الذى » مضاف إليه « لا يفنى متبوعه » الجملة من الفعل للفنى ونائب فاعله صلة الذى « هذا » فاعل اصطف « وابنى » معطوف على « هذا » .

وحُجَّةُ الجماعة: أَنَّ التقديرَ: بين أَمَا كُن الدَّخُولُ فَأَمَا كُنِ حَوْمَلٍ^(١)؛
فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون^(٢).

العامل . ولهذا خطأ الأصمى امرأ القيس . وقد عني العلماء بتصحيح قول امرئ القيس ، كما بين ذلك المصنف .

(١) أى أن كلمتي الدخول وحومل هنا - لا يراد بهما جزئى مشخص ، وإنما يراد بهما أجزاء هذين السكانيين ، وهناك مضاف محذوف يفيد هذا التمدد مثل : أَمَا كُن، أو مواضع ، أو أجزاء - الدخول وحومل . وقدر يعقوب بين أهل الدخول .. إلخ .

(٢) يقال هذا ؛ إذا كان كل فرد من كل فريق خصماً لمن هو من فريقه ؛ فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض - عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض .

هذا . وتختص الواو كذلك : بعطف الشيء على مرادفه ؛ لتقوية معنى المطفوف عليه وتأكيده ، نحو: البنى والظلم وبال على صاحبه ، ومنه قوله تعالى : (شرعة ومنهاجا) .
وبعطف النعوت المتعددة المتفرقة - التي منعوتها متعدد غير متفرق ، نحو : أصبحت بلادنا زراعية وصناعية وتجارية .

وبوقوعها قبل «إما» المسبوقة بمثلها ، نحو: إنكار المعروف إما جهل ، وإما عدم تقدير .
وبوقوع « لا » النافية بعدها إذا عطف مفرداً بعد نفى أو نهى ، نحو : الكريم لا يحب البخل ولا الرياء . ومنه قوله تعالى : (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ... إلخ) من الآية : ٢ من سورة المائدة ؛ فتكرار « لا » يفيد أن النفي والنهى واقعان على كل من الصفتين وحدها . وعدم تكرارها يوهم أنهما مقصوران على حالة اجتماعهما .
وبإقترانها بالحرف « لكن » كقوله تعالى : (ما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله) ؛ فالواو هي الماطفة ، أما « لكن » فخرق استدراك .

وبعطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى : (رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات) . من الآية : ٢٨ من سورة نوح

أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص - فتشاركها فيه « حتى » ، نحو : (وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح . . . الآية) ، ومات الناس حتى الأنبياء .
وتختص كذلك بالمطف في التحذير ، والإغراء نحو : الروءة والنجدة ، ومنه قوله تعالى : (ناقة الله وسقياها) ، وغير ذلك كثير . وقد أوصل النحاة ما تختص به الواو - إلى واحد وعشرين نوعاً . وسيدكر المصنف في آخر الباب بعضاً آخر مما تختص به .

وأما الفاء : فللترتيب^(١) والتعقيب^(٢) ، نحو : (أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ)^(٣) .
وكثيراً ما تقتضي أيضاً التسبب^(٤) ، إن كان المعطوف جملة^(٥) ،
نحو : (فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ) .
واعترض على الأول^(٦) بقوله تعالى : (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِاسْنًا)^(٧)
ونحو : (تَوَضَّأَ فَفَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ الحديث)^(٨) .
والجواب ، أَنَّ المعنى : أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا — وَأَرَادَ الْوُضُوءَ^(٩) .

(١) أى بنوعيه : المعنوى ، والد كرى . والمراد بالترتيب المعنوى : أن يكون زمن
تحقق المعنى فى المعطوف — متأخراً عنه فى المعطوف عليه ، نحو : من الخير الإنصات ،
فالسماح ، فمحاولة الفهم . أما الترتيب الد كرى فهو : وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه
بحسب التحدث عنهما — لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما ، نحو : حدثنا المعلم عن
أبى بكر فعثمان فعمر .

(٢) التعقيب هو : اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة ، وقصر المدة التى بين وقوع
المعنى عليهما ، والتعقيب فى كل شئ بحسبه . (٣) من الآية : ٢١ من سورة عبس
(٤) أى الدلالة على السببية ؛ بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه .
ولكنها لا تسمى فاء السببية — إلا إذا دخلت على مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة
كما سيأتى فى موضعه . (٥) أى فى الغالب ، وكذلك إذا كان المعطوف وصفاً
مشتقاً ، نحو : الطلبة واثقون بأنفسهم فقبلون على الاختبار فقاتلوا . ومثل قوله تعالى
(لَا تَكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَالِثُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ) . من الآية : ٥٢ من سورة الواقعة
(٦) وهو الترتيب المعنوى . (٧) من الآية : ٤ من سورة الأعراف

(٨) فإن الإهلاك متأخر عن مجىء البأس فى المعنى ، وهو متقدم عليه فى التلاوة والذكر .
وغسل الأعضاء الأربعة متقدم فى المعنى ، ومتأخر عن الوضوء فى الذكر .

(٩) وبهذا انتفى الاعتراض ؛ فإن إرادة الإهلاك متقدمة على البأس ، وإرادة
الوضوء سابقة على غسل الأعضاء . وأجيب أيضاً : بأن الفاء فى الآية والحديث — للترتيب
الد كرى لا المعنوى ؛ لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها .

وعلى الثانى ^(١) بقوله تعالى : (فَجَعَلَهُ غُثَاءً) ^(٢)
والجواب : أَنَّ التقدير فضت مدة فجعله غُثَاءً ^(٣) — أو بأن
« الفاء » نابت عن « ثم » ؛ كما جاء عكسه ، وسيأتى .
وتختص الفاء : بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح أن يكونه صلة ؛
لخلوه من المائد ^(٤) ، نحو : اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك ^(٥) .
وعكسه ^(٦) ، نحو : الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد ^(٧) .

(١) أى وهو التعقيب . (٢) أى : بعد قوله تعالى : (الذى أخرج الرعى) ؛
فإن جملة غشاء أحوى — لا يعقب إخراج الرعى ولا يتصل به . ومعنى غشاء : جافاً هشياً .
والأحوى : الأسود . من الآية : ٥ من سورة الأعلى
(٣) أى فيكون المطوف عليه محذوفاً . وقد قيل : إن هذا لا يدفع الاعتراض ؛
لأن مضى المدة لا يعقب الإخراج . وأجيب بأنه يكفي أن يكون أول أجزاء المضي
متممباً للإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا فى زمن طويل ، نحو قوله تعالى : (ألم تر أن
الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) من الآية : ٣٣ من سورة الحج
فإن اخضرار الأرض يبتدى بعد نزول المطر ، لكن لا يتم إلا فى مدة ومهلة .
(٤) ذلك لأن ما فى الفاء من معنى السببية — جعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة
واحدة ، ، فأغنى ذلك عن الرابط .

(٥) « اللذان » مبتدأ « يقومان » الجملة صلة « فيغضب زيد » الجملة معطوفة بالفاء
على جملة يقومان الواقعة صلة . وكان القياس عدم صحة العطف لخلوها عن ضمير يعود إلى
الموصول ؛ لأنها رفعت الظاهر — وهو « زيد » ، ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك ؛ لما فى
الفاء من معنى السبب كما بينا ، « أخواك » خبر المبتدأ .

(٦) أى : وهو أن تعطف الفاء ما يصلح أن يكون صلة — على ما لا يصح لذلك .
(٧) « الذى » اسم موصول مبتدأ « يقوم أخواك » الجملة صلة ، وهى خالية من ضمير
يعود إلى الموصول ؛ فكان القياس عدم صلاحيتها ، ولكن عطف جملة ، « فيغضب هو »
عليها بالفاء — وهى مشتملة على عائد إلى الموصول — سوغ ذلك ، « زيد » خير
المبتدأ ، والمائد هو الضمير المستتر فى « يغضب » . أما لفظ « هو » فتوكيده . ويحذف :

ومثل ذلك جارٍ في الخبر ، والصفة ، والحال^(١) ، نحو : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ
اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)^(٢) . وقوله :
وَإِنْسَانٌ عَنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيِيدُو^(٣)

أن يكون مبتدأ و « زيد » خبره ، والجملة خبر الذي .

كما يحتمل أن يكون فاعلاً لينصب ، وأبرز لدفع توهم كون « زيد » فاعلاً .

(١) فتعطف بالفاء على كل منها - ما لا يصلح أن يكون خبراً أو صفة أو حالا ،
وبالعكس - « أى تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لاتصلح » .

(٢) جملة « فتصبح الأرض » معطوفة بالفاء على جملة « أنزل » الواقعة خبراً لأن ،
وهى خالية من ضمير يعود على اسم « أن » ، ولكن اقترانها بالفاء سوغ ذلك .
(٣) جزء من بيت من الطويل لدى الرمة - غيلان بن عقبة - وتامه :

• • • • • وَتَارَاتِ يَجِمُّ فَيَفْرِقُ •

اللغة والاعراب ، إنسان عني : هو النقطة السوداء اللامعة وسط سواد العين .
بحسر : ينكشف ويبرح . فيظهر . يجم : يكثر . « إنسان عني » إنسان مبتدأ
وعني مضاف إليه « الماء » فاعل يحسر على أنه مبنى للمعلوم ، ونائب فاعل ، إذا بنى للمجهول
والجملة خبر المبتدأ « تارة » مفعول مطلق « فييدو » الفاء عاطفة ، و « ييدو » فعل مضارع
والفاعل يعود على إنسان العين « وتارات » معطوف على تارة « يجم » الجملة خبر لمبتدأ
محذوف - أى هو يجم ، « فيفرق » معطوف على يجم .

والعنى : أن إنسان العين ينكشف عنه الماء ويحول أحياناً ، فيظهر الإنسان للرأى ،
وأحياناً يكثر الماء فى العين فيفرق إنسانها ويستتر ولا يرى .

والشاهد : عطف جملة « فييدو » ، وهى تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ - وهو
« إنسان » ، لاشتغالها على ضمير يعود إليه - على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك
الضمير - وهى جملة « يحسر الماء » :

ومثال عطفها جملة لا تصلح أن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف -
على أخرى تصلح لذلك : هذا قائد يسهر على حراسة الشعب فتسعد الرعية :
وعكسه نحو : هذا قائد شككت الرعية فأزال أسباب الشكوى .

ومثال عطفها جملة لاتصلح حالا - على أخرى تصلح ، أن تقول : أقبل محمد يضحك
فتشرح قلوب الزملاء .

وأما « ثم » ؛ فلترتيب والتراخي^(١) نحو : (فَأَقْبَرَهُ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ
أَنْشَرَهُ)^(٢) . وقد توضع موضع الفاء كقوله :
* جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ *^(٣)

وعكسه نحو . أقبل محمد تنشرح قلوب الرملاء فيضحك ؛ وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :
(وَأَخْضُ مِنْ بِنَاءِ عَطْفٍ مَا لَيْسَ صَلَةً عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنْهُ الصَّلَةُ)^(٤)
أى يختص الفاء بأنها تعطف جملة لاتصلح أن تكون صلة - لحلوها من الرابط - على
جملة أخرى تصاح صلة لاشتغالها على الرابط . ومثل الصلة : الخبر ، والصفة ، والحال كما بينا .
ومن أحكام الفاء : أنها لا تفصل من معطوفا بفاصل مطلقاً . وتعطف المفردات
كما تعطف الجمل . ويجوز حذفها بقرينة ، تقول : أنفقت المال جنباً - جنبين - ثلاثة .
وتشترك مع الواو ؛ فى أن كلا منهما يعطف عاملاً قد حذف وبقي معموله ، تقول :
اشترت الكتاب بدينار فصاعداً - أى فذهب الثمن صاعداً . وسيأتى إيضاح ذلك .
وأن كلا يجوز حذفه عند أمن اللبس ، وحذف الواو أكثر .

(١) اتراخى هو : انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه ، ووقوعه
على المعطوف . وتحديد هذه المدة متروك للعرف . و « ثم » تعطف المفردات والجمل ،
وقد تدخل عليها تاء التانيث لتأنيث اللفظ ، فتحذف بمطابق الجمل نحو : من ظفر بمطلوبه
نمت أهمل فى الحفاظ عليه - فلا يلومنى إلا نفسه . وتسكتب بقاء غير مربوطة .
(٢) الآية : ٢٢ من سورة عبس (٣) عجز بيت من التقارب لأبى ذؤاد
حارثة بن الحجاج الإيادى ، من قصيدة يصف فيها فرسه . وصدره :

* كَهَزَّ الرُّدْبَنِي تَحْتَ الْمَجَاجِ *

اللغة والاعراب : الردينى : الرمح المنسوب إلى ردينة ، وهى امرأة اشتهرت
بصنع الزماح بهجر . المجاج : النبار ، والمراد : ما تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم
الأناييب : جمع أنبوب ، وهو ما بين كل عقدتين من القصب . « كهز » جار ومجرور خبر
لمبتدأ محذوف « الردينى » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى معموله . والمشيبة : اهتراز

(*) « عطف » مفعول أخصص « ما » اسم موصول مضاف إليه « ليس صلة » الجملة
ليس ومعمولها صلة « ما » على الذى « متعلق بعطف » أنه الصلة . المصدر المؤول من أن
بولها فاعل استقر ، وجملة « استقر » من الفعل والفاعل صلة الموصول .

وأما « حَتَّى » ^(١) : فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنكرونه ^(٢) .
وشرطه أربعة أمور :

فرس كانت تحت الممدوح . « تحت المعجاج » تحت ظرف مكان منصوب بهز، والمعجاج مضاف إليه « جرى » فعل ماض فاعله يعود على الهمز « ثم » حرف عطف بمعنى الفاء « اضطرب » ، فعل ماض مبني على الفتح . وسكن للروى .

والمعنى : إن اهتزاز هذا الفرس وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة أثناء القتال - يشبه اهتزاز الرمح واضطرابه، في سرعة وخفة في كل ناحية تحت غبار المعركة .
والشاهد : في قوله « ثم اضطرب » ، فإن « ثم » هنا بمعنى الفاء ؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة في لحظات - من غير مهلة .

وفي معنى « الفاء » و « ثم » - يقول الناظم :

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ « ثُمَّ » لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ) ^(٣)
ومعنى « باتصال » : أى من غير مهلة زمنية ، وهو ما يعبر عنه بالتعقيب . ومعنى « بانفصال » : أى بمهلة زمنية ، وهى التراخى .

هذا : وقد تردد « ثم » للترتيب الذكري الإخباري « أى الذى يقصده مجرد الإخبار وسرد المطوفات ؛ من غير ملاحظة ترتيب كلامي سابق ، ولا ترتيب زمنى حقيقى » كقول الشاعر :

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

هذا : وقد تدخل همزة الاستفهام على ثم - والواو - والفاء ؛ مثل

(أَمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ - أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بَصَّحْتُمْ مِنْ جَنَّةٍ - أَلَمْ يَسْهَوْا فِي الْأَرْضِ)

ف قيل : إن الهمزة تقدمت على الماطف لأصالتها في التصدير ، وقيل : إن هذه حروف استئناف داخلية على جمل مستأنفة .

(١) معناها : ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً ، والدلالة على أن المطفوف بلغ الغاية في الزيادة أو القصر بالنسبة للمطفوف عليه ؛ سواء كانت هذه الغاية حسية أو معنوية - محمودة أو مذمومة . وكل هذا بحسب التخيل .

(٢) ويعربونها ابتدائية في مثل : جاء الطلبة حتى محمد - ورأيت المسافرين حتى علياً - ومررت بالمائدين حتى أخيك ، وما بعدها معمول لعامل محذوف .

(*) « والفاء » مبتدأ « لترتيب » متعلق بمحذوف خبر « باتصال » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الترتيب ، وإعراب الشطر الثانى كذلك .

(أحدهما) كَوْنُ المعطوف اسمًا^(١) .

(والثاني) كونه ظاهرًا ؛ فلا يجوز : قام الناسُ حتى أنا . ذكره الخضر اوى^(٢)

(والثالث) كونه بَعْضًا من المعطوفِ عليه ؛ إمَّا بالتحقيق^(٣) ، نحو :

أَكَلْتُ السمكةَ حتى رَأَسَهَا - أو بالتأويل^(٤) كقوله :

أَلْقَى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(٥)

(١) فلا يصح أن يكون فعلاً ، ولا حرفاً ، ولا جملة . أما على الفعل ؛ فلأنها منقولة من « حتى » الجارة ، وهي لا تدخل على الأفعال ؛ فلا يصح - على المعطوف - صفحات عن المذهب حتى خجل . وأما على الحرف ؛ فلأن الحرف لا يدخل على نظيره غالباً إلا في التوكيد اللفظي أو الضرورة الشعرية . وإذا دخلت على جملة فعلية ، أو على جملة اسمية - كانت حرف ابتداء .

(٢) حقق بعض العلماء الاستثناء عن هذا الشرط ، وأجاز المثال المذكور ، وفيه تيسير مقبول . انظر ترجمة الخضر اوى صفحة ٤٩ جزء ثان .

(٣) وذلك بأن يكون جزءاً من كل - كمثل المصنف ، أو فرداً من جمع ، نحو : عاقبت التلاميذ حتى علياً ، أو نوعاً من جنس ، نحو : أعجبتني العنب حتى البناتى .

(٤) أى بتقدير أنه كالبعض ؛ لملازمته السكل فى كثير من الأحيان ، ولاهيمته .

(٥) بيت من الكامل ، من كلام أبى مروان النحوى فى التلّس - حين فر من عمرو ابن هند لما أراد قتله . والتلّس : لقب جرير بن عبيد المسيح . وبعد هذا البيت :

وَمَعْنَى يَظُنُّ بِرَيْدٍ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللغة والاعراب . ألقى : رمى إلى الأرض . الصحيفة : ما يكتب فيه من ورق وغيره رحله ، الرحل : ما يستصعبه المرء من المتاع ، وهو أيضاً : ما يوضع على ظهر الناقة - بمنزلة السرج للفرس . والزاد : كل ما يستصعبه المسافر ليلفنه مقصده . « ألقى » فعل ماضى وفاعله يعود على التلّس « الصحيفة » مفعوله « كي » حرف تعليل « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد « كي » « والزاد » معطوف على الصحيفة « حتى » حرف عطف « نعله » معطوف على الزاد .

واللهنى : أن التلّس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع ، وألقى كذلك ما معه

فَمِنْ نَصَبَ نَعْلَهُ ؛ فَإِنَّ مَا قَبْلَهَا فِي تَأْوِيلِ أُلْقَى : مَا يُثْقَلُ^(١) .
أَوْ شَبِيهَا بِالْبَعْضِ^(٢) كَقَوْلِكَ : أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا ،
وَيَمْتَنِعُ : حَتَّى وَلَدَهَا^(٣) .

وضابط ذلك : أَنَّهُ إِنْ حَسُنَ الِاسْتِثْنَاءُ — حَسُنَ دُخُولُ حَتَّى^(٤) .
(والرابع) كَوْنُهُ غَايَةً فِي زِيَادَةِ حِسِّيَّةٍ ، نَحْوُ : فَلَانَ يَهَبُ الْأَعْدَادُ الْكَثِيرَةَ
حَتَّى الْأُلُوفِ . أَوْ مَعْنَوِيَّةٍ نَحْوُ : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، أَوْ الْمُلُوكِ^(٥) .
أَوْ فِي تَقْصِيرِ كَذَلِكَ ، نَحْوُ : الْمُؤْمِنُ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى

من زاد يتبلغ به ، حتى نعله التي يلبسها رعى بها . وكان من أمر هذه الصحيفة : أنه
وطرقة هجيا عمر بن هند الملك ، ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلى
عامله بالحيرة وختمها ، وأمره فيها بقتلها . وأومهما أنه كتب لهما بطلاة ؛ فلما بلنا الحيرة
فتح التلمس صحيفته وعلم بما فيها فألقاهما في النهر وفر إلى الشام . وأبى طرفة أن يفتح
صحيفته ، ودفعها إلى العامل فقتله .

والشاهد : عطف «نعله» بحتى — على ما قبله ؛ لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل
كما بين المصنف . ويحتمل أنه منصوب بفعل محذوف يفسره «ألقاهما» ، وهذا على رواية النصب
وروى بالرفع ؛ على أن «حتى» ابتدائية ، و«نعله» مبتدأ ، وجملة «ألقاهما» في محل
رفع خبر — كما روى بالجر ؛ على أن «حتى» حرف غاية وجر ، و«نعله» مجرور بها .
(١) ولا شك أن النعل بعض ما يثقل ويتعب حركته في الهرب .

(٢) أى في شدة الاتصال به ؛ كالمرض الملازم للكل ، من غير أن يدخل في — كوينه
مثل : العلم ، واللون ، والخلق ، والصوت ، والكلام .. إلخ .

(٣) لأن الولد ليس جزءاً منها ولا شبيهاً بالجزء ، بخلاف الكلام — كما أوضحنا

(٤) المراد : الاستثناء التصل ؛ لأن شرط الاستثناء التصل : أن يتناول ما قبل أداته —

ما بعدها نصاً . (٥) فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية ، وهى الاتصاف
بالنبوة والملك . ولهذا لا يصح : فاز الناس حتى زيد ؛ إذا لم يكن زيد متميزاً بشئ عن غيره

مِثْقَالِ الذَّرَّةِ ، ونحو : غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصَّبِيَانُ — أَوِ النِّسَاءُ^(١)
وأما « أُم » ، فضربان : مُنْقَطِعَةٌ وَسِتَائِي . وَمُتَّصِلَةٌ ، وهى المسبوقه ؛
إِمَّا بِهِزَةٍ التَّسْوِيَةِ^(٢) ، وهى الداخلةُ على جُمْلَةٍ فى محلِّ المصدر^(٣) .

(١) غاية النقص المعنوى فى الصبيان والنساء هى : الاتصاف بالصبا — والأنوثة .
وقد اجتمع المعنيان فى قول الشاعر :

قهرنا كمؤ حَتَّى السَّكَمَاءِ فَأَنتم تَهَايُونَنَا حَتَّى بَنِيَفَا الْأَصَاغِرَا
فإن فقد شرط من هذه الشروط — لا تكون حتى عاطفة . و« حتى » العاطفة لمطلق
الجمع ، كالواو — عند عدم القرينة . ولا تفيد ترتيباً زمنياً بين العاطف والمطوف
والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً ؛ من الأضعف إلى الأقوى — وبالعكس .
وإذا عطف بها آخر شيء ، على معطوف مجرور بحرف — وجب إعادة هذا الحرف بعدها
لأن المعنى يلتبس بعدم إعادة ، وتلتبس هى بالجارة ، تقول : سافرت فى الأسبوع الماضى حتى
فى آخره ؛ إذا كان السفر فى أوقات متقطعة فى الأسبوع ، فلم تذكر « فى » ثانية —
لاحتمل أن السفر متصل من أول الأسبوع إلى آخره .

ولا تعطف « حتى » نعمتاً على نعمت . وتكون كالواو فى عطفها الخاص على العام .
وفى « حتى » وشروطها — يقول الناظم :

بَعْضًا بِمَحْتَى اعْطِفَ عَلَى « كُلِّ » ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّتِى تَلَا^(٤)
أى اعطف بمحتى بعضاً على كل ؛ أى أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه ،
ولا يكون المعطوف إلا غاية للذى تلاه — وهو المعطوف عليه . والمراد : الناية فى
الزيادة أو النقص — كما أوضح المصنف .

(٢) سميت بذلك لوقوعها غالباً بعد لفظ « سواء » ، أو : لا أبالى ، أو : لا أدرى —
أو ما يشبهها ؛ فى الدلالة على أن الجملتين بعدها متساويتان فى الحكم عند التكلم .
(٣) بيان لعلامتها ، وهى : أن تتوسط بين جملتين خبريتين قبلهما الهمزة | . وكنتا

(*) « بعضاً » مفعول مقدم ل« اعطف » بمحتى « متعلق باعطف » ولا « الواو لالحال ،
و « لا » نافية « يكون » فعل مضارع ناقص واسمها يعود إلى بعض « إلا » أداة استثناء مانعة
« غاية » خبر يكون « الذى » مضاف إليه « تلا » الجملة صلة ، وجمله « يكون » من اسمها
وخبرها — حال من بعض ، ويجوز الحال من النكرة بلا مسوغ — قليل

وتكون هي والمعطوفة عليها : فمليتين ، نحو : (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرهم لا يؤمنون)^(١) . أو اسميتين كقوله :
* أموتى نأ أم هو الآن واقع ؟ *^(٢)

الجلتين يصلح أن يحل محلها هي والهمزة - مصدر مؤول منها معاً .
(١) أعرب الجمهور لفظ «سواء» خبراً مقدماً عن الجملة التي بعده ، لتأويلها بمصدر - أى إنذارك وعدم مسوآء ، ويجوز العكس . وسوغ الابتداء بسواء - تعلق الجار والمجرور به ، وهذا من مواضع سبك الجملة بلا سبك . ومنها : الجملة المضاف إليها الظرف ، نحو قوله تعالى : (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) ، من الآية : ١١٩ من سورة المائدة ومنها قولهم : «تسمع بالمعدي خير من أن تراه» ؛ بناء على عدم تقدير «أن» قبل تسمع .
(٢) يحذف بيت من الطويل - لم يعرف قائله ، ويظهر أنه لثمن بن نيرة في رثاء أخيه مالك . وصدره :

* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكَا *

اللغة والاعراب : أبالي : أكثرث وأعبأ . ناء : بعيد ، وهو اسم فاعل من نأى بنأى - أى بعد . «لست» ليس واسمها «أبالي» الجملة خبرها «بعد» ظرف متعلق بأبالي «فقدى» مضاف إليه ، وهو مصدر مضاف إلى الياء فاعله «مالك» مفعوله «أموتى» الهمزة للاستفهام ، و «موتى» مبتدأ «ناء» خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، والجملة في محل نصب مفعول أبالي . وقد علق عن العمل في اللفظ بالاستفهام «أم» عاطفة متصلة «هو» ضمير منفصل مبتدأ «الآن» منصوب على الظرفية الزمانية «واقع» خبر المبتدأ .

والمعنى : لست مهتماً ولا مكثرثاً بشئ في الحياة ، بعد أن فقدت أخى مالكا ، ولا يعنيني - وقد فقدته - أن يكون موتى بعيداً ، أو ينزل بي الآن .

والشاهد : وقوع «أم» بين جملتين اسميتين ، وقد عطف إحداها على الأخرى والتقدير : لست أبالي ؛ نأى موتى - أو وقوعه الآن .

أَوْ مَخْتَلِفَتَيْنِ، نَحْوُ: (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) ^(١)
وَأَمَّا بِهِمْزَةُ يُطْلَبُ بِهَا، وَ «بَأَم» — التَّعْيِينُ ^(٢). وَتَقَعُ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ؛

(١) الجملة المعطوف عليها فعلية، والمعطوفة اسمية، والتقدير: سواء عليكم دعاؤكم
إيَّام — أى الأصنام — وصمتكم. من الآية: ١٩٣ من سورة الأعراف

ومثال العكس: لا يبالى المخلص فى عمله؛ أرتيسه حاضر أم ينيب؟ والمصدر
المؤول هنا مفعول به، والتقدير: لا يبالى المخلص حضور رئيسه وغايه.

ومما تقدم يتبين: أن «أم» المتصلة بالسبوقه بهمزة التسوية — لا تعطف إلا جملة
على جملة، وعطفها للمفرد نادر لا يقاس عليه. وهمزة التسوية لا شأن لها بالاستفهام
بعد أن تمحضت للتسوية.

(٢) قوله: «وإما بهمزة» — معطوف على قوله قبل — «إما بهمزة التسوية» .
وهمزة التعمين — عند كثير من النحاة — هى الواقعة بعد: «ليت شعرى — ولا أعلم — وما
أدرى — ونحوها»؛ لأن هذه الألفاظ ليست فى حكم «لا أبالى» التى تكون الهمزة
بعدها للتسوية — كما أسلفنا؛ لأن قائلها يريد: لا أدرى، ولا أعلم، وليت شعرى —
جواب هذا الاستفهام، ولا يقصد التسوية. وهذا صحيح عند عدم القرينة؛ فإن دل
السياق على غير ذلك — وجب النزول على ما يحدده السياق.

وعلامة «أم» المسبوقه بهمزة التعمين: أن تقع بين شيئين ينسب لواحد منهما
— غير معين — أمر ما معروف للتكلم، وقبلهما همزة استفهام يقصد بها وبأم — تعيين
أحد هذين الشيئين. وتسد «أى» مسد الهمزة مع «أم» — فى طلب التعمين،
وهما يفتيان عن «أى» فى ذلك. وفى «أم» المتصلة بنوعها يقول الناظم:

(و «أم» بها أعطف إنزهمز التسوية أو همزة عن لفظ «أى» مُفْغِيَةً) ^(٣)

أى: أن «أم» يعطف بها: بعد همزة التسوية وقد شرحها المصنف. وبعد الهمزة
التي تنفى مع «أم» عن لفظ «أى» فى طلب التعمين — وهى الهمزة التي يطلب بها وبأم
التعمين على النحو الذى بيناه. وسميت «أم» فى هذين النوعين متصلة؛ لأنها تقع بين
شيئين لا يكتفى بأحدهما فى تأدية المعنى المطلوب؛ لأن التسوية وطلب التعمين لا يكونان
إلا بين متعدد. وتسمى كذلك: «أم» المعادلة؛ لمعادلتها الهمزة فى إفادة التسوية فى

(*) «وأم» مبتدأ قصد لفظها «بها» متعلق بأعطف، وجملة أعطف خبر المبتدأ «لأمر»
ظرف بمعنى بعد — متعلق بأعطف «همز التسوية» مضاف إليه «أو همزة» معطوف على همز
«عن لفظ أى» جار ومجرور متعلق بمغنية ومضاف إليه «مغنية» نعت لهمزة

متوسطاً بينهما ما لا يُسأل عنه ، نحو : (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ؟) ^(١)
 أو متأخراً عنها ، نحو : (وَإِنْ أَذْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ) ^(٢)
 وبين فمليتين كقوله : * فقلتُ أهى سرتُ أم عادني حلمٌ ؟ * ^(٣)
 لأنَّ الأرجحَ كونُ « هى » فاعلاً بفعل محذوف .

النوع الأول ، وإفادة الاستهتام فى النوع الثانى . وتخالف همزة التسوية - الهمزة التى يطلب بها التعمين ؛ فى أن الأولى لا تستلزم جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب . أما الثانية ، فتتطلب جواباً بتعيين أحد الشئيين ؛ لأنها لم تنسلخ عن الاستهتام .
 (١) الاستهتام هنا توبيخى ، والسؤال عن المبتدأ وهو « أأنتم » ، والمعادل « السماء » المطوَّفة على أتم - وهما مفردان ، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه وهو « أشد خلقاً » - الواقع خبراً تقديراً عن المتعاطفين . من الآية : ٢٧ من سورة النازعات
 (٢) المسئول فى هذه الآية عن الخبر - وهو قريب وبعيد ، والمسئول عنه متأخر - وهو « ما توعدون » ؛ وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم : أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلى « أم » المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه . ويرى سيديويه : أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى - لا واجب وإذا عادت « أم » بين مثبت ومنفى ، فالمالب أن يلى المثلث الهمزة - والمنفى أم .
 (٣) عجز زيت من البسيط لزياد بن سحمل ، وقيل : لزياد بن منقذ العدوى - من كلمة يحن فيها إلى وطنه . وصدزه :

* فَقَعْتُ لِلطَّيْفِ مِرْتَاعاً فَأَرَقْنِي *

وقبله : زارت رُقِيَّة شُفْعَانَا بَعْدَ مَا هَجَعُوا لَدَى نَوَاحِلَ فِى أُرْسَاعِهَا انْخَلَدَمُ
 اللغة والاعراب . الطيف : المراد به خيال المحبوبة الذى يراه فى النوم . مرتاعاً : خائفاً ، يقال : راعه فارتاع - أى أفزعاه ففرع ، ولا ترع - أى لا تخف . أرقنى : أسهرنى . أهى : يسكون الهاء - إجراء لهمزة الاستهتام مجرى واو العطف وفائه . سرت : من السرى - وهو السير ليلاً . عادنى : زارنى وأنا نائم بعد إعراض . « مرتاعاً » حال من التاء فى قمت « فأرقنى » الفاء غاطفة ، وفاعل أرق يعود إلى الطيف والنون للوقاية والياء مفعول « أهى » الهمزة للاستهتام ؛ و« هى » فاعل لفعل محذوف يفسره

وإسميتين كقوله : * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثِ ابْنِ مُنْقَرٍ ؟ *^(١)

سرت « أم » عاطفة متصلة « عاذنى حلم » الجملة في محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول المحذوف - أى ، فقلت : أمى ... إلخ .

والمعنى : استيقظت من النوم فزعا خائفاً ؛ لما رأيت فى نوحى من خيال المحبوبة ، وقلت فى نفسى : - وقد أزعجنى ذلك وأطار النوم من عيني - أمى المحبوبة جاءت إلى ليلا ؟ أم ذلك حلم ومنام ؟

والشاهد : وقوع « أم » المعادلة لهزمة الاستفهام - بين جملتين فعليتين ، فإن « هى » فاعل لفعل محذوف على الأرجح ؛ لأن الأصل فى الاستفهام أن يكون عن أحوال الدوات المتجددة ، وذلك يكون للفعل .

(١) عجز بيت من الطويل ، نسبه سيبويه للأسود بن يعفر التميمى - يهجو قبيلة شعيث بأنها لاتعزى إلى أب معين . ونسبه بعضهم إلى اللعين المنقرى الشاعر ، وصدده :

• لَعْمُرُكَ مَا أَدْرِ وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا •

اللغة والاعراب . ما أدرى : أى من أهل الداراية والعلم بالأنساب شعيث : اسم حى من بنى تميم . سهم : اسم حى من قيس عيلان . منقر : حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم . « لعمرك » اللام للتوكيد ، وعمرك مبتدأ ومضاف إليه والخبر محذوف وجوباً - أى قسمى . وقد تقدم مثل ذلك ، « ما » نافية « أدرى » فعل مضارع « وإن » الواو اعتراضية وإن شرطية « كنت » كان واسمها « داريا » خبرها ، والجملة اعتراضية ، « شعيث » مبتدأ ، وقد حذف منه الهزمة « ابن سهم » ابن خبر وسهم مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب مفعول لأدري ، وقد علق عن العمل فى اللفظ بالهزمة المحذوفة « أم » عاطفة متصلة « شعيث ابن منقر » شعيث مبتدأ ، وابن منقر خبر ومضاف إليه . والمعنى : يقسم الشاعر : أنه لا يعلم - وإن كان من أهل العلم والمعرفة بالأنساب -

أى نسبى شعيث هو الصحيح والحق ! أنسبتها إلى سهم ؟ أم نسبته إلى منقر ؟

والشاهد : وقوع « أم » المعادلة - بين جملتين اسميتين ؛ ولهذا ثبتت همزة « ابن » لأنها تحذف إذا كان « ابن » نعتاً لعلم ، ومضافاً إلى علم ، والثانى أبو الأول ، وهو هنا خبر .

هذا : وقد ذكر سيبويه ، أنه إذا جاءت همزة التسوية بعد كلمة « سواء » فلا بد من ذكر « أم » العاطفة . فإن لم تجيء همزة بعد « سواء » - عطف الثانى على

الأصل : أَشْعِيْتُ ؟ فحذفت الهمزة والتنوين منها^(١).

الأول بالحرف « أو » ، نحو : سواء علينا رضى العدو أو سخط . وجاء فى المنى : أنه لا يصح المطف بأو بعد « سواء » ، سواء ذكرت همزة التسوية أم حذفت . وقيل : إن قول الفقهاء : سواء كان كذا أو كذا - خطأ ، وصوابه « أم » . وقد علمت أنه صواب على رأى سيبويه . وحقق بعض العلماء : اجتماع همزة التسوية و « أو » ، بخلافاً فى ذلك رأى سيبويه ، وهذا يدل على إياحة استعمال « أو » فى جميع الحالات ، وهو رأى فيه تيسير ، ولا مانع من الأخذ به . أما المطف بـ « أو » بدهمزة الاستفهام - فحاز قياساً تقول : أسمع عندك أو بكر ، والمعنى : أحدهما عندك أم لا ؟ . وتخالف همزة التسوية الهمزة التى يطلب التعيين ؛ فى أن الأولى لا تستحق جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب . أما الثانية فتتطلب جواباً بتعيين أحد الشئين ، لأنها لم تسلك عن الاستفهام . (١) أما حذف التنوين فلا ضرورة ؛ بناء على أن « شعيتاً » مصروف نظراً إلى الحى ، ويحتمل أنه ممنوع من الصرف نظراً إلى القبيلة . ولا ينافى ذلك الوصف بـ ابن ؛ لجواز رعاية التذكير والتأنيث باعتبارين . وأما حذف الهمزة فحاز اختياراً . ونقل الدمامى اطراد حذفها اختياراً قبل أم المتصلة ؛ لكثرة نظمها ونثراً ، وذلك إن علم أمرها ولم يوقع حذفها فى لبس . وفى ذلك يقول الناظم :

(وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهمزةُ ، إِنْ كَانَ خَفَا المعنى بِحذفِها مِنْ)^(٢)

أى قد تحذف الهمزة - سواء كانت همزة التسوية ، أو الهمزة المنية عن أى - إذا كان حذفها لا يؤدى إلى خفاء المعنى ، والوقوع فى اللبس . وتبقى « أم » متصلة كما كانت والهمزة موجودة . وقد تحذف « أم » مع معطوفها على قلة ، كقول الشاعر :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ لِمَ نَى لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَذْرَى أُرْشِدُ طِلَاسُهَا ؟

يريد : أرشد أم غي ؟ وقيل : إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل . ويجوز حذف المعطوف عليه قبلها - كما سأتى .

(٢) « وربما » رب حرف تليل ، و « ما » زائدة كافة « الهمزة » نائب فاعل أسقطت « إن كان » شرط وفعله « خفا » بالقصر - اسم كان « المعنى » مضاف إليه « بحذفها » متعلق بأمن الواقع خبراً لكان ، وجواب الشرط محذوف للعام به من سابق الكلام

والمنقطعة^(١) : هي الخالية من ذلك^(٢) ، ولا يفارقها معنى الإضراب^(٣)
وقد تقتضى مع ذلك استفهاماً حقيقياً ، نحو : إنها لإبل أم شاء -
أى : بل أم هي شاء^(٤) . وإنما قدرنا بعدها مبتدأ ؛ لأنها لا تدخل
على المفرد^(٥) .

أو إنكارياً كقوله تعالى : (أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ) - أى : بل أله
البنات ؟^(٦) . وقد لا تقتضيه البتة^(٧) ، نحو : (أَمْ هَلْ يَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ
وَالنُّورُ ؟)^(٨) - أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام ،
وكقول الشاعر :

(١) أى من المذكور فى المتصلة ؛ فلا تتقدم عليها همزة التسوية ، ولا همزة يطلب
بها وبأى التعمين . وسميت منقطعة ، وقد تسمى منفصلة ؛ لأنها تقع غالباً بين جملتين
مستقلتين فى معناهما ، لكل معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا يتوقف أداء أحدهما
وتاممه على الآخر . (٢) المقصود بالإضراب هنا : إبطال الحكم السابق ونفى مضمونه
والانصراف عنه إلى ما بعدها ، ويسمى هذا : الإضراب الإبطالى . وقد يراد الانتقال
من غرض إلى آخر يخالفه ، وحينئذ يسمى : الإضراب الانتقالى . وسيأتى زيادة
إيضاح لذلك بعد .

(٣) أخير أولاً بأنها إبل ، ثم تحقق غير ذلك فأضرَب عنه ، مستفهماً عن كونها شاء .
(٤) لأنها غير عاطفة ، بل هى بمعنى « بل » الابتدائية ، وحرف الابتداء لا يدخل
إلا على جملة ، ف « شاء » خبر لمبتدأ محذوف . وقيل : تعطف المفرد بقلة .

(٥) من الآية : ٢٩ من سورة الطور . ولا يصح أن تقدر هنا للإضراب المحض ؛
لأن ذلك يجعل الكلام إخباراً بنسبة البنات إليه تعالى ، والله سبحانه منزه عن ذلك .
وقد تفيد مع ذلك الوعيد ، كقوله تعالى (أَمْ أَمْنْتُمْ مِنْ فِى السَّمَاءِ أَنْ يَرْسِلَ عَلَيْكُمْ حِصَاباً)
من الآية : ١٧ من سورة الملك . والسخرية كقوله سبحانه (أَمْ أَمْرُوا أَمْراً فَإِنَّا بِمُؤْمِنِينَ) .
من الآية : ٧٩ من سورة الزخرف (٦) أى : فتسكون للخبر المحض .

(٧) من الآية : ١٦ من سورة الرعد

• هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ* ^(١) إذ لا معنى للاستفهام.

(١) عجز بيت من الطويل ، لعمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وصدره :

• وَلَيْتَ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ ضَجِيعَتِي •

وقبله: أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تَقْضَى مِنِّي لَثَمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمَرِ

وَلَيْتَ طَهْوَرِي كَانَ رَبِّكَ كُلَّهُ وَلَيْتَ حَنَوطِي مِنْ مُشَايِكَ وَالْدَّمِ

اللغة والاعراب : سليمان : اسم محبوبته . المنام : النوم . ضجيعتي : مشاركتي في المضجع ، وهو مكان الرقاد . « سليمان » اسم لیت « في المنام » متعلق بضجيعتي الواقع خبراً لیت « هنالك » هنا اسم إشارة إلى مكان النوم- في محل نصب بضجيعتي ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « أم » حرف ابتداء بمعنى « بل » للاضراب « في جنة » متعلق بمحذوف خبر لیت المحذوفة مع اسمها « أم في جهنم » إعرابها كذلك . والمعنى : يتعنى أن تكون محبوبته سليمان معه ، وضجيعته حيث ينام . ثم رأى أن ذلك غير متيسر فأضرب عته ، وتعنى أن تكون ضجيعته في الجنة . ثم أضرب عن هذا لعدم يقينه من تحققه ، وتعنى أن يكونا في جهنم معاً .

والشاهد : أن « أم » المنقطة هنا تنخضت للاضراب بمعنى « بل » ، ولا تدل على الاستفهام ولا تقضيه أصلاً ؛ لأن الشاعر لا يريد الاستفهام ، وإتمامه مساق التثنية ؛ ولهذا قدرنا بعدها جملة ؛ لأن « أم » التي بمعنى « بل » - لا يقع بعدها إلا الجمل ، وفي « أم » المنقطة يقول الناظم .

(وَبِإِنْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى «بَل» وَفَتْ إِنْ تَكُ يَمَّا قِيدَتْ بِوَ حَلَّتْ) ^(٢)

أى أن « أم » تكون منقطة ، ويترتب على ذلك أن تكون بمعنى « بل » إذا حلت بما قيدت به في النوع السابق ؛ وهو أن تسبقها همزة التسوية ، أو همزة مغنية عن لفظ «أى» ، فإذا حلت من هذا التقييد - وفَتْ بالانقطاع ، وكانت مفيدة له وقد تقع

(*) « وبإنقطاع وبمعنى » متعلقان بوفت « بل » مقصود لفظه مضاف إليه « وفَتْ » فعل ماض والفاعل يعود إلى أم ، والتاء للتأنيث « إن تَكُ » شرط وفعله ، واسم تَكُ يعود إلى أم أيضاً « وما » متعلق بخلت ، و « ما » موصولة « قيدت به » قيدت فعل ماض المجهول وبه متعلق به ، والجملة صلة ما « حلت » الجملة في محل نصب خبرتك ، وجواب الشرط محذوف - مع فوات شرط حذفه - وهو : مضى الشرط - لضرورة

وَأَمَّا أَوْ : فَإِنَّهَا بَعْدَ الطَّلَبِ ^(١) لِلتَّخْيِيرِ ، نَحْوُ : تَزَوَّجَ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا .
أَوْ لِلإِبَاحَةِ ^(٢) ، نَحْوُ : جَالَسَ الْعُلَمَاءَ أَوْ الزُّهَّادَ .

والفرق بينهما : امتناعُ الجمعِ بين المتعاطفين في التَّخْيِيرِ ، وجوازُهُ في الإِبَاحَةِ
وَبَعْدَ الْخَبَرِ لِلشَّكِّ ^(٣) ، نَحْوُ : (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ) ^(٤) .
أَوْ لِلإِبْهَامِ ^(٥) نَحْوُ : (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ) ^(٦) .
وَلِلتَّفْصِيلِ نَحْوُ ، (وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

بعد أداة استفهام غير المهززة كقوله تعالى : (هل يستوى الأعمى والبصير * أم هل
تستوى الظلمات والنور) . وجرى العلماء على تسميتها حرف عطف . والراجع
أن « أم » المنقطعة ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب ، ولا يدخل إلا
على الجمل . قيل : وقد تكون « أم » زائدة كما في قول ساعدة بن جؤبة :

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَفْجَى مِنَ الْمَهْرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ
وهذا النوع مقصور على السماع ، فلا يقاس عليه .

(١) المراد بالطلب : الصيغة التي تدل على معنى الأمر ، سواء كانت فعل الأمر — أم لام
الأمر الداخلة على المضارع ؛ لأن الإِبَاحَةَ والتَّخْيِيرَ لا يتأتيان في الاستفهام ، ولا في باقي
الأنواع الطلبية على الصحيح . ولا فرق بين الأمر الملفوظ والمحظوظ ، كقوله تعالى :
(ففدية من صيام أو صدقة أو نسك) — أى : فليفعل أى الثلاثة . الآية : ١٩٦ من سورة البقرة
(٢) التَّخْيِيرُ : ترك المخاطب حراً في اختيار أحد المتعاطفين والاقتصار عليه — دون
الجمع بينهما ، لسبب يمنع الجمع . أما الإِبَاحَةُ فهي : حرية المخاطب في اختيار أحد المتعاطفين
أو اختيارهما معاً ، وله الجمع بينهما إذا أراد . والمراد : الإِبَاحَةُ بحسب العقل أو العرف ،
في أى وقت ، وعند أى قوم — لا الإِبَاحَةُ الشرعية .

(٣) المراد بالخبر : ما يحتمل الصدق والكذب لذاته . والشك يكون من المتسكك
في الحكم ؛ لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة . (٤) من الآية : ١٩ من سورة الكهف
(٥) أى من المتسكك على المخاطب والسماع ، وذلك بأن ينحني المتكلم الحقيقة المعروفة
له ، ويكتنمها عن المخاطب والسماع ؛ رغبة في عدم إثارتها أو إقلاقها أو نحو ذلك .
(٦) الشاهد في « أَوْ » الأولى ، وقيل في الثانية ، وقيل فيهما . والمعنى : وإن أحد

أو للتقسيم، نحو: الكلمة اسمٌ - أو فعلٌ - أو حرفٌ^(١).
وللإضراب عند الكوفيين وأبى على . حكى الفراء: « اذْهَبْ إلى
زيدٍ، أو دَعْ ذلك فلا تَبْرَحَ اليومَ »^(٢).
وبمعنى الواو عند الكوفيين^(٣)، وذلك عند أمن اللبس كقولك:
* مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ *^(٤)

الفرقيين منا ومنكم - ثابت له أحد الأمرين؛ في كونه على هدى، أو كونه في ضلال مبين
وجاء بالكلام في صورة الاحتمال، مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى،
ومن عبد غيره فهو في ضلال - توطئاً للمخاطب؛ ليكون أكثر قبولاً لما يليق إليه ..
(١) قيل: الفرق بين التفصيل والتقسيم: أن الأول تبين للأمر المجتمع
بلفظ واحد؛ فـ «أو» في الآية تفصيل للاجمال في الواو - في «قالوا» العائدة
على اليهود والنصارى؛ أى: قالت اليهود: كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى.
أما التقسيم فهو: تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة - كمثال المصنف. ويرى المحققون ألا
فرق بينهما، ولا ضرر من توحيد معناه وجعلها مترادفين، والمسألة اصطلاحية محضة.
(٢) فـ «أو» في المثال للإضراب بمعنى بل. ومنه قول الشاعر:

كَأَنَّا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي

وهل هي حرف لجرد الإضراب لا للعطف، فما بعدها جملة مستقلة؟ أو أنها مع
إفادة الإضراب حرف عطف، فما بعدها معطوف على ما قبلها؟ - رأيان، والأول أنسب.
واشترط سيبويه في مجيئها للإضراب: تقدم نفى أو نهى، وإعادة العامل معها
نحو: ما قام محمد أو ما قام على - ولا يخرج محمد أو لا يخرج على. والمراد: بل ما قام
على - وبل لا يخرج على (٣) أى تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين
المتعاطفين. ويصح أن يحل محلها الواو. ووافق الكوفيين على ذلك: الجرمي، والأخفش.
(٤) عجز بيت من الكامل، لحمد بن ثور الهلالي. وصدده:

* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ *

اللفظة والاعراب. الصرigh: صوت المستصرخ المستغيث، ويطلق على المستغيث
وكلا العيين يصاح هنا، وقد يطلق الصرigh على النغيث، قال تعالى: (فلا صرigh

وزعم أكثر التحوين : أن « إِمَّا » الثانية - في الطلب والخبر ،

أى : لا منيث . ملجم : جاعل اللجام في موضعه من الفرس . مهره : أصله الحصان الصغير ، والمراد هنا : الحصان . سافع : قابض على ناصية فرسه . « قوم » خبر لمبتدأ محذوف « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « سمعوا » فعل الشرط وفاعل « رأيتم » جواب الشرط . « ما بين » ما : زائدة ، و « بين » ظرف في موضع المفعول الثانى لرايت « ملجم مهره » مضاف إليه « أو » عاطفة بمعنى الواو « سافع » معطوف على ملجم . والمعنى : يصف القوم بالشجاعة والنجدة فيقول : إنهم إذا سمعوا استغاثة من أحد أسرعوا لإجابته ونجدهه ؛ فترى من يلجم فرسه ، ومن يأخذ بناصية فرسه ، حتى يحضر له غلامه اللجام - للاسراع في نجدة المستغيث .. الخ .

والشاهد : استعمال « أو » بمعنى الواو العاطفة ؛ ذلك لأن « بين » لا تضاف إلا لمتعدد لفظاً ومعنى ، فلو أقيمت « أو » على معناها - وهو أحد الشيئين أو الأشياء - لأضيفت « بين » إلى واحد ، وهو غير سائغ في العربية . وفي ممانى « أو » يقول الناظم :
(خَيْرٌ ، أَيْع ، قَسَمٌ - بِأَوْ - وَأَنْبَهُمِ وَأَشْكُكُ ، وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نُمِي وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ ، إِذَا لَمْ يُلَفْ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَعَةً) (*)
أى أن « أو » تؤدى هذه المعانى ، وهى : التخيير - والإباحة - والتقسيم - والإيهام - والإضراب . وقد تعاقب الواو - أى تحل محلها وتؤدى معناها - إذا لم يجد التكلم منفذاً للالتباس ؛ أى ألا يكون استعمالها موقعاً فى اللبس ، وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو . وخلاصة ما تقدم من ممانى « أو » : أنها تكون للتخيير والإباحة بعد الأمر ، وللشك والإيهام بعد الجمل الخبرية . أما التفصيل ، والإضراب ، ومعنى الواو - فتكون بعد الطلب وبعد الخبر . والأفضل فى الإضراب : أن يسبقه نفي أو نهى ، وأن يتكرر العامل معه : وهذه المعانى المسموعة خاضعة للسياق والقرائن لتبين نوع كل منها

(*) « أيج ، قسم » أمران معطوفان على خبر محذوف العاطف « بأو » جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله « وأنبهم ، وأشكك » معطوفان على خبر « وإضراب » مبتدأ « بها » متعلق بإضراب « أيضاً » مفعول مطلق محذوف « نعى » فعل ماض مبنى للمجهول ، والجملة خبر للمبتدأ .
(*) « وربما » رب : حرف تقليل ، و « ما » كانه « عاقبت » الفاعل يعود إلى « أو الواو » مفعول به « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « ذو » فاعل يلف « النطق » مضاف إليه ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا « لبس » متعلق بمنفذاً « منفذاً » أى طريقاً - مفعول أول يلف ، والثانى محذوف ، وكذلك جواب إذا .

نحو: تزوج إماماً هنداً وإماماً أختها ، وجاءني إماماً زيداً وإماماً عمرو^(١) -
بمنزلة «أو» في العطف والمعنى^(٢) .

وقال أبو عليّ وابننا كيسان وبرهان^(٣) : هي مثلها في المعنى فقط^(٤) ،
ويؤيده قولهم : إنها مُجَامِعةٌ للواو لزوماً ، والعاطف لا يدخل على
العاطف . وأما قوله : * أَيْمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيْمًا إِلَى نَارٍ *^(٥) - فشاذ .

(١) المثال الأول للطلب ، والثاني للخبر .

(٢) فتكون حرف عطف بمعنى «أو» . وتكون للتخير والإباحة إذا سبقت بكلام يشتمل
على أمر . وللشك والإيهام إذا كانت مسبوقة بجملة خبرية . وللتفصيل بعد الخبر أو الطلب ،
نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) ٣ - من سورة الإنسان
والواو زائدة لازمة واتصافهما على الحال ، والعامل فيهما « هديناه » . ولا تكون
«إما» الثانية للاضراب ، ولا بمعنى واو العطف ؛ لأن «أو» مختصة بهما .

(٣) ابن برهان هو : أبو القاسم ، عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العسكيري
- نسبة إلى عكبرا ، على دجلة فوق بغداد . كان عالماً مجيداً للربية واللغة والتاريخ وأيام
العرب . وكان أول أمره منجماً فصار نحويّاً ، وكان حنبليّاً فصار حنفيّاً متعصباً لأبي حنيفة
محترماً بين أصحابه . وقد تصدر للتدريس ببغداد وأفاد كثيراً . وكان في خلقه شدة
على من يقرأ عليه ، يقبل على الطلبة الغرباء ، ويتكبر على أولاد الأغنياء ، ديناً زاهداً
لا يعنى بلبسه ، ولا يضع على رأسه غطاء . ولولا هذا الشذوذ في أخلاقه وتعاليه على
من يقرأ عليهم ويستملهم - لكانت له آثار باقية وكتب مروية ؛ لعله فضله وتبحره
في النحو واللغة . وتوفي في جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ . وانظر ترجمة ابن كيسان في
الجزء الأول - صفحة ٢٥٠ .

(٤) أي : وليست للعطف ، وذكرها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه .

(٥) عجز بيت من البسيط ، لسعد بن قُرط - من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان
عاقاً شريراً ، وصدوره :

• يَا لَيْتَنَا أُمًّا شَأَلَتْ نَمَامَتُهَا •

وكذلك فتح هزتها ، وإبدال ميمها الأولى ياء^(١) .
وأما الكين : فعاطفة - خلافاً ليونس^(٢) . وإنما تعطف بشروط :

اللغة والاعراب . شالت نعامتها : كناية من كنايات العرب ، ومعناها : ماتت . وأصل شالت . ارتفعت ، والنعامة : باطن القدم ، ومن مات ترتفع رجلاه وتنخفض رأسه ، فظهر نعامته ، وقيل النعامة هنا : النمش . أيما : لفة في « إما » . « يا » حرف تنبيه أو نداء ، والمنادى محذوف « ليت » حرف تمن وما زائدة « أنا » أم اسم ليت ونامضاف إليه « شالت نعامتها » الجملة خبر ليت . ويجوز أن تكون « ما » كافة ، وأما بالرفع مبتدأ ، وجملة شالت نعامتها خبر المبتدأ « أيما » حرف للتفصيل « إلى جنة » متعلق بشالت « أيما » الثانية عاطفة . وقد جاءت بدون الواو شذوذاً ، (وهو الشاهد) والمعنى : يتمنى هذا الشاعر العاق لأمه ، أن تكون أمه قد ماتت ، وسيان عنده بعد ذلك : أن يكون مصيرها الذهاب إلى الجنة ، أو إلى النار .

(١) أى : شاذان أيضاً على سبيل الاجتماع ؟ أما فتح هزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل هو لفة لجماعة من العرب ، منهم : تميم ، وقيس . وفى « إما » يقول الناظم :
(**وَمِثْلُ «أَوْ» فِي الْقَصْدِ «إِذَا» الثَّانِيَةِ فِي نَحْوِ : «إِذَا» ذِي ، وَإِذَا الثَّانِيَةِ»^(٣)**)
أى أن « إما » الثانية تفيد ما تفيد « أو » من المعانى ، نحو : اقصد ، إما هذه الجهة وإما النائية - أى الجهة البعيدة . وقد سكنت المصنف والناظم عن « إما » الأولى ؛ لأنه لا عمل لها فى عطف أو غيره . ويرى بعض النحاة : أن « إما » الثانية والأولى متشابهان فى الحرفية ، وفى تأدية المعانى المتقدمة . وأن كلا منهما ليس حرف عطف ؛ أما الأولى فلا لأنه ليس قبلها معطوف عليه ، والثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بلا فاصل ، والعاطف لا يدخل على مثله ، قيل : وهو رأى حسن يجدر الأخذ به .

وقد تحذف « إما » الثانية لوجود ما ينفى عنها ، والغالب أن يكون « وإلا » ، تقول : إما أن يتكلم الإنسان بخير - وإلا فليسكت .

(٢) فإنها عنده ، مخففة من الثقيلة ، ومعناها الاستدراك ، وما بعدها معمول محذوف يدل عليه المذكور قبلها ، وإذا ذكرت معها الواو فالعطف بالواو - لا بها .

(*) « ومثل أو » مثل خبر مقدم وأومضاف إليه « فى القصد » متعلق بمثل « إما » مبتدأ مؤخر مقصود اللفظ « الثانية » نعت لها « فى نحو » متعلق بمثل أو « الثانية » « إما » حرف تفصيل « ذى » اسم إشارة للمؤنثة - مبتدأ ، والخبر محذوف ، أى : إما هذه لك مثلاً « وإما الثانية » عطف على ما قبله .

إفراد معطوفها . وأن تُسَبِّقَ بَنِي أَوْ نَهَى . وَأَلَّا تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ ،
نحو : ما مررتُ بِرجلٍ صالحٍ لَكِن طالحٍ ، ونحو : لا يَقُمُ زَيْدٌ لَكِن عَمْرُو .
وهي حرف ابتداء ^(١) ؛ إِنْ تَلَّتْهَا جُمْلَةٌ كَقَوْلِهِ :

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِن وَقَائِمُهُ فِي الْحَرْبِ تَنْتَظِرُ ^(٢)
أَوْ تَلَّتْ وَاوًا نَحْوُ : (وَلَكِن رَسُولَ اللَّهِ) - أَيْ : وَلَكِن كَانَ
رَسُولَ اللَّهِ ^(٣) . وليس المنصوبُ معطوفاً بِالْوَاوِ ^(٤) ؛ لِأَنَّ مَتَاعُطِفِي الْوَاوِ
الْفَرْدَيْنِ - لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسَّلْبِ وَالْإِيجَابِ ^(٥) . أَوْ سُبِقَتْ بِالْإِيجَابِ ، نَحْوُ :

(١) أَيْ : وَاسْتَدْرَاكٌ أَيْضاً ، وَلَيْسَتْ عَاطِفَةٌ ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مُسْتَقْلِلَةٌ فِي إِعْرَافِهَا عَنْ
الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا (٢) بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ ، مِنْ قَصِيدَةِ لُزْهَيْرِ بْنِ أَبِي سَلَمَى الْمَزْنِيِّ -
يَمْدَحُ فِيهَا الْحَارِثَ بْنَ وَرْقَاءَ الصِّدَاوِي .

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . وَرْقَاءُ : اسْمُ رَجُلٍ . بَوَادِرُهُ : جَمْعُ بَادِرَةٍ - وَهِيَ مَا يَدِرُّ مِنَ
الْإِنْسَانِ عِنْدَ الْغَضَبِ . وَقَائِمُهُ : جَمْعُ وَقِيعَةٍ - وَهِيَ إِزْالُ الشَّرِّ بِالْأَعْدَاءِ . تَنْتَظِرُ : تَخْشَى
وَيَرْتَقِبُ وَقُوعَهَا . « ابْنُ وَرْقَاءَ » ابْنُ اسْمِ ابْنٍ ، وَرْقَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ « لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ » الْجُمْلَةُ
مِنَ الْفِعْلِ وَنَائِبُ الْفَاعِلِ خَبَرُ ابْنٍ « لَكِن » حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَاسْتَدْرَاكٍ « وَقَائِمُهُ » مُبْتَدَأٌ
وَمُضَافٌ إِلَيْهِ « فِي الْحَرْبِ » مُتَمَلِّقٌ بِتَنْتَظَرُ ، وَجُمْلَةُ « تَنْتَظِرُ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

وَالْمَعْنَى : إِنْ هَذَا الرَّجُلُ لَا يَخَافُ مِنْهُ عِنْدَ غَضَبِهِ وَحِدَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ
الْغَضَبِ فَلَا يَنْدَرُ وَلَا يَخُونُ ، لَكِن فَتَكُهُ بِأَعْدَائِهِ فِي الْحَرْبِ يَرْتَقِبُ وَيَخْشَى مِنْهُ .

وَالشَّاهِدُ : مَجِئُ « لَكِن » حَرْفِ ابْتِدَاءٍ لَا عَطْفٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ لَا مُفْرَدَ
(٣) بَيْنَ هَذَا التَّقْدِيرِ : أَنَّهُ إِذَا سَبَقَتْهَا الْوَاوُ - وَجِبَ أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ تَعْطِفُ
بِالْوَاوِ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَتَكُونُ « لَكِن » حَرْفَ اسْتَدْرَاكٍ وَابْتِدَاءٍ لَا غَيْرَ . وَ« رَسُولَ اللَّهِ »
خَبَرُ لَسْكَانِ الْمَحْذُوفَةِ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ . مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ

(٤) أَيْ عَلَى أَنَّهُ مِنْ عَطْفٍ مُفْرَدٍ ، وَهُوَ « رَسُولَ اللَّهِ » - عَلَى مُفْرَدٍ وَهُوَ « أَبَا أَحَدٍ »
(٥) فَإِنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ وَهُوَ « أَبَا أَحَدٍ » - مُنْفِيٌّ ، وَالْمَعْطُوفُ وَهُوَ « رَسُولَ اللَّهِ » - مُثَبَّتٌ .
أَمَّا عَطْفُ الْجُمْلَتَيْنِ بِالْوَاوِ فَيَجُوزُ تَخَالُفُهُمَا تَقْيِياً وَإِيجَاباً ؛ تَقُولُ : حَضَرَ مُحَمَّدٌ وَلَمْ يَحْضُرْ عَلِيٌّ .

قام زيدٌ لكن عمرو لم يَقُمْ^(١) . ولا يجوزُ : « لكن عمرو » على أنه معطوف^(٢) - خلافاً للكوفيين .

وَأَمَّا بَلْ : فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْطَيْنِ :

إفراد معطوفها^(٣) . وأن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أو أَمْرٍ ، أو نَفْيٍ ، أو نَهْيٍ . ومعناها بعد الأولين : سَلْبُ الْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا لما بعدها ؛ كقام زيدٌ بل عمرو - وَلِيَقُمْ زيدٌ بل عمرو^(٤) . وبعد الأخيرين : تَقْرِيرُ حُكْمٍ ما قبلها ، وجعلُ ضِدِّه لما بعدها ؛ كما أنَّ « لَكِنْ » كذلك ، كقولك :

(١) فـ « لكن » هنا حرف استدراك وابتداء - لا عاطفة ، و« عمرو » مبتدأ ، وجملة (لم يَقُمْ » خبر . وجملة المبتدأ والخبر مستقلة .

(٢) أى : وحده - على زيد ، لعدم تقدم نفي أو نهى .

ومما تقدم يبين : أن « لكن » حرف استدراك دائماً ، وأنها لا تعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة ؛ فإن فقد منها شرط لم تكن عاطفة ، ووجب دخولها على الجمل وتكون حرف استدراك وابتداء معاً . والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم . وبما أن ما قبلها يجب أن يكون منقياً أو منياً عنه - فيكون الكلام الذى بعدها مثبتاً دائماً (٣) ومعناه يختلف باختلاف ما قبله ، من كلام مثبت ،

أو مشتمل على صفة أمر أو نفي أو نهى - كما سيبين المصنف . فإن دخلت « بل » على جملة كانت حرف ابتداء ، ومعناها : الإضراب ؛ إما الإبطالى وهو : الذى يقتضى نفي الحكم السابق والقطع بأنه غير واقع ، نحو قوله تعالى : (بل عباد مكرمون) ٢٦ - سورة الأنبياء أى بل هم عباد ؛ بناء على أن المضرب عنه للقول . أو الانتقالى وهو : الذى يراد به الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، مع بقاء الحكم السابق وعدم إلغائه ، نحو : قوله سبحانه ؛ (بل تؤثرون الحياة الدنيا) . من الآية : ٢٦ من سورة الأعلى

(٤) فإن القيام فى المثاليين مسكوت عنه بالنسبة لزيد ، وثابت لعمرو . فالواو هنا حرف عطف وإضراب انتقالى .

ما كنتُ في منزلٍ ربيعٍ - بل في أرضٍ لا يهتدى بها^(١) ، ولا يقمُ زيدٌ
بل عمرو . وأجاز المبرد كونها ناقلةً معنى النفي والنهي لما بعدها ؛
فيجوز على قوله : ما زيدٌ قائماً بل قاعداً - على معنى : بل ما هو قاعداً^(٢)
ومذهبُ الجمهور : أنها لا تفيدُ نقلَ حكمٍ ما قبلها لما بعدها -
إلا بعدَ الإيجابِ والأمرِ ، نحو : قام زيدٌ بل عمرو - واضرب زيداً بل عمرو^(٣)

(١) أى لم أكن في مكان مخضب آهل ؛ بل كنت في قفر مجهول . فهنا تقرير لنفي
الكون في منزل ربيع ، وإثبات الكون في الأرض المجهولة . وفي المثال بعد : تقرير
نهي زيد عن القيام ، وأمر عمرو به . فـ « بل » في المثالين حرف عطف
واستدراك .

وخلاصة ما تقدم : أن « بل » مع الخبر المثبت والأمر - تفيد إزالة الحكم عما قبلها -
بحيث يصير كالسكوت عنه - وجعله لما بعدها . وبعد النفي والنهي - تفيد تقرير ما قبلها
وإثبات تقيضة لما بعدها . وفي حكم « بل » يقول الناظم :

(و« بَلْ » « كَلَّـكِن » بِمَدِّ مَصْحُوبَيْهَا كَلَّمَ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْنَا)^(*)
أى أن « بل » مثل « لكن » ؛ في أنها تقرر حكم ما قبلها وتتركه على حاله ، وتثبت
ضده لما بعدها ؛ إذا كانت بعد نفي أو نهى - وهما المراد بقوله « بدمصحوبها » - والمرجع :
المكان الخصب الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع خاصة . والتبها : الأرض الصحراء
التي يتبها المرء ولا يهتدى إلى مقصده .

(٢) قيل : إن مثل هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب ؛ لأنه يلزم عليه أن « ما »
لا تعمل « في قائماً » شيئاً ؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعلوم ، وقد انتقل عنه .
وقد أجيب : بأن الانتقاض جاء بعد مضي العمل فلا يضر .

(٣) فالقائم والمأمور بضربه - عمرو ، أما « زيد » فسكوت عنه .
وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله :

(*) « وبل » مبتدأ مقصود لفظه « كالـكِن » جار ومجرور خبر « بعد » ظرف متعلق
بعذوف حال مزبل « مصحوبها » مضاف إليه ، و « ما » عائدة إلى لكن « في مريم » جار
ومجرور خبر « أكن » بل « حرف عطف « تبها » بالفتح - معطوف على مريم ، وأصله : تبها .

وَأَمَّا لَا^(١) : فيعطفُ بها بشرُوط :

إفراد معطوفها^(٢) . وأن تُسبقَ بإيجابٍ أو أمر اتفاقاً ، كهذا زيد لا عمرئو - واضرب زيدا لا عمرأ .
أو نداءً خلافاً لابن سعدان^(٣) ، نحو : يا ابنَ أَخِي لا ابنَ عَمِّي .

(وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ فِي التَّخْبِيرِ الْمُثَبَّتِ ، وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ)^(٤)
أى أن « بل » بعد الكلام الموجب ، وبمـد صيغة الأمر - تفيد الإضراب عن الأول ويصبح مسكوتاً عنه ، وتنقل حكمه إلى الثانى .

هذا : ولا يجوز العطف بل بعد الاستفهام ؛ فلا يجوز : أحفظت خطبة بل قصيدة .
وقد تقع « لا » النافية قبلها . فإن كانت « بل » للإضراب ، وليست للعطف - كان معنى « لا » تقوية الإضراب وتوكيده . وإن كانت « بل » عاطفة مسبوقه بكلام مثبت أو بصيغة الأمر - أفادت « لا » تقوية الإضراب المستفاد من « بل » .
فإن سبقت بنى أو نهى كان معنى « لا » تقوية ذلك ، نحو : ما عاقبى المطر - لا بل البرد ، لا تترك العمل - لا بل الإجهاد .

(١) « لا » حرف عطف ونفى - تفيد نفى الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه .
(٢) أى ولو تأويلا ؛ فيجوز : قلت : محمد قائم لا محمد قاعد ، ولا يعطف بها جملة لا محل لها من الاعراب . ويشترط فى الفرد : ألا يكون صالحاً لأن يكون صفة لموصوف مذكور ، أو يكون خبراً ، أو حالا ، فإن صلح لشيء من ذلك - كانت « لا » للنفى المحض وليست عاطفة ، ووجب تكرارها ، نحو : (لا فارض ولا بكر) - ٦٨ سورة البقرة محمد لا كاتب ولا شاعر - جاء سعيد لا راضياً ولا ساخطاً . كما يشترط ألا تقترب بماطف ، وإلا كان العطف به . وهى لإفادة نفى ما قبلها ، نحو : جاء محمد لا بل على .

(٣) فإنه منع ذلك ؛ زاعماً أنه لم يسمع عن العرب . وابن سعدان هو : أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير . كان من النحاة السكوفيين الموثوق بهم ، عالماً بالعربية والقراءة . وقد

(*) « بها لثان » متعلقان بانقل « حكم الأول » حكم مفعول انقل والأول : ضاف إليه « فى الخبر » متعلق بانقل « للثبت » صفة للخبر « والأمر » معطوف على الخبر ، و « الجلى » صفة للأمر .

وَأَلَّا يَصْدُقَ أَحَدُ مَعَاطِفِهَا عَلَى الْآخِرِ^(١). نصّ عليه السَّهْلِيُّ وهو حَقٌّ
فلا يجوزُ : جاءني رجلٌ لا زيدٌ ، ويجوزُ : جاءني رجل لا امرأةً .
وقال الزَّجَاجِيُّ : وَأَلَّا يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَعْمُولَ فِعْلٍ مَاضٍ .
فلا يجوزُ : جاءني لا زيد لا عمرو^(٢) . ويردُّه قوله :
* عُقَابٌ تَنْوِي لَأَعُقَابُ الْقَوَاعِلِ *^(٣)

أخذها عن أهل مكة والمدينة وغيرها ، وكان يقرأ بقراءة حمزة ، وصنف كتاباً في
النحو وآخر في القراءات . وتوفي يوم عيد الأضحى سنة ٢٣١ هـ . وأنجب ولداً اسمه
إبراهيم ، كان من أهل العلم والفضل .

(١) أى لا يكون داخل في مدلوله ، ولا معدوداً من أفرادها التي يطلق عليها اسمه
(٢) حجة : أن العامل يقدر بعد العاطف ، ولا يصح أن يقال : لا جاء عمر - إلا
سبيل الدعاء .

(٣) عجز بيت من الطويل ، لامرى القيس السكندی . صدره :

• كَأَنَّ دِمَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ •

اللغة والاعراب دثار : اسم رجل - كان راعياً لامرى القيس ، وهو : دثار بن
فقمس أحد بني أسد . حلقت : ذهبت وارتفعت . بلبونه ، اللبون : الإبل ذوات اللبن . عقاب :
طائر معروف من الطيور الكواسر . تنوفي : اسم موضع مرتفع في جبال طيء ، أغير
على إبل امرئ القيس من ناحيته . القواعل : موضع دون تنوفي .

« دثاراً » اسم كأن « حلقت » الجملة خبرها « عقاب تنوفي » عقاب فاعل حلقت وتنوفي
مضاف إليه « لا » عاطفة « عقاب القواعل » معطوف على عقاب تنوفي ، ومضاف إليه .
والمعنى : كأن هذا الراعى - حين أغار عليه الأعداء وشردت إليه بعيداً - قد طارت
إبله عقبان ذلك الجبل العظيم ، وارتفعت بها فوقه ، فهو لا يستطيع ردها ولا الوصول
إليها - لا عقبان هذا الجبل الصغير .

والشاهد : أن « لا » عطفت « عقاب القواعل » على « عقاب تنوفي » ، والمعطوف
عليه معمول لفعل ماض وهو « حلقت » ؛ فهو رد على الزجاجي الذي يمنع ذلك .

وقد جمع الناظم حكم « لكن » المتقدمة ، وحكم « لا » - في بيت واحد هو :

(فصل) يُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ ، وَالضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ — بِلا شرط ؛ كَقَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو — وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ ، وَنَحْوُ :
(جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ) ^(١) .

وَلَا يَحْسُنُ الْعُطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ — بَارِزاً كَانَ ، أَوْ مُسْتَتِراً —
إِلَّا بَعْدَ تَوْكِيدِهِ بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ ^(٢) ، نَحْوُ : (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)
أَوْ وَجُودٍ فَاصِلٍ أَيْ فَاصلٍ كَانَ — بَيْنَ الْمُتَّبَعِ وَالتَّابِعِ ^(٣) نَحْوُ : (يَدْخُلُونَهَا
وَمَنْ صَلَحَ) ^(٤) .

أَوْ فَصْلٍ بـ «لَا» بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ ، نَحْوُ : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا
آبَاؤُنَا) ^(٥) .

(وَأَوَّلَ «لَكِنْ» نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ، وَ«لَا» نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْشَاءً تَلَا) ^(٦)

أَيَّ أَجْمَلَ «لَكِنْ» وَالْيَاءُ — أَيْ وَاقِعَةً — بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ نَهْيٍ ، وَ «لَا» تَتَّبِعُ نِدَاءً
أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْشَاءً . وَلَا تَكُونُ عَاطِفَةً إِلَّا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَحَدِهَا . وَقَدْ أَوْضَحَ الْمَصْنُفُ
مَا فِي الْبَيْتِ مِنْ قُصُورٍ . هَذَا : وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُ النُّحَاةِ وَقُوعَ «لَا» الْعَاطِفَةِ بَعْدَ الدَّعَاءِ
وَالْتَحْضِيضِ ، نَحْوُ : أَطَالَ اللَّهُ عَمْرَكَ لَا عَمْرَ عَدُوكَ — هَلَا تَكْرِمُ الْمَجْدَ لَا الْحَامِلَ .
كَمَا أَجَازَ الْبَعْضُ وَقُوعَهَا بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ؛ تَقُولُ : أَفْرَعْتَ مِنْ رِسَائِلِ الطَّلَبَةِ لَا الطَّالِبَاتِ ؟

(١) «الأولين» معطوف على «كم» ، من الآية : ٣٨ من سورة المرسلات

(٢) قِيلَ فِي سَبَبِ ذَلِكَ : إِنْ الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ كَالْجُزْءِ مِنْ عَامِلِهِ الْمُتَّصِلِ بِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى ؛
فَالْعُطْفُ عَلَيْهِ يَكُونُ كَالْعُطْفِ عَلَى جُزْءِ الْكَلِمَةِ ؛ فَإِذَا أَكْثَرُ عَلَى انْفِصَالِهِ فَخَصْلُهُ نَوْعُ اسْتِقْلَالٍ .

(٣) أَيَّ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ (٤) فَقَوْلُهُ «وَمَنْ صَلَحَ» مَعْطُوفٌ عَلَى
الْوَاوِ فِي «يَدْخُلُونَهَا» ، وَالْفَاصلُ بَيْنَهُمَا «هَا» (٥) فَقَوْلُهُ «آبَاؤُنَا» مَعْطُوفٌ عَلَى
«نَا» فِي أَشْرَكْنَا بِالْوَاوِ ، وَ«لَا» فَاصِلَةٌ بَيْنَ الْعَاطِفِ وَالْمَعْطُوفِ . الْآيَةُ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ

(*) «وَأَوَّلَ» فَعْلٌ مِنْ أَوَّلَ — يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَالْفَعْلُ أَنْتَ «لَكِنْ» مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ
«نَفْيًا» مَفْعُولُهُ الثَّانِي «أَوْ نَهْيًا» مَعْطُوفٌ عَلَى نَفْيٍ «وَلَا» مُبْتَدَأٌ لِمَصْدَرٍ لَفْظُهُ «نِدَاءٌ» مَفْعُولٌ مُقَدِّمٌ
تَلَا أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْشَاءً ، مَعْطُوفَانِ عَلَى نِدَاءٍ «تَلَا» الْجُمْلَةُ خَبَرٌ لِلْمُبْتَدَأِ — وَهُوَ : «لَا» .

وقد اجتمع الفصلان في نحو : (مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)^(١) وَيَضَعُفُ بِدُونِ ذَلِكَ ؛ كمررت برجل / سواءٍ والعدم^(٢) - أَيْ مُسْتَوٍ هو والعدم . وهو فاشٍ في الشعر ؛ كقوله :

* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِينَالًا *^(٣)

وَلَا يَكْثُرُ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْخَافِضِ ؛
حَرْفًا كَانَ أَوْ اسْمًا ، نَحْوُ : (فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ - قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ

(١) فقد فصل بين « آبَاؤُكُمْ » المطفوف على الواو في « تعلموا » - بالتوكيد وهو « أَنْتُمْ » . وفصل بين العاطف وهو الواو ، وآبَاؤُكُمْ المطفوف - بلا ٩١ من سورة الأنعام (٢) أَيْ : رفع « العدم » بالمطف على الضمير المستتر في « سواء » ؛ لأنه مؤول بالمشق فيتحمل الضمير - وليس بينهما فاصل . وهذه عبارة مأثورة عن بعض العرب . (٣) عجز بيت من الكامل ، لجرير الشاعر الأموي المشهور ، من قصيدة يهجو فيها الأخطل التغلبي وقومه ، وصدره :

* وَرَجَا الْأَخْيَلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللفظ والاعراب . رجا : أتمل - من الرجاء ، وهو الأمل في الحصول على الشيء .
الأخطل : تصغير الأخطل . سفاهة رأيه : ضعف رأيه وفساده . « الأخطل » فاعل رجا « من » حرف جر للتعليل « سفاهة رأيه » مجرور بمن ومضاف إليه « ما » اسم موصول أو نكرة - مفعول رجا « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « وأب » معطوف على الضمير المستتر في يكن الواقع اسماً لها والمائد على الأخطل « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب « لينالا » اللام لام الجحود ، و « ينالا » فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد اللام ، والألف للتثنية فاعل ، والجملة خبر يكن .

والمعنى : أن الأخطل يرجو ويتمنى - لحقته وضعف رأيه وعدم حصافته - مالا يمكن أن يناله هو وأبوه من الآمال والأحلام ؛ بما لم تجر العادة بأن ينال مثله **والشاهد** : عطف « أب » - وهو اسم ظاهر ، على اسم يكن المرفوع المستتر - بغير تأكيد أو فاصل بينهما . وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله :

وَإِلَهَ آبَائِكَ^(١) . وليس بلازم — وفقاً ليونس والأخفش والكوفيين^(٢)
بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما : (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٣) —
وحكاية طَرُبَ : « ما فيها غيرُهُ وَفَرَسِهِ »^(٤) .

(وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّعِلٌ عَطَفْتَ - فَافْصِلْ بِالضَمِيرِ الْمُتَفَضِّلِ
أَوْ فَاصِلِ مَا ، وَبِلَا فَضْلٍ يَرُدُّ فِي النَّظْمِ فَأَشْيَاءُ ، وَضَعْفُهُ اعْتَقَدَ)^(٥)
أى : إذا كان المطفوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً - فافصل بالضمير المتفضل بين
المتماطين أو افصل بأى فاصل غير الضمير . وورد عدم الفصل كثيراً في الشعر ، وهو
مع كثرته ضعيف ، ويمكن القياس عليه شعراً ما دام كثيراً .
(١) فقله « وللأرض » معطوف على الهاء في « لها » المجرور باللام وأعيدت
مع المطفوف . من الآية ١١ من سورة فصات ، و« آبائك » معطوف على الكاف المجرورة
بإضافة « إله » ، وقد أعيد المضاف مع المطفوف . من الآية ١٣٣ من سورة البقرة
(٢) أى : لا يلزم إعادة الحافض عند هؤلاء ، وتبعهم الناظم في ذلك .
(٣) أى بجر « الأرحام » وعطفه على الضمير المجرور بالباء بدون إعادة الجار -
أى : وبالأرحام (٤) بجر كلمة « وفرسه » بالمطفوف على الهاء المجرورة بإضافة « غير »
إليها - من غير إعادة الجار وهو المضاف . وهذه العبارة قولة لبعض العرب .
وقطرب هو : أبو على محمد بن المستنير البصرى النحوى - الملقب بقطرب . لازم سيبويه
وأخذ عنه كثيراً ، وكان يدرج إليه ، فإذا خرج سيبويه سجعاً رآه على بابه فقال له : ما أنت
إلا قطرب ليل ، فلقب به . والقطرب : دويبة لا تستريح نهارها سعيًا .
وقد أخذ قطرب كذلك عن عيسى بن عمر ، وجماعة من علماء البصرة . قيل : إنه
لم يكن ثقة في اللغة ، وله تصانيف كثيرة منها : العلل ، والنحو ، والأضداد ، وإعراب
القرآن . ومات سنة ٢٠٦ هـ ، وكان يقول الشعر قليلاً . ومن شعره :

لقد غرَّت الدنيا رجالاً فأصبحوا بمنزلة ما بملها مُتَعَلِّقُونَ

(*) « وإن » شرطية « على ضمير رفع » متعلق بمطقت ومضاف إليه « متصل » صفة الضمير
« عطفت » فعل الشرط والتاء فاعل « فافصل » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ولكونها طلباً دخلته الفاء
(*) « أو فاصل » معطوف على الضمير « ما » اسم نكرة نعت لفاصل - بمعنى : أى فاصل كان « وبلا
فصل » بلا متعلق ببرد والواو للاستئناف ، و« لا » اسم بمعنى غير ، وفصل مضاف إليه « في النظم »
متعلق ببرد أيضاً « فأشياء » حال من فاعل يردد وضعفه « مفعول اعتقده قدم والهاء مضاف إليه -

قيل : ومنه : (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَهُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) ^(١) .
إذ ليس العطفُ على « السَّبِيلِ » ؛ لأنه صِلَةُ المَصْدَرِ ^(٢) ، وقد عُطِفَ
عليه « كَفَرَهُ » ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَى الْمَصْدَرِ حَتَّى تَتَكَمَّلَ مَعْمُولَاتُهُ ^(٣) .
وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ ^(٤) بِشَرَطِ اتِّحَادِ زَمَانِيهِمَا ^(٥) ؛ سواء اتَّحَدَ
نوعاهما نحو : (لِنُخَيِّ بِهٖ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ) ، ونحو : (وَإِنْ تَوَلَّيْنَاكَ

(١) فقوله : « والمسجد الحرام » معطوف على الهاء في « به » من غير إعادة
الجار . قال في المنى : والصواب أن « المسجد » مجرور بياء محذوفة للدلالة ما قبلها
عليها - لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور معطوف على « به » ٢١٧ - سورة البقرة
(٢) أى وهو « صد » لأنه متعلق به (٣) وذلك لكلا يلزم الفصل بين المصدر
ومعموله بأجنبي ؛ فلو عطف « المسجد » على « سبيل » لكان من جملة معمولات
« صد » ؛ لأن المعطوف على معمول المصدر - من جملة معمولاته .
وفي العطف على الضمير المحفوض - يقول الناظم :

(وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَظْفٍ عَلَى ضَمِيرٍ خَفَضٍ لَازِمًا قَدْ جُمِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ؛ إِذْ قَدْ أَتَى فِي الْفَتْحِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبِتًا) ^(١)
أى : أن عود الخافض عند العطف على الضمير المحفوض - أمر لازم عند النحاة ،
ولكنه ليس لازماً عند ابن مالك ؛ لأن عدم إعادته قد ورد مثبتاً في النظم والنثر العربيين
(٤) أى وحده من غير مرفوعه ، وذلك من قبيل عطف الفerdات بعضها على بعض ؛
كما يعطف الاسم على نظيره عطف مفردات (٥) أى في الماضي ، أو الحال ، أو الاستقبال

(*) « وعود خافض » عود مبتدأ وخافض مضاف إليه « لدى عطف » لدى ظرف متعلق بعود وعطف
مضاف إليه « على ضمير » متعلق بعطف وخفض مضاف إليه « لازماً » مفعول ثانٍ لجملة مقدم
« قد جملا » قد لا تحقّق وجعل فعل ماضٍ المجهول ، والألف للاطلاق ونائب الفاعل يعود إلى عود خافض ،
والجملة خبر للمبتدأ (*) « عدى » متعلق بلازماً الواقع خبراً لليس « إذ » أداة تعليل « أتى » فعل ماضٍ ،
وقاعله يعود إلى العطف على الضمير المحفوض « في النظم » متعلق بثبوت « مثبتاً » حال من فاعلي أتى .

وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ^(١).

أم اختلفاً ، نحو : (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)^(٢) .

ونحو : (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا)^(٣) .

وَيُعْطُ الْفِعْلُ عَلَى الْأِسْمِ الْمَشْبُوهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى^(٤) ؛ نحو : (فَالْمَغِيرَاتِ

(١) فقد عطف « تتقوا » على « تؤمنوا » ، و « يسألكم » على « يؤتكم » - من عطف الشرط على الشرط ، والجواب على الجواب ؛ بدليل الجزم فيها . وكلاهما فعل مضارع
(٢) عطف « أورد » على « يقدم » والأول ماض ، ولكنه مستقبل المعنى ؛ لأنه بمعنى يورد - والثاني مضارع (٣) عطف « يجعل » - وهو مضارع - على « جعل » الماضي لأنه في محل جزم وهو مستقبل بسبب أداة الشرط الجازمة التي تستلزم أن يكون زمن فعل الشرط والجواب مستقبلاً ولا فرق في عطف الفعل على الفعل ، بين أن يكون بالواو وبالفاء كما مثل ، أو بهم كقوله تعالى : (وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا عِنْدَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ) ، كما أنه لا فرق بين أن يكون العطف قبل تمام الفائدة ، كمعطف الشرط على الشرط - أو بعد تمامها كمعطف الجواب على الجواب . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بعجز البيت الآتي ، وصدره سيأتي في آخر الباب في موضوع آخر .

وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يُبْصِحُ^(٥)

ويلاحظ : أن المصنف مثل للماضي والمضارع ولم يمثل للأمر ؛ وذلك لأن فعل الأمر بدون فاعله لا يكون معطوفاً ولا معطوفاً عليه على الصحيح ؛ لأنه لا يفارق فاعله لا لفظاً ولا تقديراً . ويعرف عطف الفعل وحده على آخر كذلك ؛ إذا نصب الفعلان أو جزمًا بغير تكرار الناصب أو الجازم . أما في حالة الرفع في المضارعين ، فيجوز أن يكون من عطف المفرد أو الجملة ، والقريظة هي التي توضح المراد .

(٤) هو الاسم المشتق العامل ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر الصريح أيضاً ، واسم الفعل في بعض أحواله .

(٥) « وعطفك » عطف . بمتأ وهو مصدر مضاف لفاعله وهو السكاف ، والواو للاستئناف
« الفعل » . فمفعوله « على الفعل » جار ومجرور متعلق بمعطف « بصبح » الجملة خبر المبتدأ .

صُبْحًا * فَأَثَرْنَ^(٢) - ونحو : (صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ^(٣)) ، ويجوز العكس كقوله : * أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٌ *^(٤) .

(١) « أثن » فعل ماضٍ معطوف على المنعرات ، وهى اسم فاعلٍ مشبه للفعل ؛ لأنه فى تأويل : واللأى أغرن . واختلف فى موضع « أثن » من الإعراب ؛ فقيل : لا محل لها لمطفها على صلة أل وهى كذلك ، وجراها بالعارية من أل . وقيل : هى فى محل جر بالبتمة (٢) عطف « يقبض » وهو مضارع - على « صافات » وهو اسم فاعل ؛ لأنها فى معنى يصفن . ومعنى صافات : ناشرات أجنحتهن فى الجو . ومعنى يقبضن : يضممن الأجنحة إلى الأجسام . الآية : ١٩ - سورة الملك (٣) عجزيت من الرجز ، لراجز اسمه مجندب بن عمرو ، يذكر امرأة الشماخ بن ضرار الغطفانى ، شاعر معروف . وصدره :
* يَا رَبُّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ *

وقبله :

يَا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجٍ
اللغة والاعراب . بارج : حسن وجميل . العواهج : جمع عوهج ، وهى فى الأصل : الطويلة العنق من الطباء والنوق والنعام ، والمراد هنا : المرأة التامة الخلق . حبا : زحف ومشى على عجزه . دارج : اسم فاعل ، من درج الصبي - إذا مشى هيناً متقارب الخطو .

« يا » للتنبيه . « بيضاء » مبتدأ مجرور برب لفظاً فى محل رفع « من العواهج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبيضاء « أم » بالجر بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ - وبالرفع باعتبار المحل ، أو خبر لمبتدأ محذوف « صبي » مضاف إليه « حبا » فعل ماضٍ والجملة صفة لصبي « أو دارج » معطوف على حبا لتأويله بدرج .

والمعنى : يريد الشاعر امرأة تامة الخلق ، تشبه الطباء فى طول عنقها ، ولا يكون معها غير صبي يحبو ، أو قريب عهد بالمشى لا يكاد يدرك ؛ حتى لا ينم عن اتصاله بها .
والشاهد : عطف الاسم المشبه للفعل وهو « دارج » - على الفعل وهو « حبا » وفى هذا الشاهد تسامح ؛ لأن المعطوف عليه محل جملة « حبا » ؛ لأنها صفة لنكرة ، فهو من العطف على الجملة - لا على الفعل .

وعليه يكون قوله : « أم صبي » - بدل ، أو عطف بيان من « ذات خلق بارج » .

وجعل منه الناظم: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ)

وقدّر الزمخشري عطف «مُخْرِج» على «فَالِق»^(١).

(فصل) تختص الفاء والواو: بجواز حذفهما لدليل^(٢). مثاله في الفاء:

(أَنْ اِضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ) - أى: ففُضِرَ فانبجست^(٣)،

وهذا الفعل المحذوف معطوف على «أَوْحِينَا»^(٤). ومثاله في الواو قوله:

(١) فيكون من عطف الاسم على الاسم. من الآية: ٩٥ من سورة الأنعام.

وفي عطف الفعل على الفعل، وعلى اسم يشبهه أو العكس - يقول الناظم:

(وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهُ فِعْلٍ فَعَلًا وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلًا)^(٥)

أى: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل، كاسم الفاعل ونحوه. واستعمل العكس - وهو: أن تعطف الاسم على الفعل الواقع موقع الاسم - تجد الأمر سهلاً ومستساعاً. هذا: ويجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها. كما يجوز عطف الجملة الفعلية على

مثلاً؛ بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشأ. ويمتنع إن اختلفا في ذلك على الصحيح.

أما عطف الاسمية على الفعلية، والعكس - فجاز على الراجح. ومن الحكم الماثورة: «الباطل جولة ثم يضمحل»؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها. وقد تعطف الجملة على المفرد أو العكس؛ إذا كانت الجملة في الحالتين مؤولة بالمفرد؛ كأن تكون نمطاً، أو خبراً، أو حالاً، كقوله تعالى: (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قاتلون) - أى: أو قاتلين. وقوله تعالى: (وإذا مس الإنسان الضر دعانا لجنبه أو قاعداً أو قائماً) فقاعداً معطوف على قوله «لجنبه» (٢) وتشاركهما في ذلك «أم» المتصلة كقول الشاعر:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَذْرِي أُرْشِدُ طَلَابُهَا؟

التقدير: أرشد طلابها أم غي؟ وقيل: إن الهمزة للتصديق فلا تحتاج لمعادل.

(٢) أصله: ففُضِرَ فانبجست، فتكون «انْبَجَسَتْ» معطوفة على «فُضِرَ» المحذوفة

(٣) أى: من قوله تعالى في سورة الأعراف: (وأوحينا إلى موسى إذ استسقاء

(٥) «على اسم» جار ومجرور متعلق باعطف «شبه فعل» شبه نعمت لاسم وفعل مضاف إليه

«فعلاً» مفعول اعطف «وعكساً» مفعول مقدم لاستعمل «تجده» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وهو «استعمل»، والهاء مفعوله الأول «سهلاً» مفعوله الثاني.

فما كان بين الخير لوجاء سالماً أبو حجر إلا ليال فلائيل^(١)
 أى بين الخير وبينى، وقولهم: راكب الناقة طليحان - أى: والناقة^(٢)
 وتختص الواء: بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبني معموله؛
 مرفوعاً كان نحو: (اسكن أنت وزوجك الجنة) - أى :
 وليسكن زوجك^(٣) .

أو منصوباً نحو: (والذين تبوءوا الدار والايمان) - أى: وألفوا الايمان.

قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانجست) . وإنما لم يكن العطف على أوحينا - كما هي
 القاعدة من أن المعطوفات المتعددة يكون معطوفها واحداً هو الأول - لأن حرف
 العطف إذا كان يقتضى الترتيب ، يكون المعطوف عليه ما قبله مما يقتضيه المعنى .
 (١) بيت من الطويل ، من قصيدة للناطقة الديباني - يرثي فيها أبا حجر - النعمان
 ابن الحارث بن أبي شمر النساني .

اللغة والاعراب . معاني المفردات واضحة . « فما » الفاء عاطفة ، و « ما » نافية
 « بين الخير » بين ظرف والخير مضاف إليه وهو متعلق بمحذوف خبر كان مقدم « إلا »
 أداة حصر « ليال » اسمها مؤخر مرفوع بضمه مقدره على الياء المحذوفة « فلائيل » صفة ليال
 « لو » شرطية غير جازمة « جاء » فعل الشرط « أبو حجر » أبو فاعل جاء وحجر
 مضاف إليه « سالماً » حال من أبو حجر ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ،
 وجملة الشرط وجوابه معترضة بين خبر كان واسمها .

والمعنى : لم يكن بينى وبين ما كنت أرجو وأطمع فيه من خير ونعمة - إلا مدة
 قليلة ، لو سلم النعمان وجاء إلينا . ولكن القدر كان له بالمرصاد ، فذهبت آمالي سدى .

والشاهد : حذف الواو ومعطوفها . وهو « وبينى » - كما ذكر المصنف .

والدليل على ذلك : أن كلمة « بين » يجب أن تضاف لمتعدد كما أسلفنا .

(٢) قول لبعض العرب . ومعنى طليحان : متعبان ضعيفان . والدليل على المحذوف
 ثنية الخبر ، ويقاس على هذا : كل مبتدأ مضاف ، أخبر عنه بخبر مطابق في الثنية أو الجمع
 للمضاف مع المضاف إليه - من غير عطف (٣) « زوجك » فاعل بفعل محذوف معطوف على
 « اسكن » بالواو - من عطف فعل الأمر على الأمر ، والآية بعده من عطى الجملة على الجملة

أو مجروراً، نحو: «ما كُلُّ سوداءَ تَمْرَةٍ، ولا بيضاءَ شحمةً» —
أى: ولا كُلُّ يَبِيضَاءَ^(١).

وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجودِ في الكلام؛ لثلاث يلزم في
الأوّل رفعُ قِطْلِ الأمرِ للاسمِ الظاهر^(٢). وفي الثاني: كَوْنُ الإيمانِ
مُتَبَوِّئاً، وإنما يُتَبَوِّأُ المنزل^(٣). وفي الثالث: العطفُ على مَعْمُولَي عاملين^(٤)
ولا يجوزُ في الثاني أن يكونَ الإيمانُ مفعولاً معه؛ لعدمِ الفائدةِ في
تقييدِ الأنصار^(٥) بمصاحبةِ الإيمانِ؛ إذ هو أمرٌ معلومٌ.

(١) «بيضاء» مجرور بمضاف محذوف معطوف على «كل» — كما ذكر المصنف .
(٢) أى: لو جعل «وزوجك» معطوفاً على فاعل اسكن المستر — لكان شريكه
في عامله، والأمر لا يرفع الظاهر (٣) أى: لو جعل «الإيمان» معطوفاً على
«الدار» — لكان معمولاً لتبوءوا. والتبوء، معناه التهيؤ. وقيل: إنه يقال: تبوء فلان
الدار إذا لزمها، وعلى هذا يصح العطف، ولا يحتاج إلى تقدير عامل.
(٤) ذلك لأن «سوداء» — معمول لـ «كل»، و «تمرّة» — معمول لـ «ما»
فلو عطف بيضاء على سوداء، وشحمة على تمرّة — لزم ذلك المحذور، وهو غير جائز على
الأصح عند الجمهور (٥) في بعض النسخ: «المهاجرين» — بدل الأنصار، وهو
سهو؛ لأن الآية واردة في الأنصار. وفي مواضع الحذف السابقة يقول الناظم:
(وَالْفَاءُ قَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَا عَطَفْتَ وَالْوَاوُ؛ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ؛ دَفْعاً لَوْهَمِ اتَّقَى)^(٦)

(*) «والفاء» مبتدأ «قد تحذف» قد انقلب، والجملة خبر المبتدأ «مع» ظرف متعلق بتعطف
«ما» اسم موصول مضاف إليه «عطفْتَ» الجملة صلة «والواو» مبتدأ والخبر محذوف — أى كذلك
«إذ» ظرف متعلق بتعطف «لا» نافية لا جنس «ليس» اسمها والخبر محذوف — أى موجود «وهي»
ضمير منفصل مبتدأ «انفردت» الجملة خبر (*) «بمطف عامل» بمطف متعلق بانفردت وعامل مضاف
إليه «مزال» — أى محذوف — نعت لعامل «قد بقى معموله» الجملة نعت ثانٍ لعامل «دفعاً» مفعول لأجله
«لوهم» متعلق به «اتقى» فعل ماضٍ للمجهول ونائب الفاعل يعود على وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.

ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء^(١) ؛ فالأول كقول بعضهم : وبك وأهلاً وسهلاً - جواباً لمن قال له : مرحباً ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً^(٢) ، والثاني نحو : (أفنضربُ عنكمُ الذِّكْرَ صَفْحًا) - أى أنْهُمِلسُكُمْ فنضربُ ؟ ، ونحو : (أفلمْ يروا إلى ما بينَ أيديهِمْ ؟) - أى : أعموا فلم يروا؟^(٣) .

أى : أن الفاء قد تحذف مع معطوفها ، وكذلك الواو ؛ إذا دل على ذلك دليل ولم يحدث لبس . وتفرد الواو - من بين حروف العطف ، بأنها تعطف عاملاً مزالاً - أى محذوفاً - بقى معموله ، والذي يدعو لتقدير المحذوف - دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته .

هذا : وقد يحذف العاطف وحده ، ولا يكون ذلك إلا فى الواو ، والفاء ، وأو . فمثال الواو : قوله عليه السلام : « تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع بره ، من صاع تمره » . ومثال الفاء : ذاكرت النحو باباً باباً - وادخلوا المدرسة واحداً واحداً ؛ أى باباً فباباً ، وواحداً فواحداً . ومثال « أو » : أعط السائل قرشاً - قرشين - ثلاثة ؛ أى قرشاً ، أو قرشين ، أو ثلاثة .

(١) ومثلهما : « أم » المتصلة ، وذلك عند أمن اللبس فى الجميع .
(٢) الجار والجرور - وهو « بك » - متملقان بكلمة « مرحباً » المحذوفة ، « وأهلاً » الواو عاطفة ، و « أهلاً » معطوف على مرحباً المحذوفة - عطف مفرد على مفرد ، فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد ، و « سهلاً » معطوف مرحباً المحذوفة ؛ فالمعطوف عليه محذوف . وسيبويه يجعل « مرحباً » و « أهلاً » - منصوبين على المصدر .

ونظير هذه العبارة قول القائل : « وعليكم السلام » - جواباً لمن قال : « السلام عليكم » . فالواو فى الجواب لعطف كلام المتكلم المحيى على كلام المخاطب - مثلها فى العبارة السابقة .

(٣) كل من جملى « نضرب » ، و « لم يروا » - معطوف بالفاء على جملة محذوفة بينها وبين الهمزة ؛ لأن المعطوف عليه بالفاء خاص بالجملى ، والهمزة فى الموضعين فى موضعها الأسمى ، وهذا رأى الزمخشري ومن تبعه ، واختاره المصنف .

ويرى سيبويه والجمهور : أن الهمزة قدمت من تأخير ؛ تنبيهاً على أصلها فى التصدير

ومحلهما الأصلي بعد الفاء . والأصل : فأنضرب - فألم يروا . ومثال الحذف مع بقاء «أم» المتصلة - قوله تعالى : (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) فإن التقدير : أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره ؟ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة . إلخ . وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بصدرية سبق عجزه في موضوع آخر . صفحة ٢١٤ ، وهو :
(وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعٍ بَدَأَهُنَا اسْتَبِيعُ)^(١)
أى : استبح حذف معطوف عليه ظهر وذكر في هذا الموضع ، وهو : العطف بالواو ، والفاء ، وأم .

(تلمة)

(ا) لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف إليه ، وما ورد من ذلك فهو شاذ يقتصر فيه على المسموع . ومنه قول الأحموس :

أَيَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ - وَرَحْمَةُ اللَّهِ - السَّلَامُ

(ب) يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بطرف أو جار ومجرور ، ومنه قوله تعالى : (وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً) ولا يجوز بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية .

(ج) الأصل في عطف النسق : المفارقة بين المتعاطفين ، فلا يصح عطف الشيء على نفسه . وأجاز بعضهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغى ، أو لقصد التفسير والتوضيح . ومنه قول الشاعر :

• وَالْقَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنَا •

(د) الصحيح جواز عطف الخبر على الانشاء ، والجملة الاسمية على الفعلية - والعكس (هـ) مما انفرد به الواو - عطف كلمة «أى» على مثلها ، كقول الشاعر :

فَلَنْ لَقِيْتُكَ خَالِيْنَ لَتَعْلَمَنَّ أَيْ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

(و) لا يجوز العطف بـ «بل» الواقع بعد الاستفهام فلا تقول : أقرأت كتاباً بل كتابين .

(*) «وحذف متبوع» حذف مفعول استبح مقدم ومتبوع مضاف إليه «بدا هنا» بدا بمعنى ظهر فعل ماضى - والجملة صفة لمتبوع ، و « هنا » ظرف مكان متعلق باستبح أو يبدأ .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف عطف البيان ، ووضح الفرق بينه وبين البدل بأمثلة من إنشائك .
٢ — عرف عطف النسق ، واذكر حروفه ، وما يدل عليه كل حرف ، مع التوضيح
٣ — تختص كل من الفاء والواو العاطفتين بأشياء . اذكر ما تختص به كل منهما ،
ووضح ذلك بأمثلة .

- ٤ — ما شروط العطف بحيث ؟ وما حكم المجرور بعدها ؟ اذكر أمثلة موضحة .
٥ — ما الفرق بين « أو » و « إما » ، وما اللغتان التي تأتي لهما كل منهما . مثل لما تقول .
٦ — اشرح قول ابن مالك :

وَأَوَّلِ «لَكِنْ» نَفِيًّا أَوْ نَهْيًا وَ«لَا» نَدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ أَنْبَاءًا تَلَا

- ٧ — ما الفرق بين همزة التسوية وهمزة التمييز ؟ اشرح معنى كل بأمثلة موضحة .
ثم اذكر الفرق بين « أم » المتصلة والمنقطعة — مع التمثيل بأمثلة من عندك .
٨ — فيما يأتي شواهد في باب العطف . بين مواضع الشاهد ، وحكمه في الإعراب :

قال تعالى : (وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ، ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا
وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ . لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ ، أَصْحَابُ الْجَنَّةِ
هُمْ الْفَائِزُونَ . رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ .
أَوْ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ ، إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَلَمْ
أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ؟ أَمْ لَمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ؟ أَفَى قُلُوبُهُمْ مُرْضٌ أَمْ
ارْتَابُوا ؟ إِنْ الْمَصْدَقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ ، وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا . أَفَلَمْ
تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ ؟ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ ، وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا) .
في الحديث : « كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءِ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزَ وَالْكَيْسَ . صُومُوا
لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ » .

إِذَا سَيِّدٌ مِنَّا مَضَى لِسَبِيلِهِ أَطَامَ عُمُودَ الدِّينِ آخِرَ سَيِّدٍ

صَبَرْتُ عَلَى مَا كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَمَا يَسْتَوِي حَرْبُ الْأَقْرَابِ وَالسَّلَامُ

كيف أضبعت؟ كيف أمسيتِ يُفَرِّسُ الوُدَّ في فؤاد الكريم ؟
 إن من ساد ثم ساد أبوه نَمَّ قد ساد قبل ذلك جَدُّه
 أراك فلا أدري أم هَمَّتْ وذو الهم قد ما خاشع متضائل
 نال الخلافة أو كانت له قَدَرًا كما أتى ربه موسى على قدر
 دُعِرتُم أجمعون ومن بَلَّيْكُمْ برؤيتنا وكذا الظافرينا
 فاليوم قد يت تهجونا وتشتبنا فَاذْهَبْ فإبك والأيام من عجب
 دعاني إليها القلب : لَمْنِي لأمره تَمِيع فما أدري أرشد : طلابها ؟
 ٩ — أعرب البيت الآتي ، وبين ما فيه من شاهد ، ثم اشرحه شرحاً أدبياً :
لَمْنِي مُقَسِّمٌ ما ملكتُ فَجَاعِلٌ أجراً لآخرة ، ودنياً تَنْفَعُ

- ١٠ — يكثر في تعبير الفقهاء : « سواء كان كذا أو كذا » ، ويقول بعض النحاة : إن هذا التعبير خطأ . اشرح القول في ذلك — على ضوء ما بينا في موضعه .
- ١١ — ما الفرق بين التخيير والإباحة ؟ وبعد أي صيغة يقمان ؟ اذكر مثالين من إنشائك يلقي الضوء على ما تذكر من فروق .
- ١٢ — كيف تعطف على ما يأتي : (أ) على الضمير المرفوع المنصل ؟
 (ب) على الضمير المخفوض . ثم وضع بأمثلة من عندك .
- ١٣ — ما شرط عطف الفعل على الفعل ؟ وضع ذلك بأمثلة من إنشائك .
- ١٤ — متى تكون « بل » للاضراب ؟ ومتى تتمحض للعطف ؟ وما الفرق بين الإضراب الإبطالي والانتقالي ؟ وضع ما تقول بأمثلة من عندك .
- ١٥ — قد تعطف الجملة على المفرد ، أو العكس . فمتى يكون ذلك ؟ وضع ما تقول بأمثلة .

(باب البدل)^(١)

وهو : التابع المقصود بالحكم^(٢) بلا واسطة^(٣) . نخرج بالفصل الأول^(٤) : بالنعته ، والبيان ، والتوكيد ؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم^(٥) وأما النسق فثلاثة أنواع :

(أحدها) ما ليس مقصوداً بالحكم^(٦) ؛ كجاء زيد لا عمرو — وما جاء زيد بل عمرو — أو لكن عمرو . أما الأول فواضح ؛ لأن الحكم السابق منفي عنه ، وأما الآخران ؛ فلأن الحكم السابق هو نفى المجيء ، والمقصود به إنما هو الأول .

(النوع الثاني) : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله ، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم — لا أنه المقصود^(٧) ، وذلك كالمعطوف

باب البدل

(١) معناه في اللغة : العوض . وفي الإصلاح : ما ذكره المصنف .

(٢) أى : الحكم المنسوب إلى متبوعه ؛ إثباتاً أو نفيًا .

(٣) أى : من غير واسطة لفظية ، تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع . والمراد بالواسطة هنا : حرف المعطف ؛ لأن البدل من المجرور قد يكون بواسطة إعادة حرف الجر الداخلة على البدل منه ، نحو قوله تعالى : (لقد كان لـكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله — تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا) .

(٤) أى : وهو المقصود بالحكم (٥) أى : وهو متبوعها ؛ إما بتخصيصه أو إيضاحه ، أو رفع الاحتمال عنه ، أو أى وجه من الوجوه التي سبقت في أبوابها . أما هي فليست مقصودة بالحكم

(٦) وهو المعطوف «بلا» بعد الإيجاب ، و«بل ولكن» بعد النفي — كما مثل المصنف

(٧) أى وحده ، بل يشاركه في الحكم غيره وقد نص المصنف على ذلك ؛ لأن عبارة «مقصود بالحكم» لا تمنع غيره أن يكون مقصوداً هو أيضاً . أما عبارة «المقصود بالحكم» ، فتدل على أنه مقصود بالحكم وحده ، ولا يشاركه غيره .

بالواو^(١) ، نحو : جاء زيدٌ وعمرٌ — وما جاء زيدٌ ولا عمرٌ .
وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد ، والبيان^(٢) .
(النوع الثالث) ما هو مقصودٌ بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو
المنطوق « بِلَ » بـمـد الإثبات ، نحو : جاءني زيدٌ بل عمرٌ ،
وهذا النوع خارج بقولنا : بلا واسطة . وسلمَ الحدُّ بذلك للبدل .
وإذا تأملتَ ما ذكرته في تفسير هذا الحدِّ ، وما ذكره الناظم وابنه
ومن قلدهما — علمتَ أنهم عن إصابة الغرضِ يعزَل .
وأقسام البدل أربعة^(٣) :

(الأول) بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ ؛ وهو بَدَلُ الشَّيْءِ ممَّا هو طَبِيقُ معناه

(١) أى : في حالة الإثبات أو النفي ، وقد مثل المصنف للحالتين .
(٢) أما الأول ؛ فلأن المقصود بالحكم هو المتبوع . وأما الثاني ؛ فلأن التابع ليس
هو المقصود وحده بالحكم . وفي تعريف البدل — يقول الناظم :
(التَّابِعُ لِلْمَقْصُودِ بِالْحُكْمِ - بِلَا وَاسِطَةٍ - هُوَ الْمُسَمَّى بِدَلًا)^(٤)
والغرض من البدل : تقرير الحكم السابق وتقويته — بتعيين المراد وإيضاحه ورفع
الاحتمال عنه ؛ ذلك لأن الحكم ينسب للمتبوع أولاً ، ثم يأتي بعده التابع ؛ فكان الحكم
ذكر مرتين . ولهذا يقولون : إن البدل في حكم تكرير العامل . ولا يصح أن يتحد
لفظ البدل والمبدل منه ، إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح .

(٣) زاد بعض النحاة نوعاً خامساً سماه : بدل الكل من البعض ، واصتدل بأمثلة
متعددة من الشعر العربي . وفي القرآن الكريم (فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون
شيئاً * جنات عدن) ؛ جنات بدل « كل » من الجنة ، وهى جمع والجنة مفرد . وقال الشاعر :
كأنى غداة البين يومَ نَحْمَلُوا لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلُ

(*) « التابع » مبتدأ أول « المقصود » نعت له « بالحكم » متعلق بالمقصود « بلا » متعلق
بالتابع أو بالمقصود « واسطة » مضاف إليه « هو المسمى » مبتدأ ثانٍ وخبر ، والجملة خبر للمبتدأ
الأول ، وفي المسمى ضمير هو نائب فاعله ، وهو المفعول الأول « بدلا » مفعوله الثاني .

معناه^(١) نحو : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ)^(٢) . وسمّاه النّازم : « البدل المطابق » ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى ، نحو : (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ) فيمن قرأ بالجر^(٣) ، وإنما يُطلق « كل » على ذى أجزاء ، وذلك ممتنع هنا^(٤) .

(والثاني) يدلُّ بعض من كل . وهو : بدلُ الجزء من كله^(٥) : قليلاً كان ذلك الجزء — أو مساوياً — أو أكثر ؛ كأكلت الرغيف ثلثه — أو نصفه — أو ثلثيه . ولا بدّ من اتّصاله بضمير يرجعُ على المُبدل منه^(٦) ؛ مذكور كالأمثلة المذكورة ، وكقوله تعالى : (ثُمَّ عَمُوا

« فاليوم » بدل من « غداة » مع أنه يشملها وهي جزء منه ، وسمّرات : جمع سمرة وهي شجرة الطلح . ناوقف : جامع . وجامع الحنظل تدمع عيناه ، فلم يذا شبه به وعيناه تدمعان . (١) أى : أن يكون الثانى مطابقاً ومساوياً للأول في المعنى تمام المطابقة ، ويختلفان في اللفظ غالباً . (٢) فـ « صراط » الثانية بدل كل من كل — من الأولى . سورة الفاتحة (٣) فـ « الله » بدل من « العزيز » بدل من مطابق ، ولا يقال فيه بدل كل من كل ؛ لما ذكره المصنف ، وإن كانت هذه التسمية اصطلاحية ، نقلت بعد التقلب على ما يدل على ذى أجزاء . الآية : ١ من سورة إبراهيم (٤) لأنّ مسماه « تعالى » لا يقبل التجزئة . هذا : ولا يحتاج البدل المطابق إلى رابط يربطه بالتنوع ؛ لأنّه نفس المبدل منه في المعنى ؛ كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى — لا تحتاج ل رابط .

(٥) ضابطه : أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه ، وأن يصح الاستثناء عنه بالمبدل منه ، ولا يفسد المعنى بحذفه (٦) أى ليربط البعض بـ كله . ويجب في هذا الضمير : أن يطابق المتنوع في الأفراد والتذكير وفروعهما ، ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالبدل مباشرة ، أو بانفصا آخر له صلة بالبدل ، نحو : قابلت العائدين من القتال أربعة منهم . وقد يغنى عن الضمير في إفادة الربط : « أل » عند أمن اللبس ، نحو : إذا رأيت والدك فقبله ايدياً — أى يده . و « إلا » في الاستثناء ؛ إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام ؛ حيث يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء ، أو الإتيان على (١٥ — ضياء السالك ٣)

وَصَوُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ^(١) - أو مُقَدَّرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجٌّ
الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) - أَيْ : مِنْهُمْ^(٢) .
(والثالث) بَدَلُ الاشتغال ، وهو : بَدَلُ شَيْءٍ يَشْتَمِلُ عَامِلُهُ عَلَى
مَعْنَاهُ اشْتِمَالًا بِطَرِيقِ الإِجْمَالِ^(٣) ؛ كَأَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ - أو حُسْنُهُ ،
وَسُرِّقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ - أو فَرَسُهُ^(٤) . وَأَمْرُهُ فِي الضَّمِيرِ كَأَمْرِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛
فَنَثَالُ الْمَذْكُورِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

البديلة ، نحو : ما نَجَّحَ الطُّلَابُ إِلَّا وَاحِدًا . (١) « كَثِيرٌ » بَدَلُ مِنَ الْوَاحِدِ الْأَوَّلِيِّ
فِي « عَمُوا » ، وَالثَّانِيَةِ فِي « صَمَوَا » - عَائِدَةٌ عَلَى كَثِيرٍ لِأَنَّهُ مُقَدَّمُ رَتَبَةٍ ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
ثُمَّ عَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَصَمَوَا . وَالَّذِي يَحْمِلُ عَلَى ذَلِكَ ؛ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ بَدَلًا مِنَ الْوَاحِدِ مَاءً -
لَزِمَ تَوَارِدُ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ . (٢) « مَنْ اسْتَطَاعَ » بَدَلُ مِنَ النَّاسِ ،
وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ مُقَدَّرٌ - كَمَا بَيَّنَّ الْمَصْنَفُ ، وَفِيهِ أَغَارِيبُ أُخْرَى .

(٣) لتوضيح هذا التعريف نقول : إن بدل الاشتغال تابع يقصد به تعيين
وتوضيح أمر في متبوعه ، وهذا الأمر من الأمور العارضة الطارئة ، التي ليست جزءاً
أصيلاً من المتبوع . ويشتمل على هذا الأمر ويدل عليه - « العامل » في المبدل منه ، ولكن
بطريقة إجمالية ؛ لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه . ويرى ابن مالك : أن المشتغل
هو المبدل منه . وذهب الفارسي إلى أنه المبدل . ومارآه المصنف من أن المشتغل هو
« العامل » - جدير بالاتباع . وهذا الاشتغال : قد يكون في أمر مكتسب ؛ كالعلم -
والكرم - والزهد ، أو غير مكتسب ولكنه ملازم لصاحبه ، كالحسن . أو غير ملازم
كالكلام . وقد يكون الاشتغال بطريق التبعية كالثوب - والفرس .. إلخ .

(٤) فالعلم والحسن بدل اشتغال ، وكلاهما يعين أمر أعرضياً في المتبوع - لأنه
لا يدخل في تكوين الذات - ويشملها الإعجاب إجمالاً ، ولكن لا يناسب نسبته إلى ذات
« زيد » التي هي عظم ولحم ودم ، فيفهم أن المقصود نسبة الإعجاب إلى صفة من صفاته .
وكذلك الثوب والفرس بدل اشتغال ، ويقال فيهما ما ذكرنا .

فالمقصود نسبة السرقعة إلى شيء يتعلق بالمتبوع ، فقد دل « العامل » على البدل بطريقة مجملة .

الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»^(١). ومثالُ المقدّرِ قوله تعالى: (قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ*
النَّارَ)^(٢) — أى : النَّارِ فِيهِ . وقيل : الْأَصْلُ « نَارِهِ » ، ثم نابت
« أَل » عن الضمير .

(والرابع) البَدَلُ المَبِينُ^(٣) ، وهو ثلاثة أقسام^(٤) .
لأنه لا بدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدّم في الحَدِّ .
ثمَّ الأوَّلُ^(٥) : إن لم يكن مقصوداً أَلْتَبَّةً ، ولكن سَبَقَ إليه
اللسانُ — فهو بدلُ التَّمَلُّطِ ؛ أى : بدلٌ عن اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ غَلَطَ —
لأنَّ البَدَلَ نفسُه هو التَّمَلُّطُ ، كما قد يُتَوَهَّمُ .
وإن كان مقصوداً ؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذِكْرِهِ فسادُ قَصْدِهِ — فبدل
نِسْيَانٍ ؛ أى بدلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نِسْيَانًا .
وقد ظَهَرَ أَنَّ التَّمَلُّطَ متعلِّقٌ باللسانِ ، والنِّسْيَانُ متعلِّقٌ بِالْجَنَانِ والناظمِ

(١) فـ «قتال» بدل اشتغال من «الشهر» ، والرابط بينهما الهاء المجرورة بنى ،
وهى متصلة بما يتعلق بالبدل من الآية : ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) هذا بناء على أن « النار » بدل اشتغال من « الأخدود » . والأخدود :
الشَّقُّ في الأرض . وأصحابه هم : أنطيانوس ملك الروم ، وبختنصر ملك فارس ،
ويوسف ذو نواس ملك نجران . حفر كل منهم شقاً عظيماً وملاًه ناراً ، وأمر بأن
يلقى فيه كل من لم يكفر . و« أَل » في الأخدود للجنس ؛ لأنها أخايد — لا أخدود واحد .
وبدل الاشتغال كبذل البعض ، لا بد لصحته من صحة الاستثناء عنه بالبدل منه
مع صحة المعنى عند حذفه ؛ فمثل : أعجبنى على أخوه — بدل إضراب لا بدل اشتغال ؛
لعدم صحة الاستثناء عنه بالأول . (٣) أى المفاير للبدل منه .

(٤) لا بد في كل من الأقسام الثلاثة : أن يكون البدل هو المقصود بالحكم
وهذا النوع بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالتبوع . (٥) أى البدل منه .

وكثير من النحويين لم يُفَرِّقُوا بينهما ، فسَمَوْا النوعين بَدَلَ غَلَطٍ ^(١) .
وإن كان قَصْدُ كُلِّ واحد منهما صحيحاً ^(٢) - فبدل الإضراب ،
ويُسَمَّى أيضاً : « بدل البداء » ^(٣) .

وقول الناظم : « حُذِّبْنَا مُدَى » - يحتمل الثلاثة ، وذلك باختلاف

(١) وقد أشار الناظم إلى أنواع البدل الأربعة المقدمة - بقوله :

مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ ، يُبَلِّغُ ، أَوْ كَمَطُوفٍ بَيْلٍ ^(٤)
أى : يُلْفِي البدل - أى يوجد - مطابقًا ، أو بعضًا ، أو شيئًا يشتمل على البدل اشتراكًا
معنويًا « يريد العامل والمتبوع » كما ذكرنا . أو كمطوف بالحرف « بل » ، وذلك هو
البدل المبين ؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب .

(٢) وذلك بأن ذكر المبدل منه قصداً ، ثم أضرب عنه وتركه ؛ من غير أن
يتعرض له بنى أو إثبات (٣) بفتح الباء - أى العذر ؛ سمي بذلك لأن التكلم
بداله ذكره بعد ذكر الأول قصداً ، لسبب ما ؛ كأن يكون ظهر له الصواب بعد
خفائه عليه . وهذا النوع من البدل لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع ، وكثيراً ما يوقع
في لبس ، فالأحسن عدم استعماله . وإليه أشار الناظم بقوله :

(وَذَالِ الْإِضْرَابِ اعْزُ ، إِنْ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ - غَلَطَ بِهِ سُلْبُ
كَزْرُهُ خَالِدًا ، وَقَبْلَهُ الْبَدَاءُ ، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ ، وَحُذِّبْنَا مُدَى) ^(٥)

(*) « مطابقاً » مفعول ثان مقدم ليلفي « أو بعضاً أو ما » معطوفان عليه و« ما » اسم موصول
واقعة على بدل « يشتمل » الجملة صلة ما « عليه » متعلق بيشتمل ، والضمير في يشتمل يعود إلى البدل
وق « عليه » إلى المبدل منه . ويجوز العكس ، على أن المشتمل هو البدل أو المبدل منه « يُلْفِي »
مضارع للمجهول وتائب الفاعل هو المفعول الأول « أو » عاطفة « كمطوف » الكاف اسم بمعنى مثل -
مطوف على « ما يشتمل » و « مطوف » مضاف إليه « بيل » جار ومجرور متعلق بمطوف .
(*) « وذا » اسم إشارة مفعول مقدم لاعز ، والإشارة إلى مثل المطوف بيل « للإضراب »
متعلق باعز « إن » شرطية « قصداً » مفعول مقدم لصحب الواقع فعلاً للشرط ، والجواب محذوف
يفهم مما قبله « ودون قصد » دون ظرف متعلق بمحذوف يدل عليه صحب ، وقصد مضاف إليه - أى وإن
وقع دون قصد « غلط » خير لمبدأ محذوف على حذف مضاف - أى فهو بدل غلط « به » متعلق
بسلب الواقع صفة ، وثائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق .

(*) « خالداً » بدل مطابق من الهاء في زره « اليدا » بدل بعض من الهاء في قبله ، والهاء
محذوف - أى منه « حقه » بدل اشتغال من الهاء في اعرفه « مدى » بدل إضراب من « نبلا » .

لتقادير : وذلك لأنَّ النَّبَلَ : اسمُ جَمِيعٍ لِلسَّهْمِ ، والمُدَى : جمعُ مُدْيَةٍ وهي السَّكِين .

فإن كان المتكلمُ إنما أرادَ الأمرَ بأخذِ المُدَى ، فسبَّقه لسانُه إلى النَّبَل — فبدلُ غلطٍ . وإن كان أرادَ الأمرَ بأخذِ النَّبَل ، ثم تبينَ له فسادُ تلك الإرادة ، وأنَّ الصَّوابَ الأمرُ بأخذِ المُدَى — فبدلُ نسيانٍ وإن كان أرادَ الأوَّل ، ثم أَضْرَبَ عنه إلى الأمرِ بأخذِ المُدَى ، وجعلَ الأوَّل في حكم المتروك — فبدلُ إضرابٍ وبداء .
والأحسنُ فيهنَّ أن يُؤْتَى بِبَلٍّ^(١) .

و «ذا» — أى هذا الذى يشبه « بل » — انسبه إلى الإضراب إن صحبه القصد من المتكلم . وإن لم يقصده المتكلم — فهو بدل جىء به ليسلب الغلط الذى حدث ويزيله . وقد مثل الناظم في البيت الثانى لأنواع البدل كلها ، وذكر مثالا للبدل المبين يحتمل أقسامه الثلاثة وهى : الغلط — والإضراب — والنسيان . وإن كان لم يذكر في البيت الأول سوى نوعين هما : الغلط — والإضراب . وقد تكفل المصنف بإيضاح ذلك .
و « خالد » اسم رجل — وهو بدل مطابق من الهاء في « زره » . و « اليد » بدل بعض من الهاء في « قبله » ؛ أى يده — أو اليد منه . و « حقه » بدل اشتغال من الهاء في « اعرفه » . و « مدى » بدل مبين ؛ غلط — أو نسيان — أو إضراب — من « نبلا » (١) لثلاث يتوهم أن « مدى » صفة لنبل . والمعنى : نبلا حاداً . وإذا أتى ببل خرج عن كونه بدلا — وصار عطف نسق .

(تَمَمَة)

(١) لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير ؛ فقد يكونان معرفتين ؛ كقوله تعالى : « كتاب أنزلناه إليك لتُخْرِجَ الناسَ مِنَ الظلماتِ إلى النورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إلى صراطِ العزيزِ الحميد * الله) — بجر كلمة « الله » على أنها بدل من « العزيز » . وقد يكونان نكرتين ، كقوله سبحانه وتعالى : (إن للمتقين مفازاً * حدائق وأعناباً) . وقد تبدل المعرفة من النكرة ، نحو : (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم * صراط الله)

(فصل) يُبْدَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدّم . ولا يُبْدَلُ المضمَرُ من المضمَر^(١) ، ونحو : قمتَ أنتَ ، ومررتُ بك أنتَ — توكيدُ اتفاقاً ، وكذلك نحو : رأيتُك إياك — عند الكوفيين ، والناظم^(٢) .

ولا يُبْدَلُ مضمَرٌ من ظاهر ، ونحو : رأيتُ زيداً إياه — مِن وَضْعِ النحويين وليس بمسموع .

والعكس كقوله سبحانه : (لنسفعاً بالناصية * ناصية كاذبة ...) سورة العلق

(ب) أما الإفراد والتذكير وفروعها ؛ فإن كان بدل « كل » طابق متبوعه فيها ، مالم يمنع مانع من التثنية أو الجمع ؛ كأن يكون أحدهما مصدراً لا يثنى ولا يجمع ، كالمصدر الميمي في الآية السابقة (مفازاً * حدائق) . أو قصد التفضيل كقول الشاعر :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَاتِ
أما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها .

(ج) إذا اجتمعت التوابع كلها أو عدد منها ؛ قدم النعت ، يليه عطف البيان ، فالتوكيد ، فالبدل ، فمطف النسق ، كما قيل :

قدّم النّعت ، فالبيان ، فأكد ثم أبدل . واختم بعطف الحروف

(١) العلة في ذلك : عدم الورد عن العرب .

(٢) لأنه لا فرق عندهم في تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل — بين المرفوع وغيره .

وذهب البصريون إلى أنه بدل ؛ لما ثبت عن العرب — كما نقل عن سيويه وتلقاه من بعدهم بالقول — أنها إذا أردت التوكيد ، أتت بالضمير المرفوع المنفصل ، فتقول : جئت أنت — ورأيتك أنت — ومررت بك أنت . فإذا أرادت البدلية — وافقت بين التابع والمتبوع ، فقالت : جئت أنت — ورأيتك إياك — ومررت به به ؛ فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ، ويختلف في غيره .

وذهب الكوفيون إلى أن الضمير الثاني في حالتي نصب والجر — توكيد للأول ، كاهو في حالة الرفع ولو كان . وفاقاً له ، نحو : رأيتك إياك — ومررت بك بك . وبهذا أخذ ابن مالك .

وَيَجُوزُ عَكْسُهُ مُطْلَقًا^(١) ؛ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لِفَاعِلٍ ، نَحْوُ : (وَاسْرُوا
التَّجَوَّى الَّذِينَ ظَلَمُوا) — فِي أَحَدِ الْأَوَجُهِ^(٢) . أَوْ كَانَ لِلْحَاضِرِ^(٣) ؛ بِشَرِطِ
أَنْ يَكُونَ : بَدَلَ بَعْضٍ ، كَأَعْجَبْتَنِي وَجْهَكَ^(٤) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (لَقَدْ كَانَ
لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ)^(٥)
— أَوْ بَدَلَ اشْتِمَالِ كَأَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ^(٦) ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :
* بَلَعْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا *^(٧)

— أَوْ بَدَلَ كُلِّ مُفِيدٍ لِلِإِحَاطَةِ ، نَحْوُ : (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لَأَوْلِنَا

(١) أَيْ يَجُوزُ إِبْدَالُ الظَّاهِرِ مِنَ الضَّمِيرِ ؛ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ بَدَلَ الْكُلِّ — أَوْ الْاِشْتِمَالِ —
أَوْ الْمَبَايِنَةِ (٢) هُوَ : إِبْدَالُ «الَّذِينَ» مِنَ الْوَائِ فِي «أَسْرُوا» — بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ .
وَقِيلَ : «الَّذِينَ» فَاعِلُ أَسْرُوا ، وَالْوَاوُ حَرْفُ دَالٍ عَلَى الْجَمْعِ لَا ضَمِيرٍ — وَهِيَ لَفَةٌ أَكْلَوْنِي
الْبَرَاغِيثَ . وَقِيلَ : «الَّذِينَ ظَلَمُوا» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ، وَ«أَسْرُوا النَّجْوَى» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ .
مِنَ الْآيَةِ : ٣ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ

وَمِثَالُ بَدْلِ الْبَعْضِ : مُحَمَّدٌ أَوْثَقَتْهُ يَدَايِهِ . وَالِاشْتِمَالُ : عَلَى اسْتِجْدَاةِ عَقْلِهِ . وَالْفَلْطُ :
إِبْرَاهِيمَ ضَرْبَتَهُ فَرَسَهُ (٣) سِوَاهُ كَانَ لِمَتَسَكَّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ

(٤) « وَجْهَكَ » بَدَلَ مَرْفُوعٍ مِنْ تَاءِ الْمُخَاطَبِ — بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .
(٥) ف « مِنْ » الْمَوْصُولَةُ الْمَجْرُورَةُ بِاللَّامِ فِي « لِمَنْ » — بَدَلَ مِنْ ضَمِيرِ « لَكُمْ » ،
وَأُعِيدَتِ اللَّامُ مَعَ الْبَدْلِ لِلْفَصْلِ وَالتَّوَكِيدِ ، وَهَذِهِ الْإِعَادَةُ جَائِزَةٌ لَا وَاجِبَةٌ ، وَالْجُرْهُمَا —
لَا بِاللَّامِ الْأُولَى — وَلَا بِآخِرَى مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ . مِنَ الْآيَةِ : ٢١ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ
(٦) « كَلَامُكَ » بِالرَّفْعِ — بَدَلَ اشْتِمَالٍ مِنْ تَاءِ الْمُخَاطَبِ .

(٧) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ — لِلِابْتِغَاءِ الْجَمْدِيِّ ، مِنْ قَصِيدَةٍ أَنْشَدَهَا بَيْنَ يَدَيِ حَضْرَةِ

الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَهَجَرَهُ : * وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فَوْقَ ذَلِكَ مَغْطَرًا *

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . بَلَعْنَا السَّمَاءَ : وَصَلْنَا إِلَيْهَا ، وَهِيَ كُنَايَةٌ عَنْ عُلُوِّ الْمَرْزَلَةِ . مَجْدُنَا ،
الْمَجْدُ : كَرَمُ الْآبَاءِ . سَنَاوُنَا : السَّنَاءُ — الشَّرْفُ وَالرَّفْعَةُ « السَّمَاءُ » مَفْعُولٌ بَلَعْنَا « مَجْدُنَا »
مَجْدُ بَدَلَ اشْتِمَالٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي « بَلَعْنَا » الْوَاقِعُ فَاعِلًا ، وَالضَّمِيرُ مِضَافٌ إِلَيْهِ « وَسَنَاوُنَا »
مَعْطُوفٌ عَلَى مَجْدُنَا « لَنَرْجُو » اللَّامُ لِلتَّوَكِيدِ ، وَجُمْلَةُ نَرْجُو خَبَرُ إِنَّا ، « فَوْقَ » ظَرْفُ

وَأَخِرِنَا^(١) . ويمتنع إن لم يُفدّها خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز : رأيتك زيداً — ورأيتني عمراً^(٢) .

(فصل) يُبدل كلٌّ من الاسم والفعل والجملة — مِنْ مِثْلِهِ^(٣) ؛

مكان متعلق بمحذوف حال من مظهرأ «ذلك» مضاف إليه «مظهرأ» مفعول زرجو، وهو مصدر ميمي أو اسم مكان، معناه المصدر . قيل : ولا يبعد أنه مكان في الجنة . والمعنى : يصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التي يرجوها المؤمل ؛ من ارتفاع القدر وسموا منزله، وهم مع ذلك يرقبون منزلة أعلى .

قيل إنه لما أنشد هذا بين يدي الرسول قال له : «إلى أين المظهر يا أبا ليلى ؟ فقال : إلى الجنة بك يا رسول الله . فقال الرسول : «أجل ، إن شاء الله» .

والشاهد : إبدال ، «مجدنا وسناؤنا» ، بدل اشتغال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلاً في بلفظنا (١) ف «أولنا وآخرنا» بدل كل من الضمير «نا» المحرور باللام ، ولهذا أعيدت اللام جوازاً مع البديل — مجازاة للبديل منه ، وهو مفيد للإحاطة والشمول ؛ لأن المراد بأولنا وآخرنا — جميعنا ، على عادة العرب ؛ من ذكر طرفي الشيء ، وإرادة جميعه ، كقوله تعالى : (بكرة وأصيل) — أى في كل وقت .

وقد اقتصر الناطم في الحالات السابقة ، على إبدال الظاهر من ضمير الحاضر — فقال :

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْخَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا تُبْدِلُهُ ؛ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَـلَا
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا ، أَوْ اشْتِمَالًا كَلِمَتِكَ ابْتِهَاجَكَ اشْتِمَالًا)^(٤)
أى : لا تبدل الظاهر من ضمير ، إلا إذا أظهر البديل إحاطة — أى دل عليها ؛ بكونه بدل كل من كل . أو اقتضى بعضاً ؛ بأن دل على البعضية ، أو دل على اشتغال كقولك : إنك ابتهاجك اشتغال إليك القلوب وجذبها نحوك .

(٢) أى : على أن «زيداً» و «عمراً» — بدلان من الكاف والياء المنصوبين محلاً في رأيتك ورأيتني . ووجه الامتناع — إن لم يفد الإحاطة — عدم الفائدة حينئذ . وينبغي أن يفيد البديل ما لم يفده المبدل منه .

(٣) ويرى بعض النحاة : جواز إبدال الفعل من اسم يشبهه — والعكس ؛ كما جاز

(*) «ومن ضمير جار ومجرور متعلق بتبدله «الحاضر» مضاف إليه «الظاهر» مفعول لفعل محذوف يفسره بتبدله «لا» ناهية «تبدله» فعل مضارع مجزوم بلا ، والهاء مفعولها تعود إلى الظاهر «إلا» أداة استثناء «ما» اسم موصول مستثنى مبنى على السكون في محل نصب «إحاطة» مفعول به

فالاسم كما تقدم، والفعل كقوله تعالى: (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفُ^(١)). والجملة كقوله تعالى: (أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ^(٢)).

في العطف . تقول : محمد متق يخاف ربه ، ومحمد يخاف ربه - متق . وقيل : إن هذا خبر بـمد خبر . (١) فالفعل « يضاعف » بدل اشتغال من « يلق » لأن لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب . وقيل : بدل كل من كل ؛ لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام : ويشترط اتحاد الفاعلين في الزمان دون النوع كما في العطف ؛ فيجوز : إن جئني نحسن إلى أكرمك . ولا يبدل الفعل من الفعل بدل بعض ، ولا بدل مباين . وأجازهما بعض النحاة ، ومثلوا للأول بقولهم : إن تصلّ تسجد لله يرحمك . فـ « تسجد » بدل بعض من « تصلّ » . ولثاني بنحو : إن تطعم الفقير تسكه تسب ؛ فـ « تسكه » بدل مباين من « تطعم » . والذي يدل على أن البديل فيما سبق هو الفعل وحده - لا الجملة - مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه . فهو من قبيل بدل المفرد . وفي بدل الفعل من الفعل يقول الناطم في إجمال :

(وَيُبْدِلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، كَمَا مَنَ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَفْنِي بِنَا يُعْنُ^(٣))

« فيستعن بنا » بدل اشتغال من « يصل إلينا » .

(٢) جملة « أمدكم » الثانية بدل بعض من كل - من « أمدكم » الأولى لأنها أخص منها ؛ لأن « ما تعلمون » يشمل الأنعام وغيرها . من الآيتين : ١٣٢ ، ١٣٣ من سورة الشعراء وتبدل الجملة من الجملة بدل اشتغال كقوله :

أقول له ارحل لا تقيم عنـدنا وإلا فكُن في الشرِّ والجَهَنِّ مُسَلِّمًا
جملة « لا تقيم » بدل اشتغال من جملة « ارحل » ؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة .

مقدم ، وجملة « جلا » صلة للموصول (٣) « أو اقتضى » مطوف على جلا ، والفاعل يعود على البديل « بعضاً » مفعوله « أو اشتغلا » مطوف على بعضاً « كأنك » الكاف جارة لقول محذوف « ابتهاجك » ابتهاج بدل اشتغال من الكاف في الواقع اسمياً لأن والكاف مضاف إليه ، اشتغال فعل ماض والفاعل يعود على ابتهاجك والألف للاطلاق والجملة خبر إن ؛ أي إن ، فحرك اشتغال القلوب إليك (٤) « الفعل » نائب فاعل يبدل « من الفعل » متعاقب يبدل « كن » الكاف جارة لقول محذوف ، ومن « اسم شرط جازم مبتدأ يصل » فعل الشرط مجزوم بمن « إلينا » متعاقب به « يستعن » فعل مضارع بدل اشتغال من يصل « بمن » بالبناء للمجهول جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ .

وقد تُبدلُ الجملةُ من المفردِ كقوله :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى؛ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟^(١)
أَبْدَلَ « كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ » من حاجة وأخرى ؛ أى : إلى الله أشكو
هاتينِ الحَاجَتَيْنِ — تَعَذَّرُ التَّقَائِمَا .

(فصل) وإذا أُبدِلَ اسمٌ من اسمٍ مُضْمَنٍ معنى حرفِ استفهام ،

أما إبدال الجملة من الجملة بدل كل ؛ فنعه البعض ، وأجازه آخرون بشرط
أن تكون الجملة الثانية أدل من الأولى على بيان المراد ، نحو : اقطع عنق—ود
العنب اقطعه .

ولا يحتاج هذا النوع من البديل إلى ضمير يعود على البديل منه ؛ لتعذر عودته
على الفعل أو على الجملة .

(١) بيت من الطويل ، ينسب للفرزدق الشاعر المشهور — يشكو من تفرق حاجاته
وأغراضه وتباعد ما بينها ، وأنه موزع القلب مشقت البال . — وبعده :

سَأَعْمَلُ نَصَّ الْعَيْشِ حَتَّى يَكْفِيَنِي غِنَى الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غِنَى الْخَدَنَانِ
اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . معانى المفردات واضحة . « إلى الله » متعلق بأشكو « بالمدينة »
متعلق بمحذوف حال من « حاجة » تقدمت عليها « حاجة » مفعول أشكو « وبالشام »
معطوف على الجار والمجرور « أخرى » معطوف على حاجة ، وهما معمولان لأشكو ،
« كيف » اسم استفهام حال تقدمت على صاحبها وعاملها « يلتقيان » فعل مضارع
مرفوع بثبوت النون والألف فاعل ، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى .

والشاهد : إبدال جملة « كيف يلتقيان » ، من المفرد — وهو حاجة ، وأخرى —
بدل كل ، وسوغ ذلك أن الجملة في التقدير بمنزلة المفرد — كما بين المصنف ،
والذى ذهب إليه المصنف — رأى ابن جنى ومن جاء بعده .

وقال الدمامي : يحتمل أن يكون « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة ؛ أريد بها التنبيه على
سبب الشكوى — وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاليتين .

وقد يبدل المفرد من الجملة ، كقوله تعالى : (ولم يجعل له عوجاً قيماً) ، فكلمة
« قيماً » بدل من جملة « لم يجعل له عوجاً » ؛ لأنها في معنى المفرد — أى جملة مستقيماً .

أو حرف شرط — ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل^(١) .
 فالأول كقولك : كم مآلك ؟ أعشرون أم ثلاثون ؟ ومن رأيت ؟
 أزيداً أم عمراً ؟ وما صنعت ؟ أخيراً أم شراً ؟^(٢) .
 والثاني نحو : مَنْ يَقُمْ — إن زيدٌ وإن عمرو — أقم معه ، وما
 تصنع — إن خيراً وإن شراً — تُجزّبه ، ومتى أسافر — إن غداً وإن
 بعد غدٍ — أسافر معك^(٣) .

(١) وذلك ليوافق البدل المبدل منه في تأدية المعنى ، وهذا بشرط ألا يظهر
 حرف الاستفهام مع المبدل منه ؛ فإن ظهر فلا يلي البدل ذلك ، ومعنى تضمنه معنى
 همزة الاستفهام : أنه استفهام يؤدي معنى الهمزة . وهذا الاستفهام عام مجمل ، وما بعد
 الهمزة من البدل — فرد يدخل ضمناً في اسم الاستفهام المبدل منه . وكذلك يقال في الشرط
 (٢) ف « عشرون » وما عطف عليه — بدل تفصيل من « كم » ، و « زيداً »
 وما عطف عليه — بدل من « من » ، و « خيراً » وما عطف عليه — بدل من « ما »
 وقرن الجميع بالهمزة ؛ لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام .

وتكرير الأمثلة ؛ لأن الاستفهام الذي يتضمنه المتبوع ؛ قد يكون عن السكينة — أى
 المقدار ، أو عن تعيين الذات ، أو عن معنى من المعاني .

(٣) فزيد وعمرو — بدلان من « من » بدل تفصيل ، وخيراً وشراً — بدلان
 من « ما » الشرطية . وغداً وبعد غد — بدلان من « متى » ، وقرنت كلها بأن تضمن
 للبدل منه معنى الشرط . وكرر الأمثلة ؛ لأن الشرط الذى يتضمنه المتبوع ؛ قد يكون
 للما قبل أو غيره ، وللزمان وللمكان .

وقد اقتصر الناظم على الكلام على البدل مما ضمن الاستفهام — فقال :

(وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزًا ، كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلِي ؟)^(٤)

أى أن البدل من المضمّن همزة الاستفهام — لا بد أن تسبقه الهمزة كالمثال الذى ذكره .

(*) « وبدل » مبتدأ ، والواو للاستئناف « المضمّن » اسم مفعول مضاف إليه ، وناصب فاعله
 ضمير مستتر هو المفعول الأول « الهمز » مفعول ثان له « يلى هَمْزًا » الجملة خبر المبتدأ « كن »
 الكاف جارة لقول محذوف ، و « من » استفهامية مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر « أسعيد »
 الهمزة للاستفهام ، و « سعيد » بدل من « من » « أم على » معطوف على سعيد .

الأسئلة والتريينات

- ١ — عرف البدل ، واذكر أنواعه ؟ ومثل لكل ، وبين كيف يبدل من المجرور ؟
- ٢ — ما الذى يشترط فى كل نوع من أنواع البدل ؟ ولماذا ؟
- ٣ — ما شرط الإبدال من الضمير ؟ وكيف تبدل مما ضمن معنى الاستفهام ، أو الشرط ؟
- ٤ — اذكر اقسام البدل المبين ، وبين الفرق بينها ، موضحاً ذلك بأمثلة من عندك .
- ٥ — اشرح قول ابن مالك :

واعطف على اسمٍ شبه فعلٍ فعلاً وعكساً استعمل تجزئه سَهلاً
وما رأى النحاة فى عطف الجملة على الجملة ؟ اشرح ذلك ، وهل يشترط فيه شيء ؟
٦ — فيما يأتى شواهد لأنواع البدل ومساائله ، وما يتعين كونه عطف بيان - أو بدل ، وما يجوز فيه الأمران . بين موضع الشاهد واعربه .

قال تعالى : (وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها . أممكم بما تعلمون * أممكم بأنعام وبدين . ولا تكونوا من المشركين * من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً . وما أنسانوه إلا الشيطان أن أذكركم . ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك . اتبعوا المرسلين * اتبعوا من لا يسألكم أجراً . ومن يفعل ذلك يلق أُناساً يضاعف له العذاب . وثمنه ما يقول وبأتينا فرداً) قال عليه السلام : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ؛ أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما . . . إلخ »
وقال : « اجتنبوا السبع الموبقات ؛ للشرك بالله ، والسحر ... إلخ »

لَمَنِ النُّجُومُ نُجُومَ الْأَفْقِ أَصْمَرُهَا فِى الدِّينِ أَذْهَبُهَا فِى الْجُودِ إِمْعَادُهَا

ذَرِّبْنِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا
رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنًا بِسِحْرَيْنِ طَلَعَا طَلَعَاتِ
أَدَاوَى جُحُودِ الْقَلْبِ بِالْبِرِّ وَالتَّقَى وَلَا يَسْتَعْوِي الْقَلْبَانِ قَاسٍ وَرَاحِمُ

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي الدَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

- ٧ — بين الفرق بدل المطابقة ، وبدل الاشتغال ؛ موضحاً ذلك بأمثلة كافية .
- ٨ — ما رأيك فيما يذكر النحاة من فروق بين عطف البيان والبدل ؟ وفي القولة المشهورة عن الإمام الرضى ، ونصها كما فى الصبان فى آخر باب عطف البيان : « أنا للآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل - وعطف البيان ، بل ما أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيويه » .
- ٩ — بين فيما يأتى : أنواع التوابع التى مرت بك ، ومتبوعها ، وأعرب ما تحته خط . هل تعلم أن سلطان العلماء المعز بن عجد السلام - وفد على مصر المعزية من دمشق حاضرة سورية ، فى عهد السلطان نجم الدين أيوب ؟ وقد رشحته موهبته العظيمة ، وأدبه الجهم ، وطلاقة لسانه - أن يتولى الخطابة فى مسجد الإمام عمرو بن العاص ؛ كما رشحه علمه وورعه - أن يتولى القضاء . وأنه أفتى ببيع السادة المماليك . وقد تم ذلك ، ونودى ببيعهم على رؤوس الأشهاد ، صغيرهم وكبيرهم ، ووضعت الأموال أئمانهم فى بيت المال ، خزانة المالية وقتئذ ؟ ذلك ما حدث لا ريب فيه ، وقد سجله التاريخ .
- إِنْ هَلَىٰ اللَّهُ أَنْ تُبَايَعَا تُؤَخَّذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا
- ١٠ — بعض أنواع البدل لابد فيه من ضمير يربطه بالمتبوع . اذكر ذلك النوع ، وهل هنالك ما ينفى عن الضمير فى الربط ؟ وضح ذلك بأمثلة من إنشائك .
- ١١ — أعرب البيت الآتى واشرحه وبين الشاهد فيه .
- أَلَا فِى سَبِيلِ الْمَجْدِ مَا أَنَا فَاعِلٌ عَفَافٌ وَإِقْدَامٌ وَحَزْمٌ وَنَائِلٌ

(باب النداء ^(١) وفيه فصول)

(الفصل الأول) في الأحرف التي يُقْبَلُ بها المُنَادَى ، وأحكامها .
وهذه الأحرف ثمانية : الهمزة ، و « أَى » — مقصورتين
وممدودتين ^(٢) ، و « يَا » ، و « أَيَا » ، و « هَيَا » ، و « وَآ » .
فالهمزة المقصورة للقريب ^(٣) ؛ إلا إن نُزِلَ منزلة البعيد ^(٤) — فله بَقِيَّةُ
الأحرف ، كما أَنَّها للبعيد الحقيقي . وأعْمَهَا « يَا » ؛ فإنها تدخل على كل نداء ^(٥) .
وتتضمن في نداء اسم الله تعالى ^(٦) ، وفي باب الاستغاثة ، نحو : يَا اللَّهُ لِلْمُسْلِمِينَ
وتتضمن هي ، أو « وَآ » — في باب التذبة ، و « وَآ » أكثرُ
استعمالاً منها في ذلك الباب . وإنما تدخل « يَا » إذا أُمِنَ اللبس ^(٧)

باب النداء وفيه فصول

- (١) النداء معناه لغة : الطلب وتوجيه الدعوة بأى لفظ كان . واصطلاحاً : طلب
التكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف « يا » — أو إحدى أخواتها ، سواء كان الإقبال
حقيقياً ، أو مجازياً يقصد به طلب الاستجابة ؛ كنداء الله سبحانه وتعالى .
(٢) تقول في حالة القصر : أي محمد — أي محمد ، وفي حالة المد : أي محمد — أي محمد .
أما بقية الأحرف فمدودة (٣) أى للمخاطب القريب في المكان من الداعي ؛ حسياً
كان أو معنوياً ، نحو : أرب السكون ما أعظم قدرتك . ومثلها « أَى » عند المبرد .
وقال ابن مالك هي لنداء البعيد كيا (٤) وذلك بسبب نوم ، أو سهو ، أو ارتقاع مكة
كنداء العبد لربه — أو انخفاضها كالعكس . أما الهمزة المدودة فللبعيد ؛ لأنه يحتاج إلى
مد الصوت لسمع النداء (٥) سواء كان خالصاً من التذبة والاستغاثة — أم مصحوباً بهما .
ولهذا لا يقدر غيرها عند الحذف . وهي لنداء البعيد عند جمهور النحاة .
(٦) أى في لفظ الجلالة « الله » ، وكذلك في نداء لفظ « أيها » و « أيتها »
إذ لم يرد عن العرب نداء هذه الأشياء بحرف آخر (٧) فلا يلتبس المندوب بغير المندوب

كقوله : * وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا * (١)

(١) عجز بيت من البسيط لجريز ، يرثى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه. وصدره :

* حُمِلْتَ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ *

وقبله : نَعَى النُّعْمَةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ
وبعده : فَالشَّمْسُ طَارِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تَبْكِي عَلَيْكَ نَجْمُ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَا
اللغة والاعراب . حملت : كافت . أَمْرًا عَظِيمًا : هو الخلافة وتبعاتها الشاقة .
اصطبرت : بالفت في الصبر والاحتمال . « حملت » فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل
مفعول أول « أَمْرًا » مفعول ثان « فاصطبرت » معطوف على حملت « له » جار ومجرور
في محل نصب مفعول اصطبرت « يا عمرًا » يا : حرف نداء وندبة « عمرًا » منادى
مندوب مبنى على ضم مقدر على آخر منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة ألف الندبة .
والمعنى : كافت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين ، في وقت عم فيه الظلم وفشا
الجور ؛ فصبرت على تلك المشاق ، وقت بما أمرك الله ، فقضيت على الفساد ونشرت العدل
بين الناس ، فأرضيت الخلق والخلق .

والشاهد : استعمال « يا » للندبة لأمن اللبس ؛ فإن صدور ذلك بعد موت عمر —
دليل على أن المقصود الرثاء والتوجع — لا النداء ، وكذلك اتصال ألف الندبة في آخره —
دليل على أنه أراد الندبة لا النداء .

وفي بيان أدوات النداء ، ومواضع استعمالها — يقول الناظم :

(وَلِلْمَنَادَى - النَّاءُ ، أَوْ كَالنَّاءِ - « يَا » وَ « أَيْ » ، وَ « آ » ، كَذَا « يَا » نَمَّ « هَيَا »
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ « وَآ » لِمَنْ يُدَبُّ أَوْ « يَا » ، وَغَيْرُ « وَآ » لِدَى اللَّبْسِ اجْتَنَبَ (٢)

أى أنه يستعمل للمنادى النأى — أى البعد ، أو ما يشبهه مما ذكرناه — هذه الأحرف
الخمسة التى سردناها ، وأن الهمزة تستعمل لنداء الدانى — أى القريب ، وأن « وَا » للمندوب

(*) « وَلِلْمَنَادَى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « النَّاء » صفة له « أَوْ كَالنَّاءِ » عطף
عليه « يَا » بالقصر مبتدأ مؤخر مقصود لفظه « وَآى » ، وَ « آ » معطوفان على يا « كَذَا » خبر مقدم
« يَا » مبتدأ مؤخر « نَمَّ هَيَا » معطوف على يَا

(*) « وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي » مبتدأ وخبر « وَوَاو » مبتدأ قصد لفظه « لَمَنْ » متعلق بمحذوف خبر ،
وجملة « ندب » صلة من « أَوْ يَا » معطوف على « وَا » « وَغَيْرُ » مبتدأ « وَآ » مضاف إليه « لِدَى »
طرف متعلق باجتناب « اللبس » مضاف إليه ، وجملة « اجتناب » خبر المبتدأ وهو « غير » .

وبحوز حذف الحرف^(١)، نحو : (يُوسُفَ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا —
سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ — أَنْ أَدُّوا إِلَى عِبَادِ اللَّهِ)^(٢) إلّا في ثمان مسائل:
المندوب^(٣) نحو : يَا مَعْمرَا . والمستغاث^(٤)، نحو : يَا لله . والمنادى
البعيد ؛ لأنّ المراد فيهنّ إطالة الصوت والحذف ينافية . واسم الجنس
غير المعيّن^(٥) كقول الأعمى : يَا رجلاً خُذْ يَدِي . والمضمر^(٦) —
ونداؤه شاذّ — ويأتى على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم:
يَا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ^(٧) ، وقول الآخر :

وكذلك «يا» بشرط أبن اللبس ، فإن خيف لبس بالمنادى — تعينت «وا» ؛ كما إذا كنت
تندب شخصاً اسمه «علي» وبحضرتك مسمى بهذا الاسم؛ فإنه لو أتى يا احتمال نداء الحاضر .
هذا : وبحوز نداء القريب بما للبعيد ، لعلّة بلاغية ، كالتوكيد ، والحث على الإصغاء .
ويتمتع العكس — إلا في حالة التنزيل المذكور .

(١) أى لفظاً فقط ، مع مراعاة تقديره . ويتعين تقدير « يا » عند الحذف كما
أسلفنا ؛ لأنها تستعمل في جميع أنواع المنادى (٢) أى بتقدير حرف النداء « يا »
في الجميع . وقد مثل بثلاثة أمثلة للمنادى : المفرد ، والشبيه به ، والمضاف .

وقيل : إن « عباد الله » مفعول أدوا ومضاف إليه ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٣) وهو المتفجع عليه — أو المترجع منه ، وسيأتى إيضاحه في بابهِ .

(٤) وهو من ينادى ليخلص من شدة ، أو يساعد في دفعها ، وقریباً نوضحه

في مكانه . ومنه التمتعج منه ، نحو : يَا للباء — إذا تعجب من كثرته .

(٥) هو : النسكرة غير المقصود ؛ لأنها غير متهبّة فتحتاج إلى زيادة تنبيه .

(٦) المراد ضمير المخاطب ؛ لأنّ غيره لا ينادى مطلقاً ؛ فلا يقال : يَا أنا — ولا يا هو .

وإنما امتنع الحذف ؛ لأنّ حذف الحرف معه يفوت الدلالة على النداء .

(٧) قيل : إن الأحوص اليربوعي وقد منع ابنه على معاوية ، فقام الأب خطب، فلما

انتهى قام الابن ليخطب فقال له الأب ذلك — أى قد أغيتك عن القول .

وبعضهم أعرب « يا » للتنبيه ، و « إياك » مفعول لفعل محذوف يفسره « كفيتك »

المذكور ، ويكون من باب الاشتغال ، ولا شاهد فيه .

* يَا أَبَجْرُ بْنُ أَبَجْرٍ يَا أَنتَا * (١)

واسمُ الله تعالى - إذا لم يُعوّض في آخره الميمُ المشدّدة (٢).

وأجازه بعضهم ؛ وعليه قولُ أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا (٣)

(١) صدر بيت من الرجز ، نسبة المعنى للأحوص اليربوعي . وصوب بعضهم :

أنه لسالم بن دارة - في مُر بن واقع . وصدره : * يا مرثيا ابن واقع يا أنتا *

والعجز في الحالتين : * أنت الذي طلقت عام جمعتا *

اللغة والاعراب : الأبحر : المنتفخ البطن . طلقت : فارقت حلائلك . عام جمعتا :

أى في الوقت الذي وقعت فيه الحجة . « يا » للنداء « أبحر » منادى مبنى على الضم

« ابن أبحر » ابن صفة لأبحر ، وأبحر مضاف إليه ، وكان حق « أبحر » الجر بالفتحة لوزن الفعل

ولكنه صرف لضرورة الوزن . « يا » للنداء « أنتا » منادى مبنى على ضم مقدر منع منه

حركة البناء الأصلي ، والألف للاطلاق . « أنت الذي » مبتدأ وخبر « طلقت » الجملة

صلة الذي « عام » ظرف متعلق بطلقت « جمعتا » الجملة في محل جر بإضافة عام

والمعنى : يذم المخاطب بقوله : يا عظيم البطن وابن عظيمها ، أنت الذي فارقت

زوجاتك حين لم تجد مانسدا به رممك وتملا به كرشك ، وأبيت السعى لطلب رزقهن

والشاهد : في « يا أنتا » حيث نادى الضمير الذي في موضع الرفع . وقيل : إن « يا »

لتنبيه ، و « أنت » الأولى مبتدأ ، والثانية توكيد ، والموصول خبر ، ولا شاهد فيه

(٢) لأن نداءه على خلاف الأصل ؛ لوجود « أل » فيه ، فلو حذف حرف النداء

من غير تعويض - لم يدل عليه دليل ؛ فإن عوض فالحذف واجب - كما سيأتي .

(٣) بيت من الطويل ، من قصيدة طويلة في سيرة ابن هشام وأمية هذا : شاعر

تقفي مشهور في الجاهلية ، كان عالماً بالأخبار ، وقد قرأ كثيراً من الكتب ، وعلم أن الله

سيرسل رسولا في ذلك الوقت ، فرجا أن يكون هو الرسول . فلما بعث النبي - عليه السلام - حسده

وكذبه ، ولم يوفق للإيمان به . وقيل : إنه هو الذي نزل فيه في سورة الأعراف - قوله تعالى :

(واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الفاوين) .

واسمُ الإشارةِ . واسمُ الجنسِ لِمُعَيَّنٍ ^(١) خلافاً للكوفيين فيهما ^(٢) ؛
احتجُّوا بقوله * يَمْلِكُ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ * ^(٣)

اللغة والاعراب : أدين : أتخذ ديناً ، من دان بالشئ - أتخذهُ ديناً . « اللهم » منادى مبنى على الضم ، والميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف « رباً » مفعول رضيت - أو تمييز - أو حال من لفظ الجلالة ، « فلن » الفاء للتفريع و « لن » حرف نفي ونصب « أرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل أنا « أدين » فعل مضارع ارتفع بعد حذف الناصب ، وأصله : أن أدين - على حد : « تسمع بالمعدي » ، « إلهاً » مفعوله « غيرك » غير صفة لإله والكاف مضاف إليه « الله » منادى بمحذف حرف النداء بدون تعويض - على رأى « راضياً » حال من فاعل رضيت - أو أدين ، أو هو مفعول مطلق لرضيت على حد ، قم قائماً - أى قياماً .

والعنى : رضيت رضىً بك رباً يا الله ، فلن أرى أن أتخذ إلهاً غيرك أعبدته وأدين له .

والشاهد : فى قوله « الله » حيث أعرب منادى مع حذف حرف النداء - وبدون تعويض بالميم المشددة ، وذلك ممنوع ؛ كما أنه يجب حذف الحرف معه إذا لحقته الميم ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض . وهذا هو القياس . وما جاء على غير ذلك فهو مخالف للقياس .
(١) المراد به : النكرة المقصودة المبينة على الضم عند نداءها . وعلة امتناع الحذف عندهم : أن حرف النداء فى اسم الجنس كالمعوض عن أداة التعريف ، فلا يحذف كما لا تحذف . وكذلك اسم الإشارة

(٢) فقد أجازوا نداء اسم الإشارة على قلة - بشرط ألا تتصل به كاف الخطاب - إلا فى الندبة فيصح ، فإن انصلت به الكاف فى جواز ندائه خلاف ، والصحيح النعم لا ستلزامه اجتماع النقيضين ؛ لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى . وكذلك يجوز نداء اسم الجنس لمعين - قليلاً .

(٣) عجز بيت من الطويل ، من قصيدة لندى الرمة - غيلان بن عتبة . وصدره :

• إِذْ هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي •

ومطلع القصيدة :

هَلَيْتُكُمْ يَا أَطْلَالَ مَيِّ بَشَارِعَ هَلَى مَا مَفَى مِنْ عَهْدِكُمْ سَلَامٌ

وقولهم : أَطْرِقْ كَرًّا^(١) وَاقْتَدِ مَخْنُوقٌ^(٢) وَأَصْبَحْ لَيْلٌ^(٣)
وذلك عند البصريين ضرورةً وشذوذٌ^(٤).

اللغة والاعراب . هملت العين : فاض دمعها وسال . لوعة ، اللوعة : حرقه في القلب من ألم الحب والهوى أو الحزن . غرام : ولوع وشدة رغبة . « إذا » شرطية « هملت » فعل الشرط والتاء للتأنيث « عني » فاعله « لها » متعلق بهملت ، واللام للتمليل — أى لأجل المحبوبة « قال » فعل ماض جواب الشرط « صاحبي » فاعله مضاف للباء « بمثلك » جار ومجرور خبر مقدم « هذا » ها : للتنبيه ، و « ذا » اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء « لوعة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول . « وغرام » معطوف على لوعة

والمعنى : كلما بكى وانهمر دمعها عند تذكر محبوبته ، قال له صاحبه : يا هذا إنك شديد الحب لها والغرام بها . وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته وغرامه ، ويذهب عنه بعض آلامه .

الشاهد : نداء اسم الإشارة وهو « هذا » مع حذف النداء — على رأى الكوفيين (١) هذا جزء من مثل ، وتامه : إن النعام في القرى ، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أحسن وأشرف منه؛ أى اخفض يا كراعنك للصيد، فإن من هو أكبر وأطول عنقاً منك — وهو النعام — قد صيد وجيء به من مكانه إلى القرى : وأصله : يا كروان — فرخم بحذف النون والألف — كما سيأتى إيضاحه ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وشذوذه منى وجهين : حذف حرف النداء ، وترخيمه .

(٢) مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وضيق ، وهو ييخل بافتداء نفسه بشئ من ماله ؛ أى اقتد نفسك يا مخنوق .

(٣) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشئ؛ أى لتذهب أيها الليل بهومك وليأت الصبح بديلا عنك ؛ فقد حذف حرف النداء في هذه الأمثلة ، مع أن المنادى اسم إشارة في المثال الأول ، واسم جنس في الآخرين . وبذلك احتج الكوفيون على الجواز ، وجعلوا منه قوله تعالى : (ثم أتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) ، على أن هؤلاء — اسم إشارة منادى

(٤) أى : ضرورة إذا وقع في النظم، وشذوذ إذا ورد في النثر . ومن ذلك قول المتنبي .

(الفصل الثاني) في أقسام المنادى وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام :

(أحدها) ما يجب فيه أن يُدْنَى على ما يُرْفَعُ به ^(١) لو كان مُعَرَّباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَمَجِئْتَ رَسِيماً ثُمَّ انصَرَفْتَ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيماً
أى : ياهذى . وقيل : التنبى كوفى فجاء كلامه على مذهبه . ومعنى هجت : أثرت
رسيماً : هماً . نسيماً : بقية نفس . أما الآية فتؤولة على أن « هؤلاء » بمعنى الذين .
وهو خبر عن أتم - أو بالعكس ، وجملة « تقتلون » صلة . أو أن هؤلاء اسم إشارة
وجملة « تقتلون » حال . وقد اقتصر الناظم في مواضع الحذف على قوله :

(وَعَبْرَ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَرٍ ، وَمَا جَاءَ مُسْتَعَانَاً - قَدْ بُعِرَى فَاعِلًا
وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ ، وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ ، وَمَنْ يَنْفَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ) ^(٢)
أى : قد يعرى - أى يتجرد - المنادى من حرف النداء ؛ إذا كان المنادى غير
مندوب ، وغير مضمَر ، وغير مستفان . وحذف حرف النداء قليل في اسم الجنس
المعين ، والمشار له - أى اسم الإشارة ؛ بشرط خلوه من ضمير المخاطب ، وقد منعه
كثير من النحاة . ومن يمنع ذلك فانصر لأئمه ؛ لأنه لا حجة له في المنع ، فقد وردت
أمثلة كثيرة عن العرب تسكنى للقياس عليه .

(١) قينى على الضم الظاهر أو المقدر فى : المفرد الحقيقى ، وما يلحق به كأسماء
الإشارة ، والأسماء الموصولة - غير المبدوءة بأل ، وفى جمع التكسير ، وجمع المؤنث
السالم . وطى الألف فى المثنى ، وطى الواو فى جمع المذكر السالم . وعلل النحويون البناء

(*) « وفير مندوب » غير مبتدأ ومندوب مضاف إليه « ومضمر ، وما » مطلقان على مندوب و « ما »
اسم موصول « مستفاناً » جال من فاعل جا ، والجملة صلة ما قد يعرى ، الجملة خبر للمبتدأ
« فاعلنا » فعل أمر مبنى على الفتح لانه لا اتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً لوقف

(*) « وذلك » مبتدأ والإشارة إلى التعرى - أى التجرد من حرف النداء - المفهوم من يعرى
« فى اسم الجنس » فى اسم متعلق يقل والجنس مضاف إليه « والمشار » حذف على اسم الجنس « له » متعلق به
وجملة « قل » خبر للمبتدأ « ومن » اسم شرط مبتدأ « بمنعه » فعل الشرط « فانصر » الفاء واقعة
فى جواب الشرط « عاذله » مفعول انصر ومضاف إليه ، والجملة جواب الشرط .

أحدهما : التعريف ؛ سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ،
نحو : يا زيدُ ، أو عارضاً في النداء بسبب « القَصْدِ والإِقْبَالِ » ^(١) نحو :
يا رجلُ — تريد به مُعَيَّنًا .

والثاني : الإفراد ؛ وَتَعْنِي به أَلَّا يكون مضافاً ، ولا شَبِيهًا به ؛ فيدخلُ
في ذلك : المركَّبُ المزجى ^(٢) . والمثنى . والمجموع ^(٣) ، نحو : يا مُعَدِي كَرَبُ -
ويا زِيدَانِ - ويا زِيدُونَ - ويا رَجُلَانِ - ويا مُسْلِمُونَ - ويا هِنْدَاتِ ^(٤) .
وما كان مَبْنِيًّا قبلَ النداء ؛ كسَيُوبِيهِ ، وَحَذَامَ - في لغة أهل

بمشابته الكاف الاسمية في نحو ، « أدعوك » - خطاباً - وإفراداً - وتعريفًا ،
وهذه تشبه الكاف الحرفية لفظاً ومعنى ، فهو مشبه للحرف بالواسطة .

(١) أى قصد المنكر بعينه ، مما يزيل عنه الإبهام ، وإقبال المتكلم عليه وإلقائه
الكلام نحوه ؛ فالعلم المفرد بعد النداء - معرفة من غير شك ، سواء كان التعريف سابقاً
على النداء - وهو الأرجح ، أو تجدد بسبب النداء . والنكرة المقصودة هى :
التي تستفيد التعريف من النداء ، وحكمها البناء على الضمة أو ما ينوب عنها -
في محل نصب ، فهى كالفرد العلم في ذلك ؛ بشرط أن تكون مفردة ، وغير موصوفة
قبل النداء - كما سيأتى .

(٢) وكذلك العددي - كخمسة عشر ، والإسنادي - كفتح الله . ويبنى المزجى
على ضم الجزء الثانى - وكذلك الإسنادى ، والعددى على فتح الجزأين .

(٣) قال الصبان : الظاهر أن نحو ، يا زِيدَانِ ويا زِيدُونَ - من النكرة المقصودة
لا من العلم ، وأن العلمية زالت ؛ إذ لا يثنى العلم ولا يجمع إلا بعد اعتبار تنكيره ،
ولهذا دخلت عليهما أل ، فتعريفهما بالقصد والإقبال .

(٤) الأول مبنى على ضم الجزء الثانى ، والأخير كذلك لأنه جمع مؤنث ، والباقي على
الألف والواو - والجميع في محل نصب ؛ لأن المادى بمنزلة المفعول به . وقد اختلف في
ناصبه ؛ فعند سيبويه والجمهور : أن الناصب له فعل مضمر وجوباً ، حذف لكثرة
الاستعمال فنابت عنه « يا » - أو إحدى أخواتها ، وصار المفعول به منادى مبنياً على

الحِجَاز - قَدَرْتُ فِيهِ الضِّمَّةُ^(١) .

ويظهرُ أثرُ ذلك في تابعه ؛ فتقول : يا سيبويه العالمُ - برفع العالم ونصبه^(٢) كما تفعلُ في تابع ما تجدد بناؤه ، نحو : يا زيدُ الفاضلُ .
والمَحْكِي كالمبني^(٣) تقول : يا تَابِطَ - شَرًّا المَقْدَامُ - أو المَقْدَامَ .

الضم في محل نصب ؛ فأصل يا محمد - أدعو محمدًا ؛ حذف الفعل ونابت منابه « با »
ويرى البرد والفارسي : أن النصب بحرف النداء الذي سد مسد الفعل المستتر ،
وقد استتر الفاعل فيه ، والمنادى مشبه بالمفعول به . ويعتبر النحاة حرف النداء مع
المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب ؛ على الرغم من أنها قبل النداء خبرية .
(١) أى كما تقدر في المعتل ، كفتى - وقاض .

(٢) الرفع مراعاة للضم المقدر ، والنصب مراعاة للمحل . ولا يجوز الجر مراعاة
للكسر : لأنها حركة بناء . ويقال في إعرابه : مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره
اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي — في محل نصب ، و « سيبويه » منادى مبنى على ضم
مقدر ، منع منه اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي - في محل نصب .

(٣) أى يبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره حركة الحكاية - في محل نصب ، ويرفع
تابعه وينصب على النحو المبين في المبني . وإذا نودى المنقوص كقاض - حذف تنوينه
ورجعت الياء ، وبني على ضم مقدر عليها . وإذا نودى : اثنا عشر ، واثننا عشرة -
علمين - جاز أن يقال : يا اثنا عشر ، ويا اثننا عشرة - بالبناء على الألف ، وتبقى عشر
وعشرة مبنية على الفتح ؛ لأنها بمنزلة نون الثني - وهما مقطعان ما داما علمين .
ويجوز أن يقال : يا اثني عشر ، ويا اثنتى عشرة - بالنصب بالياء ، واعتبار عشر
وعشرة - بمنزلة المضاف إليه صورة . وقد أشار الناظم إلى القسم المتقدم بقوله :

(وَابْنُ الْمَعْرِفِ الْمَفَادَى الْمَفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا
وَأَنُوْا انْضِمَامَ مَا بَقُوا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَدَا)^(٤)
أى يبنى أن يبنى المنادى المفرد المعرف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المهودة فيه

(*) « وابن » فعل أمر مبنى على حذف الياء « للمعرف » مفعوله « المادى » بدل من
للمعرف « المفردا » نعت للمنادى « على الذى » جار ومجرور متعلق بابن « في رفعه » متعلق
بعمدا الواقع صلة للذى ، ونائب فاعل عمدا يعود إلى الذى ، والألف للاطلاق (*) « انضمام » مفعول
أنو « ما » اسم موصول مضاف إليه « بنو » الجملة صلة ، والمائد محذوف - أى بنوه « قبل

(والثاني) ما يجب نصبه . وهو ثلاثة أنواع :
أحدها : النكرة غير المقصودة ^(١) ؛ كقول الواعظ : يا غافلاً
والموت يُطلبه ^(٢) ، وقول الأعمى : يا رجلاً خُذ يدي ، وقول الشاعر :
* أَيَا رَا كَبَاً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ * ^(٣)

في حالة رفعه قبل النداء ؛ فما علامته الضمة يبنى عليها ، وما علامته الألف كالثنى ، أو الواو
كجمع المذكر - يبنى عليهما . ومثل المفرد العلم : النكرة المقصودة ؛ لأنها عرفت بالنداء كإيئنا .
وما كان من الأسماء مبنياً قبل النداء ، يجب تقدير بانه على الضم ، وإجراؤه
بجري العرب الذى زال إعرابه وتجدد بناؤه بالنداء - أو مجرى المبنى الذى زال بناؤه
للقديم وحل محله بناء جديد ؛ وذلك بأن يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه - وبالنصب
مراعاة للمحل ، على النحو الذى شرحناه (١) أى الباقية على إيهامها وشيوعها ،
ولا تدل على فرد معين مقصود بالمادة ، وتسمى : اسم الجنس غير المعين .

(٢) هذا إذا جعلت الواو استثنائية ، فإن جعلت حالية - كان من أمثلة الشبيه
بالمضاف ؛ لعمله النصب فى الجملة التى هى حال من ضمير « غافلاً » المستقر فيه .

(٣) صدر بيت من الطويل ، لعبد ينفث بن وقاص الحارثى - أحد شعراء الجاهلية
من قصيدة ينوح فيها على نفسه ، عندما أسرته تيم الرباب فى يوم الكلاب الثانى . وعجزه :
* نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا * . ومطلع القصيدة :

أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّوْمَ مَا يَبِأُ فَمَا لَسَكَا فِي اللَّوْمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا

اللافة والاعراب . عرضت : أى ظهرت ، وقيل معناه : أتيت العروض ،
والعروض : اسم لمسكة والمدينة وما حولهما . ندامى : جمع ندمان ، وهو المؤنس فى مجلس
الشراب . نجران : بلد باليمن . « أيا » حرف نداء « راكباً » منادى منصوب « إيا »
إن شرطية مدغمة فى « ما » الزائدة « عرضت » فعل الشرط « فبلغن » الفاء واقعة
فى جواب الشرط ، وبلغن فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة
« ندامى » نداء مفعوله منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم
« من نجران » متعلق بمحذوف حال من الندامى . ونجران ممنوع من الصرف

النداء ، قبل ظرف متعلق بنوا والنداء مضاف إليه « وليجر » الواو عاطفة ، ويجر فعل مضارع مجزوم بلام
الأسر ، ونائب الفاعل يعود إلى الذى بنوا قتل النداء « مجرى » مفعول مطابق مبين لنوع « ذى
بناء » مضاف إليه « جدداً » فعل ماضى المجهول ، والجملة فى محل جر صفة لبناء .

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا القسم
 الثانى : المضاف ^(١) ؛ سواء كانت الإضافة محضة ، نحو : (رَبَّنَا
 اغْفِرْ لَنَا) . أو غير محضة نحو : يا حسن الوجه . وعن ثعلب إجازة الضم
 فى غير المحضة ^(٢) .

الثالث : الشبيه بالمضاف ؛ وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه ^(٣)

للعلمية والتأنيث « أن » مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن « لا » نافية للجنس « تلاحياً »
 اسمها والألف للإطلاق ، والخبر محذوف ، والجملة فى محل رفع خبر « أن » المخففة .
 وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر - مفعول ثانٍ ليلفن .

والعنى : يندب الشاعر حظه وينادى الركبان وهو فى الأسر ، يقول : إذا بلغت
 المروض فبلغوا ندمائى ورفاقى ، وأهلى وأحبائى - أنه لا تلاقى بيننا ؛ فنحن فى الأسر
 لا ندرى ما الله صانع بنا .

والشاهد : فى قوله « فياراكباً » فهو منادى منصوب لأنه نكرة غير مقصودة ؛
 فإن الشاعر لا يقصد راكباً معيناً .

وفى هذا وأمثاله - رد على المازنى الذى زعم استحالة وجود هذا النوع ؛ بدعى
 أن نداء غير المين لا يمكن . وقال : إن التنوين فى ذلك شاذ أو ضرورة

(١) بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب ؛ فلا يصح أن يقال : يا غلامك ؛
 لأن النداء خطاب للمضاف ، مع أن المضاف إليه ضمير لمخاطب غير المضاف

(٢) حجته : أن الإضافة فيها فى نية الاتصال . ورد بأن علة البناء مشابهة الضمير ،
 وهى مفقودة هنا ؛ لأن الصفة المضافة إلى معمولها - ليست بهذه النزلة ، ولم يسمع عن
 العرب ما يسوغ ذلك . وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى المضاف ، والمضاف إليه -
 فى الضرورة الشعرية ، كقول سعيد بن مالك :

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرْهَاطَ قَاسِرَاحُوا

(٣) أى جاء بعده معمول يتم معناه ، سواء كان هذا معمول مرفوعاً به - أم
 منصوباً - أم مجزوراً بالحرف ، والجار والمجرور متعلقان بالمنادى - أم معطوفاً على المنادى
 قبل النداء ، ومنه النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير من النحاة ؛ سواء وصفت
 بمفرد أو بغيره ، نحو : يا حليماً لا يعجل ؛ لأنه قد اتصل بها شئ تم معناها .

نحو : يا حسنًا وجهه ، ويا طالعًا جبلًا ، ويا رفيقًا بالعباد ، ويا ثلاثةً وثلاثين - فيمن سمّيته بذلك^(١) . ويمتنع إدخال « يا » على ثلاثين^(٢) خلافاً لبعضهم . فإن ناديت جماعة هذه عدتها ؛ فإن كانت غير معيّنة - نصبتهما أيضاً^(٣) وإن كانت معيّنة - ضممت الأول^(٤) وعرفت الثاني بأل^(٥) ونصبتّه أو رفعته^(٦) - إلا إن أعيدت معه « يا » فيجب ضمّه وتجريده من أل^(٧) .

ومنع ابن خروف^(٨) إعادة « يا » ، وتخييره في إلحاق أل - مردود^(٩) (والثالث) ما يجوز ضمّه وفتحّه ، وهو نوعان :

- (١) أى : قبل النداء ، وهذا مثال للنادى المعطوف عليه قبل النداء .
- وإنما وجب نصبها للطول ؛ أما الأول فلشبهه بالمضاف ، لأن الثاني معمول له لوقوع التسمية بهما . وأما الثاني فبالعطف بالواو (٢) لأنه جزء علم ، كشمس - من عبد شمس ، وقيس - من عبد قيس . أما المخالف فقد نظر إلى الأصل .
- (٣) أى مادت تريد المجموع ؛ أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة ، وأما الثاني فللمعطف (٤) لأنه نكرة مقصودة ، ما دمت أردت به جماعة معينة .
- (٥) لأنه اسم جنس أريد به معين أيضاً ، فتدخل عليه « أل » لتفيدة التعريف ولم يكف تعريف النداء ؛ لأن « يا » لم تدخل عليه مباشرة .
- (٦) أى : عطفًا على محل التبوع أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه .
- (٧) أما الضم فلأنه نكرة مقصودة . والمقصود بالضم : البناء على ما يرفع به . وأما تجريده من « أل » فلأن « يا » لا تجامع أل إلا في مواضع ستأتي ، وليس هذا منها .
- (٨) انظر صفحة : ٧٧ - جزء ثان
- (٩) قوله : مردود - خبر منع . ووجه الرد على الشطر الأول : أن الثاني ليس بجزء علم حتى تمتنع معه « يا » ، وعلى الشطر الثاني : أن اسم الجنس أريد به معين فيجب تعريفه بأل - لا بالتخير . وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله :

أحدهما : أن يكون علماً مفرداً^(١) ، موصوفاً بابنٍ ، مُتَّصِلٌ به ، مضافٌ إلى علم^(٢) نحو : يا زَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ^(٣) . والمختار عند البصريين - غير المبرد - الفتح ، ومنه قوله : * يا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ *^(٤)

(وَلِلمُفْرَدِ الْمُنْكَوَرِ ، وَالْمُضَافِ وَشَبْهِهِ - انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا)^(٥)
أى : إذا كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة ، أو كان مضافاً ، أو مشهراً به - فانصبه بنير خلاف في ذلك . ولم يعتد الناظم برأى ثعلب المخالف - لضعفه .
(١) فلا يكون مثنى ولا مجموعاً ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة ، فلا يكون معتل الآخر . فتحو : يا موسى بن محمد - يمين فيه الضم .

(٢) سواء كان كل من العلية : اسماً - أو كنية - أو لقباً . ومتى اجتمعت هذه الشروط في نداء أو غيره - وجب حذف همزة الوصل وألفها من ابن وابنة كتابة ونطقاً ؛ إلا لضرورة الشعر - أو وقوع إحداهما في أول السطر ، فتثبت حينئذ كتابة . انظر صفحة ١٢٢ - باب العلم - من الجزء الأول .

(٣) فيجوز في « زيد » البناء على الضم في محل نصب على الأصل ؛ لأنه مفرد علم ، وعلى الفتح في محل نصب أيضاً ؛ إما لتركيبه مع الصفة وجعلها شيئاً واحداً - كخمسة عشر - أو على الاتباع لفتحة « ابن » ؛ لأن الحاجز بين آخر المنادى وآخر صفته - حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلا فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين .

ويقال في إعرابه : مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة الاتباع في محل نصب . وكلمة « ابن » صفة منصوبة باعتبار المحل . ويجوز أن يكون المنادى معرباً منصوباً مضافاً إلى سعيد ، وكلمة « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، لا توصف بإعراب ولا بناء ولا محل لها ، ولا شك أن هذا تكاف لا مبرر له .

(٤) صدر بيت من الرجز ، نسبته الجوهري لرؤبة . ونسبه غيره لرجل من بني الحرامز يمدح الحسك بن المنذر العبدي - أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك . وعجزه .

* مُرَادِقُ الْمَجْدِ عَمَلِكُ مَمْدُودُ *

(*) « والمفرد » مفعول مقدم لانصب « المنكور » صفته « والمضافا وشبهه » مطلقان على المفرد ، والماء في شبهه مضاف إليه عائدة إلى المضاف « عادماً » حال من فاعل انصب ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل بعمل عمل الفعل « خلافا » مفعوله .

وَيَتَعَيَّنُ الضَّمُّ فِي نَحْوِ : يَا رَجُلَ ابْنِ عَمْرٍو ، وَيَا زَيْدُ ابْنَ أَخِينَا ؛
لَا تَتَفَاءَ عِلْمِيَّةُ الْمَنَادَى فِي الْأَوَّلَى - وَعِلْمِيَّةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الثَّانِيَةِ .
وَفِي نَحْوِ : يَا زَيْدُ الْفَاضِلَ ابْنَ عَمْرٍو ؛ لَوْجُودِ الْفَصْلِ . وَفِي نَحْوِ : يَا زَيْدُ
الْفَاضِلَ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ غَيْرُ « ابْن » . وَلَمْ يَشْتَرَطْ ذَلِكَ ^(١) الْكُوفِيُّونَ ،
وَأَنشَدُوا : * بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا * ^(٢) - بَفَتْحِ عُمَرَ .

اللغة والاعراب : الجارود : لقب لجذ المددوح ، قيل : لقب بذلك لأنه أغار على
قوم فاكنتسح أموالهم ، فشبهوه بالسيل الشديد الذي يجرف أمامه كل شيء . سراق :
هو ما يمد فوق صحن الدار . المجد : علو المنزلة وسمو القدر .

« يا » حرف نداء « حَمَّ » منادى ، وقد ورد بالفتح ؛ فهو مبنى على ضم مقدر في محل
نصب منع منه حركة الإتياع . أو على الفتح لتركيبه مع « ابن » صفة للحكم على اللفظ
أو المحل « المنذر » مضاف إليه « ابن » الثانية مجرورة صفة المنذر « الجارود »
مضاف إليه وسكن للوقف « سراق المجد » مبتدأ ومضاف إليه « ممدود » خبر .
والمعنى : أن المددوح ذو شرف وسيادة ، وقد جعل المجد ذا سراق منصوب عليه -
على سبيل الاستعارة بالكناية .

والشاهد : فتح « حكم » على الرواية ، ويجوز فيه الضم . وقد اشترط في جواز
الوجهين : كون الابن صفة ؛ فلو جعل بدلا ، أو عطف بيان ، أو منادى حذف منه
حرف النداء ، أو مفعولا بفعل محذوف تقديره : أعنى ونحوه - تعين الضم .

(١) أى كون الوصف « ابنا » . وحجتهم : أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء في
باب « لا » نحو : لا رجل ظريف بفتحهما - فيجوز هنا .

(٢) عجزيت من الوافر - لجرير ، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبدالعزيز . صدره :

* فَمَا كُفُّ بِنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى *

ومطلع القصيدة : أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّثْقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا
اللغة والاعراب : كعب بن مامة : هو كعب الأيادي - الذي يضرب به المثل في
الإيثار ؛ لأنه آثر رفيقه في السفر بالساء حتى مات عطشاً . ومامة : اسم أمه .
وابن سعدى : هو أوس بن حارثة الطائي الجواد المشهور - وسعدى : اسم أمه .

والوصفُ بابنة كالوصف بابن نحو : يا هندُ ابنة عمرو . ولا أثرَ
للو صف يننت ؛ فتحو : يا هندُ بنت عمرو - واجبُ الضم^(١)
(الثاني) أن يُكرّر^(٢) مضافاً ، نحو : يا سَعْدَ سَعْدَ الأوسِ ،

«فما» ما نافية حجازية «كعب» اسمها «ابن مامة» ابن صفة ومامة مضاف إليه ممنوع من الصرف
للعلية والتأنيث ، وابن أروى معطوف على سابقه ومضاف إليه «بأجود» خبر «ما»
على زيادة الباء «يا عمر» يا : للنداء ، وعمر منادى مبني على الفتح أو على ضم مقدرة
منع من ظهوره فتح الاتباع ، «الجوادا» صفة . والمعنى : واضح .

والشاهد : أن «عمر» منادى مبني على الفتح ، وقد وصف بنير «ابن» - وهو
الجوادا - على رأى السكوفين ؛ بدليل قوافي القصيدة . ويحمله البصريون على أن «عمر»
حذفت منه الألف ، وأصله «يا عمرا» فهو كالمندوب ، والألف المحذوفة كالألف الندية
والفتحة فتحة المناسبة - لا حركة العامل ، وهو تكاف بعيد .

(١) ويمتنع الفتح لتعذر الإتيان ؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً وهو تحرك الباء .
وقد أشار الناظم إلى هذا النوع بقوله :

(وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمُّ وَافْتَحَنْ ، مِنْ نَحْوِ «أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ» لَا تَنْهَى
وَالضَّمُّ - إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْمًا ، أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْمٌ - قَدْ حَتَمًا)^(٣)
أى أنه إذا كان المنادى علماً مفرداً ، موصوفاً بكلمة ابن أو ابنة - مضافين إلى علم -
جاز فيه البناء على الضم والفتح . ولم يذكر المصنف هذه الشروط اكتفاء بالمثال ،
وقد بينت بليّضاح . والضم محتوم ، ويمتنع الفتح - إن لم يقع «ابن» بعد علم ، أو لم
يقع بعده علم ، وباقي المحترزات بينها المصنف .

(٢) أى المنادى المفرد المعرفة ، سواء كان علماً أم اسم جنس . وفى التمثيل بسعد

(*) «نحو زيد» نحو مفعول اضم وزيد مضاف إليه «وافتحن» معطوف على ضم ، ومفعوله
ضمير محذوف يعود على زيد «من نحو» متعلق بمحذوف حال من زيد «أزيد» الهمزة للنداء
و«زيد» منادى مبني على الضم فى محل نصب . ويجوز فيه البناء على الفتح «ابن» نعت لزيد باعتبار
محله «سعيد» مضاف إليه «نهن» مجزوم بلا الناهية

(*) «والضم» مبتدأ «إن» شرطية «الابن» فاعل يل «علماً» مفعوله ، والجملة فعل
جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام - أى فالضم حتم «أوبل» بالجزم
عطاف على يل الأولى المجزوم بلم ، «الابن» مفعول يل الثانى «علم» فاعله «قد حتما» قد :
حرف تحقيق ، وفائب فاعل حتم يعود على الضم ، والألف للاطلاق ، والجملة خبر للبتدأ .

فالثانى واحب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضمته ^(١) فالثانى بيان
أو بدل - أو يا ضمائر « يا » ، أو « أعنى » ^(٢) .

وإن فتحته ؛ فقال سيبويه : مضاف لما بعد الثانى ، والثانى ، مُقَحَّم بينهما ^(٣)
وقال المبرد : مضافٌ لمُحذوفٍ مُمَّاثِلٍ لما أُضيف إليه الثانى ^(٤) .

وقال الفراء : الاسمان مضافان للمذكور ^(٥) ، وقال بعضهم : الاسمان
مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا ^(٦) .

سعد الأوس - إشارة إلى بيت من أبيات من الطويل ، قيل : إن هاتفاً هتف بها في
أهل مكة قبل إسلام سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد - وهى :

فإن يـلـم الـسـمـدان يـصـبـح مـحـمداً بمكة لا يـخـشـى خـلاـف المـخـالفِ
أيا سـمـد سـمـد الأوس كـن أنـت ناصراً ويا سـمـد سـمـد الخـزرجين الفـطـارفِ
أجيباً إلى دأبى الهمدى ، وتمنياً على الله فى الفردوس - مـنـية عـارفِ
وسعد الأوس هو : سعد بن معاذ - رضى الله عنه . وسعد الخزرج هو : سعد بن عباد

(١) أى : لأنه مفرد معرفة ، يبنى على الضم فى محل نصب .

(٢) أى أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعنى ، فهو كالنعت المقطوع إلى النصب

(٣) أى متوسط بين المتضايين . ونصبه ؛ إما لأنه توكيد لفظى للأول ، ولم ينون

لقصد المشاكلة بين الاسمين - أو فتحته فتحة إتباع للأول .

وقيل : هو زائد ، على القول بزيادة الأسماء زيادة مطلقة لاتوصف فيها بإعراب ولا
بناء ، والفصل جائز بين المتضايين ، وفتحته أيضاً فتحة إتباع للأول .

(٤) ويكون نصب الثانى حينئذ على أحد الأوجه المذكورة عند ضم الأول ؛ وهو أن

يكون منادى - أو عطف بيان - أو بدل . . إلخ . والأصل : يا سعد الأوس
سعد الأوس ، غذف من الأول لدلالة الثانى عليه .

(٥) وهو رأى ضعيف ؛ لأن فيه توارد عاملين على معمول واحد .

(٦) وتسكون فتحة الثانى على هذا - فتحة بناء .

وقد أشار الناظم إلى هذا النوع بيت سيأتى فى آخر « فصل تابع المنادى » وهو :

(الرابع) ما يجوز ضمُّه ونصبه : وهو المنادى المستحق للضم ؛ إذا اضطرَّ الشاعرُ إلى تنوينه ، كقوله : * سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا * ^(١) ، وقوله : * أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا * ^(٢) . واختار الخليلُ وسيبويه —

(فِي نَحْوِ «سَعْدُ الْأَوْسِ» يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضُمُّ وَافْتَحَ أَوْ لَا تُصِيبُ) ^(٣) أى : فى مثل ياسعد سعد الأوس — مما وقع فيه المنادى مفرداً مكرراً ، والثانى مضاف — يجب نصب الثانى منهما . أما الأول فيجوز فيه الضم والفتح على النحو والتوجيه الذى بينه المصنف . وإذا كان الاسم الثانى غير مضاف ، نحو : يا محمد محمد ، أو ياسعد سعد — جاز بناؤه على الضم ؛ على أنه منادى حذف قبله حرف النداء — أو بدل ، وجاز رفعه ونصبه باعتباره توكيداً لفظياً — على اللفظ أو المحل .

(١) صدر بيت من الوافر للأحوص — محمد بن عبد الله بن عاصم الأوسى . وعجزه :

* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ *

اللفظة والاعراب : « سلام الله » مبتدأ ومضاف إليه . « يا » للنداء « مطر » منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، ونون لضرورة الشعر « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « عليك » خبر ليس مقدم « السلام » اسمها مؤخر .
والغنى : واضح .

والشاهد : فى « يا مطر » الأول ؛ حيث جاء منوناً مرفوعاً لضرورة الشعر ، وهو مفرد علم واجب البناء على الضم .

(٢) عجزه : * أَلُوْمَا لَا أَلَاكَ وَاعْتَزَابَا *

وهو لجرير ، وقد تقدم شرحه فى باب المفعول المطلق «صفحة ١٣٧ — جزء ثان»
والشاهد : فيه هنا : نصب « عبدا » وتنوينه للضرورة ، مع أنه منادى مفرد معرفة ، لأنه نكرة مقصودة . وقيل : يجوز نصبه لأنه شبيه بالمضاف ؛ إذ هو نكرة

(*) « فى نحو » متعلق بـ « ينصب » « سعد » منادى مفرد حذف فيه حرف النداء ، وتكرره يجوز فيه الضم على الأصل ، والفتح على الإنباع لما بعده « سعد الأوس » بنقل حركة الهزة إلى اللام — منصوب لا غير على البدلية ، أو عطف بيان على محل الأول ، أو توكيده على تقدير فتحه « ينصب ثان » فعل وفاعل « أولا » تنارعه الفعلان لبله « نصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر .

الضمّ . وأبو عمرو^(١) وعيسى^(٢) - النَّصَبَ . ووافقت النّاظم والأعلم -
سيبويه في العلم^(٣) ، وأبا عمرو وعيسى - في اسم الجنس^(٤) .

موصوفة ؛ كما يجوز أن يكون « تبدأ » - حالا من فاعل فعل محذوف ؛ كأنه قال :
أتفخر عبدا ؟ أى : وأنت عبد ؟ ولا يليق الفخر بالمعبد .

(١) اسمه كنيته ، وقيل : اسمه زبان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري .
أخذ العربية عن ابن أبي إسحاق - أول من مد القياس وشرح العلل . وكان أبو عمرو
أوسع منه علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها . كما كان من جلة القراء ، وأحد أئمة
القراءات السبع الموثوق بهم . وكان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يظمن عليها ، وفيه
يقول الفرزدق :

ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها حتى أتيتُ أبا عمرو بن عمار

سمع أبو عمرو رجلاً ينشد بيت المرقش الأصغر :

وَمَنْ يَلْقَ خَيْرًا يَحْمَدُ النَّاسُ أَمْرَهُ وَمَنْ يَنْفُو لَا يَدَمُّ عَلَى الْغَىِّ لَأَنَّمَا

فقال له : قل : ومن ينفو - بكسر الواو ؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل : « فنفو »

وتوفي أبو عمرو في طريق الشام سنة ١٥٤ هـ .

(٢) هو أبو عمرو - عيسى بن عمر الثقفي ، مولى خاله بن الوليد الخزومي . كان
إماماً في النحو والعربية . أخذ عن ابن إسحاق وأبي عمرو بن العلاء ، وروى عن
الحسن البصري . وعنه أخذ الأصمعي والخليل وغيرهما . وكان عيسى يظمن على العرب ،
ويخطئ المشاهير منهم - كالنابغة في بعض أشعاره . كما كان صاحب تغيير في كلامه
واستعمال للغريب فيه . وله مصنفات كثيرة ؛ يقال إنها تربي على السبعين . ومنها : الإكمال
والجامع - في النحو ، وفيها يقول الخليل :

بَطَّلَ النَّحْوُ جَمِيعًا - مَا كَلَّمَ غَيْرَ مَا أَحَدَثَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو

ذَلِكَ إِكْمَالٌ وَهَذَا جَامِعٌ فَمُما النَّاسُ شَمْسٌ وَقَمَرٌ

قال السيرافي : لم يقع هذان الكتابان إلينا ، ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما .

ومات عيسى بن عمر سنة ١٤٩ هـ . قبل أبي عمرو بن العلاء بسنوات .

(٣) أى : الضم فيه « كطر » في البيت السابق ، وذلك لشدة شبهه بالضمير .

(٤) أى في نصبه « كمبدا » في البيت الثاني ؛ وذلك لضمف شبهه بالضمير .

(فصل) ولا يجوز نداء ما فيه «أل»^(١) - إلا في أربع صور :
إحداها : اسمُ الله تعالى^(٢) . أَجْمَعُوا على ذلك ؛ تقولُ «يا الله»
 ياإِثبات الألفين ، و «يَلله» بحذفهما ، و «يالله» بحذف الثانية فقط .
 والأكثر أن يُحذف حرفُ النداء ويَعَوَّض عنه الميمُ المشددة فتقول : «اللهم»^(٣)
 وقد يُجْمَع بينهما في الضرورة النادرة كقوله : «أقولُ يا اللهم يا اللهم»^(٤) .

وخير في النظم بين الضم والنصب مع التنوين للضرورة - فقال :
 (وَاضْمُمْهُ أَوْ انصِبْ - مَا اضْطَرَّ أَرْنُونَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَنَا)^(٥)
 أى : اضم أو انصب ما نون اضطراراً ؛ من كل ماله استحقاق ضم بين فيما سبق .
 وذلك هو : المفرد العلم ، والنكرة القصودة . وإذا نون المبنى على الضم بقى على بناءه
 أما في حالة تنوينه منصوباً - فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة .
 هذا : ويجوز في تابع النون المضموم : الضم مراعاة للفظه ، والنصب مراعاة لمحلّه .
 أما تابع النون المنصوب - فيجب نصبه (١) لما فيه من الجمع بين معرفين
 ظاهرين : النداء ، وأل . وذلك ما لم يعمد في الأساليب العربية ؛ سواء كان النداء
 ياء - أو إحدى أخواتها . أما دخول «يا» أو غيرها من أحرف النداء على العلم - فلا مانع
 منه ؛ لأن العملية ليست بأداة ظاهرة (٢) وذلك للزوم «أل» له ، حتى صارت كالجزء منه .
 (٣) وهو من الألفاظ اللازمة للنداء . ويقال في إعرابه : «الله» منادى مبنى
 على الضم في محل نصب ، والميم المشددة عوض عن حرف النداء «يا» .
 (٤) عجز بيت من الرجز ، لأبي خراش الهذلي . ويقال : هو لأمية بن أبي الصلت
 وصبره : * إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثَ أَلَمَّا *

اللغة والاعراب . حدث : حادث طارئ من مكاره الدنيا . ألما : نزل .
 «إني» إن حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها «إذا» ظرف فيه معنى الشرط «ما» زائدة
 «حدث» فاعل لفعل محذوف يفسره «ألم» وهو فعل الشرط «ألما» فعل ماض والألف
 للإطلاق «أقول» الجملة خبر «إن» ، وهو يدل على جواب إذا - أو هو الجواب ، وجملة

(*) «ما» اسم موصول تنازعه الفعلان قبله «اضطراراً» ، «يقول لأجله» ، «نونا» فعل ماض
 للجمول والألف للإطلاق ، والجملة صلة ما «نونا» متعلق بنونا وما مرصولة «له» متعلق بيننا «استحقاق
 ضم» مبتدأ ومضاف إليه «بيننا» الجملة خبر ، وجملة الابتداء والخبر صلة «ما» الثانية المبرورة به .

الثانية : الْجَمَلُ الْمَحْكِيَّةُ ، نحو : يَا « الْمُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فَمِنْ مُسَمًّى
بذلك ^(١) نص على ذلك سيبويه . وزاد عليه المبرد : ما مُسَمًّى به مِنْ
موصولٍ مَبْدوءٍ بِأَل ^(٢) نحو : الَّذِي - وَالَّتِي . وَصَوَّبَهُ النَّاظِمُ .

الشرط وجوابه خبر ، « يا » حرف نداء « اللهم » منادى مبنى على الضم ، والميم حرف ،
وأصلها عوض عن « يا » عند حذفها ، وقد جمع بينهما للضرورة « يا اللهم » الثانية -
إعرابها كذلك . وجملة النداء في محل نصب مقول القول

والمعنى : إذا نزل بي حادث من حوادث الدهر ، وطراً على ما أحتاج فيه إلى
المعونة - أُلجأ إلى الله وأناديه ؛ فإنه - جلت قدرته - هو المعين وحده .

والشاهد : الجمع في « يا اللهم » - بين « يا » - والميم المشددة التي تأتي عوضاً عنها ،
وذلك نادر ؛ لأنه جمع بين العوض والمعوذ ، وهذا ما لم يعمد في العربية .

هذا : وقد تحذف « أل » من اللهم فيقال : لَهُمْ ، وتكون كلمة « لاه » هي المنادى
المبنى على الضم ، وهو كثير في الشعر ، ومنه قول القائل :

لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدَ يَمْنَعُ رَحْلَهُ فَاَمْنَعُ رِحَالَكَ

وقد تخرج « اللهم » عن النداء المحض ؛ فتستعمل قبل أحرف الجواب ؛ لتقوى الجواب
وتؤكد مضمونه في نفس السامع ، كأن يقال : أحميح أنك مسافر ؟ فنقول : اللهم نعم .
أو : لا ، فكأنك تقول : والله - نعم ، أو : والله - لا . وقد تستعمل لإفادة الندرة
والدلالة على قلة الشيء ، كأن يقال : سأسافر غداً اللهم إلا إذا تغير الجو . ومنه قول
المؤلفين : اللهم إلا أن يقال كذا أو كذا . وهي في الاستعمالين منادى صورة .
فتعرب كما يعرب المنادى الحقيقي ، ويقال : إن النداء غير حقيقي ، وأنه خرج عن معناه
الأصلي إلى معنى آخر ؛ هو تقوية الجواب - أو إفادة الندرة .

(١) أى من الجمل الاسمية البدوءة بأل . ويقال في إعرابه : مبنى على ضم مقدر
للكناية في محل نصب . ويجب قطع همزته وإثباتها نطقاً وكتابة في جميع الأحوال مع
ثبوت ألف « يا » ؛ لأن البدوء بهمزة الوصل إذا سمي به يجب قطع همزته ؛ لا فرق
بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها ؛ لصيرورتها جزءاً من الاسم - ما عدا لفظ
الجلالة « الله » فله حكمه الخاص الذي سلف (٢) بشرط أن يكون مع صلته علماً

الثالثة: اسم الجنس المُشَبَّه به ^(١) كقولك : « يا الخليفة هَيْبَةً »
نص على ذلك ابنُ سَعْدَانَ .

الرابعة: ضرورة الشعر كقوله : * عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعُ وَالَّذِي * ^(٢)
ولا يجوزُ ذلك في النَّثر - خلافاً للبغداديين .

نحو : « ياالذى سافر » - في نداء من سمى بذلك ؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد ،
أما الموصول وحده المسمى به - فتتفق على منع ندائه .

(١) بشرط أن يذكر معه وجه الشبه - كما مثل المصنف . وتقديره : يا مثل الخليفة
هية . فـ « يا » لم تدخل على « أل » ، بل دخلت في الحقيقة على منادى محذوف قد حل
محله المضاف إليه بعد حذفه ، فـ « الخليفة » منادى منصوب ؛ لأنه مضاف تقديرأ بعد
حذف المضاف وإقامته مقامه في الإعراب ، و « هية » تمييز
(٢) صدر بيت من السكامل ، لم تقف على قائله ، وعجزه :

* مَرَفَتَ لَهُ يَدَتِ الْعَمَلَا هَذَانُ *

اللغة والاعراب . المتوج : الذى ألبس التاج . عرفت : اعترفت . العملا : الشرف .
عدنان ، المراد : عدنان أبو العرب . « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبنى
على الضم في محل نصب « يا » حرف نداء « الملك » منادى مبنى على الضم في محل نصب
« المتوج » بالرفع والنصب - صفته على اللفظ أو المحل « والذى » معطوف على الملك
« بيت العملا » بيت مفعول عرفت مقدم ، والعملا مضاف إليه « عدنان » فاعل مؤخر .
والمعنى : واضح .

والشاهد : إدخال حرف النداء « يا » على الاسم المقترن بأل وهو « الملك » ،
وذلك ضرورة من ضرورات الشعر . ويحيز الكوفيون نداء الاسم المقترن بأل كما
سبقت الإشارة إليه . وفيما سبق من حكم اجتماع أل ، وحرف النداء - يقول الناهم
مقتصرأ على بعض الصور :

(وَبَاضِطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ « يَا » وَ « أَل » ، إِلَّا مَعَ « اللَّهِ » وَنَحْيِ الْجَمَلِ)

(*) « وباضطرار » متعلق بجمع « جمع » نائب فاعل خمس ؛ إن كان ماضياً للمجهول
ومفعوله إن كان فعل أمر « يا » مضاف إليه « وأل » معطوف عليه « إلا » أداة استثناء
« مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من جمع « الله » مضاف إليه « ونحى الجمل » معطوف

(الفصل الثالث) في أقسامِ تابعِ المناذَى المبني^(١) وأحكامه .
وأقسامه أربعة :

(أحدها) ما يجب نصبه مراعاةً لمحلِّ المناذَى ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أن يكونَ نَعْتًا^(٢) أو بيانًا ، أو توكيداً .

وَالْأَكْثَرُ « اللَّهُمَّ » بِالْتَمْوِيزِ وَشَذَّ « يَا اللَّهُمَّ » فِي قَرِيضٍ^(٣) .
أى أن الجمع بين حرف النداء و « أل » خاص بضرورة الشعر . أما مع لفظ الجلالة - « الله » ، والجل المحكية البدوءة باللام - فجائز . والأكثر في نداء اسم الله ؛ « اللهم » - بجم مشددة معوضة من حرف النداء . وشذ الجمع بين حرف النداء والميم في قريض - أى في شعر . وقد ذكر الناظم الجمع بين « يا » و « أل » ، والمقصود حروف النداء - لا خصوص « يا » .

ومن مواضع جوار الجمع بين حرف النداء و « أل » : المناذى المستغاث به المجرور باللام ، نحو : يالْمُوسِرِينَ لِلْمُحْتَاجِينَ ، وسيأتى في بابهِ قريباً إن شاء الله .

(١) أما المناذى المنصوب اللفظ ؛ فإن كان تابعه نعتاً ، أو عطف بيان ، أو توكيداً - وجب نصب التابع مراعاةً للفظ المتبوع ، نحو : يا مجاهداً مخلصاً لا تحجم عن لقاء العدو . يا عرباً أهل اللغة الواحدة ، أو كلكم - أجيئوا داعي الوطن .

وإن كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من « أل » - فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ أيضاً نحو : بوركت يابن الخطاب عمر - أو بوركتنا يابن الخطاب وعلياً . وبعضهم يجعل ذلك في حكم المناذى المستقل

(٢) بشرط ألا يكون منعوتة - وهو المناذى - اسم إشارة ، ولا كلمة « أى » أو « أية » ، وإلا وجب رفع النعت كما في الحالة الثانية الآتية .

على لفظ الجلالة ومضاف إليه . (٣) « والأكثر اللهم » مبتدأ ، وخبر مقصود لفظه ، وبالتمويز « متعلق بمحذوف حال من اللهم » يالهم « فاعل شذ قصد لفظه » في قريض « متعلق بشذ .

الثانى : أن يكون مضافاً مجرداً من أل^(١) ، نحو : يا زيدُ صاحبَ عمرو — ويا زيدُ أبا عبدِ الله ، ويا تميمُ كلَّهم — أو كلَّكم^(٢) .
(والثانى) ما يجبُ رفعه مراعاةً للفظ المنادى ، وهو : نعتُ «أى» و «أية»^(٣) ، ونعتُ اسمِ الإشارةِ — إذا كان اسمُ الإشارةِ وُصلةً

(١) ويشترط أن تكون الإضافة فى الثلاثة محضة على الراجع ، وإلا جاز رفع التابع مراعاة للفظ المنادى ، نحو : يا رجل ضارب محمد — بالضم والنصب .
ووجوب النصب بهذين الشرطين — مذهب جمهور النحاة . وعن جماعة من الكوفيين : جواز النصب والرفع تبعاً للحل واللفظ . ومثل المضاف شبهه .
(٢) إذا كان تابع المنادى مشتملاً على ضمير ؛ جاز أن يكون للغائب — باعتبار أن لفظ المنادى اسم ظاهر ، والاسم الظاهر من قبيل النية . وجاز أن يكون للمخاطب لأنه مخاطب . وتلك قاعدة عامة تسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ؛ إلا إذا كان التابع اسم إشارة — فلا يجوز أن اتصل بآخره علامة خطاب .
وإلى هذا القسم أشار ابن مالك بقوله :

(تَابِعَ ذِى الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَل» أَلْزِمَهُ نَصْبًا : كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ)^(٤)

أى : أن تابع المنادى المبني على الضم — إذا كان مضافاً مجرداً من أل — يجب نصبه ، نحو : أزيد ذا الحيل — أى صاحب الحيل . « فزيد » منادى مبني على الضم ، و « ذا » نعت له منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، و « الحيل » مضاف إليه .
ويراد بالتابع — ما عدا عطف النسق والبدل ، كما يشير إلى ذلك بعد ، وشمل قوله « ذى الضم » : العلم ، والنكرة المقصودة — ولو كانا مبنيين قبل النداء .

(٣) «أى» فى التذكير ، و «أية» فى التأنيث . وإنما وجب الرفع ؛ لأن المقصود بالنداء هو التابع وهو مفرد . أما «أى» و «أية» فكلهما صلة لندائه .

(*) «تابع» مفعول بفعل محذوف يفهمه المذكور بعده «ذى الضم» مضاف إليه «المضاف» نعت لتابع «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من تابع «أل» مضاف إليه مقصود لفظه «نصباً» مفعول ثانٍ لألزمه ، والهاء مفعوله الأول «كأزيد» — الكاف جارة لقول محذوف ، والمهزة لنداء ، و «زيد» منادى مبني على الضم فى محل نصب «ذا» نعت لزيد بمراعاة للحل «الحيل» مضاف إليه ، وسكن اشعر .

لندائه^(١) نحو : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ — يَا أَيُّهَا النَّفْسُ)^(٢) ، وقولك :
« يا هذا الرجل » ؛ إن كان المراد أولاً نداء الرجل .
ولا يوصفُ اسمُ الإشارةِ أبداً — إلا بما فيه أل^(٣) .
ولا توصفُ « أئ » و « آية » في هذا الباب — إلا بما فيه أل^(٤)
أو باسم الإشارة^(٥) ، نحو : يَا هَذَا الرَّجُلُ^(٦) .

وهما مبيانان على الضم ؛ لأن كلا منهما نسكرة مقصودة ، و « ها » حرف تنبيه زائد
زيادة لازمة لا تفارقهما (١) أى : نداء التعت البدوء بأل ؛ لأن البدوء بها لا يجوز
نداءه بغير واسطة — إلا في المواضع التي سبقت ، ويكون هو المقصود بالنداء ؛ فإن
قصد نداء اسم الإشارة وحده — لم يلزم رفع وصفه ، بل يجوز في تابعه الأمران ككسائي .
(٢) « أئ » و « آية » نسكرتان مقصودتان مبيتان على الضم في محل نصب ،
و « ها » زائدة للتنبيه لا محل لها « الناس » و « النفس » — نعتان لأئ مرفوعان
باعتبار اللفظ ، وحركتها إلتباع على الصحيح ٢١٠ سورة البقرة ، ٢٧ من سورة الفجر
(٣) أى الجنسية ، والتي تصير بعد النداء للمهد الحضوري أو باسم موصول مبدوء
بأل نحو : يا هذا الغافل تنبه . ويجوز إعراب هذا الاسم البدوء بأل — عطف بيان
لاسم الإشارة . والأفضل إعراب المشتق نعتاً ، والجامد عطف بيان .
(٤) أى الجنسية ، أو المنصلة باسم موصول — كما تقدم في اسم الإشارة .
(٥) بشرط أن يكون مجرداً من كاف الخطاب . وينبغ حينئذ وصفه أيضاً باسم
مقرون بأل — كثال المصنف ، وكقول الشاعر :

أَيُّهَا ذَا الشَّارِكِي وَمَا بِكَ دَالٍ كُنْ جَمِيلاً تَرَى الْوُجُودَ جَمِيلاً

وقد يجيء نعته بدون أل نحو : يَا هَذَا أَقْبَل . (٦) « أئ » منادى ، « ها »
للتنبيه « ذا » اسم إشارة صفة في محل رفع « الرجل » صفة لذا ، أو عطف بيان .
هذا : ويجب إفراد « أئ » و « آية » في النداء ، سواء كانت صفتها مفردة
أم غير مفردة ، تقول : يَا هَذَا الطَّالِبُ — يَا هَذَا الصَّدِيقَانِ — يَا هَذَا الزَّمْلَاءُ ، ويحسن
أن تآئل كل منهما صفتها في التذكير والتأنيث ، تقول : يَا هَذَا الْفَتَاهُ — يَا هَاتِي الْفَتَاتَانِ
يَا هَاتِي الْمَجْدَاتِ . وفي هذا القسم يقول ابن مالك :

(والثالث) ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان :

أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل ^(١)، نحو: يازيد الحسن الوجه ^(٢)

والثاني: ما كان مفرداً ^(٣)؛ من نعت - أو بيان - أو تأكيد .

أو كان معطوفاً مقروناً بأل، نحو: يازيد الحسن والحسن - ويا غلام

(و«أيهما» ، مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةً يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
و«أيهذا» «أيهما الذي» وَرَدَ وَوصف «أى» بِسَوَى هَذَا بَرْدًا
وَذُو إِشَارَةٍ «كأى» فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ ^(٤))

أى : أن النعت المقترن بأل بعد «أيهما» - يلزم رفعه ، وورد عن العرب :
«أيهذا - وأيهما الذى ؛ بماقية النعت اسم إشارة ، أو اسم موصول مبدوء بأل .

ونعت «أى» بغير ذلك - يرد ويرفض . وكذلك اسم الإشارة المنادى مثل «أى» -
ينعت بمعرفة مرفوعة مقرونة بأل ؛ من اسم جنس أو اسم موصول . ويجب أن ينعت اسم
الإشارة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه ، وإلا - لا .

(١) اقترانه بأل يستلزم أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هى التى تجتمع مع أل ،
وتكاد تنحصر هذه الإضافة فى تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق
حيث تشيع هذه الإضافة

(٢) الرفع على الاتباع للفظ «زيد» فى الصورة ؛ تشبيهاً له بالمرفوع ، والنصب على المحل

(٣) أى : عن الإضافة لا غير ، سواء كانت فيه «أل» ، نحو : يا محمد المجد ،
أم لا ؛ كيار جل ظرف - بالرفع والنصب .

(*) «وأيهما» مقصود لفظه مبتدأ «مصحوب أل» مصحوب بمفعول مقدم يلزم ، وأل مضاف إليه
«بعد صفة» حالان من مصحوب أل ، وبعد ظرف متعلق بحذف «يلزم» الفاعل به ، على أنها والجملة
خبر المبتدأ «بالرف» حال نالته من مصحوب أل «أى» ظرف متعلق بيلزم «ذى المعرفة» مضاف إليه
(*) «وأيهذا» مبتدأ قصد لفظه «أيهما الذى» معطوف عليه بحذف العاطف «ورد» فاعله يعود
على المذكور ، والجملة خبر المبتدأ «ووصف أى» مبتدأ ومضاف إليه «ورد» نائب الفاعل يعود إلى
وصف أى . الخ . والجملة خبر المبتدأ (*) «وذو إشارة» مبتدأ ومضاف إليه «كأى» متعلق بحذف
خبر «فى الصفة» متعلق بحذف حال من ضمير الخبر «إن كان» شرط وفعله «تركها» اسم كان
والصير يعود إلى الصفة «يفيت المعرفة» الجملة خبر كان ، وجواب الشرط محذوف بدل عليه ما قبله .

بَشْرٌ وَبِشْرًا - وَيَاتِمُّ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ ، وقال الله تعالى : (يَا جِبَالَ
أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) . قرأه السبعة بالنصب ^(١) ، واختاره أبو عمرو وعيسى
وقريء بالرفع ^(٢) ، واختاره الخليل وسيبويه . وقدَّروا ^(٣) النَّصْبَ
بالعطف على « فضلاً » ، من قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا) ^(٤)
وقال المبرد : إن كانت « أل » للتعريف مثلها في « الطَّيْر » - فاختار
النصب ^(٥) ، أو غيره مثلها في « اليَسَعَ » - فاختار الرفع ^(٦) .

(والرابع) ما يُعطى تابِعاً ما يستحقُّه إذا كان منادى مستقلاً ؛
وهو : البدل - والمنسوق المجرَّد من أل ^(٧) ؛ وذلك لأنَّ البدل في ثبوت تكرر

-
- (١) أى نصب « الطير » بالعطف على محل « الجبال » . من الآية ١٠ من سورة سبأ
(٢) أى : عطفاً على لفظ « الجبال » (٣) أى من اختاروا الرفع .
(٤) والتقدير : وآتيناه الطير ، وتكون جملة النداء معترضة بين المتعاطفين .
ووجه اختيار الرفع : مشاكاة الحركة وكثرته - كما يقول سيبويه .
(٥) لأنَّ المعروف يشبه المضاف من حيث تأثير كل بالتعريف بما يتصل به .
(٦) لأنَّ « أل » حينئذ - وهى من بنية السكامة - كالمدومة ، فلا مانع من أن
يلى ما هى فيه حرف النداء . وإلى المعطوف المقرون بأل - أشار الناظم بقوله :
(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ «أل» مَا نُسِقًا فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) ^(٨)
أى : إذا كان المعطوف عطف نسق مقترناً بأل - جاز فيه وجهان : الرفع ، والنصب
والختار الرفع . ومعنى ينتقى - يختار .
(٧) فيبنى كل منهما على الضم إن كان مفرداً معرفة بالعلمية أو بالقصد . وينصب

(*) « وإن يكن » شرط وفعله « مصحوب أل » مصحوب خبر يكن مقدم والمضاف إليه « ما » اسم
موصول - اسم يكن « نسقاً » فعل ماضٍ للمجهول ، والجملة صلة ، والالف للاطلاق « ففيه » الفاء والهاء في جواب
الشرط و « فيه » خبر مقدم « وجهان » مبتدأ مؤخر ، والجملة جواب الشرط « ورفع » متبداً وسوخ
الابتداء به - وهو نسكرة - وقوعه في معرض التفسير « ينتقى » فعل ماضٍ للمجهول ، والجملة خبر .

العامل، والعاطف كالنائب من العامل^(١)، تقول: يا زيدُ بشرُ بالضم - وكذلك: يا زيدُ وبشرُ. وتقول: يا زيدُ أبا عبد الله - وكذلك: يا زيدُ وأبا عبد الله. وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب^(٢).

إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف

(١) أى: أن حرف العطف بمنزلة عامل النداء، فكأنه داخل على منادى مستقل
(٢) أى ليس ذلك مختصاً بتابع ذى الضم، كما يوهمه كلام الناظم، تقول: يا عبد الله أخا محمد، ويا عبد الله وأخا محمد - ينصب الأخ فيهما .
وقد أشار الناظم إلى هذا القسم بقوله :

(وَمَا سِوَاهُ أَنْصَبَ، أَوْ ارْفَعْ، وَاجْمَلًا كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا)^(٣)
وهذا البيت يأتي عقب قول الناظم :

(تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَل» أَلْزِمَهُ نَصْبًا، كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ)
فقوله: « وما سواه » - أى ما سوى تابع المضاف المذكور الواجب النصب ؛
وهو : المضاف للقرون بأل ، والمفرد من نعت ويان أو توكيد أو نسق مقرون بأل -
يجوز رفعه ونصبه كما بين المصنف . أما عطف النسق المجرد من أل ، والبدل - ففي
حكم المنادى المستقل ؛ يجب ضمه إذا كان مفرداً ، ويجب نصبه إن كان مضافاً .
ويتأخص بماسبق من أحكام هذا الفصل: أن توابع المنادى تنصب جوازاً أو وجوباً -
على النحو الذى أوضحه المصنف ، إلا فى موضعين :

(١) أن يكون المنادى، التبع ، لفظ « أى » أو « أية » ، أو « اسم إشارة »
فيجب رفع نعتها لتماثل حركته حركة المنادى .

(ب) أن يكون المنادى التبع مبنياً على الضم ، والتابع بدلاً ، أو عطف نسق
مجرداً من « أل » - فحكمهما حكم المنادى المستقل عند فريق من النحاة . وبعضهم يحيز
النصب ، وهو رأى حسن .

(*) « ما » اسم موصول معمول ارفع مقدم « سواء » سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة
والهاء مضاف إليه « واجملاً » فعل أمر مؤكد بالنون المتقلبة ألفاً « كاستقل » جار ومجرور متعلق
باجملاً فى موضع المفعول الثانى له « نسقاً » مفعوله الأول « وبدلاً » مطوف على نسقاً .

(الفصل الرابع) في المنادى المضاف للياء^(١). وهو أربعة أقسام :
 (أحدها) ما فيه لُئمةٌ واحدةٌ ، وهو المعتل^(٢) ؛ فإنَّ ياءه واجبةُ
 الثبوتِ ، والفتح^(٣) ، نحو : يا فتاى - ويا قاضى^(٤) .
 (الثانى) ما فيه لُغتان ، وهو الوصفُ المُشَبَّهُ للفعل^(٥) ؛ فإنَّ ياءه ثابتةٌ
 لا غير ، وهى : إما مفتوحةٌ - أو ساكنةٌ ، نحو : يا مُكْرِمى - ويا ضارِبى .

(١) ينظر موضوع « المضاف لىاء المتكلم » صفحة ٣٩٧ - جزء ثان :
 فبين الموضوعين صلة قوية .

(٢) سواء أ كان مقصوراً أم منقوصاً ، وقد مثل لهما المصنف .
 (٣) أما علة الثبوت ؛ فلائها لو حذفت لحصل التباس بغير المضاف . وأما وجوب
 الفتح ؛ فلائها لو سكنت التقى ساكنان ، والتحريك بالضم والكسر ثقيل على الياء
 (٤) « قاضى » منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المدغمة فى ياء التكلم
 وهى مضاف إليها . ويلحق بالمعتل : المثنى وشبهه ، وجمع المذكر السالم وشبهه - إذا
 أضيفا وحذفت نونهما للإضافة ، وختم آخرها بالعلامة الخاصة بكل منهما ؛ فتدغم
 الياء الساكنة فى آخرها - فى ياء التكلم المبنية على الفتح ، نحو : يا عيسى جودى بالدمع
 ومنه قول الشاعر :

يا سَابِقِى إِلَى الْغُفْرَانِ ، مَكْرُومَةً إِنَّ الْكِرَامَ إِلَى الْغُفْرَانِ نَسَبِقُ
 ويالحق كذلك بالمعتل : المختوم بياء مشددة ليس تشديدها للإدغام ؛ كمبقرى ،
 وبئى - تصغير ابن ، يقال : يا عبقرى - ويا بئى - بحذف الياء المشددة الثانية وإدغام الأولى
 فى ياء المتكلم المفتوحة . ويجوز حذف ياء التكلم وبقاء الياء المشددة قبلها مكسورة
 تقول : يا عبقرى ، ويا بئى . ولا يجوز إسكان ياء التكلم المتصلة بالاسم المعتل لئلا يلتقى
 ساكنان . كما لا يجوز تحريكها بالكسرة أو الضمة ، لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء
 (٥) أى المضارع ، وذلك بإفادته معنى الحال أو الاستقبال ، وهو الذى إضافته غير
 محضة ، والمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم ، منع من ظهورها
 الكسرة التى لمناسبة الياء . ويجب أن يكون المنادى المضاف مفرداً ، وأن يكون وصفاً عاملاً .

(الثالث) ما فيه ستُّ لُغَاتٍ ، وهو ما عدا ذلك ^(١) - وليس أَبَا ، ولا أُمَّا ، نحو : يا غلامِي .

فالأكثرُ حذفُ الياءِ والاكتفاءُ بالكسرِ ، نحو : (يَا عِبَادَ فَاتَّقُونْ) ^(٢) .
ثم ثبوتُها ساكنةً ، نحو : (يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ) - أو مفتوحةً ، نحو : (يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا) . ثم قلبُ الكسرة فتحةً والياء ألفاً ، نحو : (يَا حَسْرَتَا) ^(٣) . وأجاز الأخفش حذفَ الألفِ والاجتزاءَ بالفتحة ، كقوله : * بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَانِي * ^(٤) أصلُهُ بِقَوْلِي : يَا لَهْفًا .

أما إذا كان الوصف بمعنى الماضي - فإن إضافته تكون محضة ، وتجرى فيه اللغات الست الآتية . (١) ويشمل : الصحيح الآخر ، وما يشبهه - إذا كانت إضافتهما محضة . ويجب نصبه ؛ إن كان المنادى مفرداً ، أو جمع نكسیر ، أو جمع مؤنث سالم ، نحو : يا أخِي - يا أصدقائي - يا زميلاني .

(٢) « عباد » منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية المحذوفة ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء . الآية ١٦ من سورة الزمر (٣) أصله : حَسْرَتِي ، فقل حَسْرَتِي - ؛ ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فهو منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية المنقلبة ألفاً ، منع منها حركة الداسية ، وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر . ويجوز أن تلحقه هاء السكت عند الوقف ، فتقول : يا حَسْرَتَا . من الآية ٥٦ من سورة الزمر

(٤) عجز بيت من الوافر - لم ينسب لقائل ، وصدره :

* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي *

اللغة والاعراب . راجع : اسم فاعل من رجع ، وهو أفصح من أرجع . وفي القرآن الكريم (فإن رجعت الله إلى طائفة منهم) . لهف : حزن وتحسر . و« بالهف » كلمة يتحسر بها على فائت . « راجع » خبر ليس على زيادة الباء ، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل « ما » اسم موصول مفعوله « فات » فعل ماض والجملة صلة « بالهف »

وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتَفِي مِنَ الْإِضَافَةِ بِنَبْتِهَا^(١)، وَيَضُمُّ الْأَسْمَ كَمَا تُضَمُّ
المفردات^(٢)، وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا يَكْثُرُ فِيهِ أَلَّا يُنَادِيَ إِلَّا مُضَافًا^(٣)،
كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ : يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي ، وَقِرَاءَةِ آخِرِ : (رَبُّ السَّجْنِ
أَحَبُّ إِلَيَّ)^(٤) .

الباء جارة لقول محذوف و«لهف» منادى محذوف حرف النداء ، والجملة معمولة للقول
المحذوف ، وما بعده معطوف عليه مقصود لفظه ، «ولا» زائدة لتأكيد النفي .

والمعنى : أن ما ذهب منى لا يعود بكلمة التلهف والحسرة ، ولا بكلمة التثني وقولي :
لِئَنِّي عَمِلْتُ كَذَا ، وَلَا يَقُولِي : لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا لَكَانَ كَذَا .

والشاهد : في قوله : « بلهف » : فإن « لهف » منادى بحرف نداء محذوف ،
وهو مضاف لياء التكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة ، والفتحة دليل عليها - وأصله : يالهني .
وقيل : إن « لهف » مجرور بالباء على الحكاية ، وكذا ما بعده - لا على النداء ، وإذا
لا شاهد فيه . (١) فيحذف الياء والكسرة .

(٢) وذلك تشبيهاً له بالنكرة المقصودة ، فضمته ضمة مشاكلة . ويقال في إعرابه :
منصوب بفتحة مقدرة لإضافته تقديرًا ، منع من ظهورها ضمة المشاكلة . وهذه اللغة
أضعف اللغات ، وقد أهملها بعض النحاة .

(٣) وذلك ليكون العلم بشيوع إضافته دليلاً على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف
في اللفظ ملاحظ في النية ، مثل : أم - أب - ابن - رب - قوم .

(٤) كل من « أم » و « أب » - منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء
التكلم المحذوفة ، منع من ظهورها الضمة المجلوقة لمشاكلة المفرد المبني على الضم .
من الآية ٣٣ من سورة يوسف . وإلى حكم الصحيح ، واللغات التي في الياء - أشار
الناظم ، مقتصرًا على خمس اللغات الأولى - بقوله :

وَأَجْعَلَ مُنَادِي صَاحٍ إِنْ بُضِفَ لَهُ « يَا » كَعَبْدِي ، عَبْدِي ، عَبْدًا ، عَبْدِيَا^(٥)

(*) « منادى » مفعول أول أجعل « صح » الجملة صفة لمنادى « إن بضم » شرط
وفعله ، وثائب الفاعل يعود إلى منادى ، وجواب الشرط « عذوف » ليا « متعلق بيبضف ،
والمضاف إليه مقرر - أي لياء التكلم « كعبد » جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لأجمل ،
وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف .

(الرابع) ما فيه عشر لغات، وهو: الأب والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: أن تُعَوِّضَ تاء التانيث^(١) عن ياء المتكلم وتكسرها - وهو الأكثر. أو تَفْتَحَهَا - وهو الأَقْسَى^(٢). أو تَضُمَّهَا على التشبيه بنحو: ثَبَّةٌ وَهَبَةٌ - وهو شاذ، وقد قُرِئَ بهنَّ^(٣).
وربما جُمِعَ بين التاء والألف، فقل: يا أَبَتَا - يا أُمَّتَا^(٤)، وهو كقوله:
* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا * وسبيل ذلك الشعر.

أى: اجعل النداء الصحيح الآخر - إذا أضيف الياء - على مثال واحد من ذلك «فعبد» - لما حذفت فيه الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها، و«عبدى» لثبوت الياء ساكنة وكسر ما قبلها، و«عبد» لما قبلت فيه الياء ألفاً وحذفت واستغنى عنها بالفتحة، و«عبدًا» لما قبلت فيه الياء ألفاً ولم تحذف، وقلبت الكسرة فتحة، و«عبدى» لما أضيف للياء البنية على الفتح. ولم يذكر اللغة السادسة، وهى ضم الاسم بعد حذف الياء كالمفرد - اكفاء بنية الإضافة؛ لما بينا.

(١) الغالب فى هذه التاء: أن تبقى تاء عند النطق بها وفقاً ووصلاً، وأن تكتب تاء غير مربوطة فى جميع أحوالها.

(٢) لأنها عوض عن ياء حركتها الفتح.

(٣) أى فى نحو قوله تعالى: (يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً)، والنداء فى هذه الحالات الثلاث منصوب؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة الم عوض عنها تاء التانيث، ونصبه بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جىء بها لمناسبة التاء.
ويرى بعض المحدثين أن يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة؛ لأن تاء التانيث تستلزم فتح ما قبلها دائماً إلا فى النداء.

(٤) على ما فيه من جمع بين العوض والم عوض وذلك ممنوع. وهون من ذلك أن الألف بدل من الياء؛ فهو جمع بين العوض وبدل الم عوض. وقيل: إن هذه الألف ليست بدلا من ياء المتكلم، وإنما هى حرف هجائى يوصل به آخر النداء؛ إذا كان بعيداً - أو مندوباً - أو مستغاثاً به. وهنالك صورة أضغف من هذه؛ وهى الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها؛ فتقول: يا أبى - ويا أمى، وعليها جاء قول الشاعر:

ولا يجوزُ تعويضُ تاءِ التأنيثِ عن ياءِ المتكلمِ إلا في النداء^(١) ؛
فلا يجوزُ : جاءني أبتُ - ولا رأيتُ أُمَّتَ . والدليل على أنَّ التاءَ
في يا أبتِ ويا أُمَّتِ عوضٌ من الياءِ - أنهما لا يكادانِ يجتمعانِ . وعلى
أنَّها للتأنيثِ - أنه يجوزُ إبدالُها في الوقفِ هاءً^(٢) .

(فصل) وإذا كان المنادى مضافاً إلى مُضافٍ إلى الياءِ - فالياءُ ثابتةٌ
لا غير^(٣) ، كقولك : يا ابنَ أَخِي - ويا ابنَ خَالِي ؛ إلا إن كان ابنُ أُمِّ ،
أو ابنُ عَمِّ^(٤) - فالأكثرُ الاجتزاءُ بالكسرةِ من الياءِ^(٥) ، أو أن يُفتَحَا

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فَيَفَا فَإِنَّا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ هَائِشًا
ويقال في إعرابها : « أب » منادى منصوب مضاف ، والتاء عوض عن الياء
المحذوفة ، أما المذكورة فحرف ناثي من إشباع كسرة التاء ، أو التاء للتأنيث اللفظي
والياء بعدها مضاف إليه ، وقد فصلت بين المتضامين .
(١) وذلك أيضاً خاص بالأب والأم (٢) وكذلك في الخط ، وقد بينا قريباً :
أن الغالب والأفضل - جعلها تاء عند الكتابة والوقف .

وإلى بعض ما سبق في نداء « أب » ، و « أم » - يقول الناظم :
(وَفِي النِّدَاءِ «أَبْتِ ، أُمَّتِ» عَرَضٌ وَ«كُسِرُ أَوْ افْتِخْ» وَمِنْ أَلْيَا التَّاعُوضِ)^(٦)
أى : عرض وقيل في النداء : يا أبتِ ، ويا أُمَّتِ - بكسر التاء وفتحها ، وهذه
التاء عوض عن ياء المتكلم المضاف إليها . وقد ترك الناظم صورة ضم التاء - كما ترك
بقية الصور التي أوضحها المصنف (٣) أى : مع بناءها على السكون أو الفتح ، ما لم تحتم
الضرورة الشعرية الاختصار على أحدهما (٤) وكذلك : ابنة أم - أو ابنة عم ، أو بنت
أم - أو بنت عم (٥) ويكون المنادى معرب منصوب ، والمضاف إليه الأول مجرور

(٦) « وفي النداء » جار ومجرور متعلق بعرض « أبتِ » مبتدأ مقصود لفظه « أمت » مطوف على
أبت بحذف العاطف « عرض » الجملة خبر المبتدأ « ومن ألياً » متعلق ب« عوض » مبتدأ وخبر .

للتركيب المزجي^(١)، وقد قرئ (قَالَ ابْنُ أُمٍّ) بِالْوَجْهَيْنِ، وَلَا يَكَادُونَ
يُثْبِتُونَ الْيَاءَ وَلَا الْأَلْفَ - إِلَّا فِي الْضَّرُورَةِ، كَقَوْلِهِ:
* يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي *^(٢)

بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة (١) فيصيران بمنزلة « خمسة عشر » مثلاً .
ويقال في إعراب : يا ابن أم ... إلخ: « يا » للنداء و « ابن أم » منادى منصوب بفتحة
مقدرة منع من ظهورها حركة البناء التركيبي ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه .
وقيل : إن الأصل : يا ابن أما ، ويا ابن عما ... إلخ - بقلب الياء ألفاً وحذفها للتخفيف ،
وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، ويكون الإعراب مقدراً منع منه الفتحة التي جئ بها المناسبة
الألف المحذوفة . ويجوز وجه ثالث وهو : إهمال الياء المحذوفة واعتبار المنادى
وما أضيف إليه بمنزلة الاسم الواحد المركب تركيباً مزجياً ؛ ويعرب مبنياً على ضم مقدر
منع منه حركة البناء أيضاً . وقد أشار الناظم إلى بعض هذه الآراء بقوله :
(وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ، وَحَذَفَ الْيَاءَ اسْتَمَرَّ فِي «يَا ابْنَ أُمٍّ» ، يَا ابْنَ عَمٍّ - لَا مَقَرَّ»^(٣))

أي فتح الميم وكسرها قبل الياء المحذوفة ، وحذف هذه الياء - مستمر على الراجح
في يا ابن أم ، ويا ابن عم ؛ من المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم ، وأصلهما :
يا ابن أُمِّي ، ويا ابن عَمِّي .

(٢) صدر بيت من الحفيف ، لأبي زيد الطائي - واسمه : حرملة بن المنذر -
من قصيده يرثي فيها أخاه . وعجزه :

* أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدٍ * وَأُولَاهُ :

إِنْ طَوَّلَ الْحَيَاةَ غَيْرُ مُؤَدٍّ وَضَلَّالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

اللفظة والاعراب : شقيق : تصغير شقيق . خلفتني : تركتني بعدك . لدهر شديد :
لزم من تبعاته شديد . والاعراب واضح .

(*) « وفتح » مبتدأ وهو : كسرة سوغة التثنية « وأكسر » عطف عليه « وحذف الياء » حذف عطف
على كسر والياء مضاف إليه ، والواو بمعنى مع « استمر » فاعله يعود على حذف الياء ، والجملة خبر المبتدأ .
« في » حرف جر . يا ابن أم » مجرور بنى على المسكاة المتعلقة باستمر « يا ابن عم » مطلق عليه
محذوف العاطف « لا » نافية لتجسس « مقر » اسمها والخبر محذوف - أي : نلى ، أو : موجود .

وقوله : * يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجَمِي * ^(١)

والمعنى : يا أختي في النسب، وبا من نفسه كنفسى ؛ لقد ذهبت وتركنتي وحيداً
أفاسى ويلات الزمن ، وقد كُنت ركناً أستند إليه ، وظهيراً أعتمد عليه .

والشاهد : إثبات ياء المتكلم في « يا ابن أُمى » - للضرورة .

(١) صدر بيت من الرجز - أو بيت من الرجز الشطور، لأبي النجم - الفضل بن

قدامة المعجل - يخاطب امرأته « أم الحيار » ، وعجزه :

* لَا يَحْرِقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مَسْمِي *

وهذا البيت من قصيد مشهورة مطلعها :

قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي هَلَّى ذَنْبًا كَلَّهُ لَمْ أَضْنَعِ
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ مَبِزَّ عَنْهُ قُنْزُهَا عَنْ قُنْزِعِ
جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاءُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ اظْلَعِي
* حَتَّى إِذَا وَاوَاكَ أَفَقٌ فَارْجِعِي *

اللغة والإعراب . لا تلومى : من اللوم ، وهو كثرة العتاب . اهجمى : من
الهجوع - وهو الرقاد بالليل ، والمراد : ترك ما هي فيه من لوم وتعنيف . حجاب مسمى :
كناية عن الأذن . « يا ابنة » « يا » للنداء وابنة منادى منصوب « عما » مضاف إليه
مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، منع من ظهورها فتحة مناسبة
الألف ، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه . « لا تلومى » لانهية وتلومى فعل مضارع
مجزوم بلا بحذف النون ، « واهجمى » فعل أمر معطوف عليه

والمعنى : دعى وأتركى لومى وعتابى يا ابنة عمى ، وخذى نفسك بالراحة ، ونامى ؛
فإن لومك هذا لا يصل إلى سمى ولا أستمع له . وكانت كثيرة اللوم له لسكبره وضعفه
ولا سيما وقت النوم والراحة .

والشاهد : في « يا ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم - للضرورة .

(باب فى ذكر أسماء لازمت النداء) (١)

منها « قُلْ » ، و « قُلَّةٌ » - بمعنى رَجُلٌ ، وامرأة (٢) . وقال ابن مالك
وجماعة : بمعنى زيد ، وهند ، ونحوهما (٣) ، وَهُوَ وَهْمٌ (٤) ، وإنما ذلك
بمعنى : فَلَانٌ - وَفُلَانَةٌ (٥) .

وأما قوله : * فى لُجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ قُلٍ * (٦) - فقال ابن مالك :

باب فى ذكر أسماء لازمت النداء

- (١) أى لا تستعمل إلا منادى ؛ فلا تقع فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مبتدأ ، ولا
خبراً ، ولا اسماً أو خبراً لناسخ ، ولا مضافاً إليها ، ولا شيئاً آخر غير المنادى .
ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى على الصحيح ؛ كالاسم المضاف إلى ضمير المخاطب
نحو : يا أخاك ، وكضائر غير المخاطب ، واسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب نحو :
ياذاك ، والاسم المبدوء « بآل » - فى غير المواضع المستثناة التى سبق ذكرها .
(٢) أى : فهما كنيستان عن نسكرتين من جنس الإنسان ، مستقلتان عن فلان
وفلانة . وأصل « قُلْ » - قُلَى ، حذفت الياء اعتباراً . وهذا مذهب سيبويه .
(٣) أى من أعلام الأناسى ؛ فهما كنيستان عن علم شخصى لمن يعقل .
(٤) أى غلط . (٥) أى أن الذى بمعنى زيد وهند ، ونحوهما - من كناية
الأعلام - هو : « فلان » و « فلانة » - لا « قُلْ » و « قُلَّة » . ويمكن دفع وهم
ابن مالك ؛ بأن أصل « قُلْ » و « قُلَّة » عنده - فلان وفلانة ، فحذفت الألف والنون
تحقيقاً ، وهو مذهب الكوفيين . ومهما يكن ؛ فكل من « قُلْ » و « قُلَّة » - مبنى على
الضم دائماً فى محل نصب ، سواء اعتبرا من المفرد العلم - أو النكرة المقعودة . واستعمالهما
فى غير النداء ، أو منادى منصوباً - لا يكون إلا لضرورة شعرية .
(٦) عجز بيت من الرجز - أو بيت من مشطور الرجز ، لأبى النجم المجلى - يصف
إبلا قد أقبلت مزاحمة وأثارت غباراً ، وقبله :

* تَصِلُ مِنْهُ إِلَى الْهَوَجَلِ *

وهذا البيت من أرجوزة طويلة مشهورة - مطلعها :

الحمد لله القليل الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجهز

هو «فُلٌ» الخاصُّ بالنداء - استعمل مجروراً للضرورة^(١). والصواب :
أنَّ أصلَ هذا - «فُلان» ، وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة
كقوله : * دَرَسَ الْمَنَّا بَمُتَالِعٍ فَأَبَانَ *^(٢) أى : دَرَسَ المنازلُ .

اللغة والاعراب : الهوجل : المراد هنا : المفازة الواسعة التي لا أعلام بها ،
ويطلق على الرجل الأهوج . لجة : هى الجلبة واختلاط الأصوات فى الحروب . «منه»
جار ومجرور متعلق بتضل . والماء عائدة على الغبار فى البيت قبله «إلى» فاعل تضل
«بالهوجل» متعلق به «فى لجة» متعلق بتضل أيضاً ، أو بتدافع - الواقع مفعولاً
مطلقاً لفعل محذوف - أى تدافعت الإبل تدافع ، وذلك فى قوله قبل :

* تَدَافَعَ الشَّيْبُ وَلَمْ تَقْتُلْ *

«أمسك فلاناً عن فل» الجملة فى محل نصب مقولة لقول محذوف صفة للجة - أى
فى لجة مقول فيها: أمسك ... إلخ

والعنى : يصف الشاعر إبلاً أقبلت متراحمة متدافعة تثير الغبار ، فشبهها فى هذه
الحالة - وقد ارتفعت أصواتها فى القلاة - بقوم شيوخ فى لجة يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال
فيهم : أمسك فلاناً عن فلان - أى احجز بينهما . وقيل : إن صدر البيت هو : تدافع
الشيب ... إلخ ؛ لأن العجز يتلامم معه بدون هذا التكاف .

والشاهد : استعمال «فُلٌ» فى غير النداء ، وجرها بحرف الجر للضرورة . وهذا
رأى ابن مالك ؛ إذ يقول : «وجر فى الشعر فل» .

(١) وقد صرح بذلك فى النظم فقال : «وجر فى الشعر فُلٌ» .

وقيل إن «فل» هنا ؛ أصله «فلان» ، فرخم بحذف النون والألف .

(٢) صدر بيت من الكامل ، للبيد بن ربيعة العامرى . وعجزه :

* فَتَعَادَمَتِ بِالْحَبْسِ فَأَلْشَوْبَانَ *

اللغة والاعراب . درس : عفا وزال أثره . المنا : أى المنازل . متالع ، وأبان ،
والحبس ، والشوبان : أسماء أماكن معينة . «المنا» فاعل درس مرفوع بضمة مقدرة
على الألف للتعذر - أو بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم «بمتالع» جار ومجرور
متعلق بمحذوف حال من المنازل . «فأبان» معطوف على متالع

ومنها: «لُؤْمَانُ» - بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية - بمعنى كثير اللؤم^(١).

و«نَوْمَانُ» - بفتح أوله وواو ساكنة ثانية - بمعنى كثير النوم^(٢)
و«فُعَلُ» كغُدَرُ وفُسَقَ - سَبًّا للمذكر . واختار ابنُ عصفور
كونه قياسياً^(٣) وابنُ مالك كونه سماعياً^(٤).

والمعنى : أن جميع المنازل التي كانت بهذه الأماكن - درست وزالت آثارها .
والشاهد : أن أصل الناء - « المنازل » فرخم في غير النداء بحذف حرفين منه
للضرورة . وهذا يقوى رأى من يقول : إن أصل «فُعَلُ» - في البيت السابق - «فلان»
وحذفت منه الألف والنون للضرورة . وقيل : إن الناء بمعنى المحاذى ولا ترخم فيه
وكأن الشاعر قال : عفا المكان المحاذى لهذه الأماكن .

(١) ومثله في المعنى والحكم : «مَلَأَمُ»، وكذلك «مَلَأَمَانُ، ومُخْبَثَانُ» - وصفان
بمعنى : لثيم وخبيث . ومثلهما : كل وصف على وزن «مَفْعَلَانُ» مما يدل على أمر مذموم
وقد يدل على أمر محمود مثل : مَكْرَمَانُ ومَطْيَيَانُ - وصفان بمعنى : عزيز مكرم، وطيب .
(٢) لا يقاس على ما كان على وزن : «لُؤْمَانُ، ومَلَأَمُ، ونَوْمَانُ» . بل يقتصر
فيه على السماع . أما كان على وزن «مَفْعَلَانُ» ففيه رأيان .
ولعل الأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس في هذه الصيغة ؛ لكثرة ما ورد فيها .
(٣) أى في كل وصف جاء على وزن «فُعَلُ» بمعنى فاعل - لنتم المذكر وسبه ،
بشرط دلالة أصله على السب .

(٤) وقد أشار إلى ذلك في النظم كما سيأتى . ومما سمع : فُسَقَ، وغُدَرُ، وخُبَثُ،
وَلُكْعُ، وسُفَعُ - بمعنى سافِه، وشَتَمَ - بمعنى شاتم . وورد «يَا سَفَعُ مَقْتَلُ الرَّجُلِ بَيْنَ فَسَكِيهِ»
وقد يستعمل هذا الوزن في غير النداء كحديث : « لا تقوم الساعة حتى
يكون أسعد الناس فى الدنيا لُكْعُ بن لُكْع » .

و «فَعَالٍ» كَفَسَّاقٍ وَخَبَّاثٍ — سَبًّا لِلْمُؤْنِثِ^(١). وَأَمَّا قَوْلُهُ :
 * إِلَى يَنْتِ قَعِيدَتُهُ لَسْكَاعٍ *^(٢) فَاسْتَعْمَلَهُ خَبَرًا ضَرْوَرَةً .
 وَيَنْقَاسُ هَذَا ، وَ «فَمَالٍ» بِمَعْنَى الْأَمْرِ^(٣) كَنَزَالٍ — مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ،
 ثَلَاثِي^(٤) تَامٌ ، مُتَصَرِّفٍ^(٥) . نَخْرُجُ نَحْوُ : «دَحْرَجَ ، وَكَانَ ، وَنِعِمَّ
 وَبُئْسَ»^(٦) . وَالْمَبْرَدُ لَا يَقْبِسُ فِيهِمَا .

(١) وَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ «فَاعِلَةٍ» أَوْ «فَعِيلَةٍ» ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى السَّكْرِ أَصَالَةً .
 (٢) عَجَزَ يَتُّ مِنَ الْوَافِرِ ، اشتهر بأنه لِلْحَطِيطَةِ — فِي هِجَاءِ أَمْرَانِهِ . وَنَسَبَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ
 لِأَبِي الْغَرِيبِ النَّصْرِيِّ ، وَصَدَرَهُ :

* أَطُوفُ مَا أَطُوفُ نَمَّ آوَى *

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ . أَطُوفُ : مِنْ التَّطَوُّفِ — أَيْ أَكْثَرَ الطَّوُوفِ وَالْجَوْلَانِ فِي الْبِلَادِ
 آوَى : أَرْجَعَ وَأَعُودَ . قَعِيدَتُهُ : الَّتِي تَلَازِمُ الْقُعُودَ فِيهِ ، وَيَطْلُقُ عَلَى الْمَرْأَةِ «قَعِيدَةَ الْبَيْتِ»
 لِذَلِكَ . لَسْكَاعٍ : لُثْمَةُ خَبِيثَةٍ . «مَا» مُصَدَّرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ «أَطُوفُ» فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، وَقَدْ
 وَصَلَتْ بِهِ «مَا» وَهُوَ مُضَارِعٌ مُثَبَّتٌ ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ «قَعِيدَتُهُ» مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ
 «لَسْكَاعٍ» خَبَرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِبَيْتٍ .

وَالْمَعْنَى : يَهْجُو أَمْرَانَهُ وَيَقُولُ : أَسِيرُ فِي الْأَرْضِ وَأَكْثَرُ مِنَ الطَّوُوفِ وَالْجَوْلَانِ
 وَالتَّنَقُّلِ فِي نَوَاحِيهَا لِتَحْصِيلِ الْقُوَّةِ ، وَالْبَحْثِ عَنِ الْعَيْشِ لِي وَلِأَسْرَتِي ، ثُمَّ أَعُودُ إِلَى مَنْزِلِي
 فَأَجِدُ فِيهِ امْرَأَةً خَبِيثَةً لُثْمَةً ، لَمْ تَهْبِءْ لِي أَسْبَابَ الرَّاحَةِ بَعْدَ هَذَا الْعَنَاءِ .

وَالشَّاهِدُ : اسْتِعْمَالُ «لَسْكَاعٍ» — وَهُوَ عَلَى وَزْنِ «فَعَالٍ» — فِي غَيْرِ النَّدَاءِ لِلضَّرُورَةِ
 خَفِيَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ . وَقِيلَ : إِنْ الْخَبَرُ قَوْلٌ مَحْذُوفٌ — أَيْ قَعِيدَتُهُ يَقَالُ لَهَا : يَا لَسْكَاعُ ،
 وَحِينَئِذٍ لَا يَكُونُ قَدْ خَرَجَ عَنِ النَّدَاءِ .

(٣) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ذَلِكَ هُنَا مِنْ بَابِ الْاسْتِطْرَادِ لِمُوَافَقَتِهِ ، نَحْوُ : خِيَاثٌ فِي الْوِزْنِ ، وَالْبِنَاءُ
 عَلَى السَّكْرِ ، وَشَرْوْطُهُ — لَا فِي النَّدَاءِ . وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الصِّغَةِ فِي بَابِ «أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ» .

(٤) إِلَّا مَا سَمِعَ مِنْ نَحْوِ : دَرَاكَ — مِنْ أَدْرَكَ
 (٥) أَيْ تَصَرَّفًا كَامِلًا ؛ فَلَا يَبْنِي مِنْ نَحْوِ : يَذَرُ وَيَدَعُ ؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا نَاقِصُ التَّصَرُّفِ .
 (٦) «دَحْرَجَ» — غَيْرُ ثَلَاثِيٍّ ، وَ «كَانَ» غَيْرُ تَامٍ ، وَ «نِعِمَّ وَبُئْسَ» — جَامِدَانِ .
 وَيَسْتَخْلَصُ مِمَّا تَقَدَّمَ : أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنَادَى ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ :

(١) نوع مقصور على السماع ، وأشهر ألفاظه : أبت ، وأمت - اللازمتين لئاء التأنيث ، اللهم - فل - فلة - لؤمان - ملام - نومان . والفاظ هذا النوع مبنية على الضم - إلا أبت وأمت ، وقد تقدم حكمهما .

(ب) نوع قياسى وهو : ما كان على وزن «فَعَالٍ» لسبب الأنتى وذمها ؛ كإخبارات ويا فساق ، وله شروط سبق بيانها . ويقال فى إعراب هذا النوع : منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلى فى محل نصب .

(ج) نوع فى قياسه خلاف ، والأحسن الأخذ بقول من يقول بقياسيته ، لكثرة ما ورد منه عن العرب ، وهو : ما كان على وزن «مفعلان» للذم غالباً ، أو للدح كالأمان - ومكرمان . وما كان على وزن «فُعل» لثم المذكر نحو : غدر ولستكع وهذا النوع مبنى على الضم فى محل نصب .

وإلى ما تقدم فى هذا الباب - يشير الناظم بقوله :

(وَ «فُلٌ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنَّدَا «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» - كَذَا ، وَاطْرَدَا
فِي سَبِّ الْأَنْثَى وَزَنُ «يَاخَبَاتٍ» وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ
وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ «فُعْلٌ» وَلَا تَقْسِ ، وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ «فُلٌ» (*)
أى أن «فل» و «فلة» - من الأسماء التى تختص بالنداء . وكذلك «لؤمان» و «نومان» . واطرد فى سبب الأنتى «ياخبات» ، وما كان على وزنها . وهذا الوزن مطرد أيضاً فى كل اسم فعل ثلاثى دال على الأمر . وشاع فى النداء : ما كان على وزن «فُعل» خاصاً بسبب الذكور ، ومع شيوعه ، فلا تقس عليه . ويجوز جر «فُلٌ» فى الشعر للضرورة ، مع أنها مختصة بالنداء .

نداء المجهول : اختار العرب لنداء المجهول كلمات منها : «هَن» لنداء المذكر المجهول ، و «هِنْت» لنداء المؤنثة المجهولة ، تقول : «يَاهُنُ» لا تدخل فيما لا يعينك

(*) «وَقُل» مبتدأ «بعض» خبر «ما» اسم موصول مضاف إليه «بعض» فعل مضارع للمجهول ونائب الفاعل يمود على «ما» والجملة «بالنداء» متعلق ب«بعض» «لؤمان» مبتدأ «نومان» معطوف عليه بتقدير عاطف «كذا» متعلق بمحذوف خبر «واطرادا» فعل ماضى والألف للإطلاق (*) «فى سب» متعلق باطرادا والأنتى مضاف إليه «وزن» فاعل اطراد «ياخبات» مضاف إليه على الحكاية «والأمر» مبتدأ «هكذا» متعلق بمحذوف خبر «من الثلاثى» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المذكور فى الخبر (*) «فعل» فاعل شاع «جر» فعل ماضى المجهول «فى الشعر» متعلق ب«فل» نائب فاعل جر .

(هذا باب الاستغاثة)^(١)

إذا استغثت اسمٌ مُنادَى^(٢) — وجب كونُ الحرف « يا » ، وكونُها مذكورة^(٣) وغلبَ جرُّه بلامٍ واجبة الفتح^(٤) كقول عُمرَ رَضِيَ اللهُ

و « يا هنت » أقبلى . وتقول في التثنية : « يا هنان » و « هنتان » . وفي جمى السلامة : « يا هنون » و « يا هنات » . وقد تلحقها في الآخر « ها » كما في الندبة ، فيقولون في الإفراد : « يا هناه » و « يا هنتاه » ، وفي التثنية : « يا هنانيه » و « يا هنتانیه » وفي الجمع : « يا هَنُوناه » و « يا هَنَانُوه » . وتسكن الهاء الأخيرة في كل ذلك عند الوقف ، وتحذف وصلا . وقد تثبت وصلا للضرورة الشعرية ، فتتحرك بالضم أو بالكسر أو بالكسر . ومن الخير عدم استعمال هذه الكلمات اليوم ؛ لثقلها ولتعدد معانيها اللغوية ، ومن معانيها : المحمود والمذموم .

باب الاستغاثة

(١) يعرفها النحويون بأنها : نداء من يخلص من شدة واقعة ، أو يعين على دفع مشقة قبل وقوعها . ولا يستلزم أن يفعل المستغاث وفق ما يطلب المستغيث . قال تعالى : (وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل يشوي الوجوه) . وأسلوب الاستغاثة أحد أساليب النداء ، ولا يتحقق إلا بثلاثة أشياء : حرف النداء « يا » لا غير . وبعده غالباً المستغاث به ؛ وهو الذى يطلب منه العون والمساعدة ، وقد يسمى المستغاث . ثم المستغاث له وهو الذى يطلب العون بسببه . ولكل من هذه الثلاثة شروط وأحكام — تتضح مما يأتى (٢) أى : إذا نوى مدلول اسم للاستغاثة به (٣) هذا شرطان في حرف النداء . (٤) هذا حكم من أحكام المستغاث . ووجود اللام ليس واجباً ، وإنما الواجب فتحها حين تذكر ؛ لأنه واقع موقع كاف الخطاب في مثل : أدعوك ، ولام الجر تفتح معها . وليحصل الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله . قال الناظم — مشيراً إلى ذلك : (إذا استغثت اسمٌ مُنادَى خُفِضاً بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيْلَا لِلرُّتَضَى)^(٥)

(٥) « إذا » ظرف مضمن معنى الشرط « استغثت » فعل ماضٍ للجهول فعل الشرط و « اسم » نائب فاعله « مُنادَى » نعت لاسم « خُفِضاً » الجملة جواب الشرط والآف للاطلاق « بِاللَّامِ » متعلق به « مَفْتُوحاً » حال من اللام « كَيْلَا » الكاف جارة لقول محذوف ، و « يا » حرف نداء « لِلرُّتَضَى » اللام جارة عند البصريين ، وف متعاقماً خلاف كما سيأتى .

تعالى عنه: «يَا اللَّهُ»^(١)، وقول الشاعر: «يَا لِقَوْمِي وَيَا لِأَمْثَالِ قَوْمِي»^(٢)
إلا إن كان معطوفاً ولم تُعْذَمْ معه «يَا» - فَتُكْسَرُ^(٣).
ولامُ المستغاثِ لَهُ مكسورةٌ دائماً كقوله:

أى: إذا نودى واستغاث باسم - وجب جر النادى بلام مبنية على الفتح، نحو:
يا المرتضى. (١) قال: - رضى عنه لما طعنه أبو لؤلؤة الجوسى - يا لله للسلدين.
(٢) صدر بيت من الخفيف - لم ينسب لقائل، وعجزه:

• لِأَنَاسٍ عُتُوهُمْ فِي ازْدِيَادِ •

اللغة والاعراب: عتوهم، العتو: الاستكبار والظفان. فى ازدياد: أى يزيد
يوماً بعد يوم. «يا» حرف نداء واستغاثة «لقومى» اللام حرف جر أصلى وهى
مفتوحة، وقومى مجرور بها، والجار والمجرور فى محل نصب متعلق بأدعو؛ بتضمينه
معنى فعل يتعدى باللام - كالتجىء مثلاً. أو متعلق بحرف النداء؛ لنيابته عن الفعل
«أدعو» كما بينا سابقاً. وقيل: اللام زائدة لا تتعلق بشيء، والمستغاث منصوب بفتح
مقدرة منع منها حرف الجر الزائد. وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما
بعده، وأن الأصل: «يا آل» فحذفت الهمزة للتخفيف، وإحدى الألفين للالتقاء
الساكين. «ويا لأمثال» إعرابه كذلك «قومى» مضاف إليه وياء التكامل مضاف إليه
«لأناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف - أى أدعوكم لأناس، أو متعلق بيا نفسها لأن
فها معنى الفعل «عتوهم» مبتدأ ومضاف إليه «فى ازدياد» جار ومجرور متعلق
بمحذوف خبر، والجملة فى محل جر صفة لأناس.

والمعنى: أستغيت بقومى وبأمثالهم فى النجدة والشجاعة، لينمونى من قوم يزدادوز
علواً واستكباراً على، ويظلمونى بغير سبب.

والشاهد: جر المستغاث به فى «يا لقومى، ويا لأمثال» - بلام واجبة الفتح.
(٣) هذا استثناء من وجوب بناء لام المستغاث على الفتح، وهو وجوب الكسر -
إذا كان المستغاث غير مسبوق بـ «يا»، ولكنه معطوف على آخر مسبوق بها.
وكذلك يجب الكسر إذا كان المستغاث ياء التكامل، نحو: يا لى للفرباء - على رأى ابن جنى؟
من جواز كونه قد استغاث بنفسه، وكسرت اللام لمناسبة الياء. ويرى غيره: أن «يا لى»
لا يكون إلا مستغاثاً لأجله، والمستغاث به محذوف. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

يَا لِلْمُسْلِمِينَ^(١) ، وقول الشاعر: * يَا لِلْكُهُولِ وَاللِّشْبَانِ لِلْعَجَبِ^(٢)

(وَأَفْتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «بَا» وَفِي سِوَى ذَلِكَ - بِالْكَسْرِ انْتِهَا)^(٣)

أى إذا كررت « يا » مع المعطوف - وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفي غير هذه الصورة - يجب كسر اللام معه ، وهذا يشمل: عدم ذكر « يا » مع المعطوف - كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له .

هذا : والمستغاث المجرور باللام المبدوق « يا » - معرب منصوب ، فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً ، حتى المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ لأن اللام جعلتهما من قسم المضاف تأويلاً . ويقال في إعرابه: اللام حرف جر أصلي ، وما بعدها منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر ، والجار والمجرور متعلقان بيا . وإنما يعرب بشرط ألا يكون مبنياً في الأصل نحو : يا لهذا المستجير . وأن تكون اللام مذكورة وقبلها « يا » . ويجوز في تابعه: الجر مراعاة للفظ ، والنصب مراعاة للمحل (١) إنما يجب كسر لام المستغاث له ؛ إذا لم يكن ضمير أصغر ياء المتكلم ، وإلا فتحت لأمه نحو : يا للمخلص لنا - يا لمحمد لك ، بخلاف يا للزائر لي ؛ لأن الضمير ياء المتكلم . وهذا حكم من أحكام المستغاث له . ويجب كذلك تأخير عن المستغاث ؛ كما أنه يجوز حذفه إذا علم وأمن اللبس ، نحو : يا لقومي من للندى والسماح ؟

(٢) عجز بيت من البسيط - لم ينسب لقائل . وصدره :

* يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرَبٌ *

اللغة والاعراب . ناء: بعيد ، وهو اسم فاعل من نأى ينأى - بمعنى بُعد . مقترب ، غريب . السكهل: جمع كهل ، وهو من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ، وقيل: الأربعين . والشبان ، جمع شاب ، وهو من كانت سنه دون سن السكهل . « ناء » فاعل يبكي « بعيد الدار » صفة لناء ومضاف إليه وإضافته للدار غير محضة ، ولذلك وقع صفة للنكرة « مقترب » صفة ثانية . « يا للسكهل » « با » حرف نداء واستغاثة واللام حرف جر ، و « السكهل »

(*) « وافتح » فعل أمر ، ومفعوله محذوف - أى اللام « مع » ظرف متعلق محذوف حال من ذلك المحذوف « المعطوف » مضاف إليه « يا » مفعول « كررت الواقع فعلاً للشرط ، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله « وفي سوى » جار ومجرور متعلق بانتها « ذلك » مضاف إليه والإشارة إلى المذكور في البيتين « بالكسر » متعلق بانتها أيضاً « انتها » فعل أمر متعلق على الافتتاح لانهال بنون التوكيد المحيطة المقابلة ألفاً للوقف ، والفاعل أنت .

ويجوزُ ألاَّ يُتبدَأُ المستغاثُ باللام؛ فالأكثرُ حينئذ أن يُختمَ بالألف^(١)
كقوله: • يَا يَزِيدَا لَأَمِلَ نَيْلَ عِزٍّ *^(٢)

مجرور بها، والجار والمجرور في محل نصب متعلق بأدعو - أو يا، كما سبق بيانه
« وللشبان » إعرابه كذلك « للمعجب » جار ومجرور متعلق بمحذوف كما سبق،
وهو مستغاث له .

والمعنى: يميكنك ويحزن لفقدك وموتك - الأباعد الغرباء؛ لما كنت تسدى إليهم
من معروف وعون. وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك . فيها معشر الكهول
والشباب لمشاركتنا في المعجب من ذلك !

والشاهد: كسر لام المستغاث له . في « للمعجب » . وفيه شاهد آخر وهو: كسر
لام المستغاث به في « للشبان » لأنه معطوف لم تتكرر معه « يا » .

(١) وتسكون هذه الألف عوضاً عن اللام، ومن ثم لا يجتمعان، ويبقى النادى
دالاً على الاستغاث بالقرينة . ولكنه لا يكون في هذه الصورة ملحقة بالنادى المضاف،
بل يكون مبنياً على الضم المقدر في محل نصب، منع من ظهوره الفتحة الطارئة لمناسبة الألف
ويجوز في تابعه الرفع مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحلّه، ولا يجوز مراعاة
الفتحة الطارئة لمناسبة الألف . وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف - فالأحسن مجيء
« ها » السكت الساكنة، تقول: يا شعراء، وتحذف عند الوصل .

(٢) صدر بيت من الحفيف - لم يعين قائله . وعجزه:

• وَغَنَى بَمَدٍّ فَاقَةً وَهَوَانَ •

اللفظ والاعراب: أمل: اسم فاعل من الأمل، وهو الرجاء والتوقع . نيل: حصول
فاقة: فقر وحاجة . هوان: مذلة واحتقار . « يا » حرف نداء واستغاث، « يزيدا »
منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاث في محل نصب،
والألف عوض عن لام الاستغاث « لأمل » متعلق بيا - أو بالفعل المحذوف كما تقدم
« نيل عز » نيل مفعول لأمل وعز مضاف إليه، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل
« وغنى » معطوف على عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للسالكين
« بعد » ظرف زمان متعلق بنيل أو بأمل . « فاقة » مضاف إليه « وهوان » معطوف على فاقة
والمعنى: أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يطلب القوة والعزة - بعد الضعف
والمذلة، ويرجو الفنى والثراء - بعد الفقر والحاجة

والشاهد: في « يزيدا » فإنه مستغاث به اختتم بالألف، ولم يؤت معه باللام

وقد يَخْلُو منهما^(١) كقوله : * أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ *^(٢)
ويجوزُ نداءُ المتعجبِ منه ؛ فيعاملُ مُعاملةَ المستغاثِ^(٣) كقولهم :
يَا لَلْمَاءِ ، وَيَا لِلدَّوَاهِي — إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهَا .

المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . (١) أى من اللام والألف ، وحينئذ يكون حكمه حكم المنادى الذى ليس للاستغاث .

(٢) صدر بيت من الوافر — لم ينسب لقائل . وعجزه :

• وَلِلْفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ •

اللغة والاعراب : الفلات : جمع غفلة ، مصدر غفل عن الشيء — لم يلتفت إليه ولم يلق إليه باله . تعرض له : تنزل به . الأريب : العالم بالأمور البصير بالعواقب . «ألا» أداة تنبيه «قوم» مستغاث به منادى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسرة الميم . ويجوز أن يكون مبنياً على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة «للعجب» جار ومجرور مستغاث لأجله ، متعلق بيا — أو بالفعل المحذوف «العجيب» صفة للعجب «وللفلات» معطوف عليه «تعرض» الجملة حال من الفلات .

والعنى : استغيت وأدعو قوماً ليعجبوا العجب كله ، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباه — للبصير بالأمور الخبير بالعواقب ؟

والشاهد : فى «يا قوم» حيث جاء مستغاثاً به ، خالياً من اللام المفتوحة فى أوله ومن الألف فى آخره ، وذلك نادر . وقد مر التنبيه على ذلك

(٣) قد يراد بأسلوب النداء : التعجب من شيء عظيم يتميز بذاته أو بكثرته ، أو شدته أو غرابته ؛ فينادى جنس ما رآه ، نحو : يا للماء — أو من له به صلة أو معرفة نحو : يا للماء . ويأتى على صورة الاستغاث مشتملاً على حرف النداء «يا» ، وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة ، ولكن ليس هنالك مستغاث ؛ وذلك كأن ترى البدر فيهلك جماله ، فتقول : يا للبدر ! أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرته فتقول : يا للماء ! . مثل هذا الأسلوب يقال فيه : إنه أسلوب نداء أو استغاثة أريد به التعجب ، فكأنك تنادى البدر والماء ، وتقول : احضر ليتعجب منك ، وعلى هذا ينبغي أن يعامل معاملة المستغاث ؛ فيجر باللام المفتوحة ، وإذا حذفت جىء بالألف فى آخره عوضاً عنها ، وتلحقه هاء السكت عند الوقف . وقد يأتى على صورة أخرى ؛ فلا يبدأ باللام ولا يهتم بالألف ، تقول : يا عجب . وإلى ذلك وما قبله — يشير الناظم بقوله :

(باب الندبة)^(١)

حُكِّمَ المندوب - وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه - حكم
المنادى ؛ فيضم في نحو : وَازَيْدُ ، وَيُنْصَبُ في نحو : وَآمِرَ الْمُؤْمِنِينَ ؛

(وَلَامٌ مَا اسْتَفِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ)^(٢)
أى : أن لام المستغاث قد تحذف فتعقبها ويؤتى بألف بدلها في آخره عوضاً عنها ،
ومثل : المستغاث - الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتى .

تذنيه

قد يجر المستغاث له « بن » بدلاً من اللام ؛ إذا كان مستنصراً عليه - كقوله :
يَا لِرَجَالٍ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَمْ دِيْنَا
فإن كان مستنصراً له - تعين جره باللام ، نحو : يَاللهَ لِلجَاهِدِينَ . ويجوز الجمع
بين « يا » و « أل » القى في صدر المستغاث ؛ إذا كان مجروراً باللام كما مثلنا .

باب الندبة

(١) الندبة لغة : مصدر ندب الميت - إذا نوح عليه . وذكر خلال السكينة
ومآثره الحميدة . واصطلاحاً : نداء موجه للمتفجع عليه أو المتوجع منه - بلفظ « وا » ،
أو « يا » عند أمن اللبس . والتفجع : إظهار الحزن وقلة الصبر عند زول المصيبة ،
وأكثر ما يكون عند النساء ؛ لضعفهن عن الاحتمال والصبر .
والتفجع عليه : من نزلت به الفجعة . أو أصابته نازلة حقيقة ، أو نزل منزله ذلك ؛
كقول عمر رضى الله عنه - : وقد أخبر يجذب أصاب بعض العرب - : واعمرأه واعمرأه .
والتوجع منه : الموضع والمكان الذى فيه الألم ، كقولك : واراأساه . أو السبب
الذى أدى إلى الألم كقولك : وامصيتاه ؛ لأن المصيبة هى سبب الألم . وقد يسمى هذا
متوجماً له . والمنادى فى ذلك كله - يسمى : مندوباً .

(*) « ولام » مبتدأ « ما » اسم موصول مضاف إليه « استفيث » الجملة صلة « أَلِف » مفعول .
حائب ، وسكن على لغة ربيعة ، والجملة خبر للمبتدأ « ومثله » خبر مقدم ومضاف إليه ، والضمير يعود .
للى المستغاث « اسم » مبتدأ ، وآخر « ذو تعجب » ذوات الاسم وتوجب مضاف إليه « أَلِف » الجملة صلة لتعجب

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ نَكْرَةً كَرَجُلٍ^(١). وَلَا مُبْهَمًا كَأَيَّ ، واسم الإشارة
والموصول ؛ إِلَّا مَا صَلَّيْتُهُ مشهورة^(٢) فيتدب ، نحو : «وَأَمِنْ حَفَرَ بَثْرَ
زَمَزَمَاهُ»^(٣) ؛ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ «وَأَعْبَدَ الْمُطَلِّبَاءَ»^(٤) ، إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ

(١) هذا في المتفجع عليه . أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة نحو :
وامصيتهاه - في مصيبة غير معينة .

وإنما لم تندب النكرة ولا المبهم : لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة الندوب
 وإظهار أهميته أو شدته ، وذلك يستدعى أن يكون معروفاً معيناً .

(٢) أى معروفة الارتباط بالموصول بين المتخاطبين ؛ بحيث يتعين بها الموصول .
 وهذا إذا كان الموصول غير مبدوء بأل - وإلا امتنعت ندبته مطلقاً . ومثل الموصول
 في الإيهام - المضم .

(٣) « وا » حرف نداء وندبة « من » منادى مندوب مبنى على ضم مقدر
 منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب ، وجملة « حفر » صلة
 « بثر » مفعول حفر « زمزماه » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة
 مناسبة ألف الندبة . وهذا إذا اعتبر متصرفاً ؛ فإن اعتبر بمنوعاً من الصرف - فهو
 منصوب بفتحة مقدرة نيابة عن الكسرة ، والهاء للسكت . (٤) أى في الشهرة .

وإلى ما سبق من حكم الندوب ، وبيان ما لا يندب - أشار الناظم بقوله :

(مَا لِلْعُنَادَى أَجْمَلُ لِمَعْدُوبٍ ، وَمَا نُسَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهَمَا
 وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَثِيرَ زَمَزَمٍ بَلَى «وَأَمِنْ حَفَرَ»^(٥))

أى : أجمل للندوب من الأحكام - ما للنادى . ولا تندب النكرة ولا المبهم من
 الأسماء ؛ كَأَيَّ ، والمضم ، واسم الإشارة ، والموصول المحلى بأل . ويندب الموصول الخالى

(*) « ما » اسم موصول مفعول أول لأجمل « للنادى » متعلق بمحذوف صلة « للندوب »
 في وضع المفعول الثانى لأجمل « وما » اسم موصول مبتدأ « نكر » فعل ماضٍ للمجهول ، والجملة صلة
 « لم يندب » الجملة خبر للمبتدأ « ولا » الواو عاطفة ، و « لا » نافية « ما » موصولة معطوفة على
 الضمير في يندب ؛ لوجود الفصل بلا « أيهما » فعل ماضٍ للمجهول والجملة صلة

(*) « بالذى » متعلق بالموصول لا يندب « اختهر » الجملة صلة والعائد محذوف - أى به
 « كثير » جار مجرور خبر لمبتدأ محذوف . وبثر بالنصب على الحكاية لأنه مفعول به لحفر « زمزم »
 مضاف إليه « بلَى » فعل مضارع ، وقاطعه يعود إلى بثر زمزم ، والجملة حال من « وأمن حفر »
 الواقع مفعولاً ليل على الحكاية ، وجملة « حفر » صلة من ، والأصل : وأمن حفر بثر زمزم .

يُحْتَمَ بِالْأَلْفِ^(١) كقوله : * وَنُقِيتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا *^(٢)

ويُحَذَفُ لهذه الألف ما قبلها ؛ من ألفٍ ، نحو : وَامُوسَاهُ^(٣) .
أو تنوين في صلّةٍ ، نحو : وَامِنْ حَفَرَ بَثْرَ زَمْزَمَاهُ^(٤) — أو في مضافٍ
إليه ، نحو : وَاغْلَامَ زَيْدَاهُ — أو في مُحْكِيٍّ ، نحو : وَاقَامَ زَيْدَاهُ^(٥) ؛

من أل ، إذا اشتهر بالصلة ، نحو : « وا من حفر بثر زمزماء » والذي حفرها :
عبد المطلب جد النبي عليه السلام ، وقد شاع ذلك وعرف بين الناس فكأنك قلت :
واعبد المطلب ، وقوله : « بلى وامن حفر » أى : يقع بعد هذه القولة .

(١) أى الزائدة ، وذلك لمد الصوت ، حتى يكون أقوى ببرانه على إعلان ما في
الفس من حزن وأسى ، (٢) تقدم هذا الشاهد في أول « باب السداء »

والشاهد : فيه هنا - في قوله : « يا عمرا » حيث ختم بألف الدبة . وثبوت هذه
الألف دليل على أنه مندوب ، ولو كان منادى لبني على الضم ؛ لأنه علم مفرد ، وهو
مبنى على ضم مقدر منع منه فتحة مناسبة الألف . واستعمال « يا » للندبة لأمن اللبس ؛
لأن وجود الألف بين أنه مندوب - لا مادی .

(٣) أى في « موسى » . وعد إعرابه يقال : « موسى » مادی مبنى على ضم مقدر للتعذر
على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ؛ والألف الموجودة زائدة للندبة ، والهاء للسكت .
(٤) بحذف التنوين الظاهر من « زمزم » - على أنه مصروف ، والتنوين المقدر -

على أنه ممنوع من الصرف (٥) « قام زيداه » مبنى على ضم مقدر منع منه فتحة
المناسبة ، وقيل : ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف . وفي زيادة ألف الندبة ، وحذف
ما يكون في آخر المندوب من ألف أو تنوين لأجلها - يقول المناظم :

(وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلْفِ مَتَلُوهَا ؛ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ
كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ مِنْ صَلَهِ أَوْ غَيْرَهَا ، نِلْتَ الْأَمَلِ)^(٦)

(*) « ومنتهى المندوب » منتهى مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعد ، والمندوب مضاف إليه
« متلوها » مبتدأ مضاف إلى الهاء « إن كان » شرط وفعله ، واسم كان مستقر فيها « مثلها » خبرها
مضاف إلى الهاء « حذف » فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى متلوها ، والجملة خبر للمبتدأ ،
وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر .

(*) « كذا » خبر مقدم « تنوين » مبتدأ مؤخر « الذى » مضاف إليه « به » متعلق بكمل الواقع
حالة لذى « من صلة » بيان للذى أحواله من المضاف « أو غيرها » معطوف على صلة ، مضاف إليها .

فيمن اسمه « قام زيد » . ومن ضمة^(١) نحو : وازيداه ، أو كسرة^(٢) ،
نحو : واعبد الملكة — واحذاماه . فإن أوقع حذف الكسرة
أو الضمة في لبس — أبقيتا ، وجعلت الألف ياء بعد الكسرة نحو :
واغلامكي^(٣) ، وواو بعد الضمة ، نحو : واغلامهو — أو واغلامكمو^(٤)
ولك في الوقف زيادة « هاء السكت » بعد أحرف المد^(٥) .

يعنى أن آخر المندوب تلحقه ألف للندبة ؛ فإن وقعت هذه الألف بعد مثيل لها
— أى بعد ألف — حذف المثل دون ألف الندبة ؛ لأنها جاءت لغرض ، وقوله : متلوها
— أى الذى تليه وتقع بعده .

وكذلك يحذف التنوين مما جاء بعد المندوب ليكمله ؛ كالصلة بعد الموصول ،
والمضاف إليه بعد المضاف . وقوله : نلت الأمل — دعاء للمخاطب ، سيق لتكلمة البيت .
(١) أى فى المبني (٢) أى فى العرب كالثال الأول ، أو فى المبني كالثال الثانى
(٣) ولا يصح مجيء الألف ؛ لأنه لو قيل : واغلامكا — التبس خطاب المؤنث بالذكر
(٤) لأنه لو قيل : واغلامها — التبس المذكور بالمؤنث فى الأولى ، أو غلامكا —
التبس الجمع بالثنى فى الثانية .

والخلاصة

أنه ينبغى أن يفتح ما قبل الألف إن كان غير مفتوح ؛ لأن الفتحة هى التى تناسبها .
فإن أوقعت الفتحة فى لبس — تركت ، وبقيت الحركة الموجودة على حالها ، مع زيادة
حرف بعدها يناسبها ؛ فتراد ياء بعد الكسرة ، وواو بعد الضمة
وفى شكل المندوب وضبطه — يقول الناظم :

وَالشَّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَا يَسَا^(٦)

أى : إذا شكل آخر المندوب بضم أو كسر — فأوِّله مجانساً له ؛ من واو — أو ياء ؛
إذا كان الفتح قبل ألف الدبة يوقع فى لبس توهم غير المراد .

(٥) ققول : واعمرها — وامصيتاه — واراأساه . وتحذف فى الوصل ، إلا فى

(٦) « والشكل » مفعول محذوف يفسره أوله « حتماً » مفعول . طابق المحذوف — أو حال من
هاء أوله « مجانساً » مفعول ثانٍ لأوله ، والهاء مفعوله الأول « إن يكن » شرط وفعله « بهم » متعلق
بلايساً الواقع خبراً لبس — ولايساً : من لبست الأمر عليه — خاطئه ، وجواب الشرط محذوف

(فصل) وإذا تُدبِ المضاف للياء^(١)؛ فعلى لغة من قال: «يا عبدٍ» بالكسر، أو «يا عبدُ» بالضم، أو «يا عبدًا» بالالف، أو «يا عبدِي» بالإسكان — يقال: وا عبدًا^(٢).

وعلى لغة من قال: «يا عبدِي» بالفتح، أو «يا عبدِي»

الضرورة الشعرية، فتبقى وتحرك بالكسر أو بالضم، كقول النبي:

وَاحَرَّ قَلْبَاهُ يَمْنَنَّ قَلْبُهُ شَيْمٌ وَمَنْ يَجْنِي وَحَالِي عِنْدَهُ سَقَمٌ
وفي هذه الهاء يقول الناظم:

(وَوَاقِفًا زِدْهَا سَكْتٌ، إِنْ تَرُدْ وَإِنْ تَشَأْ فَلَدُ، وَالْهَاءُ لَا تَرُدْ)^(٣)
أى: إذا وقعت على المندوب — فزد بعد الألف هاء سكت إذا أردت. وإن شئت
الآنزيد حرف المد ولا الهاء — فافعل.

تفصيله

إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالماً — فلا تحذف نونهما عند ألف الندبة، فيقال: وازيدانا — وازيدونا، وبينان على الألف والواو كالمجرد. وإذا كان للمندوب تابع؛ فإن كان نعتاً لفظه كلمة «ابن» المضافة لعلم — فإن الألف تدخل على المضاف إليه تقول: وإسماعيل بن إبراهيم، وإن كان لفظاً آخر، فالأحسن دخولها على النعوت. أما البدل، وعطف البيان، والتوكيد المعنوي — فالأحسن الاكتفاء بدخولها على المتبوع. وفي عطف النسق تدخل على المعطوف، تقول: وعلى — وأعمراء، ويجوز دخولها على المعطوف والمعطوف عليه. وتدخل في التوكيد اللفظي عليهما، تقول: وأعمداه وأعمداه.

(١) أى: لياء التكلم الجائزة فيها اللغات الست المتقدمة.

(٢) أى يقال في هذه اللغات الخمس: «يا عبداً» بزيادة ألف الندبة في المحذوف الياء، وتحذف ياء المتكلم النقلة ألفاً في «عبداً»، والياء الساكنة في «عبدِي» وتحمل عليهما ألف أخرى للندبة. ويقال في إعرابه: منادى مضاف منصوب بفتحة

(*) «وواقفاً» حال من فاعل زد «هاه» مفعول أول لزد، ومفعوله الثاني محذوف «فالد» الفاء واقعة في جواب الشرط، و«الد» مبتدأ، وخبره محذوف — أى واجب، والجملة جواب الشرط «والهاه» — بالقصر للضرورة — مفعول مقدم لتزد المحذوف بلا الناهية.

بالإسكان — يقال : « وَاَعْبَدِيَا »^(١) ؛ بإبقاء للفتح على الأول ، وباجتلابه على الثاني .

وقد تَبَيَّنَ أَنَّ لِمَنْ سَكَنَ الْيَاءُ : أَنْ يَحْذِفَهَا ، أَوْ يَفْتَحَهَا . والفتحُ رَأْيُ سيبويه ، والحذفُ رَأْيُ المبرد . وإذا قيل يا غلامَ غُلامِي — لم يَجْزُ في النَّدْبَةِ حَذْفُ الْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهَا غَيْرُ مُنَادَى^(٢) .

مقدرة على ما قيل ياء التكلم المحذوفة ، منع من ظهورها فتحة ألف الندبة . وليس مبنياً لأنه مضاف (١) أى : زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها ، ويكون منصوباً بفتحة مقدرة على الدال منع من ظهورها السكسة العارضة لمناسبة الياء في محل نصب ، والياء مضاف إليه مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف . مضاف (٢) فلا يسرى عليه أحكام المنادى المضاف للياء ، ولما لم تحذف في النداء لم تحذف في الندبة ، ومع إثبات الياء يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها . وفي المندوب المضاف إلى ياء التكلم — يقول ابن مالك :

(وَقَائِلٌ : « وَاَعْبَدِيَا ، وَاعْبَدَا مَنْ فِي النَّدَا ، الْيَا ذَا سَكُونٍ أَبَدِي »)^(٣)
أى : يقول : « وَاَعْبَدِيَا » — بتحريك الياء بالفتح وزيادة ألف الندبة ، أو : « وَاَعْبَدَا »
بحذف الياء ، مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها . يقول ذلك : من أبدى في النداء حرف الياء ذَا سَكُونٍ ؛ أى من كانت لفته في المنادى المضاف للياء — إسكانها .
وكذلك يقول : « وَاَعْبَدَا » — من يحذف الياء ، أو يستغنى بالسكسة ، أو يقلب الياء ألفاً والسكسة فتحة ويحذف الألف ويستغنى بالفتحة ، أو يقلبها ألفاً ويبقيها .

تنبيه

هل المندوب منادى أو لا — رأيان . وقد صرح الرضى بأن المندوب والمتعجب منه — مناديان مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت : يا محمداه ، أو باللهاء — فكأنك تنادى وتقول : تعال يا محمد ؛ فإني إليك مشتاق . وأت يا ماء حتى يتعجب منك .

(*) « وَقَائِلٌ » خبر مقدم وفيه ضمير هو فاعله « وَاَعْبَدِيَا » مفعول به مقصود لفظه « وَاَعْبَدَا » معطوف عليه « مَنْ » اسم موصول مبتدأ مؤخر « فِي النَّدَا » متعلق بأبدى « الْيَاءُ » بالفسر — مفعول مقدم لأبدى « ذَا » حال من الياء « سَكُونٌ » مضاف إليه « أَبَدِي » فعل ماض وفاعله يعود إلى « مَنْ » والجملة صلة لها . ومعنى أبدى : أظهر .

الأسئلة والتمرينات

- ١ — عرف النداء، واذكر أداة النداء. التي ينادى بها القريب، والتي ينادى بها القريب والبعيد. ومثل بمثالين من إنشائك لكل.
 - ٢ — تحتص «يا» من بين أحرف النداء بميزات، فما هي هذه المميزات؟ وضع بأمثلة
 - ٣ — لا يجمع بين «يا» و «أل» في النداء إلا في مواضع. اذكر هذه المواضع، ومثل لكل، ووضح علة استثنائها.
 - ٤ — ما المراد بالفرد في باب النداء؟ وما حكمه في الإعراب؟ هات أمثلة موضحة.
 - ٥ — متى يبنى المنادى؟ ومتى يجب نصبه؟ ومتى يجوز فيه الضم والفتح؟ وضح ما تقول بالأمثلة.
 - ٦ — إذا وصف المنادى العلم بآب. فمتى يجب ضمه؟ ومتى يجوز فيه الضم والفتح؟ مثل لما تذكر.
 - ٧ — هنالك أشياء لا تقع لإلنادى، وأخرى لا تنادى. اذكر كلا، ووضح بأمثلة.
 - ٨ — ما حكم آخر المنادى المعتل إذا أضيف لياء التكلم؟ وما الذى يلحق بالمعتل؟ مثل لما تقول.
 - ٩ — فيم ينقاس «فعل» في النداء؟ وفيم يستعمل؟ وكذلك «فعل»؟ مثل.
 - ١٠ — عرف المندوب تعريفاً شاملاً، وبين ما يجوز نديه وما يمتنع، ووضح بالأمثلة
 - ١١ — اشرح قول ابن مالك:
- ولامٌ ما استَفِيثَ عاقَبَتْ أَلِفٌ ومثله اسمٌ ذو تَعَجَّبَ أَلِفٌ
- وبين لم يجب فتح لام المستفث؟ ومتى تفتح لام المستفث لأجله؟ ومتى تحذف لام المستفث به. ووضح بالأمثلة
- ١٢ — ما حكم إعراب تابع المنادى المبني؟ إذا كان: نعتاً مفرداً - أو مضافاً مجرداً من أل - أو منسوقاً مقروناً بأل - أو مجرداً منها. وضح ما تقول بالأمثلة.
 - ١٣ — فيما يأتي شواهد لبعض مسائل: النداء، والندبة، والاستغاثة. بين موضع الشاهد، وحكمه:

قال تعالى: (يا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا. يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ. ثُمَّ أُنَمُّ هَؤُلَاءِ يَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ. رَبَّنَا لَا تَأْخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا

يا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْتِنَا عَلَى يَوْسُفَ . يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ . يَا أَسْفَا عَلَى يَوْسُفَ . قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ . يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي) يَا عَظِيمًا يُدْعَى لِكُلِّ عَظِيمٍ . يَا اللَّهُ مِنْ أَعْدَاءِ الْوَطَنِ . يَا لَكَ لَيْلَا بَت فِيهِ مَسْهَدًا .

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتَ فِيمَا فَرَّغْنَا لَنَا أَمَلٌ فِي اللَّهِ مَا دُمْتَ عَائِشًا
يَا أَنْتَ يَا خَيْرَ الدَّعَاةِ إِلَى الْهُدَى أَتَيْتُكَ دَاعِيًا لَنَا وَهَادِيًا
يَا لِلرَّجَالِ لِقَوْمٍ عَزَّ جَانِبُهُمْ وَاسْتَلَمُوا الْمَجْدَ مِنْ أَمَلٍ وَأَعْرَاقٍ
يَا مَنْ يَا عِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نَفَارِقَهُمْ وَجَدَانَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَ كُمْ عَدَمٌ
لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدُ دَعَا بِمَنْعٍ رَحْمَةً فَامْنَعْ رَحَالَكَ
ضَيَعَتْ قَيْصَرَ الْبَرِيَّةِ أَنْتَنِي يَا رَبِّي يَمَّا تَجُورُ النِّسَاءَ

١٤ — أعرب ما تحته خط في الآيات الآتية ، واشرح الأخيرين شرحاً أدبياً :

يَا لِلْغُرُوبِ وَمَا بِهِ مِنْ عَظِيمَةٍ لِلْمُسْتَهَامِ ، وَعَظِيمَةٍ لِلرَّائِي
يَا أُمَّةَ كَانَ قُبْحُ الْجَوْرِ بِاسْقَاطِهَا حِينَهَا فَأَصْبَحَ حُسْنُ الْعَدْلِ يُرْضِيهَا
يَا لِقَوْمِي إِنْ مِعْرَأَ تَرْجَمِي مِنْ بَدْنِهَا مَلَأَ يَرْفَعُهَا
فَانْهَضُوا لِلْمَجْدِ وَاسْمُوا لِلْأَمَلِ إِنَّمَا مَوْضِعُكُمْ مَوْضِعُهُمْ

١٥ — صغ العبارات الآتية في صور الاستغاثة التي مرت بك ، وضعها في عبارات مناسبة :

ظلم الاستعمار . الأحرار في العالم . أبناء العروبة . الصهيونية . القديثيون .

١٦ — متى يجب وصف اسم الإشارة المنادى ؟ ومتى يجوز ؟ وما حكم التابع في الحالتين ؟

١٨ — ما حكم نعت « أَيْ » ؟ وما الأشياء التي توصف بها في النداء ؟ مثل لما تقول .

١٨ — ما الحروف التي يجر بها المستغاث لأجله ؟ وما حكم البدل وعطب البيان إذا كانا تابعين للمنادى ؟ مثل .

(باب الترخيم)^(١)

يجوز ترخيمُ المنادى — أى: حذفُ آخره تخفيفاً ، وذلك بشروط: ^(٢)
كونه معرفة ^(٣) ، غير مُستغاث ^(٤) ، ولا مندوب ، ولا ذى إضافة ^(٥) ،
ولا ذى إسناد ^(٦) ؛ فلا يُرَخِّمُ ، نحو قول الأعمى : يا إنساناً خُذْ يَدِي ،

باب الترخيم

(١) الترخيم في اللغة : ترقيق الصوت وتلينه ؛ يقال: صوت رخيم — أى رقيق لين .
وكلام رخيم — لين سهل ، قال الشاعر:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقُ رَخِيمٍ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ
وفي الاصطلاح : حذف آخر الكلمة في النداء بطريقة مخصوصة ، للتخفيف غالباً ،
أو لداع آخر ؛ كالتليخ ، أو الاستهزاء .

وهو ثلاثة أقسام: ترخيم اللفظ للنداء . وترخيمه للضرورة الشعرية . وترخيمه للتصغير .
والأولان هما موضوع هذا الباب ، وفي ذلك يقول الناطم :

(تَرْخِيماً أَحْذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيْباً سَعاً ، فَيَمْنُ دَعَا « سَعَادَا ») ^(٧)
أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كقولك : يا سَعَا ، إذا أردت أن تنادى
من اسمها «سعاد» . (٢) هذه شروط عامة ، لا بد منها لترخيم المنادى ؛ سواء أكان
مختوماً بباء التأنيث — أم مجرداً منها .

(٣) إما بالعلمية كالمفرد العلم ، أو بالقصد والإقبال كالذكر المقتضدة . وإنما اختصت
المعرفة بالترخيم ؛ لأنها هي التي يكثر نداءها ؛ فلا يصح ترخيم النكرة غير المقصودة .

(٤) أى مجرور باللام . ويجوز ترخيم المحذوف اللام عند سيوييه وكثير من النحاة ،
تقول : يا فاطمة لأخيها . وبعضهم يمنعه أيضاً . (٥) أى لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به .

(٦) أى لا يكون مركباً تركيب إسناد . ويزاد على هذه الشروط : ألا يكون من
الألفاظ المختصة بالنداء ، « كفعل » و « فلة » ؛ ولا مبنياً قبل النداء ، كحذام ، وخمسة عشر .

(*) « ترخيماً » مفعول مطلق لا حذف ؛ لأنه بمناء كقمت جلوساً . أو مصدر نائب
عن المفعول بفعله الطل ؛ أى رخم رخيماً « آخر المنادى » آخر مفعول احذف والمنادى مضاف إليه
« كياساً » جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف « فيمن » متعلق بمحذوف حال منه « دعاً سعاداً »
مفاعيل ماض وسعاد مفعول ، والفعل يعود على « من » الموصولة المجرورة علابي ، والجملة صلة .

وقولك: يا أجمعفر - وواجمفرأه، ويا أمير المؤمنين - ويا تأبط - شراً، وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف تجز المضاف إليه؛ تمسكاً بنحو قوله: * أبا عرو ولا تبعد فسل ابن حرة *^(١) وزعم ابن مالك، أنه قد يرخم ذو الإسناد^(٢)، وأن «عمرأ» نقل ذلك

(١) صدر بيت من الطويل - لم ينسب لقائل، وعجزه:

* سيدعوه داعي ميتة فيجيب *

اللغة والاعراب: لا تبعد: لاتهلك، من البعد - بمعنى الذهاب بالموت والهلاك. ابن حرة: يكتى بذلك عن الرجل الكريم. ويقال: ابن الأمة ما لأمه. ميتة: اسم هيئة من الموت. «أبا» منادى بحذف الياء منصوب بالألف نيابة عن الضمة «عرو» مضاف إليه، وحذفت منه التاء للترخيم «لا» حرف دعاء «تبعد» فعل مضارع مجزوم به «فسل» الفاء للتعليل و«كل» مبتدأ «ابن حرة» ابن مضاف إليه، وحررة مضاف إليه كذلك «سيدعوه» يدعوفعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو «داعي» فاعل، والجملة خبر المبتدأ «ميتة» مضاف إليه «فيجيب» معطوف على سيدعوه.

والمعنى: لاتهلك نفسك أسى وحزناً على من مضى؛ فسل عظيم سيصيه الموت بسبب ما من أسبابه الكثيرة، رلا يستطيع أن ينجو منه؛ فتلك سنة الله في الخلق. والشاهد: في قوله «أبا عرو»؛ حيث رخم عجزه بحذف التاء وهو منادى مركب مضاف، وذلك جائز عند الكوفيين. ويعننه البصريون؛ محتجين بأن المضاف إليه بمنزلة التنوين مما قبله، فليس بآخر المنادى حقيقة.

(٢) فتقول في تأبط شراً - يا تأبط. ونسب ذلك إلى سيديويه حيث يقول:

(والمعجز أحنف من مركب، وقيل ترخيم جملته، وذأ عمرأ ونقل)^(٣)

أى - أنه يجوز ترخيم المركب المزجى، وترخيمه يكون بحذف عجزه. أما مركب الجملة - وهو المركب الإسنادى - فترخيمه قليل، وقد نقل ذلك عن العرب - «عمرأ» -

(*) «والمعجز» مفعول أحنف مقدم «من مركب» متعلق بأحنف «ترخيم جملة» ترخيم فاعل «وقل» وجملة مضاف إليه «وذأ» اسم إشارة مبتدأ، وهو إشارة إلى ترخيم الجملة «عمرأ» مبتدأ ثان «نقل» فعل ماض، والجملة خبره «جملة» الثانية خبره خبر الأول، والرباط محذوف - أى نقله.

« وَتَمَرُّوْهُ هَذَا : هُوَ إِمَامُ النُّحَوِيِّينَ - رَحِمَهُ اللهُ ، وَسَيَبُويْهِ لِقَبَّةً ، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو بَشْرٍ » .

ثم إنَّ كَانَ الْمُنَادَى مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ — جَازَ تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا^(١) ؛ فَتَقُولُ فِي « هِبَةِ » — عِلْمًا : يَاهِبُ^(٢) ، وَفِي « جَارِيَةِ » — لِمُعَيَّنَةٍ : يَا جَارِي . قَالَ : * جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *^(٣)

المشهور بسيبويه . « ولاشتهار النع عند سيبويه في هذه المسألة - عن الناظم بالتنبيه على أنه هو الذي نقل الجواز عن العرب » .

(١) أى سواء كان علماً ، أو نسكرة مقصودة ، زائداً على الثلاثة ، أم ثلاثياً غير التاء ؛ لأن التاء في حكم الانفصال ، أو أقل من ثلاثة كما مثل .

(٢) ومثله: قول العرب ، « يا شا ادجني » - أى أقيمى في مكانك ولا تسرحى .

(٣) صدر بيت من الرجز ، للعجاج بن ربيعة - يخاطب امرأته ، وقد أنكرت عليه تأهبه للسفر . وعجزه :

* سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي *

اللغة والاعراب . لا تستنكري : لاتعديه أمراً منكراً . عذيري ، العذير : ما يعذر الإنسان في عمله - فعلاً كان أو تركاً . والمراد هنا : الحال التي يزاولها ، وعذير الرجل : من يعذره . « جاري » منادى بحذف الياء ، وقد رخم بحذف التاء لأنه نسكرة مقصودة - أى يا جارية . والجارية : الفتية من النساء .

« لا » ناهية « تستنكري » فعل مضارع مجزوم بهابحذف النون والياء فاعل ، « عذيري » مفعول تستنكري وهو مضاف لياء التكلم « سيري » بدل تفصيل من عذيري « وإشفاقي » مطوف عليه - أو الواو بمعنى « مع » .

والمعنى : لاتنكري على يا جارية تأهبي للسفر ، والذهاب في الأرض للبحث عن العيش ، وعطفي وإشفاقي على بعيري ؛ فلسعى واجب على كل إنسان ، والعطف على الحيوان من الإيمان . قيل : إنه كان يعمل حليماً لبعيره استعداداً للسفر فهزمت منه . والشاهد : في « جاري » ؛ فإنه منادى مرخم بحذف التاء من آخره ، وهونكرة مقصودة ، وقد حذفته منه ياء النداء . ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه - فضلاً عن ترخيمه .

وإذا كان مُجَرَّدًا من التاء — اشترط لجواز ترخيمه : كونه عِلْمًا^(١) ،
زائداً على ثلاثة^(٢) كَجَمْعُفَر — وسُمَاد . ولا يجوز ذلك في نحو : «إنسان»
لِمَعْيَنٍ^(٣) ، ولا في نحو : زيد ، ولا في نحو : حَكَم .
وقيل : يجوز في مُحَرِّك الوسط دُونَ سَاكِينِهِ ، وقيل : يجوزُ فيهما^(٤) .
(فصل) والمحذوف للترخيم :

- (١) فلا يصح أن يكون نكرة مقصودة ؛ لأن تعريفها بالقصد والإقبال .
 - (٢) فلا يصح ترخيم الثلاثي مطلقاً ، سواء كان ساكن الوسط أو متحركة . وقد أجازوه بعض الكوفيين . وترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء — حسن عند سيوريه
 - (٣) لأن تعريفه بغير العلمية كما ينبت .
 - (٤) القائل بجواز ترخيم محرك الوسط : الفراء . وبالجواز مطلقاً : بعض الكوفيين
- وفي ترخيم المختوم بالتاء والمجرد منها — يقول الناظم :

(وَجَوِّزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَثَبَّ بِالْهَاءِ ، وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا
بِمَحْذَفٍ — وَفَرَهُ بَعْدَ ، وَاحْظِلًا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا
إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ ، الْعَلَمَ ، دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ^(٥))
أى : جوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء — أى بناء التأنيث — مطلقاً ؛ علماً كان
أو غير علم — ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة ، وما يرخم بمحذوف لا يحذف منه شيء بعد ذلك

- (٥) « مطلقاً » حال من الهاء في « جوزنه » العائد إلى الترخيم « في كل » متعلق بجوزنه « ما » اسم موصول ، أو فكرة موصوفة — مضاف إليه « أثبت بالهاء » الجملة من الفعل وناصب الفاعل صلة أو صلة « والذي » مفعول لمحذوف به مره « وفره » الآتي « قد رخا » الجملة صلة « بمحذوف » متعلق برخا « وفره » فعل أمر ومفعوله — أى لا تحذف منه شيئاً .
- « بعد » ظرف متعلق بوفره « ترخيم » مفعول احظلا المؤكد بالنون الخفيفة « ما » اسم موصول مضاف إليه « من هذه » متعلق بخلا « الهاء » بالقصر — بدل أو مضاف بيان من اسم الإشارة « قد خلا » الجملة صلة ما (٥) الرباعي « منصوب على الاستثناء » « فا » معطوف على الرباعي ، و « ما » اسم موصول « فوق » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « العلم » بدل من الرباعي « دون إضافة » دون ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعي ، وإضافة مضاف إليه « وإسناد » معطوف على إضافة « متم » اسم مفعول نعت لإسناد — أى لإسناد تام .

إِمَّا حَرْفٌ؛ وهو الغالب^(١)، نحو: يَا سَعْدُ، وقراءة بعضهم: (يَا مَالٍ)^(٢)
وإِمَّا حَرْفَانِ، وذلك إذا كان الذى قبل الآخر؛ من أَحْرُفِ اللَّيْنِ—
سَاكِنًا^(٣) زَائِدًا— مُكْمَلًا أَرْبَعَةَ فِصَاعِدًا— وَقَبْلَهُ حَرَكَةٌ مِنْ جِنْسِهِ
لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا^(٤)، وذلك نحو: مَرَوَانِ، وَسَلَمَانَ، وَأَسْمَاءَ، وَمَنْصُورَ،
وَمُسْكِينَ— عِلْمًا. قَالَ: * يَا مَرَوْ إِنْ مَطِيتِي مَحْبُوسَةٌ *^(٥)

واحظلا - أى امنع ترخيم المنادى الخالى من التاء ؛ إلا إذا كان رباعيا فأكثر ، وكان
علما ، غير مضاف ، ولا مركبا تركيب إسناد ، تام كامل .

(١) ولا يشترط فيه شيء غير ما تقدم . (٢) من الآية : ٧٧ من سورة الزخرف
(٣) الواو والألف والياء التى يجمعها لفظ « واى » ؛ إذا وقعت ساكنة بعد حركة
تجانسها ، وهى الفتحة قبل الألف ، والضمّة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء - سميت :
حروف علة ومد ولين ، نحو : قام - يقوم - مقيم ؛ فإن سكنت وقبلها حركة لاتناسبها -
سميت حروف علة ولين ، نحو : فرعون - خير ؛ فإن تحركت - سميت حروف علة فقط .
فكل مدّ لين ، وكل لين علة - ولا عكس ، وعلى ذلك فذكر المصنف السكون
مع اللين - للكشف والإيضاح . وفى بعض النسخ : من أحرف العلة .

(٤) لفظاً : كمرّوان ، ومسكين ، ومصور . وتقديراً : كمصطفون ، ومصطفين - علمين
(٥) صدر بيت من الكامل للفرزدق - يستجدى به مروان بن الحكم ، وكان والياً
على المدينة ، وقد مدحه فأبطأت عليه جائزته . وقد استشهد به سيبويه ، وعجزه :

* تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبَّهَا لَمْ يَيْئَاسِ *

اللغة والاعراب . مطبق ، المطية : الراحلة ؛ من المطو وهو الإسراع - أو من
المطا وهو الظهر ؛ لأن راكبها يقتعد ظهرها . محبوسة : يريد مجموعة من العودة إلى منزل
صاحبها . الحباء : العطاء بلا جزاء . ربها : صاحبها . لم يئأس : لم يقطع الأمل فى العطاء
« يا » للنداء « مرو » منادى مرخم بحذف الألف والنون « تَرْجُو الحباء » الجملة
فى محل نصب حال من ضمير مطية ، وإسناد الرجاء إليها مجاز ، والمراد صاحبها « وربها » الواو
للحال « ربها » مبتدأ ومضاف إليه ، وجملة « لم يئأس » خبر ، ويئأس مجزوم بلم ،
وحرك بالكسر للروى . وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب حال

وقال : * يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ * ^(١)
 بخلاف نحو : شَمَالٌ - عَلَمًا ؛ فَإِنَّ زَائِدَهُ - وهو الهمزة - غيرُ
 حرفٍ لينٍ . ونحو : هَبِيجٌ وَقَنَوْرٌ ^(٢) - عَلَمِينَ ؛ لتحرك حرف اللين ،

والمعنى : يقول للدودج : إننى باق هنا أنا ومطيق لم أبرح رحابك انتظاراً لعطائك
 ولم أقطع الأمل فى أن يصل إلى ، ولا يزال رجائى معقوداً بك .
 والشاهد : فى قوله « يامرو » ، فقد رخم بحذف النون والألف قبلها ، وأصله
 « يامروان » وهو مستوف للشروط التى ذكرت .
 (١) صدر بيت من البسيط - للبيد بن ربيعة ، وهو من شواهد سيبويه . وعجزه :

* إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ *

وقبله : تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ وَلَا تَخَاجُجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكَثُرُ
 اللغة والاعراب . اسم : أصله - أسماء . حدث : هو النازلة من نوازل الدهر -
 والجمع أحداث . ملقى : اسم مفعول . من لقي . منتظر : مرتقب ومتوقع النزول ،
 « يا للنداء . اسم » منادى مرخم بحذف الألف والهمزة « صبراً » منصوب على المصدرية
 لفعل محذوف « على » متعلق به « ما » اسم موصول فى محل جر « كان » تامة بمعنى
 حدث ووقع ، وفاعله يعود على « ما » الموصولة « الحوادث » اسم « إن » ، « ملقى »
 خبر لمبتدأ محذوف ، أو العكس - أى بعضها ملقى ، « ومنتظر » معطوف عليه ،
 والجلتان فى موضع رفع خبر إن ويجوز أن يجعل « ملقى » خبر إن .
 والمعنى : أصبرى يا أسماء على ما يطرأ من حوادث الدهر ونوازله ؛ فإن حوادثه
 متتابعة محتومة ؛ منها ما وقع وحصل ، ومنها المنتظر وقوعه وحدوثه .

والشاهد : فى « يا أَسْمُ » ؛ فقد رخم بحذف الهمزة والألف قبلها : وأصله « يا أسماء . »
 ولا يصح فى هذا النوع المستوفى للشروط - الاقتصار على حذف الآخر وحده ، بل يجب
 أن يحذف معه الحرف الذى قبله ؛ إلا الختوم بالناء فتحذف وحدها ، مع ملاحظة أن
 أصل الترخيم بحذف الآخر اختيارى ، ولكن إذا اختير الحذف فى هذا النوع المستوفى
 الشروط - وجب التزام ما ذكرنا .

(٢) فيقال فى ترخييمها : يَا هَبِيَّ وَيَافَنُوْ - بحذف الأخير فقط . والهبيخ : الغلام

ونحو: مُختار ومُنقاد — علمين؛ لأصالة الألفين^(١). ونحو: سَعِيد وثَمُود وعماد؛ لأنَّ السابق على حرف اللين اثنان^(٢).

وبخلاف نحو: فِرْعَوْنُ وغُرَيْقٌ — علماً؛ لعدم مُجانسة الحركة^(٣). ولاخلاف في نحو: مُصْطَفَوْنَ ومُصْطَفَيْنِ — علمين؛ لأنَّ أصلهما مصْطَفِيَوْنَ، ومُصْطَفِيَيْنِ؛ فالحركة المجانسة مُقدَّرةٌ.

السمين المثلث، لَمَّا — والآنثى هَيْخَة . والقنور: الضخم الرأس — أو الصعب اليأس من كل شيء . (١) فإنهما منقلبان عن أصل، فتقول في ترخيمهما: يا مَحْتَا، ويا مَنَقَا — بحذف الآخر لا غير .

(٢) فيقال في ترخيمهما: يا سَعِي، ويا نَعُو، ويا عَمَا — بحذف الدال فيها لا غير . (٣) فتقول في ترخيمهما: يا فِرْعَوُ، ويا غُرَيْقِي — بحذف الآخر فقط . ولا يشترط الجرمي والقراء المجانسة؛ فيقولان: يا فِرْعَغ، ويا غُرْن؛ لبقاء الاسم على ثلاثة أحرف . وغرنيق: اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء معروف . وفي الترخيم بحذف الحرفين الأخيرين — يقول الناظم:

(وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا إِنْ زِيدَ لَيْفًا سَا كِنًا مُسَكَّمًا
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا، وَانْخَلَفُ — فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِيْهًا فَتَنْجَحُ — قَفَى)^(٤)
أى: يجب أن يحذف مع الحرف الأخير ما قبله؛ إن كان حرف لين ساكناً رابعا فصاعدا . وما كان قبل واوه أو يائه فتحة — فيه خلاف كما أوضحنا . وقوله: تلا — أى تلاه الآخر . وليناً ساكناً: هو حرف المد . ومعنى قفى: تبع وجاء بعده حرف .

(*) «وم الآخر» مع ظرف متعلق باخذف والآخر مضاف إليه «الذى» مفعول به «تلا» الجملة صلة «زيد» بالبناء للجهول فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود على الذى تلا، وجواب الشرط محذوف «ليناً» حال من نائب الفاعل «ساكناً» نعت له «مكسلاً» نعت ثان وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل (*) «أربعة» مفعوله «فصاعداً» معطوف على أربعة، أو حال من فاعل فعل محذوف — أى فذهب عدد الحروف صاعداً «والخلف» مبتدأ «في واو» متعلق به «وياء» معطوف على واو «بها» خبر مقدم والباء بمعنى «مع» «فتنجح» مبتدأ مؤخر «قفى» — أى اتبع — فعل ماض للجهول ونائب فاعله يعود على الخلف، والجملة خبر المبتدأ .

وإما كلمة برأسها، وذلك في المركب المزجي، تقول في مَعْدِي يَكْرِبُ :
يا مَعْدِي ^(١).

وإما كلمة وحرف، وذلك في « اثنا عشر »، تقول: يا اثنى ^(٢)؛ لأنَّ
« عَشَرَ » في موضع النون، فنزلت هي والألف - منزلة الزيادة في
« اثنان » علماً .

(فصل) الأَكْثَرُ أن يُنَوَّى المحذوفُ فلا يَمَيَّرُ ما بقي ^(٣)؛ تقولُ
في جَعْفَرٍ: يَجْمَعُ - بالفتح، وفي حَارِثٍ: يَحَارِبُ - بالكسر، وفي مَنصُورٍ:

(١) وكذلك تفعل في « سيويه » و « خمسة عشر » ونحوها - مسمى بهما ،
تقول يا سَيْبَ - ويا خَمْسَةَ ، ولا بد من وجود فرينة قوية تدل على الأصل. ومنع كثير
من النحاة - ترخيم المركب المزجي لعدم سماعه عن العرب ، ورأيهم أقرب إلى الصواب .
ومنع الهراء ترخيم المركب العددي . ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه .
وقد أشار الناظم إلى حذف عجز المركب المزجي - بقوله: « والعجز احذف من مركب »
(٢) وتقول في اثنتا عشرة : يا اثنت ، ولم يعرف الترخيم بحذف الآخر وحرف
قبله - في غير هذين اللفظين من المركبات العددية ؛ بشرط أن يسمى بهما ؛ لثلا يلتبساً
بنداء المثني، وهو : اثنان - واثنتان .

(٣) بل يبقى على حاله قبل الحذف ؛ من حركة أو سكون - أو صمعة أو إعلال ؛
لأن المحذوف في نية الملقوط ، ويستمر البناء على الضم واقعاً على الحرف الأخير المحذوف
وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر - وهي اللغة الفضلى ؛ لأن المحذوف المنوى جدير بالمراعاة
وينبغي الاقتصاد عليها في ترخيم المنادى المختوم بتاء التأنيث - عند دخول اللبس ، كما سيأتي .
وفي هذه اللغة يقول الناظم :

(وإن نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفِ - مَا حُذِفَ - فَالْبَاقِي اسْتَغْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) ^(٤)

(٤) « ما » اسم موصول مفعول نويت « حَذْفَ » فعل . اضرب المجهول ، والجملة صلة « فالباقي » الفاء
واقعة في جواب الشرط ، و« الباقي » مفعول استعمل . تقدم « ما » متعلق باستعمل ، والباء بمعنى على
« فيه » متعلق بألف ، وجملة « أَلِفٌ » من الفعل ونائب الفاعل صلة « ما » المحرورة بالباء .

يا مَنْصُ - بتلك الضمة ، وفي هِرَقْل : يا هِرَقْ - بالسكون ، وفي ثمود -
وعِلَاوَة^(١) وكروان : يَأْمُو ، ويا عِلَاو ، ويا كَرَو .

ويجوز : ألا يُتَوَى فيجعلُ الباقي كأنه آخرُ الاسمِ في أصلِ الوَضْعِ^(٢) .
فتقولُ : يا جعفُ ، ويا حارُ ، ويا هِرَقْ - بالضمِ فيهنَّ . وكذلك
تقولُ : يا مَنْصُ - بضمةٍ حادثةٍ للبناء^(٣) .

وتقولُ : « يَأْمِي » - بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ؛ كما تقول

أى : إن نويت ما حذف بعد حذفه - فاستعمل الباقي بعد الحذف بما ألف فيه
وعرف عنه قبل الحذف ؛ أى اتركه على جاله المألوف قبل الحذف .

(١) العِلَاوَة بالكسر : ما يعلق على البعير بعد تمام الوقوف . والكروان : طائر
طويل العنق معروف . (٢) وعليه يقع البناء ؛ لأن ما حذف اعتبر كأنه انفصل نهائياً .
وتسمى هذه اللغة : لغة من لا ينتظر ، وفيها يقول ابن مالك :

(وَاجْمَلُهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ تَحْذَوْفًا - كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا نُمًّا)

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ : « يَا ثَمُو » ، « وَيَأْمِي » - عَلَى الثَّانِي بَيًّا^(٤)
أى : اجعل الباقي من المبادئ المرخم إن لم تنو المحذف - كما لو كان قد تم الآخر
بالوضع ، وكأنه لم يحذف شيء يليه ؛ فقل على الأول الذى ينتظر المحذوف - فى « ثمود »
علماً : يَأْمُو - بمحذف الدال وترك الباقي على حاله . وعلى الثانى الذى لا ينتظر : يَأْمِي -
بقلب الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لأنه يعامل حينئذ معاملة الاسم التام .

(٣) اختار الصبان : أنه مبنى على ضم مقدر ، ويكون رفع التابع إتياعاً للضم المقدّر -
لا للضمة الملقوظ بها ، وذلك خير من تكلف ذهاب ضمة أصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء

(٤) « محذوفاً » مفعول تنو « كما » المكاف جارة ، و « ما » زائدة « لو » مصدرية
« كان » اسمها يعود إلى الباقي « بالآخر » متعلق بـ « ما » و « ضماً » منصوب على نزع الخافض -
أو تمييز « تما » فعل ماضٍ للجهول ونائب الفاعل هو ، والجملة خبر كان ، و « لو » وما دخلت عليه
فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وهى وجبرورها فى موضع نصب مفعول ثانٍ لاجمله
(٥) « فقل » لفاء للتفريع « على الأول » متعلق بمحذوف - حال من فاعل قل - أى جارياً إلى الوجه الأول « يَأْمُو »
مفعول ثانٍ لمقصود لفظه « ويأْمِي » جملة النداء فى نصب مفعول ثانٍ لمحذوف دل عليه الأول « على الثانى »
متعلق بمحذوف حال كذلك من فاعل « قل » لمحذوف « يَأْمِي » متعلق بمحذوف حال من « يَأْمِي »

في يَجْمَعُ جَزَوْ، ودَلُّو: الأَجْرِي — والأَذَلِي^(١)؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ مُعَرَّبٌ آخره واوٌ لازمةٌ مضمومةٌ ما قبلها.

وخرج بالاسم: الفعل، نحو: يَدْعُو. وبالمعرب: المبنى، نحو: هُو. وبذكر الضم، نحو: دَلُّو — وَغَزَوْ. وباللزوم، نحو: هذا أبوك^(٢). وتقول: يا عِلَاءَ — يابِدالِ الواوِ همزةٌ؛ لتطرفها بعد ألفٍ زائدة — كما في كساء. وتقول: يا كَرَأَ^(٣) يابِدالِ الواوِ ألفاً؛ لتحركِها ولفتحِها ما قبلها — كما في العصا.

(فصل) يَخْتَصُّ ما فيه تاءُ التَّائِثِ بأحكام.

منها: أنه لا يَشْتَرَطُ لترخيمه عِلْمِيَّةٌ، ولا زيادةٌ على الثلاثة — كما مرَّ. وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاءُ توفَّرَ من الحذف، ولم يَسْتَتَبِعْ حذفُها حذفَ حَرَفٍ قبلها^(٤).

(١) أصلهما: الأَجْرُو، والأَذَلُو — قلبت الضمة كسرة، والواو ياء لعدم النظير، كما ذكر المصنف. ويرى بعض المحدثين: أنه قد انتشرت الآن الأسماء العربية المختومة بالواو اللازمة الساكنة، التي قبلها ضمة — للأشخاص والأماكن، مثل: نهرو — كليمصو — أرسطو — أدفو — طوكيو — كونغو، فيكون من الخير واليسر أن ترخم بإبقائها على حالها؛ إذا فهمت ولم يحدث لبس.

(٢) فإن الواو فيه غير لازمة؛ لقلبها ألفاً في النصب — وياء في الجر.

(٣) ومنه المثل العربي «أطرق كرا إن النعام في القرى» — أى يا كروان. وهو مثل يضرب لمن يخدع بكلام يلطف له ويراد به الفائلة.

(٤) أى ولو كان ليناً ساكناً — زائداً مكملأ أربعة فصاعداً؛ ذلك لأن التاء في حكم كلمة منفصلة عما قبلها. وقد أشار الناظم إلى ذلك قبل؛ حيث قال:

وَالَّذِي قَدْ رُخِّا

بِحذفها وَفَرَّه بَعْد

فتقول في عَقْبَاءَ — يا عَقْبَاءَ^(١).

وأنه لا يُرْخِمُ إلا على تِيَّة المحذوف؛ تقول في مُسْلِمَةٍ، وحارِثَةٍ، وحَفْصَةٍ:
يا مُسْلِمَ، ويا حارِثَ، ويا حَفْصَ — بالفتح؛ لثلاثا يلتبسَ بِنداء مُذَكَّرٍ
لا ترخيمَ فيه. فإن لم يُخَفْ لَبَسَ — جاز: كما في نحو: هُمَزَةٌ — وَمَسْلَمَةٌ^(٢)
وَأَنَّ نداءه مُرْتَحِّمًا أَكْثَرَ من ندائه تَامًا، كقوله:
* أَفَاطِمَ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ *^(٣)

(١) أى بالألف والاقتران على حذف التاء. وعَقْبَاءَ: صفة للمقاب، إحدى
الطيور الجارحة، يقال: هذه عقاب عَقْبَاءَ — أى ذات مخالب قوية.

(٢) الهُمَزَةُ: علم على المفتاح — يستوى فيه المذكر والمؤنث، و«مسلمة»: علم
على قائد مشهور، واسم لكثيرين من الصحابة، ومن ذلك: مسلمة بن عبد الملك بن مروان،
ومثل مسلمة: حمزة، وطلحة — من الأعلام المشهورة التي فيها التاء ليست للفرق بين
المذكر والمؤنث. وفي ذلك يقول الناطم:

(وَالْزِمِ الْأَوَّلَ فِي «كَمْسِلَمَةٍ» وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسِلَمَةٍ)^(٤)

أى الزم الترقيم على لنة من ينتظر الحرف المحذوف — فيما فيه التاء للفرق بين المذكر
والمؤنث — كمسلة. وجوز الترقيم على اللغتين فيما فيه التاء ليست للفرق كمسلة «علماء».
ولعل من الخير أن يبتعد عن اللبس مطلقاً، سواء كان في المختوم بالتاء — أم في المجرد منها،
أم في غيرهما، ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء. فإن لم يكن هنالك احتمال لبس — جاز
اختيار إحدى الطريقتين، وأمر ذلك موكول إلى التكلم، وإن كانت الطريقة الأولى
أنسب؛ لبعدها عن اللبس غالباً؛ لأن عدم وجود الضمة يوحى بأن في اللفظ الحالى حذفاً.
(٣) صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس — من معلقة المشهورة. وعجزه:

* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي *

اللغة والاعراب. مهلا: مصدر مهل في الشيء — عمله برفق ولم يعجل به. التدليل:

أن يثق الشخص بحب غيره له فيجرو عليه ثقة به — وإظهار المرأة الغضب والتمنع

(*) «الأول» مفعول الزم «في كمسلة» الفاء جارة والكاف اسم لدخول حرف الجر عليها — بمعنى مثل،

مبنى على الفتح في محل جر بفي، ومسلمة: مضاف إليه. وإعراب الشطر الثاني كذلك.

لكن يُشَارِكُ في هذا : مالكٌ ، وعامرٌ ، وحارثٌ^(١) .

(فصل) ويجوزُ ترخيمُ غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلحَ الاسمُ للنداء^(٢) ؛ فلا يجوزُ في نحو الغلام .

ولست بفضي . أزمعت : عزمت ووطنت النفس . صرعى : هجرى وقطيعى ، فأجلى : فأحسنى . « أفاطم » : الهمزة للنداء ، وفاطم منادى مرخم بحذف التاء « مهلا » مفعول مطلق منصوب بمحذوف « بعض » مفعول به لمحذوف أيضاً - أى دعى بعض « هذا » مضاف إليه « التذلل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة ، وإن كنت « شرط وفعله والتاء اسم كان » قد أزمعت صرعى ، الجملة خبر كان ، « فأجلى » الفاء واقعة في جواب الشرط ، وأجلى فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل .

والمعنى : ترفق بى يا فاطمة ، وأتركى الدلال وإظهار الهجر ، وإن كنت قد اعترمت هجرى حقاً ، ووطنت نفسك عليه - فأحسنى فى ذلك ، وكوفى بى رقيقة رحيمة .

والشاهد : فى « أفاطم » فهو اسم مؤنث رخم بحذف التاء ، وهذا كثير - بل أكثر من غير المرخم (١) فإن ترخيمها أكثر من تركه ؛ لسكرة استعمالها فى الشعر العربى فى النداء ، وأسماء للرجال .

(٢) أى لمباشرة حرف النداء . ولا شك أن « الغلام » لا يصلح لذلك ؛ بسبب وجود « أل » . وفى هذا يقول الناظم :

(وَلَا اضْطَرَّارٍ رَخَّوْا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ ؛ نَحْوُ « أَحْمَدَا »)^(*)

أى : رخخوا للضرورة - فى غير النداء - ما يصلح أن يكون منادى ، نحو : « أحمد » فنص الناظم على شرطين هما : أن يكون الترخم للضرورة ، وأن يكون المرخم صالحاً للنداء ، وقد عرفت باقى الشروط . ولا يشترط فى المرخم للضرورة - أن يكون معرفة ، فقد ترخم النسكرة ، كقول الشاعر :

• لَيْسَ حَتَّى عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ • - أى : بخالد

(*) « ولا اضطرار » مفعول لاجله متعلق برخخوا دون نداء دون ظرف متعلق بمحذوف حال من « ما » مقدم على صاحبه ، وندا مضاف إليه « ما » اسم موصول مفعول رخخوا « للنداء » متعلق ب يصلح الواقع صلة لما « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « أحدا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة العلمية ووزن الفعل .

الثالث : أن يكون إمّا زائداً على الثلاثة ، أو بتاء التانيث كقوله :

* طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصَرِ *^(١)

ولا يمتنعُ على لُغَةٍ مَن يَنْتَظِرُ المَحْذُوفَ - خلافاً للمبرد ؛ بدليل :

* وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَامِئَةً أُمَامَا *^(٢)

(١) عجز بيت من الطويل - لامرئ القيس الكندي ، و صدره :

* لَنَعِمَ الْفَقَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ *

وبعده : إِذَا الْبَازِلُ الْكُومَ مَرَّاحَتَ عَشِيَّةٍ تَلَاوَزُ مِنْ صَوْتِ الْأَبْسَسِ بِالسَّحَرِ

اللغة والاعراب : الفقى : يراد به هنا - الرجل الجواد . تعشو : تنظر إلى ناره من بعيد ، من عشا النار - رآها ليلاً من بعد فقصدها مستغيثاً . الحصر : شدة البرد « لنعم » اللام للتوكيد ، ونعم فعل ماض « الفقى » فاعل ، وجملة « تعشو » حال منه - أو صفة « طريف » بدل من الفقى ، أو مبتدأ مؤخر وجملة « نعم الفقى » خبر مقدم . ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف - والمكس ، « ابن » صفة لطريف « مال » مضاف إليه « ليلة الجوع » ليلة ظرف لتعشو والجوع مضاف إليه . « والحصر » معطوف على الجوع والمعنى : نعم الرجل السخى الكريم - طريف بن مالك ؛ يقصده الناس من بعيد مستغيثين بناره في زمن الحاجة والمسغبة ؛ عند اشتداد البرد . وزمن الشتاء عند العرب - هو زمن الحاجة والمجاعة ، وفيه يظهر الجواد والشحيح .

والشاهد : في قوله : « ابن مال » حيث رخم في غير النداء للضرورة ، وأصله : ابن مالك ، ونون على لغة من لا ينتظر .

(٢) عجز بيت من الوافر ، لجرير بن عطية - الشاعر الأموي المشهور . و صدره :

* أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالُكُمْ رِمَامَا *

اللغة والاعراب : أضحت : ممناها هنا - صارت وتحولت . حبالكم ، المراد : عهدكم وأواصر الألفة وروابط المحبة بيننا وبينكم . رماماً : بالية ضعيفة - جمع رمة ، وهى القطعة البالية من الجبل . شامئة : بعيدة ببدأ كبيراً . « ألا » حرف تنبيه « رماماً » خبر أضحت الأولى « شامئة » خبر أضحت الثانية مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بها « أماما » اسمها مؤخر مرفوع على التاء المحذوفة للترخيم ، والألف للاطلاق .

والمعنى : لقد تحول ما بيني وبينكم أيها القوم من أواصر الألفة وروابط المحبة ، وصار ما بيننا من عهود الود وأسباب التواصل - كأن لم يكن ، وأصبحت محبوبتي « أمامة » بعيدة عني ، ليس في وصلها والرجوع إليها مطمع .
والشاهد : في « أماما » حيث رخم للضرورة في غير النداء ؛ بحذف التاء على لفة من ينتظر الحرف المحذوف ، وهو حجة على المبرد الذي أوجب ترخيم مثل ذلك على لفة من لا ينتظر ، ولو رخم على لفة من لا ينتظر لقيط : أمام - بالرفع .

تنبيه

(أ) كثيراً ما يرد لفظ « صاح » منادى ، وأصله « صاحب » فنودي نداء ترخيم بحذف الباء على القاعدة . وهذا أولى من قول من يقول : إن أصلها : « صاحبي » ؛ ورخت شذوذاً بحذف ياء التكلم والباء ؛ لأن الأخذ بما لا شذوذ فيه - أولى ، وبخاصة إذا كان المطرد ممكناً .

(ب) ورد في الشعر ترخيم المستغاث المقرون بالام الاستغاث ، وغير المقرون بها .
فالأول كقول الشاعر :

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَقِيمَ اللهُ . قُلْنَا بِالْمَالِ

فإنه أراد : يا مالك ، فرخه بحذف آخره وهو الكاف ، وهو مستغاث مقرون باللام واثاني كقول أبي شريح الأحموس السكلابي :

تَمَنَّا نِي لِيَقْتَلَنِي لَقِيطُ أَعَامِلُكَ ابْنَ صَعْمَةَ بْنِ سَعْدِ

وفي هذا البيت شذوذ من وجهين :

استعمال الهمزة في نداء المستغاث . وترخيجه .

الأسئلة والتريينات

- ١ — عرف الترخيم واذكر أنواعه ، وبين المقصود منه هنا ، مع التمثيل .
- ٢ — ما الذى يشترط فى ترخيم المنادى مطلقاً ؟ وما الذى يختص به مافيه التاء . مثل -
- ٣ — قد يرخم غير المنادى . بين الشروط المطلوبة لذلك ، وما الذى يحذف للترخيم ؟ ووضح بأمثلة من إنشائك .
- ٤ — بين الترخيم على لغة من ينتظر ، ومن لا ينتظر - ومثل .
- ٥ — قد تدعو الضرورة إلى ترخيم المنادى ؛ فما شرط ذلك ؟ وضح بالثال .
- ٦ — فيما يأتى شواهد لبعض موضوعات هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وحكمه
لَا عَيْلَ لَا أَخْشَى الْحِمَامَ وَلَمَّا أَخْشَى عَلَى عَيْنَيْكَ وَقْتَ بُكَائِكَ
كَلْبَنِ يَلْمُ بِأُمِيمَةٍ نَاصِبٍ وَأَيْلٍ أَقَاسِيَهُ بَعْلَى الْكَوَاكِبِ
 وَهَذَا رِدَائِي عَنْهُدِهِ بِسْتَعْمِيرِهِ لِبَسْلُنِي حَتَّى - أَمَالُ بْنُ حَنْظَلٍ
 يَا حَارٍ لَا أُرْمِيَنَّ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ
 كُلِّهَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَ—يَمُ اللَّهُ - قَلْنَا يَا لَمَالِ
 ٧ — اشرح قول ابن مالك :
 وَالْعَجَزَ أَحْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلْ تَرْخِيمُهُ جُمْلَةً ، وَذَا عَمْرٌ نَقَلَ
 وبين على ضوءه : حكم ترخيم المركب المزجى ، والإسنادى ، والعددى .
- ٨ — بين فيما يأتى : ما يجوز ترخيجه ، وكيف يرخم ؟ وما لا يجوز - وسبب عدم الجواز ؟
 حارثة . سفنان . محمود . نومان . فتح الله . ماجدة . عمران . إسماعيل .
 مختار . عبد الإله . حمدويه . عنتر . يا أماء . واحزناء . يا لله للفدائيين
 ٩ — بين الشاهد فى قول عنتره الآتى ، وأعرب الشطر الثانى منه .
 وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأُ سَقَمَهَا قِيلَ الْفَوَارِسِ وَبِكَ هَنْتَرُ أَقْدَمِ
 ١٠ — اشرح البيت الآتى وأعرب الشطر الأول منه ، وهو لحاتم الطائى .
 أَمَاوِيَّ إِنَّ الْمَالَ غَادٍ وَرَائِحُ وَيَبْقَى مِنَ الْمَالِ الْأَحَادِيثُ وَاللَّهُ كَرُ

(باب المنصوب على الاختصاص) (١)

وهو : اسمٌ معمولٌ لأخصٍّ واجب الحذف ؛
فإن « كان أيَّها » أو « أيَّتها » — استعملاً كما يُستعملان في النداء ؛
فِيضْتَانِ (٢) وَيُوصَفَانِ لزوماً باسمٍ لازم الرفع ، مُحَلَّى بِأَلِ نحو : أنا أفعلُ
كَذَا أَيَّهَا الرَّجُلُ (٣) ، و « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّهَا الْعَصَابَةُ » .
وإن كان غيرهما — نَصِبٌ (٤) ، نحو : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ »

باب المنصوب على الاختصاص

(١) الاختصاص : مصدر اختصته بسكدا — أى خضضته به وقصرته عليه .
فهو لغة : قصر الحكم على بعض أفراد المذكور أولاً . واصطلاحاً : إصدار حكم على ضمير
مبهم لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر معرفة ، يفسره ويوضحه ، ويختص بهذا الحكم .
وهو معمول لأخصٍّ محذوفاً وجوباً . ومثل أخص : أعنى أقصد — أريد — أو ما شا كل هذا ،
غير أن لفظ « أخص » هو المشهور ، ومنه سُمي الاختصاص . والباعث عليه : إرادة القصر
والتخصيص . وقد يكون الفخر ، نحو : أنا — العربي — لأستكين للمذلة . أو التواضع ،
نحو : إني — أيها الضعيف — قوى بالإيمان . وقد يكون الغرض منه تفصيل وبيان ما يراد
من الضمير ؛ من جنس ، أو نوع ؛ أو عدد ، نحو : نحن — بني الإنسان — نخطيء
ونصيب . نحن — الجنود — قدوة في الكفاح . نحن — العشرة — أعضاء الاتحاد .

(٢) أى : يبينان على الضم في محل نصب على المفعولية بالفعل المحذوف ، ولا بد
أن يتصل بآخرها لفظ « ها » للتنبيه . وأن يلتزما هذه الصيغة ، إفراداً وتثنية ،
وجمماً — « أى » للمذكر ، و « أية » للمؤنث (٣) « أنا » ضمير مبتدأ « أفعل » الجملة خبر
« أى » منادى في محل نصب مفعول به لفعل محذوف مع فاعله « ها » حرف للتنبيه مبنى
على السكون « الرجل » نعت لأى باعتبار اللفظ وضمته ضمة إبتاع ، وجملة الاختصاص
في محل نصب على الحال ، ومعناه : أنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال .
ويصح تأخير جملة الخبر — هى : أفعل كذا — في نهاية الجملة ، فتقول : أنا أيها الرجل أفعل كذا .
(٤) أى وجوباً ؛ سواء كان معرفاً بالإضافة كما مثل المصنف — أو بأل ، نحو :

* نحنُ العربُ أسخى مَنْ بَدَلْ *

لا نُورَثُ^(١) . ويُفَارِقُ المَنَادَى في أَحْكَام .

(أحدها) أنه ليس معه حرفُ نداءٍ - لا لَفْظاً ، ولا تَقْدِيرًا .

(الثاني) أنه لا يَقَعُ في أَوَّلِ الكلامِ ؛ بل في أَثْنائِهِ ، كالوَأَقِعَ بَعْدَ « نَحْنُ » في الحديثِ المَتَقَدِّمِ . أو بَعْدَ تَمَامِهِ ، كالوَأَقِعَ بَعْدَ « أَنَا » و « نَا » في المَثَالينِ قَبْلَهُ .

(الثالث) أنه يُشْتَرَطُ أن يكونَ المَقْدَمُ عَلَيْهِ اسْمًا بِمَعْنَاهُ^(٢) .

والغالبُ كَوْنُهُ ضَمِيرٌ تَكَلَّمَ . وقد يكونُ ضَمِيرَ خِطَابٍ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ :
« بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ »^(٣) .

أو كانَ علماً غير مضاف - وذلك قليل ، نحو : أنا الطيب لا أقوانى عن إجابة الداعى ،
ومنه قول رؤبة :

• بِفَاتِمَةٍ يُكْشَفُ الضَّبَابُ •

(١) هذا جزء من حديث ، وتَمَامُهُ : « ما تركناه صدقة » ، « ما » اسم موصول
مبتدأ « تركناه » الجملة صلة « صدقة » خبر المبتدأ .

هذا : وبين الاختصاص والنداء تشابه في أمور هي :

(١) أن كلا منهما يفيد الاختصاص ، وهو في هذا الباب - خاص بالتكلم أو
المخاطب ، وفي باب النداء - مقصور على المخاطب ،

(ب) أن كلا منهما للحاضر - أى المتكلم أو المخاطب - وإن كان النداء لا يكون للتكلم

(ح) أن كلا منهما - يرى معه الاسم أحياناً مبنياً على الضم في محل نصب في

«أى» و «أية» ، مع وجود «ها» التنبيه ، والنعت - بعدها . وتارة يكون منصوباً .

(د) أن الاختصاص يقصد به تقوية المعنى وتوكيده ، وكذلك يكون النداء أحياناً .

أما الأمور التي يختلفان فيها فقد أوضحها المصنف .

(٢) أى : أن يكون المراد منهما شيء واحد .

(٣) « بك » جار مجرور متعلق بـ « نرجو » الله « منصوب على الاختصاص بفعل

محذوف وجوباً وهو « علم » الفضل « مفعول نرجو . وفي هذا المثال ولى المختص ضمير

(والرابع والخامس) أَنَّهُ يَقِلُّ كَوْنُهُ عِلْمًا ، وَأَنَّهُ يَنْتَسِبُ^(١) مع كونه مفرداً - كما في هذا المثال .

(والسادس) أَنَّهُ يَكُونُ بِأَلْ قِيَاسًا كَقَوْلِهِمْ : « نَحْنُ الْعُرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

المخاطب وهو قليل ، والأكثر أن يلي ضمير التكلم ؛ واحداً - أو مثني - أو مجموعاً وكذلك جاء علماً وهو نادر . ولا يقع المختص بعد ضمير غيبة ، ولا بعد اسم ظاهر .
(١) أى لفظاً لا محلاً فقط ، وهذا في غير « أى - أية » فإن نصبهما على لا غير وهما مبنيان على الضم في محل نصب . ومن الفروق غير ذلك : أن «أى-أية» توصفان في النداء باسم الإشارة - وهما لا توصفان به . وصفتهما واجبة الرفع اتفاقاً - بخلافهما في النداء . والمختص لا يكون موصولاً ، ولا ضميراً ، ولا مستثناةً ولا مندوباً ، ولا يرخم - بخلاف النداء في ذلك كله . والعامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بدون تعويض . أما في النداء غُرف النداء عوض عنهما . وهذه الفروق كلها راجعة إلى اللفظ .
ويفترقان معنى في : أن الكلام مع الاختصاص - خبر ، ومع النداء - إنشاء .
وأنه قد يفيد الفخر والتواضع - بخلاف النداء ؛ فإن الغرض الأصلي منه طلب الإقبال .
وأن الغرض منه تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه - وليس الأمر كذلك في النداء .
وقد اقتصر الناظم على بعض ما سبق بيانه ، فأجمل موضوع الاختصاص في يديتين هما :

(أَلَا خِيَصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَ « أَيُّهَا الْفَتَى » بِإِثْرٍ « أَرْجُونِيَا » وَقَدْ يَرَى ذَا دُونَ «أى» تَلَوَّ «أَل» كَثِيلٍ «نَحْنُ الْعُرَبُ أَسْحَى مِنْ بَذَلٍ»^(٢)

(*) «الاختصاص» مبتدأ «كنداء» خبر «دون» ظرف نعمت لنداء و«يا» مضاف إليه «كأيهما» السكاف جارة لقول محذوف و«أى» منادى في محل نصب بأخص وجوباً، و«ها» حرف تنبيه «الفتى» نعمت لأى «بأثر» حال من أيها أرجونيا قصد لفظه مضاف إليه (*) «ذا» نائب فاعل يرى «دون أى» دون ظرف متعلق بمحذوف حال من ذا . وأى مضاف إليه «تلوألأ» تلو . مفعول ثانٍ ليرى ، وهو مصدر بمعنى اسم الفاعل مضاف إلى أل «كثيل» خبر بمبتدأ محذوف «نحن» مبتدأ «العرب» مفعول لفعل محذوف وجوباً ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره . وهو «أسحى» من «اسم موصول مضاف إليه «بذل» الجملة من الفعل والفاعل صلة «من» .

(باب التحذير)

وهو : تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ لِيَجْتَنِبَهُ^(١) :

فإن ذكر المحذّر بلفظ « إيا » — فالعامل محذوفٌ لزوماً^(٢) ؛ سواء

أى : أن الاختصاص يشبه النداء لفظاً ، بدون حرف نداء . ولا بد أن يسبقه شيء ، وأن تصاحبه الألف واللام غالباً . كالنثال الذى ذكره ، وهو : أيها الفقى يأتى — أى بعد « ارجونى » . وقد يرى الاختصاص مستعملاً من غير لفظ « أى — أو أية » ، ويكون اسماً مشتملاً على « أل » كقولك : « نحن العرب أسخى من بذل » — أى : أكرم من أعطى ماله .

باب التحذير

(١) هذا التعريف شبه لغوى ؛ لأن التحذير مصدر معناه التخويف . والمناسب للنحو الذى ييجت عن أحوال الكلام إعراباً وبناء — أن يقال فى التعريف : اسم منصوب معمول لفعل مضمّر تقديره : أحذر ونحوه . والأصل فى أسلوب التحذير : أن يشتمل على ثلاثة أشياء : المحذّر — وهو المتكلم الذى يوجه التحذير لغيره . والمحذّر — وهو الذى يتوجه إليه التنبيه والتحذير . والمحذّر منه — وهو الشيء الذى يطلب تجنبه والبعد عنه . وقد يقتصر على بعض هذه الأمور كما سنبينه بعد . ويكون التحذير بأمور كثيرة ؛ كصورة الأمر ، أو النهى ، تقول : افعل كذا — ولا تفعله . ولكن المقصود فى هذا الباب أساليب خاصة ؛ تخضع لضوابط وقواعد ، وضما النحاة . ويكون ثلاثة طرق :

(أ) ذكر المحذّر وهو إياك وفروعه : إياك — إياكم — إياكن ؛ إما بعطف المحذّر منه على إياك ، نحو : إياك والأسد — أو بحفضه بمن ، نحو : إياك من الإهمال .
(ب) ذكر المحل الخوف عليه ، ويكون بذكره نائباً عن « إيا » مضافاً إلى كاف خطاب للمحذّر من غير عطف ولا تكرار — أو مع العطف أو التكرار ، مثل : يدك — نفسك ؛ أى : نفسك والأسد ، أو نفسك نفسك .

(ج) ذكر المحذّر منه مكرراً أو معطوفاً عليه — أو بدونهما ، نحو : البرد البرد — البرد والمطر ، وسيأتى مزيد إيضاح لذلك كله .

(د) لأنه لما أكثر التحذير باللفظ « إيا » — جعلوه عوضاً عن اللفظ بالفعل ، والتزموا معه إضمار العامل ، ولا يجمع بين العوض والمعوض . وهو منصوب باعتباره مفعولاً به للمحذوف . ولا بد من أن يذكر بعده المحذّر منه .

عَظِفْتَ عَلَيْهِ أَمْ كَرَّرْتَهُ — أَمْ لَمْ تَعْطِفْ ، وَلَمْ تُكْرَرْ ^(١) ، تقول : إِيَّاكَ
وَالْأَسَدَ . وَالْأَصْلُ : أَحْذَرُ تَلَاقِيْ نَفْسِكَ وَالْأَسَدِ ^(٢) ، ثُمَّ حُذِفَ الْفَعْلُ
وَفَاعِلُهُ ، ثُمَّ الْمُضَافُ الْأَوَّلُ وَأُنِيبَ عَنْهُ الثَّانِي فَاتَّصَبَ ^(٣) ، ثُمَّ الثَّانِي
وَأُنِيبَ عَنْهُ الثَّلَاثُ فَاتَّصَبَ وَانْفَصَلَ ^(٤) .

وتقول : إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ ^(٥) ، وَالْأَصْلُ : بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ ،
ثُمَّ حُذِفَ « بَاعِدْ » وَفَاعِلُهُ وَالْمُضَافُ ^(٦) . وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ — أُحْذِرُكَ
مِنَ الْأَسَدِ ، فَنَحَوْا إِيَّاكَ الْأَسَدَ — مَمْتَنِعٌ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ قَوْلُ
الْجُمْهُورِ ^(٧) . وَجَائِزٌ عَلَى الثَّانِي ، وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ النَّازِمِ ^(٨) .

(١) الْأَحْسَنُ أَنَّهُ إِذَا سَبَقَتْ الْأَسْمَاءُ الْمَذْكُورُ بَعْدَ إِيَّاكَ وَאו الْعَطْفُ : أَنْ يَخْتَارَ فَعْلٌ
يُنَاسِبُ الْمَعْطُوفَ — غَيْرَ الْفَعْلِ النَّاصِبِ لِإِيَّاكَ ؛ فَيَكُونُ فِي الْأُسْلُوبِ فَعْلَانٌ مَحْذُوفَانِ وَجُوبًا
مَعَ مَرْفُوعِيهِمَا .

(٢) يَجْرُ « نَفْسٌ » وَ « الْأَسَدُ » (٣) فَصَارَ : نَفْسَكَ وَالْأَسَدَ — بِنَصْبِهِمَا .
(٤) أَيْ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَجْرُورًا مُتَصِلًا ؛ وَذَلِكَ لِتَعَذُّرِ اتِّصَالِهِ ، فَصَارَ : « إِيَّاكَ » .
وَيُقَالُ فِي إِعْرَابِهِ : « إِيَّاكَ » فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولٌ بِهِ بِفَعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ :
أَحْذَرُ وَنَحْوُهُ ، وَالْكَافُ حَرْفُ خُطَابٍ ، وَ « الْأَسَدُ » مَعْطُوفٌ عَلَى إِيَّاكَ : وَالْأَحْسَنُ أَنْ
يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفَعْلِ آخَرٍ مَضْمُورٍ وَجُوبًا يُنَاسِبُ الْكَلَامَ كَأَسْلَفَانَا ، وَيَكُونُ مِنَ عَطْفِ الْجُمْلِ
(٥) أَيْ : يَجْرُ الْمَحْذُورُ مِنْهُ « بَيْنَ » — بَدَلًا مِنَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ .

(٦) أَيْ : وَهُوَ « نَفْسٌ » فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ وَاتَّصَبَ « إِيَّاكَ » مَنْصُوبٌ بِبَاعِدِ
الْمَحْذُوفِ ، وَ « مِنَ الْأَسَدِ » مُتَعَلِّقٌ بِهِ (٧) لِأَنَّ « بَاعِدَ » لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ
وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ « الْأَسَدِ » بِنَزْعِ الْخَافِضِ — وَهُوَ « مِنْ » ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سَمَاعِيٌّ فِي غَيْرِ أَنْ ،
وَأَنْ ، وَكِيٌّ . كَمَا تَقَدَّمَ فِي مَوْضِعِهِ . انْظُرْ صَفْحَةَ : ٩٦ « جَزْءُ ثَانٍ » .

(٨) لِأَنَّ « أَحْذَرُ » يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ ، قَالَ تَعَالَى : (وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ
نَفْسَهُ) وَيُنْبِئُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ : أَنَّ الْكَلَامَ عَلَى تَقْدِيرِ الْجُمْهُورِ — إِنْشَائِيٌّ ، وَعَلَى تَقْدِيرِ ابْنِ
النَّازِمِ — خَبَرِيٌّ . وَالْحَقُّ — كَمَا رَأَى بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ — أَنَّهُ لَا يَتِمُّعِينَ تَقْدِيرُ « بَاعِدَ » وَلَا

ولا خَلَفَ في جواز : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ ^(١) ؛ لصلاحيته لتقدير « مِنْ » .
ولا تَكُونُ « إِيَّاءَ » في هذا الباب - لتكلم ^(٢) . وشذَّ قولُ عُمَرَ
رضي الله عنه « لَتَذَكُّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرِّمَاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّائِي وَأَنْ
يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ » ^(٣) ، وأصله : إِيَّائِي بَاعِدُوا عَنْ حَذْفِ
الْأَرْزَبِ - وَبَاعِدُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ ^(٤) ، ثم حُذِفَ
مِنِ الْأَوَّلِ الْمَحْذُورُ ^(٥) ، وَمِنِ الثَّانِي الْمَحْذَرُ ^(٦) .

ولا يَكُونُ لِفَائِئِيبٍ ^(٧) . وشذَّ قولُ بعضهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ
السَّتِينَ فِإِيَّاهُ وَإِيَّاءَ الشَّوَابِّ » ^(٨) ، والتقدير : فَلْيَحْذَرِ تَلَاقِي نَفْسِهِ

« أحمذر » ولا غيرها ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ويناسب الحال ، مثل :
دع - اتق - نح - إلح ؛ لأن المقدر ليس أمراً متعبداً به لا يعدل عنه . وينبغي
الأخذ بهذا الرأي عند تقدير المحذوف في كل ما يحتاج إلى تقدير .

(١) أى مما فيه المحذر منه « أن » المصدرية وصلتها ؛ لأن حذف الجر قبل « أن »
جائز في سعة الكلام . (٢) لأن التكلم لا يحذر نفسه ، ولما يلزم عليه من
اتحاد المحذور والمحذر . (٣) « لتذك » اللام لام الأمر ، وتذك فعل مضارع مجزوم
بها - من التذكية وهى الذبح . « الأسل » أصله : الشوك الطويل من شوك الشجر .
والمراد به هنا : مارق وأرهف من الحديد ؛ كالسيف والسكين ونحوهما .

والمعنى : يأمر - رضى الله عنه - أن يكون الذبح بالأسل ، أو الرماح ، أو السهام
عند الرمي بها . وينبى عن حذف الأرنب وغيره بنحو حجر ؛ فإن ذلك لا يحل .

(٤) الصواب : أنهم ما تحذرون حذف من كل منهما نظير ما أثبتته في الآخر . وهو قول
الجمهور والراجح . (٥) أى : وهو حذف الأرنب . (٦) وهو : أنتمسك .

(٧) وذلك ؛ لاختصاص التحذير بالمخاطب ، والغائب لا يحذر

(٨) قول سمع عن العرب كما قال سيبويه . والشوَاب : جمع شبابة . ويروى : السوءات -
جمع سوءة ، ومعناه : إذا بلغ الرجل ستين سنة ، فلا ينبغي له أن يولع بشابة - أو أن يفعل سوءة

وَأَنْفُسَ الشَّوَابِ^(١) .

وفيه شذوذان؛ أحدهما: اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر^(٢) والثاني: إقامة الضمير - وهو «إيّا» - مقام الظاهر وهو الأنفس؛ لأن المستحق للإضافة إلى الأسماء الظاهرة - إنما هو المظهر لا المضمّر^(٣) وإن ذكر المحذّر بغير لفظ «إيّا» ، أو اقتصر على ذكر المحذّر منه؛ فإنما يجب الحذف - إن كرّرت أو عطفت^(٤) ؛ فالأوّل نحو: نَفْسَكَ نَفْسَكَ . والثاني نحو: الأسدَ الأسدَ ، و (نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)^(٥) وفي غير ذلك يجوز الإظهار كقوله :

* خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَذْنِي الْمَنَارَ بِهِ *^(٦)

(١) فقد حذف الفعل مع فاعله ، ثم المضاف الأول وهو «تلاقى» - وأنيب عنه الثاني وهو «نفس» . ثم الثاني فاتفصل الضمير وانتصب - وأبدل أنفس بإيا .
(٢) ولام الأمر لا تحذف إلا في الضرورة ، فحذفها مع مجزومها أشد .
(٣) ذلك لأن الإضافة للتعريف أو للتخصيص ، والضمير في غنى عن ذلك ؛ لأنه أعراف المعارف . قال صاحب اللع : ويجوز أن يكون المحذّر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذّر ، كقول الشاعر : فلا تصعب أخا الجهل * وإياك وإياه
وعلى ذلك لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم - شاذاً ؛ إلا إذا كان محذراً لا محذراً منه . وهذا وما قبله - هما الأسلوبان الثاني والثالث من أساليب التحذير اللذان أشرنا إليهما أول الباب (٤) ذلك ؛ لأنهم جعلوا العطف والتكرار كالبديل من الفعل ولا يكون العطف إلا بالواو خاصة (٥) «نَاقَةَ اللَّهِ» ناقة منصوب بفعل مضمّر وجوباً على التحذير ولفظ الجلالة مضاف إليه «وسقياها» معطوف على الناقة - أى: ذروا ناقة الله وسقياها فلا تمنعوها عنها ، فقد عطفت الواو محذراً منه على مثله . ويجوز في هذا : أن تكون الواو لمعية ، فينصب ما بعدها على أنه مفعول معه ، وحينئذ يجوز إظهار العامل لعدم العطف . الآية ١٣ من سورة الشمس (٦) صدر بيت من البسيط لجرب ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لُجأ التيمي ، وهو من شواهد سيبويه ، وعجزه :

• وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ خَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ •

اللغة والاعراب: خل: فعل أمر، من التخلية - أى اترك ودع الطريق، المراد هنا: سبيل المجد والشرف. النار: علامات توضع في الطريق ليهتدى بها السالكون. ابرز: أظهر. برزة: اسم أم عمر بن لجأ. « الطريق » مفعول لفعل الأمر « خل » « لمن » متعلق به، ومن اسم موصول « بيني النار » الجملة صلة « حيث » ظرف مكان مفعول لا يبرز « اضطررك القدر » الجملة في محل جر بإضافة حيث إليها.

والمعنى: اترك طريق المجد وسبيل العظمة والشرف - لمن يعمل له، ويأخذ في أسبابه، فاست له أهلاً. واسلك مع أمك طريق النى والضلال، حيث ألجأك القدر الذي لا ينال. وقيل: إن المراد ببرزة: الأرض الواسعة، والباء فيه للظرفية بمعنى « في ».

والشاهد: في « خل الطريق »؛ حيث أظهر العامل - وهو « خل » - في التحذير؛ لأن المحذر منه - وهو الطريق - غير مكرر ولا معطوف عليه.

وفي الأمثلة التي يجوز فيها ذكر العامل أو حذفه - يصح رفع المحذور منه على أنه مبتدأ خبره محذوف، ولا يكون مما نحن فيه.

والخلاصة: أنه إذا كان التحذير بـ « إيا » وفروعها - وجب نصب هذا الضمير بمامل محذوف مع مرفوعه وجوباً؛ سواء كان هذا الضمير مكرراً أو لا - معطوفاً عليه أو لا. ولك أن تخفض المحذور بـ « من »؛ فتقول: إياك من الإهال، أو تنصبه بغير عطف فتقول: إياك الأسد. وإن كان التحذير بغير ذلك - وجب نصب الاسم بمامل محذوف مع مرفوعه وجوباً؛ بشرط العطف أو التكرار فإن لم يوجد عطف ولا تكرار - كان النصب بمامل محذوف جوازاً. ويجوز ضبط الاسم بغير النصب، ولا يتعين الأسلوب للتحذير. وفي هذا الباب يقول الناظم في إجمال:

(« إِيَّاكَ وَالشَّرَّ » وَنَحْوُهُ - نَصَبٌ مُحَذَّرٌ، بِمَا اسْتِغْنَاهُ وَجَبَ وَدُونَ عَطْفٍ ذَا « إِيَّا » أَنْسَبُ، وَمَا سِوَاهُ - سَتَرْتُ قَلْبِي لَنْ يَلْزَمَا)

(*) « إياك والشَّرَّ » مفعول مقدم لنصب نصب لفظه « ونحوه » معطوف عليه « محذر » فاعل نصب « بما » متعلق بنصب وما اسم موصول « استغناه وجب » مبتدأ وخبر والجملة صلة

(*) « ودون عطف » دون ظرف متعلق بأنصب، وعطف مضاف إليه « ذا » مفعول مقدم له « لإيا » متعلق بأنصب أيضاً « ما » اسم موصول مبتدأ « سواه » ظرف متعلق بمحذوف صلة ما « ستر فله » مبتدأ ثان ومضاف إليه « لن يلزما » الجملة خبر والألف للاطلاق، ووجه المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول.

(باب الإغراء)^(١)

وهو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليقفله^(٢) . وحكم الاسم فيه -
حكم التحذير الذي لم يذكر فيه « إيا » ؛ فلا يلزم حذف عامله إلا في
عطفٍ أو تكرار، كقولك : المروءة والتجدة - بتقدير : الزم ، وقوله :
* أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَالَهُ *^(٣)

إِلَّا مَعَ الْعُطْفِ ، أَوْ التَّكْرَارِ ، كـ «الضَّيْفَمَ الضَّيْفَمَ بِأَذَا السَّارَى»
وَشَذَ «إِيَّايَ» ، وَ«إِيَّاهُ» أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ^(٤)
أى نصب المحذر أسلوب « إياك والشر » ونحوه - بعامل محذوف وجوباً إن
اشتمل على عاطف كما مثل . وانسب هذا الحكم لـ « إيا » عند عدم العطف عليها .
أما ما سواها فحذف الفعل الناصب ليس لازماً - إلا مع العطف أو التكرار . ثم ذكر
أن التحذير بـ « إيا » وفروعها - يكون للمخاطب . وشذ مجيئها لضمير المتكلم . وأشذ منه
مجيئها لضمير الغائب ، ومن قاس على ذلك فقد انتبذ - أى بعد عن الصواب .

باب الإغراء

(١) الإغراء : مصدر أغريت فلاناً بكذا - حبيته إليه ، وحماته على فعله .
(٢) يقال في هذا التعريف ما قيل في التحذير ، والفعل المقدر هنا : الزم ونحوه
وأسلوب الإغراء يشمل : المنفري - وهو التكلم والمنفري - وهو المخاطب والمنفري به -
وهو الأمر المحبوب (٣) صدر بيت من الطويل لمسكين الدارمي ، وقيل : هو لإبراهيم
ابن هرمة القرشي . والصواب أنه لمسكين ، وعجزه :

* كَسَاعٍ إِلَى التَّيْجَاءِ بِقَيْرِ سِلَاحٍ *

(*) «إلا» أداة استثناء مائة «مع العطف» مع ظرف متعلق يلزم والعطف مضاف إليه «أو التكرار»
مطوف عليه «كالضيفم» إل كاف جارة لقول محذوف ، و«الضيفم» منصوب بفعل واجب الحذف
والثاني توكيده «يا» حرف نداء «ذا» اسم إشارة منادى مبنى على ضم مقدر في عمل نصب «الساري»
بدل أو نعت لاسم الإشارة (*) «وشذ إياي» فعل ، وفاعل مقصود لفظه «وإياه أشد» مبتدأ خبر
«وعن سبيل» جار ومجرور متعلق بانتبذ «القص» مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ
وجله «قاس» صلة من «انتبذ» - أى بعد - الجملة خبر المبتدأ .

ويقال : « الصلاة جامعة » ، فتَنصِب « الصلاة » بتقدير : احضروا ، و « جامعة » على الحال ، ولو صُرِّح بالعامل لجاز^(١) .

اللغة والاعراب . الهيجاء : الحرب ، وهى تمد وتقصّر . « أخاك » منصوب على الإغراء - بتقدير الزم محذوفاً وجوباً للتكرار « أخاك » الثانى تؤكد « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أخا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف « له » جار ومجرور خبرها . وقيل : الأحسن أن يكون خبر « لا » محذوفاً ، و « أخا » مضاف إلى ضمير « له » ، واللام زائدة - أى إن الذى لا أخاه موجود ، والجملة من لا ومعمولها صلة الموصول ، « كساع » متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا » متعلق به . والمعنى : الزم أخاك ولا تفارقه واحرص عليه ؛ فالشخص الذى ليس له أخ يعينه ويعضده - كمن يذهب إلى الحرب وليس معه عدتها ولا أداتها . والظاهر أنه يريد أخا النسب - لا أخا الصداقة والألفة كما يراه بعضهم ؛ لقوله بعد ذلك :

وإن ابن عم المرء - فاعلم - جناحه وهل ينهض البازي بغير جناح ؟
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالأخوة - ثم بآبناء العم .

والشاهد : نصب « أخاك » بعامل واجب الحذف ؛ لأنه مكرر .

(١) أى لعدم العطف والتكرار . ويجوز فى هذه العبارة رفعهما على الابتداء والخبر ، كما يجوز رفع الأول على الابتداء ، والخبر محذوف ، ونصب « جامعة » على الحال من فاعل الخبر المحذوف . وقد أشار الناظم إلى الإغراء وحكمه - بقوله :

(وَكَمْ حَذَّرَ بِلَا « إِيَّا » اجْعَلَا مُغَرِّى بِدِى كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَا)^(٢)

أى أن الاسم المغررى به - كالاسم المحذر الذى بغير « إيا » فى جميع أحكامه التى سبقت

(تنمة)

١ — الغالب فى أساليب الإغراء والتحذير : أن تكون إنشائية طلبية - تبعاً لعاملها الدال على الطلب .

(*) « وكَمْ حَذَّرَ » متعلق باجْعَلَا ، وهو فى موضع المفعول الثانى له مقدم عليه « بِلَا إِيَّا » متعلق به أيضاً ، ولا : بمعنى غير « اجْعَلَا » فمل أمر مبنى على الفتح لا اتصاله بالنون للنقلبة ألفاً ، والآلف للاطلاق « مَرَى » مفعول أول له « بِهِ » متعلق بمغَرِّى « فى كل » متعلق باجْعَلَا « مَا » اسم موصول مضاف إليه « قَدْ فَضَّلَا » الجملة صلة ، ونصاف لما مضى مبنى للجمهور ، والآلف للاطلاق .

٢ — يالحق بالتحذير والإغراء في وجوب النصب ، وفي التزام إضمار الناصب :
بعض الأمثال المشهورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات التي تشبه المثل ، ولكنها
لم تبلغ مبلغه في الشهرة ؛ فمن الأمثال :

(أ) « السكّاب على البقر » : وهو مثل يضرب لمن يترك الخير والشر يضطرعان
ويطلب السلامة لنفسه ؛ أى : خل الناس خيبرم وشرهم ، واغتنم أنت طريق السلامة .
وتقديره : أترك السكّاب على البقر .

(ب) « أحشفاً وسوء كيلة » : مثل يضرب لمن يسعى إلى غيره من جهتين ، ويظلم
الناس من ناحيتين . والحشف : أردأ الثمر . وسوء الكيلة : الظلم في الكيل
وتقديره : أتبيع حشفاً ، وتزيد على ذلك سوء كيلة ؟

(ج) « كليهما وتمرا » مثل يضرب لمن خير بين شيئين ليختار أحدهما ، فطلبهما معاً
— بل وطلب الزيادة عليهما ، ومعناه : أعطى كليهما وزدنى تمرا .
ومن العبارات التي تشبه المثل وتجري مجراه :

(أ) قوله تعالى : (انتهوا خيراً لكم) من الآية : ١٧١ من سورة النساء .
أى انتهوا عن التثليث وتركوا الإشراف بالله ، واصنعوا خيراً لكم .
(ب) من أنت ؟ خالداً . يقال لمن يذكر عظيماً رفيع القدر بسوء .
والتقدير : من أنت ؟ تذكر خالداً .

(ج) مرحباً ، وأهلاً ، وسهلاً . التقدير : وجدت مرحباً ، وأنيت أهلاً ،
ونزلت سهلاً .

٣ — الواو في الإغراء لا يتعتم أن تكون عاطفة ؛ فقد تكون للحمية ، نحو :
الاستذكار والفهم كي تنتفع بما تقرأ . وقد تكون للعطف وحده . وقد يتسع المجال
للأمرين ؛ فيراعى ما يقتضيه المقام .

الأسئلة والتجربات

١ — عرف الاختصاص ، واذكر أهم الأغراض التي تبعث عليه ، ومثل لكل بأمثلة من عندك .

٢ — يوافق الاختصاص النداء في أمور ، ويخالفه في أخرى ، بين أوجه الاتفاق والخلاف ، ووضح بالأمثلة .

٣ -- ما حكم عامل الاختصاص من حيث الذكر والحذف ؟ وكيف تعرب « أيها » و « أيتها » في الاختصاص ؟ وما حكم التابع لهما ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

٤ — عرف كلا من التحذير والإغراء تعريفاً نحوياً ، واذكر أساليب كل مع التثنية .

٥ — متى يجب حذف عامل التحذير والإغراء ؟ ومتى يجوز ؟ اذكر أمثلة لكل .

٦ — فيما يأتي شواهد لبعض مسائل التحذير ، والإغراء ، والاختصاص . بين ذلك :

إِيَّاكَ أَنْ تَعْطِيَ الرَّجَالَ وَقَدْ أَصْبَحَتْ مُحْتَاجًا إِلَى الْوَعْظِ

وَمَا لِي لَا أُعْطِيَ الْحَيَاةَ إِذَا دَعَتْ بِلَادِي ؟ حَيَاتِي لِلْبِلَادِ وَمَالِي

جُنْدٌ يَغْفَوُ فَإِنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرٌ

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَابِبٌ

٧ — اشرح قول ابن مالك الآتي ، وعلل له :

وَشَدَّ إِيَّائِي وَإِيَّاهُ أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلٍ لِلْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتِظَرُ

٨ — كون ثلاث جمل للاختصاص في جهاد الأعداء المستعمرين ، ومثلها للتحذير والإغراء ، بحيث تستوعب أنواع كل .

٩ — اشكل ما تحته خط فيما يأتي ، وبين نوعه ، وموقعه من الإعراب :

إننا معشر الشرقيين — لا نستسلم لمعتد أو مستعمر ، وشعارنا : أيها الغافلون

عن عبر التاريخ — النار ولا العار ، والعدل والإصاف حتى مع الأعداء .

فالجهاد الجهاد في سبيل الشرف والكرامة ، وإياكم والاستسلام ، والبعد عن

المبطلين والفساد . موطنك لا تفرط في ذرة من رماله . دينك وخلقك ،

ولا تقل نفسي نفسي ، فالوطن أغلى من كل شيء . ومبدؤنا نحن بني العروبة

أن نعيش مع الناس كافة عيشة حرّة كريمة، وأن نسلم من يسلمنا ونعادي من ينادينا

(باب أسماء الأفعال) (١)

اسمُ الفعل : ما نابَ عن الفعل معنى واستعمالاً ؛ كـ « شَتَّانَ » (٢) و « صَه » ، و « أَوْه » .

والمرادُ بالاستعمال : كونه عاملاً غيرَ معمولٍ (٣) ؛ فخرجت المصادرُ والصفاتُ في نحو : ضربَ بَازِيداً وأَقَامَ الزيدان ؛ فإنَّ العواملَ تدخلُ عليها (٤) .
ووروده بمعنى الأمرِ كثيرٌ ؛ كـ « صَه ، ومَه ، وآمين » — بمعنى :

باب أسماء الأفعال

(١) اسم الفعل هو : اسم ينوب عن فعل معين ، ويتضمن معناه وزمنه ، ويعمل عمله من غير أن يقبل علامته أو يتأثر بالعوامل . ويمتاز عن الفعل الذي هو بمعناه — بأنه أقوى منه في الدلالة على أداء المعنى وإبرازه كاملاً ، مع إيجاز في اللفظ أحياناً ؛ للترجمة صورة واحدة ، لانتغير غالباً مع الأفراد والتذكير وفروعهما .

وكونه اسم هو الصحيح ، ومدلوله لفظ الفعل من حيث دلالته على معناه الموضوع له .
(٢) شتان ، معناه : افترق . والصحيح أن يكون الافتراق خاصاً بالأُمور المعنوية ؛ كالعلم والقيم . فلا يقال : شتان المتخاصمان . وهو يطلب فاعلاً متعدداً يواو العطف لا غير ، وقد تزداد بمدحها « ما » ، تقول : شتان ماعلى ومعاوية في الشجاعة . وقد تزداد « ما بين » كقول ربيعة بن ثابت ؛ يمدح يزيد بن حاتم المهلبى ، ويهجو يزيد بن أسيد السلمى :

لَشَتَّانَ مَا بَيْنَ الْيَزِيدِ بْنِ النَّدَى يَزِيدُ سُلَيْمٍ وَالْأَغَرِّ بْنِ حَاتِمٍ
« فاليزيد بن » فاعل مرفوع تقديره . و « ما بين » — زائدة . والظاهر : أن شتان في مثل هذا بمعنى « بعد » . ولا تزداد « بين » وحدها ، وأما قول الشاعر :

جَازِيَتُهُ وَنِي بِالْوَضِّ آلَ قَطِيعَةٍ شَتَّانَ بَيْنَ صَفِيْعِكُمْ وَصَدِيعِي

سُفْلِمَ يَسْتَعْمَلُهُ الْعَرَبُ ، ويخرج على أن « ما » مضمرة قبل « بين » .

(٣) أى غير معمول لعامل يقتضيه ، فاعلاً أو مفعولاً — مثلاً ، وهذا لا يمنع أن يكون معمولاً للحروف الناصبة أو الجازمة .

(٤) أى : وتعمل فيها ؛ فإن « ضرباً » منصوب بما ناب عنه وهو : « اضرب » ، و « أقام » مرفوع بالابتداء .

اسكت ، وانكف ، واستجب . ونزال وبابه^(١) .

وبمعنى الماضى والمضارع قليل^٢ ؛ ك «شئان ، وهيهات» - بمعنى افترق وبعده ، و «أوه ، وأف» - بمعنى أتوجع وأتضجر ، و «وا ، و «وى ، وهاها» - بمعنى أعجب ؛ كقوله تعالى : (وى كأنه لا يفلح الكافرون)^(٣) - أى : أعجب لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

* وَا بِأَبِي أَنْتِ فُوكِ الْأَشْنَبُ^(٤)

وقول الآخر : * وَا هَا لِسَلَمَى ثَمَّ وَا هَا وَا هَا^(٥)

(١) مر ما يتقاس فيه «فعال» فى باب «أسماء لازمت النداء» .

(٢) «وى» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله أنا «كأنه» الكاف حرف تعليل وجز ، وأن وما دخلها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف وقيل : «كأن» بتمامها حرف تشبيه ونصب ، والهاء اسمها وجملة «لا يفلح الكافرون» خبرها .
(٣) رجز ، ينسب لرجز من بنى نعيم - لم يعين اسمه ، وبعده :

كَأَنَّمَا ذُرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أَوْ زَنْجَبِيلٌ وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ

اللغة والاعراب . فوك : فمك . الأشنب : من الشنب ، وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان . ذر : فرق ورش . الزرنب : نبت من نبات البادية طيب الرائحة . الزنجبيل : نبت معروف ، ويطلق كذلك على الحجر . «وا» اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والفاعل أنا «بأبي» جار ومجرور خبر مقدم «أنت» ضمير منفصل مبتدأ مؤخر و «فوك» الواو للاستئناف «فوك» مبتدأ مرفوع بالواو والكاف مضاف إليه «الأشنب» صفة له «كأنما» كأن حرف تشبيه ونصب «ما» كافة «ذر» فعل ماض مجهول «عليه» متعلق بذر . «الزرنب» نائب فاعل ، والجملة خبر «فوك» .

والعنى : يعجب من جمال محبوبته ويقول لها : أفديك بأبي ، ويصف فيها بالمذوبة ورقة الأسنان ، والرائحة الطيبة المنبعثة منها .

والشاهد : فى «وا» : فإنه اسم فعل مضارع بمعنى أعجب .

(٤) رجز ينسب لأبى النجم ، الفضل بن قدامة المعلى . وينسبه بعضهم لرؤية بن المعجاج ، وقيل : لغيرهما . وبعده :

(فصل) اسمُ الفعلِ ضربان^(١) :

..... هِيَ الْمَتَى لَوْ أَنَّنَا نَلْمَأَهَا
يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَقَاهَا بَشَمِنِ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا
إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْحَجْرِ غَايَتَهَا

اللغة والاعراب : المتى : ما يتمناه الإنسان - جمع منية . نلناها : ظفرنا بها .
والنيل : الظفر والمراد . « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب . قال الجوهري : إذا
تعجبت من طيب شيء - قلت : واها له - أى ما أطيبه ، « لسلنى » جار ومجرور به ،
وهو مفعول من الصرف لألف التأنيث المقصورة « ثم » حرف عطف « واها » اثنائية
معطوف على الأولى . و « واها » الثالثة توكيد .

والمعنى : يعجب لحسن محبوبته سلمى ، ويؤكد عجبه بذلك ويقول : إنها كل
ما يتمناه ويرجوه في هذه الحياة لو ظفر بها .

والشاهد : في « واها » في المواضع الثلاثة ، فإنه اسم فعل بمعنى أعجب وقد عمل عمله ،
وفى تقدم يقول الناظم :

(مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كـ « شَتَانٍ - وَصَةٍ » هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا « أَوْهٌ - وَمَهٌ »
وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ ، كـ « آمِينَ » كَثُرَ وَغَيْرُهُ كـ « وَى » وَهَيْهَاتَ « نَزَرَ »^(٢))

أى أن الذى ينوب عن الفعل ، ويقوم مقامه فى الدلالة على معناه وفى عمله - بسمى
اسم فعل ؛ مثل : شتان - صه - أوه - مه . والذى بمعنى « افعل » أى فعل الأمر -
كثير ، مثل : آمين - بمعنى استجب . أما الذى بمعنى غيره - وهو الماضى والمضارع -
فقليل ، مثل « وى » بمعنى أعجب ، و « هيهات » بمعنى بعد . ومعنى نزر : قل .
(١) هذا التقسيم من حيث الوضع والإصالة فى الدلالة على الفعل .

(*) « ما » اسم موصول مبتدأ أول « ناب » الجملة صلة « عن فعل » متعلق ب « شتان » فى موضع
الحال من فاعل ناب « هو اسم فعل » مبتدأ ثان وخبر ومضاف إليه ، والجملة خبر الأول « وكذا » خبر مقدم
« أوه » مبتدأ مؤخر « ومه » معطوف عليه (*) « وما » اسم موصول مبتدأ بمعنى متعاقب محذوف صلة
« افعل » مضاف إليه « كآمين » خبر لمبتدأ محذوف « كثر » الجملة خبر المبتدأ « ما » وغيره ، مبتدأ
ومضاف إليه « كوى » خبر لمبتدأ محذوف « وهيهات » معطوف عليه « نزر » الجملة خبر المبتدأ « غير » .

أحدهما : ما وُضِعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ كَذَلِكَ^(١) ، كَدَشْتَان ، وَصَّة ، وَوَيَّ .

الثاني : ما نُقِلَ مِنْ غَيْرِهِ إِلَيْهِ^(٢) . وهو نوعان :

منقولٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍّ وَجَرُورٍ ، نحو : عَلَيْنَكَ - بمعنى الزَّم ، ومنه : (عَلَيْنَكُمْ أَنْفُسُكُمْ)^(٣) - أى الزَمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ ، وَدُونَكُمْ زَيْدًا - بمعنى خُذْهُ ، وَمَكَانَكَ - بمعنى اثْبُتْ ، وَأَمَامَكَ - بمعنى تَقَدَّمْ ، وَوَرَاءَكَ - بمعنى تَأَخَّرْ ، وَإِلَيْكَ - بمعنى تَنَحَّ^(٤) .

ومنقولٌ مِنْ مَصْدَرٍ ، وهو نوعان : مَصْدَرٌ اسْتُعْمِلَ فِعْلُهُ ، ومَصْدَرٌ أَهْمِلَ فِعْلُهُ .

- (١) أى أنه لم يستعمل في غيره من قبل - ولذلك يسمى : المرتجل .
 (٢) أى وضع أول الأمر لمعنى آخر ، ثم انتقل منه إلى اسم الفعل ، ولهذا يسمى : المنقول .
 (٣) « عَليْكُمْ » اسم فعل أمر مبنى لا محل له من الإعراب والفاعل أتم « أنفُسُكُمْ » مفعول به على حذف مضاف - أى الزموا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ ، ١٠٥ من سورة المائدة .
 واختاف في الكاف المتصلة بعلی ؛ فقليل : هى حرف خطاب لا محل له ، وقيل : هى ضمير فى محل رفع على الفاعلية - أو فى محل نسب على المفعولية - أو فى محل جر ؛ إما بعلی أو بالإضافة ؛ لأن « على » اسم للمصدر وهو اللزوم . وقد يتعدى عليك بالباء ؛ نحو : عليك بذات الدين فيقدر فعل مناسب - أى تمسك « مثلاً » . وكثيراً ما تزداد الباء فى مفعول أسماء الأفعال لضعفها فى العمل . (٤) أى ابتعد . وقال الأشموني : ولا يقاس على هذه الظروف المبهمة ، ولا على ما سمع من الجار والمجرور - غيرها بما لم يسمع . وأجاز السكسائي قياس ما لم يسمع على ما سمع ، ولا يستعمل هذا النوع إلا متصلاً بضمير المخاطب ، وشذ قو لهم . « عليه رجلاً غيرى » - أى ليلزمه ، و « على الشيء » - أى أولئيه أو لألزمه . وأما قوله عليه السلام ؟ « ومن لم يشطع فعلية بالصوم » - فقد حسنه ما قبله من الخطاب فى قوله : « يا معشر الشباب . إلخ » . وقيل : « عليه » خبر مقدم ، و « بالصوم » مبتدأ

(فالأول) نحو: رُوِيَ زَيْدًا؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: أَرُوْدَهُ إِزْوَادًا - بِمَعْنَى أَمَّهَلَهُ إِمْهَالًا، ثُمَّ صَغَّرُوا الْإِزْوَادَ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ^(١) وَأَقَامُوهُ مُقَامَ فِعْلِهِ، وَاسْتَعْمَلُوهُ تَارَةً مُضَافًا إِلَى مَفْعُولِهِ، فَقَالُوا: رُوِيَ زَيْدٌ، وَتَارَةً مَنَوْنًا نَاصِبًا لِلْمَفْعُولِ، فَقَالُوا: رُوِيَ زَيْدًا^(٢). ثُمَّ إِنَّهُمْ تَقَلَّوْهُ وَسَمَّوْا بِهِ فِعْلَهُ فَقَالُوا: رُوِيَ زَيْدًا. وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا اسْمُ فِعْلٍ - كَوْنُهُ مَبْنِيًّا.

مؤخر على زيادة الباء. واختلف في موضع الضمير المتصل بملك ونحوه؛ فقليل: رفع على الفاعلية واستمر ضمير غير الرفع له، وقيل: نصب على المفعولية. والصحيح أن موضعه جر بالإضافة مع الظروف؛ كدوئك ونحوه - وبالجر مع النقول من الحروف كملك وأمثاله. وقد نظر في ذلك إلى الأصل قبل النقل؛ لأن اسم الفعل لا يضاف ولا يعمل الجر. وفي كل واحد من الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع على الفاعلية، فإذا جثت بتوكيد قلت: عليكم - عليكم محمدًا - جاز رفع «كل» على أنه توكيد للضمير المستتر المرفوع، وجاز جره على التوكيد للمجرور الموجود.

ومن هذا يتبين: أن اسم الفعل هو الجار لا غير، والفاعل مستتر فيه، والسكاف كلمة مستقلة (١) فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين. وأوقعوا التصغير على أصوله، فقالوا: رويد؛ بمعنى تمهل - أو أمهل.

(٢) «رويد» فهما مصدر مصغر نائب عن فعل الأمر المحذوف وهو «ارود» وفاعله مستتر فيه وجوبًا. وكلمة «زيد» مفعول به مضاف إليه؛ مجرور في الأول - منصوب في الثاني. وقد يستعمل منونًا غير ناصب مفعوله، نحو: رويدًا ياسائق، فيكون نائبًا عن فعل الأمر المحذوف أيضًا، ويستعمل مصدرًا منونًا غير نائب عن فعل الأمر، فينصب؛ إما على الحال إذا وقع بعد معرفة، نحو: قرأت الكتاب رويدًا - أي مروودًا: بمعنى متمهلاً. أو نعتًا لمذكور أو محذوف على التأويل بالمشق، نحو: سارت الوفود سيرًا رويدًا - أي متمهلاً فيه، وساروا رويدًا - أي مرودين.

وإذا قلت: رويدك زيدا؛ فإن قدرت «رويدًا» اسم فعل - فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدرًا - فالكاف اسم مضاف إليه في محل رفع على الفاعلية.

والدليل على بِنائه - كونه غير منون^(١) .

(والثاني) قولهم « بَلَّهَ زَيْدًا » ؛ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرُ فِعْلِ مُهْمَلٍ
مَرْدَافٍ لِدَعٍ^(٢) وَاتْرُكْ ؛ يُقَالُ : بَلَّهَ زَيْدٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْمَفْعُولِ - كَمَا يُقَالُ :
تَرَكَ زَيْدٌ ، ثُمَّ قِيلَ^(٣) : بَلَّهَ زَيْدًا ؛ بِنَصْبِ الْمَفْعُولِ وَبِنَاءِ « بَلَّهَ »
عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ فَعْلٌ^(٤) .

(١) أى مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء .

هذا : ويلاحظ أن « رويدا » مصدر مضمر ، ويعمل النصب ولو لم ينقل إلى اسم
الفعل - على الرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مضمرًا . وقد أجيب بأن هذا
الشرط لازم في غير « رويد » ؛ لورود السماع به .

(٢) « دَع » فعل لا مصدر له من لفظه ، وله مصدر من معناه ، هو : الترك .

(٣) أى بعد أن نقل وسمى به الفعل .

(٤) إذا كان الاسم بعد « بَلَّهَ » منصوبًا منونًا ؛ جاز أن تكون مصدرًا عاملاً
معربًا - وجاز أن تكون فعل أمر مبنيًا بمعنى اترك ، والقارئان هـى التى تعين أحد
الوجهين . وإن كان الاسم بعدها مجرورًا - وجب أن تكون مصدرًا مضافًا إلى
ما بعدها ، وكذلك الحال في « رويد » .

وفي اسم الفعل المنقول بأنواعه المتقدمة - يقول ابن مالك :

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ « عَلَيَّكَ » وَهَكَذَا « دُونَكَ » مَعَ « إِلَيْكَ »
كَذَا « رُوَيْدٌ » « بَلَّهَ » نَاصِبِينَ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مُصَدَّرِينَ^(*))
أى ، أن من أسماء الأفعال ما هو في أصله جار ومجرور مثل : « عليك » - و « إليك » ،
أو ظرف « كدونك » ، أو مصدر « كرويد - وبه » . وهما يكونان اسمى فعل إذا
نصبا ما بعدهما ، ويعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين لما بعدهما .

(*) « والفعل » مبتدأ أول « من أسمائه » متعلق بمحذوف خبر مقدم « عليك » مبتدأ
ثان مؤخر ، والجملة خبر الأول « وهكذا » خبر مقدم « دونك » مبتدأ مؤخر قصد لفظه
« مع » ظرف متعلق بمحذوف حال « إليك » مضاف إليه مقصود لفظه (*) « كذا » خبر مقدم
« رويد » مبتدأ مؤخر « بَلَّهَ » معطوف على رويد بمطاف . قدر « ناصبين » حال من ضمير الخبر
وما عطف عليه ، « الخفض » مفعول بعملان « مصدرين » حال من ألف الاثنين الواقعة فاعلاً لعملان .

(فصل) يَنْعَمِلُ اسْمُ الْفِعْلِ عَمَلَ مُسَمَّاهُ^(١) تقول : هيهات نَجْدٌ —
كما تقول : بَعُدَتْ نَجْدٌ . قال : * فِهْيَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ *^(٢)
وتقول : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو — كما تقول : افترق زَيْدٌ وَعَمْرُو ،
وَتَرَكَ زَيْدًا — كما تقول : اتركَ زَيْدًا .

وقد يكونُ اسْمُ الْفِعْلِ مُشْتَرَكًا بَيْنَ أَفْعَالٍ مُسَمَّيَةٍ بِهِ ، فَيُسْتَعْمَلُ

وقد يستعمل « بله » اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح ، وتسكون خبراً
مقدماً عن مبتدأ مؤخر ، نحو : « بله المريض » — أى كيف المريض ؟ وقد تقع اسماً
معرباً بمعنى « غير » كما فى الحديث القدسى : « أعددت لمبادئ الصالحين ما لا عين
رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ؛ مِنْ بَلَّه ما اطلعتم عليه » أى من غير ،
فهى مجرورة بمن هنا .

هذا ؛ ومن أسماء الأفعال : سَرَعَان — بمعنى سُرْع ، وهَيَا وهَيَات — بمعنى أسرع
وهلم — بمعنى تمال ، ولديك ، وها — بمعنى خذ ؛ ومنه قوله تعالى : (هاؤم اقرءوا
كتابه) أى خذوه واقرءوا ما فيه ، ويقال للثنتين : هاؤما اقرآ .

(١) أى عمل الفعل الذى يدل عليه ؛ فيرفع الفاعل مثله حتماً ، ويسايره فى التعدى
واللزوم غالباً ، وباقى المكملات ؛ فإن كان فعله متعدياً أو لازماً — فهو مثله ، وإن تعدى
بحرف جر معين — فهو مثله أيضاً ، وإن كان مسماً بما لا يكتفى بمرفوع واحد — كان اسم
فعله مثله . ومن غير الغالب أن يخالفه فى ذلك ، مثل : « آمين » فإنه لازم ، وفعله الذى
بمعناه — وهو استجب — قد يأتى متعدياً ولازماً . و « إبه » فإنه لازم ، وفعله — وهو
« زد » — متعد . إلخ . (٢) صدر بيت من الطويل لجرير الشاعر الأموى . وعجزه :

* وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ *

وقد تقدم إعراب هذا البيت وشرحه فى الجزء الثانى « باب التنازع » صفحة ١١٠
فارجع إليه إن شئت .

والشاهد : فيه هنا : أن « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى « بَعُدَ » ، وقد
عمل عمل الفعل الذى بمعناه .

على أوجه باعتبارها^(١)؛ قالوا: حَيْهَلُ الثَّرِيدِ — بمعنى: انت الثريد،
وحَيْهَلُ على الخير — بمعنى أقبل على الخير. وقالوا: «إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ
فَحَيْهَلُ بَعْمَرٍ» — أى أَسْرِعُوا بذكره^(٢).

ولا يجوزُ تقديمُ معمول اسمِ الفعلِ عليه^(٣) خلافاً للكسائي.
وأما (كتاب الله عَلَيْكُمْ)، وقوله:
* يَا أَيُّهَا الْمَأْمُوحُ دَلَوِي دُونَكَا *^(٤)

- (١) بمعنى أنه يسير في التمدي واللزوم — الفعل الذي يؤدي معناه .
(٢) قول يروى عن ابن مسعود ، ويراد به سيدنا عمر بن الخطاب — رضى الله عنهما .
(٣) وذلك لضعفه بعدم التصرف ، ففي مثل : عليك نفسك — لا يصح في الغالب أن
يقال : نفسك عليك .

وفي عملها عمل الفعل الذي تنوب عنه ، وفي أن معمولاتها لاتتقدم عليها — يقول الناظم:
(وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا ، وَأَخَّرَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ)^(٥)
أى أن ما يثبت من عمل للفعل الذي تنوب عنه — يثبت لها ، وأخر معمولها عنها .
(٤) صدر بيت من الرجز ، لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم . ونسبه
بعضهم لجارية من بني مازن مع أبيات أخرى — تخاطب ناجية الأسلى صاحب بدن الرسول
عليه السلام — وهو يبيح على الناس في القلب . والصواب الأول ، وعجزه :

* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ *

اللغة والاعراب . المأموح : الذي ينزل البئر ليملاً الدلاء عند قلة ماؤها ، أما الذي
يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء منها — فهو مأموح . دونكا : خذ . «أيها» أى منادى ،
و «ها» للتنبيه «المأموح» نمت أى «دلوى» مفعول لفعل محذوف يفسره اسم الفعل
للمذكور — أى خذ دلوى ، أو مبتدأ ، و«دونكا» اسم فعل أمر بمعنى خذوا المفاعل أنت ،
والجملة خبر المبتدأ . وهنالك مفعول محذوف يربط جملة الخبر بالمبتدأ ، والتقدير «دونكة»

(*) «وما» اسم موصول مبتدأ «لما» متعلق بمحذوف صلة «تنوب» الفاعل يعود على أسماء
الأفعال ، والجملة صلة «ما» المجرورة محلا باللام «عنه» متعلق بتنوب «من عمل» بيان لما الأولى
«لها» خبر المبتدأ — أى : وما ثبت للفعل الذي تنوب هي عنه — كأن لها «ما» اسم موصول مفعول لأخر
«لدى» خبر مقدم «فيه» متعلق بالعمل الواقع مبتدأ مؤخرأ ، وجملة المبتدأ والمبر صلة ما . .

فُؤُولَان^(١).

(فصل) وما نُؤُونَ مِنْ هذه الأسماء فهو نَكِيرَةٌ^(٢). وقد التزم ذلك في « وَاهَا » و « وَينَهَا » — كما التزم تنكيرُ ، نحو : « أَحَدٍ » و « غَرِيبٍ » — و « دِيَّارٍ »^(٣).

والمعنى : يأبها المأخوذ دُلُوى فاملأه ، فإنى رأيت الناس يشنون عليك لمرؤتك والشاهد : في « دُلُوى دونكا » حيث يدل ظاهره على أن « دُلُوى » مفعول مقدم لدونكا ، وهو ما استدل به الكسائى على جواز تقديم معمول اسم الفاعل عليه . (١) قيل في تأويل الآية : « كتاب » مصدر منصوب بفعل محذوف ، وهو مؤكد لنفسه ؛ لأن قوله : (حرمت عليكم أمهاتكم) — يدل على أن ذلك مكتوب ، « عليكم » متعلق به ، أو بالفعل المحذوف — لا اسم فعل ، والتقدير : كتب الله عليكم ذلك كتاباً مخذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله . من الآية : ٢٤ من سورة النساء أما تأويل البيت : « فدُلُوى » مبتدأ لامفعول مقدم « دونكا » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، والجملة خبر المبتدأ والعائد محذوف — أى دُلُوى دونكا . ووقوع خبر المبتدأ جملة طلبية سائغة عند الجمهور .

هذا : واسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح خلافاً لابن مالك . ولا تلحقه نون التوكيد مطلقاً . وفاعل اسم الفعل الماضى يكون فى الغالب اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جواز . أما اسم الفعل المضارع والأمر — ففاعلهما فى الغالب ضمير للمخاطب مستتر وجوباً . ولا يكون الفاعل فى هذا الباب ضميراً بارزاً :

(٢) التنكير خاص بالمرئجل من أسماء الأفعال . أما المنقولة فلا تنون لاستصحابها الأصل — وهو غير منون . واعلم أن التنكير راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل — لا إلى اسم الفعل ؛ لأن الفعل لا يحكم عليه بتعريف ولا بتنكير ؛ فـ « صه » بمعنى اسكت منوناً — يراد به طلب السكوت عن كل كلام . و « صه » مجرداً من التنوين معناه : اسكت عن هذا الموضوع الخاص المعروف لنا ، مع جواز التسكام فى غيره .

(٣) « غريب ، وديار » — بمعنى أحد . و « لأحد » استعمالات ؛ فقد يكون مرادفاً للأول ، كالذى يستعمل فى العدد المركب والمطرّف — وللواحد بمعنى المنفرد ، نحو : (قل هو الله أحد) — وللإنسان . نحو : (وإن أحد من المشركين استجارك)

وما لم يُنَوَّنْ منها فهو معرفة. وقد التزم ذلك في «نَزَالٍ» - و«تَرَكَ»
وبإيهما^(١)؛ كما التزم التعريف في المضمرات، والإشارات، والموصولات^(٢)
وما استعمل بالوجهين فعلى معنيين^(٣).
وقد جاء على ذلك: صه - ومه - وإيه، واللفاظُ آخر؛ كما جاء التعريف
والتنكير في نحو: كتاب، ورجل، وفرس^(٤).

ويكون اسماً لمن يعقل . نحو : (فما منكم من أحد عنه حاجزين) ، ٤٧ من سورة الحاقة
وفي هذه الحالة لا يستعمل إلا منفياً ، ويلزم التنكير فلا يعرف إلا شذوذاً .

(١) أى من كل ما كان على وزن « فعال » .

(٢) وإلى ذلك يشير الناظم بقوله :

(وَأَخْكُم بِتَنكِهٍ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ)^(٥)

أى احكم بتنكير مانون من أسماء الأفعال . وما لم ينون فتعريفه واضح ؛ لتجرده
من التنوين الذى يدل وجوده على التنكير .

هذا : وجميع أسماء الأفعال مبنية وليس لها محل من الإعراب ، وبناءها على لفظها
المسموع ؛ فمنها ما بناؤه على الفتح ، كشتان وهيات . ومنها المبني على الكسر . كإيه .
والمبني على السكون ، كمه - بمعنى انسكف . والمبني على الضم مثل آه - بمعنى أنوجع ،
ومن أجل ذلك ؛ لا تكون مبتدأ - ولا خبراً - ولا فاعلاً ولا مفعولاً - ولا مضافاً أو
مضافاً إليه - ولا أى شيء يقتضى أن تكون مبنية ، ولها محل رفع - أو نصب - أو جر .
(٣) ينكر عند تنوينه ، ويعرف عند عدم التنوين ، وذلك راجع إلى المصدر كما بينا .
(٤) فهذه وأمثالها مع التنوين - نكرات . وبدونها - مع أل أو الإضافة - معارف .

(*) « بتنكير » . متعلق بأحكام « القى » مضاف إليه « ينون » فعل مضارع للمجهول
ونائب الفاعل يعود إلى الذى ، والجملة صلة « منها » متعلق بـ « ينون » وتعريف « مبتدأ » « سواه »
مضاف إليه « بين » خبر .

(باب أسماء الأصوات) (١)

وهي نوعان:

(أحدهما) ما خُوطِبَ به مالا يَعْقِلُ (٢) مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ الفعلِ (٣)
كقولهم في دُعَاءِ الإِبِلِ لِتَشْرَبَ: جِيءَ جِيءٌ (٤) - مَهْمُوزِينَ، وفي دُعَاءِ
الضَّأْنِ: حَاحَا، والمَعَزِ: عَاعَا - غَيْرُ مَهْمُوزِينَ، والفعلُ مِنْهُمَا: حَاحَيْتُ -
وعَاعَيْتُ، والمصدر: حِيحَاءٌ - وَعِيْعَاءٌ. قال:
بَاعَنْزُ هَذَا شَجَبَرٌ وَمَاءٌ عَاعَيْتُ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيْعَاءُ (٥)

باب أسماء الأصوات

(١) هي ألفاظ يفهم المقصود منها بمجرد النطق بها وسماعها . وقد وضعت لخطاب
ما لا يعقل من الحيوان الأعجم ، أو ما هو في حكمه من صغار الأدبين ، وقد يراد
بها حكاية صوت من الأصوات : (٢) أو ما في حكمه كما بينا .
(٣) أى في أنه يكتفى به وحده ، ولا يحتاج في بيان المراد منه إلى شيء آخر بحسب
الظاهر . وإن كان اسم الفعل في الحقيقة مركباً مع مرفوعه الظاهر أو الضمير ،
أما اسم الصوت فلفظ مفرد ليس معه ضمير ولا غيره :
وإلى مجرد الشبه ، فيما ذكرنا - يشير الناظم بقوله :

(وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالًا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ - صَوْتًا يُجْعَلُ) (٦)
أى أن ما يخاطب به غير العاقل أو ما هو في حكمه ؛ مما يشبه اسم الفعل في عدم
حاجته في إفادة المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت .

وقد قيل: إن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل في هذا قاصر؛ لأن اسم الفعل لا بد له من
فاعل ولا يمكن أن ينفرد بنفسه وقد يحتاج إلى معمولات أخرى - بخلاف اسم الصوت .
(٤) لعل ذلك أخذ من قولهم: جَاجَأَ بِالْإِبِلِ - دَعَاها لِتَشْرَبَ . والجيء : الدُّعَاءُ
إلى الطعام والشراب (٥) بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، ولم يعين النحاة القائل .

(*) « وما » اسم موصول مبتدأ « به » متعلق بخوطب « ما » الثانية نائب فاعل خوطب
« لا يعقل » الجملة صلته « من يشبه » بيان لما الأولى « اسم الفعل » مضاف إليه « صوتاً »
مفعول ثانٍ ليجعل الواقع خبراً للمبتدأ ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه ، وهو مفعول الأول .

وفي زَجَرِ البغل : « عَدَس » ، قال :

* عَدَسٌ مَالِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ * ^(٢)

وقولنا مِمَّا يُشَبِّهُ اسمَ الفعل — اخْتِرَازٌ من نحو قوله :

* يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ * ^(١)

اللغة والاعراب . عاعيت : صحت وقلت : عا عا . « يا » حرف نداء « عز » منادى نزل منزلة العاقل « هذا شجر » مبتدأ وخبر « وماء » معطوف على شجر « عاعيت » فعل وفاعل ، ومفعوله محذوف — أى عاعيته « لو » حرف تمن ، أو شرطية ، وجملة « ينفعني الصيعاء » فعل الشرط ، والجواب محذوف دل عليه عاعيت — أى لو ينفعني الصيعاء لعاعيت وأكثرت منه .
والشاهد : استعمال « فعل » من اسم الصوت « عا عا » — وهو « عاعيت » ، وكذلك استعمال المصدر .

(١) تقدم شرح هذا البيت في « باب الموصول » . جزء أول صفحة : ١٧٣ .
والشاهد : هنا في « عدس » ؛ حيث استعمل اسم صوت لزجر الفرس ، وقيل : إنه هنا اسم للفرس نفسه — بدليل قول آخر :

* إِذَا حَمَلْتُ بِرَاقِي عَلَى عَدَسٍ *

فإنه اسم ؛ لدخول حرف الجر عليه ، واسم الصوت لا يعمل فيه شيء .
(٢) صدر بيت من البسيط ، هو مطلع قصيدة مشهورة للناطقة الذبياني معدودة في المعلقات — يمدح فيها النعمان بن المنذر ، وعجزه :

* أَقَوْتُ وَطَالَ عَمَلِيهَا سَافُ الْأَمَدِ *

اللغة والاعراب . العلياء : ما ارتفع من الأرض . السند : المرتفع من الجبل الذى يسند ويهده فيه ، وقيل : هما اسمان موضعين . أقوت : خلت وأصبحت قواء — أى خالية من الأنيس . سالف الأمد : الزمان الماضي . « يا » حرف نداء « دارمية » دار منادى ، ومية مضاف إليه ممنوع من الصرف ، وهو نداء لما لا يعقل « بالعلياء » متعلق بمحذوف حال من دار « فالسند » محطوف على العلياء . والفاء بمعنى الواو « أقوت » الجملة حال بتقدير « قد » . والباقي واضح الإعراب .

وقوله : * أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي *^(١)

(الثاني) ما حُكِيَ بِهِ صَوْتُ كَ «مَاق» لحكاية صوت الغراب^(٢)

والمعنى : ينادى ويخاطب دار محبوبته بهذا المكان ، ويتوجع لأنها أصبحت خالية خاوية ليس بها أنيس ، وقد طال عليها الزمن . وقد كانت تجمه هو ومحبوبته في هناءة وصفاء .

والشاهد : في « يادارية » فهو خطاب ونداء لما لا يعقل - وهو الدار ، وهو ليس اسم صوت ؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل كما ذكرنا .

(١) صدر بيت منى الطويل - لامرئ القيس - من معلقته المشهورة ، وعجزه :

* بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ *

اللغة والاعراب . انجلى : انكشف - من الانجلاء وهو الانكشاف . بأمثل : بأحسن وأفضل حالا ؛ من المثالة وهي الفضل . «ألا» للتنبيه «أيها» أى منادى والهاء للتنبيه «الليل» صفة لأى «الطويل» صفة الليل «ألا» توكيد للأولى «انجلى» فعل أمر مبنى على حذف الياء ، والياء الموجودة مزيدة للاشباع «بصبح» متعلق به «وما» الواو للحال ، و«ما» نافية . «الإصباح» مبتدأ أو اسم ما «منك» متعلق بأمثل الواقع خبرا للابتداء ، أو خبر «ما» - على زيادة الباء .

والمعنى : ينادى الليل ويشكو طوله ويطلب زواله بالصبح ؛ لما يلافيه فيه من آلام . ثم رجع وقال : ليس الصبح بأفضل منك ياليل ؛ لأنى أقاسى فيه أيضاً آلاماً وأشجاناً .

والشاهد : في «أيها الليل» فهو نداء . وخطاب لغير العاقل - وهو الليل ، وليس اسم صوت ؛ لأنه لا يشبه اسم الفعل .

ومن أمثلة النوع المتقدم : «أو» لدعاء الفرس ، و«دَوُو» للفصيل ، و«بُس» للغنم ، و«عَوُو» للجحش ، و«نَحْنُ» للبعير المراد إناخته ، و«دَجْ» للدجاج . وللزجر «هيج» لزجر الناقة ، و«هس» لزجر الغنم ، و«هَج» لزجر الكلب ، و«هَلا» للخيل عن البطء ، و«وَح» للبقر ، و«حَرُ» للحمار .

(٢) ومثله لحكاية صوت الحيوان : «مَا» بالإمالة - لحكاية صوت الظبية إذا دعت ولدها . و«شيب» لشرب الإبل ، و«عيط» لصوت اللاعين ، و«طبخ» للضحك

و « طَاقٌ » لصوت الضَّرْب ، و « طَقٌ » لصوت وَقْعِ الحجارة ،
و « قَبٌ » لصوت وَقْعِ السيف على الضَّرِيَّة^(١) .

والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف المَهْمَلَة — في أنَّها لا عاملةٌ
ولا مَعْمُولَة^(٢) ؛ كما أنَّ أسماء الأفعالِ مُبْنِيَّةٌ لشبهها بالحروف العاملة —
في أنَّها عاملةٌ غيرُ مَعْمُولَة ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب^(٣) .

(١) أى الدَّرَقَة ، وهى ترس من جلد ليس فيه خشب : والجمع ، دَرَق .
(٢) محل البناء إذا بقيت على دلالتها على مجرد الصوت ، ويجب إبقاؤها على صيغتها
وحالتها الواردة عليها ؛ فإن خرجت عن معانيها الأصلية — أعربت ، نحو قولك : أزعجنا
غاقًا — وفزعنا من غاقٍ ، ونحو : ما أمضى قبا — وأنعم بقب — فى الهيحاء . ويجوز الإعراب
والبناء إذا قصد لفظها نصًّا ، نحو : فلان كالطفل لا يرعوى إلا إذا سمع « كخ » أو
« كخأ » بالبناء على السكون أو بالإعراب ؛ لأن المعنى ، إلا إذا سمع هذه الكلمة .
وإلى هذا النوع الثانى يشير الناظم بقوله :

(كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةَ كَقَبٍ وَالزَّمُ بِنَا الْفَوَعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ)^(٤)

أى كذلك يسمى اسم صوت : مادل على حكاية صوت جماد أو غيره . ويجب بناء
النوعين إذا بقيا على دلالتها على مجرد الصوت .

(٣) أى فى باب العرب والمبنى جزء أول ؛ عند بيان أنواع شبه الحرف فى سبب البناء .
ويستخلص مما سبق : أن اسم الصوت المخاطب به ما لا يعقل ، أو ما هو فى حكمه —
قسمان : ما يكون لدعاء ما لا يعقل ، وما يكون لجزءه . وكذلك المحكى به صوت ؛ إما
لحيوان ، أو غيره : وقد تقدمت الأمثلة على ذلك ؛ فتنبه يافى .

فائدة

تجرى على الألسنة عبارة « وهلم جرا » ، وقد توقف العلامة ابن هشام فى عرية
هذا التعبير ، ثم قال فى توجيهه ما ملخصه : « هلم » اسم فعل بمعنى « أقبل — واث » ،

(*) « كذا » خبر مقدم « الذى » مبتدأ مؤخر « أجدى حكاية » الجملة صلة « كقب »
خبر لمبتدأ محذوف « بنا » بالقصر — مفعول الزم « النوعين » . مضاف إليه « فهو قد وجب »
جملة من مبتدأ — وخبر جملة ، والفاء فى « فهو » لتعلييل ، و « قد » حرف تمحيق .

وليس المراد الإقبال والمجيء الحسين ، وإنما المقصود الاستمرار على الشيء . وملازمته : كما أنه ليس المراد الطلب - وإنما هو خبر في صورة الطلب ، مثل قوله تعالى : (فليمدد له الرحمن مداً) . وهلم يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والفرد وغيره ، وقد يتصرف مع الضمائر فيقال : هلموا وهلمى . ويستعمل لازماً بمعنى أقبل ، ومتعدياً بمعنى أعط تقول : هلم الزكاة أما كلمة « جرا » فهي مصدر جرّه . يجره جرأً - إذا سحبه . وليس المراد كذلك الجر الحسى - بل المقصود التعميم الذى يشمل غيره ، فإذا قيل - « مثلاً » : حدث ذلك الأمر يوم كذا وكذا وهلم جرا ؛ فكأنه قيل : واستمر ذلك في بقية الأيام استمراراً ، أو استمر مستمراً - على الحال المؤكدة .

الأسئلة والتريينات

- ١ - عرف اسم الفعل ، واذكر أنواعه . وبين الفرق بينه وبين الفعل ، ووضح .
 - ٢ - ما الفرق بين المقول والمرتل من أسماء الأفعال ؟ وعن أى شيء يكون النقل ؟
 - ٣ - وضح الفرق بين اسم الفعل واسم الصوت فى الدلالة ، والحكم - مع التمثيل .
 - ٤ - فيما يأتى شواهد لبعض أنواع هذا الباب . وضح الشاهد ، وبين موقعه من الإعراب
- قال تعالى : (وَلَا تَقُلْ لِّهَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهَا . هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ . قُلْ هَلْ شَهِدَاءُكُمْ) .

وقال عليه الصلاة والسلام : « علمك بذات الدين تربت يداك » .

وقال الشاعر : * مكانك تحمدى أو تسترعى *

شَتَانِ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانِ أَخِي جَابِرِ

سَلْ عَنْ شَجَاعَتِهِ وَزُرْهُ مُسَالِمًا وَحَذَارِ ، ثُمَّ حَذَارِ مِنْهُ مُحَارِبًا

عَلَيْكَ نَفْسُ قَارِعٍ ——— وَاكْسَبْ لَهَا فَعْلًا جَمِيلًا

أَهَا لَهَا مِنْ لَيَالٍ ! هَلْ تَعُودُ كَمَا كَانَتْ ؟ وَأَيُّ لَيَالٍ عَادَ مَاضِيهَا ؟

يَقُلْنَ وَقَدْ تَلَاخَقْتَ الْمُطَالِيَا كَذَلِكَ الْقَوْلُ ، إِنَّ عَلَيْنَا عَيْنَا

أَيَا جَاهِدًا فِي نَيْلِ مَا نِلْتَ مِنْ عُلَا رُوَيْدَكَ إِنِّي نِلْتُمَا غَيْرَ جَاهِدِ

٥ — أعرب البيت الآتى ، وبين ما فيه من شاهد فى هذا الباب ، وهو لكعب بن مالك الأنصارى :

تَذَرُ الْجَاحِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ كَانَهَا لَمْ تَخْلَقِ

٦ — ضع أسماء الأفعال الآتية فى جمل مناسبة من إنشائك :

سرعان . إيه . عليك . رويدا . دونك . آمين . يغلثك .

٧ — بين فيما يأتى : اسم الفعل ، ومعناه ، وإعراجه ونوعه ؛ من حيث الزمن والوضع .
يغلثكم أيها المجاهدون فى سبيل الدين والوطن . هلموا إلى أعدائكم من كل

صوب ، فسرعان ما يرجعون القهقرى ، وحذار أن يندس بينكم خائن .

آمين للداعى إذا دعاكم ، وأف للتخاذلين الذين لا يدر كون مغزى قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَعْزُبُ عَنْكُمْ مَنَ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ) .

فهيئات النجاس إن لم يكن جد وعمل ، ومؤازرة من الجميع . وإليكم عن كل

ما يبعد عن الطموح والإقدام .

٨ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى .

اذهب إليك فإني من بنى أسد أهل القباب وأهل الخيل والنادى

يارب لا تسلينى حبها أبداً ويرحم الله عبداً قال : آمينا

وعليك من حالاه واحدة فى اليسر إما كنت والعسر

٩ — أعرب البيت الآتى واشرحه شرحاً أدبياً .

أيها الرافع البناء رويدا لن تذود المنون عنك المباني

١٠ — اشرح قول بن مالك .

وما لما تنوب عنه من حمل لها وأخر ما لذى فيه العمـل

(باب نونى التوكيد)

لتوكيد الفعل نُونان : ثَقِيلَةٌ^(١) وخَفِيفَةٌ ، نحو : (لَيْسَجَنْ)
وَلَيْكُونَا^(٢) ويؤكد بهما الأمر مطلقاً^(٣) . ولا يؤكد بهما الماضى مطلقاً^(٤)
وأما المضارع فله حالات :

(إحداهما) أن يكون توكيده بهما واجباً ؛ وذلك إذا كان مُثَبَّتاً —
مستقبلاً — جواباً لقسم — غير مَفْصُولٍ مِنْ لَامِهِ بفصل^(٥) ، نحو :
(وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامُكُمْ) . ولا يجوزُ توكيده بهما إن كان منفيّاً^(٦)

باب نونى التوكيد

(١) أى مشددة ، والتوكيد بها أشد وأبلغ وأقوى فى تأدية الغرض من الخفة الساكنة ؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالباً .

(٢) اجتمعت الثقيلة والخفيفة فى هذه الآية ، وجرىء بها مشددة فى « لَيْسَجَنْ » ، لأن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاعراً ؛ لأنها كانت تتوقع حبسه فى بيتها ، فيكون قريباً منها ، وتراه كلما شاءت . من الآية ٣٢ من سورة يوسف
(٣) أى من غير شرط ؛ سواء كان بالصفة — أم بلام الأمر ، نحو ليقومن^(٧) ؛ لأنه مستقبل يدل على الطلب دائماً . وسواء كان باقياً على معنى الأمر الخالص ، أو خرج إلى غرض آخر ؛ كالدعاء مثلاً — مع بقاء صيغته على حالها .

(٤) أى : ولو كان بمعنى الاستقبال ؛ ذلك لأنها مخلصان مدخولهما للاستقبال ، وذلك ينافى المضى ، فيكون هناك تناقض . وأما قول الشاعر :

دَامَنَّ سَمْدُكَ إِن رَحِمْتَ مُقِيمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا —

فضرورة ؛ سهلها أن الفعل مستقبل معنى ؛ لأن الدعاء إنما يتحقق فى الاستقبال .
(٥) قيل : إنما وجب التوكيد فى هذه الحالة ؛ للفرق بين لام القسم ولام الابتداء ولا بد من توكيده باللام والنون عند البصريين . وأجاز السكوفيون الاكتفاء بأحدهما
(٦) إما لفظاً نحو : والله لا أكرم الشهادة إن دعيت لها ، أو تقديرأ كثال المصنف

نحو : (تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) ^(١) ؛ إذ التقدير : لا تَفْتَأُ . أو كان حالاً
كقراءة ابن كثير : (لَأَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) ^(٢) ، وقول الشاعر :
* يَمِينًا لَا بُغْضَ كُلِّ امْرِئٍ * ^(٣)
أو كان مفعولاً من اللام ^(٤) مثل : (وَلَئِنْ مِثْمُ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ
تُحْشَرُونَ) ^(٥) ، ونحو : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ^(٦) .

وإنما امتنع في هذه الحالة ؛ لأن من أدوات النفي ما يخلص الفعل للحال ، مثل «لا» و«ما» -
النافيتين ، وذلك ينافي التوكيد بالنون ، وعمم في الباقي (١) الآية : ٨ من سورة يوسف
(٢) أى يجعل اللام للقسم ؛ لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع - تخلص زمنه
للحال عند فريق من النحاة ، فالإقسام موجود عند المتكلم ، ونون التوكيد تخلصه
للمستقبل ، فيتمارضان . «أول سورة القيامة»

(٣) صدر بيت من المتقارب - لم ينسب لقائل . وعجزه :

* يَزْخَرُفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ *

اللغة والاعراب . أبغض : أكره ، مضارع ماضيه أبغض - كأكرم . وقولهم :
ما أبغضه لى - شاذ . يزخرف : بزى ويحسن . « يميناً ، مفعول مطلق لفعل محذوف
من معناه - أى أقسم «لأبغض» اللام واقعة في جواب القسم وأبغض فعل مضارع
«كل امرئ» كل مفعول أبغض وامرئ مضاف إليه «يزخرف» الجملة صفة لامرئ .
واللهي : أقسم أنى أبغض وأمقت ، ولا أحب كل إنسان يقول قولاً مزخرفاً
مملو. أبا الموعيد والأفعال الكريمة ، ولكنه لا ينفذ شيئاً مما يقول .

والشاهد في «لأبغض» حيث لم يؤكد بالنون مع أنه مضارع مثبت مقترن
بلام الجواب متصل بها ؛ ذلك لأنه ليس مستقبلاً ؛ فإن البغض حاصل عند التكلم .

(٤) ذلك لأن الفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل ، وهذا ينافي التوكيد ، سواء كان
الفصل بمفعول الجواب أو بنيره ، وقد مثل لها المصنف .

(٥) «لئن» اللام موطئة لقسم محذوف ، و«إن» شرطية «لإلى» اللام موطئة
للجواب - وهو «تتحشرون» ؛ أى لتحشرون إلى الله ، فقد فصل بين اللام والفعل بمفعوله .

(٦) «يعطيك» معطوف على جواب القسم - وهو «ما ودعك» ، والمطوف على

(والثانية) أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك : إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بـ « ما »^(١) ، نحو : (وإِذَا تَخَافَنَّ - فِيمَا نَذْهَبُ - فِيمَا تَرَيْنَ)^(٢) .
ومن ترك توكيده قوله : * يَا صَاحِ إِذَا تَجِدَنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ *^(٣)

الجواب جواب ، وقد فصل بين اللام والفعل بسوف . الآية : هـ من سورة الضحى .
ومثل الفصل - بسوف : الفصل بالسين أو « قد » . (١) أى : إذا كان المضارع فعل شرط لإن الشرطية المدغمة فيها « ما » الزائدة للتوكيد .
وبرى المبرد والزجاج : أن التوكيد في هذه الحالة واجب - إلا في ضرورة الشعر .
(٢) « إن » « شرطية مدغمة في « ما » الزائدة « ترين » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة جزمه حذف نون الرفع ، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل . ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجواب الشرط قوله تعالى : (فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا) وأصله « ترأين » نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حذفت فقلبت الياء ألفاً على القاعدة ، ثم حذفت لالتقاء الساكنين فصار « تَرَيْنَ » ، وحذفت النون للجازم ، وأكد فالتقى ساكنان ، فحركات الياء بالكسر للتخلص من الساكنين . من الآية ٢٦ من سورة مريم وإِذَا تَخَافَنَّ : من الآية ٥٨ من الأنفال . وإِذَا نَذْهَبُ : من الآية ٤١ من الزخرف
(٣) صدر بيت من البسيط - لم يعلم قائله ، وعجزه :

* فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شَيْمَى *

اللغة والاعراب . جدة : غنى وسعة في المال . الخلان : جمع خليل . شيمى : طبعى وخلقى . « يا » للدعاء « صاح » منادى مرخم صاحب « إما » إن شرطية و « ما » زائدة « تجدني » مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « غير » مفعول ثان « ذي جدة » ذى مضاف إليه ، وهو مضاف إلى جدة « فما » الفاء واقعة في جواب الشرط « ما » نافية « التخلي » اسم « ما » أو مبتدأ « عن الخلان » متعلق بالتخلي « من شيمى » خبر على الحالين ، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط .

والعنى : يقول لصاحبه وصديقه : إن كنت لست في سعة من المال ، ولا أستطيع مساعدة إخواني بمالى - فلا أستطيع التخلي عنهم ونصرتهم بنفسى ؛ لأن ذلك ليس من خلقى ولا من شيمتى .

وهو قليل ، وقيل يختص بالضرورة .

(الثالثة) أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب^(١) ،
كقوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) — وقول الشاعر :
* هَلَا تَمَنَّيْ بُوْعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ *^(٢)

والشاهد : عدم تأكيد الفعل المضارع «تجدني» — مع أنه شرط لإن المؤكدة بما
الزائدة، وذلك قليل عند بعض النحاة ، أو هو من ضرورات الشعر.

والخلاصة

أن النحاة اختلفوا في جواز ترك تأكيد المضارع بعد «إما» ؛ فذهب بعضهم
إلى وجوب تأكيد المضارع بعد إما — إلا لضرورة الشعر، ومنهم المبرد والزجاج
وذهب سيبويه وتبعه كثيرون إلى أن تأكيد المضارع بعد «إما» أحسن من تركه ؛
ولهذا لم يقع في القرآن إلا مؤكداً . والناخرون يؤيدون هذا المذهب .
(١) أى حقيقى ، وهو : الأمر — والنهى — والدعاء — والعرض — والتخصيـض —
والتمنى — والاستفهام . أما الخبر المراد به الطلب مجازاً كقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن)
لأن معناه الأمر ، وكقولك للعاطس : يرحمك الله — فلا يؤكد .
وإنما كان التوكيد بعد الطلب كثيراً ؛ لأن عناية الطالب بالمطلوب واهتمامه به يستدعى تأكيداً .
(٢) صدر بيت من البسيط — لم يذكر قائله ، وعجزه :

* كَمَا عَمِدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ *

اللغة والاعراب . مخلفة : اسم فاعل مؤنث ، من الإخلاف وهو : عدم الوفاء بالوعد
ذى سلم : اسم موضع بالحجاز ، وقيل : بالشام . «هلا» حرف تضييـض يقصد
به الحث على الفعل بنفسه وشدة «تمنى» فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الإمثال
وياء المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين — فاعل، والنون للتوكيد ، وحذفت نون الرفع
مع الخفيفة حملاً على الثقيلة ، وأصله : تمنين «بوعد» متعلق بتمنن «غير مخلفة» غير حال
من ياء المخاطبة المحذوفة ومخلفة مضاف إليه «كما» الكاف جارة ، و«ما» مصدرية ، وهى
وما بعدها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنن .

وقول الآخر : * فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِينِنِي * ^(١)

وقوله : * أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَن قَبِيلًا ؟ * ^(٢)

والعنى : يطلب منها بشدة وحث - أن تشفق عليه وتفي بوعدا ولا تخلفه ؛ كما عهدا موفية بالوعد أيام كانوا مرتبعين بذي سلم .
والشاهد : تأكيد « تمنن » بالنون ؛ لوقوعه بعد حرف التحضيض - وهو « هلا »
(١) صدر بيت من الطويل - لم يعين قائله ، وعجزه :

* لَيْكِنِّي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكَ هَائِمٌ *

اللغة والاعراب . يوم الملتقى : يريد يوم الحرب التي يلتقي فيها الأقران . هائم : غارق في الحب . « فليتك » ليت حرف تمن ونصب والكاف اسمها « يوم الملتقى » يوم طرف متعلق بترينني والملتقى مضاف إليه « ترينني » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال ، وقد سبق قريباً بيان ذلك ، والجملة خبر لـ « ليت » اللام حرف جر وتعليل و « كي » مصدرية « تعلمي » فعل مضارع منصوب بـ كي بحذف النون والياء فاعل « أنى امرؤ » الجملة من أن ومعمولها سدت مسد مفعولى تعلمي « بك » متعلق « بهائم » الواقع صفة لامرؤ .

والعنى : يتنى أن تراه في هذا اليوم - حيث ينشط الأبطال فيه نشاطاً تاماً ، ويذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعد على نشاطه وأشد إثارة لشجاعته وإقدامه - حتى تعلم أنه بها مغرم متيم ؛ لأنه يذكرها وحدها في ذلك الوقت .

والشاهد : تأكيد « ترينني » بالنون ؛ لوقوعه بعد أداة التنى - وهى « ليت » .

(٢) عجز بيت من الكامل ، وهو من أبيات سيبويه ، وينسب إلى امرئ القيس

وصدره : * قَالَتْ فَطِيمَةُ حَلَّ شِعْرَكَ مَدْحَهُ *

اللغة والاعراب . فطيمة : تصغير فاطمة تصغير ترخيم . حل : فعل أمر من حلا . عن الماء - أى منعه وطرده ، وأصله حلىء ، فقلبت الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة ثم حذفت تخفيفاً . كندة : اسم قبيلة امرئ القيس . قبيلًا : - أى قبيلة ، ورخم للضرورة « حل » فعل أمر « شعرك » مفعوله ومضاف إليه « مدحه » مدح بدل من شعرك ، وهو منصوب على نزع الخافض والماء مضاف إليه « أفبعد » الهمزة للاستفهام والفاء عاطفة على

(الرابعة) أن يكون قليلاً ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة التي لم تسبق بإن^(١) كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)^(٢) وكقولهم :
* وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا *^(٣)

محذوف- أى : أعتقد بقبيل فبعد كندة تمدحن « بعد » ظرف متعلق بتمدحن المذكور « كندة » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث . « قبيلة » مفعول تمدحن والمعنى : أن محبوبته فاطمة قالت له : تجنب المدح في شرك ؛ لأنه ليس هنالك من يستحق المدح والثناء بعد قبيلتك .

والشاهد : في « تمدحن » ؛ حيث أكد بعد همزة الاستفهام . ولم يمثل المصنف لباقي أنواع الطلب . ومثل المضارع بعد أداة الأمر : لتحذرن الحاقدين فإنهم كثر . وبعد العرض : ألا تنسين إساءة من اعتذر إليك . وبعد الدعاء : لا يبعدن أصدقائي المخلصون ؛ فإنهم عون لى عند الشدائد .

(١) أى لم تدغم في « إن » الشرطية ، سواء سبقت بأداة شرط أخرى ، نحو : متى ما تجلس أجلس ، أم لا - كما مثل المصنف . ويدخل في ذلك : « ما » الزائدة بعد « رب » على رأى سيويوه ، نحو : ربما يأتين الخير من العدو ، ومنه بعضهم . والقلة في هذه الحالة بالنسبة لما تقدم ، وإلا فهو كثير في نفسه .

(٢) أكد . « تصيبن » بعد « لا » الناقية تشبيهاً لها بالناحية صورة . والجملة صفة لفتنة ، فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم - لا خاصة بالظالمين . الآية ٣٤ من الأنفال (٣) مثل عربي يضرب للفرع الذى ينشأ كأصله . وقد جاء عجز بيت من الطويل لشاعر - لم يذكر اسمه ، وصدره :

* إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ ابْنُهُ *

اللفظة والاعراب . عضة : شجرة ذات شوك من أشجار البادية - والجمع عِضَاه . شكيرها ، الشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها . « إذا » ظرف للمستقبل « منهم » متعلق بمحذوف حال من « سيد » الواقع فاعلاً لمات ، والجملة في محل جر بإضافة إذا « ابنه » فاعل سرق « من عضة » جار ومجرور متعلق بينبتان « ما » زائدة « شكيرها » شكير فاعل ينبتان ، والماء المائدة إلى عضة - مضاف إليه .

وقوله : * قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنَّكَ وَارِثٌ *
(الخامسة) أن يكون أقلّ ؛ وذلك بعد « لم »^(١) ، وبعد أداة جزاء

وللعنى : إذا مات من هؤلاء القوم شخص ، سرق ابنه صفاته وخلالاه وأصبح مثله ، وإنما يحى الفرع وفق أصله .

والشاهد : في يبتن « ، فقد أكد الفعل المضارع بالنون الثقيلة ؛ لوقوعه بعد « ما » الزائدة غير المسبوقه بأن الشرطية .

(١) صدر بيت من الطويل - لحاتم الطائي الجواد المشهور ، وعجزه :

* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا *

اللمغة والاعراب . مغنما : غنيمة - وهى الحصول على الشيء بلا مشقة . « قليلا » صفة لمصدر محذوف منصوب بمحذوف يدل عليه قوله « يحمدنك » - أى يحمدنك حمداً قليلاً ، ولم يحمل المصدر معمولاً ليحمدنك الآتى ؛ لأن معمول الفعل المؤكد لا يتقدم عليه « ما » زائدة « به » متعلق بيحمدنك ، والضمير فيه للمال فى قوله قبل :

أَهْنُ لِلَّذِي - وَى التَّلَادَ فَإِنَّهُ إِذَا مِتُّ كَانَ الْمَالُ نَهْبًا مُقَسَّمًا

« وارث » فاعل يحمد « إذا » ظرف متعلق بيحمد « مغنما » مفعول نال .

والمعنى : قلما يحمد الوارث من ورثته ، مع أنه يستولى على ما جمعه من المال ، وأبقى عمره فى الحصول عليه ، فلينظر الإنسان فى خير ما يتفق فيه ماله .

والشاهد : توكيد « يحمدنك » بعد « ما » الزائدة ، وهى بمعنى النفي كما قيل . وقال الدمامى : لا أدرى الوجه الذى عين ذلك . وليس المراد بكون توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة لأن قليلاً - أنه قليل فى ذاته ؛ فإنه كثير - بل قيل إنه مطرد . ويجوز توكيد المضارع الواقع بعد « ربما » كما يشمر به كلام سيديويه ، فقد ورد عن العرب قولهم : « ربما يقولن ذلك » ، ومنه قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي مَالٍ تَرْفَعَنَ ثَوْبِي تَمَاسَاتُ

ومعنى أوفيت : نزلت . والعلم : الجبل ، وفى : بمعنى على . وشمالات : رياح من الشمال

(٢) لأن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، وهذا يتعارض مع ما تنقده

نون للتوكيد

غير « إمّا » ، كقوله : **• يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ •** ^(١)
وقوله : **• مَنْ يُثَقِّنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ •** ^(٢)

(١) صدر بيت من الرجز، لأبي الصمء - مساور بن هند العباسي - شاعر مخضرم ،
يصف وطب لبن - أى سقام لبن . ونسبه الشيخ خالد لأن حيان الفقمسي ، وعجزه :

• شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا •

اللغة والاعراب . يحسبه : يخاله ويظنه . معما : لا بساً عمامة . « الجاهل » فاعل
يحسب والماء مفعوله الأول « ما » مصدرية ظرفية « يعلما » فعل مضارع مؤكد بالنون
الخفيفة المنقلبة ألفاً مجزوم بلم « شيخاً » مفعول ثانٍ ليحسب « على كرسية » الجار
والمرور متعلق بمحذوف صفة لشيخا « معما » صفة ثانية له .

والمعنى : يصف الشاعر قعب لبن علته رغبة حتى امتلاً ؛ يظنه الجاهل الذى لا يعلم
الحقيقة - شيخاً لا بساً عمامته البيضاء ، وقد جلس وتربع فوق كرسية .
وقيل إنه يصف جبلاً عمه الحصب . وحفه النبات . والأجودما قلنا كعاليه الأكثرون
والشاهد : فى « لم يعلما » حيث أكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً بعد « لم » وهو
قليل نادر (٢) صدر بيت من الكامل لابنة مرة الحارثي - من ثلاثة أبيات تثنى بها
أباها ، وكانت باهلة قد قتلته . ونعماه :

• أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَاقٍ •

اللغة والاعراب . يثقفن : يوجدن ، من ثقفته - وجدته . ويروى بناء الخطاب ،
وبنون التكامل مبنياً للفاعل ؛ أى تجدن - أو نجدن . آتب : اسم فاعل من آتب يثوب -
أى رجع . بنى قتيبة : فرع من باهلة . « من » شرطية جازمة مبتدأ « يثقفن » فعل مضارع
مجزوم ، وهو فعل الشرط مؤكد بالنون الخفيفة « فليس » الفاء واقعة فى جواب الشرط
« بآتب » خبر ليس على زيادة الباء ، والجملة خبر المبتدأ « وقتل بنى قتيبة » قتل مبتدأ
وبنى مضاف إليه ، وهو مضاف إلى قتيبة « شاقى » خبر « قتل » .

والمعنى : من يوجد من بنى قتيبة فسيقتل حتماً ، ولن يرجع أبداً إلى قومه ؛ فإن قتلهم
يشقى النلة ، ويطفىء جذوة الغضب ؛ بسبب ما سفكوا من دماء .

والشاهد : تأكيد « يثقفن » بالنون الخفيفة بعد « من » الشرطية .

وقد أشار الناظم إلى الأقسام المتقدمة بقوله :

(فصل) في حكم آخر المؤكد .

اعلم أن هنا أصليين يستثنى من كل منهما مسألة .

الأصل الأول : أن آخر المؤكد يفتح ^(١) ؛ تقول : لتضر بن - واضرب بن .

(للفعل) تؤكد بنونين ، هما
يؤكدان « أفعل » و « يفعل » آتياً
أو مُنبئاً في قسم مستقبلاً
وغير « إما » من طوائب الجزأ
وآخر المؤكد أفتتح كابرزاً ^(٢)

أى يلحق الفعل للتوكيد نونان ؛ إحداهما ثقيلة كنون « اذهبن » ، والثانية خفيفة كنون « اقصدنهما » ، وهما يؤكدان « أفعل » - أى فعل الأمر ، و « يفعل » - أى المضارع الآتى - أى المستقبل ؛ إذا كان دالاعلى الطلب ، أو شرطاً تالياً إما ، أو واقماً جواب قسم مثبتاً مستقبلاً . ويقل دخول النون على المضارع الواقع بعد « ما » التى لا تصحب إن ، والواقع بعد « لم » ، وبعد « لا » - النافيتين ، والواقع بعد غير « إما » من أدوات الشرط التى تطلب جزاء . ثم ذكر الناظم : أن آخر المؤكد يبنى على الفتح ؛ كابرزاً ، أصله « ابرزن » بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .

(١) سواء أكان صحيحاً أم معتلاً - أمراً أو مضارعاً ، كما مثل المصنف .

(*) « أفعل » خبر مقدم « تؤكد » مبتدأ مؤخر « بنونين » متعلق بتوكيد « هما كدوني » مبتدأ وخبر ، والجملة على جر صفة لنونين « اذهبن » مقصود لفظه مضاف إليه « اقصدنهما » معطوف عليه كذلك (*) « أفعل » مقصود لفظه مفعول به ليؤكدان « يفعل » معطوف عليه « آتياً » حال من « يفعل » وفيه ضمير هو فاعله « ذا طالب » ذالحال من الفاعل وطلب مضاف إليه « أو شرطاً » معطوف على « ذا طالب » إما مفعول مقدم لتالياً الواقع صفة لشرطاً (*) « أو مثبتاً » معطوف على شرطاً فى قسم ، متعلق به - أو آتياً مستقبلاً حال من ضمير مثبتاً أو آتياً « وقول » فعل ماض والفاعل يعود إلى التوكيد بنونيه « بعد » ظرف متعلق به « ما » مضاف إليه مقصود لفظه « ولم » عطف على ما « وبعداً » كذلك (*) « وغير إما » وغير عطف على « لا » وإما مضاف إليه « من طوائب » متعلق بمحذوف حال من غير إما « الجزأ » بالقصير مضاف إليه « وآخر المؤكد » آخر مفعول مقدم لافتتح والمؤكد مضاف إليه « كابرزاً » السكاف جارة لقول محذوف ، و « ابرزاً » فعل أمر مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف ، والفاعل أنت .

ويستثنى من ذلك : أن يكون مسنداً إلى ضمير ذي لين^(١) ؛ فإنه يحرك آخره حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين^(٢) كما نشرحه .

والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء - أو واو ، تقول : اضربن يا قوم - بضم الباء ، واضربن يا هند - بكسرها ، والأصل : اضربون - واضربين ، ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين .

ويُستثنى من ذلك : أن يكون آخر الفعل ألفاً كيخشى ؛ فإنك تحذف آخر الفعل ، وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول : يا قوم اخشون - ويا هند اخشين^(٣) .

فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء^(٤) - لم تحذف آخره ، بل تقلبه ياء ، فتقول : ليخشين زيد - ولتخشين يا زيد ، ولتخشيان يا زيدان - ولتخشينان يا هندات^(٥) .

(١) أى : ألف ، أو واو ، أو ياء (٢) فيضم قبل الواو ، ويكسر قبل الياء ، ويفتح قبل الألف . وفى ذلك يقول الناظم :

(وأشكله قبل مضمّر لين بما جانس من تحريك قد علماً)^(٦)
أى اشكل المضارع الصحيح الآخر ؛ إذا وقع قبل ضمير لين ؛ أى إذا اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة - بحركة تجانس وتسار ذلك اللين .

(٣) أصلهما : اخشون - واخشين ، حذفت الضمة والكسرة للثقل على حرف العلة ، ثم حذفت الياء للساكنين ، وحركت الواو والياء بما يناسبهما .

(٤) وذلك هو : الاسم الظاهر ، والضمير المستتر ، والألف ، ونون النسوة .
(٥) وإلى هذا ، وما تقدم - يشير الناظم بقوله :

(*) « واشكله » فعل أمر والماء مفعوله ، وهى مائدة على آخر المؤكدة البيت قبله « قبل مضمّر » قبل ظرف متعلق به ، ومضمّر مضاف إليه « لين » نعم لمضمّر « بما » متعلق بأشكاه ، وما اسم موصول واقع على الحركات المحاسة « جانس » الجملة صلة ما ، ومفعول جانس محذوف - أى بما جانس للمضمّر « قد علماً » الجملة نعم لتحرك ، وعلماً ماضى للجهول ، والألف للاطلاق

(وَالْمُضْمَرُ اخْذِفَتْهُ إِلَّا الْأَلِفَ وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
فَاجْمَلْهُ مِنْهُ - رَافِعاً ، غَيْرَ لَيًّا وَالْوَاوِ - بَاءٌ ؛ كَاسْمَيْنِ سَمِعِيَا
وَاخْذِفَتْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ، وَفِي وَاوٍ وَبَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُنِي
(نَحْوُ : اخْشَيْنِ يَا هِنْدُ - بِالْكَسْرِ ، وَبَا

قَوْمِ اخْشَوْنَ ، وَاضْمَنْ ، وَقِسْ مُسَوِيًّا)^(١)

أى أن الضمير اللين المتصل بالمضارع الصحيح الآخر - يحذف ؛ إن كان واواً أو ياء ،
ويبقى إن كان ألفاً . وإن كان الفعل معطلاً ؛ فإن كان آخره ألفاً - فاجمل الألف ياء
إذا رفع الفعل ضميراً غير الواو والياء - أى واو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ كالظاهر -
وَأَلِفِ الْأَتْنَيْنِ - والضمير المستتر - ونون النسوة . و اخذف الألف مع فتح ما قبلها ؛
إن رفع واواً أو ياء ، مع تحريكهما بشكل مناسب ؛ فتضم الواو وتسكّر الياء ، وهذا
عند تأكيد الفعل . فإن لم يؤكد الفعل بإحدى النونين - لم تضم الواو ولم تسكّر الياء ؛
بل يجب تسكينهما ، تقول : يا قوم ! هل ترضون بالمذلة ؟ يا بنت مصر هل ترضين بغير
النصر . يا مجدون اخشوا - ويا هند اخشى .

وإيضاح ما ذكره المصنف : أن الفعل الذى يراد تركيده يتبع فيه ما يأتى :

(١) إن كان مسنداً إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المذكور - بنى آخره على
الفتح لمباشرة النون - خفيفة كانت أو ثقيلة ، ولم يحذف منه شيء ، سواء أكان صحيحاً

(*) « والضمير » مفعول محذوف بفسره ما بعده « الألف » منصوب على الاستثناء من المضمر
« وإن يكن » شرط وفعله ، وبكن تامة « أَلِفٌ » فاعله (*) « فاجمله » الفاء واقعة في جواب الشرط
والهاء مفعول اجمل الأول « منه » متعلق باجمل ، والهاء هائدة على الفعل « رافعاً » حال من الهاء
في منه ، وفيه ضمير هو فاعله « غير الياء » مفعوله والياء مضاف إليه « والواو » معطوف على الياء « ياء »
مفعول ثان لاجمل « كاسمين » - لكاف جارة لقول محذوف ، و « اسمين » فعل أمر مؤكدة بالنون الثقيلة
« سمعيا » مفعول مطلق (*) « و اخذفه » فعل أمر والهاء مفعوله عائدة إلى الألف « هاتين » مضاف إليه
لرافع ، والإشارة إلى الواو والياء « وفى واو » متعلق بقى « ويا » عطاف عليه مقصور « شكل » مبتدأ
« مجانس » نعمت له « قنى » فعل ماضى للمجهول ، ونائب الفاعل يعود إلى شكل مجانس ، والجملة خبر للمبتدأ
(*) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « اخشين » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، وحرك
لتختص من الساكنين ، والنون حرف توكيد « بالكسر » - حال من اخشين « ويا قوم » - معطوف
على يا هند ، و « قوم » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المكلم المحذوفة للاستثناء عنها
بالكسرة « اخشون » نه أمر ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للتوكيد « و اضم » فعل أمر
ومفعوله محذوف - أى الواو « مسوياً » - حال من فاعل قس المستتر ؛ تقديره أنت .

أم معتلا . وترد لام للمعتل إلى أصلها إن كانت قد حذفت . وإن كانت ألفاً قلبت ياء لتقبل الفتحة ، تقول : لتجتهدن - لتدعون - لترضين .

(ب) وإن كان مسنداً إلى ألف اثنين - فكذلك الحكم ؛ غير أنه يجب حذف نون الرفع - إن كانت موجودة - للجازم ، أو لتوالي الأمثال . وتسكس نون التوكيد تشبيهاً لها بنون الرفع . ولا تكون النون بعد الألف إلا مشددة ، تقول : لتصران - لتدعوان - لترضيان . والفعل معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، والألف فاعل ، والنون المذكورة المشددة - حرف للتوكيد .

(ج) وإذا أسند لنون النسوة - فكما تقدم أيضاً ، وتزداد ألف فارقة بين نون النسوة ونون التوكيد التي يجب أن تكون مشددة مكسورة بعد الألف الزائدة . ولا تحذف نون النسوة لأنها اسم ؛ تقول : لتصرنان - لترمينان - لتدعونان . والفعل مبني على السكون ، ونون النسوة فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف لا محل له .

(د) وإذا أسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ؛ فإن كان صحيحاً حذفت نون الرفع لما تقدم ، وحذفت واو الجماعة أو ياء المخاطبة لالتقاء الساكنين « مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها ، والكسرة قبل ياء المخاطبة لذلك » تقول : لتجتهدن يا أبنائي - ولتجسسن - يا هند . وإن كان معتلاً حذفت آخر الفعل مطلقاً ؛ ثم إن كان معتلاً بالألف - حذفت نون الرفع أيضاً ، فيلتقي ساكنان ، ولا يمكن الاستثناء عن أحدهما . فتتحرك واو الجماعة بالضم ، وياء المخاطبة بالكسر - مع فتح ما قبلهما ، تقول : لترضون - يا قوم - ولترضين . وتقول في إعرابه : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، واو الجماعة أو ياء المخاطبة - فاعل ، ونون التوكيد حرف . وإن كان معتلاً بالواو أو الياء - حذفت مع الآخر واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل الواو المحذوفة ، والكسرة قبل الياء ؛ لتدل على المحذوف ، تقول : لتدعن - لترجن - ، لتدعن - لترجن . ويكون الفعل مرفوعاً بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة أو ياء المخاطبة المحذوفة - فاعل ، والنون المذكورة للتوكيد .

والخلاصة : أن المضارع المعتل الآخر عند توكيده ؛ إن كان معتلاً بالألف - قلبت ألفه ياء عند إسناده لألف الاثنين أو نون النسوة ، وجيء بنون التوكيد مشددة مع زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد ، وحذفت ألفه عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة - مع تحريك الواو بالضمة والياء بالكسرة .

(فصل) تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام :
 أحدها : أَنَّهَا لَا تَقَعُ بَعْدَ الْأَلِفِ ^(١) ، نحو : قُومًا — واقعدا ؛ لثلاثاً
 يَلْتَقِي سَاكِنًا ^(٢) . وعن يونس والكوفيين إجازته .
 ثم صَرَّحَ الفارسي في الحجة ^(٣) بأن يونس يُبْقِي النون ساكنة ،
 ونظرَ ذلك بقراءة نافع (وَنَحْيَا) ^(٤) .
 وذكر الناظم : أَنَّهُ يَكْسِرُ النون ، وَحَمَلَ عَلَى ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ :

وإن كان معتلا بالواو أو الياء ، وأسند لألف الاثنين — تركت الواو والياء مع
 فتحهما ، ويسكنان عند الإسناد لنون النسوة . ويجب حذف حرفي العلة عند الإسناد لواو
 الجماعة أو ياء المخاطبة — مع حذف الواو والياء ، وضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء .
 ويجب حذف نون الرفع في جميع الحالات ، وهي لا توجد مع نون النسوة .
 هذا : والأمر الصحيح الآخر ومعتله — كالمضارع في جميع ما تقدم ؛ غير أن الأمر
 مبني دائماً ، ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقاً . أما المضارع فمقرب في جميع الحالات ؛
 لوجود الضمير فاصلاً بينه وبين التوكيد ، فهي غير مباشرة — إلا عند إسناده لنون النسوة
 فيكون مبنياً معها على السكون . والخفيفة كالثقلية
 (١) سواء أكانت الألف اسماً — أى ضمير الاثنين ، بأن أسند إليها الفعل ، أو
 حرفاً ؛ بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر — على لغة — كضربان الحمدان ، أو كانت زائدة —
 وهي التالية لنون النسوة ، لافصل بينها وبين نون التوكيد نحو : اضربننا :
 وهذا مذهب عامة البصريين .

(٢) هما : الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة — بالنظر إلى أصلها وهو
 السكون . أما نون الرفع هنا فمحدوفة ؛ لأن الأمر يبنى على حذف النون . والتقاء
 الساكنين يفتقر في العربية ؛ إذا كان أول الساكنين حرف لين وثانيهما مدغماً في مثله ،
 وهما في كل واحد ؛ ولهذا جاز وقوع المشددة بعد الألف وامتنعت الخفيفة بعدها
 (٣) الحجة . كتاب جليل الشأن في التعليل لقراءات الأئمة القراء . وقد تناول فيه
 الفارسي كثيراً من المسائل النحوية والصرفية والبلاغية ، والتفسير والحديث ، وبعض
 العلوم الأخرى ، وقدمه إلى عضد الدولة (٤) أى يسكون الياء بعد الألف وصلاً

(فَدَمَّرَانِهِمْ تَدْمِيرًا) ^(١) ، وجَوَزَ في قراءة ابن ذَكْوَانَ ^(٢) (وَلَا تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون ^(٣) .

وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً ، ويجب كسرها كقراءة باقي السبعة : (وَلَا تَتَّبِعَانِ) ^(٤) .

الثاني : أنها لا تُوكَّدُ الفعل المسند إلى نون الإناث ؛ وذلك لأنَّ الفعل المذكور يجب أن يُؤْتَى بعد فاعله بِالْفِ فاصلة بين النونين — قصداً للتخفيف ، فيقال : اضربنَّ ، وَقَدْ مَضَى أَنَّ الخفيفة لا تقع بعد الألف ومن أجاز ذلك فيما تقدَّم — أجازَه هنا بشرطِ كسرِ النون ^(٥) .

(١) من الآية : ٣٦ من سورة الفرقان ، وذلك على أنه فعل أمر لاتين والألف ضمير الاتين ، والنون المكسورة نون توكيد خفيفة .

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن بشر بن ذكوان ، من أصحاب ابن عامر . كان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموي . قال الحافظ الدمشقي : لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ، ولا بالشام ، ولا بمصر ، ولا بخراسان — في زمان ابن ذكوان — أقرأ منه عندى ، وتوفي سنة ٢٠٢ هـ (٣) أى : على أن الواو للعطف ، و « لا » نافية فتكون الألف ضمير الاتين ، ونون الرفع محذوفة بها ، والنون المذكورة مؤكدة مكسورة . ويجوز أن تكون الواو للحال ، و « لا » نافية ، والنون الموجودة علامة الرفع ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر حال .

(٤) الآية ٨٩ — يونس . وهنا ينتظر التقاء الساكنين ؛ لأنَّ أول الساكنين حرف لين ، وثانيتها مدغم في مثله كما تقدم . وقد أشار الناظم إلى هذا الفرق بين الخفيفة والثقيلة — بقوله : (وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ لَكِنَّ شَدِيدَةً ، وَكُنْزُهَا أَلِفٌ) ^(٦) أى لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف ؛ بل يجب أن تكون شديدة ، وتكسر تشبيهاً لها بنون المثني (٥) وذلك فراراً من التقاء الساكنين على غير حده ؛ إذ ليس هنا ثلاث نونات . وإلى هذا الفرق الثاني — يشير الناظم بقوله :

(٦) « خفيفة » بالرفع فاعل تقع ، وبالنصب حال من فاعل تقع المائد إلى النون المألوفة من السياق « بعد الألف » بعد ظرف متعلق بتقع والألف مضاف إليه « شديدة » عطف على خفيفة بل كن .

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

لَا تُهِنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالْذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)
أصله : لَا تُهِنَنَّ .

الرابع : أنها تُعْطَى في الوقتِ حُكْمَ التَّنْوِينِ ؛ فإن وقعت بعد فَتْحَةٍ

(وَأُفَاءً زِدْ قَبْلَهَا مُوَكَّدًا - فَعَلًا - إِلَى نُونِ الْإِنَاءِ أُسْنَدًا)^(٢)

أى زد قبل نون التوكيد مباشرة - ألفاً ؛ حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة ؛ وذلك كراهة توالى الأمثال ، وبعداً عن اللبس أحياناً

(١) بيت من المنسرح ، للأضبط بن قريع السعدى - جاهلى قديم ، من أبيات مطلبيها :

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْمُؤَمِّمِ سَعَةٌ وَالْمُسْمَى وَالصَّبِيحُ لَفْلَاحَ مَعَةٍ

قال نعلب : بلنى أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل

اللغة والاعراب . تهين : فعل مضارع ، من الإهانة - وهى الاحتقار والازدراء . علك :

لغة فى لملك . تركع : أصله من الركوع ، وهو الانخفاض من أعلى إلى أسفل .

والمراد هنا : انحطاط الحال ، وتبدل الحال الحسنة بأخرى مفارقة لها . « لا » ناهية

« تهين » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة لالتقاء

الساكنين فى محل جزم ، والفتحة دليل عليها « علك » على حرف ترج ونصب والسكاف

اسمها « أن تركع » أن مصدرية وهى ما بعدها فى تأويل مصدر خبر لعل ؛ على تأويله

باسم الفاعل - أو على حذف مضاف « يوماً » ظرف زمان « والذهر قد رفعه » الذهر

مبتدأ ، وقد للتحقيق ، وجملة رفعه خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

والمعنى : لا تحقر الفقير ولا تهنه وتستخف به ، فربما يتبدل الحال ويتغير - والذهر

قلب - فيخفضك الزمان ويرفعه عليك .

والشاهد : فى « لاتهين الفقير » حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة للتخلص من

الساكنين ، وهما : النون واللام فى « الفقير » ، وبقيت الفتحة على آخر الفعل دليلاً على

النون المحذوفة ، وثبوت الياء مع وجود الجازم - دليل على أن الفعل مؤكد .

(*) « وألفاً » مفعول زد مقدم « أبلها » قبل طرف متعلق بزد والهاء مضاف إليه « مؤكداً »

حال من فاعل زد ، وفيه ضمير هو فاعله « فعلاً » مفعوله « لى نون الإناء » متعلق بأُسْنَدًا

ومضاف إليه ، وجملة « أُسْنَدًا » نعت لقوله « فعلاً » ، ونائب الفاعل ضمير مستتر ، والألف للإطلاق

قُلِبَتْ أَلْفًا ، كقوله تعالى : (لَنَسْفَعًا — وَلَيَكُونَنَّ) ، وقول الشاعر :

• وَلَا تَمْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا * ^(١) . وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ ضَمَّةٍ
أَوْ كَسْرَةٍ حُذِفَتْ ، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ أَنْ يُرَدَّ مَا حُذِفَ فِي الْوَصْلِ لِأَجْلِهَا ^(٢)

(١) عجز بنت من الطويل ، للأعشى - ميمون بن قيس - من قصيدة له في مدح الرسول عليه السلام ، وكان قدم إليه لينشدها بين يديه فمنعته قريش ، وصدره :

• وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا *

اللفظة والاعراب . الميتات : جمع ميتة ، وهى الحيوان المأْكول الذى فارق الحياة حنف ألقه من غير تذكية . لا تقربنها : المراد لا تطعمها . الشيطان : يطلق على كل متمرّد من الجن والإنس : « وإياك » منصوب على التحذير بمحذوف وجوباً « والميتات » معطوف عليه « لا » ناهية « تقربنها » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد فى محل جزم « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا ناهية ، وحرك بالسكر للتخلص من الساكنين « الشيطان » مفعوله « والله » الواو عاطفة ولفظ الجلالة مفعول مقدم لـ « فاعبدا » الفاء زائدة أو عاطفة ، و « اعبدا » فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع منه الفتح العارض لأجل نون التوكيد الحفيفة المقلبة ألفاً فى الوقف .

والمعنى : ابتعد عن أكل الميتة ، ولا تخضع للشيطان وزعائه ، بل اخضع لله تعالى واعبده فيما أمرك به ونهاك عنه ؛ فإنه سبحانه المستحق وحده للعبادة .
والشاهد : فى « فاعبدا » ؛ حيث أبدل نون التوكيد الحفيفة ألفاً فى الوقف ؛ كما أن التنوين فى الاسم المنصوب كذلك .

(٢) وذلك لزوال علة الحذف ، وهى التقاء الساكنين .
وإلى افرقين : الثالث والرابع - يشير الناظم بقوله :

(وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِّسَاكِنٍ رَدِفٌ وَبَعْدَ غَيْرٍ فَتَحَةً إِذَا تَقَفَ)
وَأَرَدُ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدِمًا

(*) « ردف » فعل ماض ، والجملة صفة لساكين « وبعد » متعلق بأحذف « غير فتحة » متعلق بإحذف « إذا » ظرف متعلق بأحذف « تقف » الجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها (*) « إذا » ظرف متعلق بآرد « حذفتها » الجملة فى محل جر بإضافة إذا ، والهاء عائدة إلى النون « ما » اسم موصول مقول أزد « من أجلها فى الوصل » متعلقان بعدما « كان » اسمها يعود إلى ما الموصولة الواقعة على الواو والياء المحذوفين « عدما » فعل ماض للمجهول والجملة خبر كان ، وجملة كان ومفعولها صلة ما

تقول في الوصل : اضربن يا قوم — واضربن يا هند ، والأصل :
اضربون — واضربين كما مر؛ فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين في
نحو: جاء زيد — ومررت بزيد، ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين،
فتقول : اضربوا — واضربي .

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ — أَلِفًا وَقَفًا ، كَمَا تَقُولُ فِي قَفَنٍ : قِفَا (*)
أى احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردها — أى تبعها — ساكن ، وكذلك إذا
وقعت عند الوقف عليها — بعد غير فتحة ؛ أى ضمة أو كسرة . ويجب عند الوقف
أن ترد إلى الفعل ما حذف منه بسببها عند وصل الكلام ؛ كما يجب إبدالها أَلِفًا في
الوقف ، إذا وقعت بعد حرف مفتوح ، تقول في « قَفَن » عند الوقف : قِفَا :
ومن هذا يتبين : أنها تحذف وجوباً في النطق ؛ إذا وقع بعدها ساكن ولم يوقف
عليها ، وكذلك إذا وقف عليها بعد ضم أو كسر .
هذا : وبروى فريق من النحاة — تحريك النون بالكسر إذا وليها ساكن بدلا من
حذفها ؛ لأن الأصل في التخلص من اللساكنين تحريك الأول منهما بالكسر ، كما نبه
على ذلك شارح المفصل ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلّة .

(*) «وَأَبْدَلْنَهَا» فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و«ها» مفعول أول «أَلِفًا» مفعول ثان «وقفا» منصوب بترفع الخافض ، أو حال من فاعل أبْدَلْنَهَا أو مفعول له «كَمَا» الكاف جارة ، و«ما» مصدرية وهى وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف «فى قَفَن» متعلق بقول «قفا» مقول القول مقصود لفظه ، أو الجملة محكمة بالقول

الأسئلة والتمرينات

- ١ — ما الذى يؤكد من الأفعال : وما الذى لا يؤكد ؟ ولماذا ؟ مثل .
- ٢ — متى يجب تأكيد الفعل المضارع ؟ وبماذا ؟ ومتى يمتنع ؟ وضع ما تقول .
- ٣ — ما حكم تأكيد المضارع الصحيح والمعتل ؟ إذا أسند كل إلى واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ؟ هات أمثلة موضحة .
- ٤ — ما الذى تختص به نون التوكيد الخفيفة ؟ وضع ذلك بأمثلة من عندك :
- ٥ — ما حكم تأكيد المضارع الواقع بعد « ما » الزائدة ؟ أو بعد « لم » الجازمة ؟ مثل لما تقول .
- ٦ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب . وضع الشاهد ، وبين حكم توكيد الأفعال فيها :

قال تعالى : (فَإِذَا تَنَفَّسْتَهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدْ بِهِمْ مَن خَلْفَهُمْ . وَاسْوَفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى . لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ . أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ؟)
وقال عليه السلام : « فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا ، وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَاقَيْنَا » .
يقال فى اللؤلؤ - لمن يُخْفَى عنك أمراً أنت تعلم به - : بِمَعْنَى مَا أَرَيْتَكَ .

لَا تَحْفَلْنَ بِبُؤْسِهَا وَنَعِيمِهَا نَعْمَى الْحَيَاةِ وَبُؤْسِهَا تَضَلِيلُ
لَئِنْ تَكْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَى بَيُوتِكُمْ لَيَعْلَمَنَّ رَبُّيَّ أَنْ يَبْنِيَّ أَوْسَعَ
أَتَهْجُرُونَ خَلِيلًا كَانَ عَهْدُكُمْ وَأَخْلَصَ الْوَدَّ فِي سِرِّهِ وَإِعْلَانِ ؟
مَنْ جَعَدَ الْفَضْلَ وَلَمْ يَذْكُرَنَّ بِالْحَمْدِ صَاحِبَهُ - فَقَدْ أَجْرَمَا
وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ عَظِيمِي صَرِيحَةٍ فَأَحْرَبَ بِهِ مِنْ طَوْلٍ فَقِيرٍ وَأَحْرَبَا
تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ بِمُحْتَبَا فِعْلِ الْكِرَامِ ، وَلَوْ طَاقَ الْوَرَى حَسْبَا

- ٧ — خاطب بالمباراة الآتية : المفردة ، ومثنىها ، والجمع بنوعيه ، مع تأكيد الأفعال فى كل صورة ، واضبط تلك الأفعال بالشكل :
- « لاتن فى أداء الواجب . ولا تخش فى الحق لومة لائم . واسم بنفسك عن الدنيايا » . وكن قدوة لغيرك فى حسن معاملة الناس .

نمـودج

- ٨ — أسند الأفعال الآتية إلى : ضمير الواحد ، وألف الاثنين ، ونون النسوة
وواو الجماعة ، وياء المخاطبة - مؤكداً بالنون مع الضبط .
ادع . يدعى . انه . يسمد . يقضى . فه . يسمو . يرقى .

الفعل	ضمير الواحد	ألف الاثنين	نون النسوة	واو الجماعة	ياء المخاطبة
ادع	ادعَوْن	ادعَوَان	ادعَوْنَان	ادعُون	ادعِيْنَ
يدعى	يَدْعِيْنَ	يَدْعِيَان	يَدْعِيْنَان	يَدْعُون	يَدْعِيْنَ
انه	اِنْهِيْنَ	اِنْهِيَان	اِنْهِيْنَان	اِنْهَوْن	اِنْهِيْنَ
ره	رِيْن	رِيَان	رِيْنَان	رَوْن	رِيْنَ
يسمد	يَسْمَدُنْ	يَسْمَدَانْ	يَسْمَدْنَانْ	يَسْمَدُونْ	يَسْمَدِيْنَ
يقضى	يَقْضِيْنَ	يَقْضِيَانْ	يَقْضِيْنَانْ	يَقْضُونْ	يَقْضِيْنَ
فه	فِيْن	فِيَان	فِيْنَان	فُونْ	فِيْنَ
يسمو	يَسْمُوْن	يَسْمُوَانْ	يَسْمُوْنَانْ	يَسْمُونْ	يَسْمُوْنَ
يرقى	يَرْقِيْنَ	يَرْقِيَانْ	يَرْقِيْنَانْ	يَرْقُونْ	يَرْقِيْنَ

- ٩ — أسند الأفعال الآتية إلى المفردة ، والمثنى المذكر ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، ثم أ كدها مع الضبط بالشكل . وضعها في جمل من إنشائك .

اسع . ينأى . ينجو . تول . ينفى . اسم . قه . يئن . بقى

- ١٠ — اشرح البيت الآتى شرحاً أدبياً ، وأعرب الشطر الأول منه :

- لا تَنْيَسَنَّ إِذَا اكْتُوبْتُمْ مَرَّةً إِن النجاحَ حليفُ كلِّ مثابرٍ
١١ — كون ثلاث جمل من إنشائك ، بكل منها مضارع واجب التوكيد ، وثلاثاً أخرى بها مضارع ممتنع التوكيد . ثم ثلاثاً فيها مضارع جائز التوكيد ، وبين سبب ما تقول .

- ١٢ — ما حكم المضارع المقتل الآخر بالواو أو بالياء ؛ إذا أريد إسناده إلى ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة - مع التوكيد .
اشرح ما يحدث فيه من تغير ، ووضح ذلك بالثال .

(باب ما لا ينصرف)^(١)

الاسمُ إنْ أَشْبَهَ الحَرْفَ مُبْنًى كَمَا مَرَّ - وَتُسَمَّى غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ^(٢) ،
وإِلَّا أَغْرِبَ . ثُمَّ الْمُعْرَبُ ؛ إِنْ أَشْبَهَ الْفِعْلَ^(٣) مُنْعَ الصَّرْفِ^(٤) كَمَا سَيَأْتِي

باب ما لا ينصرف

(١) اختلف النحاة في مأخذ هذه الكلمة ؛ فقليل : من الصريف - وهو التصويت ولا شك أن التنوين تصويت في آخر الاسم المنصرف . وقيل : من الانصراف - وهو الرجوع ، فكأن الاسم انصرف ورجع عن مشابهة الفعل والحرف ، أو انصرف عن طريقهما إلى طريق الاسمية المحضة . والأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً ؛ أما الإعراب ؛ فلا أنه يتوارد وتماقب عليه معان لا تتميز إلا بالإعراب ؛ كالفاعلية والمفعولية . وأما الصرف فلخفته في النطق . ولا يخرج عن أصله إلا إذا أشبه الفعل أو الحرف . ووجود هذا التنوين في الاسم المعرب يجعله أشد تمكناً في الاسمية وأقوى فيها من غيره ، ولهذا يسمى : تنوين الأمكية - كما يسمى تنوين الصرف .

(٢) أى لعدم تمكّنه في باب الاسمية ، بسبب عدم قبوله الحركات .

(٣) أى في عِلتين فرعيتين ؛ ترجع إحداها إلى اللفظ ، والثانية إلى المعنى ، أو في علة واحدة تقوم مقام العِلتين المذكورتين - كما يتضح بمد .

(٤) أى التنوين - كما منع الفعل . وإيضاح ذلك كما يقول النحاة : أن الفعل فرع عن الاسم في اللفظ ؛ لأنه مشتق من المصدر ، والفرع أصمف من الأصل . وفرع عنه في المعنى ؛ لأن الفعل محتاج دائماً إلى فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، والحاجة ضعف فإذا وجدت في بعض الأسماء هذه الفرعية ، وهذا الضعف بنوعيه ، أو بنوع واحد آخر يقوم مقامهما - فقد شابه الفعل ؛ فيعطى حكمه في المنع من التنوين ، ويمنع تبعاً لذلك جره بالكسرة ؛ لأنهما في الاختصاص بالأسماء - فيجر بالفتحة نيابة عنها ؛ بشرط ألا يكون مضافاً ولا مقترناً بأل كما سيأتي . هكذا يعلل النحويون سبب منع بعض الأسماء من الصرف . ويقول السهيلي : إن المانع من صرف بعض الأسماء - استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال ، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به .

والحقيقة أن العلة هي السماع من العرب ؛ لأن العرّابي ما كان يعرف شيئاً من تلك الملاء .

وُسَمِيَ غَيْرَ اَمْكَنْ^(١)، وَإِلَّا صُرِفَ - وَسُمِيَ اَمْكَنْ .
والصرفُ هو: التَّنْوِينُ^(٢) الدالُّ عَلَى مَعْنَى يَكُونُ الْاسْمُ بِهِ اَمْكَنْ،
وذلك المعنى: هُوَ عَدَمُ مُشَابَهَتِهِ لِلحَرْفِ وَلِلْفِعْلِ؛ كزَيْدٍ - وَفَرَسٍ .
وقَدْ عَلِمَ مِنْ هَذَا: أَنَّ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ هُوَ الْفَاعِلُ لِهَذَا التَّنْوِينِ .
وَيُسْتَشْتَقَّى مِنْ ذَلِكَ، نَحْوُ: « مُسْأَلَاتٍ »^(٣)؛ فَإِنَّهُ مُنْصَرِفٌ مَعَ أَنَّهُ
فَاعِلٌ لَهُ، إِذْ تَنَوَّنَتْهُ لِمُقَابَلَةِ نُونِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ^(٤) .
ثُمَّ الْاسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ نَوْعَانِ :
أَحَدُهُمَا : مَا يَتَمَنَعُ صَرْفُهُ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ شَيْئَانِ :

(١) أَى غَيْرِ قَوَى التَّمَكُّنِ فِي بَابِ الْإِسْمِيَّةِ؛ لِإِشْمَالِهِ عَلَى عِلَامَةِ وَاحِدَةٍ هِيَ الْإِعْرَابُ،
وَحِرْمَانِهِ مِنَ الْعِلَامَةِ الثَّانِيَةِ - وَهِيَ التَّنْوِينُ .
(٢) أَى وَحْدَهُ كَمَا هُوَ رَأَى الْمُحَقِّقِينَ . أَمَّا عَدَمُ الْجُرِّ بِالْكَسْرِ فَتَابِعٌ لَهُ كَمَا سَلَفْنَا ؛
لِتَأْخِيهِمَا فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْمَاءِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ النَّازِمُ :
(الْعَرَفُ تَنْوِينٌ أَنَّى مُبَيِّنًا مَعْنَى، بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ اَمْكَنًا)^(٥)
وقَدْ أَوْضَحَ الْمَصْنُفُ مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ تَوْضِيحًا شَافِيًا . وَهَذَا التَّنْوِينُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا
الْأَسْمَاءُ الْمُنْصَرَفَةُ .

(٣) أَى مِنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ غَيْرِ الْمُسَمَّى بِهِ، وَالباقى فِي دِلَالَتِهِ عَلَى الْجَمْعِ .
أَمَّا مَا سَمِيَ بِهِ مِنْهُ، نَحْوُ: « عَرَفَاتٍ » - فَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ وَلَا كَلَامٍ فِيهِ .
(٤) أَى فِي أَنَّ كَلَامَهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ الْاسْمِ . وَلَيْسَ مِنْ تَنْوِينِ الْأَمْكَنِ أَيْضًا - تَنْوِينِ
« الْعَوْضِ »، وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي الْمَقْرُوسِ، مِثْلَ جَوَارٍ وَقَاضٍ، وَلَا تَنْوِينِ « التَّنْكِيرِ »
لأنَّهُمَا يَدْخُلَانِ الْأَسْمَاءَ الْمُنْصَرَفَةَ وَغَيْرَ الْمُنْصَرَفَةِ .

(*) « الصَّرْفُ تَنْوِينٌ » مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَجِلَّةٌ « أَنَّى » نَعَتْ لَتَنْوِينِ « مُبَيِّنًا » حَالٍ مِنْ
فَاعِلِ « أَنَّى »، وَفِيهِ ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ « مَعْنَى » مَفْعُولُهُ « بِهِ » مُتَعَلِّقٌ بِيَكُونُ بَعْدَ « الْاسْمِ » اسْمٌ يَكُونُ
« اَمْكَنًا » خَرَاهَا، وَالْجِلَّةُ فِي مَحَلِّ نَصَبِ صِفَةٍ لِمَعْنَى .

(أحدهما) ما فيه أَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا — أى مقصورة كانت ،
أو ممدودة^(١) ، ويمتنعُ صَرْفُ مَصْحُوبِهَا كَيْفَمَا وَقَعَ ؛ أى سواء وقع
نكرة ؛ كَذِكْرَى وصَحْرَاء — أم معرفة كَرَضَوَى^(٢) وَزَكْرِيَاء ،
أم مفردًا كما تقدم — أم جَمْعًا كَجَرَحَى وأَصْدَقَاء ، أم اسمًا كما تقدم —
أم صفةً كَحَبْلَى وَحَمْرَاء^(٣) .

(الثانى) الجمعُ المُوَازِنُ — لـ «مَفَاعِلَ — أَوْ مَفَاعِيلَ»^(٤) كَدَرَاهِمَ — وَدَنَانِيرَ

(١) أَلِفُ التَّأْنِيثِ المقصورة — أَلِفُ تَجْبِيءٍ في نهاية الاسم العربى ؛ لتدل على تأنيثه . ومثلها
الممدودة ، إلا أن الممدودة لابد أن تسبقها أَلِفٌ زائدة للمد فتقلب أَلِفُ التَّأْنِيثِ همزة
وسبغى إيضاح لذلك في موضعه . وإنما استقلت هذه بالمنع ؛ لأن وجود أَلِفِ التَّأْنِيثِ
وزيادتها في آخر الاسم — علة لفظية ؛ لدلائلها على أن مدخولها مؤنث ، والتأنيث فرع التذكير .
وملازمتها له في جميع حالاته — علة معنوية (٢) رضوى : علم على جبل بالمدينة .

(٣) يقال عند إعراب ما فيه الألف المقصورة في حالى الرفع والنصب : مرفوع
بضمة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة ، والإعراب في الختوم بالألف المقصورة تقديرى .
أما الممدودة فمرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة كذلك وبحرورة بالفتحة الظاهرة
نيابة عن الكسرة . والتبوين ممتنع في جميع الحالات . وفي هذه الألف يقول الناظم :

(فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ)^(٥)
أى : أن أَلِفَ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا — مقصورة كانت أو ممدودة — تمتنع صرف الاسم
الذى يشتمل عليها كيفما وقع ذلك الاسم ؛ أى على أى حال كان عليه ؛ من تعريف ،
أو تنكير ، أو اسمية ، أو وصفية ، أو أفراد ، أو جمع .

(٤) أى فى عدد الحروف والحركات والسكنات . ويسمى ذلك الوزن : صيغة منتهى الجموع

(*) « فألف التأنيث » مبتدأ ومضاف إليه « مطلقاً » حال من فاعل « منم » المائد على
للايتدأ « منم » فعل ماضى والماعل يعود على أَلِفِ التَّأْنِيثِ ، والجملة خبر « صرف » مفعول منع
« الذى » مضاف إليه « حواه » فاعل حوى يعود على الذى والهاء مفعوله ، والجملة صلة الوصول
« كيفما » اسم شرط « وقع » فعل الشرط وفاعله يعود إلى الذى حواه ، وجواب الشرط
محذوف لدلالة ما تقدم عليه ؛ أى كيفما وقع أَلِفُ التَّأْنِيثِ منع الصرف .

وإذا كان «مفاعِلُ» منقوصاً ، فقد تُبدَلُ كسرته فتَحْتَفَتَنْقَلِبُ يَأُوهُ
أَلْفًا فَلَا يُنَوِّنُ^(١) ؛ كَمَذَارَى وَمَذَارَى^(٢) . والغالبُ أن تبقى كسرته .

أى «الجمع المتناهى» . وضابطه : كل جمع تسكير مفتوح أوله ، وثلاثة ألف زائدة ، ليست
عوضاً ، وبعدها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن ، ومكسور كسراً أصلياً ولوة تقديرأ ،
كدواب- وعذارى ، ولم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال . ففى كان الجمع بهذه
الصفة استقل بالجمع ؛ فإن خروج هذه الصيغة عن أوزان الأحاد العربية لفظاً وحكماً -
علة لفظية ، ودلائلها على الجمعية - علة معنوية . ووجه خروج هذه الصيغة عن صيغ الأحاد
العربية ؛ أنك لا تجد مفرداً ثلثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة - إلا وأوله مضموم
كـمُذافر - للجمع القوى والأسد - فيصرف . ويصرف كذلك ما فقد أحد الشروط
للتقدمة ؛ بأن تكون ألفه غير ثالثة كصلصال ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى يائى
النسب ، كيمان وشآم ؛ فإن أصلهما : يئى وشامى ، حذف إحدى الياءين تخفيفاً وجاءت
الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شامى بعد سكونها ومدت ، ثم أعل إعلال المقصر
كقاض ، فصار : يمان وشآم . أو يكون ما يلى الألف غير مكسور كتندارك ، أو كسره
عارض للاعتلال ، كتندان وتوان ؛ فإن أصلهما : تدانى وتوانى - بضم النون فيهما ، فقلبت
الضمة كسرة لمناسبة الياء وأعل إعلال قاض . أو يكون ثانى الثلاثة بعد الألف متحرك .
كطواعية وكراهية . أو يكون الثانى والثالث عارضين للنسب منوى انفصالهما ؛ تخفيفاً
كظفارى - نسبة إلى «ظفار» - مدينة باليمن ، ورباحى - نسبة إلى بلد . أو تقديرأ كجوارى ،
بخلاف نحو : قمارى وبخاتى وكراسى ؛ فإن الياء المشددة موجودة فى المفرد قبل ألف
الجمع ، فهى ممنوعة من الصرف ، وإذا نسب إليها حذف هذه الياء المشددة - التى هى فى
الجمع وفى المفرد - وحل محلها ياء أخرى مشددة للنسب ، ولا يمنع الاسم معهما من الصرف
وإلى الجمع المذكور - أشار الناظم بقوله :

(وَكُنْ إِجْمَعُ مُشْبِهَ «مَفَاعِلًا» أَوْ «الْفَاعِيلِ» .. بِمَنْعِ كَافِلًا)^(٣)

أى كن كافلاً - أى قائماً ومنفذاً ، لجمع مشبه «مفاعل ومفاعيل» ؛ فى عدد
الحروف والحركات والسكنات - بمنع الصرف .

(١) وبذلك يجرى مجرى الصحيح فى عدم التنوين (٢) جمعا : عذراء - وهى

(*) « لجم » متعاق بكافلا الواقع خبراً لـ «كن واسمها مستتر تقديره أنت » مشبه «نعت لجم
وفاعله يعود على جمع «مفاعلا » مفعول «أو المفاعيل » . مطوف عليه ، «نعت » متعاق بكافلا .

فإذا خلا من «أل» والإضافة؛ أُجْرِيَ في الرفع والجَرِّ مُجْرَى قاضٍ وسار؛ في حذف يائه^(١) وثبوت تنوينه، نحو: (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ، وَالْفَجْرَ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)^(٢) - وفي النصب مُجْرَى «دَرَاهِمٍ»؛ في سَلَامَةٍ آخِرِهِ وظُهُورٍ فَتَحَّتِهِ، نحو: (سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ).

و «سراويل» ممنوعُ الصِّرف مع أنه مُفْرَد^(٣)؛ فقليل: إِنَّهُ أَعْجَمِيٌّ حِمْلٌ عَلَى مُوَازِنِهِ مِنَ الْعَرَبِيِّ^(٤)، وقيل: إنه منقولٌ عن جمع «سِرْوَالَةٍ»^(٥)

السكر، ومدري - وهو المشط، ويعربان بحركات مقدرة على الألف للتعذر .
(١) أى فى حالتى الرفع والجَرِّ مع بقاء الكسرة قبلها، وجرىء التنوين عوضاً عنها، ويكون مجروراً بفتحة مقدرة - وتنوينه للموض، بخلاف «قاض» فإنه مجرور بكسرة مقدرة - وتنوينه للصرف (٢) «غواش» مبتدأ مؤخر للجار والمجرور قبله، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة . من الآية ٣١ من سورة الأعراف و«ليال» معطوف على الفجر مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرًا وفى حكم صيغة منتهى الجموع، إذا كانت اسماً منقوصاً كالجوارى - يقول الناظم:
(وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجُـوَارى رَفْعاً وَجَرّاً - أُجْرِهِ كَـ«سَارِي»)^(٦)
أى أن المعتل الآخر من هذا الجمع - أى صيغة منتهى الجمع - يجرى فى الجَرِّ والرفع مجرى المنقوص «كسار»؛ من حذف يائه رفعا وجرأ مع التنوين عوضاً عنها، وبقائها فى حالة النصب . وسار: اسم فاعل منقوص من سرى - إذا سار ليلًا، وأصله سارى (٣) لأنه اسم مؤنث للآزار بصورة الجمع . وصيغة «مفاعيل» و «مفاعيل» لا تكون فى العربية إلا لجمع أو منقول عنه .

(٤) أى «كدنانير» مثلاً (٥) أى : وسروالة لفظ عربى ، وهذا رأى

(*) «وذا» مفعول محذوف يفسره قوله : أُجْرِهِ «اغتيال» . يضاف إليه «منه كالجوارى» متعلقان بمحذوف صفة لذا - أو حال منه ، والضمير للجمع النقدم «رفعاً وجرأ» منصوبان على نزع الخافض «أجره» فعل أمر وفاعل ومفعول، والهاء نائدة إلى ذا اغتيال «كسارى» جار ومجرور متعلق بأجره .

وَتَقَلَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١) أَنَّ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَصْرِفُهُ ، وَأَنْكَرَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَيْهِ ذَلِكَ ^(٢) .

وَأِنْ مُسَمًّى بِهَذَا الْجَمْعِ ، أَوْ بِمَا وَازَنَهُ ؛ مِنْ لَفْظٍ أَعْجَبِيٍّ ، مِثْلَ سَرَاوِيلَ وَشَرَاخِيلَ ^(٣) . أَوْ لَفْظٍ ارْتَجَلٍ لِلْعِلْمِيَّةِ مِثْلَ كَشَاجِمٍ ^(٤) - مُنْعَ الصَّرْفِ

المبرد وهو الصواب . وأنكر بعضهم « سرؤالة » وقال : إن سراويل جمع سرؤال . ومهما يكن ؛ فإن « سراويل » وشبهه ؛ مما يدل على مفرد وصيغته صيغة منتهى الجموع - ممنوع من الصرف للشبهة وإن دل على مفرد . وفي هذا يقول الناظم :

(وَ « لِسَرَاوِيلَ » بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ) ^(٥)

أى أن لكلمة « سراويل » - وهى مفرد على صورة الجمع - شبهاً بصيغة منتهى الجموع ، يقتضى منها من الصرف منعاً عاماً لذلك .

(١) هو العلامة ، جمال الدين أبو عمر - عثمان بن عمر بن الحاجب الكردى . ولد بلساً من بلاد الصعيد ، وكان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عزار بن الصلاحى ؛ فنشأ بالقاهرة وحفظ القرآن ، وأخذ بمض القراءات عن الشاطبى وتأدب عليه ، وبرع فى العربية ، وكان من أذكى العالم ، مبرزاً فى عدة علوم . ثم رحل إلى دمشق ، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه ، وكان الغالب عليه النحو . وقد صنف فيه « الكافية » وشرحها ، وألف فى التصريف « الشافية » وشرحها . وشرح المفصل بشرح سماه « الإيضاح » وقد خالف النحاة فى مواضع . ومصنفاته كلها فى غاية الحسن ، وقد رزقت قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها . ثم عاد إلى مصر وانتقل إلى الإسكندرية ليقم بها فلم تطل مدته ومات رحمه الله سنة ٦٤٦ هـ (٢) ورد بأنه ناقل ، ومن نقل حجة على من لم ينقل . (٣) اسم لعدة أشخاص ؛ من المحدثين والصحابه وغيرهم . قال صاحب القاموس : لا ينصرف عند سيويوه فى معرفة ولا نكرة ، وعند الأخفش ينصرف فى النكرة . فإن حقرته انصرف عندها .

(٤) علم رجل وهو بفتح الكاف ، ويجوز فيها الضم فتخرج عن أوزان صيغة

(٥) ولسراويل متعلق بحذوف خبر مقدم « بهذا » متعلق بشبه الواقع مبتدأ مؤخر « الجمع » بدل أو عطف بيان لهذا ، وجمله اقضى عموم المنع « صفة أشبه وقاعل اقضى يعود على شبه

النوع الثاني : ما يمتنعُ صرفه بعلتين ، وهو نوعان :

(أحدهما) ما يمتنعُ صرفه نكرةً ومعرفةً - وهو : ما وُضِعَ صفةً^(١) .
وهو : إما مزيدٌ في آخره ألفٌ ونونٌ^(٢) ، أو موازنٌ للفعل ، أو معدولٌ .

منتهى الجموع . وهو بالضم لقب شاعر عباسي من شعراء دولة بني حمدان . ومثل « كساجم » : بهادر - علم لرجل هندي ، وهوازن - علم على قبيلة ، و« صافين » - علم لقرية مصرية ، وكذلك « صناديد » . فهذه وأمثالها - من الأعلام المرتجلة - تعتبر ملحقة بصيغة منتهى الجموع ، وتمنع من الصرف ؛ لما فيها من الصيغة - أو قيام العلمية مقام الجمعية ، ولهذا لو نكر انصرف . ويقال في الإعراب : ممنوع من الصرف للعلمية ، وشبه الجمع - أو لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع . وفيما تقدم يقول الناظم في إجمال :

(وَمَا مِنْ سُمِّيَ أَوْ بِمَاءٍ لَحِقَ بِهِ - فَلَا نَصِرَافُ مِنْهُ يَحِقُ)^(٣)

أى : إن سمي بصيغة الجمع المتناهي وصار علماً على شيء ، أو بما ألحق به ، مما هو علم على مفرد - يمنع من الصرف ، سواء أكان علماً مرتجلاً أم منقولاً ؛ عربياً أم أعجمياً . وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع ، وما ألحق بها - ممنوعة من الصرف دائماً في جميع الحالات ؛ حتى ما كان منها علماً لمفرد ثم زالت علميته ؛ لبقاء صورة الجمعية . وهذا رأى سيويوه ، وهو الصواب .

(١) المراد بالصفة هنا : بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً والوصفية : هي العلة المعنوية ؛ لأنها فرع عن الجمود ؛ لاحتياجها إلى وصف تنسب إليه - بخلاف الجامد ، كما أن العلمية هي العلة المعنوية ، وينضم إلى كل منهما علة أخرى لفظية كما سيأتي .
(٢) فرعية اللفظ في ذلك : أن الألف والنون الزائدتين تضارعان التي التائيت في نحو : حمراء ؛ في أنهما في بناء يخصص المذكر ، كما أن ألفى حمراء في بناء يخص المؤنث - وفي عدم لحاق التاء ، والمزيد فرع المجرد .

(*) « وإن » شرطية « به » نائب فاعل سمي ؛ وجاز تقديمه عليه لأنه جار ومجرور ولا يلبس فيه « أو بما » مطلق على به ، و « ما » اسم موصول ، وجملة « أي » صلة « فلا نصيراف » مبتدأ أول ، والفاء وقفة في جواب الشرط « منه » مبتدأ ثان ومضاف إليه « يعني » الجملة خبر المبتدأ الثاني . وجملة ثانى وخبره خبر الأول . وجملة الأول وخبره في محل جزم جواب الشرط

أما ذو الزياتين : فهو « فَعْلَان » ^(١) بشرط ألا يقبل التاء ، إمّا لأنَّ
مُؤَنَّثَهُ « فَعْلَى » كسكران و غَضْبَان و عَطْشَان ^(٢) - أو لكونه لا مُؤَنَّثَ
له كـ « لَحْيَان » ^(٣) ؛ بخلاف ، نحو : مَصَّان - لَلَّيْم ، وَسَيْفَان - للطويل ^(٤)
وَأَلْيَان - لكبير الألية ^(٥) ، وندمان - من المُنَادمة لا من التَّدم ؛
فإنَّ مؤنثاتها « فَعْلَانَةٌ » ^(٦) .

(١) أى بفتح الفاء ؛ بشرط أن تكون وصفيته أصلية غير طارئة ؛ فلا يمنع من الصرف
مثل : « صفوان » فى قولهم : رجل صفوان قلبه ؛ لأن أصل الصفوان : الحجر .
أما « فَعْلَان » بضم الفاء فهوثة « فعْلانة » ، وفعْلَان بالكسر لا وجود له فى الصفات .
(٢) فإن أشهر مؤنثاتها : سكرى ، وغضبي ، وعطشى - بألف التأنيث لا بالتاء .
(٣) لحيان : وصف مختص بالذكر - لطويل اللحية . وفيه خلاف ، والصحيح منه : من
الصرف على تقدير أن له مؤنثا على فعلى ، ومثله « رَحْمَن » (٤) أى الرجل الطويل المشوق القامة .
(٥) الألية : العجيزة من الرجل والمرأة وغيرهما - ولا يقال : إلية ، ولا لية .
(٦) أى : مَصَّانة - سَيْفانة - أَلْيانة - ندمانة ، ولهذا انصرف . أما ندمان من
التدم فهوثة « ندمى » فيمنع من الصرف ؛ لأن الألف والنون فيه يشبهان ألفى حمراء ،
وفعله ندم ، وفعل الآخر « نادم » .

وفى الوصفية مع زيادة الألف والنون يقول الناظم :

(وَزَائِدًا « فَعْلَان » ، فى وَصْفٍ سَلِمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بَقَاءُ تَأْنِيثِ خُتْمِ) ^(٧)
أى يمنع الاسم الذى فيه ألف ونون زائدتان - من الصرف ؛ إذا كان وصفا لا يحتم
آخره بقاء التأنيث عند تأنيثه ؛ إما لأنه وصف خاص بالرجال فلا مؤنث له ، أو
لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث .

(*) « وزائدا » معطوف على فاعل منع ، وجاز العطف على الضمير المستتر المرفوع لوجود
الفصل « فَعْلَان » مضاف إليه ممنوع من الصرف للمعية - لأنه عام على الوزن - وزيادة الألف
والنون فى وصف - حال من زائدا فعْلَان - أو صفة له « سَلِمَ » الجملة نعمت لوصف « من » جارة
« أن » مصدرية « يرى » فعل مضارع نائب فاعله يعود إلى وصف ، وهو مفعول به الأول ، وأن وما بعدهما
فى تأويل مصدر مجزورين « بقاء تأنيث » بقاء متعلق بنحو وتأنيث مضاف إليه ، وجملة « ختم »
فى موضع المفعول الثانى ليرى - إن كانت علبية ، وفى موضع الحال من ضميرها - إن كانت بصيرية .

وأما ذُو الْوَزْنِ : فهو « أَفْعَل » ^(١) بِشَرْطِ أَلَا يَقْبَلُ التَّاءَ ^(٢) ؛ إِمَّا لِأَنَّ
مُؤَنَّثَهُ « فَعْلَاءَ » - كَأَحْمَرَ ^(٣) ، أَوْ « فُعْلَى » - كَأَفْضَلَ ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَا مُؤَنَّثَ
لَهُ - كَأَكْرَمَ ، وَأَدْرَ ^(٤) . وَإِنَّمَا صُرِفَ « أَرْبَعَ » فِي نَحْوِ : مَرَدَتْ بِنَسْوَةٍ

(١) أَى فِي الْغَالِبِ - وَهُوَ وَزْنُ الْفَعْلِ . وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ ، نَحْوُ : أُحْيِمِرَ - وَأَقْبِضَ .
« تَصْغِيرُ : أَحْمَرُ - وَأَفْضَلُ » ؛ فَإِنَّهُمَا مَخْرُوجَانِ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ أَنَّهُمَا لَيْسَا عَلَى وَزْنِ
« أَفْعَلِ » ، لِسَكْنِهِمَا عَلَى وَزْنٍ يَكْثُرُ فِي الْفَعْلِ ؛ كَأَيْطَرَ - مَضَارِعُ وَيَطَرُ - إِذَا عَاجَلَ الدَّوَابَّ
وَالْهَمْزَةُ فِيهِ تَدُلُّ عَلَى التَّسْكِيمِ . وَكَانَ الْأَوَّلَى بِالْمَصْنَفِ أَنْ يَمْلُقَ الْمَنْعَ عَلَى « وَزْنِ الْفَعْلِ »
لَا عَلَى « وَزْنِ أَفْعَلِ » ؛ لِيَشْمَلَ الْوَزْنَ الْخَاصَّ بِالْفَعْلِ نَحْوِ . أَجَلَ وَأَشْرَفَ . وَالْوَزْنَ
الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَلَسَكْنُ الْفَعْلِ بِهِ أَوْلَى لِنُفْثَتِهِ فِيهِ أَوْ لِدَلَالَتِهِ عَلَى مَعْنَى فِيهِ
دُونَ الْإِسْمِ ، نَحْوُ : « أَحْيِمِرُ - وَأَقْبِضْ » كَمَا بَيَّنَّا .

(٢) لِأَنَّ مَا تَلَحُّقَهُ التَّاءُ مِنَ الصِّفَاتِ - ضَعِيفُ الشَّبهِ بِأَفْظِ الْمَضَارِعِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ
التَّأْنِيثِ لَا تَلَحُّقَهُ . وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا : أَنْ تَكُونَ وَصْفِيَّةً أَصْلِيَّةً لِاطَّارِئَةٍ - كَمَا مَرَّ فِي سَابِقِهِ .
(٣) أَى : وَأَبْيَضُ وَأَسْوَدُ ، فَإِنَّ الْمُؤَنَّثَ حَمْرَاءَ - وَبَيْضَاءَ - وَسُودَاءَ .

(٤) الْأَكْرَمُ : عَظِيمُ الْكِبَرَةِ - وَهِيَ رَأْسُ الذَّكَرِ ، وَالْأَدْرُ : عَظِيمُ الْأُنْثَيْنِ ،
فَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ الثَّلَاثَةُ مَخْرُوجَةٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ وَوَزْنُ « أَفْعَلِ » . وَهَذَا الْوَزْنُ
أَصْلٌ فِي الْفَعْلِ وَهُوَ بِهِ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ زِيَادَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي الْفَعْلِ دُونَ الْإِسْمِ ،
وَمَا كَانَتْ زِيَادَتُهُ لِمَعْنَى - أَصْلٌ لغيرِهِ وَأَوْلَى مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الرِّيَادَةِ أَنْ تَكُونَ لِمَعْنَى .
وَفِي الْوَصْفِيَّةِ وَوَزْنُ الْفَعْلِ يَقُولُ النَّاطِمُ :

(وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ، وَوَزْنُ « أَفْعَلَاءَ » مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٍ بَيِّنًا ؛ كَأَشْهَلًا) ^(٥)

أَى يَمْنَعُ الْإِسْمُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ ، إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ « أَفْعَلِ » - أَى
وَزْنِ الْفَعْلِ - الْمَنْعُوعِ تَأْنِيثَهُ بِالتَّاءِ ، مِثْلُ « أَشْهَلِ » ، فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ شَهْلَاءَ ، وَالشَّهْلُ : أَنْ
يَشُوبَ بَيَاضُ الْعَيْنِ حُمْرَةً أَوْ زُرْقَةً .

(*) « وَوَصَفُ » مَعْطُوفٌ عَلَى زَائِدَاتِ فَعْلَانِ أَوْ مَبْتَدَأِ خَبَرِهِ مَعْذُوفٌ « أَصْلِي » نَهَتْ لَوْصَفِ « وَوَزْنُ »
مَعْطُوفٌ عَلَى وَصْفِ « أَفْعَلَاءَ » مَضَافٌ إِلَيْهِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلْمِيَّةِ وَوَزْنُ الْفَعْلِ « مَمْنُوعٌ تَأْنِيثُ »
مَمْنُوعٌ حَالٌ مِنَ أَفْعَلَاءَ . وَتَأْنِيثُ مَضَافٍ إِلَيْهِ « جَاءَ » مُتَعَلِّقٌ بِتَأْنِيثِ « كَأَشْهَلًا » خَبَرُ لِمَبْتَدَأِ
مَعْذُوفِ ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ

أربع^(١)؛ لأنه وُضِعَ اسماً ، فلم يُلتَفَتَ لما طرأ له من الوصفية . وأيضاً فإنه قابلٌ للتاء^(٢) .

وإنما منع بعضهم صَرْفَ باب « أَبْطَح »^(٣) ، وأدْهَمَ - للقيد^(٤) ، وأسود وأَرْقَمَ للحية^(٥) - مع أنها أسماء ؛ لأنها وُضِعَتْ صفاتٍ ، فلم يُلتَفَتَ إلى ما طرأ لها من الإسمية^(٦) . وربما اعتدَّ بعضهم باسميتها فصَرَفَهَا وأما « أَجْدَلُ » للصقر ، و « أَخِيلُ » لطائر ذى خيلان^(٧) ،

(١) أى : مع أنه صفة لنسبه - وفيه وزن الفعل .
(٢) أى : أنه فقد الشرطين مما ؛ لأن وصفته طارئة ؛ فإن الأصل فيه أن يستعمل اسماً للعدد المخصوص ؛ ولأن مؤنثه يكون بالتاء ، تقول : سافرت أياماً أربعة . أما إذا استعمل « أربع » في مجرد العدد ؛ بأن قصد به السكمية العددية المذكورة - فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ لأنه قصد لفظه فصار علماً . تقول : أربع اسم من أسماء العدد . ومثله : « أرنب » في قولك « هذا رجل أرنب » أى ضعيف ، فلا يمنع من الصرف لأن وصفته عارضة ، وأصله اسم للحيوان المعروف ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . (٣) الأبطح : اسم للسكان الواسع يجرى فيه الماء بين دقاق الحصى ، وأصله . وصف للشئ المرتعى على وجهه . وبابه : الصفات الخاصة بالأمكنة ؛ كالأجرع - للسكان المستوى ، والأبرق - للأرض الحشنة التى تحتلظ فيها الحجارة والرمل والطين وأصله : وصف لكل شئ لامع براق . (٤) اسم للقيد المصنوع من الحديد ، وأصله وصف للشئ الذى فيه دُهمَة - أى سواد . وبابه : الصفات العامة (٥) « أسود » : اسم للشعبان الأسود ، وأصله : وصف لكل شئ أسود . و « أرقم » : اسم للشعبان الذى ينتشر على جلده نقط بيض وسود كالرقم ، وأصله : وصف للشئ المرقوم - أى المنقط (٦) أى الاسمية المجردة الخالية من الوصفية والعلمية . وذكر سيديويه : أن العرب لم تختلف فى منع صرف : أدهم - وأسود - وأرقم - وأبطح - وأجرع - وأبرق . وورد أن بعض العرب يصرف الثلاثة الأخيرة .

(٧) جمع خال : وهى النقطة التى يخالف لونها لون سائر الجسم ، وتسمى « الشامة » . وقيل : هو طائر أخضر اللون على جناحيه نقط كالخيلان - تخالف لونه ويسمى « الشقرأق » والعرب تتشاهم منه ، فتقول : أشأم من أخيل .

و « أَفْعَى » للحَيَّة - فإنها أسماء في الأصل والحال؛ فلهذا صُرِفَتْ في لغة الأَكْثَرِ . وبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ صَرْفَهَا لِلْمَنْحِ مَعْنَى الصَّفَةِ فِيهَا ، وهى : « الْقُوَّةُ » والتَّلَوْنُ - والإِيْذَاءُ ^(١) ، قال :

* فِرَاحُ الْقَطَا لَاقِنَ أَجْدَلَ بَازِيَا * ^(٢)
 * فَمَا طَأْرَى يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيْلَا * ^(٣) وقال :

(١) القوة - بالنسبة للأجدل ؛ لأنه مشتق من الجدل وهو الشدة ، والتلون - بالنسبة للأخيل ؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الحيلان ، والإيذاء - بالنسبة للأفعى لما يلاحظ فيها من الإيذاء الذى اشتهرت به ، وقيل : إنها مشتقة من فوعة السم - أى شدة . وأصل مادتها « ف ع و » بدليل « الأنفوان » .

(٢) عجزيت من الطويل لعمر بن مُشَيِّم - المرووف بالقطامي - يفخر على بنى عقيل ،

وصدرة : * كَأَنَّ الْعَقِيلِيْنَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ *
 * كَأَنَّ الْعَقِيلِيْنَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ *

اللغة والاعراب : العقيلين : جمع عقيل - نسبة إلى قبيلة عقيل . فراخ القطا : انفراخ : جمع فرخ - وهو الصغير من الطيور ، والقطا : جمع قطاة - وهى نوع من الطير يشبه الحمام . أجدل : هو الصقر . بازيا : اسم فاعل من بزأ عليه - إذا تطاول عليه وغابه . والبازى : طائر معروف ، وهو نوع من الصقور ، « كَأَنَّ » حرف تأكيد ونصب « العقيلين » اسم كَأَنَّ « يوم » ظرف متعلق بكَأَنَّ لتضمنها معنى أشبه « لَقِيَتْهُمْ » الجملة فى محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ القطا » فراخ خبر كَأَنَّ والقطاة ضاف إليه « لاقين » فعل وفاعل ، والجملة حال « أجدل » مفعول لاقين « بازيا » صفة لأجدل ، أو معطوف عليه بحذف العاطف للضرورة ؛ إذا أريد به الطير المشهور .

والمعنى : يصف نفسه بالقوة والشجاعة ، ويرمى عقيلًا بالضعف وعدم الثبات عند اللقاء فى ممالك الحرب ، وأنهم حين تقابلوا كان العقيليون كفرارهم من القطا ، وكان هو كالصقر والبازى ، ولا تستطيع الفرار من القطا - وهى ضعيفة - أن تثبت أمام الصقور . السكواسر .
 والشاهد : منع « أجدل » من الصرف مع أنه اسم لا وصف . والسبب فى ذلك : لمنح ما فيه من الوصفية - وهى القوة والشدة ، فصار فيه الوصفية التخيلية ووزن الفعل فمَنع (٣) عجز بيت من الطويل ، لسيدنا حسان بن ثابت - يخاطب امرأته ، وصدرة :

* ذَرَيْنِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي *

وقبله: لَكَ الْخَيْرُ غَضَى اللَّوْمَ عَنِّي فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجْمَلًا

اللغة والاعراب . ذريني : دعني وأركني ، والمضارع يذر ، والماضي من هذه المادة غير مستعمل . شيمتي : خلقي وطبيعتي . « ذريني » فعل أمر مبني على حذف النون والياء الأولى للمخاطبة فاعل والنون للوقاية والياء الثانية للمتكلم مفعول « وعلمي » الواو للمعية بمعنى مع ، وعلمي مفعول به . « وشيمتي » معطوفة عليه « فما » الفاء للتعليل و « ما » نافية « طأري » اسم « ما » على أنها حجازية ، أو مبتدأ على أنها تيمية « يوما » ظرف متعلق بأخيلا لما فيه من معنى الوصف ، وكذلك عليك « بأخيلا » خبر ماعلى زيادة الباء ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو خبر المبتدأ - على ما أوضحنا .
والمعنى : اتركني وخبرتي بالأمور وسجيتي ؛ فما كنت في يوم من الأيام شؤماً عليك .
والشاهد : في قوله « أخيلا » ، حيث منع من الصرف وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم للطائر المعروف . ولكن لما لحث فيه الصفة - وهي التلون - منع الصرف لهذه الوصفية المتخيلة ووزن الفعل .

والخلاصة

أن لـ « أفعَل » بالنظر للوصفية ثلاث حالات :

(أ) أن تكون صفة في الأصل والحال مثل : أعلم - أحمر ، وهذه ممنوعة من الصرف إجماعاً .

(ب) أن تكون اسماً في الأصل ، ثم عرضت الوصفية ، مثل : أربع - وأربع - وهذه مصروفة إجماعاً ، وتلغى الوصفية العارضة .

(ج) أن تكون صفة في الأصل ، ثم عرضت الاسمية ، مثل : أدهم - وأسود . وهذه ممنوعة من الصرف ، وتلغى الاسمية العارضة .

أما أجدل وأخيل وأفمى . فقليل : مصروفة وهو الأشهر ، وقيل : ممنوعة من الصرف . وإلى الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة وحكهما والتثليل لهما - أشار الناظم بقوله :

(وَاللَّيْنُ عَارِضٌ الْوَصْفِيَّةُ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ
فَالْأَدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَصَفًا - انصِرَافُهُ مُنْعٌ)

(*) « عارض الوصفية » عارض مفعول ألغى والوصفة مضاف إليه « كأربع » خبر لمبتدأ محذوف « وعارض الاسمية » مطلق على عارض السابق ومضاف إليه (*) « فالأدهم » مبتدأ « القيد »

وأما ذو العدل^(١) فنوعان :

(أحدهما) موازن « فَعَالٌ » و « مَفْعَلٌ » ، من الواحد إلى الأربعة باتفاق — وفي الباقي على الأصح^(٢) ، وهي مَعْدُولَةٌ عن ألفاظِ العدد الأصولِ مكررةً ؛ فأصلُ جاء القومُ أحادَ - جاءوا واحداً^(٣) ، وكذا الباقي

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْنَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنَامُ^(٤)

أى ألغ الوصفية العارضة، ولا تعتمد بها في الصرف - في الاسم الذى على وزن «أفعل» كالتى في أربع . وكذلك ألغ الاسمية العارضة فيها هو صفة في الأصل . فالأدم - وهو اسم للقد - ممنوع من الصرف مراعاة لأصله ، وهو الوصف للشئ الأسود .

أما أجدل - وأخيل - وأفنى - فمصرفوفة ؛ لأنها أسماء وليست بصفات . وبعضهم يمنعها من الصرف لتخيل معنى الوصفية فيها - على النحو الذى بسطناه .

(١) العدل هو : تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي ؛ بشرط ألا يكون هذا التحويل - لقلب - أو لتخفيف - أو لإلحاق - أو زيادة معنى ، فليس من المعدول ، نحو : « أيسس » مقلوب « يئس » ، ولا « غخذ » - مخفف غخذ ، ولا « كوتر » زيادة الواو لإلحاقه بمجهر ، ولا « رُجِيل » بالتصغير ، لإفادة التحقير ؛ لأن هذا كله لا يرمى معدولا . والعدل قسمان : تحقيقى وهو : الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ كالمعدل فى سحر - وآخر - ومثنى ؛ فإن دليل العدل فيها ورود كل منها مسموعا عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف - مع اتحاد المعنى فى الصيغتين . وتقديرى وهو : ما يمنع فيه العلم من الصرف سماعاً ، من غير أن تكون مع العملية علة أخرى تضم إليها فى منع الصرف ، فيقدر فيه العدل ؛ لثلاث يكون المنع بالعملية وحدها . وهذا النوع خاص بالأعلام ، كعمر - وزفر - وجشم . . إلخ .

(٢) ويرى أبو عبيدة : أن المسموع من واحد إلى أربعة لاغير . ويقول السكوفيون إن المسموع من واحد إلى خمسة وعشرة ، وما بين الخمسة والعشرة مقيس .

(٣) فعدل عن هذا المكرر إلى « أحاد » تخفيفاً باختصار اللفظ . والدليل على

بدل أو عطف بيان مفسر للأدم « لكونه » متعلق بمنع ، وهو مصدر كان للتناقص مضاف إلى اسمه وجملة « وضع » خبره ، ونائب التاعل يعود إلى الأدم « فى الأصل » متعلق بوضع « وصفاً » حال من ضمير وضع « انصرافه منع » مبتدأ ثان وخبر ، والجملة خبر الأدم (*) « وأجدل » مبتدأ « وأخيل وأفنى » معطوفان عليه « مصرفوفة » خبر « المنما » ، فنقول : ثان

وَلَا تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ إِلَّا نُمُوتًا نَحْوُ: (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى
وَتِلْكَ وَرُبَاعٌ) ^(١)، أَوْ أَحْوَالًا نَحْوُ: (فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ
النِّسَاءِ مَثْنَى وَتِلْكَ وَرُبَاعٌ) ^(٢)، أَوْ أَخْبَارًا نَحْوُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى
مَثْنَى» ^(٣). وَإِنَّمَا كُرِّرَ لِقَصْدِ التَّوَكِيدِ - لَا لِإِفَادَةِ التَّكْرِيرِ.

(الثاني) «أَخْرُ» فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخْرَى؛ لِأَنَّهَا جَمْعٌ لِأُخْرَى،
و«الْأُخْرَى» أَنْتِ «أَخْرَ» بِالْفَتْحِ - بِمَعْنَى مُغَايِرَ ^(٤). وَ«أَخْرُ» مِنْ بَابِ اسْمِ
التَّفْضِيلِ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ قِيَاسُهُ: أَنْ يَكُونَ فِي حَالِ تَجَرُّدِهِ مِنْ أَلٍ وَإِضَافَةٍ
مَفْرُودًا مَذْكُورًا ^(٥)، نَحْوُ: (لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْنَا)، وَنَحْوُ:
(قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ - إِلَى قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ - أَحَبُّ إِلَيْكُمْ)،
فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَقَالَ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ أُخْرَى - وَبِنِسَاءٍ أُخْرَى - وَبِرِجَالٍ أُخْرَى -
وَبِرَجُلَيْنِ أُخْرَى. وَلَكِنَّهُمْ قَالُوا: أُخْرَى، وَأَخْرَ، وَأَخْرُونَ، وَأَخْرَانِ ^(٦)؛

الْعَدْلُ: أَنَّهَا بِمَعْنَى الْمَكْرَرِ، وَتَقِيدُ مَا يَفِيدُهُ مِنَ التَّقْسِيمِ. وَعَلَى الْوَصْفِ: أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ
إِلَّا كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنِفُ (١) «مَثْنَى» صِفَةً لِأَجْنَحَةٍ مَجْرُورٍ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ
نِيَابَةِ عَنِ الْكُسْرَةِ لِأَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْعَدْلِ، «وَتِلْكَ وَرُبَاعٌ»
مَعْطُوفَانِ عَلَى مَثْنَى. وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ لَا تَتَنَّى وَلَا تَجْمَعُ. أَوَّلُ سُورَةِ فَاطِرٍ

(٢) «مَثْنَى وَتِلْكَ وَرُبَاعٌ»؛ أَحْوَالُ مِنَ النِّسَاءِ. مِنَ الْآيَةِ ٣ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ
(٣) «مَثْنَى» الْأَوَّلَى خَبَرُ «صَلَاةٍ»، وَالثَّانِيَةُ لِلتَّوَكِيدِ لَا لِلتَّكْرِيرِ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ بِالْأَوَّلَى.
وَمِثْلُ «أَحَادٍ» - مَوْحِدٌ. وَمِثْلُ «مَثْنَى» - مُثْنَاءٌ كَقَرَابِ
(٤) أَيْ مَخَالَفٍ. وَهَذَا بِاعْتِبَارِ الْحَالِ، وَإِلَّا فَمَعْنَى أُخْرَى، فِي الْأَصْلِ - أَشَدُّ تَأْخِرًا،
وَيُقَابِلُهُ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِينَ «آخَرِينَ» - بِمَعْنَى مُنَايِرِينَ وَمُخَالَفِينَ.

(٥) أَيْ فِي جَمِيعِ اسْتِعْمَالَاتِهِ، وَلَوْ كَانَ جَارِيًا عَلَى مَثْنَى أَوْ مَجْمُوعٍ كَمَا مِثْلُ الْمَصْنِفِ
أَوْ عَلَى مُؤَنَّثٍ، نَحْوُ: زَيْنَبُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَلِيٍّ (٦) فَعَدَلُوا عَنِ الْحُكْمِ الْعَامِّ
وَالْقِيَاسِ مَعَ لَفْظِ «أَخْرَ»، وَأَشْوَهُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، وَشَوْهُ وَجَمْعُوهُ مَعَ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ.

قال الله تعالى (فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى^(١)) - فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ^(٢) -
وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا - فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ).

وإنما خصَّ النحويون «أخر» بالذكر ؛ لأن في أخرى ألف التانيث ، وهي أوضح من العدل ، « وآخرون - وآخران » معربان بالحروف ، فلا مدخل لهما في هذا الباب . وأما « آخر » فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه^(٣) . وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت « أخرى » بمعنى آخره^(٤) نحو : (قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ) - جُمِعَتْ عَلَى « آخر » مصروقاً ؛ لأنَّ مذكَّرها « آخره »^(٥) بالكسر ؛ بدليل : (وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى - ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ)^(٦) ، فليست من باب اسم التفضيل^(٧) .

وإذا سُمِّيَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ^(٨) - بَقِيَ عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّ

(١) الأخرى هنا ليست معدولة ، بل أثبت لاقتراحها بالآية ٢٨٢ - سورة البقرة
(٢) « آخر » صفة لأيام ممنوع من الصرف للوصفية والعدل . وقد اختلف في العدل فيه ؛ فقال أكثر النحاة : إنه معدول عن الآخر - معرفاً بأل ؛ لأنه من باب أفعل التفضيل ؛ فحقه ألا يجمع ولا يؤنث إلا مقروناً بأل أو مضافاً إلى معرفة ، فإذا وجد على غير هذه الحالة - حكم بمدله عما يستحقه . والتحقق : أنه معدول عن « آخر » وهو ما كان يستحقه من الاستعمال بلفظ الواحد المذكور ؛ لأنه أفعل تفضيل وقياسه الأفراد والتذكير في جميع الاستعمالات إذا كان مجرداً من أل والإضافة .

(٣) وهى : المؤنث ، والمثنى ، والجمع (٤) وهى : المقابلة لكلمة « أولى » .

(٥) أى الذى يقابل كلمة « أول » (٦) وجه الدلالة : أنه وصف النشأة

في الآية الأولى - بالأخرى ، وفي الثانية - بالآخرة ، والقصة واحدة ، فدل ذلك على أن معناها واحد (٧) فليس فيها عدل (٨) أى الأنواع الثلاثة التى تمنع مع الوصفية ، وهى : الوصف ذو الزادتين ، والموازن للفعل ، والمعدول .

الصِّفَّةَ لَمَّا ذَهَبَتْ بِالتَّسْمِيَةِ خَلَفَتْهَا الْعَلَمِيَّةُ^(١).

النوع الثاني: ما لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرةً، وهو سبعة:

(أحدها) العلم المركب تركيب المزج^(٢): كـبَعْلَبَكَ وَحَضَرَ مَوْتَ، وقد يُضافُ أَوَّلُ جُزْأَيْهِ إلى ثانيهما^(٣)،

(١) الذى ذهب إليه المصنف من منع الصرف بعد التسمية فى الأنواع المذكورة - رأى الجمهور، ويرى الأخفش والبرد والفارسي: أنه إذا سُمى بالمنوع من الصرف للوصفية والعدل، كثنى وثلاث - انصرف. وارتضى ابن عصفور هذا رأى وفى الوصفية مع العدل يقول الناظم:

(وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُفْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَآخَرَ)

وَوَزْنُ « مَثْنَى وَثَلَاثَ » كَهُمَا، مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُحْمَلْ^(٤)

أى أر الاسم يمنع منى الصرف للوصفية والعدل، فى لفظ مثنى وثلاث على وزن «مُفْعَل ومُفْعَل»، وفى لفظ «آخر». ومثل مثنى وثلاث - ما كان على وزنه من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى. وقد سمع فى بقية الأعداد إلى عشار ومَعَشَر، كما ذكر المصنف (٢) أى إذا كان معرباً؛ بأن كان غير عددى، وغير محتوم بويه. والمركبة المزجية - كما سبق فى باب العلم - هو كل كلمتين امتزجتا - أى اختلطتا: بأن اتصلت ثانيتهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالسكلمة الواحدة، ويفتح آخر الجزء الأول فى الغالب؛ إلا إذا كان معتلاً فيسكن - كمعدى كرب، والإعراب والبناء على آخر الجزء الثانى على المشهور، فيرفع بالضمة، وينصب بالفتحة. ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، مع امتناع التنوين فى الحالات الثلاث، كما هو الشأن فى كل اسم ممنوع من الصرف مجرد من أل والإضافة.

(٣) فيعرب الصدر بحسب العوامل، ويجر اثناى بالإضافة اللفظية، ويعطى المعجز

(*) « ومنع عدل » منع مبتدأ وعدل مضاف إليه « مع وصف » مع ظرف متعلق بمحذوف صفة لعدل ووصف مضاف إليه « معتبر » خبر المبتدأ « فى لفظ » متعلق بمعتبر « مثنى » مضاف إليه « وثلاث وآخر » معطوفان على مثنى « كهما » متعلق بمحذوف خبر وزن ودخول الكتاب على الضمير للفصل نادى عند الناظم كما سبق فى باب حروف الجر « من واحد لأربع » متعلقان بمحذوف حال من ضمير الخبر « فليحمله » اللام لام الأمر، و « بعلمنا » فعل مضارع للمجهول متعلق بالفتح لاتصاله بنون التوكيد للنفخ بألفاق الوصف فى كل جزم، ونائب الفاعل هو

وقد يُنْيَانِ عَلَى الْفَتْحِ ^(١) .

وعلى اللغات الثلاث ؛ فَإِنْ كَانَ آخِرُ الْأَوَّلِ مُقْتَلًا كَمَعْدِي كَرِب ،
وَقَالِي فَلَا ^(٢) - وَجَبَ سُكُونُهُ مُطْلَقًا ^(٣) .

(الثاني) العلم ذو الزيادة تين ^(٤) ؛ كمرّوان ، وعمران ، وعثمان ،
وغطفان ، وأصبهان .

من الصرف وعدمه - ما يستحقه لو كان مفردا ، وطى هذا يفصل الجزءان فى الكتابة .
فإذا كان فيه ، مع العملية سبب آخر مؤثر - منع للصرف ؛ وإلا صرف ، نحو : «رام هرمز»
مدينة فارسية ، تقول : فى رام هرمز آثار عجيبة «فرام» مجرور بنى ، و«هرمز»
مضاف إليه مجرور بالفتحة نايبة عن السكسة ، لأنه ممنوع من الصرف للعملية والمعجمة .
وكذلك حكم عجز العلم المركب تركيباً إضافياً ؛ فيمنع من الصرف فى نحو :
أبى هريرة - وأبى عمر - وأبى يعقوب . وبصرف فى نحو : عبد الله - وفتح الباب
(١) أى رفعاً ونصباً وجراً ؛ كبناء خمسة عسر ونحوها . فيكون فى آخر كل جزء
فتحة لا تتغير فى جميع الحالات ، وهذا إذا كان آخر الجزء الألف صحيحاً .

(٢) اسم موضع (٣) أى : رفعاً ونصباً وجراً ، معرباً أو مبنياً . ويكون
الجزء اثنان ممنوعاً من الصرف و «معدى كرب» : اسم رجل فى الأصل - مركب من
جزأين : «معدى» اسم مكان أو زمان - من «عدا» بمعنى جاوز ، و «كرب» ، بمعنى
فساد ، كآفة قيل : عداه انفساد .

وفى منع الاسم من الصرف العملية والتركيب المزجى - يقول الناظم فى إجمال :
(وَالْعِلْمُ امْتِنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبُ مَزْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرِبًا» ^(٥))
أى يمنع الاسم من الصرف - إذا كان علماً مركباً تركيب مزج ؛ فيجعل الإعراب
على الجزء الثانى ، ويمنع من الصرف للعملية والتركيب (٤) سواء كان علماً للإنسان
أم لغيره ، وقد مثل لهما المصنف . وعلامة زيادة الألف والنون - سقوطهما فى بعض
التصارييف ، كما فى «نسيان» ، وكفران - إذا ردا إلى نسى وكفر ، فإن كانا فيما

(*) «والعلم» مفعول المحذوف يفسره ما بعده «صرف» مفعول امتنع . وخالف إليه «مركباً»
حال من العلم «تركيب مزج» تركيب مفعول مطاق مبين للزوع ومزج مضاف إليه «نحو» خبر مبتدأ
محذوف «معديكرباً» مضاف إليه ، وهو غير منصرف للعملية والتركيب ، والألف للاطلاق .

(الثالث) العَلَمُ المؤنثُ . وَيَتَحَتَّمُ مَنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ إِنْ كَانَ بِالتَّاءِ (١) ،
كفَاطِمَةٍ وَطَلْحَةٍ . أو زَائِدَةً عَلَى ثَلَاثَةٍ ، كزَيْنَبَ وَسُعَادَ (٢) . أو مُحَرَّكَ

لا يتصرف ؛ فعلامة الزيادة : أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين من غير تضعيف الثاني ،
نحو : عثمان - ومروان . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ، ثانهما مضعف - جاز
اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصلاً ، فتسكون الألف والنون زائدين لوقوعهما
بعد ثلاثة أحرف أصلية - أو عدم اعتباره أصلاً فتسكون النون أصلية . ومن أمثلة
ذلك : حسان - عفان - حيان ؛ فإن قدرتها من الحسن ، والعفة ، والحياة - منعها ،
ووزنها : « فَعْلَان » . وإن قدرتها من الحسن ، واللفن ، والحين بمعنى الهلاك - صرفتها ،
ووزنها : « فَعْلَال » . وإن كانت الألف والنون أصليتين ، نحو : « خان » بمعنى دكان أو
فندق ، أو النون أصلية ، نحو : « لسان » و « أمان » - لم يمنع الاسم من الصرف .
وفي منع الاسم من الصرف للعملية مع الزيادة - يقول الناظم :

(كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدِي « فَعْلَانَا » كَغُطْفَانٍ ، وَكَأَصْهَابِنَا) (٣)

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف ؛ إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين في
« فَعْلَان » - وهما : الألف والنون ، مثل « غُطْفَان » - فرع من قبيلة قيس العريية ،
و « أَصْهَابَان » - اسم مدينة بفارس .

وإذا أبدلت النون الزائدة لاماً - منع الاسم من الصرف ؛ إذا كان مستوفياً
شروط المنع ، كقولهم : أُصِيلَال - في « أُصِيلَان » تصغير « أُصِيل » ، وذلك إعطاء
للمبدل حكم المبدل منه ، فلو سمي به منع من الصرف . ولو كان العلم ذو الزائدين
مسموعاً عن العرب بصورة واحدة - هي المنع أو عدمه - فالأولى اتباع المسموع ؛ كما
في « حسان » - شاعر الرسول ، فإن المسموع عنهم منعه (١) سواء كان علماً مؤنثاً أو
لذكر كما مثل المصنف . ثلاثياً - كهبة وأمة ، أو غير ثلاثى - كعبلة وبثينة . ساكن
الوسط أو متحركة . وإنما وجب المنع لوجود العملية فيه باعتبار وضعه ، ولزوم
علامة التأنيث في لفظه (٢) وذلك تنزيلاً للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث .

(*) « كَذَاكَ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حَاوِي » مبتدأ . « وَخَرَفَ زَائِدِي »
مضاف إليه « فَعْلَانَا » مضاف إليه كذلك ، وهو ممنوع من الصرف لعملية وزيادة الألف
والنون « كَغُطْفَان » خبر مبتدأ محذوف « وَكَأَصْهَابَانَا » معطوف عليه .

الوسط^(١) كَسَقَرَ وَلَظَى . أو أعجمياً ، كمَاءَ وَجُور^(٢) . أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث^(٣) كزَيْدِ اسم امرأة . ويجوز في نحو : هِنْدَ وَدَعْدَ^(٤) - الصرف وتركه ، وهو أولى . والزَّجَّاجُ يُوجِبُهُ^(٥) . وقال عيسى والجُرْمِيُّ والمبرد - في نحو : زيد اسم امرأة - إنه كَهْنَدُ^(٦) .

(١) أى إذا كان غير زائد على الثلاثة ؛ لقيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع .
(٢) اسمان لبلدين ، والمعجمة لا تحتم منع صرف الثلاثي ، ولكن انضمامها إلى العملية والتأنيث - حتم المنع ؛ فهي مقوية للتأنيث لا غير (٣) لأنه حصل بنقله إلى المؤنث ثقل يعادل خفة اللفظ بالسكون ويجعلها كالعدم ، فيرجع إلى تحتم المنع .
(٤) أى : ونحوها ؛ كفخذ ، ودار - من كل ثلاثي ساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ، ولا منقولاً من مذكر (٥) أى يوجب المنع . وحجته : أن سكون الوسط خفيف ، فلا يغير حكماً أوجه اجتماع عشرين تمنعان الصرف (٦) أى في جواز الوجهين وقد استدلوا بقوله تعالى : (اهبطوا مصرأ) مع قوله : (وقال ادخلوا مصرأ) فإن مصر في الأصل اسم لمذكر ، وهو مصر بن نوح عليه السلام ، ثم نقل وجعل علماً على البلدة وهى مؤنثة ؛ فصار كزيد المذكور . ورد : بأن يجوز أن يكون المراد مصرأ من الأمصار - لا مصر المعروفة ، فليس علماً . أو المراد : المكان ؛ فيكون علماً لمذكر .
وفي العلم المؤنث يقول الناظم :

(كَذَا مُؤْنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقاً وَشَرْطُ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ أَرْتَقَى
فَوْقَ الثَّلَاثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أَوْ سَقَرَ أَوْ زَيْدَ - اسْمُ امْرَأَةٍ - لَا اسْمَ ذَكَرٍ
وَجِهَانٍ فِي الْعَامِ تَذَكُّيراً سَبَقَ وَعُجْمَةٌ ، كَهْنَدَ - وَالْمَنَعُ أَحَقُّ)^(١)

(*) « كذا » خبر مقدم « مؤنث » مبتدأ مؤخر « بهاء » متعلق بمؤنث « مطلقاً » حال من ضمير الخبر « وشروط » مبتدأ « منع » مضاف إليه « العار » مضاف إليه مفعول لمنع من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو يحذف الياء استغناء عنها بالكسرة « كونه » خبر المبتدأ ، والهاء اسم السكون الناقص مضاف إليه « ارتقى » الجملة خبر (*) « فوق الثلاث » فوق ظرف متعلق بارتقى ، والثلاث مضاف إليه « أو كجور » مطوف على محل ارتقى « أو سقر أو زيد » مطرفان على جور « اسم امرأة » سم حال من زيد ، وامرأة مضاف إليه « لا اسم ذكر » مطوف بلا على اسم امرأة مضاف إليه (*) « وجهان في العام » مبتدأ وخبر « تذكيراً » مفعول المادم « سبق » فعل ماض ، وفاعله يعود لتذكير ، والجملة نصته « وعجمة » مطوف على تذكيراً « كهند » خبر لمبتدأ محذوف « والمنع أحق » مبتدأ وخبر .

(الرابع) الْعِلْمُ الْأَعْجَمِيُّ؛ إِنْ كَانَتْ عِلْمِيَّتُهُ فِي اللُّغَةِ الْعَجْمِيَّةِ^(١)، وَزَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ - كِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ. وَإِذَا سُمِّيَ بِنَحْوِ: «لِجَامٍ»، وَفِرْنَدَ^(٢)

أى كذلك يمنع الاسم من الصرف - علم مؤنث بالهاء؛ أى بناء التأنيث مطلقاً. ويشترط في منع العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث: ارتقاء أحرفه على الثلاثة - أى: زيادتها عليها. أو أن يكون أعجمياً، مثل: جُور. أو يكون ثلاثياً محرك الوسط نحو: سَقَر. أو يكون علماً منقولاً من مذكر لمؤنث، كزبد - علم امرأة.

ويصح الوجهان في العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه، وفقد كذلك العجمة - وكان ساكن الوسط، مثل: هند، والمنع أولى.

الخلاصة

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف؛ إلا إذا كان ثنائياً، أو ثلاثياً ساكن الوسط - غير أعجمي، وغير منقول من مذكر، ففي هاتين الحالتين يصح المنع وعدمه.

هذا: ويجوز في أسماء القبائل والأرضين: الصرف - على تأويلها بالحي والمكان. وعدمه - على إرادة القبيلة والبقرة؛ إلا إذا سمع أحدهما فلا يتجاوز. و«مصر» عند تأويله بالبقرة - يتعين منعه؛ لأنه منقول من مذكر، وليس كمنند^(١) المراد بالأعجمي: ما عدا العربي، فيشمل كل لغة أجنبية، ثم ينتقل في اللغة العربية علماً، وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير في الحروف والحركات، لتخفيف النطق، أو لتقريبه من الصيغ العربية. وتعرف العجمة بنقل الأئمة، أو بخروج وزن الاسم عن الأوزان العربية للأسماء مثل: إبراهيم، وإبريسم. أو أن يكون الاسم رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الذلاقة الستة التى جمعها بعضهم في «مر بنفل». أو أن يجتمع فيه من أنواع الحروف مالا يجتمع في الكلمة العربية الصحيحة؛ كالجيم مع القاف، مثل: مجرموق - أو مع الصاد، مثل: صولجان - أو مع الكاف، مثل: سكرجة. وكالراء بعد النون في أول الكلمة مثل: نرجس - والزاي بعد الدال مثل: مهندز^(٢) اللجام ما يوضع في فم الفرس ونحوه. والقرند: السيف وجوهره ووشيه، وهو فارسي معرب. وكل منهما اسم جنس في اللغة الأجنبية، ثم نقله العرب كذلك؛ ثم استعملوه علماً.

ومن ذلك يعلم أن الشرط في منع الصرف: أن يكون الاسم علماً في اللغة الأجنبية، ثم ينتقل إلى العربية علماً فيها، ولم يشترط بعضهم علميته في اللسان الأعجمي قبل نقله.

— صُرِفَ ؛ لحدوثِ هَلَكَيْتِهِ . ونحو: نُوحٌ ، وَلُوطٌ ، وَشَتْرٌ — مصروفة ^(١)
وقيل : الساكنُ الوسيطُ ذو وَجْهَيْنِ ، والمحركة مُتَحَتِّمُ المنعِ .
(الخامس) العَلَمُ الموازنُ لِلْفِعْلِ ^(٢) . والمعتبرُ من وزنِ الفِعلِ أنواع :
أحدها : الوزنُ الذي يَخْصُصُ الفِعلُ ^(٣) كـ « خَضَمَ » لـ « كان » ، و « شَمَّرَ »

(١) أى لكونها ثلاثية . والشرط في المنع الزيادة على الثلاثة ، و « شتر » اسم
قلعة بأذربيجان ، وفي منع الصرف للعلمية مع العجمة — يقول الناظم :
(وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالْتَعْرِيفُ ، مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ — صَرَفُهُ امْتَنَعَ) ^(٤)
أى أن الاسم العجمي وضعه وتعريفه — بأن يكون اسماً معرفة بالعلمية في لغة
العجم ، الزائد على ثلاثة أحرف — يمنع من الصرف للعلمية والعجمة . والناظم يرى أن
يكون الاسم الأعجمي علماً قبل نقله ، وقد علمت أن بعضهم لا يشترط ذلك .

تنبيه

أسماء الأنبياء عليهم السلام ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ؛ إلا : محمدًا —
صالحًا — شعبيًا — هودًا — لوطًا — نوحًا — شيئًا . وكذلك أسماء الملائكة ، ما عدا :
مالك — منكر — نكير ، ورضوان ممنوع للعلمية وزيادة الألف والنون . وإبليس
ممنوع أيضاً للعلمية والعجمة ، أو للعلمية وشبه العجمة — على اعتبار أنه عربي الأصل .
وإذا سمي بصيغة جمع المذكر السالم ؛ كـ محمدون وزيدون — يمنع من الصرف للعلمية
وشبه العجمة ؛ لما فيه من الزيادة التي لا تقع في المفرد عند العرب .

(٢) سواء أكان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً ، أم أمراً .

(٣) وهو الذي لا يوجد في غيره إلا نادراً ، سواء كان الوزن خاصاً بالماضي وحده
كما ضعف المين المبني للمعلوم ، مثل كالم — وصرح ، والمبني للمجهول ، مثل : خَوَّكُم —
وعُشِرُوا ، والمبدوء بهمزة الوصل أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة ، نحو : انتفع —

(*) « والعجمي الوضع » . مبتدأ أول ومضاف إليه ، من إضافة الوصف لمرفوعه « مم »
ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير في العجمي لتأويله بالاشتقاق « زيد » مضاف إليه « على الثلاث »
جار ومجرور متعلق بزيد ؛ لأنه مصدر بمعنى زيادة « صرفه امتنع » صرفه مبتدأ ثان ومضاف إليه
وجملة امتنع خبر ، والجملة من المبتدأ والخبر العجمي

لفرس، و «دُئِلَ» - لقبيلة، وكانطلق واستخرج وتقاتل - أعلاماً .
 الثانى : الوزن الذى به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لكونه غالباً فيه ^(١) كإئِمدُ ،
 وإِصْبَعُ ، وأَبْلَمُ - أعلاماً ؛ فإنَّ وجودَ مُوازِنِها فى الفعل أكثرُ ؛
 كالأمر من ضَرَبَ ، وَذَهَبَ ، وَكَتَبَ .

الثالث : الوزن الذى به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادةٍ تدلُّ
 فى الفعل ولا تدلُّ فى الاسم ، نحو : « أَفْكَل » ^(٢) و « أَكْلُب » ؛
 فإنَّ الهمزةَ فيهما لا تدلُّ . وهى فى موازِنِهما من الفعل ، نحو : أَذْهَبُ
 وَأَكْتُبُ - دالَّةٌ على المتكلم ^(٣) :

ثمَّ لا بُدَّ من كونِ الوزنِ لازماً - باقياً - غيرَ مُخالِفٍ لطريقةِ الفعلِ .

وتقاتل - وتبَيَّن ، فإذا جعلت هذه الأفعال أعلاماً - وجب منعها من الصرف للعلمية
 ووزن الفعل ، وتصير همزة الوصل التى فى أولها همزة قطع . أو كان الوزن خاصاً
 بالمضارع ، أو بالأمر من غير الثلاثى ، نحو : يدحرج - يَطلق - يستخرج ، والأمر منها .
 أما الأمر من الفعل الدال على المفاعلة - فليس خاصاً بالفعل ، كضارب ، وقادِم ،
 وقاتل - أمر من ضارب - وقادم - وقاتل ؛ ذلك لأن نظيرها من الأسماء كثير ،
 مثل : راكب - فاضل - صاحب .

ولا يخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل - استعمالها فى غيره نادر ؛ كاستعمال «فَعْل»
 علماً مثل : خَضَمَ - علم لرجل تيمى ، و « شَتَرَ » علم لفرس ، و « دُئِلَ » علم لقبيلة .
 أو أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم ، مثل « استبرق » ، و « بَقَمَ » - علم صيغ .

(١) وذلك كصيغة « إِفْعَل » ، و « إِفْعَل » ، و « إِفْعَل » وقد مثل لها المصنف
 والإئِمدُ : اسم حجر للسكحل ، وأبلم : نوع من البقل . فإذا سُمى بعلم منقول من هذه
 الصيغ - وجب منعه من للصرف للعلمية ووزن الفعل . وهذا النوع الثالب - يكون فى
 الأعلام ، نحو يعرب - ويزيد ، وفى الصفات كأحمر - وأصفر (٢) اسم للارعدة
 والرعشة ، يقال : نزل به الأسكل - أى أصابته رعدة (٣) وكذلك نحو : تنقل -

نخرج بالأول^(١) نحو: « امرؤ » - علماً؛ فإنه في النصب نظيرُ اذهب،
وفي الجرُّ نظيرُ اضرب، فلم يبقَ على حالةٍ واحدة^(٢).

وبالثاني^(٣) نحو: رُدَّ، وقيلَ، ويبيعَ؛ فإن أصلها «فعل»، ثم
صارت بمنزلة «فعل» و«ديك» - فوجب صرفها^(٤). ولو سُمِّيت بضرب
- مُخَفَّفاً من ضُربَ - انصرف اتفاقاً^(٥). ولو سُمِّيت بضربَ ثم
خَفَّفَتْه - انصرف أيضاً عند سيبويه. وخالفه المبرد؛ لأنه تغييرٌ عارض^(٦)

وبالثالث^(٧) نحو: «أَلْبَبَ» - بالضم - جمع لَبَّ علماً؛ لأنه قد باين
الفعل بالفك^(٨). قاله أبو الحسن^(٩)، وخُولِفَ لوجودِ الموازنة^(١٠).

اسم للشطب أو جروه؛ فإنها على وزن «تَنْصُرُ» والتاء في تنصر تدل على المخاطب أو
المؤنثة الغائبة، ولا تدل على شيء في «تتقل». فإذا جاء العلم على وزن مشترك ولكنه بالفعل
أولى للسبب المذكور - منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. أما إذا كان على وزن
مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء - فلا يمنع من الصرف، مثل: شجر، وجعفر.

(١) أى: وهو كون الوزن لازماً (٢) وعلى ذلك يكون قد فارق الفعل بعدم
ثروم عنه حركة واحدة، فيصرف لخالفه الفعل (٣) أى وهو البقاء على حالته الأصلية
(٤) لأن وزن الفعل هنا ليس أصلياً خالياً من تغيير سابق، بل إنه خرج
بالنقل والإعلال عن الحالة الأصلية التي كان بها موازناً للفعل.

(٥) لأن التخفيف سابق على التسمية، والصفة المستحدثة لا يعتمد بها في منع العلم
من الصرف (٦) فالخلاف بين سيبويه والمبرد في السكون العارض للتخفيف

بعد التسمية؛ هل يعتبر كالسكون الأصلي فيستوجب الصرف؟ أم - لا

(٧) أى: وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (٨) لأنه الآن على وزن «أنصر»
أو «أكتب» والمضارع الذي على وزنه يقلب على عينه ولامه - الإدغام؛ إذا كانا من نوع
واحد، نحو: أشدَّ - وأعدَّ؛ فضعف اعتبار الوزن - فيصرف.

(٩) هو الأخفش البصري. انظر صفحة ١٦٧ جزء أول (١٠) أى أنه يوازن
«أكتب» فيمنع من الصرف لذلك، والفك رجوع إلى أصل متروك فلا يمنع من اعتبار

ولا يُؤثَرُ وزنٌ هو بالاسم أو لى^(١) ، ولا وزنٌ هو فيها على
السواء^(٢) . وقال عيسى^(٣) : إلا أن يكونا منقولين من الفعل^(٤) ؛ كالأمر
من ضاربٍ ، وكضربٍ ودخرجٍ — أعلاماً ، واحتج بقوله :
* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الشَّيَا *^(٥)

وزن الفعل . على أن الفك قد يدخل الفعل لزوماً كأشدد في التعجب ، وجوازاً في مثل
أرُدد - ولم يردد . وفي بعض ألفاظ مسموعة . وهذا الرأي لسبويه ، وهو أفضل
وأولى بالاتباع . وإلى ما تقدم يشير الناظم - وقد اقتصر على النوعين الأولين - بقوله :
(كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبٍ ؛ كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْلَى)^(٦)
أى كذلك يمنع الاسم من الصرف ؛ إذا كان علماً - وهو على وزن يختص بالفعل
أو ينقلب ؛ فالختص نحو : « يَعْلَى » - علماً ، والغالب نحو « أحمد » - وهو علم منقول
من المضارع - أو من أفعال التفضيل الذى فعله « حمد » ، فيكون منقولاً من وصف .
(١) وذلك مثل « فاعِل » نحو : « كاهل » - علماً ؛ فإنه وإن وجد في الفعل
كضاربٍ وقَاتِل - إلا أنه في الاسم أولى لكثرة فيه .

(٢) وذلك مثل « قَمَل » و« فَعْلَل » ، نحو : شجر - وضرب ، وجعفر - ودخرج ،

(٣) هو عيسى بن عمر - شيخ سيبويه والخليل . انظر صفحة ٢٥٥ من هذا الجزء .

(٤) أى فإنهما يؤثران بالمنع من الصرف

(٥) صدر بيت من الوافر لسحيم بن وثيل الرياحى ، وكان صاحب غارات ، وقد

تمثل به الحجاج وهو يخاطب في أهل العراق . وعجزه :

* مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِ *

اللغة والاعراب . جلا : كشف . طلاع : صيغة مبالغة من الطلوع وهو الصعود

« الشَّيَا » جمع ثنية ، وهى العقبة ، أو الجبل ، أو الطريق إليهما ، والمراد : مقتحم الشدائد

العمامة ، يريد : ما تلبس في الحرب وتوضع في السلم - وهى البيضة أو المغفر . « أنا ابن »

(*) « كَذَاكَ » : اتفاق بحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذُو وزن » ذو مبتدأ

مؤخر ووزن مضاف إليه « يَخْصُ الْفِعْلَ » الجملة صفة لوزن « أَوْ غَالِبٍ » بالجر عطف على محل بحسب
من عطف الاسم المشبه بالفعل على الفعل « كأحمد » خبر لمبتدأ بحذوف « ويعلى » مملوطة عليه .

وأجيب : بأنه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُسَمًّى بـ «جَلَا»، من قولك : زيد جَلَا،
ففيه ضميرٌ، وهو من بابِ الْمَحْكِيَّاتِ ^(١) كقوله :

• بُنِيتَ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ • ^(٢)

وَأَنْ يَكُونَ لَيْسَ بِعَلَمٍ ، بَلْ صِفَةٌ لِمَحْذُوفٍ ^(٣) — أَيْ : ابْنُ رَجُلٍ
جَلَا الْأُمُورَ .

مبتدأ وخبر «جلا» مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وهو علم
منقول من الفعل ، أو «جلا» — فعل ماضٍ وفاعله يعود على «رجل» مقدر بمسند
ابن مضاف إليه ، والجملة صفة لرجل المقدر ؛ أَيْ : أَمَّا ابْنُ رَجُلٍ جَلَا الْأُمُورَ «وطلاع»
معطوف على ابن «الثنايا» مضاف إليه «مق» اسم شرط جازم «أضع» فعل مضارع
مجزوم فعل الشرط «تعرفوني» جواب الشرط .

والمعنى : أنا ابن رجل كشف الأمور، ومقتحم صوابها ومذلل عظامها ، مقى أضع
على رأسى عمامة الحرب تعرفون شجاعتي ومبلغ مقدرتى . وقيل : المراد بوضع العمامة —
إزالتها عن الرأس استعداداً للحرب .

والشاهد : فى «جلا» فقد استدل به عيسى بن عمر، على أنه علم منقول من الفعل
الماضى ، وأنه إذا سُمى بنحو «ضرب» منع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .
وأجاب الجمهور بما ذكره المصنف .

(١) فيكون «جلا» وفاعله جملة محكية مسمى بها ، فالنقل عن الجملة وعدم التنوين
للحكاية — لا لمنع الصرف (٢) بيت من الرجز المشطور ، ينسب لرؤية بن المعجاج ،
وقد سبق شرحه فى «باب العلم» — الجزء الأول صفحة ١٣٢ .

والشاهد فيه هنا : فى «يزيد» ، فهو علم منقول عن فعل مضارع وضميره المستتر فيه
وقد حكى على ما كان عليه قبل العملية ؛ بدليل رفعه مع أنه مضاف إليه . ولو كان
منقولا عن الفعل وحده — لجر بالإضافة بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه حينئذ يكون
ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(٣) فهو فعل ماضٍ ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة صفة لموصوف محذوف
كما أوضحنا فى الإعراب . وعلى القول بأن «جلا» اسم أصله «جلاء» — فهو

(السادس) العَلَمُ المختومُ بِألفِ الإلحاقِ المقصورة^(١)؛ كَعَلَقَى وَأَرْطَى — عَلَيْنَ^(٢).

(السابع) المعرفةُ المعدولةُ؛ وهي خمسةُ أنواعٍ:

مصدر ممدود وقصر للضرورة، ومعناه: الوضوح والظهور. وقيل: هو اسم مقصور ومعناه: انحسار الشعر عن مقدم الرأس (١) ألف الإلحاق هي: ألف زائدة مقصورة أو ممدودة، تدخل بعض الأسماء وتلزمها؛ ليصير الاسم على وزن اسم آخر ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر، ومنها الصرف وعدمه. وإنما منعت ألف الإلحاق المقصورة؛ لأنها زائدة لازمة، وزايدتها جعلتها على وزن «فعلٍ» المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمنع صرف الاسم بسببها. فلما أشبهتها ألف الإلحاق في الزيادة والوزن، وفي أن كلا غير مبدل من شيء آخر، وأن ألف الإلحاق المقصورة لا تكون إلا في وزن خاص بألف التأنيث — امتنع صرفه معها؛ كما يجمع مع ألف التأنيث.

ويقال في الإعراب: ممنوع من الصرف للعلمية. وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث. أما ألف الإلحاق الممدودة — مثل «علياء» — فلا تمنع من الصرف مطلقاً. هذا: ويجوز في الاسم المختوم بألف الإلحاق: أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين؛ بشرط أن يكون غير علم؛ تقول: هذه أرطاة، أو علقاة — ولكنهما لا يلحقان ألف التأنيث مطلقاً. وقد استعمل بعض الأسماء منوناً يجعل ألفه للإلحاق — فلا يمنع من الصرف، وغير منون يجعلها للتأنيث — فيمنع من الصرف، وبهما قرئ في السبع «تتري» في قوله تعالى: (ثم أرسلنا رسلنا تتري) . من الآية: ٤٤ من سورة المؤمنين

(٢) «علقى» اسم لبنت تتخذ من سيقانه المكناس، و «أرطى» شجر له نور ونمر كالمناب — وهما ملحقان بجمعفر. وفي منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق — يقول الناظم:

(وَمَا بِصِيرٍ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِلْإِلْحَاقِ — فَلَيْسَ بِتَعْرِفٍ)^(٣)

(*) «وما» اسم موصول مبتدأ «صير علماً» الجملة من بصير واسمها وخبرها صلة «من ذي» جار ومجرور متعلق بصير على القول بجواز التعاليق بالفعل الناقص. أو حال من مرفوع بصير «ألف» مضاف إليه «زيدت للإلحاق» الجملة صفة لألف «فليس ينصرف» جملة ليس ومعمولها خبر المبتدأ وهو ما، وزيدت الفاء في جملة الخبر لشبهه للوصول بالشرط في العموم والإيهام.

أحدها : « فَعَلَ » في التوكيد ، وهي : جُمِعَ ، و كُتِعَ ، و بُصِعَ ، و بُتِعَ ^(١) فإنها معارف مُبتَيَّة الإضافة إلى ضمير المؤكد ^(٢) ، و معدولة عن « فَعَلَاوات » فإن مُفرداتها : جَمَعَاءَ — و كُتَعَاءَ — و بَصْعَاءَ — و بَتَعَاءَ . وإنما قياس « فَعَلَاءَ » إذا كان اسماً — أن يُجْمَع على « فَعَلَاوات » كصحراء و صحراوات ^(٣) الثاني : « سَحَرَ » ؛ إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه — و استعمل ظرفاً — مجرداً من أل و الإضافة ، كجئت يوم الجمعة سَحَرَ ^(٤) ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَّحَر ^(٥) . وقال صدر الأفاضل ^(٦) : مبنى تضمينه معنى اللام .

اي : و يمنع صرف الاسم إذا كان علماً فيه الف زائدة مقصورة للالحاق :

(١) كُتِعَ — جمع كتعاء ، من تكتع الجلد — إذا اجتمع ، و بُصِعَ — من « بصع » وهو العرق المجتمع . و بُتِعَ — من البتع وهو طول العنق مع قوة تماسك أجزائه ؛ فإذا قلت : احتيت بالمهاجرات كاهن — جمع — كتع — بتع — بصع ؛ فالألفاظ الأربعة توكيد للمهاجرات — مجرورة بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والمدل أو مع وزن « فَعَلَ » (٢) فإنهم يقولون : إن أصل جاء النساء مجمع — مثلاً — « مُجمِهين » خذف الضمير للعلم به ونوى ، فشابهت بذلك العلم ؛ من جهة أنها معرفة بدون قرينة لفظية — وهذا هو الصحيح . ويقال : ممنوع من الصرف لشبه العلمية والمدل ، وقيل : إن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ لأن كل واحد منها علم جنس على الإحاطة والشمول (٣) وقيل أيضاً : إن مذكرها جمع بالواو والنون . حقق المؤنث الجمع بالألف والتاء ، فعدل عن ذلك إلى « جُمِعَ » — وهو جمع تكسير . وقيل : إن هذه الألفاظ سمعت ممنوعة من الصرف وليس بها علة غير العلمية ، فالتمسوا لها علة أخرى فقالوا : بالمدل . (٤) المراد باليوم : ما يشدل الليل كما هو أحد إطلاقيه ، و « سَحَرَ » ظرف منصوب على أنه بدل بعض من يوم — على تقدير الضمير ، ممنوع من الصرف للعلمية والمدل . و السحر : الثالث الأخير من الليل (٥) أما التعريف ، فقيل : بالعلمية لأنه جمل علماً لهذا الوقت ، وقيل : بشبهها لأنه تعريف بنير أداة ظاهرة كالعلم . وأما المدل : فلأنه لما أريد به معين كان حقه أن يذكر معرفاً بأل ، فعدل عن ذلك وقصد به التعريف ، فنعى الصرف للتعريف والمدل (٦) هو أبو الفتح ناصر بن

واحتَرَزَ بالقيدِ الأول^(١) من المُبْهَمِ نحو : (تَجَيَّنَاهُمْ بِسَحَرٍ)^(٢) .
وبالثاني من المُعَيَّنِ المستعمل غيرَ ظرف^(٣) ؛ فإنه يجبُ تعريفه بأل
أو الإضافة نحو : طاب السَّحَرُ سَحَرٌ ليلتنا .

وبالثالث^(٤) من نحو : جئتكَ يومَ الجمعةِ السَّحَرِ - أو سَحَرَه^(٥) .
الثالث : « فُعِلَ » علماً للمذكر^(٦) ؛ إذا مُسِمِعَ ممنوع الصرف وليس

أبى المكارم المطرزي من خوازم . برع في النحو واللغة والفقه ، وكان يقال : هو تلميذ
الزخشري . وله مصنفات كثيرة منها : شرح المقامات ، ومختصر الصباح في النحو ، والإقناع
في اللغة . وتوفي في جمادى الأولى سنة ٦١٠ هـ (١) وهو : أن يراد به سحريوم معين
(٢) فإنه يصرف اتفاقاً ؛ لأن المراد سحر من الأسحار . الآية : ٣٤ من سورة القمر
(٣) بأن كان اسماً محضاً معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه
(٤) وهو أن مجرد من أل و « الإضافة »

(٥) فإنه يصرف باتفاق . وفي « سحر » يشير الناظم - في إجمال - بقوله :
(وَالْعَدْلُ وَالْتَعْرِيفُ مَانِعًا « سَحَرٌ » إِذَا بَدَأَ التَّعْيِينَ قَصْدًا يُعْتَبَرُ)^(٦)
أى أن العدل والتعريف بالعلمية ينعمان معاً - سحر - من الصرف ، إذا قصد به
تعين سحر بعينه ، وقد عرفت بقية الشروط . ومثل سحر : « رجب » و « صفر »
من أسماء الشهور العربية ، فينعمان من الصرف - إذا أريد بهما معين ، وإلا فيصرفان .
وذلك لأن المعين معدول عن : « الرجب - والصفر » ، ففيهما العلمية والعدل .
وقيل : إن المانع هو العلمية والتأنيث ؛ لأن المراد المدة .

(٦) أما إذا كان جمعاً نحو : غُرِف - وقُرب ، أو اسم جنس ، كصُرْد - ونُتَر
« الصرد : نوع من الغربان ضخم الرأس يصطاد العصافير . والنفر : نوع من البلابل » .
أو صفة كحُطْم ولُبْد ، أو مصدر كهُدًى وتُتْقِي - صرف اتفاقاً ، وقد يجوز فيه
الأمران . والأحسن الصرف ، إذا كان السماع مجھولاً .

(*) « مانعاً » خبر العدل وما عطف عليه « سحر » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله « إذا »
طرف متعلق بمانعاً « به » متعلق بيعتبر « التعين » نائب فاعل للفعل محذوف بدل عليه يعتبر
« قصداً » حال من نائب فاعل يعتبر ، ونائب فاعل يعتبر يعود إلى التعين ، والجملة مفسرة .

فيه عِلَّةٌ ظاهرةٌ غيرُ العَلَمِيَّةِ ، نحو : مُعَمَّرٌ - وَزُفَرٌ - وَزُحَلٌ - وَجَمَحٌ^(١)
فإنهم قدَرُوهُ معدولاً ؛ لأنَّ العَلَمِيَّةَ لا تستَقِلُّ بِنَجْعِ الصَّرْفِ ، مع أنَّ
صِغَةَ «فُعِلَ» قد كَثُرَ فيها العَدْلُ ، كَمُعَدَّرٌ - وَفُسَّقَ ، وَكُجِّعَ - وَكُتِّعَ ،
وَكَأْخَرَ^(٢) . وَأَمَّا طَوَى^(٣) فَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ ؛ فَاَلْمُعْتَبَرُ فِيهِ التَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ
البَقْعَةِ - لا العَدْلُ عَنِ طَاوٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِكنَ غَيْرُهُ فَلَا وَجْهَ لَتَكْفُفِهِ .
وَيُؤَيِّدُهُ^(٤) أَنَّهُ يُصْرَفُ بِاعْتِبَارِ الْمَكَانِ .

الرَّابِعُ : «فَعَالٌ» عَلَمًا لِمَوْنَتٍ ؛ كَحَذَامٍ وَقَطَّامٍ - فِي أُنْثَى تَمِيمٍ^(٥)
فإنهم يَمْنَعُونَ صَرْفَهُ ؛ فَقَالَ سِيبَوِيهٌ : لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعَدَلِ - عَنِ «فَاعِلَةٍ»^(٦) .

(١) وكذلك : مُضَرٌ - مُهْبِلٌ - مُجْمٌ - قُتِمٌ - قُرِحٌ - ذُلْفٌ - غُصَمٌ - مُبْلَعٌ -
هُذَلٌ - جُمَحَا - ثُمُلٌ . فهذه خمسة عشر اسما سمعت عن العرب غير مصروفة ، وليست
فيها علة ظاهرة سوى العَلَمِيَّةِ ؛ فَقَدَرُوا فِيهَا الْعَدْلَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْزِمُ تَرْتِيبَ النِّعِ عَلَى عِلَّةٍ وَاحِدَةٍ .
(٢) أَى إِنِّهْمْ قَدَرُوا الْعَدْلَ دُونَ غَيْرِهِ لِإِمْكَانِهِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الصِّغَةَ قَدْ جَاءَ
فِيهَا الْعَدْلُ كَثِيرًا كَمَا مِثْلُ (٣) طَوَى : اسْمُ وَادٍ بِالشَّامِ (٤) أَى يُؤَيِّدُ اعْتِبَارَ النِّعِ
لِلتَّائِيثِ ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ لَوْ كَانَ مُعْتَبَرًا فِيهِ لَمَا انْصَرَفَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ . وَقَدْ وَرَدَ مَصْرُوفًا
وغير مصروف . وَأَمَّا «أَدَدٌ» - جَدِ قَبِيلَةِ عَرَبِيَّةٍ - فَلَمْ يَسْمَعْ فِيهِ الصَّرْفُ ؛ فَلَا يَجُوزُ
غَيْرَ مَا سَمِعَ . وَإِلَى «فُعِلَ» - بِنُوعِيهِ - أَشَارَ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ :

(وَالْعَمَلُ لَمْ يَمْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا كَمَا «فُعِلَ» التَّوَكُّيدِ أَوْ كَمَا «فُعِلَا»)^(٧)
أَى أَمْنَعُ صَرَفَ الْعِلْمِ إِنْ كَانَ مَعْدُولًا عَنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى ، مِثْلُ مَا كَانَ مِنْ أَلْفَاظِ
التَّوَكُّيدِ عَلَى وَزْنِ «فُعِلَ» ، وَالْعِلْمُ الَّذِي عَلَى وَزْنِ «فُعِلَ» - وَهُوَ أَبُو حَيٍّ مِنْ طَبِيعَةٍ ، وَأَصْلُهُ
عِلْمٌ لِلتَّغْلِبِ ، وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ لِلشَّعْرِ . (٥) بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مَخْتُومًا بِالرَّاءِ كَمَا سَيَأْتِي .
(٦) أَى لِأَنَّ النَّاطِلَ عَلَى الْأَعْلَامِ أَنْ تَسْكُونَ مَنَقُولَهُ ، وَهَذَا رَأْيُ النَّاطِمِ .

(٧) « الْعِلْمُ » مَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يَفْهَرُهُ أَمْنَعُ « إِنْ عُدِلَا » شَرَطُ وَفَعْلُهُ ، وَنَائِبُ الْأَفْصَالِ
يَعُودُ إِلَى الْعِلْمِ ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَقَامُ « كَفَعْلٍ » خَيْرٌ لِبَدْأِ مَحْذُوفِ « التَّوَكُّيدِ »
مُضَافٍ إِلَيْهِ - عَلَى مَعْنَى اللَّامِ ، أَوْ فِي « أَوْ كَشَمَلَا » مَطْوُوفٌ عَلَى - كَفَعْلٍ التَّوَكُّيدِ

وقال المبرّد: للعلميّة والتأنيث المعنويّ كزَيْنَب^(١). فإن خُتِمَ بالراء كَسْفَارٍ - اسماً لماء، وكَوْبَارٍ - اسماً لقبيلة - بَنَوُهُ على الكسر^(٢) إلا قليلاً منهم^(٣). وقد اجتمعت اللغتان في قوله:

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادًا أَوْدَىٰ بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

وَمَرَّ دَهْرُهُ عَلَى «وَبَارٍ» فَهَلَكْتَ جَهْرَةً «وَبَارٍ»^(٤)

وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر، تشبيهاً له بنزال^(٥) كقوله:

(١) وهذا القول أقوى وأصح لتحقيقه؛ بخلاف العدل - فإنه يلجأ إليه إذا لم يمكن غيره.

(٢) أى في جميع الأحوال، ويكون في محل رفع أو نصب أو جر - على حسب الجملة. ومثلها «ظفار». ولعل السبب في ذلك: أن لنتهم الإمالة، والكسر يوصل إليها.

(٣) فإنه ينمعه من الصرف كالأول.

(٤) هذا الشاهد مما اسشهد به سيدييه. والبيتان للأعشى - ميمون بن قيس -

وهما غير متصلين في القصيدة، ويذهبا أربعة أبيات.

اللغة والاعراب - إرم: اسم البلدة. وعاد: اسم القبيلة. أودى بها: ذهب بها وأهلكها. وبار: اسم أمة قديمة بائدة كانت تسكن اليمن. «ألم» الهمة للاستفهام و«لم» جازمة «تروا» فعل مضارع مجزوم بحذف النون وواو الجماعة فاعل «إرمًا» مفعول تروا «أودى بها الليل» الجملة من الفعل والفاعل حال «على وبار» على جارة، وبار مبنى على الكسر بعل «جهرة» مفعول مطلق لفعل محذوف - أو حال «وبار» الثانية فاعل هلكت مرفوع بالضمّة الظاهرة. والمعنى: واضح.

والشاهد: في قوله «وبار» فقد بناه على الكسر في صدر البيت - على لغة الأكثرين وأعرابه في آخره. إعراب مالا ينصرف فرفعه بالضمّة - على رأى القلة، ففيه تلفيق بين اللتين. وقيل: إن «وبار» الثانية ليست علماً، بل الواو عاطفة، و«باروا» - بمعنى هلكوا - فعل ماضٍ مسند لواو الجماعة، والجملة معطوفة على قوله «هلكت» وأنث «هلكت» - على إرادة القبيلة، وذكر «باروا» - على معنى الحى.

(٥) أى في العدل والتعريف، والوزن والتأنيث.

إِذَا قَالَتْ « حَذَامِ » فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ « حَذَامِ »^(١)
 الخامس : « أَمْسِ » مُرَاداً بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ ، وَلَمْ يُضَفْ ،
 وَلَمْ يُقَرَّنْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ^(٢) وَلَمْ يَقَعْ ظَرْفًا^(٣) ؛ فَإِنَّ بَعْضَ بَنِي تَمِيمٍ يَمْنَعُ

(١) بيت من الوافر، للجم بن صعب - في امرأته « حذام بنت الريان بن جسر ابن تميم » ، وقيل : هي امرأة من عنزة .

اللغة والاعراب : « إذا » شرطية « قالت » فعل الشرط « حذام » اسم امرأة فاعل قالت في الموضعين مبنى على الكسر في محل رفع « فصدقوها » الفاء واقعة في الجواب « فإن » الفاء للتعليل و« إن » حرف توكيد ونصب « القول » اسم إن « ما » اسم موصول خبرها « قالت حذام » الجملة صلة والعائد محذوف - أى فإن القول هو الذى قالته حذام .
 والمعنى : واضح لا يحتاج إلى شرح .

والشاهد : فى « حذام » فإنه مبنى على الكسر فى الموضعين على لغة أهل الحجاز ، ولو أعرب إعراب ما لا ينصرف - لرفع ؛ لأنه فاعل ، ولكن القافية بالكسر .
 ويتبين من ذلك : أن المنع من الصرف للعلمية والمدل فى وزن « فَعَالٍ » المؤنث - مقصور على بعض تميم ؛ بشرط ألا يكون العلم المؤنث مخترعاً بالراء .

وفى « فَعَالٍ » يقول الناظم فى بيت وكلتين من أول البيت الذى يليه :
 (وَابْنِ عَلَى الْكُسْرِ «فَعَالٍ» عِلْمًا مُؤَنَّثًا ، وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا
 عِنْدَ تَمِيمٍ)^(٤)

أى ابن على الكسر العلم المؤنث الذى على وزن « فَعَالٍ » فى جميع الأحوال عند غير تميم . وهو عند تميم نظير « جُشَمَ » - فى أنه ممنوع من الصرف للعلمية والمدل .
 وإذا سمى بحذام وبابه - مذكراً - لم يين ؛ لزوال موجب البناء ، بل يعرب مع منعه من الصرف للعلمية والتأنيث بحسب الأصل ، وهذا هو الغالب . ويجوز إعرابه مع التثنية .
 (٢) فإن قرن بها أعرب ، تقول : ذهب الأمس - وكان الأمس طيباً .
 (٣) وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير . وهو معرفة بدليل وصفه

(*) « فَعَالٍ » مفعول ابن « علماً » حال منه « مؤنثاً » حال منه ثانية - أو وصف للأولى
 « هو نظير » مبتدأ وخبر « جُشَمًا » مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والمدل والألف للاطلاق
 (•) « عند » ظرف متعلق بنظير ، وتميم مضاف إليه

صَرَفَهُ مطلقاً^(١)؛ لأنه معدولٌ عن الأَمْس كقوله :

* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مَذُ أَمْساً *^(٢)

وجهورهم يُخَصُّ ذلك بحالة الرفع^(٣) كقوله :

اعْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنْ بَأْسٍ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسٌ^(٤)

بالعرفة، في قولهم : أَمْس الدابر لا يعود (١) أى رفعاً ونصباً وجرأً ، فيسكون مرفوعاً بالضمة من غير تنوين ، ومنصوباً ومجروراً بالفتحة من غير تنوين فيهما .
(٢) صدر بيت من الرجز ، استشهد به سيديويه ، ولم ينسبه لقائل . وعجزه :

* عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْساً *

اللغة والاعراب : عَجَباً ، العجب : انفعال في النفس بسبب وصف زائد في المتعجب منه . عجائز : جمع عجوز . وهى التى هربت وشاخت من النساء ، ولا تقل عجوزة . السعالي : جمع سَمَلَاة - وهى أخبث النيلان . « لقد » اللام موطئة لقسم محذوف ، وقد لتحقيق « عَجَباً » مفعول رأيت ، والجملة جواب القسم لا محل لها ، « مذ » حرف جر « أَمْساً » ظرف زمان مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لشبه العملية والعدل ، والألف للاطلاق « عجائزاً » بدل من عَجَباً « مثل » صفة لعجائز « خمساً » صفة ثانية .

واللغى : والله لقد أبصرت من أَمْسِ امرأةٍ يتعجب منه ؛ وذلك أنى رأيت نسوة كباراً فى السن مثل النيلان فى القبح ، عدتهن خمس .

والشاهد : جر « أَمْساً » بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعملية والعدل عند بعض بنى تميم فى جميع الأحوال . وقيل : إن « أَمْسِ » فى البيت فعل ماض - أى : مذ أَمْسِ النساء . وتبقى حينئذ كتابته بالياء ، لأن الألف رابعة .

(٣) فيعربه إعراب مالا ينصرف فى هذه الحالة ، فيقول : ذهب أَمْسٌ ، وبينه على الكسر فى حالتى النصب والجر ، فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف .

(٤) بيت من الخفيف - لم ينسب لقائل معين ، ولم نقف له على قائل .

اللغة والاعراب . اعتصم : استمسك واجعله عصمة لك ترجع إليه عند الشدة : الرجاء : الأمل ، وتوقع حصول ما تطلب . عن : عرض وظهر ، وىروى « عَزَّ » بمعنى غلب

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلَقًا — عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضْمَنًا مَعْنَى
الْإِلَام، قَالَ : * وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٌ * ^(١) . والقوافي مجرورة .
فَإِنْ أَرَدْتَ بِأَمْسٍ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ مُبْهَمًا أَوْ عَرَفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ أَوْ بِالْأَدَاةِ
— فَهُوَ مُعْرَبٌ إِجْمَاعًا ^(٢) .

بَأْسٌ : شِدَّةٌ وَمَشَقَّةٌ . وَيُرْوَى « يَأْسٌ » . « بِالرَّجَاءِ » مُتَعَلِّقٌ بِاعْتَصَمَ « إِنْ عَنْ »
شَرِطٌ وَفَعْلُهُ « يَأْسٌ » فَاعِلٌ . وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ « وَتَنَاسَ »
الْوَاوُ عَاطِفَةٌ ، وَتَنَاسَ فَعَلَ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ ، وَمَعْنَاهُ : تَنَافَلَ وَلَا تَلَقَّ بِالَا
« الَّذِي » اسْمٌ مُوَصُولٌ مَفْعُولُهُ « أَمْسٌ » فَاعِلٌ تَضَمَّنَ — أَيْ اشْتَمَلَ ، مَرْفُوعٌ
بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ وَجُمْلَةٌ تَضَمَّنَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ صَلَةُ الْمَوْصُولِ .

وَالْمَعْنَى : تَمَسَّكَ بِالْأَمَلِ وَتَوَقَّعَ بُلُوغَ الْمَرَادِ إِذَا صَادَفَتْكَ مَشَقَّةٌ ، وَلَا تَيَأَسَ
وَلَا تَلَقَّ بِالَا إِلَى مَا حَدَّثَ بِالْأَمْسِ : فَقَدْ يَجْرُكُ ذَلِكَ إِلَى الْيَأْسِ وَفَقْدَانِ الْأَمَلِ .

وَالشَّاهِدُ : وَقَوْعُ « أَمْسٌ » فَاعِلًا مَرْفُوعًا غَيْرَ مَنْوُونٍ ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ
يَعْرِبُهَا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ . وَلَا يَذْنِبُهَا كَالْحِجَازِيِّينَ

(١) عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ ، يَنْسَبُ مَعَ آيَاتٍ قَبْلَهُ لِأَسْقَفِ نَجْرَانَ ، وَقِيلَ : هُوَ لَتَبَعَ
ابْنَ الْأَقْرَنِ ، وَصَدَرَهُ :

• الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ •

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ . مَضَى : ذَهَبَ . بِفَصْلِ قَضَائِهِ : أَيْ بِقَضَائِهِ الْفَاصِلِ — أَيْ الْقَاطِعِ ،
فَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَإِضَافَتُهُ لِمَا بَعْدَهُ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ . « الْيَوْمُ »
بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ — وَبِالنَّصْبِ ظَرْفٌ لِأَعْلَمَ « مَا » اسْمٌ مُوَصُولٌ مَفْعُولٌ أَعْلَمَ « يَجِيءُ بِهِ » الْجُمْلَةُ
صَلَاةٌ مَا ، وَجُمْلَةٌ « أَعْلَمَ » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ ، وَمَفْعُولٌ أَعْلَمَ الثَّانِي مَحْذُوفٌ « أَمْسٌ » فَاعِلٌ مَضَى
مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ .

وَالْمَعْنَى : إِنِّي لِأَعْلَمَ — بِالْأَدَلَّةِ — بَعْضَ مَا قَدِيقَعُ فِي الْيَوْمِ مِنَ الْحَوَادِثِ ، فَيُمْكِنُ الْحَذَرُ
وَاتِّخَاذُ الْحَيْطَةِ . وَمَضَى أَمْسٌ بِقَضَائِهِ الْفَاصِلِ ، وَحَوَادِثُهُ الَّتِي وَقَعَتْ فَلَامَرٌ مِمَّا وَقَعَ .

وَالشَّاهِدُ : وَقَوْعُ « أَمْسٌ » مَكْسُورًا مَعَ أَنَّهُ فَاعِلٌ ، وَذَلِكَ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ فِي
فِي بَنَائِهِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ عَلَى الْكَسْرِ ، وَعَدَمِ إِدْخَالِهِ فِي بَابِ الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ .

(٢) أَيْ عِنْدَ التَّيْمِيِّينَ وَالْحِجَازِيِّينَ ، وَذَلِكَ لِزَوَالِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ وَهِيَ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى الْإِلَامِ .

وإن استعملت المجرد المراد به مُعَيَّنٌ ظرفاً - فهو مبنى إجماعاً^(١)
 (فصل) يَعرِضُ الصَّرْفُ لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب :
الأول : أن يكون أحد سببَيه العلميَّة ثم يُنكَّرُ ، تقول : رُبُّ
 فاطمة ، وعمران ، وعمر ، وزيد ، وإبراهيم ، ومعد كَرِب ، وأزطى^(٢)
 ويُستثنى من ذلك : ما كان صفة قبل العلميَّة ، كأحر وسكران ؛
 فسببويه يُبقيهِ غير منصرف^(٣) . وخالفه الأخفش في الحواشي^(٤)
 ووافقهُ في الأوسط .

الثاني : التصغيرُ المزيلُ لأحد السببين ؛ كحميد ، وعُمير - في أحمد

وكذلك إذا كان مضارعاً ، نحو : أميس كان يوماً حاراً ، أو مجموعاً جمع تكسير نحو :
 أموس ، أو آمس ، أو آماس - كانت جملة .
 (١) وذلك لتضمنه معنى « في » الظرفية .

(٢) أى بالجر والتنوين فى الجميع ؛ لزوال أحد موجبي منع الصرف - وهو العلميَّة
 وقد مثل لأنواع السبعة التى تمنع مع العلميَّة . وفى ذلك يقول الناظم :

(.) وأضرِفْنِ ما نُكِّرَا من كلِّ ما التعرِيفُ فيه أثرا^(٥)

أى يجب صرف كل اسم نكرة بعد أن كان معرفاً ، وكان للتعريف أثر فى
 منعه من الصرف . والمراد بالتعريف : « تعريف العلميَّة » .

(٣) أى للمعليَّة الطارئة مع وزن الفعل . وقد اختلفت الوصفية الأصلية أمام العلميَّة
 الجديدة . فإذا زالت العلميَّة صار المنع بسبب الوصفية مع الوزن .

(٤) فقال : بالصرف ؛ بناء على أن الصفة إذا زالت بالعلمية - لاتعود . والحواشي :
 كتاب يتضمن تعليقات للأخفش على كتاب سيديويه . والأوسط : كتاب آخر له .

(*) « ما » اسم موصول مفعول أصرفن « نكرا » فعل ماضى المجهول ، والجملة صلة ما ،
 والألف للإطلاق « من كل » متعلق بمحذوف خال من ما - مبنى لها « ما » اسم موصول مضاف
 إليه « التعريف » مبتدأ « فيه » متعلق بأثر الواقع خبرا المبتدأ ، وجملة المبتدأ والمبر صلة .
 (٢٥ - ضياء السالك ٣)

وَمُعْمَرٌ^(١)، وَعَكْسُ ذَلِكَ نَحْوُ: «تَحْيَلِي»^(٢) عَلَمًا؛ فَإِنَّهُ يَنْصَرَفُ مُكَبَّرًا وَلَا يَنْصَرَفُ مُصَغَّرًا؛ لِاسْتِكْمَالِ الْمِلَتَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ^(٣).

الثالث: إِرَادَةُ التَّنَاسُبِ^(٤)؛ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ وَالْكَسَائِي: (سَلَاسِلًا) وَ(قَوَارِيرًا). وَقِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ: (وَلَا يَمُوتَانَا وَيَمُوتَا)^(٥).

الرابع: الضَّرُورَةُ، كَقَوْلِهِ: *وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحَدَرَ خِذَرَ عُثَيْرَةَ*^(٦).

(١) فَإِنَّ الْوِزْنَ وَالْعَدْلَ قَدْ زَالَا بِالتَّصْغِيرِ فَيَصْرَفَانِ. أَمَّا زَوَالُ الْوِزْنِ فَوَاضِحٌ، وَأَمَّا الْعَدْلُ؛ فَإِنَّهُمْ قَدَرُوهُ حِفْظًا لِلْقَاعِدَةِ. وَإِنَّمَا يَلْجَأُ إِلَيْهِ عِنْدَ سَمَاعِ الْاسْمِ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ. وَ«عَمِير» لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا مُصْرُوفًا.

(٢) تَحْيَلِي، هُوَ فِي الْأَصْلِ: الْقَشْرُ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى وَجْهِ الْأَدِيمِ حَوْلَ مَنَابِتِ الشَّعْرِ. (٣) فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِالتَّصْغِيرِ «تَحْيَلِي» فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْمِلَةِ وَوِزْنِ الْفِعْلِ، إِذْ يَكُونُ عَلَى وَزْنٍ: تُدَحْرَجُ، وَتَبْطِيطُ—مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ، وَهَذَانِ السِّيَّانِ يَسْتَلْزِمَانِ جَرَّ الْاسْمِ بِالسَّكْرَةِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُنْصَرَفِ بَعْدَ زَوَالِ التَّنْوِينِ.

(٤) أَيْ لِكَلِمَاتٍ مُنْصَرَفَةٍ فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ، أَوْ فِي آخِرِ الْكَلِمَاتِ التَّجَاوِرَةِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّنَاسُبَ إِقَاعًا عَذْبًا عَلَى السَّمْعِ، وَآثَرًا فِي تَقْوِيَةِ الْمَعْنَى وَتَعَسُّكِهَا فِي نَفْسِ السَّامِعِ وَالْقَارِئِ. وَالصَّرْفُ لِلتَّنَاسُبِ جَائِزٌ عِنْدَ الْمُلَاءِ.

(٥) فَقَدْ نَوَّنَ «سَلَاسِلًا» لِمُرَاعَاةِ «أَغْلَالًا وَسَمِيرًا» الَّتِي تَلِيهَا وَتَجَاوِرُهَا، وَنَوَّنَ «قَوَارِيرًا» الْأُولَى لِمُرَاعَاةِ آخِرِ الْآيَةِ الَّتِي قَبْلُهَا وَالَّتِي بَعْدُهَا، وَ«قَوَارِيرًا» الثَّانِيَةَ لِمُرَاعَاةِ الْأُولَى. وَنَوَّنَ «بَنُوتًا وَيَمُوتَا» مِرَاعَاةً لِمَا حَوْلَهَا مِنْ كَلِمَاتٍ مَنُونَةٍ وَهِيَ: «وَدَا— وَسَوَاعَا— وَنَسْرًا».

(٦) صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ لِامْرَأَةٍ الْقَيْسِ الْكَنْدِيِّ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ وَعَجَزَهُ: *فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ لِمَنْكَ مَرْجَلِي*.

اللُّغَةُ وَالْأَعْرَابُ. الْحَدَرُ: أَصْلُهُ الْمَنْزِلُ تَقْصُرُ فِيهِ الْمَرْأَةُ، وَالْمُرَادُ هُنَا: الْهُودُجُ وَهُوَ أَعْوَادُ تَنْصَبُ فَوْقَ قَتَبِ الْبَيْمِرِ، ثُمَّ تَرْخَى فَوْقَهَا سِتُورٌ لِتَكُونَ لِلنِّسَاءِ بِدَاخِلِهِ. عُثَيْرَةُ: لَقَبُ فَاطِمَةَ ابْنَةِ عَمِّهِ. الْوَيْلَاتُ: جَمْعُ وَيلَةٍ— وَهِيَ الْعَذَابُ الشَّدِيدُ. مَرْجَلِي: اسْمُ فَاعِلٍ مُضَافٍ لِيَاءِ التَّسْكِيمِ؛ أَيْ مُصِيرِي رَاجِلَةً— أَمْشَى عَلَى رِجْلِي؛ لِمَعْرُكٍ ظَهَرَ بِعِيرِي. «وَيَوْمَ»

وعن بعضهم اطرأ ذلك^(١) في لغة.

وأجاز الكوفيون والأخفش والفارسي - للمضطر - أن يمنع
صرف المنصرف، وأباه سائر البصريين، واحتج عليهم بنحو قوله:
حَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَابِ؛ إِذْ هَوَتْ بِشَيْبِ غَائِلَةِ الْنفوسِ غَدُورٌ^(٢)

معطوف على ما قبله في بيت سابق، وهو: * ويوم عقرت للعذارى مطيقي *
«خدر» بدل من الخدر «غيزة» مضاف إليه «لك الولايات» لك خبر مقدم
والولايات مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مقول القول، وهي جملة دعائية عليه.
والعنى: أنه لما دخل عليها الخدر اضطربت، وخافت أن يعمر بعيرها فتضطر للسير
راجلة، فدعت عليه بالويل

والشاهد: في «غيزة» حيث صرفه وجره اضطراباً، مع أنه علم لمؤنث ممنوع
من الصرف للعلمية والتأنيث.

(١) أى صرف ما لا ينصرف مطلقاً. قال الأخفش: وكأنها لغة الشعراء؛ لاضطرارهم
إلى ذلك في الشعر، جرى على ألسنتهم في النثر. وفي الحالتين السابقتين تعرب الكلمة
على حسب موقعها من الجملة. والصرف جائز فيها لا واجب.

(٢) بيت من السكامل، للأخطل التلملي النصراني، من قصيدة يمدح فيها سفيان بن
الأبيرد - نائب الحجاج، ويذكر ما كان بينه وبين شبيب بن يزيد - أحد رؤس الخوارج
الأزارقة، وكان قد عظم أمره حتى ادعى الخلافة، وأسمى بأمير المؤمنين - في عهد
عبد الملك بن مروان.

اللغة والاعراب. الأزارق: جمع الأزرق. وأصله الأزارقة، فحذفت التاء للضرورة -
وهم فئة من الخوارج تنسب إلى نافع بن الأزرق - أحد رؤس الخوارج، وكان عليه أن يقول:
الأزارقة؛ كما قيل: أشاعرة، ومهالبة - في جمع أشعري ومهالي؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع
عوضاً عن ياء النسب، ولسكنه حذف التاء للوزن. الكتاب: جمع كتيبة - وهي الفصيلة
من الجيش، وتطلق على الحيل المنيرة من المائة إلى الألف. هوت: سقطت. غائلة النفوس: هي
المنية، لأنها تفتال الناس وتفتك بهم. غدور: صيغة مبالغة من الغدر. «الأزارق» مفعول
طلب وفاعله يعود على سفيان المذكور. «إذ» ظرف زمان بمعنى حين معمول لطلب «بشبيب»

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

(فصل) المنقوص^(١) المستحق لمنع الصّرف ؛ إن كان غير علم -
حذفت ياؤه رفعا وجرا^(٢) ، ونون باتفاق ؛ كجوار وعيم^(٣) ، وكذا
إن كان تلمّا ؛ كقاضٍ - علم امرأة ، وكيزمي - علما^(٤) ؛ خلافاً ليونس وعيسى

متعلق بهوت مجرور بالكسر ، أو بالفتحة نيابة عن الكسرة - على قولين - « غائلة النفوس »
غائلة فاعل هوت والنفوس مضاف إليه « غدور » بدل من غائلة أو نعت لها .
والمعنى : أن سفیان تعقب الأزارقة الخوارج بكتائب من الجيش ، حتى هزمهم
وقتل رئيسهم شبيب بن يزيد .

والشاهد : في « شبيب » ؛ حيث منع من الصرف للضرورة ؛ لأنه ليس فيه علة
غير العلمية ، فهو علم مصروف . وفي تنوين المنوع ، ومنع التنوين مما يستحقه - يقول
الناظم مقتصرأ على بعض الأنواع :

(ولا ضطرار ، أو تناسب - صرف - ذو لفتح ، والمصرف قد لا ينصرف)^(٥)
أى : أن المنوع من الصرف قد يصرف لضرورة الشعر ، أو للتناسب في الكلام .
والمصرف قد ينون . وقد بسط المصنف الكلام في ذلك .

هذا : وإذا منع الاسم من التنوين بسبب الضرورة ، فهل يجز بالكسرة كالأسماء
للمصرف ؟ أم يجز بالفتحة كالمنوع من الصرف ؟ - قولان جائزان . والأحسن جزمه
بالكسرة ، والاقتصار في الضرورة على منع التنوين الذي تقتضيه - لا غير .

(١) النقص هو : الاسم العرب الذي آخره « يا » ساكنة لازمة ير مشددة
مكسور ما قبلها ، من : هاد - داع - مستقص .

(٢) وتبقى الياء في حالة النصب مفتوحة غير منونة .

(٣) « جوار » - ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، و « عيم » - للوصفية
ووزن النعل ؛ لأن وزنه - أخرج ، وهو تصغير أعمى ، والتنوين فيها للعوض .

(٤) الأول غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ، والثاني للعلمية ووزن الفعل
المنقول عنه . وإلى هذا يشير الناظم بقوله :

(*) « ولا ضطرار » جار ومجرور متعلق بصرف « ذو » النعم ، ذو نائب فاعل صرف والنعم
مضاف إليه « والمصرف » . يبدأ « قد لا ينصرف » قد هنا للتقليل ، والجملة خبر المبتدأ .

وَالْكَسَائِيُّ ؛ فَإِنَّهُمْ يُثَبِّتُونَ الْإِيَاءَ سَاكِنَةً رَفْعًا - وَمَفْتُوحَةً جَرًّا - كَمَا فِي
النَّصْبِ ^(١) ؛ احْتِجَاجًا بِقَوْلِهِ : * قَدْ عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعْمَلِيَا * ^(٢)
وَذَلِكَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ضَرُورَةٌ ، كَقَوْلِهِ فِي غَيْرِ الْعِلْمِ :

(وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَنِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ - يَقْتَنِي) ^(٣)
أَيُّ مَا يَكُونُ مِنَ الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ - مَنْقُوصًا ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَنِي - أَيْ يَتَّبِعُ - فِي إِعْرَابِهِ
طَرِيقَ جَوَارٍ « جَمْعُ تَكْسِيرٍ لِّجَارِيَةٍ » ؛ فِي حَذْفِ يَاءِهِ رَفْعًا وَجَرًّا مَعَ تَنْوِينِ الْعَوْضِ ،
وِإِبْتَاتِ الْإِيَاءِ مَفْتُوحَةً مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ فِي حَالَةِ النَّصْبِ .

(١) أَيُّ أَنَّ الْإِيَاءَ ثَبَتَ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ ، وَتَسْكُنَ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ لثَقُلِ
الضَّمَّةِ ، فَيَكُونُ الرِّفْعُ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْإِيَاءِ ، وَيَكُونُ النَّصْبُ بِفَتْحَةٍ ظَاهِرَةٍ ، وَيَجْرُ
بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ بَدَلَ الْكُسْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَنْعُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ ، وَهَذَا الرَّأْيُ ضَعِيفٌ لِنُدْرَةِ شَوَاهِدِهِ .
(٢) صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الرِّجْزِ - اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَبُويه وَلَمْ يَنْسِبْهُ - وَنَسَبَهُ الشَّيْخُ خَالِدٌ
لِلْفَرَزْدَقِ ، وَعَجَزَهُ :

* لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا *

اللُّغَةُ وَالْإِعْرَابُ . يَمِيلِيَا : مَصْرَفٌ - يَمِيلِي : عَلِمَ لِرَجُلٍ . خَلَقًا : عَتِيقًا بِالْيَاءِ . وَالْمُرَادُ :
رِثَ الْهَيْئَةَ ضَعِيفًا . مُقْلَوِيَا : مُتَجَافِيًا مَنَكَشًا ، وَالْمُرَادُ : دَمِيمَ الْخَلْقَةِ . « يُمِيلِيَا »
مَجْرُورٌ بِمِنْ مَنْعُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَمَلِيَّةِ وَوِزْنِ الْفَعْلِ ، وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ . « لَمَّا » ظَرْفُ
زَمَانٍ بِمَعْنَى حِينَ « خَلَقًا » مَفْعُولٌ ثَانٍ لِرَأَيْتَنِي ، وَالْيَاءُ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ ، « مُقْلَوِيَا » نَعْتٌ
لِقَوْلِهِ خَلَقًا ، أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ بِحَذْفِ الْعَاطِفِ .

وَالْمَعْنَى : عَجِبْتُ هَذِهِ الْمَرَّةَ مِنِّي وَمِنْ يَمِيلِي ؛ حِينَ رَأَيْتَنِي رِثَ الْهَيْئَةَ دَمِيمَ الْخَلْقَةِ .
وَالشَّاهِدُ : فِي « يَمِيلِيَا » فَإِنَّهُ عَلِمَ مَصْرَفَ مُوَازِنٍ لِلْفَعْلِ ، مَنْعُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ ، وَهُوَ
مَنْقُوصٌ ، وَقَدْ عَوِّمِلَ مَعَامَلَةُ الصَّحِيحِ ، وَفَتَحَتْ يَأُوهُ وَلَمْ يَنْوِنْ عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ وَمِنْ
مَعَهُ ، وَمَذْهَبُ سَيَبُويه وَالْجُمْهُورِ أَنَّهُ ضَرُورَةٌ :

(*) « وَمَا » اسْمٌ مُوصُولٌ مُبْتَدَأٌ مِنْهُ « مَتَعَلَقٌ بِيَكُونُ ، وَالضَّمِيرُ إِلَى مَا لَا يَنْصَرِفُ « مَنْقُوصًا » خَبَرٌ
يَكُونُ وَاسْمُهُا يَبُودُ إِلَى مَا ، وَالْجُمْلَةُ صِلَةٌ « فَنِ إِعْرَابِهِ » الْفَاءُ زَائِدَةٌ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَتَعَلَقٌ بِقَتْنِي
نَهَجٌ مَفْعُولٌ بِقَتْنِي « جَوَارٍ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَجَمْلَةُ « يَقْتَنِي » خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ .

• وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا •^(١)

(١) عجز بيت من الطويل - للفرزدق ، يهجو به عبد الله بن أبي إسحاق النحوى
الحضرمى . وصدره :

• فلو كان عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ •

وكان عبد الله يظن في شعر الفرزدق كثيراً ويلحنه . حق قيل : إنه لما بلنه هذا
البيت - قال : قولوا له : هجوتى فلحنت أيضاً .

اللافة والاعراب . مولى : للمولى عدة معان ، والمراد هنا : مولى المتأفة وهو العبد
« لو » شرطية « كان » فعل الشرط « عبد الله » اسم كان ومضاف إليه « مولى »
خبرها « هجوته » جواب لو « مولى » الثانية خبر لكن « مواليا » مضاف إليه مجرور
بافتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق
والمعنى : لو كان عبد الله « مولى » فقط لهجوته - على ما فى اللوالى فى نظر العرب
من خسة وضعة وانحطاط منزلة - ولكنه مولى موال ، فهو رقى لأرقاء ، وعلى ذلك فهو
لا يستحق منى تقديراً ولا هجاء ؛ لضعفه وخسته .

وكان عبد الله مولى للحضرميين ، وهم أرقاء لبنى عبد شمس .

والشاهد : فى « مواليا » فهو منقوص غير علم - ممنوع من الصرف ، وقد عومل فى
حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فثبتت ياؤه وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وذلك شاذ
وضرورة عند الجمهور . وكان القياس أن يقول : مولى موال .

تذييلان

١ - إذا كان المنوع من الصرف علماً منقولاً من جمع مؤنث ، مثل : عطيات ،
وزينات - جاز إعرابه إعراب مالا ينصرف ، ويجوز أن يعرب كالتنوين ، ويرفع
بالضمة وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة مع التنوين - فى جميع الحالات .

٢ - أجاز بعض المحوئين صرف الاسم الذى اجتمعت فيه الملتان المذكورتان
مطلقاً ، ولو لم يوجد فيه أحد الأسباب الأربعة التى ذكرت . وبعضهم أجاز ذلك فيما
كان على صيغة منتهى الجموع .

الأسئلة والتمرينات

١ — ما الصرف ؟ وما الاسم الذى لا ينصرف ؟ وما سبب هذه التسمية ؟ اشرح ذلك بإيضاح .

٢ — بين السبب الذى يعلل به النحاة منع الاسم من الصرف . وما رأيك فيه ؟

٣ — اذكر المواضع التى يمتنع فيها الاسم من الصرف لعلة واحدة ذات فرعين . ومثل لكل موضع بمثال ؛ فى جملة مفيدة من إنشائك .

٤ — اشرح القول فى « العدل » الذى يمنع الاسم من الصرف لأجله . وكذلك « وزن الفعل » . ومثل لما تقول . ثم إذا سميت رجلاً بـ « نُصِر » للمجهول ، أو بـ « نصِر » ، فما الذى يصرف منهما ؟ وما المانع من الصرف .

٥ — متى تمتع « سحر ، وأمس ، وأخر » — من الصرف ؟ ومتى تصرف ؟ وضع القول فى ذلك بأمثلة ؛ فى جملة مفيدة من إنشائك .

٦ — لم يمنع الاسم المختوم بألف الإلحاق من الصرف ؟ وما حكم المنقوص المستحق للنوع من الصرف ؟ وما شرط منع الأسماء المؤنثة والأعجمية من الصرف ؟

٧ — اشرح قول ابن مالك :

وَأَلَمَ أَمْنَعُ مَرْفَعُهُ مَرْكَبًا تَرَ كَيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ «مَعْدِيكَرَبًا»

٨ — فيما يأتى شواهد لبعض مسائل هذا الباب . بين موضع الشاهد ، وحكمه فى الإعراب .

قال تعالى : (لَيُؤَسِّفُ أَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِيئِنَا مِنَّا . إِنَّكَ هَالُوادِي الْمُقَدَّسِ طَوْى . فَجَدَّ الْمَلَانِسَكُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ . فَعِدَّةٌ مِنْ أَلَامٍ أُخَر . سَرَّابِيلَ تَقِيكُمْ الْخَرَّ وَسَرَّابِيلَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمُ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا . إِنْ اللَّهَ اصْطَقَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ كُلَّى الْعَالَمِينَ . كُلَّا إِنَّمَا لَطَى تَزَاةَ لَشَوَى)

فى الحديث الشريف : « صلاة الليل مثنى مثنى » .

لم تطلق بفضـلٍ مِثْرَها دَعْدٌ ، ولم تُسَقِ دَعْدُ فى العَلَبِ

وقائلة ما بال دَوْنَرٍ بَعْدَنَا سَحَابُ قَلْبِهِ عَنِ آلِ لَيْلٍ وَعَنِ هِنْدٍ ؟

هذا ابنُ قاطمةٍ إن كنتَ جاهِله بجده أنبياء الله قد ختموا
زرعى الله مصرا ففى الأرض جنةٌ وساحتها الفردوس والنَّيل كوترُ
 بنى مصر مكانكمو تهياً فهباً أسرِعُوا للمجد هيباً
 ما هاجَ حسانَ رسومِ المدام ومظن الحى ومبنى الخيام
نُبئتُ أخوالى بنى يزيدُ ظلماً علينا لهم فديدُ
ولقد قتلتكم ثناءً وموحداً وتركتُ مرةً مثل أمس الدابر

٩ — الكلمات الآتية تمنع من الصرف ، وبعضها يجوز صرفه . بين السبب فى الحالين
 وضعها فى جمل مناسبة .

فلسطين . رجب . شعبان . نهمان . فطاحل . يحيى . أسامة . قنا . دمشق .
 مصر . أخضر . صحراء . معاوية . هند . لوط . تلاميذ . بشرى . دعد .

١٠ — بين موضع إعراب ما تحته خط فيما يأتى . واذكر سبب المصروف والمنوع
 من الصرف .

ولد أبو الحسن الشاذلى أعظم العلماء المتصوفين فى عصره بمدينة تونس ، وعاش
 فيها سنى حياته الأولى ، ثم رحل إلى مصر سنة ٦١٣ هـ واتجه إلى الإسكندرية
 مع كثيرين من مريديه ، واتخذ مسجد المطارين مركزاً يعقد فيه ندواته الدينية
 ويلقى مواظله . ثم تنقل فى كثير من المدن والقرى ، فذهب إلى دمياط ،
ودمنهور ، وطنطا ، وأكثرت مدن الوجه القبلى . ولما تعرضت مصر للحملة
 الصليبية بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا . واستولت على دمياط سنة ٦٤٧ هـ
 رأى العلماء المناوير من واجهم أن يتحركوا ، وأن يكونوا المثل المائل والقعدة
 التى تثير الطرائق للشعب ، فسافروا إلى المنصورة يتقدمهم أبو الحسن الشاذلى
 الذى لم يترك المنصورة حتى هزم الصليبيون ، وأسر ملكهم لويس التاسع فى دار
ابن لقمان . وقد شاء القدر أن يفقد أبو الحسن بصره بعد وصوله إلى مصر
 بأربع سنوات ، وعاش بقية حياته مكفوفاً . وكان من أقرب المقربين إليه
تلميذه أبو العباس الرسى . رضى الله عنهما .

فهرس موضوعات الجزء الثالث من كتاب « ضياء السالك إلى أوضوح المسالك »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٧ - « تنبيه » في جواز إلحاقه بالصفة المشبهة		(باب إعمال اسم المصدر واسمه)	
الأسئلة والنمريئات	٢٨	تعريف المصدر - واسمه ، ومدلول كل	٣
(باب أبنية المصادر)		٤ - أنواع المصدر من حيث العمل	
أوزان الثلاثى المجرد باعتبار ماضيه :	٣٠	٦ - اسم المصدر	
أوزانه باعتبار الماضى مع المضارع		٨ - إضافة المصدر إلى فاعله	
٣١ - مصدر « فعَل » و « قَعَل »		٩ - إضافة المصدر إلى مفعوله . حكم تابعه	
المتعديان		« تنبيهات »	١١
٣٢ - مصدر « فعَل » و « وفَعَل »		في تقديم ما يتعلق بمعمول المصدر عليه	
القاصران		الأسئلة والنمريئات	١٢
٣٤ مصدر فعل « بضم العين ولا يكون إلا لازما		(باب إعمال اسم الفاعل)	
٣٦ - ملخص مصادر الثلاثى، وأكثرها بقرار من المجمع اللغوى		تعريف - حكمه - شروط عمله	١٢
(باب مصادر غير الثلاثى)		« فصل » في صيغ المبالغة، وشروط عملها	١٦
(١) مصادر الرباعى المجرد .	٣٧	« فصل » في تنذية اسم الفاعل ، وجمعه	١٩
(ب) مزيد الثلاثى بحرف		وكذلك صيغ المبالغة	
(ج) مزيد الثلاثى بحرفين		« فصل » في حكم الاسم الفعلة الذى	٢١
(د) مزيد الثلاثى بثلاثة أحرف		يلى الوصف العامل	
(هـ) مزيد الرباعى بحرف		« تنبيهات » فى : تقديم معمول اسم	٢٤
(و) مزيد الرباعى بحرفين	٣٨	الفاعل عليه، وإضافته إلى مرفوعه، وحكمه إذا أريد به الاستمرار	
		(باب إعمال اسم المفعول)	
		تعريف - مقارنة بينه وبين اسم الفاعل	٢٥
		٢٦ - ما ينفرد به عن اسم الفاعل	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
أوزانها من باب « فرح »		الإلحاق - معناه - مواضعه	
أوزان الصفة المشبهة من باب « شرف »	٥٥	٤٣ تاخير بعض العلماء المحدثين لمصادر	
« تنبيه »	٥٦	الرباعى	
« فاعل » لا يكون صفة مشبهة ، إلا		« فصل » فى صوغ المرة والهيئة من	٤٤
إذا أضيف لمرفوعه ودل على تثنية		مصدر الثلاثى	
« فصل » مجيء اسم الفاعل من غير	٥٧	٤٥ صوغهما من غير الثلاثى	
الثلاثى المجرد		« تنمة »	
(باب أبذية أسماء النعوتين)		(ا) المصدر الميمى . تعريفه . صوغه	٤٦
تعريف اسم المفعول . وزنه من	٥٨	(ب) أسماء الزمان والمكان - صوغهما	٤٧
الثلاثى المجرد		(ح) المصدر الصناعى - صوغه	
٥٩ - وزنه من غير الثلاثى		٤٨ الفرض من المصدر الصناعى . قرار	
٦٠ - إنابة « فعليل » عن مفعول		المجمع اللغوى	
(باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل)		(د) اسم الآلة . تعريفه . صوغه	
تعريفها . شرط عملها النصب . وجوه	٦١	٤٩ - قرار المجمع اللغوى بضم بعض	
الشبه بينها وبين اسم الفاعل		الصيغ إلى اسم الآلة	
« فصل » فيما تختص به عن اسم الفاعل	٦٣	« فوائد »	
« فصل » فى أحوال معمولها فى الإعراب	٦٧	(ا) مجيء المصدر الدال على الهيئة على	
جملة الصور : حسن . ضعيف	٦٨	وزن « فعلة »	
قبسح		(ب) المصدر الميمى من الثلاثى المضعف	
الأسئلة والتمرينات	٧٠	(ح) إعراب المصدر الميمى	
نموذج	٧١	الأسئلة والتمرينات	٥٥
(باب التعجب)		نموذج	٥٦
تعريف . معنى التعجب من صفاته تعالى	٧٢	(باب أبذية أسماء الفاعلين والصفات	
٧٣ - إعراب صيغة « ما أفعله »		المشبهات بها)	
٧٥ - إعراب صيغة « أفعل به »		تعريف اسم الفاعل . وزنه من الثلاثى	٥٣
« مسألة » فى جواز حذف المتعجب منه	٧٨	المجرد مثلث العين ؛ متعديا ولازما	
« مسألة » فى عدم تصرف الفعلين	٨٠	تعريف الصفة المشبهة باسم الفاعل	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
(ح) أن يكون مضافا - وحكمه	١١٨	وامتناع تقديم معمولها عليهما	
« مسألة » فيما يرفعه أفعال التفضيل	١٢٢	« فصل » في شروط ما يبنى منه	٨٢
« فائدتان » فيما ينصبه - وما يجره	١٢٥	هذان الفعلان	
الأسئلة والتمرينات	١٢٦	« فصل » في ، كيفية التمجيد من فاقد	٨٥
نموذج	١٢٧	الشروط	
(باب النعت)		الأسئلة والتمرينات	٨٨
تعريف . التوابع خمسة - العامل في التابع	١٢٨	(باب نعم وبئس)	
بعض الأحكام في التابع والتبوع		معناها . عملها . شروط ما يرفعانه	٩١
« فصل » فيما يتبع فيه النعت الحقيقي متبوعه	١٣٠	٩٥ - الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر	
« فصل » الأشياء التي ينبت بها أربعة :	١٣٣	٩٦ - حكم « ما » المتصلة بهما . إعرابها	
(أ) المشتق (ب) الجامد المشبه للمشتق		« فصل » في حكم المخصوص بعد فاعل	٩٨
(ج) الجملة - شروط النعت بها	١٣٤	نعم وبئس	
(د) المصدر	١٣٧	« فصل » في بناء « فاعل » للتعجب	٩٩
« فصل » في حكم تعدد النعوت والنعوت	١٣٨	واستعماله كنعم وبئس . حكم « ساء »	
« فصل » في حكم ما إذا تكررت	١٤١	« فصل » في جذا - ولا جذا ، وإعرابها	١٠٢
النعوت لواحد		« تنبيه »	١٠٦
« فصل » يجوز حذف النعوت بشروط	١٤٥	في الفرق بين مخصوص نعم وجذا	
ويجوز حذف النعت كذلك	١٤٦	« فائدة » في إلحاق الكاف بنعم وبئس	
« تنمة »	١٤٩	الأسئلة والتمرينات	١٠٦
(أ) النعت التأسيي والنعوت الموطىء		(باب أفعال التفضيل)	
(ب) نعت النعت (ح) تعدده		تعريف - ما يصاغ منه	١٠٨
(د) تكرار النعوت لنعت واحد		١٠٩ - ما شذ منه وخرج عن التعريف	
(هـ) ما ينعت وما لا ينعت		١١٠ - ما يتوصل به إلى ما عدم الشروط	
« فائدة »	١٥٠	« فصل » لاسم التفضيل بالنظر للفظه	١١١
النعوت بعد المركب الإضافي لمن يكون ؟		ثلاث حالات	
الأسئلة والتمرينات	١٥٠	(أ) المجرد من أل والإضافة - وحكمه	
(باب التوكيد)		(ب) أن يكون بأل - وحكمه	١١٧

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٥٢	تعريف . التوكيد المعنوي - التوكيد بالنفس وبالعين	١٨٩	« حتى » - شروطها
١٥٣	التوكيد بكلا وكلتا وكل ، وجميع وعامة	١٩٢	« أم » - أنواعها : المتصلة ومعناها
١٥٦	« فصل » التوكيد بأجمع وجماء ... إلخ	١٩٨	« أم » النقطمة - معناها
١٦٠	« فصل » في توكيد الضمير بالنفس أو بالعين	٢٠٠	« أو » - معناها . أنواعها
	١٦١ - التوكيد اللفظي - معناه -	٢٠٤	« لكن » - معناها . شروط عطفها
	أنواعه - حكمه	٢٠٦	« بل » - معناها . شروط عطفها
	١٦٤ - توكيد أحرف الجواب	٢٠٨	« لا » - معناها . شروط عطفها
	« نعم - أجل - جبر - إي »	٢١٠	« فصل » في العطف على الظاهر والضمير
	١٦٥ - « لا - بلى »	٢١٣	٢١٣ - عطف الفعل على الفعل
	١٦٦ - حكم أحرف غير الجواب	٢١٤	٢١٤ - عطف الفعل على الاسم المشبه له
١٦٩	« تنمة » في حذف المؤكد توكيد اللفظيا والفصل بين المؤكد والمؤكد ، وجر « نفس وعين » بالباء .. إلخ	٢١٦	« فصل » فيما تختص به الفاء والواو
١٧٠	الأسئلة والتمرينات (باب العطف)	٢١٩	٢١٩ - جواز حذف المعطوف عليه بهما « تنمة »
١٧٢	عطف البيان - تعريفه	٢٢٠	في تقديم المعطوف ، والفصل بين الواو ومعطوفها ، وجواز عطف الخبر على الإنشاء .. إلخ
١٧٣	١٧٣ - ما يوافق فيه متبوعه	٢٢١	الأسئلة والتمرينات (باب البديل)
١٧٨	١٧٨ - الفرق بينه وبين البديل . رأى الـ ضى في ذلك	٢٢٣	تعريفه - محترزات التعريف . النسق وأنواعه
	(باب عطف النسق)	٢٢٤	أقسام البديل أربعة: بديل كل من كل
١٧٩	تعريفه . أنواعه . حروفه	٢٢٥	٢٢٥ - بديل بعض من كل
١٨١	« فصل » في الواو « معناها - حكمها - ما تنفرد به »	٢٢٦	٢٢٦ - بديل اشتغال
١٨٥	« الفاء » معناها - ١٨٦ - ما تختص به	٢٢٧	٢٢٧ - البديل المبين - أقسامه
١٨٨	« ثم » معناها - وقوعها موقع الفاء	٢٣٠	« فصل » في إبدال كل من الظاهر والضمير من غيره
		٢٣٢	« فصل » في إبدال كل من الاسم والفعل ، والجملة - من غيره

الموضوع	ص	الموضوع	ص
معناها وحكمها		« فصل » في الإبدال من اسم مضمّن	٢٣٤
٢٧٤ - ومنها « لئومان » و« نومان »		معنى الاستفهام أو الشرط	
٢٧٥ - ما كان على وزن « فُعل - وفعال »		الأسئلة والتمرينات	٢٣٦
ما يقاس فيه « فَعَال »		(باب النداء وفيه فصول)	
(باب الاستغاثة)	٢٧٧	الفصل الأول : في أحرف النداء وما	٢٣٨
٢٧٧ - تعريف الأشياء التي يتحقق		تدل عليه	
بها أسلوب الاستغاثة		٢٤٠ - جواز حذف حرف النداء إلا	
٢٧٨ - حركة لام المستغاث له		في ثمان مسائل	
٢٨١ - نداء المتعجب منه ومعاملته		الفصل الثاني : في أقسام المنادى وأحكامه	٢٤٤
معامله المستغاث		(أ) ما يجب فيه البناء على ما يرفع به	
٢٨٢ - « تنبيه » في جر المستغاث له بمن		٢٤٧ (ب) ما يجب نصبه	
(باب الندبة)	٢٨٢	٢٤٩ (ج) ما يجوز ضمه وفتح	
٢٨٢ - معنى الندبة . حكم المندوب		٢٥٤ (د) ما يجوز ضمه ونصبه	
وشروطه		« فصل » في نداء ما فيه « أل »	٢٥٦
٢٨٤ - ما يحذف لألف الندبة		الفصل الثالث : في أقسام تابع المنادى -	٢٥٩
« فصل » في ندبة المضاف للياء . حكم	٢٨٦	وأحكامه	
ما إذا كان المندوب مثنى - أو جمع		٢٥٩ - ما يجب نصبه مراعاة لحل المنادى	
مذكر سالما - أو له تابع		٢٦٠ - ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى	
٢٨٧ - هل المندوب منادى؟ أولا؟		٢٦٢ ما يجوز رفعه ونصبه	
الأسئلة والتمرينات	٢٨٨	٢٦٢ - ما يعطى ما يستحقه إذا كان	
(باب الترخيم)	٢٩٠	منادى مستقلا	
٢٩٠ - تعريفه . أقسام الترخيم . شروطه		الفصل الرابع : في المنادى المضاف للياء	٢٦٥
« فصل » فيما يحذف للتخيم ؛ إما حرف	٢٩٣	« فصل » في المنادى المضاف إلى مضاف	٢٦٩
أو حرفان		إلى الياء	
٢٩٧ - وإما كلمة بذاتها، وإما كلمة وحرف		(باب في ذكر أسماء لازمت النداء)	٢٢٧
« فصل » في تخيم من ينتظر المحذوف	٢٩٧	٢٧٢ - منها « قل » و « فُلّة » -	
ومن لا ينتظره			

الموضوع	ص	الموضوع	ص
(باب أسماء الاصوات)		«فصل» يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام	٣٩٩
٣٢٧ - تعريف . أنواعها		«فصل» يجوز ترخيم غير المنادى بشروط	٣٠١
٣٢٩ - طائفة من أسماء الأصوات		« تنبيه »	
٣٣٠ - إعراب « هلم جرا »		حكم «صاح» إذا رخم ترخيم المستثنى	٣٠٣
الاسئلة والتمرينات		المقرون بلام الاستفائة	
(باب نونى التوكيد)	٣٣١	الاسئلة والتمرينات	٣٠٤
توكيد الماضى والأمر . أحوال توكيد المضارع	٣٣٣	(باب المنصوب على الاختصاص)	
فصل فى حكم آخر التوكيد	٣٤١	تعريف . حكم «أياها» و«أيتها»، وغيرها	٣٠٥
٣٤٣ - إيضاح فيما يتبع فى توكيد الفعل عند إسنادة للضمار		٣٠٦ ما يخالف فيه المنادى من الأحكام وما يتشابهان فيه	
« فصل » فيما تنفرد به النون الخفيفة		(باب التحذير)	
الاسئلة والتمرينات	٣٤٠	تعريف . أساليب التحذير	٣٠٨
نموذج	٣٥١	التحذير بإيا . عامل التحذير	
(باب ما لا ينصرف)		٣١٢ - الخلاصة	
معنى الصرف - مأخذ هذه الكلمة	٣٥٢	(باب الاغراء)	
ما يمتنع صرفه لعل واحد، وهو شيثان:		تعريف . حكم الاسم فيه	٣١٣
٢٥٤ - (١) ما فيه ألف التأنيث	٢٥٣	٣١٤ - «تمة» فى بعض الأمثال وأشباهها	
(ب) الجمع الموازن لمفاعل - أو مفاعيل		التي تلحق بالتحذير	
٣٥٦ - حكم « سراويل »		الاسئلة والتمرينات	٣١٦
٣٥٧ - حكم ما سمي به من هذا الجمع		(باب أسماء الافعال)	
ما يمتنع صرفه للمتين ، وهو نوعان:		تعريف أقسام الفعل من حيث وضعه	٣١٧
(١) ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة وهو ثلاثة	٣٥٨	- « فصل » فى تقسيم اسم الفعل	٣١٩
٢٥٩ - ذو الزياتين		من حيث الوضع والأصالة فى الدلالة على الفعل	
٣٦٠ - وزن الفعل		« صل » فى عمل اسم الفعل	٣٢٣
		« فصل » فى المتنون وغيره	٣٢٥
		من أسماء الأفعال	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
العلم المختوم بألف الإلحاق		٣٦٣ - خلاصة القول في « أنمل »	
المعرفة المدولة		٣٦٤ - ذو العدل	
٣٧٨ - حكم « فَعَل » ، و « سحر »		٣٦٥ - حكم « أُخَر »	
٣٨٠ - حكم « فَعَل » علما للمؤث		٣٦٧ - العلم للمركب تركيب مزج	
٣٨٢ - حكم « أمس »		٣٦٨ - العلم ذو الزياتين	
٣٨٥ « فصل » يعرض الصرف لغير المنصرف		٣٦٩ - العلم للمؤث	
لأسباب		٣٧١ - العلم الأعجمي	
٣٨٨ « فصل » حكم المنقوص المستحق لمنع		٣٧٢ - العلم الموازن للفعل	
الصرف		تنبيه - حكم أسماء الأنبياء والملائكة	
تنبهان	٣٩٠		
الاسئلة والمرينات	٣٩١		

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين ورددت أسماؤهم بهذا الجزء

الاسم	ص	الاسم	ص
ابن ذكوان - من القراء	٣٤٦	ابن برهان	٢٠٣
الحجة - للفارسي	٣٤٠	ابن سعدان	٢٠٨
ابن الحاجب	٣٥٧	قطرب	٢١٢
كشاجم	٣٥٨	أبو عمرو بن الملا	٢٥٥
صدر الأفاضل	٣٧٨	أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفي	٢٥٥

وقعت بعض أخطاء مطبعية لم نر داعيا لإثباتها؛ لأنها تدرك بسهولة. وهاك نموذجاً منها

الخطأ	الاصواب	الخطأ	الاصواب	الخطأ	الاصواب	الخطأ	الاصواب
شبه	شبه	٢٤	١٣٤	ارضى	ارتضى	٢٥	١٣
للكرة	للكرة	٢٣	١٤٣	حدوى	جدوى	١٦	١٥
بمعنى	بمعنى	١١	٢٠٣	كرة	كثرة	٢٣	١٧
المتحة	أفتحه	١٠	٢٩٤	اب	آنى	١٠	٤٤
نر	نر	٢٥	٣١٩	منى	مبنى	٢٤	٩٨

مطبعة ابن خلدون بجمعية بالعمارة

٨٦٤٢٤٠

هاتف :